

# الأخلاق

## شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير  
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم للمؤلف  
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف  
الحائز للعالمية من درجة أستاذ  
والمدروس بكلية الشريعة

صححه ودقق حواشيه  
أبو الفضل عبد الله الصديقي الغفاري  
من علماء الأزهر الشريف  
وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

مكتبة القاهرة  
لصاحبها، على يوسف سليمان  
مدرس اللغة العربية، بميدان الأزهر بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بين الحلال والحرام ، ونصلي ونسلم على من أوتى جوامع الحكم واختصر له الكلام ، محمد وآله : ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير : هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين المختصر من شارح ، مبین المراجع ، يمزج به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فإلى وللتطويل ، قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) تندب في ذوات البال ولو شعراً وتجب بعارض النذر وفي الذكاة لكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتسكركه في الفريضة كما سيذكر وتحرم من النمل على الجنب وفي المحرمات وبعد استواء الطرفين وقد وضعنا ذلك في شرح مختصرنا (يقول الفقير المضطر) المحتاج على أناس فاعل أو الملجأ إريحة ربّه المنكسر خاطره (الدليّة نفسه) (لِقَلَّةِ الْعَمَلِ) للأمور (وَالثَّقْوَى) عن المهيات (خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن (المأركي) نعت خليل (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ) في الخطاب (فائدة) قال سيدي محمد السنوسي حكم الحمد الوجوب في العمر مرة كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . (حمداً يوافي) إجمالاً أو مبالغة وتخيلاً في حاشية الرامض تفسير يوافي بيلاقيا حتى يكون معها وهو أولى مما في الخرشى وغيره من أن المفاعلة على غير بابها عبر بها مبالغة فإن الحمد هو الذي يفي بالنعمة (مأزاً يَدَ مِنْ النِّعَمِ) في الخطاب وغيره إن الحمد على الأنعام أولى من الحمد على الأثر قلنا الأثر يرجع للتأثير فعمه حمدان أو جهتان أو تنبيه بالأحروبة والأولى اقيام بحق الآثار . (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازي إن لله على الكافر نعماً يجب عليه

شكرها قال تعالى ( يا بني إسماعيل اذكر ما أنعمت عليك ) كافي  
 الشبرخيتي وحاشية شبرخنا وبؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعري  
 لانهمة الله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل انخلاف  
 لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب  
 إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمعادمة الوارد  
 ( والشكر لله على ما أولانا من الفضل والكرام لا أحصى ثناء عليه هو )  
 مبتدأ خبره ( كما أننى على نفسي ) أى على الصفة التي أننى لا يبالغها الواصفون  
 ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة ونحو الحديث وقوله  
 تعالى ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي  
 الشبرخيتي والحاشية ( ونسأله للطف والإعانة في جميع الأحوال ) خصوصاً  
 ( حال حلول الإنسان في ربه ) قبره ( والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد  
 العرب والمعجم ) الإزدواج بالفتح ( المبعوث ) أسأله الامم صلى الله عليه وآله وعلى  
 آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأئمة أفضل الامم ) هذه أمم الاجابة  
 والسابقة أمم الدعاء فلا تكرار ( وبعد فقد سألت جماعته أبان ) أظهر ( الله لي  
 ولهم معالم ) أدلة ( التحقيق وسلك بناوهم أنفع طريق مختصر أعلى ) الاستعلاء  
 المجازي ( مذهب الإمام مالك بن أنس مبيناً لما به الفتوى ) بحسب ما به ( فأجبت  
 سؤالهم بعد الاستخارة ) لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم « من سعادة  
 المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة »<sup>(١)</sup> ومن ثم واظب عليها  
 بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يتقلب فيه إلى مثاتها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج  
 في المدخل بأن ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فعلها للغير

(١) رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص وصححه وهو متعقب ورواه أحمد والترمذي  
 وأبو يعلى والبرار وهو حديث ضعيف . وقول المناوي حسن غير حسن .

من حديث الجامع الصغير «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»<sup>(١)</sup> قال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعله . وفي حاشية شيوخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركعتيها أى بعد الكافرون وربك يخاف ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكيس والشبرخبتى ذكرهما على سبيل البدل قال وكل حسن (مُشِيرًا فِيهَا) وكل غائب لم يعلم (لِلْعُدْوَانَةِ) مسائل دونها قاضى القيروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفى ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سحنون ونسبى الاسدية والمختلطة اختصرها ابن أبى زيد وابن أبى زمنين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعى بالمهملة والمعجمة في التهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظر الخطاب (وَبِ) مَادَّة (أَوَّلَ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا) في ذات الموضوع وإن لم يشرحوا سائرهما (فِي فَهْمِهَا) وقد يأتى بشبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلاً (وَبِالِاخْتِيَارِ لِلْخَبَرِ) نسبة للخم حى من الذين هو أبو الحسن على بن محمد الربيعى نسبة لربيعة وهو ابن بنت اللخمي كان متفهما ذا حظ من الأدب تفقه بآبن محرز وأبى الفضل بن بنت خلدون وأبى إسحاق التونسي والسيورى وغيرهم وعمر ورأس له كتاب التبصرة محاذى المدونة وتفقه عليه المازرى والكلاعى بفتح الكاف وتخفيف اللام مات بصفافس سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وقدمه لأنه أجبر من ذكر على الاختيار ولذا خصه به ليكون إن كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ لَهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ) فإن الفعل يناسب الاحداث (وَهَذَا كَانَ بِصِيغَةِ الْأَسْمِ فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ مِنْ الْخِلَافِ وَبِالترجيح لابن أبى نسر) لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه (كَذَلِكَ) في التفصيل بين الاسم



والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يهبر عنه ابن عرفة بالصلى نسبة  
 لصقلية له اليد في الفرائض أخذ عن أبي الحسن المصائري وغيره كان شجاعاً  
 ملازماً للجمادات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (وَبِالْقَامُورِ لابن رشد  
 كَذَلِكَ) لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كفى الخطاب قال  
 وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد  
 قرطبي ولي قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استقر في منه سنة خمس  
 عشرة ، وكان صاحب الصلاة في المسجد الجامع له الرحلة . ومن أخذ عنه عياض  
 له كتب في فنون مختلفة من أجلها للتقدمات والبيان والتحصيل أثني عليهما  
 كثيراً كان يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر ولد سنة خمسين وأربعمائة ومات  
 سنة عشرين وخمسمائة (وَبِالْقَوْلِ الْمَازَرِي كَذَلِكَ) لأنه قويت عارضته في  
 العلوم فكان إماماً صاحب قول يعتمد عليه مع أنه اصطلاح المصنف وهو أبو عبد الله  
 محمد بن علي بن عمر التيمي أصله من مازرة بفتح الزاي وكسرها مدينة في  
 جزيرة صقلية إمام أفریقیة وماوراءها له اليد في الطب أيضاً أخذ عن الأحمسي وعبد  
 الحميد السبوري المعروف بابن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض  
 له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبي المعالي وشرح التاتئين للناضي عبد الوهاب  
 مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وَحَيْثُ قُلْتُ خِلَافٌ)  
 بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فَذَلِكَ لِلْخِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ)  
 فيه يكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وَحَيْثُ ذُكِرْتُ  
 قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالاً فَذَلِكَ لِعَدَمِ اطِّلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ) يعني ترجيح  
 (مَنْصُوصَةٍ وَأَعْتَبِرْ مِنَ الْمَقَاهِمِ) الخالفة (مَفْهُومِ الشَّرْطِ) وأول ما هو أعلی  
 منه كالغاية في والمبتوتة حتى يرتجع بالغ والحضر في إنما يجب القسم لازوجات في  
 المبيت وأما الموافقة فمبتدرة خصوصاً الفحوى كما قال وللولي رد تصرف مميز فأحرى

غير المميز فالحصر بقوله (فَقَطْ) نسي أي لا اللقب مثلاً وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوماً وغيره جوازاً<sup>(١)</sup> وقط مخففة الطاء ساكنة بمعنى حسب (وَأَشِيرُ بِصُحَّحَ أَوْ اسْتَخْسِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) من نفسه وهذا يفهم بلاتنبيه وكأنه خشي توهم اصطلاح مخصوص فيه (وَبِالْتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ) مع اتحاد القول عنه لتمدد قوله أو اختلاف الفهم عنه تمدد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أَوْ) في الحكم من أنفسهم (لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقاً قولين أو أقوالاً وفي نسخة غير الناصر (وَبَلَّوْا) للبالنية زاد في نسخة ابن الفرات (غَالِبًا) لأنه قد بأتى بها لجرد دفع التوهم (إِلَى) رد خلاف مذهبهم واقع في مذهب مالك (وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ بِذَوِ شَرَاءٍ أَوْ سَمَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسطاً للغير (وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَالِ وَبُؤْفَقْنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ثُمَّ اعْتَذِرْ لِدَوَى الْأَلْبَابِ) القول (مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) للمقام يقتضي البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الرِّضَا وَالصَّوَابِ فَإِنْ كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلَوْهُ وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تغيير البديهي كمنقص حرف أو زيادته (فَقُلْ مَا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَافٍ مِنَ الْعَثَرَاتِ \* بَابٌ يُرْفَعُ الْحَدَّثُ) أي الوصف للقدر بالشخص وما لا يهجنى اطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثنا (وَحُكِّمُ الْخَبَثِ بَا) ماء (لِمُطْلَقِ) الأخص فتم آمن مطلق ماء (وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضاً فيرادف التطهور وقيل المطلق أخص لا يشمل المتغير

(١) هذا هو الأقرب لنرض المصنف .

بما لا يضر وشمل ماء زمزم وإن كره في الخُبث تسكريما وبعيد ما في الخطاب عن  
ابن عبد السلام لا يكفن الميت بثوب بل منه، وأما أبارئ ثمود فتشنع كسكل ماء عذاب  
ولست نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبر خيقي عن الرصاع في شرح الحدود ،  
واستظهر الأجهوري الصعة ويؤيده أنه قيل بالسكر اهة والتميم كل وضوء نص عليه  
ابن فرحون وابن العربي وفي التتائي في باب التيمم صحته فكأنه رأى ضف علق  
التراب (وإن جِسمَ من نَدَى) وغيره الشجر والمفارق له حكمه (أو ذاب) ولو  
بعلاج (بعد جُودِه) ولو أصالة كالح (أو كان سُورَ بهيمة أو حائض أو جُنُب  
أو فضلة طهارتهم أو كثير) وبأني القليل (خاطب بنجس لم يغير) في الشبر  
عبد الباقي والرماسي وغيرهما فتح الجيم وكسرها لغتان فلعل تخصيص الأول بأصل  
النجاسة عرف (أو شك في مغيره هل يضر) فيلغى الشك ويعتبر الغان (أو  
تغير بمجاء وره وإن بدهن لا صق) على خلاف (أو برائحة قطران  
وعاء مسافر) لا مفهوم له بل ريمحه لا يضر مطلقا ويضر لون غير الدباغ وطعمه  
(أو بمثوله منه) كطبخ لم يطبخ أو صمك ولو تناسل وفي روثه نظر (أو بقراره  
كمنح) ولو طبخ (أو بمطرروح ولو قضا من تراب) وجبه ولو صنع  
وكبريت ولو صار عاقير (أو منح) على المعتمد (والأرجح السلب بالمنح)  
ضعيف (وفي الاتفاق على السلب به إن صميم تردد) والمفتي به لا يضر إلا  
المصنوع من زرع (لا بمقتير كوننا أو طعما أو ريحا بما يفارق غالبا من  
ظاهر أو نجس كدهن خاط) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في  
حاشية شيخنا وبقيده الخطاب إلحاقا له بالدباغ، وهذا مثال المغير فإذا خاط الدهن  
ولم يغير لم يضر كما في حاشية شيخنا خلافا لما في الشبر خيقي (أو بخار مضطجكي  
وحكمه) طهارة ونجاسة (كمغيره ويضر بين تغير بعبيل سني) يثر  
ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كغدير بروث ماشية)

تشبيهه في الضرر لا بقيد كونه بيننا (أَوْ بِرِ يورَقِ شَجَرٍ أَوْ تِنِّينٍ وَالْأَظْهَرُ فِي  
بِرِّ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ) هو المدول عليه عند العسر في بئر أو غدير حَضَرَ أو بدوًا  
(وَفِي جَمَلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ) للماء (كَالْمُخَافِ) فيضرح حيث ظن التغير على  
تقدير الخالفة (نَظَرٌ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح  
به (وَفِي التَّطْمِيرِ بِمَا جُمِلَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب  
والرماسي أن الخلاف لفظي فإن مازج الربق ضرر وإلا فلا (وَكِرَهُ دمع وجود  
الغير (مألا) يسير مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ) ولو غير الأولى أو حيض ذميمة للوطء  
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهر كراهة للمستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلّة  
أعضاء الوضوء ويبقى التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرّد  
وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على طهور فلا يكره للمستعمل فيه قطا والظارف  
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته فني كل ما يتوقف على طهور  
(يَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ وَغُسْلٍ) ولو بالنسبة للمتوضيء كما في الرماسي وغيره  
(بِتَجَسُّدٍ أَوْ يُغَيَّرُ) حرر الرماسي أن يزيد على القطرة في إناء الفسل (أَوْ وَلَغَ  
فِيهِ كَذَبٌ) من تعلقات اليسير (وَرَأَى كَذَبٌ) يكره أنه (يُفْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم  
يكن مسدودا ولا إذا مادة كثرت وإن لم يكن به أو ساخ تعبدًا عند الإمام ومنعه  
ابن القاسم إن كان يسيرا وبالجسد أو ساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فإن علم التغير  
منع اتفاقا (وَسُورُ شَارِبٍ خَيْرٌ) حيث أكثر منه ولم تعلم الطهارة (وَمَا أَذْخَلَ  
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تسكن لأزولة (و)  
سُور (مَا) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجَسًا مِنْ مَاءٍ) قيد سُور (لَا إِنَّ عُمَرَ  
الْإخْتِرَازُ مِنْهُ) كالحمر والغار فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَامًا) لشرفه بمحتز ماء  
(كَمْشَسٍ) الأقوى كما في عقب والحاشية تشبيهه بالمذكور في نحاس وبلاد

حارة لأنه يبرص<sup>(١)</sup> (وإن رُوِيَتْ) علمت النجاسة (على فيه) أى فم الشارب أو غيره (وَفَتِ اسْتِعْمَالُهُ حُلَّ عَلَيْهَا) حكمها (وإذا مات برئ ذو نفس سائلة برأكيد ولم يَتَغَيَّرْ نَدْبُ نَزْحٍ) ولا يَبْلُغُ إلا ناء لِيَأْخُذَ ما على وجه الماء (بِقَدْرِهَا) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الجراحى (لَا إِنْ وَقَعَ مَيِّتًا) لأن انفتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط دفعاً لتوهم الأخرى (وإن زال تَغَيُّرُ النُّجَسِ) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان القياس جعله من المخالط للموافق (لَا بِكَثْرَةِ) أى مكانة ومخالطة (مُطْلَقِ) أمابه وإن قل فظهور (فَأَسْتَحْسِنُ الطُّهُورِيَّةَ) ضعيف (وَعَدَمُهَا أَرْجَحُ) هو المذهب لكن النسبة لابن يونس ليست فى محامها (وَقِيلَ خَيْرُ الْوَاحِدِ) عدل الرواية<sup>(٢)</sup> والشرطى الأكثر أيضاً (إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا) أى النجاسة لقريفة السياق وكذا للطهارة إن ظهر منافيا ، وإلا فمضى الأصل كما فى الرماضى وغيره (أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا) فى شأن النجاسات (وَالْأَقْوَالُ) للمازرى (بُسْتَحْسِنُ) ندباً (رَكْبُهُ) وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ) أى سريان وجعل الشافى ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والقلتان نحو أربعائة وسبعة وأربعين رطلاً تقريباً بالمصرى وبالبيدادى خمسمائة ﴿فَصَلِّ الطَّاهِرُ﴾ الأعم من البياح من وجه على ما فى الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة المضطار (مَيِّتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبقى للوزغ والسحالى وشحمه<sup>(٣)</sup> الأرض وحيات فنجسة كما فى شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج للتولد من الطعام لذكاة وغلب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

(١) ورد ذلك فى حديث لا يصح . لكن إن ثبت فى الطب أن هذا المساء يورث البرص ثبتت السكرامة وإلا فلا (٢) فيقبل خبر المرأة والعبد فى هذا ومثله وهو كل ما ليس فيه إلزام بطريق الحاكم (٣) هى دوابة إذا مسها الإنسان تجمعت وصارت مثل الحرزة ، وهى فيها أظن حمار قبان .

(وَالْبَحْرِيُّ<sup>(١)</sup> وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بَيَّرَ) ومات به وفي وطء آدمية<sup>(٢)</sup> المتميز بروفيسل  
 من بطن النجس إن أخرج قبل الغوص (وَمَا ذُكِيَ وَجُزْؤُهُ) يشمل وعاء الولد  
 وفي حكمه الجنين التابع والفصل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا تُحَرِّمَ الْأَكْلَ  
 وَصُوفُ وَوَرَرٌ وَزَغَبُ رِبَشٍ وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خَيْرِ زَيْلٍ إِنْ جُزَّتْ) وإلا  
 فأصوبها كالجلد (وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ) ولو مائعا (غَيْرُ حَيٍّ) أى لم تحل حياة  
 (وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المغيب للمفعل مع فرح وبدونه مفسد مخدر  
 كالحشيشة على الأفوى<sup>(٣)</sup> طاهر يجوز قليله غير المغيب كالمرقد المغيب للمفعل  
 والحراس كالسكران ولاحد بهما (وَالْحَيُّ) ولودود عذرة وإن تنجس كالجنين  
 برطوبة الفرج (وَدَمُهُ وَوَعْرَقُهُ وَلَمَأْبُهُ) من غير المعدة (وَتُخَاطُهُ وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ  
 نَجَسًا إِلَّا الْمَذْرُؤَ) المفتن أو صار مضغنة أو فرخا ميتا ولا يضر اختلاطه ولادم غير مرفوح  
 به (وَالْخَارِجَ بَعْدَ الْمَوْتِ) فتابع للميتة (وَلَبَنٌ أَدْحَى إِلَّا أَلْمِيَّتَ) المعتمد  
 ولو الميت (وَلَبَنٌ غَيْرُهُ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا على أمه  
 لا مكروه (إِلَّا الْمُنْتَذَى وَفِيهِ إِلَّا الْمُتَغَيَّرَ عَنِ الطَّعَامِ) ظاهره كظاها  
 ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماصى أنها تأويلان وجزم بأن القاس  
 لا ينجسه إلا مشابهاه راد على الخطاب وغيره في تسويته بينه وبين القى  
 (وَصَفْرَاهُ وَبَلْغَمٌ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ) إن أراد ماءها فيقاس  
 على الصفراء أو وعاءها فجزء مذكى ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ  
 وَمِسْكٌ وَفَارْتُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجِسُ) ومن نجس للاستحالة  
 (وَحَمْرٌ تَحْتَجَّرُ أَوْ خُلِّلٌ) نعم إن بل بعد التحجر وعادله الاسكار رجع  
 للنجاسة (وَالنَّجِسُ) فيه لغات كتف وفتحتان وكسرتان وكعضد ست لغات

(١) مثل نبات البحر (٢) وقيل إن الحشيشة مسكرة وهو ضعيف وهي محرمة بالإجماع كما  
 قال النووي ومحدث « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر »  
 رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والحشيشة مفتر بلا نزاع .

(مَا اسْتَشْنَى) كقوله إلا المسكر وكنهوم إن جزت (وَمَيِّتُ غَيْرِ مَا ذَكَرَ)  
أول الفصل (وَلَوْ قَمَلَةً) ويعنى عن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن  
عمر وأيس لمعة فإن أمكن التداوى اغتفر مدته وإن اضطر لقتل قلة في المسجد  
فقتل بنوى ذكائها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعمل على ما في  
شبه من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عبوح وقد مناه (وَأَدَمِيًّا وَلَا ظَمَرًا  
طَهَارَتُهُ) هو المتمدن<sup>(١)</sup> ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي  
حكم الملبان ما تعلق بيدير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه  
الناس فيجوز ردها على المتمدن من طهارة الآدمي (وِظْلَفٍ وَعَاجٍ وَظْفَرٍ) ولوطال  
لأنه كان حيا (وَقَصَبَةٍ رِيْشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبُغٍ وَرُخْصٍ فِيهِ  
مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ) وآدمي لحرمته ووجوب دفنه (بَعْدَ  
دَفْنِهِ) ولا يشترط زوال الشعر وبكفي دبغ الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه  
(فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ) غير المذكي وهل تحرم بما فيه يكون دليلا  
لما سبق أو تنزيها فهو استندراك ورجحه شيخنا في الحاشية لا تنفاه الاستفاد  
لكنه نقل عن محشي ات هنا ما ليس فيه وأسند تأويل المدونة لنفسها وقد  
نهته على ذلك فسكت (وَالْتَوَقَّفُ فِي الْكَيْمَخْتِ) عياض جلد الفرس وشبهه  
لتمعارض القادمة من صلاة السلف به في سيوفهم والراجح لا يبعد من صلى به  
ولا يبعد التوقف قولاً (وَمَنْ يُّوَدِّىُّ وَيُودِّىُّ) ولو من مباح (وَقَيْنَجٌ وَصَدِيدٌ)  
ومنه ما يرشح من نفط الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من اللباح إلا  
الكمي (وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاءٍ) هي من الدم (وَرَمَادُ  
النَّجَسِ وَدُخَانُهُ) المتمدن النار تطهرها وعليه طهارة ما خبز أو حوى من الفخار  
بنجس وأولى عرق حمام حوى به وأما اللزك المتخذ من الميتة كالومية ففي

الخطاب فيه خلاف والحق أنه حرق حتى صار كالجر فكما قال ابن حبيب طاهر وإلا فلي أصله (وَبُولٌ) ولو على صفة الماء المكرض (وَعَذِيرَةٌ مِنْ أَدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يأكل الطعام (وَمَحْرَمٌ وَمَكْرُورٌ) ومنه الوطواط وفار النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طعام) ومثله المضاف قال ح في تنبيهه الخامس بعد قوله وحكمه كغيره إذا حلت النجاسة في الماء ولم تغيره ثم أضافه نحو ابن فظاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمته لنزا .

قل لافقيه إمام العصر قد مزجت ثلاثة بإناء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالنجيس ما السبب<sup>(١)</sup> (مائع بنجس) متحلل لا نحو عاج (قل) وأولى كثير وشمل دون الدرهم والعفو في الصلاة فقط كما في ح واقتضى تنجيس القملة للبعين حيث لم تحصر بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عينها ببادية فلا تحرم نساء تلك البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الخاشية ما يوافق وبسطناه في الشرح ، ابن القاسم من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ميتة لا يدري أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع ، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال أصبغ بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن إن أظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة ، المصنف عن المنوف لوقيل بالمفوعا يعسر لحسن كما أفق به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فأرة وفي السؤال أنها كثيرة ورؤسها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجاز عنه ولده الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله :

هي الإناء إذا ما شابهها نجس فلم يغير طهور الماء تنتسب لها الطهارة لما حلها ابن وإن بدأت به فالكل يجتنب



(كَبَّامِدٍ إِنْ أَمْسَكَ السَّرْيَانُ) إِمَّا كَانَا وَقَوْعِيًّا (وَلَا فَبَجَسَ بِهِ) يَطْرَحُ وَيَبَاعِ  
 مَا بَقِيَ مَعَ الْبَيَانِ اسْكُنِ النَّفْسَ تَسْكُرْهُ (وَلَا يَطْمُرُ زَيْتُ خُوَاطٍ) خِلَافًا لِقَوْلِ  
 ابْنِ اللَّيْثِ يَخْضُ بِمَاءٍ وَيَنْقَبُ لَهُ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلٍ حَتَّى يَظْنَ زَوَالَ النِّجَاسَةِ (وَأَحْمُ  
 حُطْبِخٍ) لَا يَجِدُ صَلَاقَ فَيْغْسَلُ (وَزَيْتُونٌ) وَنَحْوَهُ كَالْجَبِينِ (مُلْدِحٌ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ  
 الْغُوصِ طَهَرَ السَّكْلَ فَالْمَدَارُ عَلَى الْغُوصِ وَعَدَمُهُ وَأَمَّا نَحْوُ مَاءِ الْعَجِينِ الْمُنْفِيزِ فَنَجَسٌ  
 مُطْلَقًا (وَبَيْضُ صُلُقٍ يَنْجَسُ) حَيْثُ رَشَحَ فِيهِ وَمِنْ النِّجَاسِ الْمَاءُ الْمُضَافُ بِهِ  
 تَرْشِيحٌ فِيهِ مَذْرَأَةٌ لَا إِنْ بَقِيَ الْمَاءُ مُطْلَقًا مُطْلَقًا (وَفَخَّارٌ) لَا كَهَيْئَةِ أَحْمَى تَنْجَسُ  
 (بِغَوَاصٍ) مَانِعٍ (وَيُنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَاسَ) اسْتَمْتَنُوا مِنْهُ اطْعَمَاهُ نَكَلًا بِهِ  
 وَالصَّيْدُ بِهَا وَاصْلَاحُ الزَّرْعِ وَإِقَادُ النَّارِ وَاطْفَاءُهَا وَفَتْحُ يَالُوعَةٍ وَالتَّجَرُّ لِقِصَّةٍ وَإِنْ  
 جَبَرَ كَسَرَ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ عَنَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِلْتِحَامِ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) وَلَا يَضُرُّ ضَوْءُهَا  
 وَعَيْنُ النِّجَاسَةِ خَارِجَةٌ وَتَقْدَمُ أَنَّ الدِّخَانَ طَاهِرٌ، وَرَخَّصُوا فِي النِّعَالِ لِلضَّرُورَةِ  
 وَإِنْ بَنَى بِمَاءٍ مَتَنَجَّسٍ جَصَصَ وَلَا يَهْدُمُ وَيَبُلُ مَصْحَفٌ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ  
 (وَأَكَلَ) (أَدَحَى) وَلَوْ غَيْرُ مَكَلَبٍ فَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ وَيَابِسَ فِي غَيْرِ رَقَّتْ عِرْقٌ  
 وَبَاقَى حَكْمُ الْبَيْعِ (وَلَا يُهْتَلَى بِبِلَاسٍ كَافِرٍ) وَلَوْ هُوَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ  
 (بِخِلَافِ نَسَبِهِ) وَكُلُّ مَا صَنَعَهُ وَلَوْ بِذِيَّةِ نَفْسِهِ وَشَارِبُ الْخَمْرِ كَالْكَافِرِ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ  
 الْإِطْمَارَةَ (وَلَا يَمَّا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخِرُ) حَيْثُ لَمْ تَقِيقِنْ سَلَامَتَهُ (وَلَا يَنْشِأُ  
 غَيْرُ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ) رَاجِعٌ لِلْفَرَعَيْنِ (وَلَا يَمُحَّاذِي فَرْجٍ غَيْرُ عَالِمٍ)  
 بِالْأَسْبَاطِ كِفَوطُ حَمَامٍ الْعَامَةِ (وَحَرْمٌ اسْتَعْمَالَ ذَكَرٍ) يَكْفُ وَيَكْرَهُ لَوْلَى  
 الْإِبَاسِ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلصَّبِيِّ وَتَجُوزُ الْفَضَةُ (مُحَائِي وَلَوْ مِنْطَقَةً) حَزَامًا (وَأَلَّةُ  
 حَرْبٍ) كَالْمِرْجِ وَالْمَرْجِ (إِلَّا أَلْمُصْحَفُ) فِي جِلْدِهِ وَكَرَهُ الْجَزُولَى كَتَبَهُ وَأَجَازَهُ  
 عَجٌّ وَأَجَازُوا كَتَبَهُ فِي الْحَرِيرِ وَتَحْلِيَةُ الدَّوَاةِ وَالْمَقْلَةُ لَهُ، وَابِسُ الْعِلْمِ كَذَلِكَ وَلَا  
 إِلَّا جَازَةً خِلَافًا لِلْبَرْزَلِيِّ وَشِيُوخِهِ (وَالْهَيْفُ) لِلْجَهَادِ فَقَطْ (وَالْأَنْفُ وَرَبَطُ سِنِّ

مُطْلَقًا) بذهب أو فضة (وَحَاثَمَ الْفِضَّةَ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم إيسره باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تعدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا مازاد (لَا مَا بَعَثَهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ) رجح الأجهوري رواية ابن رشد كراهته (وَلِإِنَّا نَقْدَرُ اقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَا رَأْيَ فِي الْمَغْشَى) المتمد منه نظر الألبان (وَالْمُؤَوِّ) والراجح جوازه حيث لم يتحال منه شيء ومنه نقش السقف وإن كرهه بالمسجد لإشغال المصلى (وَالْمُضَبَّبِ) اسكر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأقوى منهما (وَلِإِنَّا نَجْوُهِرُ) بناء على أن منع النقيدين للسرف وهو أشد أول للتضييق في التعامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَارٌ لِلْمَرْأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألقوا به الفرش والوسادة (وَلَوْ نَعَلًا لَا كَسْبَ رِيٍّ) ومكحلة و امرأة وقفل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِذَا لَهُ النَّجَاسَةُ) وكذا تقلبها إن لم يؤذ لشرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نجسًا وتعمًا<sup>(١)</sup> بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينته حبلها بوسطه لا تحت قدمه كدابة مُطْلَقًا أو ثوب شخص حمله لا تعلق به أو ثوبًا على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر للمصلى عايه فكان (وَبَدَنِهِ) كداخل عينه وفيه ولا يكفي الريق والدمع ويجب تقاين نجس إن قدر (وَمَكَانِهِ) ما يمسه ولو بمحائل أو شعر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفٍ حَصِيرَةٍ) عطف على مدخول عن (سُنَّةٍ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفريع على الوجوب وقول غيرنا به فهو أقوى خصوصًا وهو المال على قول الخطاب والرماسي أن الخلاف لفظي وإن بعد نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٍ) وضماً ولو لصبي (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لخطاب العاجز والناسي وإن أعاد تداركاً ولمراعاة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

في ر، إذ لا ينحط في العجز والنسيان عن مقتضاها من نذب الإعادة وفيه أنه انحط  
 بعدم تأييد نذبها (وَالْأَلَا) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه (أَعَادَ الظُّمْرَيْنِ  
 لِلْأَصْفَرَارِ) لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة  
 المندوبة كنفل على أن الكراهة قبله بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وقد مرى الخلل لها  
 كما حققنا في الشرح والجمعة كالظهور وتعاد جمعة مع الإمكان والمشايخ للفجر  
 وبعيد الوتر تبعاً والصباح للشمس لخفة الإسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري  
 وجواز الشفع والوتر ولا بعيد الفاتحة ولا النفل كما في الشرح والعامد بعيداً بدأ  
 على القولين سكن وجوباً عند من جعل الخلاف لفظياً ونذباً على السنية كالصلاة  
 بمعطن الإبل عند عَجَّ وَعَبَّ وَمَنْ وافقهما على أنه حَقِيقِي (خِلَافٌ وَسُوءُ طَمَاحٍ فِي  
 صَلَاةٍ مُبْطِلٌ) تهقبه الرماضي بأن الذي في المدونة القطع واختلفوا هل على النذب  
 أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مقيد بأن تتعاق به وهو  
 وما بعده بانساع الوقت فلا يقطع ماضق وقته وفي حكمه الجنائز والاستسقاء  
 والعيد مع الإمام وفي الجملة تردد وإذا تمادى الضيق الاختياري ينهى إعادته في  
 الضروري كالعاجز على الظاهر ووجود مزبل أو ثوب آخر (كَذَرِهَا فِيهَا)  
 ورؤيتها بمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فان بعد كله ويستخلف فإن  
 تباه بعد بطلت عليهما (لَا قَبِيلَهَا) ونسي (أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا) للسجود ثلاثاً  
 يحمل النجاسة أو أوأمنها وقيل كالفرش (وَعُنِيَ عَمَّا يَعْسُرُ كَحَدَّثِ مُسْتَنْبَحٍ)  
 كل يوم مرة (وَبَلَّلَ بِأَسْوَرٍ فِي يَدَيْهِ إِنْ كَثُرَ الرَّذُّ أَوْ ثَوْبٍ) وجسد مطلقاً  
 (أَوْ ثَوْبٍ) أو جسد (مُرْضِعَةٍ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزار  
 (تَجْتَمِدُ) من البول قيل والغائط (وَنَذِبَ كَلَمًا) ونحوها (ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ)  
 بخلاف ذي دمل وسلس لعدم ضبطه (وَدُونَ دِرْتَمٍ) بل ودرهم بغلى مساحة  
 (مِنْ دَرَمٍ مُطْلَقًا) عيناً وحكماً (وَقَيْحٌ وَصَدِيدٌ وَبَوْلٌ فَرَسٍ لِقَازٍ يَأْرَضُ

حَرْبٍ) وكذا معاني الدواب مطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرِ ذُبَابٍ) وبَعُوضٍ ونمل (مِنْ عَذِرَةٍ) وغيرها شيئاً ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعِ حِجَامَةٍ) الشرطات وما بينها (مُسِيحٍ فَإِذَا بَرِيَءٌ غُسِلَ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالَّذِي يَأْتِيهِ بِالْإِطْلَاقِ) لأن الحل عفو (وَكَطِينٍ مَطَرٍ) وماء رشح (وَأِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِرَةُ بِالْمُصِيبِ) فإن جف الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ) كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق الملوث بلا عذر (وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ) ضعیف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَبِيلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب (مُطَالَ لِلْسَّيْرِ وَرَجْلٍ بُلْتُ) رفعت فوراً أولاً (يَمُرَّانِ بِنَجَسٍ يَبْسُ بِطَهْرَانِ بِمَا بَعْدَهُ وَخَفٍ وَتَعَلَّ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٌّ وَيَبُوءُ لَهَا إِنْ دَسَكَ) بكتراب (لَا غَيْرَهُ) الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَحْلَمُهُ) أى الملوث بغيرها (الْمَاسِيحُ) أى من يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يسكنى غسل الرجلين (وَيَبْتَلِيهِمْ) لأن شرط الممسوح الطهارة (وَاخْتَارَ) اللعنى (إِلْحَاقَ رِجْلٍ الْفَقِيرِ) بالخلف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى مَارٍ) وجالس يعنى عن السؤال بقرينة قوله (فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ الْمُسْلِمُ) على ما سبق آخر المياه ومن يوت الكفار على النجاسة وحيث ظن شيء خفيكه (وَكَسِيفٍ صَقِيلٍ) و امرأة (لِإِفْسَادِهِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مسكروها كالألب الباغى ولا يشترط المسح (وَأَثَرُ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَ) واضطر لئسكته كإزاد على واحدة (وَنُذْبٍ) غسل المَعْفُو (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمٌ بَرَاغِيثٍ) خرمها (إِلَّا فِي صَلَاةٍ) فلا يقطعها لهذا المندوب (وَبَطْنُهُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِإِلَانِيَّةٍ بِمَسْلُحِهِ إِنْ عُرِفَ) ولو ظنا كافى عب وغيره (وَالْأَفْجَمُ جَمِيعُ الْمَشْكُوكِ فِيهِ كَكَلْمَتِهِ) فإن لم يسكف الماء نحرى حتى يجده (بِخِلَافِ ثَوْبَيْنِ) أو فصل كفيه (فِي تَجَرُّيٍّ) إن اتسع الوقت (بَطْنُهُ مَوْضِعُ مُنْفَصِلٍ كَذَلِكَ) يعنى خالي آمن أعراض النجاسة ولا يفر غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ (ولو عسر (لَا لَوْنٌ وَرَبِيعٌ عَسْرًا) ولا يكلف بالصابون ولا نستعين ماء كما في عب وغيره (وَالْفُسَاكَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ) كما سبق وحكمه كغيره (وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَنْتَجِسْ مُلَاقِي مَحَلِّهَا) كالثوب مع عرق محل الاستجمار (وَأِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثُوبٍ وَجَبَ نَضُّهُ) والشك هنا يشمل الغان غير النوى كما في حور (وَأِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْفَسْلِ) قاله ابن حبيب وهو ضعيف وقال ابن القاسم وسجنون وعيسى في الوقت مطلقا خلفه أسره وقال الفرينان وابن الماجشون لا إعادة أصلا كذا في ر ونحوه لح (وَهُوَ رَشٌّ) ولو مرة كما في ح ولا يلزم عموم السطح (بِالْيَدِ) مثلا (بِلَا نِيَّةٍ لِأَنَّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ) فالأصل الطهارة (أَوْ فِيهِمَا) بالأولى وفي بقائها يجب الغسل ونضح للملاق قبله (وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثُوبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ) وهو المعتمد كالأرض (خِلَافٌ) ولا أثر للشك في الطهارة ولا من نجاسة الطريق (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ) كَقَوْلِ (صَلَّى بَعْدَ الدُّعَايِ) وَزِيَادَةُ إِنَاءٍ) كل صلاة بوضوء فإن التبس بمضاف جمع الوضوءات لصلاة واحدة. وإن شك في العدد جعل الأكثر غير الطهور فإن ضاق الوقت تحرى واحدا وإن لم يمكن تيمم وكله حيث لم يمكن مطلقا محقق (وَنَدَبَ غَسْلُ إِنَاءٍ مَا فِي يَدِهِ) باليسير (وَبُرَاقُ لَا طَعَامَ وَحَوْضٍ) لكثرة (تَعَبُّدًا) فإنه طاهر ولا يذو ولا يخمه (سَهْمًا) بُولُوغٍ كَلْبٍ مُطْلَقًا (وَلَوْ مَا ذُوْنَا) (لَا غَيْرِهِ) (وَلَوْ خِزِيرًا) (عِنْدَ قَصْدِ الْإِسْتِعْمَالِ بِلَا) شرط (نِيَّةٍ وَلَا تَتَرَبُّعٍ) <sup>(١)</sup> وَلَا يَتَعَدَّدُ بُولُوغُ كَلْبٍ أَوْ كَلَابٍ \* فَضْلٌ \* فَرَأَيْتُ الْوُضُوءَ غَسْلُ مَا بَيْنَ (وَتَدَى) (الْأُذُنَيْنِ) وَإِنْ بِيَاضًا تَحْتَهُمَا أَوْ مَسَامَتَهُمَا، وَفَوْقَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ كَالصَدَغَيْنِ وَلَا يَجِبُ نَقْلُ الْمَاءِ فِي الْغَسْلِ بِخِلَافِ الْمَسْحِ (وَ) بَيْنَ (مَنَْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَكِرِ) ولا عبرة بأصابع ولا أغص (وَالذَّقْنِ) (لَفِي الْخُلْدِ) (وَضَاهِرِ الْأَخْيَةِ) لمنهاتها لغيره (فِي غَسْلِ الْوَتَرَةِ وَأَسَارِيرِ

(١) بل الترتيب وارد في الحديث الصحيح ، وعلم الطب أثبت ذلك أيضاً .

جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظَاهِرِ الْبَشِيرَةِ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيءًا  
 أَوْ) محلاً (خُلِقَ غَائِرًا) فلا يجب الغسل بالدلك ما لم يتسع جدا، وأما إِبْصَالُ الْمَاءِ  
 فَوَاجِبٌ حَسَبَ الْإِمْكَانِ وَيُزِيلُ قَذَى الدِّينِ وَمَا أَمَكَنَ طَرَوْهُ فَمَاءٌ<sup>(١)</sup> (وَلَدَبَ  
 بِمِرْفَقَيْهِ وَبَقِيَّةٍ مِمَّنْ) ولو للمرفق (إِنْ قُطِعَ) لا جِلْدًا كَشَطَ عَنْ مَحَلِّ  
 الْفَرْصِ (كَكَفٍ بِمَنْكَبٍ) لم يخاف غيرها وإلا فاله مرفق ككعب أو وصل  
 الْفَرْصِ (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ) للأذنون نعم هو لمة إن زرع (وَقُضِّصَ  
 غَيْرُهُ) إن منع الماء وإلا كفى تحريكه ويبقى عن وسخ الأظفار غير المتفاحش  
 وَالشُّوْكَ وَالْمَدَادَ لَصَانِهِ كَقَذَى الْعَيْنِ (وَمَسَحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صَدُغِيهِ  
 مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إلا أن تستدخيوه  
 أَوْ تَكْثُرَ وَيَنْقُضَ فِي الْغَسْلِ لَشِدَّتِهِ بِنَفْسِهِ (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وجوبا  
 (فِي رَدِّ الْمَسْحِ) والسنة بعد كذا لم يج ومن تبعه وأقره الأشياخ لسكن رده العلامة  
 الْبَنَانِي وَيَعْنِي عَنْ دَاخِلِهِ (وَعَسَلُهُ يُجْزَى) وبئس ما فعل (وَعَسَلُ رِجَائِيهِ بِكُمُجِيهِ  
 الثَّمَانِيَيْنِ بِفَصْلِ السَّاقَيْنِ وَنُدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا) ووجب في الغسل ولا بد  
 مِنْ إِبْصَالِ الْمَاءِ (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظْفُرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) أو كَشَطَ جِلْدَهُ  
 (وَفِي إِحْيَائِهِ قَوْلَانِ) الراجح لا إعادة (وَالدَّلَالَةُ) لنفسه على المشهور (وَهَلْ  
 الْمَوَالَةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ) يجردها للذهول عن الأولى  
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) ولو طال (وَأِنْ عَجَزَ) بنوع تفريط كأن ظن كفايا الماء  
 أَوْ شَكَّ فَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَمَا الْعَاجِزُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ الَّذِي يَصِلُحُ مَفْهُومُ قَدْرِ فَيُبَيِّنُ  
 مُطْلَقًا كَأَنْ جُزِمَ بِالْكَفَايَةِ فَتُخْلَفُ أَوْ ذَهَبَ بِلا اخْتِيَارٍ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى التَّفَرُّقِ  
 وَلَا يَحْتَاجُ غَيْرَ النَّاسِيَةِ (مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَوْ ضَاكِرًا مِنْ اعْتِدَالٍ) وهذا في

(١) أي يحمل على أنه طاريء .

المعتمد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فنلعب (أو سُنَّةٌ خِلَافَ  
وَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ عِنْدَ وَجْهِهِ) فتحتاج السنن قبله لنية (أو افترض) الوضع  
(أو استباحة ممنوع) وضعاً وإن لصح (وإن مع تبرُّدٍ أو أخرج بعض  
المُسْتَبَاحِ) كغير الطواف (أو نسي حدَّثنا) أو تذكره (لا أخرجه) كمن  
البول لا المس (أو نوى مُطْلَقَ الطَّهَّارَةِ) ملاحظاً شوبوعها في حدث وخبث  
أما الطهارة بلا ملاحظة أو هما معاً في عضو نجس فتصح (أو استباحة ما نَدَّتْ)  
أى الطهارة بمعنى الوضوء لرفع الحدث (لَهُ أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أُحْدِثُ فَلَهُ)  
لتردد النية فإنه ربطها بالحدث المشكوك، وهذا لا ينافي للذهب من نقض الشك  
لأننا نعتبر نيته كما رخصه ح (أو جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَثُهُ) لعدم كفاية اللندوب عن  
الواجب ومنه قوله (أو تَرَكَ لُحْمَةً فَأَنفَسَكَ بِذِيَّةِ الْفَضْلِ) بأن خص نية  
الفرض بالأولى فإن نوى أن الفرض ماعم صح (أو فَرَّقَ الذِّئْبَةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ)  
بأن يخص كلا بنية ولا ينوى التتميم عند الأول وأما لوجه ربيع النية مثلاً فيجزى  
لأنها لا تنجزى كما في الخُرْشَى وغيره وإن بحث بالتلاعب (وَالْأَظْهُرُ) عند ابن  
رشد وقد نازع البغائى في نسبة هذا لابن رشد (فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ) والصحيح  
الأول (وَعَزَّوْهَا بَعْدَهُ) أى الوجه بحيث لو سئل أجاب لأنه نية حكيمية وإدامة  
الإستحضار حرج (وَرَفَضُهَا) بعد الوضوء (مُغْتَفَرٌ) كل منهما والراجح يضر  
الرفض في الاثناء كالغسل وكالصلاة والصوم وقيل يرتفع هذان مطلقاً ولا يرتفع  
حج وعمره مطلقاً، والظاهر أن الإعتكاف كالصوم، والتيمم كالوضوء (وَفِي تَقْدِيمِهِمَا  
يَسِيرٌ خِلَافٌ) في الحاشية أصحية الأجزاء وضر الكثير كالتأخر مطلقاً (وَسُنَّةُهُ  
غَسْلُ يَدَيْهِ) لسكو عيه (أَوَّلًا) قبل الإدخال من تمة السنة في قليل راكداً وقبل  
المضمضة الخ من نذب الترتيب (ثَلَاثًا) من تتمها أو نذب (تَعْبُدُ) وحديث<sup>(١)</sup>

« فإنه لا يدري أين باتت يده » لا يطرد علة (بمطلق ونية) حيث لم يقدم نية  
الوضوء (ولو نظيفتين أو أحدث في أثنايه مفترقتين فيبدأ بثلاثة اليدين  
وروي جميعهما) (ومضمضة) بتعريك وجه (واستنشاق وبأخ) ندبا (مفطر  
وعلمهما يستأفضل وجازا أو أحداهما بغير فقه واستنثار) بنفسه وإصبعيه  
(ومسح وجهه كل أذن) أدخل فيه الصماخ ونقل المواق أنه سنة مستقلة  
(وتجدد مأهما ورد مسح رأسه حيث بلل يده) وترتيب فروائضه فيما د  
المسكس) وهو للمقدم على محله (وحدته إن بعدد يحذف) وندب للعادم والجاهل  
ابتداء الوضوء (والأ مع تابعه) حذف الغاء<sup>(١)</sup> والإعادة مرة كما في ر (ومن  
ترك فرضا أتى به) كفعله أولا على حكم التفرق والتفكيس (وبالصلاة  
وسنة) غير الترتيب (فعلمها) إن لم تعوض ولم توقع في نهى كتجديد ماء الأذنين  
يوقع في تسكرارها (لما يستقبل) من كل متوقف على الطهارة وكذا إن قرب  
ولو لم يره ولا يرجع لها من فرض (وفضائله موضع طاهر) فعلا وشأنا (وقلة  
ماء) في الاستعمال ولا بد من السيلان على للفصول (بلا حذر كالغسل وتيمم  
أعضاء وإناء إن تيسر) لغير أعسر (وبدأ بمقدم رأسه وشفع غسله وتيممه  
وهل الرجلان كذلك) هو للتعتمد كافي الحاشية (أو المطلوب) مجرد (الإلقاء  
(وهل تكرره الرابعة) وهو الأوجه (أو تمنع خلاف وترتيب سنة أو  
فرائضه وسواك وإن بأصبع كصلاة بعدت) من السواك (وتسليمه وأشرع  
في غسل وتيمم وأكل عينا (وشرب وذكاة) كما يأتي (ور كؤب دابة  
وسقينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلتي باب وإطفاء مصباح  
ووطء) مباح وتكره في المكروه، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب  
الكراهة رتبته حش ونحوه في الطرشي وإنما يظهر في المعارض كحش لا زنا



(وَصُعُودِ خَطِيبٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ تَغْمِيزِ مَيْتٍ وَخَلْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْفَرَّةِ) بمعنى الزيادة على الحد بل تسكره وإن صح رفعها<sup>(١)</sup> حملت على إدامة الطهارة (وَمَسَحُ الرَّقَبَةِ) بل مكروه (وَتَرْكُ مَسَحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَأِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةِ فَنِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وندبها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) المازري (كَشَّكَهْ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْمَيْدُ) واختار الندب (فَصَلُّ نَدِبٌ إِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ وَمُنْصَحٌ) كراهة (بَرَّخُو نَجِسٌ) فإن تحقق التنجيس فحكمه (وَاعْتِمَادُ عَلَى رَجُلٍ وَاسْتَقْبَالُ يَدَيْ سُرَّرَيْنِ وَبَلَّهَا قَبْلَ لُقَى الْأَذَى) لندم علوقه (وَعَسَلَهَا) إن لم يبلها (بَكَرَّابٍ بَعْدَهُ وَسَرَّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مَزِيلِهِ وَوَرْتُهُ) إن كان جامداً لسبع ثم ما أنقى والاثنان خير من الواحد (وتقديم قبله) لإلّا من عادته فقط فيؤخره (وَتَفْرِيجُ فُخْذَيْهِ وَاسْتِزْخَاؤُهُ) قليلاً (وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ) لأنه أعون وأحفظ (وَعَدَمُ الْغِفَانَةِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدَهُ وَقَبْلُهُ فَإِنْ فَاتَ فَفِيهِ إِنْ لَمْ يَعُدْ) ولم ينكشف (وَسُكُوتُ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ (وَبِالْفَضَاءِ) أو غيره مع الإمكان (تَسْتَرْ وَبُعْدُ وَلْتَقَاءُ حُجْرٍ) خوف ما يؤذي (وَرِيحٍ) أثلاً تنجسه (وَمَوْرِدٍ وَطَرِيْقٍ وَظِلٍّ) معتاد الجلوس وهي الملاعن<sup>(٢)</sup> والأقوى الحرمة للإيذاء (وَصَابٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبَكْنِيفٍ نَحْيٍ ذِكْرُ اللَّهِ) ووجب في القرآن إلّا لضرورة هذا حكم الفعل وأما الدخول بمذاكر فسكروه على الأظهر ورجح عيج الحرمة في السكامل كما في البناني (وَبُقْدَمُ سُرَّاهُ دُخُولًا وَيُمْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ بَمَنْزِلٍ وَطَيٌّ وَبَوْلٌ) وغائط (مُسْتَقْبَلُ قِبْلَةٍ وَاسْتِدْبَارُ) وإن لم يُلْجَأَ وَأَوَّلُ) عند عدم الجاء (بِالسَّائِرِ) ضئيف (وَبِالْإِطْلَاقِ) هو الراجح (لَا فِي

(١) حديث إطالة الفرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما ذكره الشارح بعيد ومخالف لما فهمه الراوى أبو هريرة من الحديث وهو أعلم به .  
(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تستدعى لمن فاعلها .

(الْفَضَاءُ) فيمنع (وَبَسْتَرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) والراجح الجواز (وَالْمُخْتَارُ)  
 عند اللخمي (الْتَرَكُ لَا الْقَمَرُ بَيْنَ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ) نعم خلاف الأولى فيهم  
 (وَوَجَبَ اسْتِبْرَاحُهُ بِاسْتِفْرَاحِ أَخْبَتِيهِ مَعَ سَلَتِ ذَكَرٍ وَتَنَزُّ خَفًّا) وبقي  
 عن الشك بعد فإن فقتش فوجد نقطة فحكها ولا يجوز إدخال إصبع لرجل ولا  
 امرأة وإنما تفسل ما تمسكت منه ظاهراً (وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فيابس  
 (نَمَّ مَاءٌ) ثم حجر (وَتَمَسَّيْنِ فِي مَيِّ وَحَبِضٍ وَنِفَاسٍ) عند التيمم والسلس  
 هفو (وَتَوَلَّى امْرَأَةً) ومثلها خصي لأن الشأن انتشاره (وَمُنْشِيرٍ عَنْ تَخْرُجٍ  
 كَثِيرًا وَمَذْيٍ يَفْسَلُ ذَكَرُهُ كُلُّهُ فِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَافِ تَارِكِيهَا) والمعتمد  
 الوجوب وعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف  
 فيهما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تفسل محله بلاء نية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ  
 رِيحٍ) بل يكره (وَجَازَ بَيَاسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مُخْتَرَمٍ وَلَا مُبْتَلٍ)  
 فيحرم إن اقتصر عليه ولم ينق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأَمْلَسَ  
 وَمُحَدَّدٍ) وحرم إن اشتدت أذيقته (وَمُخْتَرَمٍ مِنْ مَطَامُومٍ وَمَسْكُوتٍ) ولو  
 كتوراة مبدلة وفي غير الحروف العربية تردد (وَذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَجِدَارٌ) وحرم  
 في غير ملسكه كملسه إن آذى (وَرَوْثٌ وَتَغْلُمٌ) للجن ودوابهم (فَإِنْ  
 أَنْقَتَ أَجْزَأَتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) ﴿فَصَلِّ﴾ نَفِضَ الْوُضُوءِ لِحَدَثٍ  
 وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَعْتَادُ ومنه من دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خافته  
 (فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ) مخلوق والبتلع نائض (وَلَوْ بَيْدَةً) وإن استنجى  
 من كثيرها كما قلت :

قل لا فتيه ولا تخجلك هيبته شيء من الخرج المعتاد قد عرضا  
 فأوجب القطع واستنجى المصلي له سكن به الظهور بامولاي ما انتفعني  
 والمدة لا تنقض إلا بفضلة لمدم غلبتها معها كذا لب وأقره الأشياخ وفي

البنائى التسوية بينها وبين الدود نقلا ( وَبَسَّاسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ ) لا ساوى  
 واستخدمه العراقيون مطلقا ( كَسَّاسٍ مَذَى ) لا مفهوم المذى ( قُدِرُ عَلَى رَفْعِهِ )  
 فلا يغتفر إلا مدة التداوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق  
 إذا لم يقدر على رفعه وليس من السلس مذى كلما نظر مثلا أمذى بل هو المنسـل  
 بنفسه ( وَنُدِبَ ) الوضوء ( إِنْ لَزِمَ أَكْثَرَ ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة  
 مثلا ينزل ( لا إِنْ شَقَّ ) استبعد ماء وبرد وإن غسل ذكره نحن كما سبق فى  
 المنفوات ( وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ ) وهو الأرجح ويبنى غيرها  
 ( أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ ) وقيل تعتبر بالأيام فإن ضبط حال السلس قدم الصلاة أو  
 آخرها كأرباب الأعذار ( مِنْ مَخْرَجَيْنِ ) موزع لاريج قبل ( أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ  
 الْقَمِيَةِ إِنْ انْسَدَّ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ ) أرجحهما عدم النقص والمراد بالسد عدم  
 الخروج فإن دام واعتاد الثقبه نقصت مطلقا بالأولى من الفم ( وَبَسْبَبِهِ وَهُوَ  
 يَزَالُ عَقْلٌ ) ولوبهم لا فى حب الله ( وَإِنْ يَنْوُمُ نَقْصٌ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَ وَنُدِبَ  
 إِنْ طَالَ ) الخفيف ( وَلَمْ يَسْ بِلْتَدُّ حَاجِبُهُ بِهِ عَدَّةً ) وإن امرأة لا أخرى أو  
 بزائد لا يحس على ما فى عب وإن نازعه بن ( وَلَوْ لَطْفَرُ ) أو به ( أَوْ شَعَرَ )  
 لا به على الظاهر ( أَوْ حَائِلٌ وَأَوَّلٌ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ ) فإن قبض نقض  
 اتفاقا ( إِنْ قَصِدَ لَدَّةً ) ومنه الاختيار هل يلتذ ( أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً ) ظاهره  
 عطف الجمل بلا ( إِلَّا الْقُبْلَةَ بِنِمْ ) لأن الانتفاء فيها ظاهرى بخلاف الفرج  
 فكلا لمس على الظاهر وبأتى فى الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل فى  
 حقيقة التقبيل ( وَإِنْ بَكَرَ أَوْ اسْتَفْأَلَ ) فتعقب عليهما ( لا لَوَدَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ  
 وَلَا لَدَّةٍ بِنَظَرٍ ) أو بعد انفصال لمس ( كَمَا نَعَاظُ وَلَدَةً بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ )  
 المذهب النقض إن وجد فى المحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية  
 مبالغة بظنه ( وَمُطْلَقُ مَسْ ذِكْرِهِ ) ولو تعدد لا بجائز كشيخ ( الْمُتَّصِلُ وَلَوْ

خُفْنِي مُشْكِلًا) ولا بد من البلوغ (يَبْطُنُ أَوْ كَفَرِ لِحَنْبٍ أَوْ إِنْ صَبَحَ) هذا مشهور للذهب (وإن زائداً أحسن) ولا بد من الإحساس في الأصل إنما المختص بالزائد التصرف (وَبِرْدَةٍ) وإن من صبي وتحت الفسل على الأرجح كالحج وفي بن ترجيح عدم الفسل إلا الموجب لم يقتل له قال والفرق أن الوضوء عاق بالقيام للصلاة والإحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فانظره وتستط الزكاة والفوائت إن لم يرد لذلك (وَبِشْكٍ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطابق ناقض لإل الردة (بَعْدَ طُهُورٍ) عِلْمٌ إِلَّا الْمُسْتَسْكِحَ) فيلحق المشقة (وَبِشْكٍ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستكحاً كن جزم بالحدث وشك هل توضأ ويصير الظن (لَا بَسَّ دُبُرٍ أَوْ أَتْنَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرٍ) ظاهره كما في ح مطلقاً وقال عجم ما لم يلتذ (أَوْ قَدْ وَأَكَلَ جُزْؤِ وَذُبْحٍ وَحِجَامَةٍ وَقَهْقَهَةٍ بِصَلَاةٍ وَمَسَّ امْرَأَةً فَرْجَهَا) ولو ألطفت على المعتد (وَأَوَّاتٍ أَيْضاً بِمَدَمِ الْإِلْطَافِ) ضعيف (وَنُدْبَ غَسْلٍ قَمَرٍ) خارجه وداخله (مِنْ نَعْمٍ وَلَبَنِ) وَتَنَدُّوهُمَا (وَتَجَدُّ بَدَنٍ وَضُوئِهِ) لخصوص صلاة (إِنْ صَلَّى بِهِ) أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء وعكسه يقطع ويستخلف (ثُمَّ بَانَ الطُّهُورُ أَمْ يُعَدُّ) وإن لم ين أعاود وصحت لماء ومه (وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةٍ) ولو جفازة وتلاوة (وَعَوَافَاً وَاسْمُ مُخْتَفِرٍ) لا لاكتوب بغير العربي ولا يفتقر للاسح (وَلِنْ يَقْضِي) فأولى زائد (وَسَلَّهْهُ وَإِنْ يَمْلَأُ أَوْ سَادَةً إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالحل (وَلِنْ كَلَى كَافِرٍ لَادِرْتُمْ) فيه شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذى بال عرفاً (وَأَنْفَسِيرٍ) ولو وجيزاً (وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُعْتَلِّمٍ) وَإِنْ حَائِضًا وَجَزَهُ لِمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ بَلَّغَ) المول عليه يجوز ولو الكل لمعلم ومعلم حسب الحاجة ولو لم ينصب نفسه (وَحَرَزٍ بِسَاتِرٍ) بقيه (وَلِنْ إِحْائِضٍ) وبهيمة لا كافر (فَصَلَّ بِحَبِّ غَسْلٍ ظَاهِرِ الْجَدِيدِ بِمَنْحِي) انفصل من القصة كما في بن خلافاً لعب في كفاية انفصاله له

ولا يكفي إحساس المرأة بانسكاهه خلافاً لسنن (وإن ينوم) أو بعد انقباهه وقد  
التذ في النوم أو وجده في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لَذَّةِ بِلَا  
جَمَاعٍ وَلَمْ يَغْتَسِلْ) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محل حيث لم يفتب (لَا بِلَا  
لَذَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُتَادَةٍ) كمن الدابة إلا أن يستديم معه (وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ  
فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أُمْنَى وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في  
الاستبراء (وَبِمَغْيِبِ حَشْفَةِ بَالِغٍ) بلا حائل كثيف، ولو جنباً كما في شب أو  
بهيماء أو خنثى لافي هوى الفرج ولا ميت ولا بمنع النوم والجنون (لَا مُرَاقٍ  
أَوْ قُدْرَهَا) إن لم تكن معتادة في (فَرْجٍ) ولو خنثى أو دبر نفسه لا الخنثى في  
فرج نفسه (وَأَنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيْتٍ) ولا يعاد غسلها (وَنُدْبُ مُرَاقٍ كَصَغِيرَةٍ  
وَطَيْئَةٍ بِالسَّخِّ) والأعاد في يومها (لَا يَمْنَى وَصَلٌ لِلْفَرْجِ وَلَوْ التَّذُّتُ) إلا  
أن تحمل بوطىء دون الفرج (وَبَحِيضٍ وَنَفَاسٍ بِدَمٍ وَاسْتِخْسَاءٍ وَبَغْيَرٍ)  
عطف تلقيني ولو حذف الواو لصح (وَلَا بِاسْتِحْضَاءٍ وَنُدْبٍ لَا نَقْطَاعٍ وَيَجِبُ  
غَسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذُكِرَ) من الموجبات (وَصَحَّ قَبْلَهَا وَ) الحال أنه  
قَدْ أَجْمَعَ عَزَمَ (عَلَى الْإِسْلَامِ لَا الْإِسْلَامَ) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل  
الشهادة (إِلَّا لِعَجْزٍ) عنها (وَأَنْ شَكَّ أَمْدَى أَمْ مَنِ اغْتَسَلَ) ومنه يجب  
غسلها إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتمل ثالث (وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ  
كَتَحَقُّقِهِ) والمرأة تجد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم أبسه كالصوم إلا أن  
تبث كل ليلة فبحسبه وقد سوى بعضهم بين اللنى والحيض كما في بن (وَوَاجِبُهُ  
نِيَّةٌ وَمُؤَالَاةٌ كَالْوُضُوءِ وَإِنْ نَوَى الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً  
لِلْآخِرِ) أو ذاكرة لما للضرر الإخراج وهذا يتفرع على التشبيه بالوضوء (أَوْ  
نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةَ عَنِ الْجُمُعَةِ) أى أنها تغنى عنها لا أن قصدها  
لذاتها منى وإلا لبطل (حَصَلاً وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةَ عَنْهَا اتَّفَقَا

وَتَحْلِيلُ شَمْرٍ وَصَفْتُ مَضْمُورِهِ (لَا تَقْضُهُ) سبق ذلك والخاتم في الوضوء  
 (وَدَلَّكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بِخَرْقَةٍ) وتجزى مع قدرة  
 العضو وقيل لا يدللك بخرقه لأنه لا يعرف عن الساف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز  
 (فَإِنْ أَعْدَرَ سَقَطَ وَسُدْنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا) كالوضوء (وَ) مسح (صِياخِ  
 أَذُنَيْهِ وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) ويستنثر كالوضوء (وَنُدِبَ بَدَلًا) بعد اليدين  
 (بِإِزَالَةِ الْأَذَى) ونصح نية الغسل به (ثُمَّ أَغْضَاهُ وَضُوئِهِ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو  
 الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حتى ر التثايت (وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِنِهِ)  
 وهل يختم الأيمن أولاً لكبه وهل يدخل فيهما الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظاهر  
 تردد (وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ) يعم بكل (وَقِدَّةُ مَاءٍ بِلَا حَدٍّ كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ  
 لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوَضُوئِهِ لِنَوْمٍ لَا تَيْسُّمٍ وَلَمْ يَبْطُلْ) وضوء الجنب للنوم بحيث  
 يطلب غيره (إِلَّا بِجَمَاعٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطهر جمع  
 (وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَاسِعَ) يعنى ممنوعات (الْأَصْفَرِ وَالْقِرَاءَةِ) بحركة لسان  
 (إِلَّا كِتَابَةً) بل قل أوحى (لِتَعَوُّذٍ وَتَجَوُّدٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ يُجْتَازُ  
 كَكَاظِرٍ وَإِنْ أُذِنَ مُسْلِمٌ) إلا الضرورة (وَلَا مَسِيَّ تَدْنُقُ وَرَائِحَةُ طَائِعٍ أَوْ  
 عَجِينٍ وَيُجْزَى<sup>١</sup>) الغسل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَمَاعَتِهِ) لا تلاعب  
 (وَغَسْلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسْلٍ مُحَلٍّ) وكذا المسح على الاظهر (وَلَوْ نَاسِيًا اجْتِنَابَهُ)  
 عند الوضوء قبل أو بعد (كَلِمَةً مِنْهَا) أى الجنابة بمعنى الطهارة تشبهه في اجزاء  
 الوضوء فيها (وَإِنْ مِنْ جَبِيرَةٍ) كان مسحها في الغسل ثم برئت فيجزى غسلها  
 في الوضوء وبالغ لأنها مظنة شدة الطول والذهول انتام (فَصَلِّ رُخْصَ إِرْجُلٍ  
 وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مَسَتْ حَاضَةً يَحْضُرُ أَوْ سَفَرَ مَسَحَ جَوْزَ بِلْدَانٍ ظَاهِرُهُ) جهة  
 مياه (وَبَاطِنُهُ) جهة الأرض (وَخَفٍ وَلَوْ عَلَى خَفٍ) أو غيره (بِلَا حَائِلٍ)  
 فوق المسوح (كَطِينٍ) ولغايف فيعطى حكم ترك محله من أعلى وأسفل بلا مسح

يُؤْتَى (إِلَّا الْمَهْمَازَ) الصغير أو اللباح المحتاج له (وَلَا حَدَّ) واجب (بِشَرْطِ جِلْدٍ طَاهِرٍ) في ريس هذا من شروط المسح على التحقيق وإنما يجري على حكم إزالة النجاسة (خُرَزَ) لا ملصوق (وَسَتَرَ مَحَلَّ الْقَرَضِ) للكعبين ولو نزل لاسراويل (وَأَمَّا كَنْ تَتَابُعُ الْمَشْيِ بِهِ) لذى المروءة كِبَسُهُ (بَطَاهَارَةٍ مَاءً كَمَلَتْ) ولو مسح على آخر لآمن أحدث ونصف قدمه خارج مثلاً (بَلَا تَرَفُّهُ وَعُضْيَانِ بِبُلبُسِهِ) كعجب وقد يؤخذ هذا من الترفه بالأولى (أَوْ سَفَرِهِ) للتعتمد مسح العاصي بالسفر لأنها رخصة لا تختص بالسفر (فَلَا يُمَسِّحُ وَاسِعٌ) مفهوم أمكن تتابع المشي والضيق مثله على الأظهر (وَيُخْرِقُ) مفهوم ستر ولو ملقفاً من مواضع كما يفيد التعميل وإلا لقال مخروق (فَذَرْتُكَ الْقَدِيمَ وَإِنْ بِشَيْكَ) تبغ ابن بشير وفي المدونة جل القدم وعبر عنه ابن الخاحب بالمنصوص وحده المراقبون بما يعمدز منه مداومة المشي لدوى المروءات وعول ابن عسكراً في عمدته عَلَى الْأَخِيرِينَ كَذَا فِي شَبِّ (لَا دُونَهُ) فلا يضر (إِنْ التَّصَقَّ كَمَا تَفْتَحُ صَفَرٌ) بأن لم يصل منه البلل (أَوْ غَسَلَ) عطف على معنى واسع كأنه قال لا يمسح إن لبس واسماً أو غسل (رَجُلَيْهِ فَلْيَبْسَهُمَا) قبل كالالطهارة (ثُمَّ كَمَلْ أَوْ رَجُلًا فَأَذْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ نِكَمَالِهِ) ثم يابسهُ على كمال الطهارة (وَلَا) رجل (مُحْرِمٌ أَمْ يَضْطَرُّ) لعصيانه باللبس (وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرْدُدُ) والأظهر الإجزاء مع الحرمة (وَلَا لَا يَسُ لِمُجَرَّدِ الْمَسْحِ أَوْ لِيَتِمَّ) أو لحناء غير دواء ولحر أو برد أو السنة أو عادة يمسح وخوف عقارب يمسح عند عرج وقال السنهوري وقواهر لا يمسح (وَفِيهَا يُسْكِرُهُ) وتقديم الأول يقتضي قوته (وَكِرَهُ غَسْلُهُ) ويجزى إلا أن يخصه بغير الوضوء كقذر وكذا المسح (وَتَسْكَرَارُهُ) وَتَتَّبَعُ غُصُونُهُ وَبَطْلٌ بِغُسْلٍ وَجَبَ) بمجرد وجوبه فلا يمسح في وضوء النوم (وَيُخْرِقُهُ) ينزع ويعتبر ما حته أو يخط ويمسح فوراً حيث لم يخرج به الخرق من

اللبس عادة وعليه يحمل مافى عب (وَيَنْزِعُ أَكْثَرَ رِجْلٍ إِنْ سَاقٍ خُفٍّ) تبع  
الجلاب وفي المدونة نزع السكل وهل خلاف كما ايج وشب أو بيان لمرادها فان  
الجل كالسكل كما فى ح (لَا الْقَعْبِ) الا يضر نزعه (وَإِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ اَعْلَيْتَهُمَا  
أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ الْأَسْفَلَ) غسلا أو مسحاً (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَأَنَّمَا الْآلَةُ  
وَأِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسُرَتْ الْآخَرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذى هو به (فَنِي تَمِيمِهِ  
أَوْ مَسَحِهِ عَلَيْهِ) ويفسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ) فى ذاته عرفاً على  
الأظهر مسح عليه (وَالْإِلَّا مَزَقَهُ أَوْ أَلَّ وَنُدِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ) اطلب الغسل  
ويحتمل كل أسبوع لمراعاة الإمام أحمد (وَوَضَعُ يُمْنَاهُ عَلَى طَرَفِ أَصَابِعِهِ  
وَيُسْرَهُ تَحْتَهُمَا وَيَمُرُّهُمَا لِسَانَهُ بَيْنَهُمَا وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوْ الْيُسْرَى  
فَوْنَهَا) ممتدداً (تَأْوِيلَانِ وَمَنْحُ أَعْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت  
إلا للرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس المسووحة أصالة ومن ثم فى عب  
وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلُهُ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لِأَسْفَلِهِ) وإن  
ضر الخرق به (فَنِي الْوَقْتُ) شبخنا والجوانب ما قارب كلاله حكمه والمتوسط  
كالأعلى احتياطاً (فَصَلِّ يَدَيْتَهُمْ ذُومَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَيْحٍ) الصحيح ولو لم يبح (لِقَرَضٍ  
وَنَقْلٍ وَحَاضِرٍ صَحِّحٍ لِحَاضِرَةٍ إِنْ تَمَيَّزَتْ وَفَرَضٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ وَلَا يُعِيدُ لَأَسْفَلِهِ) هذا  
إن كان التيمم لعدم الماء أما لخوف مرض فسكالمرضى بالفعل يقيم لكل شيء  
(إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحوا ولا يلزم استصحابه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِغْنَائِهِ  
مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بَرِّهِ) مستغنيين لأدلة عادية (أَوْ عَمَّاشٍ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ)  
ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء وجب وذن شديد  
الأذى يوجب التيمم ويسيره يبيحه والشك لغو حيث لم يعطش بالفعل ومستحق  
القتل بلا حاكم محترم وعجل قتل السكل والخنزير (أَوْ بِطَلْبِهِ تَلَفَ مَالٍ) كثير  
إلا أن يشك فى الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ) هو به (كَمَدَمٍ



مُتَأَوِّلٍ أَوْ آلَةٍ) عب ولا يستعمل آلة النقد ونوقش بستر عورة الهلى بحربر  
وقد يجاب بالبدل هنا ( وَهَلْ إِنْ خَافَ قَوَانَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ ) في مجرد الفرائض  
( خِلَافٌ ) والراجح التيمم ( وَجَازَ جَزَاةً وَسُنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ  
وَطَوَافٌ ) غير واجب ( وَرَكْعَتَاهُ بِذَيْمِهِمْ فَرَضٍ أَوْ نَقْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ ) شرط  
في صحة الفرض فيعيد تيمم الصبح إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه المذكورات بل  
اتصالها وعدم كثرتها جداً ( لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا وَبَعَالُ النَّبَايَ وَلَوْ  
مُشْتَرَكَةً لَا يَتِيمَةٌ لَهُمْ لِمُسْتَعْجَبٍ ) حيث لم تشتط الطهارة كقراءة غيباً ( وَأَزِمَ  
مُؤَالَاتُهُ ) في نفسه وفيما فعل له اتفاقاً ويبطل التفريق ولو نسياناً لضعفه عن الوضوء  
( وَقَبُولُ هَبَةٍ مَاءٍ ) وطلبها إلا لمنه ظاهرة ( لَا تَمْنَنُ ) رقبوله ( أَوْ قَرْضِهِ ) عطف  
على هبة والضمير للماء أو على المنى والضمير للتمن حيث لا يجد وفاء ( وَأَخَذَهُ  
بِشِمَنِ اعْتِيدَ لَمْ يُحْتَاجْ لَهُ وَإِنْ بِذِمَّتِهِ ) لأن زاد على المعتاد ولو قل كما في حش  
وقيل بغتفر اليسير كالثلث ( وَطَلَبُهُ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ ) على خلاف  
( لَا تَحَقِّقَ عَدَمَهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ ) دون اللباين ( كَرُفْقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلِهِ مِنْ  
كَثِيرَةٍ إِنْ جَوَلَ بِخَلْمِهِمْ بِهِ ) فإن لم يطلب أعاد أبداً إن ظن الإعطاء وفي الوقت  
إن يشك فإن تبين عدم الماء فلا إعادة ( وَنِيَّةٌ اسْتِقْبَاحَةِ الصَّلَاةِ ) فإن لاحظ  
شيء مما في الفرض والنفل لم يحز به الفرض وإن عين فرضاً لا يجزى فرض غيره ( وَنِيَّةٌ  
أَكْبَرُ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنباً ويجزى فرض  
التيمم ( وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ) بمعنى الصفة الحكيمة وإن رفع للمنع ترخيصاً وهذا  
كاملة لما قبله ( وَتَعْمِيمٌ وَجْهِهِ ) ولو ظاهر اللحية ولا يخلها ولا يتعمق الأسارير  
( وَكَفْمُهُ إِسْكَوْعُهُ ) وخلل أصابعه ( وَنَزْعُ خَاتَمِهِ ) مطاناً ( وَصَعِيدٌ طَهَرٌ  
كَثْرَابٌ وَهُوَ الْأَنْضَلُ وَلَوْ نَقَلَ وَتَمَجَّجَ ) لم يمكن تمخيغه ( وَخَضَخَاضٌ )  
لم يجد غيره ( وَفِيهَا جَفَفٌ بِذِيهِ رُوِيَ بِجَبْمٍ وَخَاءٌ وَجِصٌّ لَمْ يُطْبَخْ ) فلا يضر

مجرد نشر كالرخام (وبمعدن غير نقد وجواهر) لعدم ذل التعمد فيهما (و) غير  
 (منقول) كالمقابر (كشَبَ وَمِلَحَ وَلَمَرِ يَضِرُّ) نبل وصحيح (حَائِطٌ أَيْنَ)  
 لم يحرق ولم يخالط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أَوْ حَجَرَ) ويضر حيولة الجير  
 (لا يحصر) إلا أن يسترها التراب (وَحَشَبَ) ورجح التيمم على زرع تعذر  
 قلمه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وَفِعَلُهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكير في الفائتة  
 وبمد غسل الجنابة (فَالْأَيْسُّ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ) والضرورة في أوله مطلقاً (وَالْمُتَرَدِّدُ  
 فِي لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ الرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهَا تَأْخِيرُهُ لِلْغُرْبِ  
 لِلشَّقِّ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ  
 لِيَدَيْهِ وَتُدْبَ تَسْمِيَّةٌ وَبَدَنُهُ بِظَاهِرٍ يُنَمَّاهُ يُسْرَاهُ) الباء الأولى للتعدي والثانية  
 للآلة (إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِآخِرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلِكَ  
 وَبَطَلَ بِمُبْطَلِ الْوُضُوءِ) كبول فأولى الردة (وبوجود الماء) أو تيسره (قبل  
 الصلاة) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَةٌ) نصب على الاستثناء من  
 الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسيه والإضافة  
 لأدنى ملابسة خلافاً لمن جعله مفرغاً (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد  
 الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَأَجِدُهُ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحَلَهُ لِأَن ذَهَبَ  
 رَحَلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَحَافِيفٍ لِحَصْرٍ أَوْ سَبْعٍ) تبين عدمهما والماء  
 متيقن وإلا فلا إعادة كما إن زال ولو شك في المانع أعاد أبداً (وَمَرِيضٍ  
 عَدِمَ مُنَاوِلًا) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كأن عدم الماء  
 ثم أتى به (وَرَجَحَ قَدَمٌ وَمُتَرَدِّدٌ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط  
 الوقت والمتردد في الوجود لا يعيد لأن الأصل العدم (وَنَاسٍ وَذَكَرَهَا بَعْدَهَا)  
 وفي حكمه أن يضمه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت العادة ذلك  
 وإلا لم يعد (كَمُقْصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للمرفقين (لَا عَلَى ضَرْبِهِ)

اضعف وجوب الثانية (وَكَمْ تَيَمَّمُ) عطف على كمتنصر (على مُصَابِرِ بَوْلٍ  
 وأولَ بِالْمَشْكُوكِ) في ريس هذا تأويل بل ذهب لا بن حبيب وأصبح مقابلاً  
 لها ونازعه بن (وَبِأَلَمْ يُحَقِّقْ) ولو حال التيمم (وَأَتَقَعَرَ عَلَى الْوَأْتِ لِلنَّائِلِ  
 بَطْهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَةِ وَمُنْعِ) كراهة على المتعمد (مَعَ عَدَمِ مَاءِ تَقْيِيلُ  
 مُتَوَضِّئٍ) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاصلة (وَجَمَاعٌ  
 مُفْتَسِلٌ إِلَّا لِطُولِ) كخن (وَأَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ تَيَمَّمُ خُصًّا) لوجوب  
 كل (وَقَدْ تَمَّ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفسل للميت (إِلَّا لِخَوْفِ عَمَاشٍ)  
 فيقدم الحى (كَكَوْنِهِ لَهُمَا وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ) بمحل أخذه للورثة (وَأَسْطُ صَلَاةٍ  
 وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَصَلُّ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ  
 كَالْتَيَمُّمِ) في خوف مرض النخ (مُسِيحٍ) ولا يثابت بل يعم (ثُمَّ جَبِيرَتُهُ ثُمَّ  
 عَصَابَتُهُ) بقدر الضرورة (كَقَصْدِهِ وَمَرَارَةٍ وَقِرْطَاسٍ صُدُغَ وَعِمَامَةٍ خِيفَ  
 بِنَزْعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكميل على ما فوق كافي وب والحاشية  
 (وَأَنْ يَغْسِلَ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهَرٍ) لأن الفرض أنه لا يمكن  
 الطهر إلا فوقها (وَأَنْتَشَرَتْ) الحاجة الشدة (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ  
 يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَالَا فَفَرَضُهُ التَّيَمُّمُ كَانَ قُلًّا جَدًّا كَيْدُهُ وَإِنْ غَسَلَ  
 أَجْزَأً) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَأِنْ تَعَذَّرَ مَسُّهَا) بأى وجه (وهي  
 بِأَعْضَاءِ تَيَمُّمِهِ) ح لفرقتين ورجعه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه  
 للكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَالَا) تسكن بأعضاء التيمم (وَقِيلَ  
 كَذَلِكَ وَقِيلَ بِتَيَمُّمِ) (ثَالِثُهُمْ بِتَيَمُّمٍ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فكالأول  
 (وَرَأَيْتُهَا بِجَمْعِهَا) لسكل صلاة كما استظهره عج حكا المعجموع بجزأ به أعنى  
 التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا وإقفيه العصر إني راغم إليك سؤالاً حار منى به الفكر

صنعت وضوءاً أبطلته صلاته فما التول في هذا فدينك يا حبر  
وليس جواباً لي إذا كنت عارقاً وضوء صحيح في تجدد النذر

(وَأِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَلَمْ يَصَلَّاهُ قَطَعَ) لبطانها (وَرَدَهَا  
وَمَسَحَ كَلْوَالَةَ وَلَا يضر دورانها) (وَأِنْ صَحَّ غَسَلَ) أو مسح الأسفل  
(وَمَسَحَ رَأْسَهُ، مُتَوَضِّعاً) (فَصَلَّ) الحَيْضُ دَمٌ كَصَفْرِ أَوْ كَدُرَةٍ (على المشهور  
(خَرَجَ بِنَفْسِهِ) فلا تحمل معتدة قدمته بعلاج (مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً) من  
المراوحة لخمسين وسئل النساء لسبعين ومن تسع للمراوحة فإن انفتحت على عدمه فليس  
حيضاً (وَأِنْ دَفَعَتْ) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة  
ويأتى له في العدد الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأَةٍ نِصْفُ  
شَهْرٍ كَأَقْلِ الطُّهُرِ) لفواصل (وَلِمُعْتَادَةٍ ثَلَاثَةُ اسْتِظْهَارٍ أَعْلَى أَكْثَرِ) أى أطول  
(عَادَتِهَا) ولو مرة أو باستظهار (مَا لَمْ يُجَاوِزْهُ) أى نصف الشهر (ثُمَّ هِيَ  
طَاهِرَةٌ) مستحاضة (وَلِإِحْمَالٍ بَعْدَ) دخول (ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النِّصْفُ وَنَحْوُهُ  
عَشْرُونَ) (وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرُ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ  
كَأَبَدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ) وتستظهر كما في ر (قَوْلَانِ) متكافئان كما في حش  
(وَأِنْ انْقَطَعَ طُهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا) (فِي أَكْثَرِهِ) ثُمَّ هِيَ  
مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ) في أيام التلقيح إلا أن نلم عوده في وقت  
الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج الخنزير  
فانظره (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُطَاهَرُ وَالْمُسَيَّرُ) بغير كثرة لأنها تابعة للأكل  
(بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ لَا اسْتِظْهَارَ) حيث رجم لصفة الاستحاضة (على الأصح  
والطهر بمخوف) من الدم (أَوْ قَصَّةٍ) ماء أبيض (وَهِيَ أَوْ بَلْعُ الْمُعْتَادَةِ) (تَنْظَرُهَا)  
أى معتادة القصة ولو مع الجفوف استحباباً (لَا خَيْرَ الْمُخْتَارِ) وفي المبتدأة تَرَدُّدُ  
والمعتد اكتفاؤها بأبها حصل كمعتادة الجفوف فقط (وَأَيْسَرُ عَيْنِهَا طَاهِرٌ قَبْلَ

(الْفَجْرِ) بل يكره المشقة ومخالفة الساف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان  
 (وَالصُّبْحِ) وبقية الصلوات فإن شكت في طهرها قبل النحر سقطت عنها صلاة  
 ليأتها كما في ح (وَمَعَ سَحَّةَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوبَهَا وَطَلَاقًا)  
 ولو بعد انقطاعه في التفريق (وَبَدَأَ عِدَّةً) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ)  
 ولا نقره (أَوْ) تمتما ولو بمائل كذا في عب تبعاً لمعج ونازعه بن (تَحْتَ إِزَارٍ)  
 يعني بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على المشهور إلا لاطول ويصح  
 غسل المسكره والسكافرة والمجنونة بلا نية (وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد  
 إخراجها بهـ د (وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَسَّ مُصْحَفٍ  
 لَا قِرَاءَةَ) ولو جنباً قبل انقطاعه وبمسه حرم على الجنب وفي غيرها طريقتان  
 (وَالنَّفَاسُ دَمٌ حَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حيض على الأرجح وفي  
 ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَأْمَيْنِ) خلافاً لمن جعله حيضاً وها  
 ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) ولا لإعادة ولا استظهار  
 (فَإِنْ تَخَلَّمُوا فَنِفَاسَانِ) وإلا ضمنا على ما لأبي محمد والبرادعي وفي رأيه المتمد  
 وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقاً قال في التذبيحات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية  
 أنه أقوى (وَنَقْطُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لإل القراءة (وَوَجِبَ وَضُوءُ  
 يَهَادٍ) حش وهو المتمد (والأظهر) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابُ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ  
 لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِآخِرِ النَّفَاسَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من القامة (وَهُوَ  
 أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ الْأَصْفَرِ) ظاهر في أن العصر هي الداخلة ابن أبي زيد يضم  
 الأصابع ويضع الخنصر على الترقوة والذقن على الإبهام فإن نظر الشمس منخفضة  
 فقد دخل العصر وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظاهر وهو تقريب  
 (وَاشْتَرَكْتَا) في الخنار (بِقَدَرٍ إِحْدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ النَّفَاسَةِ الْأُولَى أَوَّلِ  
 الثَّانِيَةِ خِلَافٌ وَلِلْفَرْبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ يُقَدَّرُ بِفَعْلٍ بَعْدَ ثُرُوطِهَا) كلامها  
 (٣ - إكليل)

متوسطة ويعتبر الفصل لا وضوء وتيمم ولا بد من الأذان والإقامة (وَالْعِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ حُرُوفِ الشَّعَقِ لِلثُّلُثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِاسْتِفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث العصر<sup>(١)</sup> وقيل بها في كل صلاة (وَأِنْ مَاتَ وَسَطَ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ أَمْ بَعْضٍ إِلَّا أَنْ يَنْظُنَّ الْمَوْتَ) لا غيره كعيبض خلافاً لمعج كما في حش (وَالْأَفْضَلُ لِفَذٍّ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تَقْدِيمُهَا مُطْلَقًا) بعد النوافل على الأظهر (وَكُلَّى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ) ويعيد معهم وقيل هي في إسفار الصبح على أنها لا ضروري لها (وَ) الأفضل (لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة (تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا) أي الظهر (لِرُبْعِ الْقَامَةِ وَبِزَادُ إِشْدَادِ الْحُرِّ) ليسهل السعي (وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا) وهو ضعيف (وَأِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ) قبلها أو فيها (لَمْ تُجْزِ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ) وإن شك بعدها أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتسكني غلبة الظن على المعتقد (وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لَطُلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَالْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ بَيْنَ وَالْفَجْرِ فِي الْعِشَاءِ بَيْنَ) ظاهره لا تختص الأخيرة عند الضيق وهي رواية والمشهور الاختصاص (وَتُذْرَكُ فِيهِ) أي الضروري والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحُ) ويأتي غيرها (بِرَكْعَةٍ) بسجديتها (لَا أَقْلَ) وتترك السنة لضيق الوقت (وَالْكُلُّ أَدَاءٌ) فلا يأنم به قاض بعد الوقت ويسقط الحيض في الباقي وخالف بعض فيها نظراً إلى أن الأداء حكى وفي الحقيقة قضاء (وَ) ندرك (الظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءِ) بِفَضْلِ رَكْعَةٍ (لِلثَّانِيَةِ عَنْ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةِ) فلا يقدر بها على الأصح (كَحَاضِرِ سَافِرٍ وَقَادِمٍ) لا ثمرة فيه أما في النهاريتين فظاهر لاستوائهما وأما في الليالييتين فالسافر قبل الحجر ولو بركة يقصر العشاء والقادم كذلك يتمها لأن الوقت الأخيرة فلا ثمرة للاختلاف في التقدير بالأولى أو الأخيرة فقيل المعنى كشخص حائض حاضر النخ وفيه أن المراد حائض طهرت ففي الحضر تدركما في الليالييتين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فالراجح قول الشافعية والجمهور إنها العصر ، لصحة الدليل به .

وإن قدر بالأخيرة فهي وخمسة أدركتها ولثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيهما  
 وفي السفر لثلاث الأخيرة على المذهب ولأربع أو اثنتين حصل الوفاق ولا معنى  
 لجمعها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل المصنف كحائض  
 مسافر وقادم فخرف وفي بن أنه تشبيهه أى أن إدراك القصر والإتمام بفضل ركعة  
 وإلا فالثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريتين وإحداها جمعة  
 أو سفرية كمن نسيت الظهر وقدمت لأربع فإن الأولى سفرية فإن حاضت سقطت  
 إن قدرت بالأولى ورده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تسقط إلا الثانية لكان في  
 بن عن بعضهم بتسليمه (وأنتيم) وإن كان مؤدياً على المشهور (إلا أعذر بكفر  
 وإن يرد) ورافع الإثم لإسلامه بعد (وصي) ولا بد منها حيث بانغ في الوقت  
 بنية الفرض ولو سبقت لأنها نفل (وإن غنم وجنود ونوم) قبل الوقت أو بعده  
 ولم يظن الخروج وأوظ (وغفلة كحيفض) فصله بالكاف لأنه خاص بالنساء  
 وما قبله عام (لأسكر) نعمده (والمعدور غير كافر بقدر له الطهر) والسكافر  
 مقصر بترك الإسلام (وإن ظن إدراكهما فرأى) في الأولى (فخرج الوقت  
 قضى الأخيرة) وسقطت الأولى (وإن تطهر فأحدث أو تبين عدم طهورة  
 الماء أو ذكر ما يرتب) أى يسر الفوائت (فالقضاء) للمدرك لو لم يحصل  
 ما ذكر (وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك) وذكر مع تقدير  
 الطهر في السقوط ورد (وأمر صبي بهالة دخول سبع وضرب) بحسبه إن أفاد  
 ولا ضمان في مأذون (اعتسري)<sup>(١)</sup> ويفرق في المضاجع ولو بشوب وكله ندب (ومنع  
 نفل) بمعنى غير الخمس (وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة وكراهة  
 بعد فجر وفرض عصر) ولو مقدمة (إلى أن ترتفع قدر رُمح وتصلي  
 المغرب) مرتب (إلا ركعتي الفجر والورد قبل الرض لئلا يعمه)  
 لانقوته الجماعة (وجنازة وسجود تلاوة قبل إسفار وإضرار) وتعاد جنازة

بوقت منع بلا خوف تغير مالم تدفن ( وَقَطَعَ مُحَرِّمٌ بِوَقْتِ نَهْيٍ ) ندباً في  
 المكروه ووجوباً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها  
 منمقّدة ويحتمل فسادها واستظهار قياساً على يوم العيد ومن دخل عليه الوقت  
 أسرع ( وَجَازَتْ بِمَرَبَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ أَمْسَرَ وَمَزَبَلَةٍ وَحَجَّةٍ )  
 طريق ( إِنْ أَمِنَ مِنَ النَّجَاسَةِ ) شرط في الجمع ( وَلَا فَلَإِ عَادَةٍ ) أبدية  
 بل في الوقت ( عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أَمَّ تَتَحَقَّقُ وَكَرِهَتْ بِكَتِبَتِهِ وَلَمْ تُعَدَّ ) إلا في  
 الوقت إن اختار الشاك بعامة ( وَبِمَعْطَيْنِ إِبِلٍ ) ببركها عند الماء ( وَلَوْ أَمِنَ ) تعبداً  
 ( وَفِي ) كون ( الإِعَادَةِ ) المندوبة أبدية لغیر النامى أو في الوقت مطلقاً ( قَوْلَانِ  
 وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ  
 حَدًّا وَلَوْ قَالَ ) بعد الحكم ( أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يَطْلُسُ قَبْرُهُ ) بل  
 كغيره ( لَا فَائِتَةٍ ) غفل عنها بوقتها ( عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ ) ( فَصَلِّ ) سُنَّ  
 الْأَذَانُ ) كفاية ( لِحِجَابَةٍ طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَقَتِي ) عني وكرهه لا كفاية ونزل  
 وفائتة ووجب كفاية في البلد فتقاتل على تركه ( وَلَوْ جُمُعَةٌ ) رد على قول ابن عبد الحكم  
 بوجوبه بين يدي الخطيب ( وَهُوَ مُتَنِّي ) ولا يبطله إفراد الأقل ( وَلَوْ الصَّلَاةُ حَظٌّ مِنَ  
 النَّوْمِ ) وقال ابن وهب بإفرادها ( مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ ) بالثنية أو لا وثانياً ( بَارِئٌ  
 مِنْ صَوْنِهِ ) بهما ( أَوْ لَا تَجْزُؤُ ) يعني سكون آخر جملة ( لَا فَصْلٍ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ  
 بِكَلَامٍ ) أو حاجة لم تجب وإنما لم يؤذن له الرد بالإشارة كالمصلي لثلاثا بتطرق  
 للكلام والحرمه تمنعه في الصلاة ( وَبَنَى إِنْ أَمَّ يَطْلُ ) الفصل ( غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى  
 الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيَسُدُّسٍ مِنَ اللَّيْلِ ) فالأذان سنة وقد بدعه من تعجب والأقوى  
 يؤذن لها ثانياً ندباً وقيل سنتان ( وَصَحَّتُهُ بِإِسْلَامٍ ) فإن أذن كافر ، فالأرجح  
 لإسلامه بالشهادتين وإن رجع فتردد إن وقف على الدعاء ( وَعَقْلٍ وَذُكُورَةٍ  
 وَبُلُوغٍ ) لا سكران وخمى وصبي إلا أن يقع بالغا عارفاً بالوقت على الأرجح



(وَنُذِبَ مُتَطَهِّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَبَّتْ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعَذْرِ  
مُتَقَبِّلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ وَحِكَايَتِهِ لِإِسْمَاعِيلَ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ) الراجح لآخره  
فيبذل الحيلة حوقلة (مَثْنَى) فلا يحكى الترجيع (وَلَوْ مُتَنَفِّلاً لَا مُفْتَرِضاً)  
والحيلة مبطللة (وَأَذَانُ فَذَرِ إِنَّ سَافَرَ) سفرأ انوبأ وذلك بالهلاة ومثله الجماعة  
غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بمحضر (عَلَى الْمُخْتَارِ وَجَازَ أَعْمَى  
وَتَعَدُّهُ) أى الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ)  
الضيق وقفها (وَجَمْعُهُمْ) أحده هشام بن عبد الملك (كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ) ولما كره  
كالطرب وحرم تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَلِإِقَامَةِ غَيْرِ مَنْ  
أَذَّنَ وَحِكَايَتِهِ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأَجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتِهِ) كالإقامة  
(وَكُرِّهَ عَلَيْهِمْ) من المأمومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَمُلْبٍ)  
ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضى الحاجة (وَلِإِقَامَةِ رَاكِبٍ) لشغله  
بالنزول (أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ لِإِقَامَةِ مُفْرَدَةٍ) وشغفها  
كافراده (وَمُنَى تَكْبِيرُهَا لِقَرَضٍ) عيني (وَأِنْ قَضَاءٌ وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتُ  
عَمْدًا) خلافاً لابن كنانة (وَأِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ) لنفسها (مِيراً فَحَسَنٌ وَلَيْقُمْ)  
للصلاة (مَعَهَا) أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ (فَصَلِّ) شُرْطُ لَصَلَاةٍ طَهَّارَةٌ حَدَثٌ وَخَبَثٌ  
وَأِنْ رُغِفَ قَبْلُهَا وَدَامَ آخِرُ لآخر الاختيارى) بحيث يدركه واعتبر بعضهم  
الضرورى انظرح (وَصَلَّى) فإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع  
على أقوى ما فى ح وهل يترك العبد والجنابة أو يفعلها كذلك قولان (أَوْ فِيهَا)  
وَأِنْ عِيداً وَجَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أى لآخر المختار كخوف الفوات فى العيد  
والجنابة (أَنَّمَا إِنْ لَمْ يُلَاطَخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط قبة طاع كما سيقول  
ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يومى وما يشرب المترب والمحبب عفوى  
(وَأَوْ مَا لِحُوفٍ تَأْذِيهِ) لانعكاس الدم ولوشكا (أَوْ تَلَطَّخَ ثَوْبُهُ) حيث أفسده

الفصل (لَا جَسَدِهِ) فيأتي بالأركان ولو تلوث فوق الدرهم خلافاً لعب (وإن لم يَظُنَّ وَرَشَحَ فَعَلَهُ بِأَنَامِلِ بُسْرَاهُ) وقيل بهما (فَإِنْ زَادَ) في الأتملة الوسطى (عَنْ دِرْهِمٍ قَطَعَ كَأَنَّ لَطَخَهُ) معلوم (أَوْ خَشِي تَلَوُّثَ مَسْجِدِهِ) كما سبق، (وَالْأُ) رشح بأن سال أو قدر ولم يكن فعله ولا لطخه (فَلَمْهُ الْقَطْعُ) ولو بالفرض كما في ح واختاره ابن القاسم وهو أقيس وأسهل (وَنَدَبَ الْبِنَاءِ) عند الجمهور للامل، وإن رُفِعَ في نفل بنى إلا أن يدوم الوقت فيشق فيتمه بحاله كما استظهره ح (فَيَخْرُجُ مِنْكَ أَنْفُهُ) من أعلاه على الأولى (لِيُفْسِلَ إِنْ كَمْ يَجَاوِزُ أَقْرَبَ مَسْكَانٍ مُمَسْكِنٍ قُرْبَ) في نفسه زيادة على كونه أقرب من غيره لا إِنْ تَفَاحَشَتْ مَسَافَتُهُ (وَ) لم (يَسْتَدْرِ قِيلَةً بِلَا عُذْرٍ) ومن العذر الماء وقربه والنجاسة وشرط الاستقبال هنا يختلف فيه (وَ) لم (يَطَأُ نَجَسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهُوًا) لكثرة المنافيات إلا لإصلاحها والبناء بشروطه (إِنْ كَانَ بِمَجْمَاعَةٍ وَاسْتَخَفَّ الْإِمَامُ) فإن تكلم بطلت عليهم على ما في الحاشية عن التوضيح وفي ح عند حكم البناء تصويب الصحة لجواز قطعه خلافاً لابن حبيب (وفي بناء أَلَذَّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَمْتَدَّ إِلَّا بِرَكْعَةٍ كَمُلَتْ) بسجديتها وشرع فيما بعدهما إلا أنه في الإحرام وأعاد القراءة (وَأَنْتُمْ مَكَانُهُ إِنْ ظَنَّ فَرَأَغَ إِمَامُهُ) قبل إدراكه (وَأَمَّا كَانَ) بمكانه (وَالْأُ فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ) فإن ظهر بقاؤه لم يضر على الأرجح (وَالْأُ) بأن رجع (بَطَلَتْ) ولو أمابه (وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ بَشَّهَدٌ) فيدرك السلام ولا يضر خطؤه (وَ) رجع (فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا) ظن بقاءه أولاً (لِأَوَّلِ النَّجَاسَةِ) الذي كان به (وَالْأُ) يرجع في الجملة وما قبلها (بَطَلَتْ) وإن لم يَمْ رَكْعَةً فِي الْجُمُعَةِ) ولا بقيت ولم يطمع في أخرى (ابْتَدَأَ ظَهَرًا بِإِحْرَامٍ) فإن بناء على إحرام الجمعة بخلاف (وَسَأَمَ) وانصرف (رد لقول ابن حبيب يسلم ويذهب بفصل ويرجع بتشهد ويسلم (إِنْ رُفِعَ بَعْدَ

سَلَامَ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ) وَقَدْ جَارَزَ الصَّغُوفُ الْيَدِيَّةَ فِيَعِيدِ اتَّشَهُدَ لِيَتَّصِلَ بِالسَّلَامِ  
 وَالْعَدُّ وَالْإِمَامُ إِنْ رَعَا بِعَدِّ سُنَّةِ التَّشَهُدِ بِسَلَامٍ (وَلَا يَبْنِي بِتَغْيِيرِهِ) كَنَجَاسَةِ  
 مَوْسَبَقٍ حَدَثَ فَإِنْ تَكَرَّرَ الرِّعَافُ تَخْلَافَ وَالزَّحَامُ وَالنَّعَاسُ بَنَى مَعَهُمَ الْأَتْمَامُ الْإِسَاءُ  
 حُفَافِينَ (كَظَنَّهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) تَشْبِيهِ فِي عَدَمِ الْبِنَاءِ وَتَبْطُلُ عَلَى مَا وَمِثْلُهَا عَلَى  
 لُشْهُمُ وَرِثَائِهِمْ إِنْ لَمْ يَمُذَّرْ بِظُلَامٍ لَيْلٍ (وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيْلَ) طَاهِرٌ (لَمْ تَبْخُلْ صَلَاتُهُ) إِلَّا أَنْ  
 يَتَعَمَّدَ بِلَمَعِهِ فَكَمَعَمَدُهُ يُبْطَلُ فِي أَزْدَادِهِ قَوْلَانِ وَسَمَوْهُ الرَّاجِحُ السَّجُودُ وَلَوْ كَثُرَ  
 الْأَبْطُلُ (وَإِذَا اجْتَمَعَ بَنَاءٌ وَقَضَاءٌ) لِمَا قَبِلَ الدَّخُولُ (لِرِاعِيفٍ) وَنَحْوُهُ كَمَزْحُومٍ  
 وَنَوَاسٍ (أَذْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ إِحْضَارِهِ أَذْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ  
 مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ قَدَّمَ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (الْبِنَاءُ) وَهُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ  
 (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتُهُ) فَادْرَاكُ الْوُسْطَيَيْنِ أَمْ  
 لِلْجُنَاحَيْنِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَجُوفَاءُ لَا قِرَاءَةَ فِي وَسْطِهَا وَمُخَلَّةٌ عِنْدَ سَحْنُونٍ رَكْعَةٌ  
 بِسُورَةٍ وَرَكْعَةٌ بِغَيْرِهَا وَإِدْرَاكُ الثَّانِيَةِ أَمْ اتَّشَهُدَاتُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَإِدْرَاكُ الثَّانِيَةِ  
 حَبْلِي عِنْدَ سَحْنُونٍ وَهَذَا كَلَامُ نَفِيسٍ فِي الشَّرْحِ (فَصْلٌ) (هَلْ سَتَرْتُ عَوْرَتِي  
 بِكَتِفِي) فَإِنْ أَبْدَاهَا بَلَا نَأْمُلُ أَعَادَ أَبْدَأُ وَبِهِ فِي الْوَقْتِ كَالْوَصْفِ (وَإِنْ بَاعَارَةً  
 أَوْ طَلَبَ) كَالْمَاءِ (أَوْ نَجَسَ وَخَدَمَهُ) لِأَنَّ السَّتْرَ أَوَّلُهُ وَفِي الطَّيْنِ نَظَارٌ (كَحَرِيرٍ  
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ) عَلَى النَّجَسِ لِعَدَمِ مِثْلَاتِهِ لِلصَّلَاةِ وَعَكْسُ أَصْبَغٍ لَمَنْعِ الْحَرِيرِ لِقَدَاتِهِ  
 (شَرْطٌ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالثَّانِي وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ وَقِيلَ سُنَّةٌ أَوْ مُنْدُوبٌ (إِنْ ذَكَرَ)  
 نَازِعٌ فِي اشْتِرَاطِهِ رُودَ عَلَيْهِ بِنَ (وَقَدَّرَ) وَلَوْ سَقَطَ غَلْبَةً فَيُبْطَلُ عَلَى الْأَشْهُرِ وَلَوْ رَدَّهُ  
 فَوْرًا كَافِي ح (وَإِنْ يَخْلُوعٌ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٌ وَإِنْ يَشَاطِبُهُ  
 مَوْحُورَةٌ مَعَ امْرَأَةٍ) رَاجِعٌ لِلْحَرَّةِ وَهَذَا فِي النَّظَرِ لَا الصَّلَاةَ وَلَا تَكْشِفُ شَيْئًا مِنْ  
 بَدَنِهَا عَلَى كَافَرَةٍ لِثَلَاثَةِ نَصَفَةِ الزَّوْجِ الْكَافِرِ كَذَا نَصَوُا فِي بِنَ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَافِرِينَ  
 كَالرَّجُلِ (بَيْنَ سُرْفَةٍ وَرُكْبَتَيْهِ) وَهِيَ خَارِجَانِ وَأَفَادَ حَرْمَةَ نَخَذَ الرَّجُلُ وَقَبْلَ بَعْدِهِمَا

مطلقاً أو ممن لا يستحى منه (وَمَعَ أَجَنَّبِيٍّ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) ظهوراً وبطناً  
ومذمهما الشافعية ويتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجلس، في الحاشية عن الشيخ سالم أن  
الحرمة في الاتصال وعمم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحرمة وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا  
وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (بِوَقْتٍ كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخُذًا لَا رَجُلٍ) والحرمة  
له أبدأ كالباطن وما حاذاه (وَمَعَ مُحَرَّمٍ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم  
صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجلس كالنظر وهي فسحة (وَتَرَى مِنْ  
الْأَجَنَّبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحَرَّمٍ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنْ الْمَحَرَّمِ  
كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ) بين السرة والركبة (وَلَا نَطْلُبُ أَمَةً تَغْطِيَةُ رَأْسٍ)  
إلا لفتنة بغير شعار الحرائر (وَنُذِبَ سَفَرُهَا) السوء وما قاربها (بِخُلُوتٍ)  
خارج الصلاة (وَلَا تُمُّ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ) أمرت بالصلاة (سَفَرٌ) عطف على مرفوع  
ندب (وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ إِنْ رَأَتْ) الذي ذكر الإعادة أشبه  
ولم يقيد بالمرافقة كذا في (ر) وفي بن عن الجرجاني ما يوافق المصنف (لِلْإِصْفِرَارِ  
كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصغيرة وأما الحرمة فقد قال وأعادت  
لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر الفعل باعتبار الشخصين (كَمُصَلٍّ  
يَحْرِيْرُهُ وَإِنْ انْفَرَدَ) وذهب ولو خاتماً (أَوْ يَنْجِسَ لَغَيْرٍ<sup>(١)</sup>) فلا يهيد من صلى  
بحرير بنجس ولا عكسه (أَوْ يَوْجُودُ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى  
بِطَاهِرٍ) لعدم نية الجبرية (لَا عَاجِزٌ صَلَّى عُرْبَانًا) المعتمد لإعادته بوقت  
(كَغَائِثَةٍ) لأن وقتها يخرج بغيرها (وَكُرْهُ مُحَدَّدٌ) لجرم العورة ولو خارج  
الصلاة (لَا يَرِيحُ) وماء فلا يعتبر (وَأَنْتِقَابُ امْرَأَةٍ) وأولى رجل للعوز في الصلاة  
ولم يكن لأجلها (كَكُفٍّ) لم (كُمٌ وَشَعْرٌ لِصَلَاةٍ) راجع لما بعد المكاف  
كما حقق (ر) لا إن كان في شغل (وَتَلَكُّمٌ) على الفم فيها (كَكَشْفِ مُشْتَرٍ)  
أى مرید مرء أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد وظنة اللذة (وَصَحَاءٌ) يخرج

(١) أى لوجود غير، وفي نسخة بغير، والمعنى واضح.

إحدى يديه من تحت الرداء (يَسْتَرِي) تحته (وَلَا مُنِعَتْ كَاحْتِيَاءَ لَا سَتَرَ مَعَهُ  
وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَيْسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ حُرْمًا فِيهَا)  
إلا تعد عورة إمامه كمنعه إن علم أنه في صلاة كذا لم يجز وفي بن عن أبي علي  
ولو نسي كونه في صلاة (وَأَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَتَأَلَّاهَا  
بُخَيْرٌ) والقبل أبدى وأكبر خصوصاً إن كان خلفه كحائط (وَهَنْ عَجَزَ  
صَلَّى عُرْبَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَّامٍ) ووجب طي السراج إلا لضرر  
(فَكَالْمُسْتُورِينَ) يصلون قياماً بالاركان (وَلَا) يكن ظلام تفرقوا (فَإِنْ لَمْ  
يُمْسِكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِينَ لِأَمَامِهِمْ وَسَطَهُمْ) صفاء واحداً (وَأِنْ عَلِمَتْ فِي  
صَلَاةٍ بِعَثْنٍ مَكْشُوفَةٍ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْبَانًا تَوْبًا اسْتَتَرَا إِنْ قُرُبَ) الثوب  
كالصفيين فإن بعد أعاد العريان على الراجح السابق (وَلَا) يستتر مع القرب  
(أَعَادَ بَوَاقٍ وَإِنْ كَانَ لِمِرْأَةٍ تَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَاذًا) واقترعوا عند التشاح (أَوْ  
لِأَحَدِهِمْ نُدِبَ لَهُمْ لِمَارِسَتِهِمْ) وجبر على الفضل بلا إنلاف (نَصَلُ وَمَعَ الْأُذُنِ)  
والقدرة (اسْتَقْبَالَ عَيْنِ الْكُفَّةِ لِمَنْ بِمَكَّةَ) وجوارها (فَإِنْ شَقَّ) العيان  
(فَقِيَ الاجْتِهَادِ) على المسامحة (نَظَرٌ) وللمعتمد منع الاجتهاد متى أمكن اليقين  
ولو بمشقة ثم إن تعذر جاز (وَلَا) يكن بمكة (فَالْأَظْهَرُ) خلافاً لقول ابن  
القصار يجب تقدير المعاينة المبني عليه أبدية الإعادة بيسير الانحراف (جَهْتُهُمَا)  
اجْتِهَادًا كَانَ نَفِضَتْ) فالواجب جهتها فإن عرف من بمكة البقعة تعينت  
(وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا) بحسب ظنه (وَأِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصُرَ لِرَأْسِهِ  
دَابَّةً فَقَطُّ) على العادة (وَأِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي نَقْلِهِ وَإِنْ وَتَرًا وَإِنْ سَهْلٌ  
الابْتِدَاءُ لَهَا) أى للقبلة (لَا سَفِينَةٌ فَيَذُورُ مَعَهَا إِنْ أَمَكَنَ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ)  
فإن أتى بالاركان لم يجب الدوران (أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأَوُّبًا وَإِلَّا) ولا يقبل  
مُجْتَهَدٌ غَيْرُهُ وَلَا يَخْرَأُ إِلَّا بِمَضْرُوبٍ) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيها الانحراف

اليسير كـسكة وفي غيرها يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن المديار (وإن  
أُعمى وسأل عن الأذلة) عدلا (وقلّد غيره) أى غير المجتهد (مُكَلِّمًا) عدل  
رواية (عارفًا أو مخربًا) ولولقربة (فإن لم يجد أو تحير مجتهد تحير  
ولو صلى أربعة أحسن واختير) حيث شك في الجاهات وإلا فبحسبه (وإن  
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرًا) وهو البصير المنحرف  
كثيراً (فبستة أراها) أى الأعمى مطلقاً والهدير يسير (وبعداً أعاد) غيرها  
(في الوقت المختار) بل كالنجاسة (وهل يعيد النأسي) للحكم أو الفعل (أبدأ  
خلاف) والمهتمد قول ابن رشد في الوقت وأما جاهل الحكم فابداً كالعامد  
(وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جمعة) ولو لبابها مفتوحاً وظاهر النقل كما  
في رأيه راجع للعجز أيضاً قال ح لا بد من استقبالها في الحجر وأيده بن بأن المذهب  
منع الصلاة له خارجه فقيه أولى (لا فرض فيمأد في الوقت وأول النسيان  
وبالإطلاق) وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بهض بنائها بين  
يديه وفي النقل خلاف وأما تحتها فتبطل مطلقاً (كالأكبر) شيخنا وجماعة  
المعتمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلاً (إلا لا تحام أو  
خوف من سبع وإن أغربها) أى القبلة (وإن أمن) بتبين عدم السمع  
واللص (أعاد التلأف) كالختم (بوقت وإلا أخضخاض لا يطبق النزول  
به أو لمرض) يطبق النزول (و) لكانه (يؤذيتها عابها كالأرض) بأن  
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فأها) أى للقبلة على الدابة (وفيها كراهة  
الأخير) وانظروا : لا يعجزني واختلفوا هل على التحريم أو التنزيه (فصل  
فرائض الصلاة تكبيرة لإحرام وقيام لها) في الفرض بدليل الفصل الآتى  
(إلا إمسبوق) لم ينو مجرد الركوع (فتأولان) في الاعتداد بالركعة حيث  
فعل بعضه فإن فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعاً وأما الفصل الكثير في

التكبير فيبطل الصلاة مطلقاً ( وَإِنَّمَا يُجْزِيُ اللَّهُ أَكْبَرَ ) واغتفروا الواو في  
أكبر وأما زيادة واو عطفت في بن عدم اغتفارها خلافاً لعب ( وَإِن عَجَزَ سَقَطَ )  
في محرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح ( وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ  
الْمُعَيَّنَةُ ) في الرغبة فأعلى وغيرها بصرفها وقتها ( وَلَفْظُهُ وَاسِعٌ وَإِن تَخَالَفَا  
فَالْمَقْدُ ) وأبطل التلاعب ( وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ ) على ما سبق في الوضوء ( كَسَلَامٍ  
قَبْلَ النَّامِ ) ( أَوْ ظَنُّهُ ) تشبيهه في البطلان بالشرط الآتي ( فَأَنَّهُ ) أي فيتم حيث  
يبطل الأولى إن أحرم ( يَنْفَلُ إِنْ طَأَّتِ الْقِرَاعَةُ ) كان فرغ من القامحة ( أَوْ  
رَكَعٌ ) بلا قراءة لعجز أو اقتداء وإِنما يتم إذا اتسع الوقت أو عتد ركعة بسجدها  
وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عتد ركعة وانسع الوقت فيدشع ثم يصلي الأولى ( وَإِلَّا )  
بطل ولو ركع ( فَلَا ) تبطل الأولى ويرجع لما فارقه منه ويسجد بعد ( كَأَنَّ  
لَمْ يَطْنَهُ ) أي السلام يل اعتقد أنه في نافذة هكذا ( أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْوِ  
ثَلَاثَ كَعَاتٍ أَوْ الْأَدَاءِ أَوْ ضِدَّهُ وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ وَجَازَ لَهُ دُخُولُ عَلَى  
مَا أُخْرِمَ بِهِ الْإِمَامُ ) إن شك هل جمعة أو ظهر أو لم بدر المسافر هل القوم  
مسافرون أو متعممون وأشهر الأقوال إجزاء الجمعة عن الظهر لا عكسه ( وَبَطَلَتْ  
بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَإِلَّا فَخِلَافٌ ) أرجحه الإجزاء ( وَفَاتِحَةُ بِحَرَكَتِ لِسَانٍ )  
وشفتين فلا تكفي بالقلب ( عَلَى إِمَامٍ وَقَدَّمَ ) فيجوز استناد المأموم حاله لا قيامه  
للا حرام والركوع وجلو سه يذهبها فإنه فعل كثير مبطل ( وَإِن لَمْ يُسَمِعْ نَفْسَهُ وَقِيَامَ لَهَا  
فَيَجِبُ تَعَامُّهُمَا إِنْ أُمِنَ كُنَّ وَإِلَّا ائْتَمَّ ) وجوباً غير الأخرس ( فَإِن لَمْ يُمْكِنَا  
فَالْمُخْتَارُ سُقُوطُهُمَا ) وقيل يقوم بقدرها ذا كراً ( وَتُدْبِ فَصْلٌ بَيْنَ تَكْبِيرٍ  
وَرُكُوعٍ وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ الْجُلُّ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكَ  
آيَةً مِنْهَا سَجَدَ ) بل متى سَمَا عنها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما  
في خلاف والعمد مبطل انتميم الفرضية ( وَرُكُوعٌ تَقَرُّبُ رَأْتَاهُ فِيهِ مِنْ

رُكْبَتَيْهِ وَنُدْبَ تَمَكِّيْنَهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَرَفَعُ مِنْهُ وَسُجُودٌ عَلَى جِهَتَيْهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبتيه قليلاً) (وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَفْنِهِ بَوَاقِي وَسُنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَ يَدِهِ عَلَى الْأَصْحِ وَرَفَعُ مِنْهُ) استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وَجُلُوسٌ لِسَلَامٍ وَسَلَامٌ عُرْفَ بَالٍ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ) (الراجح النذب) (وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ) عَلَى الْإِمَامِ أَوِ النَّحْبَةِ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةٌ وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ) فِي الْأَرْكَانِ (وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصْحِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ) (وَأَنَّهُ سُنَّةٌ) (وَسُنَّتُهَا سُورَةُ) يَسْنَى زَائِدُهُ بِالْوَلَوَاتِ بِأَصْبَحَةٍ (بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) (حَيْثُ انْتَهَى الْوَقْتُ وَتَقِيَامُ لَهَا) (فَإِنْ اسْتَمَدَّ صَحْتَ لِاجْتِاسٍ ثُمَّ قَامَ لِلْفِعْلِ السَّكَنُورِ) (وَجَهْرٌ أَقْدَمُ) (لِلرَّجُلِ وَالرَّأْيُ تَسْمَعُ نَفْسُهَا فَقَطْ) (أَنْ يَسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلْمِيهِ) (وَلَا حُدَّ لِأَكْثَرِهِ وَلَا يَتَفَاحَشُ) (وَمِيرٌ) إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَسْكِينَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَتَمَعَّ اللَّهُ مَنْ حِدَهُ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ كُلِّ (لِإِمَامٍ وَقَدْ كُلُّ شَهْدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ يُبْنَى مَعْدَا الْآخِرِ) (وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَبِالْجُمْلَةِ الظَّرْفُ التَّابِعُ لِلْمُظَرُوفِ) (وَعَلَى الطَّمَأْنِينَةِ وَرَدٌ مُقْتَدِرٌ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارِهِ) (خِلَافًا مَنْ عَكْسَ) (وَبَدَأَ أَحَدٌ) (مَأْمُومٌ وَلَوْ مَعَ سَبْقِ) (وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ) (وَنُدْبٌ بِالْإِحْرَامِ) (وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ) (قَاصِدُ التَّحْلِيلِ) (ثُمَّ تَسَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ) (كَانَ قَدَمُ الرَّدِّ وَآتَى بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَنَافٍ بِالْقَرْبِ) (وَسُتْرَةٌ) (رَقِيلٌ تَنْدُبُ) (لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيًا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلْظٍ رُمُحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) (مَعَ الْإِمْكَانِ) (لَا دَابَّةً) مُحْتَزٌّ طَاهِرٌ أَوْ ثَابِتٌ إِلَّا مَرْبُوطَةٌ مَا كَوَلَةٌ (وَحَجَرٌ وَاحِدٌ) (لَشِبْهِ الْأَوْتَانِ) (وَخَيْطٌ) وَمَاءٌ وَنَهْرٌ مُحْتَزٌّ الْمَقْدَارِ (وَأَجْنَبِيَّةٌ) أَى غَيْرُ مُحَرَّمٍ لِلشَّغْلِ (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) (الْمُعْتَمِدُ الْجَوَازُ بظهورها كَسَلَّمَ لَا يَشْغُلُ



(وَأَتَمَّ مَا رَأَى) في حريم المصلى وهو موضع أفعاله (لَهُ مَنَدُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَعْرِضُ) وخفف في سرور المصلين والطائفين فان وكزه ضمن ماله والدية على العاقلة في الأرجح (وَأَنْصَاتُ مُتَعَدِّ) في الجهرية وبراعى الخلاف (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَتَدَبَّتِ الْقِرَاءَةُ) (إِنْ أَمَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ آخِرِ آيَةِ حِينَ تُرُوعِهِ وَتَطْوِيلِ قِرَاءَةِ صُبْحٍ) لَفَذَ أَوْ إِمَامٍ طَالِبِيهِ<sup>(١)</sup> فَقَطْ (وَالظَّهْرُ تَلْبِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ) وهل سيان ثلاثة أقوال (كَتَبْتُ وَسُطِّي بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةٍ عَلَى أُولَى) في الزمن (وَجُلُوسُ أَوَّلِ وَقَوْلُ مُتَعَدِّ وَفَذَرَبْنَا وَلَآكَ الْحَمْدُ وَاسْتَبِيحَ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَتَأْيِينَ أَذْنِهِ مُطْلَقًا وَإِمَامِهِ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ) على قراءة نفسه (أَوْ جَهْرٍ) على قراءة إمامه (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الظَّهْرِ) وقيل بتعري إن لم يسمع (وَأَمْرَارُهُمْ بِهِ وَقُدُوتُ سِرًّا يُصْبِحُ فَقَطْ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ وَلَفْظُهُ وَمَوْلَاهُمُ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخ) والأظهر فنوت المسبوق القاضي (وَتَسْكِينُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلَا سَقْلَالَهُ ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وساق (الْيَمْنَى عَائِيهَا وَإِيَّاهُمَا) أى البين لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أَذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَجَافَاةٍ رَجُلٍ فِيهِ) أى السجود (بَطْنُهُ فَخَذُهُ وَرَقِيقُهُ رُكْبَتَيْهِ) والمرأة تنضم (وَالرَّذَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ) رهول للتمد (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرَضِ الْإِعْيَادِ) فيجوز للتمدين وهو الأقوى<sup>(٢)</sup> (أَوْ خِيْفَةُ اعْتِقَادٍ وَجُوبِهِ<sup>(٣)</sup> أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٌ وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشَهُدَيْهِ الثَّلَاثِ)

(١) أى قوم طالبين الإمام راعين في الصلاة خلفه (٢) والراجع أيضا لأن القبض ثبت سنننه بالحديث المتواتر . ولم يرد حديث واحد في السدل أصلا كما في المتنوفى والبتار لشقيتنا الحافظ أبى الفيض السيد أحمد بن الصديق (٣) ما أبعد هذا التعليل !! ولم لم يخف من هذا الاعتقاد في المندوبات الأخرى ؟ !

على لجة الابهام (ماداً السَّبَابَةَ وَالْإِبْهَامَ وَتَحَرَّيْكُمَا دَائِمًا) حتى يسلم (وَتَيَاكُنَ  
بِالسَّلَامِ) عند السكاف والليم (وَدُعَاءُ بِتَشَهُدٍ ثَانٍ وَهَلْ أَنْفَطُ التَّشَهُدُ) ظاهره  
الخلافاً في خصوص لفظه وأصله سنة قطعاً وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر  
من إيهال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلافاً في أصله  
ولفظه مندوب قطعاً وقواه (ر) وتعليقه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة  
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (حَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلى آله (سُنَّةُ  
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ) مطلوبة (فِيهَا وَجَازَتْ كَتَمُؤْفٍ بِتَقْلٍ وَكِرْهَا  
بِفَرْضٍ) إلا لمرعاة خلاف<sup>(١)</sup> وشبه في مطلق السكراه (كُدْهَاءُ قَبْلَ قِرَاءَةِ  
وَبَدَ فَاتِحَةٍ وَأَنْتَاءُهَا وَأَنْتَاءُ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ  
لِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلَ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بل يندب (وَدَعَاءُ بِمَا أَحَبَّ) مما يجوز  
(وَلِنْ لِدُنْيَا وَتَمَّى مَنْ أَحَبَّ وَأَوْفَقَ بِلَانٍ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا أَلَمْ تَبْقُلْ) (إلا تصد  
خطاب) (وَكِرَهُ سَجُودٌ عَلَى تَوْبٍ لَا حَصِيرٍ وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ وَرَفْعُ مَوْمٍ مَا يَسْجُدُ  
عَلَيْهِ وَسَجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفِ كُمٍ وَقَلَّ حَصْبَاءَ مِنْ  
ظَلٍّ لَهُ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةُ بِرُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ وَدُعَاءُ خَاصٍّ أَوْ بِعَجَمِيَّةٍ لِقَادِرٍ  
وَالْتِمَاتُ بِلَا حَاجَةٍ وَتَشْدِيدُكَ أَصَابِعٍ وَفَرْقَتُهُمَا وَإِنْعَاءُ) على صدور قدميه  
التيته على عقبيه والحبوة ممنوعة (تَخَصُّرٌ) بيده في جنبه (وَتَغْمِيضُ بَعَرِهِ  
وَرَفْعُهُ رِجْلًا وَوَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَلِإِقْرَأَهُمَا وَتَفْسُكُرٌ بِدُنْيَاوِي) (وَحَلَّ  
فَان لَمْ يَدْرِ مَا صِلَى أَصْلًا بَطَلَتْ إِلَّا لِأُخْرَى تَعْلَقُ بِهَا فَيَبْنِي عَلَى الْإِحْرَامِ) (وَحَلَّ  
شَيْءٌ بِكُمْ أَوْ فَمٍ وَتَرْوِيقُ قِبَلَةٍ وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبَثٌ بِإِعْجَاقِهِ

(١) والدليل يقتضى النية مطلقاً كما في بغية المراسد السنوسى ، وعلى فرض عدم الدليل  
فلامعنى لكرهتهما أصلاً إذا لم يخرجاً عن كونهما ذكراً .

أَوْ غَيْرَهَا كِبَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ لَا تَسْتَوِي بِهِ الصُّوْفُ (وَفِي كُرِّهِ الصَّلَاةُ بِهِ قَوْلَانِ (فَصْلٌ) يَجِبُ بِفَرَضٍ قِيَامٌ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ تَخَوُّفٍ بِهِ فِيهِ) أَيْ الصَّلَاةُ (أَوْ قَبْلُ ضَرَرًا كَالْتِمِثِ كَخُرُوجِ رِيحٍ ثُمَّ اسْتِنَادٌ) وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَاجِبٌ نَعَمْ بَيْنَ الاسْتِئْذَانِ وَالْجُلُوسِ مُسْتَقِلًّا مُنْدُوبٌ (إِلَّا لِلْجُنْبِ وَحَائِضٍ) غَيْرِ مُحْرَمٍ (وَلَهُمَا أَعَادَ وَقْتٍ) كَالنَّجَاسَةِ يَمِيدُ حَيْثُ وَجَدَ غَيْرَهَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ) فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الاسْتِقْلَالِ فِيهِ (وَأَرَبُوعٌ) كَالْمُتَنَفِّسِ وَغَيْرِ جَانِسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ سَقَطَ فَأَدْرُجُ زَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ وَإِلَّا كُرِّهِ ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ) الْغَدَبُ بِاعْتِبَارِ مَا بِهِدَهُ وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ الْجُلُوسِ بِقِسْمِيهِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ وَاجِبٌ (ثُمَّ أَيْسَرُ ثُمَّ ظَهْرٌ) رَجُلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظَّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَعْطِ صَرِيحَهُ (وَأَوْزَاعًا عَاجِزًا إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأً لِلِسُجُودٍ مِنْهُ) أَيْ الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَيْ الْإِيمَادُ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفُ الْقَابِلِ وَعَلَيْهِ فَالسُّجُودُ أَخْفَضُ (وَ) هَلْ (يُجْزَى) إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ (أَوَّلًا وَالظَّاهِرُ الْوَقَاقُ وَأَنَّ الْإِجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ لَا يَمْلَأُ بِالْجَمْعِ) (تَأْوِيلَانِ) رَاجِعَ الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَهَلْ يُؤْمَرُ بِبَيْدَتِهِ) فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْرَةِ عِمَامَتِهِ بِسُجُودٍ) شَبَهَ مُتَقَرِّقًا عَلَيْهِ (تَأْوِيلَانِ) فِيمَا قَبْلَ الْكَافِ فَالثَّانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكُلِّ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ) لِلْقِيَامِ (أَتَمَّ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِي (وَإِنْ خَفَّ مَعْدُورًا انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ عَجَزَ عَنِ فَاتِحَةٍ فَإِنَّمَا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِمَاءٍ بِطَرَفِ عَيْنٍ (فَقَالَ) لِلْمَازِي (وَعَبْرَتُهُ لَا نَصَّ وَهُوَ مُتَقَضِّي الْمَذْهَبِ الْوُجُوبِ وَجَازَ قَدْحُ عَيْنٍ) بِدَوَاءٍ (أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِغْلَاءَ فِيمَا يَدًا أَبَدًا) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ عُدْرَتُهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ لَوْجِ أَوْضُوهِ (وَلَمْ يَنْهَضْ سَتَرُ نَحْسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ

لَهُ كَالصَّاحِبِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَمْ تَنْقُلْ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أُنْمَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ)  
 بصريح النذر ولا يتمير مجرد النية ( عَلَى الْإِنْمَاءِ ) بالقيام ( لَا اضْطِجَاعٌ  
 وَإِنْ ) دخل عليه ( أَوْ لَا ) ( فَصْلٌ ) وَجَبَ قَضَاءُهُ فَأَنْتَهُ مُطْلَقًا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا  
 ولو حديث عهد والشاك في غير وقت النهي ( وَمَعَ ذِكْرِ ) وعدم إكراه ( تَرْيِبُ  
 حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا ) فذكر إحداهما بفسد الأخرى ( وَالْفَوَائِثُ فِي أَنْفُسِهَا وَبَسِيرِهَا  
 مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَتَنَهَّيَا ) بتأخير وأما الكثير فتقدم الحاضرة ندبًا  
 ووجوبًا إن ضاق ( وَهَلْ ) منتهى البسير ( أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ  
 وَلَوْ عَمْدًا ) دل على أن الوجوب في العطوف غير شرطي ( أَعَادَ يَوْفَتِ الضَّرُورَةُ )  
 ولو مغربًا وعشاء بعد وتر ويعيده تبعًا والفوائت يخرج وقتها بالفراغ ( وَفِي إِعَادَةِ  
 مَا مُمِئِهِ خِلَافٌ ) الراجح عدمه كما في شب وحش خلافا لعب والخروشي ( وَإِنْ  
 ذَكَرَ الْبَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذٌّ وَشَقَعَ إِنْ رَكَعَ ) ظاهره ولو في  
 المغرب وقيل يقطع وقيل يتمها ( وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مَوْتٌ قِيَمِيدٌ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ  
 جُمُعَةً وَفَذٌّ كَمَلٌ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٌ مِنْ غَيْرِهَا ) وركعة من صبح  
 على ما استظهر انظر عب ( وَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا ) بجزم نية  
 الوجوب في كل لتوقف البراءة عليه أما جهل مقيد بالنهار فالنهاريات كالليل  
 ( وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ ) عند الله ندبًا ( وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً  
 وَتَكَرَّرَتْ صَلَاتُهَا صَلَاتًا ) فيتم بما بدا به ( وَنَدَبٌ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ ) مع الامكان لأنها  
 أول ما ظهر من الصلوات ( وَفِي ثَلَاثِهَا أَوْ رَابِعِهَا أَوْ خَامِسِهَا كَذَلِكَ )  
 بِصَلَاةٍ سِتًّا ( يُذَنَّى بِالْمَنْسِي ) أى يوقع جزءه الثاني في المرتبة الثانية بالنسبة لما  
 انفصل عنه ففي الثالثة يصلى الظهر ويثنى بثلاثتها وهى المغرب ويثنى بالنسبة  
 للمغرب بثلاثتها وهى الصبح وهكذا حتى تتم فقس مقامها ( وَصَلَى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ  
 فِي سَادِسِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرِيهَا ) وكل مماثل لها وضابطه أن يفضل من قسمة

عده على الخمس واحد ومائتين الثانية إلى الخامسة كما مائله على ما قاله ح وهو الصواب والضابط أن ما انقسم على خمس خامس وفضل ما فوق الواحد مائتين مائة (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ) صفة اصلتين (لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ هَلَا هُمَا وَأَعَادَ الْمُتَدَاةَ) وجمع الفروع على الاعادة لتسكيس الفوائت من مشهور على ضعیف (وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِنْزَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ) ندبا ولو صلاها أولا سفرية وجبت حضرية (وَنَلَاكَ كَذَلِكَ) معينات من ثلاثة أيام لا يدرى السابقة (سَبْعًا) بعيد الثلاثة ثم أولها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح لأنك إن قدمت واحدة في ترتيب ما بعدها وجهان وكذا إن أخرتها أو وسطها ولا يستوفى الاحتمالات إلا بذلك الوضع فتدبر (وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ) والضابط ضرب العدة في أقل منها بواحد ثم تزيد على الحاصل واحداً (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ رُتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ) بليلة (لَا يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا) لأن الجهرولة بخمس وما زاد يضم (فَصَلَّى) سُنَّ إِسْهَوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ بِنَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَامِعِ) الأول أو رحابه وطرقه ويكفي في البعدى أى جامع (فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَثَرَكِ جَهْرٍ وَسُورَةٍ بَفَرَضٍ وَتَشَهُدَيْنِ) غير الأخير كمسائل اجتماع البناء والقضاء إذ الموضوع قبل الهلام فلم يفت الأخير (وَلَا) بأن تمحضت الزيادة (فَبَعْدَهُ كَمُتِمَّ إِشْكَ وَتَقْصِيرٍ عَلَى شَفْعِ شَكِّ أَهْوَى بِهِ أَوْ يُوْزِرُ أَوْ تَرَكَ مِيرَ فَرَضٍ) لأن الجهر زيادة (أَوْ اسْتَنْكَحَهُ الشَّكُّ وَلَمْ يَسِ عَنَّهُ) فيبني على الأكثر ويسجد بعد ترغيا للشيطان (كَطُولٍ يَمْعَلُ لَمْ يُشْرَعِ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ) كرفع يديه تثنى الجلوس الأول (وَأَنْ بَعْدَ شَهْرٍ بِإِحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ) وإن حرم (أَوْ أُخِّرَ) وإن كره بخلاف (لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَيُصَابِحُ) على ما يأتي (أَوْ شَكَّ

هَلْ سَمًا) ثم ظهر الدم (أَوْ) هَلْ (سَلَمَ) ويسلم فإن انحرف أو طال لاجدا  
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِشَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ)  
ولو قبلها (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ بَيْتٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ فَاءَ غَلَبَةٍ  
أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع نقصها قبل (كَتَشَهُدٍ)  
المشهور السجود والجلوس بدونه عدم (وَيَسِيرُ جَهْرًا أَوْ سِرًّا) أى اقتصر على  
أدائها وفى بن أنه أبطل أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه فى الجهر ومن يليه  
فى السر (وَلِإِعْلَانٍ بِكَأَيِّهِ) بل لا يعتبر التغيير فى ركعة لغير الفاتحة (يَسْجُدُ  
لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا وَلِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطُّ أَمْ مَأَى السَّرَّاءِ وَالْجَهْرِ وَأَعَادَةَ الْفَاتِحَةِ  
يَسْجُدُ لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا أَوْ تَسْكِينَةٍ) فغير تسكيب العيد (وَفِي لِبَدِّهَا بِسَمِيحِ  
اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكَسِهِ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة التبذل وعدمه لأنه قولى  
والوارى بمعنى أو إذ لو أبطل فى الموضعين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُوسَمٍ) بحمله  
للمشروع بل هو مندوب (وَلِإِصْلَاحِ رِذَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) ركره إن انحط فان  
تعددت أبطل كما فى الحاشية ولا يفتر انحطاط لمنكأب أو عمة إلا لضرورة كفى عب  
(أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفَعِ مَاءً أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ بَحْنَبِ  
أَوْ قَهْقَرَةٍ) حقه الألف<sup>(١)</sup> ويقطع للمال كالدابة إن خشى شدة الأذى أو كسر  
وانسع الوقت قيل ويفتر الاستدبار (وَقَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قرأته  
(وَسَدَّ فِيهِ لِعِثَابٍ) وليس التفل عنده مشروعاً انظر ح (وَنَفَثَ بِثَوْبٍ) أى  
بصق بصوت يسير (لِحَاجَةٍ كَتَمَتْهُ جَنَحٌ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا)  
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لَصُرُورَةٍ) وإن تجردا عنهما  
واغتفر لبداله بحوقلة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقَنَّ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا  
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يفد التسبيح (وَرَجَعَ إِمَامٌ قَطُّ لِعَدْلَيْنِ) من

(١) أى قهرى لأنه مقصور .

مأموميه أخبراه بالتمام (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا) كما استفيضة فيرجع لهم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاخبار بالنقص فيعول عليه مطلقاً حيث أثر شكاً بل لو شك من نفس (وَلَا أَحْمَدُ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدِبَ تَرْكُهُ وَلَا إِجَازٍ) غير مانع (كَمَا نَصَّاتِ قُلَّ لِمُخْبِرٍ وَتَرَوِيحٍ رِجْلَيْهِ وَقَتْلٍ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ وَإِشَارَةِ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ) قيل ولو من آخر من وقيل مالم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (حَلَّى مُشْمَشٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنَّ لِي لَوْ جَعَلَ) تشبيهه في عدم السجود (وَبُكَاءٍ تَخْشَعُ وَإِلَّا) بأن كان الأنين لغیر وجه والبكاء بصوت لغیر خشوع (فَكَلَّ كَلَامٍ) يبطل عمده وكثير سهوه ويسجد لسهوه (كَلَامٍ حَلَّى مُفْتَرِضٍ) تشبيهه في الجواز وأولى متفعل (وَلَا لَتَبَسَمٍ وَفَرْقَمَةٍ أَصَابِعٍ وَالتَّغَاتِ بِلا حَاجَةٍ وَتَعْمُدٍ بِلَمٍ مَا بَيْنَ أَشْفَانِهِ) أو يسير غيره بلامضع (وَحَكَّ جَسَدِهِ) يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمده (وَذِكْرُ قَصْدِ التَّغْمِيمِ بِدِرِّمَ عِلَّةٍ) كأن وافق فراغُ الفاتحة مستأذناً فقرأ ادخلوها بسلام (وَلَا) يكن بمحله بأن كان في سورة أخرى (بَطَلَتْ كَفْتَنُحِ حَلَّى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ حَلَّى الْأَصْحَ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلَتْ بِعَمَقْمَةٍ) ولو نسياناً فإنها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء<sup>(١)</sup> (وَتَمَادَى التَّامُّومُ فَقَطَّ) لحق الإمام (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَلَّى التَّرَكِّ) مدة الضحك مراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة النسيان فإن لزم من تماديه ضحك بقية للمومنين خرج وإن ضاق الوقت ابتداء لإحراماً صحيحاً كالجملة وكذا في المسألة الآتية وقيل الإمام أيضاً يستخلف ويرجع مأموماً والعماد يتبدى مطلقاً (كَتَبَ كَبِيرُهُ لِلرَّكُوعِ بِلا نِيَّةٍ لإِحْرَامٍ) يتبادى في حال النسيان (وَذِكْرُ فَأَثَقَمَ) لكن التماذى هنا على صحيحه كما سبق في الفوائد

(١) في مذهب الحنفية .

وكذا ذكر النور الآتي نعم ذكر الحاضر مبطل (وَيَحْدَثُ وَيُسْجُدُهِ اِنْفِصَالَةً أَوْ تَكْبِيرَةً) وفي بن تقوية عدم البطلان فيهما (وَيَمْشِي عَنْ فَرْصٍ) وللشغل (عَنْ سُنَّةٍ) مؤكدة كافي بن نقلا عن ح (يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَزِيَادَةً أَرْبَعَ كَرَّ كَعَتَيْنِ فِي الشَّائِئَةِ) الأصلية ونقل محدود (وَيَتَعَمَّدُ كَسَجْدَةٍ) من كل ركن فعل لا إنكار فاتحة وإن منع (أَوْ نَفَخَ) عجز عن النواير ويتبادى المأموم لحق الإمام ولا يشترط حرف ومن الأنف يبطل كثيره أو مع تلاعب (أَوْ أَكَلٍ أَوْ شُرْبٍ) ولو من الأنف (أَوْ قَى أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجِبَ لِإِقَاذِ أَعْي) أو إجابة والد أعمى أم بنفل وخفف بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن حتمها بعموض فآظره وإجابته صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على المول عليه <sup>(١)</sup> كافي الخصاص (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ) كأن يزيد الترداد على قصة ذي اليمين <sup>(٢)</sup> جدا (وَسَلَامٍ وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ وَهَلِ اخْتِلَافٌ) للمنافي فيهما بقطع النظر عن خصوصه وتعدد (أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأَوَّلَى) فله خصوصية لأنه علم انطروج (أَوْ لِلْجَمْعِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فسكنر المناف (تَأْوِيلَانِ وَيَا نَصْرَافٍ لِحَدَّثِ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِنْمَامِ) والشك على حقيقته كافي بن ردا على حج (ثُمَّ ظَهَرَ السَّكْمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ) نص على المقوم فيهما (وَيُسْجُدُ اَلْمُسْبِقُ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ تَبْيِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً إِلَّا سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ مُوجِبُهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة وإجماع العلماء أنظر كتابنا الرد المحتكم المتن .  
(٢) هذه القصة في الصحيحين وغيرهما بطرق . وأشار إليها صاحب السلم في المنطق بقوله ككل ذاك ليس ذا وقوع .



آخر الإمام القبلي ثالثها إن كان عن ثلاث وإلا فقوله (وَأَخَرُ الْبُعْدِيِّ) إلا أن يقدمه الإمام ويسجد للمستخلف بهم القبلي قبل قيامه (وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمَرٍ حَالَةَ الْقُدُورَةِ وَبَتْرَكِهِ قَبِيلِيٍّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ) مراعاة لوجوبها (لَا أَقُلُّ فَلَا سَجُودَ) عند الطول (وَلِإِنْ ذَكَرَهُ) أى القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَطَلَمَتْ) الأولى لطول الثانية (فَكُذِّبَتْ بِهَا) أى الأولى في الثانية السابق في الفوائد (وَالْأَوَّلَى) تبطل الأولى بأن قرب (فَكَبَعَضٍ) أى ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ) في الثانية بإتمام الفاتحة وفي بن بالزيادة على الفاتحة (أَوْ رَجَعَ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية نفلا أو فرضاً (وَأَتَمَّ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع لإصلاحها (وَنُذِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رُكْعَةً) واتسع الوقت في للفرض (وَالْأَوَّلَى) بطل القراءة ولا ركن (رَجَعَ) للأولى (بِلَا سَلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره (مِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كُنِيَ نَفْلًا إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَجَعَ) والوضوح كما تقدم أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضيه لأنه لم يتمد بإفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوَّلًا) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها (وَلَا سَجُودَ خِلَافَ وَبَتْرَكِ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل مناف وإلما يحتاج لهذا القيد في السهو (كَشَرَطَ) تشبيهه في البطلان لا بقييد الطول بل على مافي محله من ذكر وغيره (وَنَدَّارَكُهُ) عند القرب فيما يمكن لا إحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) ولو سلم إمامه وإلما يمنع سلام معتقد النمام ولا يقيت الجلوس له بل يفعله به ويسجد بعد انظار الحاشية (وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا) أصلياً وغيره يلغى ويأتى حكم المأموم عند قوله (وَلِإِنْ زَوَحِمَ الْخُ) أى العقد (رَفَعُ رَأْسِهِ) عند ابن القاسم (إِلَّا لَتَرَكَ رُكُوعَ فَيَبْأَلَا نَحْفَاهُ) كسر وجهه وترتيب السورة مع الفاتحة (وَتَسْكِينِ عِيدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ) ومنه القبلي كما سبق (وَلِإِقَامَةِ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ

وَهُوَ يَأْتِي فِيهِ نَوْتُ الْقَطْعِ بِأَعْنَاءِ الثَّالِثَةِ وَالْمُعْتَمِدِ بِسَجْدَتِي الثَّانِيَةِ (وَبَنَى إِنْ قُرْبَ) بِعَدِّ السَّلَامِ (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) هَذَا لِأَشْهُبٍ وَعَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى الْعَرْفِ وَفِي بَنِ أَنْ الْأَمْرَيْنِ طَوَّلَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فَالَوَا فِي الْمَصْنَفِ عَلَى حَالِهَا (بِإِحْرَامِهِ وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ) بِمَعْنَى التَّكْبِيرِ (وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) لِيَنْهَضَ بَعْدَهُ (وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ الْقَشْمُدَّ) حَيْثُ طَالَ لَا جَدَا (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) وَلَوْ بِالْقُرْبِ جَدَا (وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَا وَلَا تَبْطُلْ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أَوْ قَرَأَ لَعَدِمَ الْإِتْفَاقُ عَلَى فَرْضِيَّةِ الْفَاحِشَةِ بِخِلَافِ الرَّاجِعِ عَنْ رُكُوعِ لَعَنُوتٍ لغيرِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (وَتَبِعَهُ مَا مَوُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ تَدَارَكَ النِّقْصَ (كَغَفْلٍ لَمْ يَمَعِدْ ثَالِثَتُهُ وَإِلَّا كَمَلْ أَرْبَعًا) فِي غَيْرِ الْحُدُودِ (وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لِنَقْصِ سَلَامِهِ مِنْ ثَلَاثَتَيْنِ (وَتَارِكَ الرُّكُوعِ رَجَعَ قَائِمًا) لِيَنْعَطِلَهُ (وَتَدَبَّرَ أَنْ يَقْرَأَ) قَبْلَهُ شَيْئًا عَلَى سُنَّةِ الرُّكُوعِ وَتَارِكَ الرُّفْعِ يَرْجِعُ مُحْدُودًا (وَسَجَدَ بِجُلُوسٍ) قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاسِدًا أَوْ لَا وَفِيهِ أَنْ الْحَرَكَةَ لَرُكْنٍ مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي بَنِ (لَا سَجْدَتَيْنِ) بَلْ يَنْعَطِلُ لِمَا مِنْ قِيَامٍ (وَلَا يُجْزَى رُكُوعٌ أَوْ لَا) الَّذِي نَسِيَ السُّجُودَ بَعْدَهُ (يَسُجُودُ ثَانِيَتَهُ) وَلَوْ تَرَكَ الرُّكُوعَ قَبْلَهُ (وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ) وَتَدَارَكَ الْأَخِيرَةَ (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوْ لِيُطْلَأَ عَلَيْهَا لِذَلِكَ وَالْإِمَامِ) وَمَا مَوُومُهُ تَبِعَ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ وَحْدَهُ فَلَا انْقِلَابَ عَلَيْهِ بَلْ يَأْتِي بِمَقَاتِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ (وَأِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ تَحْلُمًا سَجَدَهَا) لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا مِنَ الْقَرِيبَةِ حَيْثُ لَمْ يَمْتَدِ مَا هُوَ فِيهِ (وَفِي الْأَخِيرَةِ) تَشْهَدُهَا (يَأْتِي بِرَكْعَةٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ التَّرْكَ مَقَاتٍ وَبِسَجْدٍ قَبْلَ (وَفِيهِمَا ثَالِثَتُهُ بِثَلَاثٍ) أَوْ لَهَا بِسُورَةٍ فَيَسْجُدُ بَعْدَ (وَرَأَيْتُهُ رَكَعَتَيْنِ وَتَشْمُدُ قَبَاهِمَا) (وَأِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يَذْبَحْ) بَلْ يَجْلِسُ (وَسُبْحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شعار الألوهية (فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ) في أتى ظنها ثانية (قَامُوا) لأنها أولى (كَمُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ) لظنه التمام فيقومون (فَإِذَا سَلِمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ) هذا السجود وللعمد إن خيف العقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وَإِنْ زُوِّجَ مَوَاتٍ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ) حصل (نَحْوُهُ) كسهو وحل زرقي لغير عذر كذلك مع الإمام واستظهر عجز البطلان وتبعه بن (اتَّبَعَهُ) وفي الإتيان بما فات (فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى) أما في أولى دخوله فيلغى ما فات مطلقاً وبوافق الإمام على ما هو فيه لأنه لم يذهب عليه حكم للمأمومية بعد (مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا) ففتى ظن إدراك سجود قبل رفعه من الثانية أتى بما فات وإلا ألغى وقضى ركعة (أَوْ سَجْدَةٍ) عطف على ركوع (فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا) ولو تمددت (قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ) برفع رأسه من ركوع التالية (تَمَادَى) معه تاركاً لها (وَقَضَى رَكْعَةً) بعد سلام الإمام (وَالْإِلَّا) بأن طمع في الإدراك (سَجَدَهَا) ولا سُجُودَ عَلَيْهِمْ إِنْ تَيَقَّنَ) راجع لما قبل إلا فإن كان شك في ترك السجدة سجد بعد الاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ إِخْلَاصَةً فَمُتَيِّقٌ انْتِفَاءً مُوجِبُهَا بِجَلْسِ وَإِلَّا إِنْبِعَاثُهُ) ولو ظن الانتفاء (فَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا) إلا أن يتبين هو اب محالته (لَا سَهْوَاً فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ وَبُعِيدَهَا الْمُتَّبِعُ) سهواً وكان حكمه الجلوس هكذا قال للمصنف تبعاً لجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة الركعة انظر بن (وَإِنْ قَالَ قُمْتُ لَوْ جَبِرَ) عجز الأولى تأخير الواو أيكون الشرط في طلب الركعة ويستأنف ما ليس ضرورياً هكذا (وَصَحَّتْ لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ وَلِمَنْ تَأَبَّاهُ) من أزمه الجلوس نجاس (إِنْ سَبَّحَ) ولم يتغير يقينه (كَتُبَتْ) تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ) أي الاتباع مع تيقن الانتفاء (عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ) ولو كان تيقن الانتفاء عملاً بما تبين (وَلَمْ تُجْزِ

مَسْبُوقًا عِلْمَ بِخَامِسَيْتَهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزدها عاياه (وَهَلْ كَذَلِكَ  
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَا مُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ)  
 بل في بن تبعاً لأن الخلاف غير مقيد به لم ولا غيره (وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كَأُولَاهُ  
 لَا تُجْزَى بِهِ الْخَلَاءُ سَةِ إِنْ تَعَمَّدَهَا) وفي ح خلاف في الصحة نظراً لواقع والبطالان  
 نظراً للتلاعب ﴿فَصَلِّ سَجْدَةً بِشَرْطِ الصَّلَاةِ﴾ النافلة فتفعل على الدابة مثلهما  
 (بِلَا إِحْرَامٍ) أى تكبير على حذف العاطف<sup>(١)</sup> أو أحد الجار بن لغو له سجد  
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مغايرة معناها أو العامل بالاطلاق والتقييد على  
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وَسَلَامٍ) عب لإلمراعاة خلاف (فَأَرِ)  
 ولو ماشياً فينحط ولا يؤمر بجلوس (وَمُسْتَمِعٌ قَطُّ) لا سامع من غير قصد  
 لإلمراعاة خلاف (إِنْ جَاسَ لِيَعْلَمَ) أو ليعلم بدليل ما يأتى إلا العالم والمتعلم  
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ إِنْ صَاحَ)  
 القارئ (لِيَوْمٍ) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا صَيَّحَ وخشى وغير متوضىء  
 على الماء ومدو الشرط على حذف العاطف ويحتمل كما قال السهري أنه تركه لاختلاف  
 المتعلق (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعْ) الناس لأن قراءته معدومة ثرعاً<sup>(٢)</sup> (فِي إِحْدَى  
 عَشْرَةَ) آخر الأعراف والآصال في الرعد ويومرون في النحل وخشوعاً في سبحان  
 وبكيا في صريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النزل ولا يستكبرون  
 في السجدة وأتاب في ص وتعيدون في فصلت (لَا ثَانِيَةَ الْحُجِّ) اركعوا  
 واسجدوا (وَالنَّجْمِ) اعدم عمل أهل المدينة فقهائها وقراءتها مع تكرار القراءة  
 ليلاً ونهاراً فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير : وبلا إحرام .

(٢) لأنه قصد بقراءته الرياء فهو كمن تملق فسقه بالصلاة نفسها فتبطل إمامته .

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المواضع ثابت في الصحيح وأخذ بها الشافعي  
 وحكاية النسخ التي ذكرها الشارح فيها نظر .

ترك سنة (وَالْإِسْتِغْنَاءَ وَالْقَلَمَ) ولا كن من الساجدين في الحجر (وَقَوْلُ سُنَّةٍ) وهو للتمتع وتندب للصبي (أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَكَبَرٌ اخْتِصَافٌ وَرَفْعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ) خلافاً لمن جعلها عند مأب (وَفُضِّلَتْ تَعْبُدُونَ) وقبل لا يسمون (وَكُرِّهَ سُجُودٍ شُكْرٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ) لعدم العمل وأنكر مالك سجود الصديق لما بشر بقتل مسيله<sup>(١)</sup> (وَجَهْرٌ بِهَا بِسَجْدَةٍ) إنما الكراهة في الفريضة مطلقاً وسبقول وتعمدها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في السجدة فسيأتي (وَقِرَاءَةُ بَقْلَجِينَ) وأجازها بعضهم (كَجَمَاعَةٍ) فإن أخرج القرآن عن حده حرم (وَجُلُوسٌ لَهَا لَا بِتَعْلِيمٍ) ولا يسجد (وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلى الشرط واقف (يَوْمَ خَيْدِسٍ أَوْ غَيْرِهِ) وفي كُرِّهِ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ) الكراهة لأنه لا يقنبه للجميع والتخفيف للضرورة (وَأَجْمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ) إن اعتقد أن ذلك لا بد منه (وَجَوَازُهَا) بلا سجود (لِمَتَطَهَّرَ) وقت جَوَازٍ وَلَا فَهْلَ يَجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ تَأْوِيلًا وَافْتِصَارًا عَلَيْهَا) ولا يسجد إن فعل (وَأَوَّلُ بِالسَّكَلَةِ وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَتَعَمَّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا) ولو متأكداً (وَمَنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ لَا خُطْبَةً) ولا تبطل إن فعل (وَجَهْرًا أَوْ سِرًّا) وإلا أتبع (وَمَا لَمْ تَبْطُلْ بِخِلَافِ الْعَكْسِ) وَمَجَاوِزُهَا بِسِرٍّ يَسْجُدُ وَبِكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ مَا لَمْ يَنْتَحِ وَيَبْتَغِ فِي ثَابِتِهِ فِي فِعْلِهَا قَبْلَ الْفَانِجَةِ) وتأخيرها (قَوْلَانِ وَإِنْ قَضَاهَا فَرَغَ سَمَوْا اعْتَدَ بِهِ وَلَا سُجُودَ) عند مالك كما في آخر الباب (بِخِلَافِ تَسْكَرِيرِهَا) فيسجد بهد (أَوْ سُجُودَ قَبْلَهَا سَمَوْا) وعمد ذلك مبطل (قَالَ) للزري (وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَسْكَرِيرُهَا) إن كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمَعْلُومَ وَالْمُعْتَمَلَمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَدَبَ إِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ) وأولى غيرها (قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا) أي السجدة (رُكُوعٌ)

وهذا بديهي ولذا جملة (ت) كالترجمة لما بعده ثم أخبرني بعض الحنفية أن الركوع  
 يكفي عندهم عنها فكأن المصنف الدلالة نبيه على مخالفتهم (وإن تركهم أو قصده صح  
 وكراهة) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصدها فركع (سواء اعتد به عند  
 حاله) وهو المعتمد (لأبن القاسم في سجدة) بعد السلام عنده (إن اطمأن به)  
 أي بالركوع وبلغ الركعة وينحط للسجدة وكأنه كرره لإفادة الخلاف ولا يحمل  
 هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأمر فإنهما يتفقان كما قاله الطائفة  
 على الاعتداد بالركوع في هذه \* (فصل في نداء نفل وتأتا كد بعد مغرب  
 كظهور وقيلها) ولولغير منظر جماعة على الأظهر كما سبق (كقصر بالأحد) في أصل  
 الفرض والأفضل الوارد (والصحي) في عب وعج كراهة ما زاد على ثمان فيها  
 وفي بن عن الباجي عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (وسير  
 به نهاراً وجهر ليلاً وتأتا كد بوثر وتحيية مسجدة وجاز ترك ما وتأتا  
 بفرض) غير جنازة في الأظهر لكراهتها به<sup>(١)</sup> (وبدأ بها بمسجدة للديانة  
 قبل السلام عليه عليه السلام) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (ولما فاع  
 نفل به بمصلاة عليه السلام) إن أمكن تحريره (والفرض بالصف الأول  
 وتحيية مسجدة مسكة الطواف) إن أراده وهو الألف في أفضل وفي بن أن  
 التحية ركعتاه واسكن يؤيد للص الباردة به وقوله تعالى طهر بيتي للطائفتين  
 والركتان تبع عكس ما في بن وعليه إن ركعتاهما خارجة لم يأت بالتحية (وترأويح  
 وانفراد فيها) بمعنى فملها في البيوت ولو جماعة (إن لم تعطل المساجد) ونشط  
 ولم يكن اتفاقاً بالحرمين (والختم فيها وسورة تجزئ) في أصل الندب (ثلاث  
 وعشرون) بالشفع والوتر (ثم جعلت تسعاً وثلاثين) ثم عادت الأولى (وخفف  
 مسبوقة ثمانية وأحق وقراءة شفع سبع والكافرون ووتر بإخلاص  
 ومعوذتين إلا لمن له حزب ففته فيهما) المعتمد ولو لمن له حزب (وفعله

(١) أي لكراهة صلاة الجنازة بالمسجد .

لَمَنْزَبِهِ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُدِّهِ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ ) ما ذكر من صلاته بعده  
 (وعقبَ شفع) عطف على المندوب فهو شرط كمال (مُنفَصِلٍ بِالامِ إِلَّا  
 لَا فِتْدَاءَ بِوَاصِلٍ وَكُرِّهَ وَصَلُهُ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةٌ) إمام (ثَانٍ مِنْ غَيْرِ  
 انْتِهَاءِ الْإَوَّلِ) في ختم التراويح (وَنَظَرٌ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ انْتِهَاءِ نَفْلِ لَا أَوَّلَهُ  
 وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِذَنْلٍ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ) دُنيوى (بَعْدَ صُبْحٍ  
 اقْرَبِ الطَّالُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ) قبل الصلاة فلا يسكره (وَضَجْمَةٌ بَيْنَ صُبحٍ  
 وَرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ) تسنناً<sup>(١)</sup> للراحة (وَالْوَتْرُ سُنَّةٌ آكِدٌ ثُمَّ عِيدٌ) وهما سببان  
 (ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاةٌ) ويأتى أن خوف القمر مندوب (وَوَائِلَةٌ بَعْدَ  
 عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقٌ) فيؤخر ليلة المطر (لِلْفَجْرِ وَضُرُوبُهُ لِلصُّبْحِ) ويسكره  
 فيه (وَالْذَّبُّ قَطْعُهَا لَهُ لِفَتْدٍ لَا مُؤْتَمَةٍ) فيخير على الرجوع له والأول ندب القطع  
 (وفي الإمامين رِوَايَتَانِ) ربل ثلاث ندب أحدهما والتخيير (وَأَمِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ الْوَقْتُ  
 إِلَّا أَرْكَعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّنْعُ وَلَوْ قَدَّمَ) لندب وصله  
 بالوتر والفجر بعد حل النافلة في السَّكَلِ (وَالسَّبْعُ زَادَ الْفَجْرِ) وبضيم في الأربع  
 والست مقدار ركعة كمثلث ولا وتر عليه وكله في خوف الشمس وخوف الاسفار  
 طغوى (وَهِيَ رَغِيْبَةٌ) فوق المندوب ودون السنة (تَفْتَرُ لِنَفِيَةٍ تَخْصُمُ) كالسنان  
 والمندور (وَلَا نَجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهِا لِلْفَجْرِ) أو أحرم شاكا (وَلَوْ  
 بَسَجَدٍ) ما قبل المبالغة جزم للتقليد مثلا (وَالْذَّبُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِيقَاعُهَا  
 بِسَجْدَةٍ وَتَابَتْ عَنِ التَّحْيَةِ) بمعنى حصول ثوابها إن لاحقها (وَأَمِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ  
 لَمْ يَرْكَعْ) إذ لا وجه لإعادتها والوقت وقت النهي (وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ  
 إِلَّا هِيَ فَلَزَّوَالٍ وَإِنْ أُنِيَّتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِسَجْدَةٍ تَرَكَهَا) لحل النافلة  
 (وَأَخْرَجَهُ رَكَعَتَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتِ رَكَعَةٌ وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ  
 السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ) عند تساوى الزمن (فَضْلٌ

(١) كيف هذا؟! ومى واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قل الظاهرية بوجوبها

الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل) بحيث تمام (ولمّا يحصل فضلها) الخصوص بحيث لا تعادله فلا ينافي الفضل بجزء ما كافي بن (بر كمة وتُدب لِمَنْ لَمْ يُحْصِلْهُ كَمُصَلٍّ بِصَحْبِي لَا أَمْرًا أَنْ يُعِيدَ مُؤَوَّضًا مَا مُؤَمًّا وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ) المعتمد لا يعيد مع واحد حيث لم يكن راتها (غير مغرب كمشاء بعد وتر وإن أعاد) أحدها (ولم يعقد قطع وإلا) بأن عقد ركعة شفع وإن أتم) المغرب (ولو سلم) مبالغة (أتى) جواب إن (برابعة إن قرب وأعاد مؤتم بمعيد أبدا) ظرف لأعاد (أنذاذا) حال من مؤتم لأن المراد الجنس فيصدق بالكثير والمعتمد أن لهم أن يعيدوا جماعة أيضا (ولم تبين عدم الأولى أو فسادها أجزأت) الثانية وهذا من ثمرات الفرض بالتفويض (ولا يطال) زيادة على للشروع (ركوع) ولا غيره كما في عب ورده بن (لداخل) مع الجماعة أو قارىء فآخرة إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (والإمام الراتب) إذا لم يأنه أحد يصلى وحده (كجماعة) ويكره ذهابه لإمام آخر ويجمع ليلة المطر ويحصل له فضل الجماعة فلا يعيد لها ويزيد ربنا ولك الحمد على الأظهر (ولا تبتدأ صلاة بعد الإقامة وإن أقيمت وهو في صلاة) بالمسجد أو رحابه (قطع إن خشى فوات ركعة وإلا أتم النافلة أو فريضة غيرها وإلا) بأن كانت هي (انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عقدتها) وأنم إن أكل الثالثة بسجديها كشفع المغرب ولا يشفع في المغرب لأنها عن النفل زاد عب والصبح ورده بن (والقطع بسلام أو منأف) ومنه الرفض (وإلا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أعاد) لبطلانها ما شيخنا ولم يحرموا إحرامه بالثانية رفضا الأولى (وإن أقيمت بسجدة على محصل الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا) بأن صلاحها منفردا (لزمته كمن لم يصلها وبديته يتيمها وطلعت بافتداه بمن بأن كافرا) بهرام عن ابن يونس



وهو كجانب رفي كبير (نت) تردد إدا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولولمناها  
 (أو خُنْثَى مُشَكَّلًا) والأظهر صحته ذلك وجنى انظرت (أو تَجْنُونًا) إلحال  
 إفاقته كما حققه ر (أو فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ) للمعمد الصحة ما لم يتماق بالصلاة<sup>(١)</sup>  
 (أو مَأْمُومًا أو مُخْدِنًا إن تَمَدَّ أو عَلِمَ مُؤْتَمَهُ) ونابيه بعدد ولو قبل الصلاة  
 ثم نسي (وَبِمَا جَزِيَ عَنْ رُكْنٍ أو عَامٍ) بالكيفية الواجبة (إلا كالتأخير بمثل  
 كَجَارِحَةٍ) لا للوحي ومُقَوِّسُ الظاهر عاجز<sup>(٢)</sup> انظرت (أو بَائِيًا إن وَجِدَ قَارِيَةً  
 أو قَارِيَةً) عطف على أمي (بِكَيْفَرَاءَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ) وحاصل ر أن الشاذم طاقا حرام  
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عَبْدٌ فِي جُمُعَةٍ أو صَبِيٌّ فِي فَرَضٍ وَبَعِيرٌ  
 تَصِيحٌ وَإِنْ لَمْ تَجْزُ) وجاز لمثله (وَهَلْ يَلَا حِنْ مُطْلَقًا أو فِي الْفَاتِحَةِ)  
 للمعمد الصحة مطلقاً حيث لم يتمد (أو يَبْعِيرٌ مُبَيَّنٌ ضَادٌ وَظَاهٍ) هو لاحت  
 (خِلَافٌ وَأَعَادَ يَوْفَتْ فِي كَحَرُورِي) مما اختلف في كفره نسبة الحرور أقرية  
 بالكوفة (وَكُرِّهَ أَفْطَحُ وَأَشْلُ) لنقص سجودهما قاله ابن وهب وللمعمد عدم  
 كراهتهما (وَأَعْرَائِي أَغْبِرُ) راجع للثلاثة قبله (وإن أقرأ وذو سَاسٍ وَفَرَحَ  
 لِصَحْبِهِ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) إلا أن يكرهه الأكثر أو أهل الفضل فيحرم  
 (وَتَرْتَبَ خَعِي وَمَأْبُونٌ وَأَغْلَفَ وَوَلَدَ زَنَى وَتَجْمُولُ حَالٌ) إلا أن يقيمه  
 الإمام العدل (وَعَبْدٌ فِي فَرَضٍ وَصَلَاةٍ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أو أَمَامَ الْإِمَامِ بِبَلَا  
 ضَرُورَةٍ) وهو مبطل عند بعضهم (وَأَقْتَدَاهُ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ مَنْ بِأَعْلَاهَا  
 كُلُّ قَبَيْسٍ) بمن في الحرم (وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبَالَعِ كَسٍ وَإِمَامَةٌ  
 بِمَسْجِدٍ بِإِلَادَاءٍ وَتَقْلُهُ بِمِجْرَابِهِ) والوقوف فيه كيف اتفق وقبل بظلمته

(١) كأن يقصد بصلاته العجب والتعجب مثلاً أما إذا كان فسقه لا يتعلق بالصلاة فإمامته  
 صحيحة مع الكراهة ولو حدث كما في المجموع .

(٢) وفاقاً للأبيد وسى . وقال القورى شيخ ابن غازى : غير عاجز .

انظر (وإعادةُ جماعة بعد الرَّائِبِ) ظاهره ولوراتباً ثانياً كما في الحرم فتعزم المعية  
وأجازه بعضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق الكل بجمعة بمسجد كما بسطه ح (وإن أذن  
وله الجمعُ إنْ جُمِعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤْخَرْ كَثِيراً) ولم يأذن (وخرجوا)  
ليجمعوا (إلا بالمساجِدِ الثلاثة فيُصلُّونَ بها أُنْذَاذاً إِنْ دَخَلُوهَا وَقَتْلُ  
كَبَرِ غُوثٍ بِمَسْجِدٍ) وحرم إن قذره أو عفش بنجس (وفيها يجوزُ طَرَحُهَا) أي  
القبلة (خارجاً واستشكيل) بأنه تعذيب لها وإيذاء للناس (وجاز اقتداء  
بأبي) وللبصير أحفظ من النجاسة وقيل الأعمى أخشع وقيل سيان (ومخالف في  
الفرع) والعبارة في الصلاة بذهبه وفي شروط الاقتداء بذهب للمأموم  
(وأنكحَ وتحدود وعقبن وتجدوم إلا أن يشدَّ فليُمنَّحَ وصبيٌ بمثله وعدمُ  
إلصاقٍ من كلِّ يمين الإمام أو يساره بمن حدَّوه) وخالف الأفضل كقوله  
(وصلاةٌ مُنفردة خلفَ صتٍ ولا يجزِبُ أحدًا وهو خطأٌ منهم) الجاذب  
والمطاوع (وإسراعُ لها) أي الصلاة (بلا خَبَبٍ) ولو خاف فواتها لعدم  
الخشوع (وقتلُ عقربٍ أو نَارٍ بِمَسْجِدٍ) مع حفظه ما أمكن (وإحضارُ  
صبيٍّ يدٌ لا يعْبَثُ ويَكْفُ) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إذا نُهيَ  
وبصقَ إنْ حُصِبَ أو تَحَتَّ حَصِيرُهُ يدُ ثُمَّ قَدِمَهُ) لا معنى لثم لأن هذا تفصيل  
للحصباء بلا حصيد تحت قدمه اليسرى أولاً (ثُمَّ يَمِينُهُ ثُمَّ أَمَامَهُ وَخُرُوجُ  
مُتَجَالِّهِ لِمَعْدٍ واستِسْقَاءُ وشَاةٌ لِمَسْجِدٍ ولا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا يدٌ) ولو شرط  
فإن برعت منه (واقْتِدَاءُ ذَوِي سُنُنٍ) ولو سائرة (بِإِمَامٍ) فإن اجتمعوا بعد  
تفرق رجوعاً له حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كما أراحمة  
السابقة (وفصلُ مَأْمُومٍ بِنَهْزٍ صَغِيرٍ أو طَرِيقٍ وَعُلُوُّ مَأْمُومٍ ولو سَطَّحَ  
لَا عَكْسَهُ) إن اخْتَارَهُ لغير تعليم (وَبَطَلَتْ بِقَصْدٍ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ يدٌ) أو بمجرد التقدم  
(السَّكْبَرُ إِلَّا بِكَشِيرٍ) خرج ما قبل البطلان (وهل يجوزُ إِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ

ظَاهِنَةٌ كَغَيْرِهِمْ) لَامِنْ خُصُوصِ الْإِشْرَافِ (تَرَدُّدٌ وَهُسْمَعٌ وَافْتِدَاءٌ بِهِ أَوْ  
 بِرِوَيْتِهِ) وَلَوْ لِلْأُمُومِ فَلَا يَشْتَرِطُ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ (وَأِنْ يَدَارُ) وَكَتَفَى بِبَعْضِهِمْ  
 بِمَسْمُوعٍ مِنْ غَيْرِ الْأُمُومِينَ حَيْثُ جُزِمَ بِأَنَّهُ لَا يَخَافُ وَانْظُرْ ح (وَشَرَطُ الْإِفْتِدَاءِ  
 نَيْتُهُ) مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ (بِخِلَافِ) إِمَامَةٍ (الْإِمَامَ وَلَوْ بِجَنَازَةٍ إِلَّا جُمُعَةً وَجُمُعَةً)  
 لَيْلَةَ الْمَطَرِ لِأَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بِالْجَمَاعَةِ (وَخَوْفًا وَمُسْتَحْلَفًا كَفَضْلِ الْجُمُعَةِ) فَلَا يَحْصُلُ  
 لِلْإِمَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ نَوَى الْإِمَامَةَ (وَاخْتَارَ) الْأَخْيَرَ فِي الْأَخِيرِ (خِلَافَ  
 الْأَكْثَرِ) وَأَنَّهُ يَحْصُلُ وَلَا يَمِيدُ فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ (وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ)  
 فَتَبْطُلُ الْخَالِفَةُ (وَبِأَدَاءِ وَقَضَاءِ أَوْ بِظُهُورِ بَيْنِ مَنْ يَوْمُئِذٍ إِلَّا نَفْلًا خِلَافَ فَرَضٍ  
 وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا لِجَمَاعَةٍ كَالْمَكْسِيِّ فِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ  
 قَوْلَانِ) بِوُجُوبِ التَّمَادِي لِأَنَّهُ دَخَلَ بِوَجْهِ جَائِزٍ وَوُجُوبِ الْإِنْتِقَالِ (وَمُتَابَعَةٍ فِي  
 إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ) فَالْشَّرْطُ أَنْ يَبْتَدِيَ بَعْدَهُ وَلَوْ بِحَرْفٍ وَيَخْتِمُ بَعْدَهُ (فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ  
 يَشَكَّ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ) وَلَوْ فِي الْبَدءِ فَقَطْ أَوْ الْخَلْعِ فَقَطْ (لَا الْمُسَاوَاةُ)  
 وَهِيَ الْمَتَابَعَةُ فَوْرًا فَلَا تَبْطُلُ (كَغَيْرِهَا) أَيْ الْإِحْرَامُ وَالسَّلَامُ وَلَوْ بِسَبْقِ إِلَّا أَنْ  
 يَتَعَمَّدَ السَّبْقُ بِالرَّكْنِ فَتَبْطُلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِفَرْضِهِ مَعَ الْإِمَامِ (لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ  
 وَإِلَّا) بَأَنْ سَاوَى (كُرْهًا وَأَمْرًا الرَّافِعُ بِمَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِذْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ  
 لَا إِنْ خَفَضَ) الْمُعْتَمِدُ وَلَوْ خَفَضَ (وَنُدِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبٌّ مَنَزِلٍ  
 وَالْمُسْتَأْجَرُ) وَنَحْوُهُ لِمَتَلَقَّ الْعُورَاتُ بِهِ وَخَبَرَتْهُ بِالْعُلْمَارَةِ فِي الْمَسْكَانِ مُقَدِّمٌ  
 (عَلَى الْمَسَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَأَمْرَأَةٍ وَاسْتَحْلَفَتْ ثُمَّ زَانِدٌ فَقِهِ ثُمَّ حَدِيثٌ ثُمَّ  
 قِرَاءَةٌ ثُمَّ عِبَادَةٌ ثُمَّ بَسْنٌ لِإِسْلَامٍ) وَلَا عِبْرَةَ بِغَيْرِ زَمَنِ الْإِسْلَامِ (ثُمَّ يَنْسَبُ  
 ثُمَّ بِخُلُقٍ ثُمَّ بِخَلْقٍ) لِلْوَافِقِ لِمَا فِي التَّوْضِيحِ وَهُوَ الْأَخْطَرُ تَقْدِيمُ مَضْمُونِ الْإِلَامِ  
 (ثُمَّ بِبَلَايِسٍ) لِلشَّهْورِ أَنْ جَاهِلًا الْبَيَاضُ (إِنْ عُلِمَ نَقْصُ مَنْعٍ أَوْ كُرْهٍ)  
 شَرَطُ فِي زَانِدِ الْفَقْهِ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا سَقَطَ حَقُّهُ أَصْلًا فَلَا يَسْتَنْبِ (وَاسْتِقْبَابَةٌ)

الذائق (عطف على المندوبات وللمعتمد قصره على السلطان ورب المنزل بغير كفر وجنون) (كَوْفُوفٍ دَكَرٍ عَنْ يَمِينِهِ) تشبیه في الذنب (وَأَمْنَيْنِ خَلْفَهُ وَصَبِي عَقَلِ الْفَرْبَةِ كَالْبَالِغِ وَنَسَاخَ خَلْفِ الْجَمِيعِ) والخلفى بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقَدِّمِهَا) من مكترها (وَالْأَوْزَعُ وَالْعَدْلُ) الزائد أو المحقق (وَالْحَرُّ وَالْأَبُ وَالْعَمُّ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (عَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَ مُتَسَاوُونَ لَا لِسَبْكِ) فإنه مبطل بل لنيل الثواب (اِفْتَرَعُوا وَكَبَّرَ لَلَسُبُوقِ اسْجُودٍ أَوْ رُكُوعٍ بِلَا تَأْخِيرٍ) العرف توم التأخير في السجود (لَا لِحُلُوسٍ) بل يقتصر على تسكير الإحرام (وَقَامَ بِتَسْكِيرِهِ إِنْ جَاسَ فِي ثَاثَةٍ<sup>(١)</sup>) ولو في القرب (إِلَّا مُدْرِكَ النَّشْئَةِ) استثناء من المفهوم (وَقَضَى الْقَوْلَ) القراءة والقنوت مختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَيَّ الْفِعْلَ وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةً دُونَ الصَّغَاءِ إِنْ ظَنَّ إِذْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير للمصنف وإلا قدمه في غير الأخيرة (يَدْبُ) ولو خب (٢) وكأهم اغتفروه على الخب قبلها لغلبة الخشوع فيها (كَالصَّغَيْنِ) الكفاف استقصائية كما في الحاشية والعبرة بالمتاد في كجمة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَاخِرِ فُرْجَةٍ فَأَيْمًا أَوْ رَاكِمًا لَا سَاجِدًا) لقبج الهيئة (أَوْ جَائِسًا) أو رافعاً من ركوع لقصره (وَأِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ) أى تردد (أَلْغَاهَا) ولا يرفع بل يخز ولا تبطل إن رفع على الأظهر كما في ح وغيره (وَأِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أى عنده (وَنَوَى بِهِ الْقَدَّ) أى الإحرام (أَوْ نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) فينصرف للمقد (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَاهَا) ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالعامد لا يتجدي (تَمَادَى لَلْأَمُومُ فَقَطُّ) عَلَى

(١) قال زروق : قال عبد الملك بكر مطلقاً . وشيخنا القورى يفتى به العامة لا يغلطوا . قلت فتوى القورى هي الصواب بالنسبة للخاصة والعامة إذ الدليل يؤيدها .  
(٢) تقدم قريباً قول المصنف : واسراع لها بلا خيب وما هنا ينافسه . إلا أن يجاب بما ذكره الشارح على ما فيه . والصواب كما قال العدوى أن يدب بلا خيب .

بجاطلة لحق الإمام لقول سند وابن شعبان باغتفار النسيان كذا في عب وفي بن  
الذى في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم  
يفصل بين الإحرام والركوع (وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) للمتمدد كالركوع  
في التماذى حيث عقد ركعة بعد (وَأِنْ لَمْ يُكَبِّرْ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)  
بتكبير (فَصَلَّ . نُدِبَ لِإِمَامٍ خَشِيِّ) ولو شك (تَلَفَ مَالٍ) ولو غيره إن ترتب  
شدة أذى أو كثرة وانسع الوقت (أَوْ نَفْسٍ) معصومة (أَوْ مَنَعَ) الإمامة لعجز  
أو الصلاة برُعافٍ) جملة مانع الصلاة نظراً لما قبل الفسل ورُعافٍ القطع مبطل  
عليه وعليهم كذا لعب وعجز ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من النجاسات فيستخلف  
(أَوْ سَبَقِي حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركهم هملاً وأصل الخروج واجب  
والاستخلاف بلا سبب مبطل<sup>(١)</sup> (وَأِنْ بَرُّ كُوعٍ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف  
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتمراً به (وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بَرْفَعِهِ  
قَبْلَهُ) وبطل العود (وَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفُوا وَلَوْ أَشَارَ  
لَهُمْ بِالْإِذْنِ) (وَأَتَى حَكْمَ انْتِظَارِهِ وَعُودِهِ) (وَاسْتَخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ)  
واستدبار تسترأ بالرعاف (فِي كَحَدَّثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمَرًا فِي الْعَجْزِ وَمَسَكَ أُنْفِهِ  
فِي خُرُوجِهِ) من تمة قوله ترك كلام (وَتَقَدَّمُهُ إِنْ قُرْبَ وَإِنْ بَجُلُوسِهِ) لأنه أهم  
من الفرجة (وَأِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَن اسْتَخْلَفَ مَجْتَنُونَكَ وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ  
أَوْ أْتَمُّوا وَخَدَانَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فإنما تصح لجماعة سبقت حيث  
استوفيت الشروط (وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
وَصِحَّتْهُ بِإِذْرَاكِ مَا قَبْلَ) (الرُّكُوعِ) بالرفع (وَلَا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أى عليه وعليهم. قال في المحجوع: وبطلت إن استخلف عبثاً.

أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا ) أهل المذهب يذكرون هذا  
 التفرع ميل فيمن جاء بعد الذر خفه التأخير يمه قال ت وكأن للمص رأى أن من  
 لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده محشية بأن حكمه منصوص بخلافه  
 وهو أن صلاته صحيحة وصلاة القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صحت فجاء  
 تقدم الجلوسه في محله حش ولا يضر عدم ابتداء الفاتحة كما لا يضر انقلاب الصلاة  
 في السورة ( كَمَوْدِ الإمام لا تمأمها ) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخلفوا ولا  
 عملوا عملا كما يفيد تعليل ابن رشد الذي في بن بأنه بحدث الإمام بطلت صلاته  
 ولذا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلف على رعايا البناء وهو قصورا  
 قالوه الفاط في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل للمصريح بالحدث فابس كلام  
 ابن عرفة ردا على عجب وعب كما في بن بل يؤيدهما فتأمل ( وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ  
 فَكَأَجَبِي ) لكاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به ( وَجَلَسَ لِاسْلَامِهِ  
 الْمَسْبُوقُ ) وإلا بطلت ( كَانَ سُبِقَ هُوَ لَا الْمُتَقِمُّ ) عطف على المعنى <sup>(١)</sup>  
 أى ينتظر المسبوق لا المتقيم ( يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِمَعْدَرٍ مُسَافِرٍ أَوْ جَمَلٍ )  
 مثلا ( فَيَسْلَمُ الْمُسَافِرُ ) من المأمومين بعد ركعتين ( وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ )  
 والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق ( وَإِنْ جَمَلَ مَا صَلَّى ) الأول ( أَشَارَ  
 فَأَشَارُوا وَإِلَّا سَبَّحَ بِهِ ) على قاعدة الإصلاح ( وَإِنْ قَالَ لِمَسْبُوقٍ ) أو لغيره  
 أَسْفَطْتُ رُكُوعًا ) مثلا ( عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ  
 إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ ) وقبل إتمام ما عاينه ( فَصَلَّ )

(١) ، فلفظ المتقيم على هذا مرفوع ، وليس مجرورا بالمعطف على الضمير المضاف إليه في قوله .

لسلامه من غير إعادة الجار كما قيل .

سُنَّ) أ كيدا (إِسْفَارٍ<sup>(١)</sup> غَيْرِ عَاصِي بِهِ وَلَا هِيَ) والمعتمد لا إعادة إن قصر  
 وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَرْبَعَةٌ بُرْدٌ وَلَوْ بِبَحْرٍ) خلافا لمن اعتبر  
 فيه يوما وليلة ولم يعتبر للمسافة ويضم للبر إلا أن يسافر بالريح فقط فلا يقصر في  
 البر السابق حيث كان دون المسافة عند ابن المواز وهو الراجح (ذَهَابًا) والاياب سفر  
 مستقل (قُصِدَتْ دَفْعَةً) لأن حلالها إقامة تقطع حكم السفر (إِنْ عَدَى الْبَادِي<sup>(٢)</sup>  
 النَّبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج  
 السور (وَنُؤُوتٌ أَيْضًا عَلَى مُجَاوِزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف  
 (وَالْعَمُودِيُّ) نسبة للعمود لأنه مَبْنَى خيمته (حِلَّتُهُ) التي يرتفق بها ولو  
 اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصْرٌ رَبَاعِيٌّ  
 وَقَتِيٌّ) ولو بادراك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِئَةٍ فِيهِ) ولو تضاها في الحضر  
 (وَأَنْ نَوْتِيًا بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى تَحْلِ الْبَدَاءِ) مما هو ذاهب له أما في رجوعه  
 ففي المدونة والرسالة حتى يدخل البيوت أو قربها وأمل للنسأ أراد به بقوله الآتي  
 وقطعه دخول بلده (لَا أَقْلٌ) فيمنع وتبطل فيما دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا  
 إعادة أصلا على للمعتمد (إِلَّا كَمَسْكِي فِي خُرُوجِهِ لِعِرْفَةِ رُجُوعِهِ) والسنة  
 قصر من ليس في وطنه كالذهاب لوطنه إن كان عليه نسك في غيره بل في بن  
 ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا وَلَوْ لَشَيْءٍ نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ  
 عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عُدْرٍ) كوحل<sup>(٣)</sup> ومكس لأنه لاء (وَلَا هَاتِمٌ وَطَائِبٌ رَمَى إِلَّا  
 أَنْ يَمْلَأَ قَطْعَ الْمَسَافَةِ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ) عن بلده سكن (يَنْتَظِرُ رُقَّةً  
 إِلَّا أَنْ يَجْزَمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطْعُهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خطوة . فالسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للمسافر من قصر

وجم وفطر .

(٢) مثال للعذر المبيح للقصر .

وَأَنْ يَرِيحَ) أُرْدَابَةٌ جَمَعَتْ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهَا وَلَا يَضُرُّ رَدَّ الْغَاصِبِ لِإِمَّاكَانِ  
التَّخْلُصِ مِنْهُ وَلَوْ بِمَالٍ (إِلَّا مُتَوَطَّنٌ كَمَكَّةَ) مِنْ كُلِّ بِلْدَةٍ يَرْوِطُنَهُ الْأَصْلَى كَذَا  
حَمَلَهُ جَمَاعَةٌ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ (ر) أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ الرِّفْضُ فَلِذَا حَمَلَهُ بِنَ عَلَى الْوَطَنِ  
الْأَصْلَى (رَفَضَ سُكْنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ) بَأَن لَمْ يَنْفُو إِقَامَةً تَقْطَعُهُ (وَأَقْطَعَهُ  
دُخُولُ وَطَنِهِ) وَلَا يَضُرُّ بِجَرْدِ مَرْوَرِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ (أَوْ مَسْكَانٍ زَوْجَةٍ دَخَلَ  
بِهَا فَقَطَّ وَلَمْ يَرِيحْ غَايَةً) وَلَوْ لَمْ يَتَوَطَّنْ لَا إِنْ سَكَنَتْهُ بِلَادُهُ وَإِذْنُهُ وَمِثْلُ  
الزَّوْجَةِ الْمَرْيُومَةِ، (وَنِيَّةُ دُخُولِهِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْوَطَنِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَيْسَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَّاحٍ يَدْخُلُ قَبْلَ فَجْرِ أَوَّلِهَا وَيَرْحَلُ  
بَعْدَ عِشَاءِ آخِرِهَا) (وَلَوْ بِخِلَالِهِ إِلَّا الْمَسْكِرُ بِدَارِ الْحَرْبِ) أَوِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ  
الْخَوْفِ (أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً) هَذَا يَسْتَلْزِمُ النِّيَّةَ الْحَكِيمَةَ (لَا الْإِنَّمَاءُ) بِلَانِيَّةِ  
(وَأَنْ تَأْخِرَ سَفَرُهُ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ) سُنِّيَّةٍ (شَفَعَ) إِنْ رَكِعَ (وَلَمْ تُجْزَ  
حَضْرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ) الْخِتَارُ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ سَبَقَ التَّرْوِي  
(وَأَنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَسَكَلَ عَلَى سُنَّتِهِ) طَرِيقَتُهُ (وَكُرِّهَ) لِحَالَةِ النِّيَّتَيْنِ  
(كَمَكَّةَ وَنَا كَدَّ) لِحَالَةِ التَّصَرُّفِ وَهِيَ آكِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ  
وَالْمَكْرَاهَةِ وَلَوْ كَانَ الْمُقِيمُ ذَا سِنٍّ أَوْ أَفْضَلَ أَوْ رَبَّ مَنْزِلٍ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ كَافٍ ر  
وَأِنْ نَازَعَهُ بِنَ (وَتَبِعَهُ) إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً وَإِلَّا قَصَرَ (وَلَمْ يُعَدَّ وَلَمْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ  
نَوَى إِتِمَامًا) الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ أَعَادَ بَوَقْتٍ (وَأِنْ سَمَوْا  
سَجَدَ) ضَعِيفٌ (وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مُوْمِهِ بَوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ  
ثُمَّ قَيْدُ الْمَأْمُومِ بِقَوْلِهِ (إِنْ تَبِعَهُ إِلَّا بَطَلَتْ) وَالْإِعَادَةُ وَلَوْ حَضْرِيَّةٌ إِنْ انْقَطَعَ الْمَعْفَرُ  
(كَأَنَّ قَصَرَ عَمْدًا) وَقَدْ نَوَى الْإِتِمَامَ تَشْبِيهِهُ فِي الْبَطْلَانِ (وَالسَّاهِي كَأَنَّهُ كَلَّمَ  
السَّهْوِ) فَإِنْ قَرَّبَ جَبَرَ وَإِلَّا بَطَلَ وَالْجَاهِلُ وَالْمُتَأَدِّلُ كَالْعَامِدِ (وَكَأَنَّ أَتَمَّ  
وَمَا مُوْمُهُ بَعْدَ نِيَّةِ قَصْرِ عَمْدًا) أَمَّا لَوْ أَتَمَّ (سَمَوْا أَوْ جَهْلَاقِي الْوَقْتِ)



يعيد (وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ) كقيامه لزمادة (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ أَوْ تَمَّ  
غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ) الإمام (فَقَطَّ بِوَقْتِهِ) كما أفاد قبل (وَلَمَّا ظَنَّهُمْ  
سَفَرًا) كركب وصحب أى مسافر بن (فَظَهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا  
كَمَكَّنِيهِ) وهو أن يظنهم مقيمين وللوضوع أنه مسافر واستشكل بأن غايته  
متم خلف قاصر واستروح بتخاف شرط النية (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ  
تَرَدُّدٌ) في صحة الصلاة أتم أو قصر كما حققه مخالفًا لمج وغيره (وَنُدِبَ تَعَجُّلُ  
الْأَوْبَةِ) من السفر (وَالدُّخُولُ ضَحَى) يعنى قبل الاضفرار للتأهب (وَرُخْصَ  
لَهُ) أى لمسافر غير لاه (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَيِّنَةٌ وَإِنْ قَصَرَ) السفر (وَلَمْ يَمِدَّ بِلَا  
كُرْفٍ وَفِيهَا تَمَرُّطُ الْجِدِّ لِإِذْرَاكِ أَمْرِ) وهو ضعيف (بِمَنْهَلٍ) محل للماء ينزل  
به للمسافر (زَالَتْ بِهِ وَنَوَى) أى عند الرحيل (النُّزُولُ بَعْدَ الْغُرُوبِ) وإن  
نواه (فَبَلَّ الْأَضْفَرَ أَوْ آخَرَ الْعَصْرِ) فإن قدمها لم تبطل (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا)  
والضرورى للأخر أوى (وَلَمَّا زَالَتْ رَاكِبًا آخَرُهَا إِنْ نَوَى الْأَضْفَرَ أَوْ  
قَبْلَهُ وَإِلَّا) بأن نوى الغروب (فَنِي وَفْتَنِيْمَا) وهو الجمع الصورى (كَدَنُ  
لَا يَضْطَبُ نُزُولُهُ وَكَالْمُطَوْنِ وَلِلصَّحِيحِ حِفْلُهُ) ونفوته فضيلة الوقت  
بمخلاف المذور (وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ) وهو المتمد فالغروب بمنزلة الزوال  
والثلثان كالاضفرار والنجر كالغروب (تَأْوِيلَانِ وَقَدَّمَ) ندب على ما ارتضاه  
حش (خَائِفُ الْإِعْمَاءِ وَالْفَائِضِ وَالْتِمِدِ) الدوخة (وَلَمَّا سَلَّمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ)  
المتمد عدم الإعادة حيث كان عند التقديم ناوى الارتحال (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ  
الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ) غير ناوى الارتحال (أَعَادَ النَّائِبَةَ بِوَقْتِهِ) راجع  
لثلاث ولم تبطل لمظنة المذرفى الجملة (وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ بَيْنَ فَقَطَّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ)  
وإنما يجمع الراتب أو خليفته (لِمَطَارٍ أَوْ طَيْنٍ) كثير بن عرفا (مَعَ ظُلْمَةِ)  
أصيلة لا غيم راجع للثانى (لَا لَطَيْنٍ أَوْ ظُلْمَةِ) ولو مع ربح والتوقع كالواقع

(أَذِنَ لِلْغُرَبِ كَالْعَادَةِ وَأَخَّرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (نَمَّ صَلَاتًا وَلَا إِلاَّ  
 قَدَرَ أَذِنَ مُنْخَفِضٍ بِسَجْدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفَلَ بَيْنَهُمَا) أى يكره (وَلَمْ يَنْفَعَهُ)  
 أى النفل لا يمنع الجمع (وَلَا بَعْدُهَا وَجَازَ) الجمع (لِإِنْفِرَادِ بِالْمَغْرِبِ بِسَجْدَتِهِمْ)  
 ولو بركة (بِالْعِشَاءِ وَلَمْ يُتَسَكَّفِ بِالسَّجْدِ) بالتبع فيستخاف الإمام (كَأَن  
 انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ) فى الأولى تشبيهه فى جواز الجمع (لَا إِنْ فَرَّغُوا)  
 محترز قوله يخدمه بالعشاء (فَيُؤَخَّرُ لِلشَّقَى إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجتمع فيها  
 المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى) لفوات النية عندها وصح إن فعلوا  
 (وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِبَيْتِهِمَا) تبعاً للمسجد (وَلَا مُفْرِدٌ بِسَجْدَةٍ)  
 غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لإقامتهم به (فَصَلُّ نَسْرَ طُ الْجُمُعَةِ  
 وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَدْ ظَهَرَ لِلْغُرُوبِ) فإن أدركوا ركعة أتموها جمعة  
 (وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَصْرِ وَصَحَّحَ) لكنه ضعيف (أَوْ لَا) وهو  
 المعتمد (رُوبَتْ عَلَيْهِمَا بِاسْتِطْطَانِ بَلَدٍ أَوْ اخْتِصَاصِ لَاجِمِهِمْ وَبِجَارِهِمْ)  
 داخل البلد كافى ح ثم نقل عن ابن عمر وغيره أن الذى يقرأ بها كذلك فحده  
 بعضهم بأن ينعكس عليه دُخَانُ الْبَلَدِ وَبِهِمْ بِأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا أَوْ بَاعًا (مَبْنًى  
 مُتَّحِدٍ وَالْجُمُعَةُ لِلْمَتَبَقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) فى غير الجمعة الأولى فإن هجر المتبق  
 فالجمعة للجديد وإن اقتضت الضرورة التعدد أو حكم به من يراه لتعاليق عتق  
 مثلاً على صحتها فى الجديد صحت فيها<sup>(١)</sup> (لَا ذِي بِنَاءٍ خَفٍ) عن المعتاد  
 (وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ وَقَصْدِ تَابِيْدِهَا بِهِ وَإِقَامَةِ الْخَمْسِ تَرَدُّدُ) المعتمد عدم  
 الاشتراط فى الثلاثة كافى حش وغيره (وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِمْ وَطُرُقِ مُتَّصِلَةٍ بِهِ

(١) الصواب جواز تعدد الجمعة مطلقاً وعليه العمل عندنا بالمغرب . وليس فى القرآن أو  
 السنة ما يمنع من تعددها بل أغلب الشروط التى اشترطها الفقهاء فى الجمعة من حيث العدد  
 والمسجد وغير ذلك ، لا دليل عليها من كتاب ولا سنة .

لأية صلما غير جداره (إن ضاقَ واتَّصَلَتْ أَنْصُفُوفُ لَا انْتِفَاقًا) المعتمد ما نقله  
 للمواق من الصلحة إذا انتفيا لكنه أساء أى ارتكب كراهة شديدة (كَبَيْتِ  
 الْفَنَازِيلَ وَسَطَحِيهِ وَدَارَ وَحَانُوتِ) حجر عليهما (وَبِحِمَاسَةٍ تَقَرَّرِي  
 قَرْيَةَ أَوْلَى) أى فى ابتداء الأمر عند توطنهم وخطابهم بالجمعة  
 (بِلَا حَذَرٍ) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها  
 المشار إليها بقوله (وَلَا) يكن النظر لأول الخطاب، بل لفعلها (فَتَجُوزُ)  
 فى الجمعة الأولى وغيره (بِائْتِي عَشَرَ) تلزمهم إصالة (بِائْتِي) من أول  
 الخطبة (لِسَلَامِهَا) هذا حاصل ما ارتضاه وهو الممول عليه (بِإِمَامٍ مُقِيمٍ)  
 ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدد ومسافر القصر لا يصح لإماما  
 ومن على كفر سخ بصح وفيما بينهما خلاف وانظر عجب فإنه انحط كلامه على  
 الصلحة<sup>(١)</sup> وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون المسكن فى  
 الفرسخ يؤيد إطلاق الصلحة وإن كان بعضهم اعتبر المسكن (إِلَّا الْخَلِيفَةَ)  
 ومثله نأثبه فى الحكم والصلوة (يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ) فى ولايته (وَلَا تَعْبُ عَلَيْهِ  
 وَغَيْرَهَا أَنْفُسُهُ عَلَيْهِمْ وَبِكَوْنِهِ الْخَطَابِ إِلَّا أَعْذَرَ) فبستهخاف (وَوَجَبَ  
 أَنْتَظَارُهُ لِأَعْذَرِ قُرْبٍ) قدر أوقاتى رابعة مع التوسط (حَتَّى الْأَصَحِّ وَبِخُطْبَتَيْنِ  
 قَبْلَ الصَّلَاةِ) وشرط الخطبة أن تكون فى المسجد كصلوة الإمام مما تسميه  
 الْعَرَبُ خُطْبَةً (ولو كان كل الجماعة أعاجم (تَحْضُرُهَا الْجَمَاعَةُ) السابقة  
 (وَأَسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ) المعتمد سنية استقبال ذاته للصف الأول وغيره  
 (وَفِي وَجُوبٍ قِيَامِهِ لَهُمَا) شرطاً وسنيتة (تَرَدُّدٌ وَلَزِمَتْ الْمُكَافَأَةُ الْحُرَّ  
 الذَّكَرَ بِلَا عُذْرٍ) وإن سقط بها الظهور عن غيره وليس من الواجب المخير فإن  
 الأمرين فيه سيمان وهنا الواجب الأول الظاهر (الْمُخَوَّطَانِ وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ

يَكْفَرُ سَخِرَ) ثلاثة أميال وثلاث وظاهره أن العبارة بالسكن وظاهر فرع المسافر  
الآتي اعتبار الشخص وهو الأقوى (مِنَ الْمَنَارِ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد  
(كَأَنَّ أَذْرَكَ الْمُسَافِرُ) من وطنه وإلا لم تلزمه (النَّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ ضَلَى الظُّمُرُ)  
لا الجملة (نُفْمٌ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عُدْرُهُ لَا بِالْإِفَامَةِ إِلَّا تَبَعًا) للمتوطنين  
فلا تنعقد به (وَنَدَبَ) أى تأكد<sup>(١)</sup> (تَحْسِينُ هَيْئَةٍ) كإزالة خنفسر وعانة  
(وَجَبِلُ ثِيَابٍ) ، وهو هنا البياض (وَتَطْيِبُ وَمَنْحَى وَهَجِيرٌ) أى رواح في  
الهجرة لا تكبر (وَالْإِفَامَةُ أَهْلُ السُّوقِ مُطْلَقًا) ولو لم تلزمهم (لِوَأْتِمَا وَسَلَامُ  
خَطِيبٍ لِيُخْرِجَهُ لَأَصْعُودِهِ وَجُلُوسُهُ) بالرفع (أَوْ لَا وَبَيْنَهُمَا) ولأنه تمدد الثانية  
(وَتَقْصِيرُهَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ) وأصل الجهر واجب حتى إن  
إسرارهما كالعدم (وَأَسْتِخْلَافُهُ لِمُذَرِّ حَاضِرَةٍ وَفِرَاءَةٍ فِيهِمَا وَخَنُفُ الثَّانِيَةِ  
بِغَيْرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى كَقَوْسٍ)  
عَرَبِيٌّ<sup>(٢)</sup> وهو طويل يسير الاعوجاج (وَفِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ) في الركعة الأولى (وَهَذَا  
لِمَسْبُوقٍ) يقضيها (وَعَلَّ أَنْكَ) في الثانية (وَأَجَارَ) الإمام (في الثانية)  
أَيْضًا (سَبَّحَ وَالْمُنَافِقُونَ<sup>(٣)</sup>) وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَصَحْبِي وَعَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ أَذِنَ  
سَيِّدُهَا) والإذن مندوب ولعج :

مَنْ يَخْضُرُ الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْعَذْرِ      عليه أن يدخل معهم فأذِر  
وما على أنى ولا أهل السفر      والعميد فتملأ وإن لها حَضَرَ

وقد نازع (ر) وبن في عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن.

(١) أول التدب بالتأكد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائما وإنما يتأكد يوم الجمعة .

(٢) أو سيف حقيق أما ما يفعله خطباء مصر من التوكؤ على سيف من الخشب فهو عبث  
لا يليق إلا بالأطفال .

(٣) لورودها في الحديث .

كان هو مقتضى بحث القرافي للشهور في إجزائها على الظاهر (وَأَخَّرَ الظَّاهِرَ) استعجاباً (رَاجِعَ زَوَالِ عُدَّتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ التَّعَجُّلُ وَذِيْرُ التَّمَعُّدِ إِنْ صَلَّى الظَّاهِرَ مُذَرِّكَاً لِرَكْعَتِهِ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظَّاهِرُ إِلَّا ذُو عُدَّتٍ) لا يمكن الحضور منه كسفر ومثله الرق لا خوف من ظالم وسمو (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامًا) ندباً (وَوَجَبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم القاد على النقل (وَسُنَّ غَسْلُ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَوَ أَمَّ تَنَازُلُهُ) ولا غرابة فإن الوضوء لها واجب وفيها سنن وإن ندبت هي يعني إن أراد هذا المندوب سن له كذا ووجب عليه كذا فادفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَاراً) بنير المسجد (لَا كُلَّ خَفٍّ) وإصلاح ثياب ولا يضر نقض الوضوء وفي طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر<sup>(١)</sup> (وَجَازَ تَخَطُّ قَبْلِ جُلُوسِ الْخُطْبَةِ) ويكره أغير فرجة وحرم بعده وجاز بعد الخطبة مطلقاً (وَاخْتِيَاراً فِيهَا) أي حال الخطبة (وَكَلَامُ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالإقامة وحرم بالإحرام وفي بن تبعاً للمواقوح آخر الأذان جواز الكلام بعد الإقامة وكرهته بعد الإحرام (وَخُرُوجُ كَعْبِدِثٍ بِلَا إِذْنٍ) من الإمام هذا محط الجواز وأصل الخروج واجب (وَإِقْبَالُ عَلَى ذِكْرِ قُلِّ سِرّاً) والأولى تركه ويُمنع الكثير والجمهور (كَتَمًا مَيْنَ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَعْمَدِ عَاطِسٍ سِرّاً) وقيل هذا سنة (وَنَهَى خُطْبَيبَ وَأَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ) من مُحَاطِبِهِ كل ذلك جائز (وَكُرِّهَ تَرْكُ طَهْرِهِ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد (وَتَرَكَ الْعَمَلَ يَوْمَهَا) تعظيماً له أما راحة فحائز ولو ظائفهم مطلوب (وَبَيَّعُ كَعْبِدَةَ بِسُوقٍ وَفَتَمًا) للمسبق في إقامته (وَتَنَقَّلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ).

(١) استظهر العدوى عدم البطلان قال : لأن له أن يصلي فيه .

إِنْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ رَأَى أَمْرًا أَكِيدًا وَكَذَا أَذَانَ غَيْرَهَا (وَضُورُ شَأْنِهِ) عَلَى  
حَاسِبٍ فِي الْجَمَاعَةِ (وَسَقَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ) مَنْ لَا يَدْرِكُ جَمْعَ أَمَامِهِ (وَجَازَ قَبْلَهُ  
وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ) إِلَّا لَاضْرُورَةٍ (كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتِهِ بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَتَغَيَّرَ  
سَامِعٌ) فِي الرِّحَابِ وَالطَّرِيقِ تَرَدَّدَ (إِلَّا أَنْ يَلْمُوهُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْخُفْيَارِ) كَأَنْ مَدَحَ  
مَنْ لَا يُمْدَحُ أَوْ ذَمَّ مَنْ لَا يُذَمُّ (وَكَسْلَامٍ وَرَدَّهُ وَنَهَى لِأَخِي وَحَضِيذٍ أَوْ إِشَارَةٍ  
إِلَيْهِ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ بِحُرُوجِهِ) أَيْ الْإِمَامَ مُتَعَدًّا (وَلِإِنْ لَدَاخِلِ<sup>(٢)</sup>) وَلِلْمَرَادِ  
النَّفْلِ كَمَا سَبَقَ فِي أَوَاقَاتِ النَّهْيِ (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) لِلْمَجْدِ وَأَحْرَمَ غَيْرَ عَامِدِ  
(وَفُسِّخَ بَيْنَهُمْ وَإِجَارَةٌ وَتَوَلِيَةٌ وَتَرْكَةٌ وَإِنَاءَةٌ وَشَفْعَةٌ بِأَذَانِهِ ثَانٍ) وَالْخَطِيبُ  
عَلَى الْمَنْبَرِ (فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لِاتِّفَاقِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ  
كَانَ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ (لَا نِكَاحٌ وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ<sup>(٣)</sup>) وَإِنْ حُرِّمَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ  
(وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةُ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ تَمَرُّضٌ  
وَلِإِشْرَافٍ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ) كَصَدِّقٍ وَلَوْ لَمْ يُخَشِ ضِيَاعَهُ (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ  
حَبْسٌ) بِالرَّفْعِ بِمَعْنَى خَوْفِهِ (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُتَمَسِّرٌ)  
لِيُثْبِتَ عَمَرَهُ (وَعُرْيٌ) الْأَلِيقُ بِالْحَافِظَةِ عَلَى الْعَرَضِ أَنْ لَا يَجِدَ لِبَاسَ مِثْلِهِ أَنْظَرَ  
حَشٍ (وَرَجَاءٌ عَفْوٌ قَوْدٌ وَآكُلٌ ثَوْمٌ كَرِيحٌ عَاصِفَةٌ بَلِيلٌ) فِي الْجَمَاعَةِ  
(لَا عُرْسٌ) وَلِيْمَةٌ أَوْ مَكْثٌ عِنْدَ زَوْجَةٍ (أَوْ عَمَى) يُمْكِنُ مَعَهُ الْحُضُورُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ  
قَائِدٌ (أَوْ شُهُودٌ عَيْنِدٌ) فَلَا يَكْفِي عَنْهُمَا (وَلِإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) فِي التَّخَلُّفِ \* (فَصَلَ  
رُخْصَ) اسْتَفْنَانًا<sup>(٤)</sup> (لِقِتَالٍ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ رَيْبُضَ قَسَمُهُمْ) فِي الْوَقْتِ

(١) وَمَنْ الْفَرَمَا اسْتَحْدَثَ مِنَ الدُّعَاءِ لِلْإِمَامِ وَالْأَمْرَاءِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ .

(٢) لَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ لِلدَّخَالِ بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَمَا أَجَابَ بِهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ هَذَا

الْأَمْرَ لَيْسَ بِسَلِيمٍ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ هُنَا أَرْجَحَ .

(٣) لَعَدَمِ الْعَوِضِ أَوْ لِأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ قُلْ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ : وَالظَّاهِرُ الْخَاطِئُ الْخَامِ

بِالنِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالصَّدَقَةِ ، وَهَبَةِ الثَّوَابِ كَالْبَيْعِ أ هـ .

(٤) هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ فِي الْمَذْهَبِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَنْدُوبَةٌ

كانت عليهم (وإن وجاء القبلة) ولا يقال لا قسم والدنو أماتهم (أو على دوابهم  
 قسمين وعلمهم) خشية التخلیط (وصلى بإذن وإقامة الأولى في الثنائية  
 ركعة ولا فرق بينهما) ثم قام ساكتاً أو داعياً أو قارئاً في الثنائية وفي  
 قيامه بغيرها تردد (للمتدبر قوم غير قارئ) وأتمت الأولى وانصرفت ثم  
 صلى بالثانية ما بقي وسلم فأتوا لأنفسهم (ولو قد مت أحدهما إماماً بطلت عليهم  
 بالاعية قيل: ولا ترد الأولى السلام على الإمام (ولو صلوا) في غير الجمعة ولا بد  
 فيها مع كل من اثني عشر سمعت الخطبة (بإمامين أو بنص فذا جاز وإن لم  
 يمكن أخرؤا لآخر الاختياري) أصل النص لآخر الوقت من غير قيد  
 الاختياري انظر حش (وصلوا إماماً) حسب الإمكان (كان دهمهم عدو  
 بها وحل للصورة منى وركض وطعن وعدم توجه وكلام وإمسالك  
 ملطخ وإن امنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا إعادة كسواد ظن عدوا  
 فظمر نفيه وإن سمى مع الأولى سجدت بعد إكمالها وإلا) بأن كان  
 بالمخاطب بالسجود الثانية ولو حصل مع الأولى (سجدت القبلى معه والبعدي  
 بعد الفضا) وإن صلى في ثنائية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى  
 مطلقاً (والثانية في الرباعية) المفارقة في غير محلها (كثيرها على الأرجح)  
 ضعيف كما قال (وصحح خلافه) • فصل سن<sup>(١)</sup> لعيد ركعتان إماماً ور  
 الجمعة (إيجاباً) من حل النافلة للزوال) ولا بفعلها الحاج بل وظيفته  
 الوقوف بالمشر الحرام ولا يجمع لها أهل منى لثلاث يكون ذريعة لفعل  
 الحاج (ولا يفادى الصلاة جامعة)<sup>(٢)</sup> بل تكره على أنها من سنة اليوم

(١) عينا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية

(٢) في الجمع وشرحه: وجاز إعلام بك صلاة جامعة فان اعتقد طلب خصوصها كرهت  
 وهو محل النهي في الأصل اه يعنى هنا .

(وَأَفْتَحَ بِسَمْعٍ تَسْكِيْرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ) وَلَا يَتَّبِعُ إِمَامَهُ خَالَفَ ذَلِكَ (مُؤَالَى إِلَّا بِتَسْكِيْرِ الْمُؤَنَّمِ) فَيَنْتَقِرُ (بِلَا قَوْلٍ) مِنْ تَسْبِيْحٍ أَوْ نَحْوِهِ (وَتَحَرَّاهُ مُؤَنَّمٌ لَمْ يَسْمَعْ وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ) يَنْحَنُ (وَوَجَدَ بِمَدَّةٍ) لِأَنَّهُ بَعِيدُ الْقِرَاءَةِ فَتُسَكُونُ الَّتِي قَبْلَ التَّكْبِيْرِ زَائِدَةٌ (وَالْإِلَّا) بِأَنْ رَكَعَ (تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤَنَّمِ قَبْلَهُ) فَإِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ سَنَةً وَوَاحِدَةٌ (وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ بُكْبَرُ) وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ (فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ خَمْسًا) غَيْرَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ قَضَى (سَبْعًا بِالْقِيَامِ) نَظَرُوا هُنَا لِأَنَّ سَنَةَ الْعِيدِ اجْتِمَاعُ سَبْعٍ فِي إِحْدَى رَكَعَتَيْهِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ تَسْكِيْرِ وَالصَّلَاةُ مَحَلُّ لَزِيَاةِ التَّكْبِيْرِ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ رُكْعَةٍ يَقُومُ بِلَا تَسْكِيْرِ (وَلِنْ فَاتَتْ) الثَّانِيَةَ (قَضَى الْأَوَّلَى بِسِتٍّ وَعَلٍ) بِنَضِيهِ (بِقِيْرِ) تَسْكِيْرِ (الْقِيَامِ) وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ دُونَ الرُّكْعَةِ يَقُومُ بِتَسْكِيْرِ قَالَ فِي تَوْضِيْحِهِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ كَبْرًا لَعِيدٍ فَلَمْ تَفْتَحْ صَلَاةَ بِلَا تَسْكِيْرِ أَوْ بِهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ فَيَكْبُرُ سَبْعًا (تَأْوِيلَانِ) وَالثَّانِيَةُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ وَسَكَتَ عَلَى مُدْرِكِ الْأَوَّلَى لَوْضُوْحِهِ سَمَاءٌ غَيْرُ الْإِحْرَامِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ فِي أَيِّهِمَا هُوَ كَبْرٌ سَبْعًا فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ قَضَى سَبْعًا وَلَا تَضُرُّ الزِّيَادَةُ (وَتُدْبَرُ إِحْيَاكَةً لِيَسْتَهْ وَغُسْلٌ وَبَعْدُ الصُّبْحِ) وَأَوَّلُهُ مِنَ السُّدُسِ الْآخِرِ (وَتَطْيِيبٌ) لَعِيْرِ النِّسَاءِ (وَتَزْيُنٌ وَإِنْ ائْتَمَرَ مُصَلٍّ) لِأَنَّهُ يَوْمٌ سُرُورٌ عَنِ الطَّرَازِ وَلَا يَنْكُرُ فِيهِ لَعِبُ الصِّبْيَانِ وَالضَّرْبُ بِالْكَفِّ وَنَحْوُهُ (وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ وَفِطْرٌ قَبْلَهُ فِي الْفِطْرِ وَتَأْخِيْرُهُ فِي النَّحْرِ وَخُرُوجٌ بَعْدَ الشَّمْسِ) لِمَنْ يَدْرِكُ (وَتَكْبِيْرٌ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَأَنَّهُ يَكْبُرُ إِذَا خَرَجَ وَلَوْ قَبْلَ الشَّمْسِ (وَجَهْرًا بِهِ) أَى التَّكْبِيْرِ (وَعَلٍ) مِنْتَهَى التَّكْبِيْرِ (لِمَجِيِهِ الْإِمَامِ أَوْ لِقِيَامِهِ لِلصَّلَاةِ تَأْوِيلَانِ وَتَحَرُّهُ) أَى الْإِمَامِ وَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فَصَوَابٌ (أَصْحَابُهُ بِالْمُعَلَّى وَإِنَاءُهَا) أَى صَلَاةَ الْعِيدِ (بِهِ) بِمَعْنَى الصَّحْرَاءِ (إِلَّا بِمَكَّةَ) لِمَشَاعَدَةِ الْبَيْتِ (وَرَنَعٌ يَدْبُرُ فِي أَوَّلِهِ نَاطِقٌ)



كسائر الصلوات ( وَقَرَأَهَا بِكَسْبَيْحٍ وَالشَّمْسِ وَخُطْبَتَانِ كَالْجُمُعَةِ وَسَمَاعُهَا )  
مندوب لكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى ر أنه حرام وقيل مكروه  
( وَاسْتَفْتَاهُ وَبَعْدَ بَيْتِهِمَا وَأَعِيدْنَا إِنْ قُدِّمْنَا ) إن قرب ( وَاسْتَفْتَاهُ بِتَسْكِيرِ  
وَنَحَلْنَاهُمْ بِإِبِلَا حَدِّهِ وَإِقَامَةٍ مِنْ لَمْ يَوْمَرِ بِهَا ) أى الجمعة ( أَوْ فَاتَتْهُ ) العيد  
فالسنة مع الإمام ( وَتَسْكِيرُهُ إِمَارَتُ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً ) وزاد ابن يثير ظهر  
الرابع فى جس ( وَسُجُودِهَا ) أى الفريضة عطف على مدخول إمار ( التَّيْمِيدِ  
مِنْ ظُهُرِ يَوْمِ النَّحْرِ لَا نَافِلَةَ وَمُقَضِّيَةٍ فِيهَا ) أى أيام التشريق ( مُطْلَقًا ) ولو كان  
أصلها من أيام التشريق ( وَكَثِيرٌ نَاسٍ إِنْ قُرْبُ وَالْمُؤَنِّمُ إِنْ نَزَّكَهُ إِمَامُهُ وَانْقَاضُهُ )  
مندوب زائد ( وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ) وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَسْكِيرِ تَيْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
حَمْدٌ تَسْكِيرِ تَيْنِ وَلِلَّهِ السُّجُودُ فَحَسَنٌ ) والأول أحسن ( وَكَرِهَ تَمَنُّلُ بِمُصَلَّى  
قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهَا لَا يَسْجُدُ فِيهِمَا ) ( فصل ) سنَّ ) لأُمُور الصلاة ( وَإِنْ رَأَى مَوَدِيَّ  
وَمُسَافِرٌ لَمْ يَجِدْ سَبْرَهُ ) لهم ( لِكُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ سِرًّا زِيَادَةً قِيَامَيْنِ  
وَرُكُوعَيْنِ ) فى الجوع <sup>(١)</sup> استفتانا ( وَرَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ ) مبتدأ ( لِكُسُوفِ  
تَحَرُّرٍ كَالنَّوْافِلِ ) صفة وحكما فإن الراجح الندب ويحصل أصله بركعتين ثم لاحد  
حتى تنجلي أو يغيب لا قبل مغرب وبعد فجر ( جَمْرًا ) بِلَا جَمْعٍ وَنُدْبَ بِالنَّسْجِدِ  
راجع لفعل الكسوف اثلا تنجلي قبل وصول المصلى <sup>(٢)</sup> ( وَقَرَأَةُ الْبَقَرَةِ ثُمَّ  
مُؤَالِيَاتُهَا فِي الْقِيَامَاتِ ) ندبا إن لم يضر بالمأمومين ويسرع فى النساء حتى تقصر  
عن آل عمران أو ينظر لجموع الركعة ( وَوَعِظُ بَعْدَهَا وَرَكْعٌ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجْدٌ  
كَالرُّكُوعِ ) التشبيه للقرب ( وَوَقْتُهَا كَالْعِيدِ وَتَذَرُّكُ الرُّكُوعِ بِالرُّكُوعِ )  
الثانى ( وَلَا تُكْرَرُ ) فى يوم إلا أن تنجلي ثم تكسف قبل الزوال ( وَإِنْ تَجَلَّتْ

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة  
إذ هما الزائدان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان .  
(٢) اذ المفروض أن المصلى خارج البلد بخلاف المسجد .

فِي أَثْنَائِهَا قَوِيَّ إِنْتَامِهَا كَالنَّوَافِلِ ( أَوْ عَلَى هَيْئَتِهَا (قَوْلَانِ) بِمَدِّ رَكْعَةٍ وَقَبْلَهُ  
نَمَّ كَالنَّوَافِلِ وَقَطْعًا ) وَقُدِّمَ فَرَضٌ خِيفَ قَوَائِمُهُ ( هَذَا بِدِيهِ ) ثُمَّ كَسُوفٌ  
ثُمَّ عِيدٌ ) وَإِنْ كَانَ الْعِيدُ آكَدَ خَوْفِ الْفَوَاتِ بِالْإِنْجِلَاءِ ( وَأَحْرَجَ الْإِسْتِسْقَاءُ  
إِلْيَوْمٍ آخَرَ ) عَنِ الْعِيدِ وَيَفْعَلُ بِمَدِّ الْكُسُوفِ ( ﴿ فَصَلُّ ﴾ ) سُنَّ الْإِسْتِسْقَاءِ  
لِلزَّرْعِ أَوْ شُرْبِ بَنَمَرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بَسَفَيْنَةِ رَكْعَتَانِ ( بَيَانُ الْإِسْتِسْقَاءِ  
( جَهْرًا وَكُرَّرَ إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِبِذْلَةٍ وَتَخَشَعُ مَشَاخُ  
وَمُتَجَالَّةً وَصَبِيَّةً لَا مَنَ لَا يَفْعَلُ مِنْهُمْ وَهَيْمَةً وَحَائِضٌ وَلَا يُنْمَعُ ذِيئُ ) وَلَا  
مِنْ أُمُورٍ دِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْنَا ( وَانْفَرَدَ ) مَكَانًا ( لَا يَوْمٌ ) بِمَعْنَى مُطَاقِ  
الزَّمَنِ خَوْفُ فَتْنَةِ ضَعِيفِ الْإِسْلَامِ لِمُوافَقَةِ قَدَرٍ ( ثُمَّ خَطَبَ كَالْعِيدِ ) فِي الْحَكْمِ  
وَكُونِهَا ثَنَتَيْنِ ( وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالْإِسْتِسْقَاءِ وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّنَائَيْنِ  
مُسْتَقْبِلًا ثُمَّ حَوْلَ رِذَاءَهُ بِمِيقِنِهِ بِسَارُهُ بِلَا تَفْكِيسٍ وَكَذَا الرِّجَالُ  
فَقَطُّ قُعُودًا وَنَدَبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ ( تَوَاضَعًا ) ( وَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ قَبْلَهُ  
وَصَدَقَةٌ وَلَا يَأْمُرُ بِهَا إِلَّا مَأْمُومٌ ) ( لِمَعْتَمِدٍ بِأَمْرِ بِالصَّدَقَةِ ( بَلْ بِتَوْبَةٍ وَرَدَّ تَوْبَةٍ  
وَجَازَ تَنَقُّلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ) ( اخْتَارَ ) ( الْإِخْوَى ) ( إِنْفَامَهُ ) غَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَى مُحْتَاجٍ )  
لَأَنَّهُ تَعَاوَنَ عَلَى الْإِثْرِ ( قَالَ ) ( الْمَازَرِي ) ( وَفِيهِ نَظَرٌ ) إِذْ لَمْ يَنْقَلِ عَنِ  
السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَدْعُوهُ ( ﴿ فَصَلُّ ﴾ ) فِي وُجُوبِ غَدَلِ الْمَيْتِ بِطَهْرٍ  
وَلَوْ بِزَمْرَمٍ ) فَإِنْ الرَّاجِحُ طَهْرُ مَيْتَةٍ (١) ( وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ) فَيَجِبُ  
الْقِيَامُ ( كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنَنِيَّتَيْهَا خِلَافُ ) ( أَرْجَحُهُ الْوَجْهُ ) (٢)  
( وَتَلَاوَمًا ) أَى الصَّلَاةِ مَعَ الْفَسْلِ أَوْ بَدَلَهُ مِنَ التَّيْمِمِ ( وَغُسْلَ كَاجْنَابَةٍ )  
إِلَّا أَنَّهُ يَكْرُرُ كَمَا بَأَى ( تَعَبُّدًا بِلَا نِيَّةٍ ) لِأَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَلِذَا صَحَّ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ

(١) وهو الذي يقتضيه الدليل العقلي والنقلي .

(٢) كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

كما باني ( وَقَدْ مَزَّ الزَّوْجَانِ ) وفي (١) لحدها وتربة عصبتها مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى تربيته كما  
 في ح وعج ( إِنْ صَحَّ النَّسْكَاحُ إِلَّا أَنْ يَهْوَتْ فَاسِدُهُ ) استثناء من المفهوم  
 ( بِالْقَضَاءِ ) متملق بقدم ( وَإِنْ رَقِيقًا أَوْ ذَنًّا سَيِّدُهُ ) في التفسير ( أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ  
 أَوْ بِأَحَدِهَا عَنِيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ ) أى الأناضل ( إِنْفِيْهِ إِنْ  
 تَزَوَّجَ أُخْتَهَا ) ونحوها ( أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةٌ وَكَتَابِيَّةٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ  
 مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْنِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبِيْحِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَائِدَيْنِ ) فيمنع  
 هنا الظهار والابلاء لافي زوجة ولا كحيض ( ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْ يَأْتِيهِ ثُمَّ أَجْنَبِيٌّ ثُمَّ  
 مَرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يُيَمِّمُ إِمْرَافَقِيَّةً كَعَدَمِ  
 الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيمِهِ وَصُبُّ عَلَى بَجْرُوحِ أُمْسَكَنْ مَا لَا كَمَجْدُورِ  
 إِنْ لَمْ يُخَفْ تَزَلُّمُهُ ) وهذا مأخوذ مما قبله ( وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَةٍ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ  
 وَأَنْفَ شَعْرُهَا وَلَا يُضْفَرُ ) لعل أراد أنه ليس حتماً وإلا فقد ورد ( ثُمَّ مُحْرَمٌ  
 فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يُيَمِّمُ لِكُوعِيْنِهَا وَسُتْرَيْنِ مِنْ سُرْنَدٍ لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ زَوْجًا )  
 مباغلة في الطلب وإن كان ما قبلها واجباً وما بعدها مندوباً ( وَرُكْبَتَاهُمَا النَّيَّةُ  
 وَأَرْبَعُ تَسْكِيْرَاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ ) بل يسلم للمأموم ورجح بعض انتظار  
 السامع ( وَالِدُعَاةِ وَدَعَا بَعْدَ الرَّائِمَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ  
 أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ ) ورجح ر عدم الاعادة كما في حش ( وَتَسْلِيْمَةُ  
 خَفِيْفَةٍ وَتَسْمَعُ الْإِمَامُ مِنْ يَلِيْدِهِ وَصَبْرُ الْمَسْبُوقِ لِلتَّسْكِيْرِ ) حيث فرغ منه  
 للمأمومون لأن كل تسكيرة كركمة فلا تقضى في صلب الإمام فإن كبر ألقاها  
 ( وَدَعَا إِنْ تَرَكْتَ وَإِلَّا وَآلَى ) هذا وجيه وإن قرر شيخنا الموالاة مطلقاً تبعاً  
 لـ لكن نن وجهه مالمص فانظره ( وَكَفَّنَ بِمَلْبُوسِهِ لِجُمُعَةٍ ) ومشاهد الخير

(١) أى في غسلها وفي لحدها . فهو معطوف على محذوف دل عليه السياق . وقوله :  
 وتربة مبتدأ ومقدمة خبر ، وعمل تقديم تربة عصبتها إذا دعوا لذلك .

وقضى به عند تنازع الورثة (وَقَدَّمَ كَمَوْنَةَ الدِّينِ عَلَى دَيْنٍ) وهو المتماق بالذمة .  
 أما المتماق بالعين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب .  
 (غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ وَلَوْ مُرِقَ) فيجدد غيره (ثُمَّ إِنْ وُجِدَ) الأول (وَقَدْ  
 هُوَضَ وَرِثَ إِنْ قُتِلَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ  
 بِقَرَابَةِ أَوْ رِقَ لِأَزْوَاجِهِ وَالْهَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا قَتَلَ الْمُسْلِمِينَ  
 وَتَلَبَّ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ)  
 وترك اليسار تفاؤلاً بأنه من أهل اليمن (وَتَجَنَّبَ حَائِضٍ وَجُنُبَ لَهْ) وكل  
 ما نكحها الملائكة (وَتَلَقَّيْنَهُ<sup>(١)</sup> الشَّهَادَةَ وَتَقْبِيلُهُ وَشَدَّ لَحْيَيْهِ إِذَا قُضِيَ  
 وَتَلَبَّيْنِ مَفَاصِلَهُ بِرِفْقٍ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعَ ثَقِيلًا عَلَى  
 بَطْنِهِ) لئلا ينفخ (وَأَمْرَاعَ تَجَنَّبَ مِنْهُ إِلَّا الْفَرْقَ) ونحوه خوف الحياة  
 (وَقَدْ نَدَبَ لِلْفُغْلِ سِدْرًا) ونحوه (وَتَجَرَّ يَدُهُ) وتقبيله صلى الله عليه وسلم  
 في ثوبه زيادة احترام<sup>(٢)</sup> (وَوَضَعَهُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَإِبْتَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسُجْمِ)  
 راجع للفعل (وَلَمْ يَمْدُ كَالْوَضُوءِ لِجَسَاسِهِ) أو وطئ (وَعَسِيَّاتٌ وَعَصْرٌ بَطْنِهِ  
 بِرِفْقٍ وَصَبُّ لَمَّا فِي غَسَلٍ مَخْرَجِيهِ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِنْصَافُ) مباشرة المورة  
 (إِنْ اضْطَرَّ) وفي ابن استحسن عدم المباشرة (وَتَوَضُّعُهُ وَتَعْمُدُ أَسْنَانُهُ وَأَنْفُهُ  
 بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ) أصدره (بِرِفْقٍ لِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِهِمْ وَكَافُورٌ  
 فِي الْأَخِيرَةِ وَاشْتَفَّ وَاغْتَسَلَ غَائِلِهِ) للظفافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يبعد  
 عنه (وَبَيَاضُ السَّكَنِ وَتَجْمِيرُهُ) بالبخور (وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ

(١) ولا يقال له قل لأنه قديقول للفتانات مثلاً : لأفياه به الظن . قاله في المجموع وشرحه

(٢) وذلك لأنهم قالوا لا يدري هل تجرد رسول الله كأنه فعل بموتانا أم نفسه وعليه ثيابه .  
 فأثنى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو . اغسلوا النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وعليه ثيابه ، ففعلوا ، وتولى غسله علي والعباس وابناء الفضل وفهم ومولايه  
 أسامة وشقران .

وَالزَّيَّادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْفَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي  
ثَلَاثٍ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ ( وَرَجَحَ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الْمَرَّةِ ) أَوْ سِتْرُ  
عَوْرَتِهِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافَ وَثَرُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى  
الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيصُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذَابُهُ فِيهَا ( مَا أَغْفَ عَدُولُهُ عَنِ التَّفْصِيلِ مِنَ  
الْعَذَابِ ) وَأَزْرَهُ وَلِفَافَتَيْنِ وَالسَّبْعُ الْمَرَّاتِ ( بِزِيَادَةِ لِفَافَتَيْنِ وَالْحَارِ بِدَلِّ الْإِمَامَةِ  
وَحُطُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَافَةٍ وَحَلِي قُطْنٍ يُلْصَقُ بِمَنَافِيذِهِ وَالْكَانُورُ فَيْدٌ ) يَنْبَغِي  
أَنَّهُ أَفْضَلُ الْخُطُوطِ بِحِفْظِ الْحَسَدِ ( وَفِي مَسَاجِدِهِ ) مَوَاضِعُ السُّجُودِ عَظْفٌ عَلَى  
بِعْنَانِهِ ( وَحَوَاسِيهِ وَمَرَافِقُهُ ) كِبَاطُهُ ( وَإِنْ ) كَانَ لِلْمَيِّتِ ( مُخْرِمًا وَمُعْتَدَةً )  
لَا تَقْطَاعُ التَّكْلِيفِ ( وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهُمَا وَإِلَّا فَبِحَاثِلٍ ( وَمَنْعَى مُشْتَبِعٍ  
وَلِإِمْرَأَةٍ ) مَعَ السَّكِينَةِ ( وَتَقْدُمُهُ ) وَتَأْخُرُ رَاكِبٍ وَسَتْرُهَا بِقُبَّةٍ ( خِيَمَةٌ  
مِثْلًا ) وَرَفَعُ الْيَدَيْنِ بِأُذَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءُ بِحَمْدِهِ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ وَلِإِمْرَأَةٍ دُعَاءُ وَرَفَعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ  
وَمَنْسُكَبِي الْمَرَّاتِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ ( إِلَّا بِالْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ ) ( وَرَفَعُ قَبْرِ  
كَبِيرٍ مُسْنَمًا وَتَوَثُّاتٍ أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطَاحُ ) ضَعِيفٌ ( وَخَفُوفٌ قَرِيبٌ  
فِيهِ ثَلَاثًا وَهَيْئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ ) ( وَتَعَزُّبَةٌ وَعَدَمُ عَمَقِهِ وَالْأَحَدُ وَضَجْعُ فَيْدٍ  
عَلَى أَيْمَنِ مُقْبِلًا وَتُدُورُكَ إِنْ خُوفٌ بِالْخَضِرَةِ ) قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ  
( كَتَمَنِكِسٍ رِجْلَيْنِ وَكَتَرَكَ الْفُسْلِ وَدَفْنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ  
لَمْ يُنْخَبِ التَّغْيِيرُ وَسَدُّهُ بِأَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ ) مِنْ طَلِينٍ كَوُجُوهُ الْخَلِيلِ  
( ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسَنُّ الثَّرَابِ أَوَّلِي ) مِنَ التَّابُوتِ يَدْفَنُ بِهِ ( وَجَارَ غُسْلُ

(١) فَيَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ جِهَةُ النَّبْرِ الشَّرِيفِ .

(٢) وَهُوَ الْحَوْلُ بِهِ عِنْدَنَا فِي الْمَقَرِّ لَوُزُودِهِ فِي النَّفْسَةِ أَمَّا مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ مِصْرَ مِنْ  
إِقَامَةِ الْمَاءِ فَبِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَفَاسِدَ مِنْهَا تَحْمِيلُ أَهْلِ الْمَيِّتِ مَصَارِفَ الْمَاءِ وَفَدْيُكَونُ  
وَفِي الْوَرْتَةِ يَتَامَى قَدْ نَظَّمَ الْمَقْسَدَةَ .

أَمْرًا لِبْنِ كَسْبِمٍ) وَثَمَانٍ (وَرَجُلٍ كَرِضِيَعَةٍ) سِتْنَيْنِ وَكَالشَّهْرَيْنِ (وَالْمَاءِ  
 الْمُسَخَّنُ وَعَدَمُ الدَّلَكِ) أَوْ الْغَسْلِ (لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى) وَبَصَلَى عَلَيْهِمْ  
 (وَتَسْكُفَيْنِ بِمَلْبُوسٍ أَوْ مَزْعَفَرٍ أَوْ مَوْرَسٍ وَحُلٍّ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ وَبَدَلٍ بَائٍ  
 نَاجِيَةٍ وَالْمُعَيَّنُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجٌ مُتَجَالَّةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يُنْخَسَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ  
 فِي كَأْبٍ) وَأَمٍّ (وَزَوْجٍ وَابْنٍ) وَبَنَتٍ وَابْنِ ابْنٍ (وَأَخٍ) وَعَمٍّ (وَسَبْقُهَا)  
 لِلْقَبْرِ وَلَا يَنْبَغِي لِلصَّلَاةِ (وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَنَقْلٌ) لَا يُوْذِيهَا  
 (وَلَوْ مِنْ بَدْوٍ) لَعَلَّ وَجْهَ الْمُبَالِغَةِ مِظَنَّةَ الْبَعْدِ (وَبُكَاءٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ  
 بِإِلَّا رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَوْلٍ قَبِيحٍ وَجَمْعُ أَمْوَآتٍ بِقَبْرِ اضْرُورَةٍ) وَإِنْ أَجَانِبَ  
 وَكَرِهَ لِنَبَرِهَا وَإِنْ مُحَارَمٍ (وَوَلَّى الْقَبِيلَةَ الْأَفْضَلَ أَوْ بِصَلَاةٍ) عَطَفَ عَلَى بَقَرٍ بِهَوٍّ  
 أَرْجَى لِلْبِرَّةِ (بِلَى الْإِمَامَ رَجُلٌ فَطِفْلٌ فَعَبْدٌ فَخَصِيٌّ فَخُنْثَى كَذَلِكَ) مَعْنَاهُ  
 فِي الْعَبْدِ رَجُلٌ فَطِفْلٌ وَفِيهَا بَعْدُ كَبِيرٌ الْحَرِّ فَصَغِيرٌ فَتَقْسَمُ <sup>(١)</sup> الرَّقِيقُ وَالْمُجْجُوبُ  
 أَرْبَعٌ قَبْلَ الْخُنْثَى وَالْأُنْثَى أَرْبَعٌ فَتِلْكَ عَشْرُونَ (وَفِي الْأَصْنَافِ) الْوَاحِدُ (أَيْضًا)  
 الصَّفُّ) يُقَرَّبُ أَفْضَلُهُ لِلْإِمَامِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْأَصْنَافِ لِحُجَّةِ الْقَبِيلَةِ أَوْ مِنْ بِلَى الْأَوَّلِ  
 عَنْ الْيَمِينِ وَمَنْ يَلِيهِ عَنِ الْيَسَارِ وَهَكَذَا أَوْ يَكُلُّ السَّكْلَ عَنِ الْيَسَارِ فَإِنْ اسْتَوَوْا  
 فَالْقَرْعَةُ مَالِمٌ يَتَرَاضِ الْأَوْلِيَاءُ (وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ يَلَا حَدَّ) وَالْأَحْسَنُ أَيْلَةُ الْجَمْعَةِ  
 وَبُودُهَا (وَكُرِّهَ) وَلَوْ لِلْمَرِيضِ لِمَوْتِ كَذَلِكَ (حَاقُ شَمَرِهِ وَقَلَمُ ظَفَرِهِ وَهُوَ  
 بِدْعَةٌ وَضَمٌّ مَعَهُ إِنْ فُعِلَ وَلَا تُنْكَأُ قُرُوحُهُ وَيُؤْخَذُ) يَزَالُ (عَفْوُهَا) الْخَارِجُ  
 مِنْهَا (وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ) وَاسْتَحَبَّ ابْنُ حَبِيبٍ وَبَعْضُهُمْ يَسُوفِي بِنِ وَصُولِ  
 الْقِرَاءَةِ لِمَيِّتٍ وَأَنَّهَا عِنْدَ الْقَبْرِ أَحْسَنُ مَزِيَّةٍ وَأَنَّ الْعَزَّازَ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ رَأَى بَعْدَ  
 الْمَوْتِ فَقِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ فِيمَا كُنْتَ تَتَفَكَّرُ مِنْ وَصُولِ مَا يَهْدِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

(١) حَقُّهُ فَتَقْسَمُ الرَّقِيقُ بِالرَّفْعِ وَلَمَّا مَعْمُولٌ لَفْعٌ مَحْذُوفٌ أَيْ فَاعْتَبِرْ قَسَمِي الرَّقِيقَ هـ  
 مؤلفه. كَذَا بِهَامِشِ الْأَصْلِ •

للموتى ؟ فقال هيهات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن <sup>(١)</sup> ( كَتَجَمِيرِ الدَّارِ ) من ربح الموت ( وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحٌ خَلْفَهَا ) لا مفهوم للظرف وقيل بالحُرمة ( وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَانصِرَافٌ عَنْهَا بِإِلَّا صَلَاةٍ أَوْ بِإِلَّا إِذْنٍ ) قبل الدفن ( إِنْ كَمْ يُطَوَّلُوا وَخَلَّهَا بِإِلَّا وَضُوءٌ ) بل مطلق التشييع لعدم الصلاة ( وَإِذْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيَدُ ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة ( وَتَكَرَّرُهَا ) إِلَّا جَمَاعَةً بَعْدَ فِذْ ( وَتَغْسِيلُ جَنْبٍ ) مضاف للفاعل ( كَسِطَ ) تشبيه من حيث مطلق الإضافة فإنه مفعول ( وَتَحْفِظُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ) فعيب ويجوز وقبور المساكين أفضل ( لَا حَائِضٍ ) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه ( وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ مَظْهَرٍ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامُ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ يَقُودُ أَوْ حَدَّ ) لا إزمات بجلد ( وَإِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدَّدُ ) لعدم شهرته والراجح كالأول ( وَتَسْكِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجْسٌ وَكَأْخَضَرُ ) من المصبوغ بغير طيب وَمُعَصَّرٌ أَمْكَنُ غَيْرُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِيُسْكَدَ وَإِنْ مِيراً وَتَسْكِينٌ نَعْسٍ لِصَغِيرٍ ( وَفَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ ) وَإِنْ يَبْخُورُ ( وَنِدَاءٌ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بَابِهِ لَا يَكْحَاقُ بِصَوْتٍ خَفِيَ وَقِيَامٌ لَهَا وَتَطْيِينٌ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبَقَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ وَإِنْ بُوْهِىَ بِهِ ) أَوْ آوَى أَهْلَ الْفَسَادِ أَوْ ضَيْقُ الْحَبْسِ ( حَرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِإِلَّا نَفْسٌ وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرِكٌ فَقَطْ ) وَتَغْسِلُ بَقِيَةَ الشَّهْدَاءِ ( وَلَوْ بِبِلَدِ الْإِسْلَامِ أَوْ كَمْ يُفَاعِلُ ) أَوْ رَجَعَ عَلَيْهِ سَيْفُهُ أَوْ تَرَدَّى ( وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَخْسَنِ ) لا نقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والصيام والصدقة والاستغفار الى الميت فقراءة القرآن كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة للميت . وكذلك في كتابي الرد المحكم للمتين على كتاب القول المبين .

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أَنْفَذْتَ مَقَاتِلُهُ) ضعيف والمعتمد أن منغوذ المقاتل لا يغسل  
 كذا في عب وفي بن ترجيح ما للمصنف (إِلَّا الْمَمُورَ وَدُفِنَ بِذِبَابِهِ إِنْ سَتَرَتْهُ  
 وَإِلَّا زِيدَ خُفٌّ وَقَلَمَسُوتَرٌ وَمِنْطَقَةٌ قَلَّمَ ثَمْنُهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قُلْ فَصْنُهُ  
 لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ وَلَا دُونَ الْجُلِّ) الثلثان بالغاء الرأس (وَلَا تَحْكُومُ بِكُفْرِهِ  
 وَإِنْ صَغِيرًا أَرْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَابِقَ الْإِسْلَامِ) حيث كان كتابيا لا يجبر عليه  
 على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَتَفَرَّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ) ليس  
 شرطا (وَأِنْ اخْتَلَطُوا غَسَّلُوا وَكَفَّنُوا وَمُبَرِّزُ الْمُسْلِمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ  
 وَلَا سِفْطٍ كَمْ يَسْتَهْلِكُ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطِسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ كَمْ تَتَحَقَّقُ  
 الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَفُتْ بِخِرْقَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُعَالَى عَلَى قَبْرِهَ إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ  
 بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٌ وَلَا تُسَكَّرُ) مكرر (١) (وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَصِيٌّ رُحِيَّ  
 خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا رَمْعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصَبَةِ) ولا دخل  
 للزوجة هنا والسيد بالعتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ  
 الْمَرْأَةُ وَصَلَّى الذَّسَاءَ دَفَنَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيبُهُنَّ) ضعيف (وَلَقَبْرُهُ حُبْسٌ  
 لَا يُنْشَى عَلَيْهِ) حيث سُمِّمَ وللطريق دونه والجلوس المنهى للحاجة (وَلَا يُنْبَشُ  
 مَا دَامَ بِهِ) وإلا نبش للدفن لا غيره إلا للضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يَشْخُ  
 رَبُّ كَغَنٍ غُصْبُهُ) ولم يتلف قيمته (أَوْ قَبْرٍ يَمْلِكُهُ أَوْ نُشِيَّ مَمَّ مَالٌ وَإِنْ  
 كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفَنُ) محترز بملكه (بُقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ  
 رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبُقِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنَ لَا عَنْ  
 جَنِينٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْقَبْرِ إِنْ رَحِيَ) واللذهب الأول لخطر وعدم تحقق  
 السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَأِنْ قُدِّرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حِلَّةٍ فَعَلَّ) وهو بيد

(١) لأنه تقدم قريبا قوله في المكروهات وتكرارها.



لا تنفعا للقوة الدافعة (والنفس عديم جواز اكليه المضطر وصحح اكليه) ضيف  
(ودفعت مشركه حملت من مسلم بمقتبرتهم ولا يستقبل به قبائنا ولا  
قبائهم) محله بعد قوله إلا أن يضع فليؤاره (وروي ميت البحر به مكفنا) ولا ينقل  
(إن لم يرج البر قبل تغيرهم) وعلى من أمكنه دفنه<sup>(١)</sup> (ولا يعذب ببكاء لم  
يوص به) ولا تنفذ وصيته بتركه<sup>(٢)</sup> (ولا يترك مسلم لوليئه السكافر  
معلوم) ولا يفصل مسلم أباً كافراً ولا يذله فبره إلا أن يضيع  
فليؤاره) ولا خصوصية للأب بذلك (والصلاة أحب من النفل إذا قام بها  
الغير إن كان كجاري) وصديق قريب (أو صليحاً<sup>(٣)</sup>) باب تجب زكاة  
نصاب النعم بمالك وحول كمالاً) فلا زكاة في مال العبد ندم كمال ملكه ولا  
قبل مجيء الساعي لندم كمال الحول (وإن مملوفاً وعاملة) وقيد السوم في  
الحديث نظر للغائب فقط (ونجاجاً) على حول أصله (لا) متولداً (منها) أي  
النعم (ومن الوحشي) ولو بوسائط (وضمت الفائدة له) أي النصاب (وإن  
قبل حوايه بيوم) أو لحظة (لا لأقل) من نصاب بل يستقبل بالجموع  
الإبل في كل خمس ضائفة) ذات سنة (إن لم يسكن جُل غنم البلدي  
الدهر وإن خالفته) غنم الزكي (والأصح إجزاه بعير) عن الواحدة (إلى  
خمس وعشرين فبنت نخاض فإن لم تكن له سائمة فأبى لبون وفي  
سيت وثلاثين بنت لبون وسيت وأربعين حقة وإحدى وسيتين جدعة وسيت  
وسبعين بنتاً لبون وإحدى وتسعين حقان ومائتين وإحدى وعشرين إلى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفنه مبتدأ مؤخر أي ودفنه واجب على من أمكنه

اه مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

(٢) في المجموع: ولا يعذب بيكي لا ينفذ ايضاً بتركه اه وهو البكاء الذي لاصباح معه

ولا اعظم.

(٣) يعني أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام

بالصلاة على الميت غيره.

تَسْمَعُ وَعِشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ لِّلسَّاعِي وَتَعَيْنَ أَحَدَهَا  
مُنْقَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ  
خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَبِذْتُ الْمُخَاضِ الْمُوفِيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ تَفَاوُتُ مَا بَعْدَهَا مِنْ  
الْأَسْنَانِ سَنَةً سَنَةً بَيْنَ كُلِّ سَنَيْنِ (الْبَقَرُ فِي ثَلَاثِينَ تَبْيِيعًا ذُو سَلْتَيْنِ) بِأَن دَخَلَ  
فِي الثَّانِيَةِ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثٍ (وَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ) يَخِيرُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ وَثَلَاثِ  
مُسْنَتِ (كَمَا نَتَى الْإِبِلِ) فِي أَرْبَعِ حَقَائِقٍ أَوْ خَمْسِ بَنَاتٍ لَبُونٍ (الْغَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ  
شَاةً جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَمْرًا وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاةً وَفِي  
مِائَتَيْنِ وَشَاةً ثَلَاثُ شِيَامٍ وَفِي أَرْبَعِ مِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَازِمٌ الْوَسْطُ  
وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنَّ بَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْعِيبَةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضَمَّ  
يُخْتِ لِمِ رَابٍ وَجَامُوسٌ لِبَقَرٍ وَضَانٌ لِمَعَزٍ وَخَيْرُ السَّاعِي إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ  
وَتَسَاوَى وَلَا فَيْنَ الْأَكْثَرِ وَثَنَتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَى أَوْ الْأَقْلُ نَصَابٌ  
خَيْرٌ وَقَصْرٌ (الْوَقَصُ مَا لَمْ يَوْجِبِ الثَّانِيَةَ وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ وَسَكُونُهَا وَبِالْصَّادِ  
وَالسِّينِ) وَإِلَّا فَلَا كَثْرٌ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَى فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّنَائِيَةِ وَإِلَّا  
فَكَذَلِكَ (الثَّنَتَانِ مِنَ الْأَكْثَرِ وَالوَاحِدَةُ مِنَ الْأَقْلِ بِالْشَّرْطَيْنِ) (وَأَعْتَبِرْ فِي الرَّابِعَةِ  
غَاةً كَثْرٌ كُلُّ مِائَةٍ) عَلَى حِدَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ (وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ  
بَرَةً مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ يَفْضُلُ عَشْرَةٌ مَعَ الْعِشْرِينَ (وَمَنْ هَرَبَ بِالْمَدَلِ مِائَةً أَرَادَ  
بِرْكَانَهَا) هَذَا إِذَا أَبْدَلَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ بِلٍ (وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ) بِقَرِيبِ كَشْمَرٍ  
(قَلَى الْإِرْجَجِ وَبَعَى فِي رَاجِعَةٍ يَعْيبُ أَوْ فُلَسٍ) وَأَوَّلَى فُسَادٍ (لِمُدْلٍ مِائَةً  
تَجَارَةً وَإِنْ دُونَ نَصَابٍ بَعِينَ) فَيَرْكَبُهَا الْحَوْلُ لَنَزَلْ بِرْكَ الْمَاشِيَةِ فَحَى (أَوْ  
نَوْعًا) لِحَوْلِهَا (وَلَوْ لَاسْتَمْلَكَ) فَأَخَذَهَا بِدَلَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بِهِ بَيْنَةُ فَيَسْتَقْبَلُ  
(نَصَابٌ فَنِيَّةٌ) مَفْهُومٌ تِجَارَةٌ فَيَبْنِي أَيْضًا عَلَى حَوْلِ الْأَصْلِ إِذَا أَبْدَلَهُ بَيْنَ أَوْ  
نَوْعًا (لَا مُخَالَفَ لَهَا) كَمَا بَلَّ عَنْ بَقَرٍ فَيَسْتَقْبَلُ (أَوْ رَاجِعَةً بِإِقَالَةٍ أَوْ) أَبْدَلُ

(عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) فَيَسْتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعْمَ إِنْ أَبْدَلَ الْمَاشِيَةَ بِعَيْنٍ اعْتَبَرَ الثَّمَنَ عَلَى حَاسِبِ (وَحُلُطَاءِ الْمَاشِيَةِ) لَا غَيْرَهَا فَالْمَبْرُورَةُ بِمَلِكٍ كُلِّ (كَمَا لِكِ فِيهِمَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَسِرٍّ وَصِنْفٍ إِنْ نُوبِتَ) وَتَكْفِي السَّكِيَّةِ (وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ) هَذَا شَرْطٌ فِي مَطَاقِ الزَّكَاةِ فَكَأَنَّهُ خَشِيَ تَغْلِيْبَ أَحَدِهِمَا حَيْثُ كَانَا كَالِكِ (مَلِكًا نِصَابًا) وَلَوْ خَالَطَ بِيَعْضِهِ فَقَطْ عَلَى الرَّاجِحِ كَمَا يَأْتِي فِي ذِي الثَّمَانِينَ (بِحَوْلٍ) أَيْ لَا يَدُ مِنْ حَوْلِ الْمَلِكِ وَلَوْ كَانَتْ الْخُلَاطَةُ أَثْنَاءَهُ حَيْثُ اتَّفَقَ حَوْلُهَا (وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ) كَالْإِجَارَةِ (فِي الْأَكْثَرِ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (مِنْ مَرَّاحٍ) مَوْضِعُ اجْتِمَاعِهَا نَهَارًا (وَمَاءٌ وَمَبِيتٌ وَرَاعٍ بِإِذْنِهَا) دَعَتْ حَاجَةَ لِتَعَاوُنِ أَوْلَا مَتَى حَصَلَ (وَفَحْلٌ) وَإِنَّمَا يَكُونُ لِمَاذَا اتَّحَدَ الصَّنْفُ وَالشَّرْطُ اتِّحَادُ النُّوعِ لِيَمْتَلِ الضَّمُّ (بِرَفْقٍ) بَأَن يَكُونُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى الشَّرْكَ لَا الْفَرَارِ (وَرَجَعَ الْمَأْخُذُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةِ عَدَدِ يَهْمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ) مَتَعَاقِبُ رَاجِعِ كَتَبَ أَوَّلِ السَّاعِي الْأَخَذَ مِنْ نِصَابِ لَهْمَا (نَشْبِيهِ فِي التَّرَاجُعِ كَالْوَكَاَنِ لِكُلِّ عَشْرِينَ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا) (أَوْ لِأَحَدٍ هَاوِزٍ أَدَا لِيَخْلُطَ) كَأَنَّهُ لَوَاحِدٌ وَلِلثَانِي أَحَدٌ وَعَشْرُونَ فَأَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَاتِينَ تَأْوِلًا فِيُثْبِتُ التَّرَاجُعَ (لَا غَضَبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهْمَا نِصَابٌ) فَيَصْبِيحُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ (وَذَوْنَمَا يَنْ خَاطَ بِنِصْفَيْهِمَا ذَوْنِي ثَمَانِينَ) لِكُلِّ أَرْبَعُونَ (أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ أَوْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ شَاةٌ وَهَلَّى غَيْرُهُ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ) كَمَا قَالَ أَوَّلًا وَلَا حَظَّ تَعَدُّدِهِ بِالْإِعْتِبَارِ وَحَذَفَ جَوَابَ الثَّانِيَةِ لِقِيَاسِهِ عَلَيْهِ ثَلَاثَانِ وَعَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثُ (وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ بِجَدْبٍ) خِلَافًا لِالشَّهْبِ (طُلُوعِ الْاَثَرِ يَأْ)

(١) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : لَكِنِ الْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يَنْظَرُ فِيهِ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فَالْأَوَّلُ مَا فِي الْجُمُوعِ وَنَصَهُ : وَخَلِيطُ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ فَذَوْنُ خَمْسَةِ عَشْرٍ بَعِيرًا خَالَطَ بَعْضُهَا صَاحِبَ خَمْسَةٍ وَبَعْضُهَا صَاحِبَ عَشْرَةٍ عَلَى الْكُلِّ بِنْتِ غَنَاسٍ أَوْ عَلَى مَقَابِلِ الْمَشْهُورِ نَحْبُ خَمْسِ شِيَاهٍ إِذْ يَرَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ .

بِالْفَجْرِ (لأنه أول الصيف فتجتمع الماشية للساء (وهو) أى مجيء الساعى  
 (شَرَطُ وَجُوبٍ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ) أى أمكن بلوغه والصواب عدم زيادة وعد  
 وأخذ إذ الوجوب لا يتوقف عليهما وإلا لاستقبل الوارث بعد المجيء قبلهما  
 (وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تَبْدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا) قبله بل فى رتبة مطلق  
 الوصية بمال كما يأتى آخر الكتاب (وَلَا تُجْزَى) قبله (كَمُرُورِهَا نَاقِصَةٌ  
 ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ كَمُلَتْ) تشبيهه فى الاستقبال فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَاءَ  
 عَلَى الْمُخْتَارِ) والخلاف حيث تخلف لمذر (وَالْأَى) تخرج كما هو المطلوب (عَمِلَ  
 عَلَى الزَّائِدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي) أى يعمل فيه على ما وجدته الآن زاد عما تخلف  
 عنه أو نقص (بِتَبْدِئَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ  
 أَوِ الْعَدَّةَ) المأخوذ (فَيُتَسَبَّرُ) للمناسب إبدال الاستثناء بالتفريع فإن هذا ثمرة  
 تبديية الأول فكانه استثنى من محذوف أى وما بعد الأول مثله إلا أن ينقص  
 (كَتَخَلُّفِهِ عَنْ أَقْلٍ فَكَمُلَ تَشْبِيهِهُ فِي تَبْدِئَةِ الْأَوَّلِ مِنْ وَقْتِ الْكَمَالِ) (وَصَدَّقَ)  
 فى تعيين وقت الكمال لكن يعمل منه على ما وجد (لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا) فلا  
 يصدق بل يعامل على ما فر به ولو جاء تائبًا إلا لبينة وأما عام القدرة فعلى ما وجد  
 كذا فى عب وفى بن اعتبار تبديية العام الأول حتى فى عام الاطلاع (وَلِنْ زَادَتْ  
 لَهُ) أى الهارب (فَلِكُلِّ مَا فِيهِ بِتَبْدِئَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَهَلْ يَصَدَّقُ) فى تعيين  
 وقت الزيادة وهو المتمد (قَوْلَانِ وَإِنْ سُئِلَ فَنَقَصَتْ عما أخبر به) (أَوْ زَادَتْ  
 فَالْمَوْجُودُ إِنْ لَمْ يَصَدَّقْ أَوْ صَدَّقَ وَنَقَصَتْ وَفِي الزَّيْدِ رَدُّ) والمتمد اعتبار  
 ما وجد مطلقًا وبحسب ما ذبح (وَأَخِذَ الْخَوَارِجُ بِالْمَاضِي إِلَّا أَنْ يَزْعُمُوا  
 الْأَدَاءَ) فيصدقون (إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهِمْ) وفى خمسة أوسق فأكثر وإن  
 بأرض خراجية) وأستط أبو حنيفة زكاتها (أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٌ رَطْلٌ مِائَةٌ وَمِائَةٌ

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا) (بأن لا رطل) (كُلُّ خَمْصُونَ وَخُمْسًا حَبَّةٌ مِنْ مُطْلَقِ  
الشَّعِيرِ) يعني وسطه وتقريبها بمصر أربعة أراذب وويبة (مِنْ حَبِّ) القطاني  
السبعة الخس والفول واللوبيا القديس والقرمس والجلبان والبسيلة وذوات الزيوت  
الأربع الزيتون والسمسم والقرطم والفجل الأحمر<sup>(١)</sup> والقمح والشعير والسلت  
والعلس والأرز والذرة والدخن (وَتَمْرٍ) وزبيب (فَقَطٌ) ولا زكاة في غير  
العشرين (مُنَقًى) مما يخزن به (مُقَدَّرُ الْجَنَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفْ) بالفعل (نِصْفُ  
عُشْرِهِ كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ) إن أمكن معرفته (وَتَمْنٍ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ)  
كزيتون مصر ويجري في بقية الزيتية والقيمة إن أكل كل ثلثين (وَمَا لَا يَجِفُّ)  
كعنب مصر ورطبها يخرج من ثمنه أيضاً والعبرة في النصاب بالحب ، أما الذي  
يجف فمن حبه (وَقَوْلٍ أَخْضَرَ) أفاد (ر) والحاشية التخيير فيه والخس بين الثمن  
والحب ولو كان شأنه الجفاف على المعتمد وقوى بن تدين الحب (إِنْ سُقِيَ بِاللَّهِ)  
شرط في (نِصْفُ عُشْرِهِ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّئُ لَهُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ  
وَلِنْ سُقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُكْمِهِمَا) يقسم بنسبة السقيين وبزكي كل قسم بمكة  
(وَعَلَّ يَغْلُبُ إِلَّا كَثُرَ) مدة<sup>(٢)</sup> على الأرجح وهو الثلثان (خِلَافٌ) أظهره  
التغليب (وَنُصِّمُ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ) تشبيهه فتضم الثلاثة لبعضها  
(وَلِنْ يَبْلُذَانِ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ) شرط فيما قبل المبالغة  
وما بعدها (فَيُضْمُّ الْوَسْطُ لَهَا) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان  
في الوسط مع الأول نصاب (لَا أَوَّلُ الثَّلَاثِ) بأن كان النصاب في الوسط مع  
الثالث فقط فلا زكاة في الأول بضم شيء مما سبق (لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ

(١) ولا زكاة في الأبنس كما في شرح المجموع .

(٢) وهو قول ابن عرفة . وقال الباجي : الأكثر سقيا واستفادهم في الشرح الكبير  
لأن الشارع ناط العشر ونصفه بالسقي بالآلة وغيرها . قال إلا أن بعضهم رجح الأول ؟ يعني  
قول ابن عرفة ، ولا وجه له . اهـ

وَأَرْزِي وَهِيَ أَجْنَسٌ ) مع بعضها (وَالسَّمِيمُ وَبِزْرُ النَّجْلِ وَالْقُرْطُمُ) الأحسن  
أن هنا حذف خبر دل عليه ما قبله أى أجناس وقوله ( كالزيتون ) تشبيه في  
انفراد الجنسية فلا تضم ذوات الزيوت ( لا السكتان ) خرج من مقام الزكاة  
أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السهم وما بعده أى مثله في وجوب الزكاة  
والسكتان مخرج من ذلك ( وَحُسِبَ قِشْرُ الْأَرْزِ وَالْعَلَسِ ) الذي يخزن به (وَمَا  
نَصَدَّقَ بِهِ ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه ( أَوْ اسْتَأْجَرَ ) به ( قَتَا )  
حال لا مفهوم له ( لا أَكُلُ دَابَّةً فِي دَرَسِمَا ) تسترقه ولا ما يترك لمعوم اللقط<sup>(١)</sup>  
نعم ما يلقطه الحصاد ( وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاقِ الْحَبِّ ) وإن لم يبيس ( وَطَيْبِ الثَّمَرِ  
فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نِصَابٌ ) وبمدهما تركى على ملك الميت  
كأن كان عليه دين ( وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِسِ بَعْدَهَا ) ويتحرى القدر إن اتهم  
المشتري ( إِلَّا أَنْ يُعَدِّمَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي ) ويرجع على البائع بنفقتها وحصلتها من  
الثمن ( وَالْمُفَقَّةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنُ بِحِزْءٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ بِسَكِيلٍ فَعَلَى  
الْمَيِّتِ ) فيهما ، الباب للزكاة وهى على الميت بعد الغايب كعقله بكبل وإلا ففى  
الوصية إن بلغت نصيباً ( وَإِنَّمَا يُحَرِّصُ الثَّمَرُ وَالْعِنَبُ ) فقط ( إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمَا )  
ولا يكفي هنا بعض الحائظ ( وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا ) المدار على الحاجة لأكلهما  
رطبين ( نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ ) لأنه أضيف ( بِاسْتِقْطِ نَقْصِهَا ) بالجفاف ( لَا سَقَطَها )  
لهواء أو طير وإن اعتبر بمداكأى فى الجائحة ( وَكَفَى الْوَاحِدُ ) المعدل العارف  
( وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَأَلَّا عَرَفُوا ) بأن تساوا فى المعرفة ( فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ )  
نسبة للمجموع فالثلاثة من كل الثلث ( وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ ) فى  
الأسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع ( وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو جلال اللقطه ، كما قاله أبو الحسن . أما ما يلقطه الحصاد فيحسب .

تَخْرِيبِ عَارِفٍ) جَذَمَا (فَالَا حَبَّ الْإِخْرَاجُ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) من النَّدْبِ أَوْ  
 «أَوْ جُوبٍ» وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ  
 بِحَسَبِهِ (كَالْتَمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهِمَا) وَالزَّبِيبُ كَالْتَمَرِ (وَفِي مَائَتَيْ  
 دِرْهَمٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ) الدِّينَارُ  
 بِمِشْرٍ وَسَبَقَ لَهُ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالدِّينَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ (رُبْعُ  
 الْعِشْرِ وَإِنْ لِيُفْزِلَ أَوْ مَجْنُونٍ) وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ (أَوْ نَقَصَتْ أَوْ  
 بِرَدِّ دَاقَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ) فِي الثَّلَاثِ (كَكَامِلَةٍ وَإِلَّا حُسِبَ الْخَالِصُ)  
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأُولَى وَالرَّدِيَّةُ كَالْعَرُوضِ (إِنْ تَمَّ أَلِمَاكُ) كَمَا  
 سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ) لَأَنَّهُ (وَتَمَدَّدَتْ بِتَمَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ)  
 بَعْدَ قَبْضِهَا وَيَعْتَبَرُ النِّقْصُ بِقَبْذِيَّةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنُ عَاشِرٍ أَنَّ يَرْكِبُهَا  
 لِكُلِّ عَامٍ وَقَدْ الْوُجُوبُ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَّجِرٌ فِيهَا بِأَجْرٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بِلِ الْمَدَارِ  
 عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَفْصُولَةٌ) بَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَبِزَكَاةِ  
 الْغَاصِبِ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ فَزَكَاتُهُمَا مِنْهَا  
 كَمَا وَجِبَتْ (وَمَدْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَحَلِّهَا (وَضَائِعَةٌ) بِإِلَادَةِ  
 كُلِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ)  
 لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَةٌ هُوَ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا  
 زَكَاتَ فِي عَيْنِ فَقَطْ) وَسَبَقَ لِمَرِثِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ (وُورِثَتْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا  
 لَمْ تُنَوَّقْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بِمَدَّ حَوْلَ بَعْدَ قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا) الْمَدَارُ عَلَى  
 الْقَبْضِ كَمَا فِي ر (وَلَا مَوْصِيٌّ بِتَفْرِيقِهَا<sup>(١)</sup>) وَسَبَقَ وَصِيَّةُ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ

(١) فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاتَ فِيهَا تَجَمُّدٌ عِنْدَ النَّظَرِ لِلْمُسْتَحْقِّينَ وَلِجُرْدِ مَصَالِحِ  
 الْوُفْقِ يَرْكَبُ كَمَا ذَكَرَهُ حَشٍ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافَ فِي نَحْوِ مَا بِالْكُفَّةِ هَلْ يَرْكَبُهُ الْإِمَامُ  
 قُوفٌ أَوْ لَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَمْ لَا.

فيزكيها من صار له نصاب من المعينين (ولأ مال رقيق) وإن بشائبة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفي (وسيكته وصياغة وجودة) فلا تعتبر قيمة ذلك (وحتى وإن تكسرت إن لم يهشم) فإن تهشم زكاه ولو نوى إصلاحه (وأن ينو عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة والمعمد لزكاة كنية العدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراء) وإن حرم عليه استعماله فيكره له النساء كافي روفى بن عن ابن عرفة نقييد سقوطها بالمباح لحابسه وقواه فانظره (إلا بخبراً أو معداً إيا قية أو صدق) فيزكى كل ذلك (أو منوياً به التجارة) وإن رصع بخوهر وزكى الزنة (بعد نزعه) (إن نزع بلا ضرر ولا تحري) والجوهر على حكم العرض (وضم الربح لأصله<sup>(١)</sup>) ولو قبل الحول بيوم أو ربح فائدة ولا يعول على ما في الخرشى (كغلة مكترى للتجارة) (خول ما يقبض من كرائته حول ما دفع فيه (أو ربح دين لا عوض له عنده) فيزكيه اليوم الساف (والمفتق) عطف على لأصله (بعد حوله مع أصله) (أى أصل الربح (وقت الشراء) ظرف لمنفق أى وقت تفرره والأوضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سلعة ثم أنفق خمسة فاذا باع السلعة بخمسة عشر كلها بالخمسة وزكى على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو) تجددت عن (غير موزكى كسمن عرض (مفتنى ونظم ناصقة وإن) طرا النقص لها (بعد تمام لتانية أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بعد حوله كامله فنلى حوله) وبزكى كل على حوله نظراً لتامه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النقص

(١) هذا شروع في الكلام على تمام العين وهو ثلاثة : ربح وفائدة وغلة . أشار إلى الأول بقوله كغلة مكترى وإلى الثانى بقوله : واستقبل بفائدة ، وإلى الثالث بقوله : وبالمستجد ومن سلع التجارة .



تفسخ الحول الأول وجاء الضم (كالكاملة أو لا) المستمر كلها (وإن نقصنا  
فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله يربح  
فملى حولهما ونض ربهمما) على عددهما وتختص صاحبة الربح به (وبعد  
شهر) من حول الأولى (فمنه) الأولى (والثانية على حولها وعند حول  
الثانية أو شك فيه لأيهما فمنه) أى فالجميع من حول الثانية كما أنه إذا شك  
في أصل الربح أضيف للثانية (كبعده) أى بعد حول الثانية فينتقل الجميع لذلك  
البعد (وإن حال حولهما) وزاها لتمامها بالثانية كما سبق (فأنفقها ثم حال  
حول الثانية ناقصة فلا زكاة) لعدم المتم (وبالمستجد) عطف على بقية  
وهذه غلة (من سلع التجارة بلا بيع) لاسع (كغلة عبد) للتجارة (وكتابة  
وثمرة مشترى إلا المؤبرة) المعتمد ولو مؤبرة كافي رحيث لم تسكن تبعاً  
للأصل (والصوف الثام) وإن أكثرى وزرع للتجارة زكى (ثم الزرع  
لحول الأصل) وهل يشترط كون البذر لها) فيستقبل وإن كان من قوته  
(تردد لا إن لم يكن أحدهما) السكر أو الزرع (للتجارة) فيستقبل (وإن  
وجبت زكاة في عينها) أى الزرعة لكونها نصاباً مما يزكى (زكى ثم  
زكى الثمن ليحول التزكية وإنما يزكى دين إن كان أصله عينا يديه  
أو عرض تجارة) احتكراً بأبدليل قوله لسنة ويدوكيله كيمده (وقبض عينا وإن  
يهيمه) وقبضه الموهوب له والزكاة منه إن نوى الواهب ذلك والمدين إبراء لازكاة  
به (أو إحالة) فيزكاه الحيل بمجرد ما عنده كما يزكاه الحلال إذا قبضه  
والمدين كل عام إذا كان عنده ما يوفى فيلغز بما يزكاه ثلاثة (كامل بقتله  
ولو تلف المم) بفتح الفاء وكسرها أو ما كما سيقول (أو بفائدة جمعهم  
ملك) معلوم<sup>(١)</sup> (وحوز) كما سيمثل (أو معقدين على القول)

(١) يعنى أن قوله جمعاً ملك معلوم لا حاجة لذكره ولذا حذفه في الجبوع وقال في شرحه:

للمازرى (لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ) مبالغة على المتمد (إِنْ كَانَ عَنْ كَيْفِيَّةٍ أَوْ أَرْضٍ) استقبل بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأذخات السكاف الخلع والهر . وهذا مفهوم أصله عين (لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنِيَّةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلٍّ) حيث فر ، وهذا ضعيف والتمد الاستقبال أيضاً (وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُقَادِرَ قَوْلَانِ) المتمد الإقبال أيضاً (وَحَوْلُ الْمُتَمِّ) بالفتح (مِنْ التَّمَامِ إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) فيبقى كل على حوله كالفوائد (ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قُلَّ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَارًا فَآخَرَ فَأَشْرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بِأَعْمًا بِعِشْرِينَ فَإِنْ بِأَعْمًا مَعًا) (أَوْ لِحَدَاثِهَا بَعْدَ شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ) للتمد كما في (ر) وغيره أنه لا يزكى أربعين إلا إذا اشتراها معا (وَالْأَيُّ زَكَّى) (أَحَدًا وَعِشْرِينَ) العشرون الأولى والدنيار الثاني (وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخِرُ لِأَوَّلٍ) فاشك في وقته قدمه للأول (عَكْسُ الْفَوَائِدِ وَالِاقْتِضَاءِ لِمُسْلَمَةٍ مُطْلَقًا) بقيت أولا كما سبق وَالْفَائِدَةُ لِمُعَاخَرٍ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ) بعد أن أنفق الخمسة (وَأَنْفَقَهَا) أى العشرة (بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَّى الْعِشْرَتَيْنِ) والخمسة (الْأُولَى إِذَا اقْتَضَى خَمْسَةَ) إذ لا يكمل المتقدم إلا باقتضاء (وَلِأَنَّمَا يُزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ) أما نصاب الماشية والحارث فعلى حكمهما السابق (مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ) مالية وإلا استقبل بثمنه كوروث ومن أَرْضَ (بِذِيَّةٍ تَجَرٍّ) الباء للملاسة وما قبلها للسببية (أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجُوحِ لَا بِإِلَاقَةِ نِيَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ مَعَاوَضَةٍ كَمَا أَصْلُهُ) فيه قلب والمعنى وكان أصله كهو فى ملكه بمعاوضة (أَوْ) كان أصله (عَيْنًا) وَإِنْ قُلَّ وَبِيعَ بَعَيْنٍ وَإِنْ لَا سَهْلَ لَكَ كَالْدَيْنِ) فيزكيه لسنة حيث باع بنصاب ولو فى مراء وأنفق الأول ثم زكى ما باع به وإن قل (إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ

وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ مَدِيرًا ( زَكَّى عَيْنُهُ وَدَبَنَهُ ) بِالْمَدَدِ ( وَالْقَدْرُ الْخَالِ الْمَرْجُوعُ  
وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ عَرْضًا أَوْ مَوْجَلًا ( قَوْمَهُ ) فَيَقُومُ الْعَيْنُ الْمَوْجَلُ بِعَرْضِ نَمِّ هُوَ  
بَعْدَ حَالٍ ( وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ تَقْوِيَمِهِ يَوْمَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ( كَسَلَمَةٍ ) كُلِّ  
عَامٍ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ أَوْ حَالَ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ  
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْتَقِطُ دَيْنٌ ثَمَنَهُ  
زَكَاةَ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْقَدَمَاتِ ١٥٠ بِنِ ( وَلَوْ بَارَتْ ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَمٍ شَرَعِي  
( لَا إِنْ أَمَّ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا ) فَإِنَّمَا يَرْكَبُهُمَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَنَةِ ( وَتَوَلَّى وَلَتْ  
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ ) وَهُوَ ضَعِيفٌ ( وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطُهُ مِنْهُ  
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ ) فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَالِكِ أَرْجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا يَفِيدُهُ ر  
وَبِنِ ( ثُمَّ زِيَادَتُهُ ) عَلَى مَا قَوْمٌ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ ( مُلْفَأَةً بِخِلَافِ حَتَّى التَّحَرُّيِ )  
لَتَمِينَ اخْطَأَ فِيهِ ( وَالْقَمَحُ ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ ( وَالْمَرْتَجِعُ مِنْ مُقَاسٍ ) بَعْدَ  
بَيْعِهِ لَهُ ( وَالْمُسْكَاةُ بِمَعْجَزٍ كَثِيرٍ ) فِي التَّقْوِيمِ خَبَرَ عَنِ الْقَمَحِ وَمَا بَعْدَهُ ( وَانْتَقَلَ  
الْمُدَارُ لِلِاحْتِكَارِ وَهُمَا لِلْقَنِيَةِ بِالْقَنِيَةِ ) رَاجِعٌ لِلْفَرْعَيْنِ ( لَا الْكَسْ ) فِيهِمَا  
لَأَنَّ الْقَنِيَةَ أَصْلُ الْعَرُوضِ وَالِاحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالْقَنِيَةُ تَنْقَلُ الْأَصْلُ لَاعْنَهُ إِلَّا  
بِعَمَلٍ ( وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا ) قَبْلَ الْقَنِيَةِ ( لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَتُهُ وَاحْتِكَارُهُ  
وَنَسَاوِيًا أَوْ احْتِكَارًا أَكْثَرُ فَكُلُّهُ عَلَى حُكْمِهِ وَالْأَمْرُ أَنَّ أَدَارَةَ أَكْثَرُ  
( فَالْجَمْعُ لِلِادَارَةِ وَلَا تُقَوَّمُ الْأَوَانِي ) وَبَقَرِ الْحَرْثِ وَعَيْنُهَا عَلَى حُكْمِهَا ( وَفِي  
تَقْوِيمِ الْكُفْرِ ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْحَتَكُ فَيَسْتَقْبَلُ ( لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ  
اسْتِقْبَالِهِ بِالْثَمَنِ قَوْلَانِ وَالْقَرِاضُ الْحَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبُّهُ ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ  
بِهَا أَجْزَأَتْ وَظَاهَرُ الْمَصْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ لِلنَّفْضِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقَلَ ( ر ) عَنْ  
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهُ الْعَصِيرُ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاصِلَةِ مِنْزَلَةُ سَنَةِ الْحُضُورِ وَيَجْرِي عَلَى مَا يَأْتِي  
( إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ ) ( وَلَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ أَقَلُّ ) لِأَنَّ الْقَرْضَ بِمَجْرَدِ الْقَرِاضِ لَا الْجَمْعِ

فلا يعتبر ما للخرشي وغيره هنا ( مِنْ غَيْرِهِ ) أو منه وتحسب على ربه كما أفاده  
 الناصر على ما في باب وغيره فالحق تزعمه جعلها كالنفقة والخسر عليهما ( وصبر  
 أى جاز له الصبر ) ( إِنْ غَابَ ) بحيث لا يعلم ( فَرُكَّتْ لِسِنَةِ الْفَضْلِ ) يعنى  
 الحضور ( مَا فِيهَا وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا ) لأنه لم يصل إليه بل يزكى ما فى سنة  
 الفصل لما مضى بعد إسقاط ما نقصته الزكاة فان نقص النصاب سقطت ( وَإِنْ  
 نَقَصَ ) ما قبلها ( فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِيهَا وَانْقَصَ وَأُزِيدَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ  
 كَمَا عِلْمٌ مِنْ سَقُوطِ مَا زَادَ ) ( وَإِنْ احْتَسَرَ أَوْ اكْمَلُ فَكَالْدَيْنِ ) إلا أن يدير  
 لربه الأكثر فالجميع للإدارة ( وَعُبِّلَتْ زَكَاةُ مَا شِئِ الْفِرَاضِ مُطْلَقًا ) حضر  
 أو غاب ( وَحُسِبَتْ كُلُّ رَبَّةٍ ) من رأس للمال ( وَهَلْ ) زكاة فطر ( عبيده  
 كَذَا لِكَ أَوْ تُلْفَى كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلَانِ ) اعترض بأنها تحسب قطعاً ( وَزُكِّيَتْ  
 رِبْحُ الْكَامِلِ ) بعد المفاصلة لسنته ( وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ يَدِيهِ حَوْلًا وَكَانَا ) أى  
 العامل وربه ( حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبِّهِ ) يعنى رأس ماله ( بِرَبِّهِ  
 نِصَابٌ ) بل ولو بالضم لما عنده ( وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا ) فإذا اشترى من يعق  
 عليه عتق عليه شهر ( أَوْ أَجِيرًا ) فلذا لا يشترط فى زكاة ربحه كونه نصيباً  
 وشهر أيضاً ( خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَا شِئِ وَمَعْدِنٍ بَدَيْنِ أَوْ فَقْدِ  
 أَوْ أَمْرٍ وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ ) أو زاد ( إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَهْدِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ )  
 منقطع ( بِخِلَافِ الْعَيْنِ ) ومنه قيمة العرض وحقق أن سقوطها بالفقد والأمر  
 معناه لا تخرج الآن فإذا حضر ربه زكى الجميع ما مضى ورد على من قال بالزكاة  
 لسنة واحدة أو الاستقبال ( وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةٌ أَوْ مُؤَجَّلًا ) ويذهب عدده ( أَوْ  
 كَمَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا ) ولو لم يحكم بها ( أَوْ وَلَدٌ إِنْ حُسِمَ بِهَا وَهَلْ  
 إِنْ تَقَدَّمَ يُسْرٌ ) للولد ( تَأْوِيلَانِ ) راجع لمفهوم الشرط أى فإن لم يحكم بها لم  
 تسقط الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط فقبل خلاف ووفق بحمل

«الأول على ما إذا تقدم يسر فعلى أن المصريح به التوفيق حقه»<sup>(١)</sup> وهل إن تقدم يسر  
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن<sup>(٢)</sup> لم بزيادة واو المبالغة وعلى كل فهو مرتبط  
بإبن القاسم (أو وإلّا يدرككم إن تسلف) ما نفق (لا بد من كذارة أو هذى)  
وقل بن أنهما كالزكاة فانظره (إلا أن يسكون عنده معشر) هو الحارث يزكى  
العشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زكى) مفهومه موافقة (أو  
معدن أو قيمة كتابة أو رقة مدبر أو خدمة معتق لأجل أو تخدم  
أو رقبته إمن مرجعها) بعد الخدمة (له أو عدد دين حل أو قيمة  
موجو أو عرض حل حوله) راجع لخصوص العرض كافي (ر) قال بن عن  
ابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين  
(إن ربيع) شرط فيما يحول في الدين (وقوم وقت الوجوب على مفلس) الجار  
معلق ببيع وقوله وقت ينافيه بيع وقوم على الظاهر فإن العبرة في كونه يباع على  
المفلس أولاً بوقت الوجوب (لا آبق وإن رجب) لأنه لا يباع (أو دين لم  
يخرج وإن وهب الدين أو ما يجعل فيه ولم يحل حوله أو مر كلمه وجبر  
نفسه يستين ديناراً) قبضها وأدخلت الكاف أقل أو أكثر (ثلاث سنين حول  
فاعل ص) فلا زكاة) بل يستقبل في الثلاثة إن الملك إنما تم بعد الاستقبال  
(ومدين مائة له مائة محرمة) الحول (ومائة رجعية بزكى الأولى)  
ويجمل الثانية في الدين (وز كيت عين وفقت للسلف) منها كل عام على ملك  
الواقف فتضم له إن نقصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت تند قبضها لواحد  
كغيرها وهو على حكم للدين (كيمات) كأن يوقف حائطه (وحبوان أو  
نسله على مساجد أو غير معيّنين كمدبرهم إن تولى المالك نفقته ولا إن  
حصل لكل نصاب) هذا التفصيل ضعيف والمعتمد زكاة لجملة على ملك الواقف

(١) هذا يفيد أن نسخة الشارح من المتن هكذا: وهل إن لم يتقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم الخ

مطلقاً (وفي الحاق ولدي فلان بالمتبعين أو غيرهم قولان) إنما يحتاج لهذا على الضيف (وإنما يزكى معدن عين) لا كجوهرو نحاس (وحكمه للإمام ولو بأرض متعين إلا تملوكة لمصالح فله) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (وضم بقيته عرفه) ولو ذهباً مع فضة (وإن تراخى العمل لا معدن) في أمكنة (ولا عرق لا آخر وفي ضم فائدة حال حولها) للمعدن وهو المتمدن (وتعلق الجوب بإخراجه) فيجب ما أذهب قبل التصفية (أو تصفيته) ردّد وجاز دفعه) لمن يأخذ منه (بأجرة غير نقد) وإلا كان فضلاً أو صراً أما كراء ومن يخرج لربه فائز بالنقد (وكل أن المخرج للمنفوع له) ولو بجائناً ولا يخلو عن تكرار (واعتبر ملك كل) حيث تعدد المستحق (وفي بجزء كالأراض قولان وفي نذرته) لا تحتاج لكبير عمل (الغنم) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالركاز (وهو دفن جاهلي وإن شك) لأنه الشأن (أو أقل أو عرضاً أو وجدته عهداً أو كافر إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط) فلا تعتبر نفقة السفر والاعتماد اعتبارها كافي روالحاشية (فالزكاة) على تأويل اللخمي، وتأويل ابن يونس الغنم مطلقاً كما في بن وتدل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة (وكره حفر قبره) أي الجاهلي (والطلب فيه وبأقيه لملك الأرض وأوجبها أولاً) تكن مملوكة كالموات والفيافي (فأواجده وإلا دفن المصالحين فأنهم) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (إلا أن يجدته رب دار بها) بل ولو كان الواجد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن اللواز لكن المصصر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كافي بن تبعاله (فله ودفن مسلم أو ذمي لقطعة وما أفضله) بفتح الفاء (البخر كعتير) وجوهراً لم يتقدم عليه ملك (فلما وجدته بلا تخميس) فإن تقدم عليه ملك فالعصوم لقطعة وغيره بخمس

وفي بن عن المدونة أن ما لذي ينظر فيه الإمام وليس لقطة وفي ح وكبرت -  
خلاف إذا فات شيئها فأخذه غيره هل لربه وينغم مؤنته أو لأخذه أو إن أعرض  
عنه ربه بالمرّة فانظرو .

(فَصْلٌ وَمَصْرُفُهَا فَقِيرٌ) يملك دون عامه (وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَخْوَجُ)  
لا يملك شيئاً (وَصُدُقُهَا لِأَلِ بْنِ أَبِي إِسْمَ) كل (وَتَحَرَّرَ وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ  
أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ) لا حاجة له كما في ر لأنه مفهم ومها (وَمَقْدَرٌ بِنُوقَةٍ لَهَا شَيْءٌ  
لَا الْمُطْلَبِ) بالنفي على المذهب فإن لم يعطوا من بيت المال أخذوا بالفقر (كَحَسَبِ  
عَلَى عَدِيمٍ) تشبيه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء (وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ) أي  
عتيق الهاشميين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا (وَقَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ)  
لو تمكنه (وَمَالِكٌ نِصَابٍ) لا يكفيه عامه (وَدَفْعٌ أَكْثَرُ مِنْهُ وَكِفَايَةٌ سَفْتَةٌ)  
لا أزيد بالفقر (وَفِي جَوَازٍ دَفْعُهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا) ولو فوراً بلا مواطاة  
(تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ) لاراع وسيأتي (حُرٌّ عَدْلٌ) غير فاسق (عَالِمٌ  
بِحُسْنِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٌ) يفتي عنه العدل ، والحرية وعدم الهاشمية شرطان  
في الأخذ وما بقي في المنصب أيضاً (وَأِنْ غَنِيًّا) معلوم وإلا رجع للفقير (وَبُدِيٌّ  
بِهِ) لأنها أجرته (وَأَخَذَ الْفَقِيرُ وَصَفِيَّهُ) إلا أن يزيل الفقر غيره وكذا  
الأوصاف (وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا) بل من بيت المال وكذا حارس  
الزكاة (وَمُؤَنَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلِّمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ<sup>(١)</sup>) وفي (ر) ترجيح خلافه (وَرَقِيقٌ  
مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِعَيْنٍ) أو هاشمياً كما في عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه  
بن تبعاً لا بن عبد السلام (يَعْتَقُ مِنْهَا) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفي عبده  
للقديم خلاف في (ر) (لَا عَقْدٌ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَا وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو في شرطه لنفسه

(١) بناء على أن المقصود إقازده من الخلود في النار . وهذا مستمر إلى نزول عيسى عليه  
السلام . وقيل إن المقصود إعاقته لتكثير سواد المسلمين . وهذا سقط بنحو الإسلام اليوم وهو  
الذي رجحه ركا هنا وفي شرح المجموع

(وَإِنْ اشْتَرَطَهُ) أى المتفق مستأنف (لَهُ) بأن قال حر عني (أَوْفَكَ أَسِيرًا  
لَمْ يُجْزِهِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شأنًا وَلَنْ لَمْ  
يحبس بالفعل كدين ولده على الأقوى وهو حق الآدمي نخرج نحو الهدى والسكفارة  
(لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ  
أَعْطَى مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على المفلس (وَيُجَاهِدُ) وآلَتُهُ  
وَلَوْ غَنِيًّا) معلوم مما سبق (كَجَاسُوسٍ) ولو كافرًا (لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ) ولو  
لِلْجِهَادِ وتبع المص تشهير ابن بشير وقد رجح مقابله كافي بن ولو لسكعالم إلا فقر<sup>(١)</sup>  
وقبل يأخذ مطلقًا بالأولى مما فى الآية (وَعَرِيبٌ مُنْتَاجٌ لِمَا يَوْصُلُهُ فِي غَيْرِ  
مَمْصِيَةٍ) لا كما بقى لم يقب<sup>(٢)</sup> (وَلَمْ يَجِدْ مُسْلَفًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِهِ) بأن لم يجد  
إسلا أو وجد وهو فقير وإلا تسلف (وَصَدَّقَ وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَعَارٌ  
وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للغمى قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهًا كافي بن  
عن المواف (وَتُدَبُّ بِإِنَارٍ الْمُضْطَرَّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ) إلا لمرعاة خلاف  
(وَالِاسْتِنْفَافُ) لأنه أخاص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الربا (وَكُرِهَ لَهُ حِينَئِذٍ  
تَخْصِيصُ قَرِيْبِهِ) ويأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُنْتَعِ إِعْطَاهُ زَوْجَةً زَوْجًا  
أَوْ يُكْرَهُ) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجزى عكسه ككل من تجب نفقته  
(وَجَازَ إِمْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ) وكره إخراج الفلوس (بِعَرَفٍ  
وَقْتِهِ مُطْلَقًا) ولو خالف تحريره دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن العرف  
يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غير مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جادل  
شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) حالية ولو زائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعنى أن العالم والمتقى والقاضى لا يأخذون منها إلا أن يمنعوا حقهم فيأخذوا بالفقر وعن  
الغمى وابن رشد يأخذون مطلقًا  
(٢) الصواب : كما قال لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً



أنه معترض كافى بن و (ر) على اللص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربما لم يقل به القابسي القائل باعتبار السكة (لا صياغة فيه) أى النوع فلا تخرج قيمتها (وفي غيره تردّد) بأن أخرج عن ذهب مصوغ فضة (لا كسر مصوك) عطف على فاعل جاز ولولا زكاة لأنه إفساد (إلا إسبك) كحلى (ووجب نيتهما وتفرقتهما بموضع الوجوب) مكان الساعى إن وجد إلا فالمالك (أو قرينة) دون مسافة القصر (إلا لعدم فأكثرها له) وإن نقلت كلها أصبح وإن منع (بأجرة من الفنى وإلا) يكن فى (بيعت واشترى مثلهما) أوفى الثمن بحسب المصلحة (كعدم مستحقى وقدم) للفقول (ليصل عند الحول وإن قدم معشراً) زكاة قبل طيبه (أو ديناً أو عرضاً) لحسكر (قبل القبض أو نقلت لدوسهم) فى بن اعترضه اللواق بأن المذهب الإجزاء نقله عن ابن رشد والكافى انظره (أو دفعت باجتهاد لغير مستحقى وتعدّر ردّها إلا الإمام) لأن اجتهاده ماض (أو طاع بدفعها لاجار فى صرفها أو بقيمة) شهر فى توضيحه إجزاء العين من غيرها (لم تجز) جواب ان فى السبع (لا إن أكثره أو نقلت لغيرهم) وإن منع (أو قدّمت بكشهر فى عين وماشية فإن ضاع للقدم فعن الباقي وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت كمر لها) بعد الحول (فضاعت لأن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول) كشيء فتلفت (أو أدخل عشره) البيت مثلاً (مفرطاً لا محصفاً) لعدم من يأخذه من الزرع (وإلا) يعلم قصده (فتردّد) فى تصديقه فى دعوى التحصين (وأخذت من تركه الميّت) على ما يأتى فى الوصايا (وكرها) ونكفى نية المسكره بالسكر (وإن يفتال وأدب ودفعت للإمام المعدل وإن عينا وإن غرّ عبد بحرية) وأخذ من الزكاة (فجناية) فى رقبته (على الأَرْجَحِ

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَامَعَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجٌ) شرط في الغائب  
(وَلَا ضَرُورَةَ) فيهما .

(فَصَلُّ يَجِبُ بِالسُّنَّةِ<sup>(١)</sup> صَاعٌ أَوْ جُزْءُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضَّلَ  
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَلِنْ يَدَسَّافٍ) يرجو وفاءه وظاهر المصنف  
كظاهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ  
بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند  
أحدهما (مِنْ أَغْلَبِ الْقُوَّتِ) في بن المعتبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح  
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَشَّرٍ) الذي هنا خصوص  
ثمانية القمح والشعير والسات والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقْطِ)  
لبن خاثر أخرج زبدته (غَيْرِ عَلَسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُقْتَاتَ غَيْرُهُ)  
ي غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كافي روالاً ظهر بتقدير نحو  
اللحم بشبع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُمُونُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع  
الفقر (أَوْ زَوْجِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَلِنْ لَابٍ) فقير (وَحَادِمَةٍ) أى  
جهة القرابة والزوجة برق<sup>(٢)</sup> لا ثناً (أَوْ رِقٍّ وَلَوْ مُسْكَنْتًا وَآبَقًا رُجِيَّ أَوْ مَبِيْعًا  
بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فلى مالسه (إِلَّا) أَنْ يُولَ (لِحُرِّيَّةٍ) بعد  
الخدمة (فَعَلَى مُخْدَمِهِ) بفتح الدال أو لشخص فعليه (وَالْمُسْتَرْكُ وَالْمُبْعَصُ  
بِقَدْرِ الْمِلْكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ) في بعضه الحر (وَالْمُسْتَرْكُ فَاسِدًا عَلَى  
مُسْتَرْكِهِ) وأولى المعب (وَنُدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَهِنْ  
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ وَغَرَبَ لَيْلَةُ الْقَمَحِ إِلَّا الْغَلَّتِ) بزيادة على الثالث فيجب (وَدَفْعُهَا  
رِزْقًا وَآلٍ فَقَرٍ وَرِقٍّ يَوْمَهُ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَالْإِمَامُ الْعَدْلُ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في  
وجوبها اه شرح المجموع  
(٢) أى خادمها برق لا بأجرة

بِإِدَاةٍ) مَخْلُطَةً بِهَا (وإِخْرَاجُ الْمَسَاكِينِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ  
لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٍ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَذْوَنُ) مِنْ قُوَّتِ الْبَلَدِ (لَا لِشَحٍّ)  
أَوْ كَمَرِ نَفْسٍ أَوْ عَادَةٍ عَلَى الْمَعْتَمِدِ بَلْ لِمَعْجَزِ (وإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِسَكَالِيَوْمَيْنِ)  
مَذْهَبُهَا خُصُوصُ الْيَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup> (وَقَوْلُ مُطْلَقًا) وَهُوَ لِلْمَعْتَمِدِ (أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ  
وَلَا تَسْتَنْطِ بِمُضَيِّ زَمَنِهَا) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَلَا تَمَّا تُدْفَعُ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ<sup>(٢)</sup>)  
وَأَوَّلَى مَسْكِينٍ .

(بَابُ) (يُثْبِتُ رَمَهَانُ بِسَكَالٍ شَعْبَانُ) وَلَوْ تَوَالَى قَبْلَهُ أَشْهُرٌ كَامِلَةٌ (أَوْ)  
بِرُؤْيَا عَدَلَيْنِ وَلَوْ يَصْحَوْرُ بِمِصْرٍ) خِلَافًا لِسَعْدُونَ (فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ  
صَحْوًا كُذِّبًا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَلَا يَكْفِي رُؤْيَا الْوَالِدَيْنِ (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ  
قِيلَ بِهِمَا عَنْهُمْ) لِلْمَعْلُومِ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَاحِدَ إِنْ نَقَلَ رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ أَوِ الثَّبُوتِ عِنْدَ  
الْحَاكِمِ كَفَى ، نَعَمْ النُّقْلُ عَنْ رُؤْيَا الْعَدَلَيْنِ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ عَدَلَيْنِ (لَا بِمُفَرَّدٍ إِلَّا  
كَأَهْلِهِ) وَمَنْ فِي عَائِلَتِهِ إِذَا لَمْ يَعْتَنُوا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَفَى (وَمَنْ لَا عِتْقَاءَ  
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَكَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفَعَ رُؤْيَاهُ) وَجُوبًا (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا)  
لَمْ يَكُنْ نَدْبًا لِيَفْتَحَ بَابَ الشَّهَادَةِ (وَإِنْ أَفْطَرُوا) الْعَدْلُ وَالْمَرْجُوُّ وَغَيْرُهُمَا (فَالْقَضَاءُ  
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) وَلِلْمَعْتَمِدِ الْكُفَّارَةُ (لَا بِمُتَجَمِّعٍ) وَلَوْ نَعِمَ  
فِي الْقَلْبِ صَدَقَهُ (وَلَا يُفْطَرُ مُفَرَّدٌ بِشَوَالٍ) بِغَيْرِ النِّيَّةِ وَلَا يَغْبِرُ بِهَا (وَلَوْ أَوْنِ  
الظُّهُورَ إِلَّا بِمُجْتَمِعٍ) كَمَرَضٍ (وَفِي تَلَفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوْ لَهُ لِآخِرِ آخِرُهُ) بَعْدَ  
تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَيَجِبُ قِضَاءُ الْأَوَّلِ (وَلَزُومُهُ بِحُكْمِ الْمُخَافَةِ لِشَاهِدٍ  
تَرَدَّدٍ) وَلِلْمَعْتَمِدِ عَدَمُ التَّلَفِيْقِ (وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمَّا نَكْ  
وَالْإِكْرَارُ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غَيِمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَدَّقَتْهُ يَوْمَ الشَّكِّ وَصِيْمٌ عَادَةٌ

(١) وَالصَّنْفُ تَعْنِي ابْنَ الْجَلَابِ

(٢) أَيْ وَلَا تَدْفَعُ لِبَقِيَةِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَدْفَعُ لَهُمْ .

وَأَطْوَعًا) بغير عادة (وَقَضَاءٌ وَكَفَّارَةٌ وَلِنَذْرٍ صَادَفَ) أَوْ عَيْنَ لَامٍ مِنْ حَيْثُ  
الِاحْتِيَاظِ (لَا احْتِيَاظًا) فِيهِ كَرِهَ شَدِيدًا وَقِيلَ يَحْرُمُ <sup>(١)</sup> (وَنُدِبَ إِمْسَاكُهُ لِيَتَحَقَّقَ  
لَا لِنَزْوِ كَرِيهَةٍ شَاهِدَيْنِ) زِيَادَةً عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحَقُّقُ (أَوْ زَوَالِ عَذْرِهُ بِبَاحِ  
لَهُ الْفِطْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كَحَيْضٍ وَسَفَرِهِ وَصَحْبِي فَلَا يَنْدُبُ الْإِمْسَاكَ بِمَدَّهَا  
نَعَمْ إِنْ بَلَغَ الْأَصْبَى صَائِمًا أَمَّ وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْمَلَمِ النَّسْيَانِ فَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي الْمَفْهُومِ  
تَفْصِيلٍ فَإِنَّ الْجُنُونَ وَالْمَغْنَى لَا إِمْسَاكَ عَلَيْهِمْ بَلْ وَالْمَنْطُوقُ فَإِنَّ الْمُسْكِرَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْإِمْسَاكُ (كَمُضْطَرٍّ) جُلُوعٍ أَوْ عَطَشٍ (فَلَمَّا قَدِمَ وَطَاءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) إِذَا  
لَا إِمْسَاكَ عَلَى كُلِّ (وَكَفَّ إِسْكَانُهُ وَتَعَجَّلَ فِطْرُهُ) بِمَا لَا يُوْخِرُ الصَّلَاةَ (وَتَأْخِيرُ  
سُجُودِهِ) وَهُوَ مَنْدُوبٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كُلَّ عِنْدَ الْمَغْرِبِ وَأَوَّلَ وَقْتِهِ مِنَ النِّصْفِ  
الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ (وَصَوْمٌ بِسَقَرَةٍ) لِأَنَّ الْقُرْآنَ جَمَلَهُ خَيْرًا وَفِي الْبَرِّ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ <sup>(٢)</sup>  
إِذَا شَقِيَ (وَأَنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) دَفَعَ تَوَمُّهُ الْوُجُوبَ (وَصَوْمٌ يَوْمٌ  
عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحْجُجْ) وَأَمَّا إِنْ حَجَّ فَلَيْتَهُوَ بِالْفِطْرِ (وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) بِمَعْنَى التَّمَعُّقِ  
قَبْلَ الْعِيدِ وَهُوَ عَاطِفٌ كُلِّ (وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَالْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ) <sup>(٣)</sup>  
وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعَجُّلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لَا زَمَ  
صَرَحَ بِهِ لِلشَّيْبَانِيِّ (كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمَّتْ) <sup>(٤)</sup>  
وَفَدِيَّةٌ قَبْلَ قَضَاءِ رَمَضَانَ (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخِرُ شَعْبَانَ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْقَضَاءِ  
(وَفَدِيَّةٌ لِمَرَمٍ وَعَطَشٍ) لَا يُمْكِنُ الصَّوْمُ مَعَ جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا آخِرُ إِلَيْهِ وَلَا فَدِيَّةٌ

(١) والدليل يؤيده فينبغي أن يكون معتمدا

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» رواه الشيخان

من جابر . وسبب وروده يفيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح

(٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث لا شهر رجب فلم يرد في صومه  
ولا صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا يخلو أن تكون موضوعة أو شديدة  
الضعف .

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ رُكُوعٍ شَهْرٍ وَكُفْرُهُ كَوْنُهَا الْبَيْضُ<sup>(١)</sup>) (الثالث عشر وتالياها لبياض الفم فراراً من التجديد (كَسْتَتْهُ مِنْ شَوَالٍ) إن أظهر هامقتهى به أو اعتقد أنها من سنن رمضان كالنفل البعدي في الصلاة (وَذَوْقُ مِائِحٍ وَعَيْلِكَ) كالبان (ثُمَّ يَمْجُجُهُ وَمُدَاوَاهُ حَفَرٍ زَمَنَهُ) بالأسنان (إِلَّا لِخَوْفٍ ضَرَرٍ وَنَذْرٍ يَوْمٍ مَكْرَرٍ) لأنه يستعمل (وَمُقَدِّمَةُ جِمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفِي كَرٍّ إِنْ عَلِمَتِ السَّلَامَةَ وَإِلَّا حَرُمَتْ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ) إلا أن يعلم العطب فتحرم مطلقاً (وَتَطَوُّعٌ) صوم (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قِضَاءٍ وَمَنْ لَا يُمْسِكُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا) من شوال (كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّهُورِ وَإِنْ التَّبَسَّطَ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ وَإِلَّا تَحَيَّرَ) حيث استوى العام فإن دار في شهر احتاط (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدْرِ) قضاء (لَا قَبْلَهُ) ولا يكون قضاء عن سابق لأنه لم ينو (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) للمول عليه الأجزاء (وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) والصحيح الإجزاء (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا) ولو نفلا (بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ) ليلا (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ) كفاذر كل اثنين (وَرُؤْيَا أَوْ كِتَابَةٍ فِيهِمَا) وهو ضعيف (لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَرْضٍ أَوْ سَفَرٍ) ونوا استمرار ما تم تسكني نية بعد الوجوب وما يقطعها تبين الفطر وعده (وَبِنَقَادٍ وَوَجِبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً) (وَالْمَسَاكُ) (مَعَ الْقِضَاءِ إِنْ شَكَّتْ) هل طهرت قبله (وَرِعْلٍ) (وَأَنْ جُنَّ وَلَوْ سَبِينَ كَثِيرَةً) أو من قبل البلوغ (أَوْ أَعْمَى يَوْمًا أَوْ جُلَّةً) مطلقاً (أَوْ أَقْلَةً) أو نصفه (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوْ لَهْ) بما يصحح النية (فَالْقِضَاءُ لَا إِنْ سَلَّمَ) أوله (وَلَوْ) أعمى (نِصْفُهُ وَبِتَرْكِ الْجِمَاعِ) بوجوب الفسل (وَالْخُرَاجُ مَعَهُ وَمَذْيٌ وَفِي عَوَابِصَالٍ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْخِيَارِ لِمَعْدَتِهِ بِحَقْنَةٍ بِمِائِعٍ أَوْ

(١) هذا عجيب جدا فان الحديث رغب في صيام أيام البيض بالتجديد . وكذلك رغب في صوم سنة من شوال . وما يذكره أهل المذهب من العلل في كراهتها لا ينهض فلا يعتد به .

أَوْ حَلَقٍ) عطف على المدة لكن بشرط أن يكون الواصل له مانعاً على ما لب  
 والبساطي وغيرهما وفي بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنفٍ وأذنٍ  
 وعَيْنٍ<sup>(١)</sup>) إلا أن يستحل ليلاً فلا يضر إن وصل نهاراً (وبُخُورٍ) يضر بالخلق  
 (وقِيءٌ) هذا في ازدراده وما سبق في إخراجه (وبَلْغَمٍ) إن أمكن طَرَحُهُ  
 مُطْلَقاً) من الصدر أو من الرأس والمعتمد لاشئ في البلغم ولو وصل طرف اللسان  
 كالرَبْقِ (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ) في الفرض (وَأَنْضَى فِي الْفَرْضِ  
 مُطْلَقاً) بأي مفطر كان ويجب الإمساك في رمضان والنذر للمعين ويستحسن في  
 غيرهما (وإن بَصَبَ فِي حَائِظِهِ نَائِماً كَمُجَامِيعٍ نَائِماً) ويكفر عنهما على الراجح  
 كما في بن (وَكَأُكِّمَهُ شَاكِرًا فِي الْفَجْرِ) أو الغروب (أَوْ طَرَأُ شَكٌّ) ولم يثبت  
 الصواب (وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلُهُ) أي الفجر وكذا الغروب (اِقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ  
 وَإِلَّا احْتَاطَ إِلَّا الْمُعِينِ) استثناء من القضاء (لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ)  
 المعتمد قضاء النامى<sup>(٢)</sup> كالسكره وفاقاً لح وخلافاً لما في الحرثي (وفي النفل  
 بِالْعَمَلِ الْحَرَامِ) لا إن تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت النية فإن أبطله قضاء  
 (وَلَوْ بَطْلَاقٍ بَتٍ إِلَّا لَوْجُهُ) خشية الزناد إن طلقت أوعت فيجوز ولا قضاء  
 (كَوَالِدٍ) شفقة لا دامة الصوم (وَشَيْخٍ) وسيد (وإن لَمْ يَخْلِفًا وَكَفَرًا) إن  
 تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ) كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم  
 الحرمة (فِي رَمَضَانَ فَقَطَّ جَاعًا) مفعول تعمد (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَارًا) وهو الفطر  
 بالنية أي رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضر نية أن يفطر بشيء فلم يفعل  
 كما في ر وغيره (أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِقَمَرٍ فَقَطَّ) يحزره ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يستحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم كما ورد بأسانيد ضعيفة.  
 وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء . ثم ورد النهي عن الاكتهال للصائم لكنه ضعيف أيضاً  
 لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يتم دليل صحيح على بطلانها :  
 (٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن النامى .

(وَأَنْ بَاسِطِيكَ بِجَوْزَاءٍ) ولو غلبة حيث تعدد الاستيائك نهراً (أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ  
بَادَا مَةً فَكُفْرٍ أَوْ نَظَرٍ) ولا تشترط الادامة في المباشرة (إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ عَادَتَهُ  
عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الانعاط على الصحيح (وَإِنْ أُمْنَى بِتَعَمُّدٍ نَظَرٌ  
فَقَتًا وَبِلَانٍ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (إِطْعَامُ سِتِّينَ  
مِسْكِينًا إِكْلًا مُدًّا وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ<sup>(١)</sup>، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ  
كَالظَّهَارِ) راجع للصيام والعتق (وَ) كفر (عَنْ أَمَةٍ وَطَيْمَأً) وطوعها لمكرها  
إِلَّا أَنْ تَطْلُبَ وَلَوْ بِالْحَالِ كَثْرَتِ (أَوْ زَوْجَةً أَوْ كَرِهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ) عنهما  
(وَلَا يُعْتِقُ عَنْ أَمَةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ  
الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل وبمعتبر ممن اشترت به وإن  
أكره العبد زوجته بخفاية فَإِنْ أَخَذَتْهُ فَسَخَ النِّسَاحَ وَلَهَا أَنْ تَكْفُرَ بِعَتَقِهِ (وَفِي  
تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَوْ كَرِهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ) للدار على انزالها  
(تَأْيِيدًا لِلْبَلَانِ وَفِي تَكْفِيرِهِ مُكْرَمٌ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) (الراجح لا كفارة  
على القاهرة لا نشار ذلك ولا على المقهور للا كراه في الجملة فَإِنْ أَكْرَهَ امْرَأَةً كَفَرَ  
عنها إِلَّا أَنْ يَطْوَعَ وَاطْطَأَ فَعَلِيهِ وَالظَّاهِرُ عَلَى نَحْوِ الْأَكْلِ يَكْفُرُ وَفِي بَنِ ابْنِ  
عُرْفَةَ لَا كَفَارَةَ عَلَى مَكْرَهٍ عَلَى أَكْلِ أَوْ شَرَبِ أَوْ امْرَأَةٍ عَلَى طَوْءٍ (لَا إِنْ أَفْطَرَ  
نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بِعَدِّ الْفَجْرِ أَوْ نَسِيَ  
قُرْبَهُ) جدًا (أَوْ قَدِمَ كَيْلًا أَوْ مُسَافِرًا دُونَ النَّصْرِ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا  
فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لإِنْ عَلِمُوا الْحَكْمَ أَوْ شَكَوْا (بِخِلَافِ بَعِيدِ الْقَاوِيلِ)  
في كفر (كَرَاهٍ) رمضان (وَلَمْ يُقْبَلْ) كما سبق (أَوْ إِحْمَى ثُمَّ حُمٌّ) وأولى  
إِنْ لَمْ يَحْمَ (أَوْ إِحْيِضَ ثُمَّ حَصَلَ) إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِينَ أَنْ حَصَلَ قَبْلَ فَعَارِهَا فَلَا كَفَارَةَ  
كُنْ أَفْطَرُ آخِرَ يَوْمٍ، فَإِذَا هُوَ الْعِيدُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (أَوْ حِجَامَةٍ) (الراجح أنها من

(١) أى متتابعين بدليل قوله كالظهار .

التأويل القريب<sup>(١)</sup> (أَوْ غَيْبَةٍ وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ يَجُوزُ جِهًا) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها السكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل (وَلَا قَضَاءُ فِي غَائِبٍ قَدْ وَدَّ بَابٍ) وَبَعُوضٍ (غُبَارٍ طَرَبِي أَوْ دَقَبِي أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ إِصَاعِيهِ) الضمير لما ذكر وكذا تنص السكتان ولا يفتقر تحلل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومداداة حفر الانحلاف ضرر وفيه أيضاً إباحة فطر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وَحَقْنَةُ مِنْ لِحَامِيلٍ) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإحليل (وَدُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَنِيٍّ مُسْتَنْسَكِحَةٍ) أَوْ مَذْيٍ) كذلك (وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعَ الْفَجْرِ) بناء على أن النزاع ليس وطناً كما أن إخراج المانع من الحلق ليس بإبصاله (وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ<sup>(٢)</sup>) ولو بعد الزوال (وَمَضْمَضَةٌ لِبَطْشٍ وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ وَصَوْمٌ دَهْرٌ) يوم (جُمُعَةٍ قَطُ) وأولى لو ضم له غيره (وَفَطَرٌ إِسْفَرٍ قَصْرِ شَرَعٍ فِيهِ) بأن وصل محل القصر (قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أي الصوم (فِيهِ وَإِلَّا قَصَى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (وَلَوْ تَطَاوَعَا) والرخصة قاصرة على رمضان (وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ إِسْفَرٍ) ولو تناول لأنه لما شدد شددنا عليه (كَفِّطَرِهِ بِمَدِّ دُخُولِهِ) أحرى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضراً أو أفطر قبل العزم لا بعد الشرع أو قبله وبعد العزم متأولاً وسافر من يومه (وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجَبَ إِنْ

(١) لو ردد حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والنسائي من حديث رافع بن خديج وله طرق . وقال به أحمد وإسحاق وغيرهما فحكموا بفطر الحاجم والمحجوم ووجب القضاء عليهما .

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخولف الوارد في الصحيح ومال مذهبهم القطب سيدي علي وفا المالكي الشافعي في كتاب مفتاح الخزان الملبى كما أن العز بن عبد السلام الشافعي مال إلى مذهب المالكية هنا .



خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَسِّكْنَهَا اسْتَنْجَارًا أَوْ  
 غَيْرُهُ (خَافَتْكَ عَلَى وَلَدَيْهِمَا) فَإِنْ حَصَلَ لَهَا جَهْدٌ بِدُونِ خَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ  
 جَازَ كَمَا فِي بَنٍ وَنُطِعَ الْمُرْضِعُ فَقَطْ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالْمُرْضِعِ (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ  
 مِمَّنْ هَلَّ مَالُ الْأَبِ) وَهُوَ الرَّاجِعُ وَيَتَّفِقُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُلْزَمُهَا رِضَاعُهُ (أَوْ مَالِهَا  
 تَأْوِيلَانِ وَالْفَضَاءُ بِالْمَدِّ بَرَزَ مِنْ أَبِيهِ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ) وَنَذَرُ مَعِينِ  
 (وَتَمَامُهُ) أَيُّ الْيَوْمِ (إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ) أَوْ سَقُوطَهُ (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ  
 الْقَضَاءِ) زِيَادَةُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ تَسْلُسُلُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ تَطَوُّعًا (خِلَافُ) فِي الْعَمْدِ  
 (وَأَدَّبَ الْمَفْطَرُ عَمْدًا) فِي غَيْرِ الْفَعْلِ كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَأْتِيًا وَإِطْعَامًا مُدَّةً  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَفْطَرٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمِثْلَيْنِ وَلَا  
 بَعْدَهُ بِالزَّائِدِ) مِنْ كِفَارَةٍ وَاحِدَةٍ (إِنْ أُمِنَ كُنَّ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ انْتَصَلَ  
 عَرَضُهُ) بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ آخِرُ شَعْبَانَ ، وَمِثْلُ الْمَرَضِ الْحَبِضِ وَالسَّفَرِ وَالْإِكْرَاهِ  
 لِلنَّسِيَانِ (مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ) وَلَا يَجْزِي قَبْلَ وَجُوبِهَا (وَمَنْذُورُهُ وَالْأَكْثَرُ  
 إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِلَا نِيَّةٍ كَشَهْرِ فَنَلَايَيْنَ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ) فَهُوَ (وَابْتِدَاءُ  
 سَنَةٍ) وَلَا يُلْزَمُ فَوْرَ لَمْ يَنْوُهِ (وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي) نَذَرِ (سَنَةٍ) إِلَّا أَنْ  
 يُسَمِّيَهَا (وَلَوْ بِالنِّيَّةِ) (أَوْ يَقُولُ هَذِهِ وَيَنْوِي بِأَقْبَحِهَا فَهُوَ) كَمَا عَتَبَرُ (وَلَا يُلْزَمُ  
 الْقَضَاءُ) لِمَا لَا يَصِحُّ وَفِي رَابِعِ النُّعْرِ خِلَافُ (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَقَرٍ) فَيَقْضَى  
 (وَصَدِيقَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمٍ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ كَلِيلَةً غَيْرَ عِيدٍ) وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَصَامُ  
 لِحَيْضٍ أَوْ تَعِينٍ بِنَذَرٍ أَوْ رَمَضَانَ (وَالْأَلَّ) بَأَنَّ قَدِمَ لَيْلَةً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) فَإِنْ  
 قَدِمَ نَهَارًا يَصِحُّ صَوْمُهُ صَامَ مِثْلَهُ إِنْ أَبَدَهُ بِخِلَافِ لَيْلَةٍ كَعِيدِ كَذَا لِيَجْزِيَ وَعَبَّ وَفِي  
 بَنٍ تَقْوِيَةٌ مَا فِي الْخُرُشِيِّ مِنْ صَوْمِ الْمَائِلِ كُلِّ أُسْبُوعٍ فِي الْعِيدِ أَيْضًا (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ  
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) كَالْفَوَائِدِ ، وَقِيلَ آخَرُهَا فَإِنَّهُ هُوَ أَوْ قَضَاؤُهُ وَعَلَى  
 الْأَوَّلِ إِنْ أَبَدَهُ صَامَ الْهَرَّ (وَرَابِعُ النُّعْرِ لِنَذَرِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ) نَظَرًا لَذَاتِ

المباداة وإن كرهه (لأسا بقية) فيحرم (إلا المتمتع) ونحوه (لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) لم ينوها (وإن نوى رمضان في سفره) وأولى الحضر (غيره) أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما (وفي الكفارة خلاف وقيل بنصرف له في التشريك) وليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع ولا فرض اتسع وقته (بلا إذن) .

### ﴿ باب الاعتكاف ﴾

(نا فلة) مندوب وقيل سنة (وصحته لمسلم ثمبتر) ولو غير بالغ (بمطلق صوم) ولو نذراً) فيصح في رمضان لالنية (ومسجد) غيره مسجد البيوت (إلا لمن فرضه الجمعة وتجب به) أى فى الاعتكاف (فالتجاءع مما أصبح فيه الجمعة وإلا خرج وبطل كمرض أبوبندر) أو أحدهما (لا جنازهما معاً) وأما إن كان أحدهما حياً فيخرج لثلا يعق الحى وكله ما لم تتعين (وكشها دقة وإن وجبت ولتؤد بالمسجد) بأن يأنيه الحاكم (أو تنقل عنه وكردقة) فى الحرمى ويسقط بالإسلام ونوقش بأن فى الجواهر ابتداءه (وكبطل صومه) وهذا فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وكسكره ليلاً وفى إلتاق الكبار به نأوي بلان وبمقدم وطى وقبله شهوة وأمس ومباشرة وإن إحاض ناسية حال خروجها) وإن أذن لعبر أو امرأة فى نذر فلا منع (إلا أن يريد تعجيل المبهم (كغيره) وهو التطوع (إن دخلاً وأتمت ما سبق منه أو) مبيت (عدة) أو إحرام (إلا أن تحرم) استثناء منقطع (وإن بعدة موت فينفذ) الإحرام وتخرج له (وببطل) مبيت العدة (وإن منع عبده نذراً) بغير إذنه (فمكينة إن عتق ولا يمنع مكاتب يسيره) الذى لا يشغله عن النجوم (وإن يوم إن نذر ليلة) كعكسه (لابعض يوم) فلا يزمنه من إلا

أن ينوي مجرد الجوار (وتتأبؤه في مطلقه) بخلاف نذر الصوم (ومنوبه حين دخوله) فيجب بالشروع (كـمطلق الجوار) يعني أن الجوار المطلق يجري على أحكام الاعتكاف السابقة (لا النهار فقط فيها لفظ) أى فلا يلزم بالنية والشروع بل بلفظ النذر (ولا يلزم فيه حينئذ صوم وفي يوم دخوله تناوبلان) لاعتداد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية الفطر (وإن كان ساحل) نذر (لنذر صوم به مطلقاً) فرضاً كن نذر أن يصوم رمضان باسمكندرية أو فلان لأنه رباط (والمتأجل الثلاثة فقط إناذير عـ كوف بها وإلاً) بأن نذر عكوفاً بغيرها (فيموضعه) يفعله كبقية القرب لأن الواحد لا تشد إلا لها<sup>(١)</sup> (وكره أكله خارج المسجد) بين يديه وإلا بطل (واعتكافه غير مكفي) مهماته (ودخوله منزله) الذى فيه حريمه (وإن إناطه واشتغاله يعلم وكتابتة وإن مضجعا إن كثر) وهذا من ماصدقات قوله (وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة) ومثل الغمر بقوله (كعبادة وجذارة ولو لاصقت وصمود لتأذين بمنار أو سطح وترتبه الإمامة) للتمتع الجواز فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم وهو الإمام (وأخراجه إحد كومة إن لم يلد به) فإن قصد بالإعتكاف الماطلة أخرجه الحاكم وبطل (وجاز إفراده قرآن وسلامه على من يقر به ونطيقه وأن ينكح وينكح) فلا يس كالحرم (بمجلسه وأخذ به إذا خرج لـكغسل جمعة ظفر أو شار بأوانتظار غسل ثوبه وتجهيفه ونذب إعداد ثوب) آخر ربما محتاجه (ومكنه ليلة العيد) حتى يغدو منه للمصلى (ودخوله قبل الغروب وصح لمن دخل قبل الفجر) هذا على أن أقله يوم أما على الراجح السابق من أنه يوم وليلة فلا بد من الدخول مع الغروب

(١) أى لأجل الصلاة والاعتكاف فالمصير في الحديث إضافي كما تبين فلا يمنع شد الرحلة لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك . فزعم ابن تيمية حرمة شد الرجل لزيارة قبر الرسول وغيره استناداً إلى الحديث المشار إليه زعم شاذ لا يعول عليه .

(وَافْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَبِأَخِيرِ الْمَسْجِدِ) بِمُذَاكَ عَنْ النَّاسِ (وَبِرَمَضانَ  
وَبِالعَشْرِ الْأَخِيرِ لِلَّيْلَةِ الْاَذْذَرِ الْاَلْبَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضانَ  
خِلَافَ وَانْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَا بَعْدَ  
مَا بَقِيَ) فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى نَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ  
وَجُمِلَ بَعْضُهُمُ الْعِدَ بِالْمَاضِي (وَبَيَّ بَرَّ وَالْإِغَاءُ أَوْ جُنُونٌ كَأَنَّ مُنْعَمَ مِنْ  
الصَّوْمِ إِمْرَاضٍ أَوْ حَيْضٍ) وَبَقِيَ الذَّنْزِرُ لِلطَّلَاقِ وَالْمَعِينِ مِنْ رَمَضانَ وَلَوْ حَصَلَ  
الْعَذَرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْإِنْتِئَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضانَ مَعَ مَا سَبَقَ  
لَهُمُ الْغَامِ يَقْضَى مَطْلَقًا (أَوْ عِيْدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَهُ) أَيْ  
الْبَنَاءُ (بَطَلٌ إِلَّا لَيْلَةَ الْيَمِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سَوْطَ الْاِنْقِضَاءِ لَمْ يُفِذْهُ)  
لِتَقَرُّهُ شَرْعًا .

### ﴿ بَابُ ﴾

فَرِيضَ الْحَجِّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةَ مَرَّةً وَفِي فَوْرِ بَيْتِهِ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (وَتَرَ أَخِيهِ  
لِيَخَوْفِ الْفَوَاتِ خِلَافَ وَصِيَّتِهِمَا بِاسْلَامٍ) نَقَطَ (فَيَحْرُمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ  
وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ) بِتَنَازُعِهِ يَحْرُمُ وَجُرْدٌ (وَمُطْبِقٌ لَا مُغْنَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظِرُ لِفَاقَتِهِ  
(وَالْمُسَيِّرُ) عَظَفَ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ) بِالنِّعَةِ وَالْحَلَاقِ (وَلَا  
تَحْضَاءُ بِخِلَافِ التَّبَدُّدِ) وَاللَّارَةِ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا  
كَطَوَّافٍ) وَسَمِيَ (لَا كَتَلْبِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْصَرْتُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمُطْبِقَ  
وَالْمُسَيِّرَ (الْمُوَاقِفِ) عَلَى مَا بَأَى (وَزِيَادَةُ النِّفْقَةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحُجُورَ وَكَذَلِكَ فِي  
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيْعَةً) عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَيِّدٍ)  
بِالْإِحْرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْنِّفْقَةِ (وَنَدِيَّةٍ بِلَا ضَرُورَةٍ) لِامْفَهُومِ لَهُ (وَشَرَطُ  
وُجُوبِهِ كَوُفُوعِهِ فَرَضًا حُرِيَّةً وَتَسْكَلِيْفٌ وَقْتُ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ نَفْلٍ) بَأَنَّ

نحو الفرض أو طلق (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ<sup>(١)</sup>) بِإِمْكَانِ الْوُضُوءِ بِلَا مَشَقَّةٍ  
عَظُمَتْ وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَا خَذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ) وهو ما لا يحلف  
(لَا يَنْسَكُ) للأخذ ثانياً (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صَنَعَةٍ  
تَقُومُ بِهِ وَقَدَرَتْ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ وَإِلَّا اعْتَبِرَ) في الإسقاط (الْمَعْجُوزُ  
عَنْهُ مِنْهُمْ) أي الزاد والراحلة فالنفي راجع للصنعة والقدرة (وَأَنْ يَتَمَنَّيَ وَلَدَ زِي  
أَوْ مَا يَبَاعُ عَلَى الْفُلْسِ) غيره (أَوْ بِافْتِقَارِهِ) بعدد الباء هذا الملبسة والأولى  
الاسمية فلذا أعادها (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدِينُ)  
لا يمكنه وفؤه (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) المعتمد الوجوب حيث اعتاد ذلك  
وأعطى (وَاعْتَبَرَ مَا يُرَدُّ بِهِ) حيث يعيى (إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرْقِ إِلَّا  
أَنْ يَغْلِبَ عَطِيَّةٌ أَوْ يُضَيِّعُ رُكْنُ صَلَاةٍ اكْتُمِدَ) دَوْخَةٍ (وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ  
إِلَّا فِي بَعِيدِ مَشْيٍ) بحسب دالها (وَرُكُوبٍ بِحُجْرٍ إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِسَكَنِ)  
في السفينة بسترها (وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ) يكفيها (أَوْ زَوْجٍ كَرُفَةٍ أُمِنَتْ بِفَرْضِ  
مَوْفٍ إِلَّا كَتِفًاوَ بِنِسَاءٍ أَوْ رَجَالٍ أَوْ) لا يكتفى إلا (بِالْمَجْمُوعِ تَرَدُّدُ)  
وَصَحَّحَ بِالْحَرَامِ وَعَمَى<sup>(٢)</sup> وَفَضَلَ حُجٌّ عَلَى غَزْوٍ وَإِلَّا يَخُوفُ وَرُكُوبٌ وَمُقْتَبٌ  
بِرَجُلٍ صَغِيرٍ لِسَنَةِ (وَتَطَوُّعٌ وَلَيْهِ) أي الميت المأخوذ من السياق (عَنْهُ بِغَيْرِهِ)  
أي غير الحج (كَصَدَقَةٍ وَدُعَاوٍ) فضل (إِدَارَةٌ ضَمَانٍ) بحسب فيه بأجرة معلومة  
(عَلَى بِلَاغٍ) على وهو الجمالة أو مالى إعطاء ما ينفقه (فَأَمَّا صَوْنُهُ) في الحاج

(١) تردد زروق : هل يجب بالمطوعة والطيران . فإن وقع أجزاء طعاماً ، قلت : الظاهر أنه لا يجب بهما لأن الأحكام منوطة بما اعتيد بين الناس . والمطوعة والطيران خارجان للعادة فلا يتناول بهما حكم .

(٢) أخذت بالعادة الأصولية . الواحد بالشخص له جمتان لا تلازم بينهما كالصلاة في المكان المنصوب والوضوء في آنية الذهب والذهب بسكين مسموق . الخ جزئياتها الكثيرة .  
وقتها بين العلماء خلاف محله كتب الأصول .

(كَتَمِيرِهِ) فِي الْإِجَارَةِ وَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ (وَتَمَعَّيْنَتْ) الْمَضْمُونَةُ عَلَى الْوَصِيِّ  
 (فِي الْإِطْلَاقِ) مِنَ الْمَيْتِ (كَدَيْقَاتِ التَّمَيَّنِ) يَتَعَيَّنُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
 (وَلَهُ) أَيْ أَجِيرُ الْمَضْمُونَةِ (بِالْحِسَابِ) فَمَا سَارَ صُوبَهُ وَسُوءَهُ (إِنْ مَاتَ وَلَوْ  
 بِمَكَّةَ) خِلَافَ الْقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ بِجَمِيعِ الْأَجَرَةِ (أَوْ صُدَّ وَلَهُ الْبَتَاءُ لِقَائِهِ) فِي  
 غَيْرِ الْمَعِينِ (وَاسْتَوْجِرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ) إِلَّا الْإِحْرَامَ فَيَبْتَدَأُ مِنَ الْيَقَاتِ (وَلَا يَجُوزُ  
 اشْتِرَاطُ كَهْدْنِي تَمَتُّعَ عَلَيْهِ) فِي صِلَابِ إِجَارَةِ الضَّامِنِ وَهُوَ كَلَامٌ مُوجِبٌ لِأَنَّهُ إِنْ  
 اشْتَرَطَهُ الْمُسْتَأْجِرُ فَيَبِيعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ الْأَجِيرُ فَاجَارَةَ بِمَجْهُولٍ إِلَّا أَنْ يُضَيِّطَ (وَصَحَّحَ إِنْ  
 لَمْ يُعَيِّنِ الْعَامَ) بِأَنْ سَكَتَ (وَتَمَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقًا) يَفُوضُ الْأَجِيرُ  
 فَلَا تَسْكَارَ (وَصَحَّحَ) عَلَى الْجَمْعِ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى مَا فُهِمَ وَجَبَّ أَنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَتَنِي  
 وَقَدْ فُهِمَ الرُّكُوبُ فَلَا يَجْزِيهِ (وَالْبَلَاغُ) لِعِطَائِهِ مَا يُنْفِقُهُ بَدَأَ وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ وَفِي  
 هَذَا عَطْفٌ عَلَى بَدَأِ السَّكَنِ هَذَا إِذَا مَطْلَى انْتِهَاءُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ (وَفِي دَيْهِ  
 لَمْ يَتَمَمَّذْ مُوجِبُهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَمَرَّ إِنْ فَرَّغَ) قَبْلَ الْإِحْرَامِ  
 أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ أَخْرَمَ وَمَرَضَ) وَعَكْسُهُ حَتَّى قَاتَ يَرْجِعَ وَلَهُ النِّفَقَةُ بِمَحَلِّ الرِّضَى  
 ذَهَابًا وَإِيَابًا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (رَجَعَ وَإِلَّا) بِأَنْ ضَاعَتْ  
 بَعْدَهُ (فَنَفَقَتُهُ عَلَى آجِرِهِ) وَيَتِمُّ لَتَفْرِيطُهُ بِمَدُولِهِ عَنِ الضَّامِنِ (إِلَّا أَنْ يُوصِي)  
 الْمَيْتَ (بِالْبَلَاغِ) فِيهِ رِيقِيَّةٌ تُكَلِّمُهُ وَلَوْ قُسِمَ وَأَجْزَأُ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ  
 كَدَهْجِيلِ الدِّينِ (أَوْ تَرَكَ الزَّيَّارَةَ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْعَمْرَةَ (وَرَجَعَ  
 يَقْسِطُهَا أَوْ حَالَفَ لِأَفْرَادًا لِغَيْرِهِ) مِنْ قُرْآنٍ أَوْ تَمَتُّعٍ انْتَفَعَتْهُ الْأَفْرَادُ فِي الْجَمْعَةِ  
 (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَلَمَّيْتُ وَإِلَّا) فَلَا كَتَمَتُّعٍ بِقُرْآنٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ هُجَا أَيْ  
 أَبْدَلُهَا (بِأَفْرَادٍ) فَلَا يَجْزِي كُلَّ ذَلِكَ وَالْفَسْخُ وَعَدَمُهُ شَيْءٌ آخِرُ يَأْتِي (أَوْ)  
 خَالَفَ (مِمَّا قَاتَا شَرْطًا) فَلَا يَجْزِي أَيْضًا (وَسُيِّحَتْ) حَيْثُ قِيلَ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ  
 (إِنْ عَيَّنَ الْعَامُ أَوْ عُدِمَ) أَيْ عَدَمُ الْأَجِيرِ أَوْ الْحُجَّ بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَفِي نَسْخَةِ الْوَاوِ

وفي أخرى وغرم أى المال عند الفسخ (كغیره) أى غير الممين (وَقَرَنَ) عن تمتع أو أفراد الميت (وَأَعَادَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كافراد الميت (أَوْ صَرَافَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنْفَسِيحُ إِنْ اِعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمُعَيَّنِ) بناء على أنه يرجع فى غير محلله ((أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْمَيِّتَاتِ فَيُحْرِمَ عَنِ الْمَيِّتِ فَيُجْزَى بِهِ) تخريجاً من القول بذلك فى غير الممين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْعٍ) وقد (استقنأ) بقر صحيح فى فرضٍ وإلا كرهه) فى حش الممول عايه الفساد فى الفرض مطلقاً صحباً أولاً (كَبَذَهُ مُسْتَطِيعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ) على التراخي وإلا حرم (وَأَجَارَةُ نَفْسِهِ) فى كل طاعة واستغنوا تلميم الأطفال وما سبق فى الأذان ومعلوم لو أوف إعانة لا أجرة (وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ حُجَجٌ إِنْ وَسَّعَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَامِنُهُ وَإِلَّا فَيَرَاثُ) ما لم يسع وما بقى (كَوْجُودِهِ بِأَقْلٍ أَوْ تَطَوُّعٍ غَيْرِ) ولم يعين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل حجة (فَيَحُجُّ تَأْوِيلَانِ وَدُفِيعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرِهِ لِمُعَيَّنٍ لَا يَرِثُ) لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فَهُنَّ مَاعُطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فلا أجرة (وَأِنْ عَيْنَ غَيْرِ وَارِثٍ) وإلا لم يزد (وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدًا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ثَلَاثُهَا ثُمَّ تُرْبِصُ ثُمَّ أَوْجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يعج صر دراهمه (فَقَطْ غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ) شرط فى مطلق أجبر الضرورة (وَإِنْ مَرَأَةٌ وَلَمْ يَضَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مَجْتَهِدًا) وانتزعت منهما إن بقيت ولو حبا وإن غر العبد فجناية (وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمَمَكَيْنِ وَلَوْ سَمَاهُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ) غير ماسماه (فَمِيرَاثٌ وَازِمُهُ الْحُجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ) أو بشرط أو يكون منهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَتَامَهُ فَيَنْ يَأْخُذُهُ فَيَحْجُّ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِّنْ حُجٍّ عَنْهُ<sup>(١)</sup> وَلَهُ أَجْرُ الْمُتَقَةِ وَالِدُ عَاهُ) عطف

(١) لكن الأحاديث تقتضى سقوط الفرض واجزائه وأخذها الجهور لا أن ينبى =

على أجر أى وله الدعاء الذى يدعو له (وَرَكْعَتُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ  
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحلل وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام  
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل فجر الفجر (وَكُرِّهَ قَبْلَهُ كَمَا كَانَ فِي  
رَأْسِغَرٍ تَرَدَّدُ) والمعتمد إلحاقها بالجمعة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَالْعُمْرَةُ  
أَبَدًا إِلَّا بِمُحْرِمٍ بِحَجٍّ لِنَحْلِهِ) يعنى الفراغ من جميع النسك بجميع الرمي أو  
مضى زمنه (وَكُرِّهَ بَعْدَهَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ) ولا يصح عمل إلا بعده  
(وَمَكَانُهُ لَهُ) أى الحج (لِلْمَقَامِ مَسْكَةٌ وَنُدِبَ بِالنَّسْجِدِ كَخُرُوجِ ذِي الْقَعْدَةِ)  
سعة الوقت (لِمَقَاتِلِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحِلُّ وَالْجُمُعَةُ أَنَّهُ أَوْلَى ثُمَّ التَّنْمِيمُ) (وَفِي  
(ر) سواء (وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ  
بَعْدَهُ) أى الخروج (وَأَهْدَى) يعنى افتدى (إِنْ حَاقَ) معقداً أمام العمرة وإن  
وطئ قصى (وَالْأَيُّ) يكن مقبلاً (فَلَهُمَا ذُو الْخُلَيْفَةِ وَالْجُحْفَةُ وَيَكْمَلُمْ وَقَرْنُ  
أَتِ عَرَقٍ) لبلادهم ومن مرهين من غيره من كما سيقول (وَمَسْكَنٌ دُونَهَا  
وَحَيْثُ نَحَاذَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّ وَلَوْ بِخَيْرٍ) قيده سند بالنسب<sup>(١)</sup> لا عيذاب  
لغلبة ردّ الريح به (إِلَّا كَمَضْرِيٍّ) وشامى (يَمُرُّ بِذِي الْخُلَيْفَةِ فَمَوْ أَوْلَى)  
لا واجب لأن ميقانه أمامه (وَمَنْ لِحَيْضٍ رُجِي رَفَعَهُ) لتحريم بعد صلاة  
فتمجيلها مع الحبض أولى (كَإِحْرَامِهِ أَوَّلَهُ) أى الميقات إلا ذا الخليفة فسجدها  
(وَلِإِزَالَةِ شَعْبِهِ) إلا الرأس فتلبيده أفضل (وَتَرَكَّ اللَّفْظَ بِهِ) أى الإحرام  
(وَالْمَكَارِ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يَرُدَّ مَسْكَةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام  
ولو لم يقصد نسكا وهو المعتمد وفقاً لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان  
(كَمَبْلَةٍ) ومعنى عن لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَدَمْ وَإِنْ أُحْرِمَ)

= لمرض ثم يبرأ بعد ذلك فهل يلزمه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوساً منه وعليه الأكثر أو  
لا يلزمه لأنه استجاب بوجه صحيح وهو قول أحد .  
(١) وهو بحر السوس . قال في شرح المجبوع : ورجح قول سند . قلت : اعتمده ح رو



بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ قَتَا وَيَلَانِ) حيث أحرم بعد  
 وكان غير مخاطب والمعتد لادم (وَمُرُّ يَدَيْهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كمة قصره بن تيمماً  
 لعل على دون الميقات (أَوْ عَادَ لَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكنى  
 أو لم يرفضها ولم ينب كثره (فَكَذَلِكَ) لإحرام عليه (وَالْأَمُّ) بأن اتفق  
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) أثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ  
 سُكَا) تقدم ضمف اشتراطه (وَالْأَمُّ رَجَعَ) ليحرم من الميقات (وَأِنْ شَارَفَهَا)  
 أو دخلها (وَلَا دَمَ وَلَوْ عَلِمَ) وجوب الإحرام (مَالَهُ يَخْفَ فَوْتًا فَالَهُمْ كَرَاهِيَةٌ  
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وأولى إن لم يرجع (وَلَوْ أَفْسَدَ) إحرامه لوجوب إتمامه (لَا قَاتَ)  
 وتحلل (وَأَمَّا بِمَقْدَرِ الْبَيْتِ وَإِنْ خَالَفَهُمْ لَفُظُهُ وَلَا دَمَ) لتلك المخالفة (وَأِنْ  
 يَجَاعُ) فيمنعه قد فاسداً ويتمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلِ) كالنبيية (أَوْ  
 فَعَلِ) كالنوحه (تَعَلَّقَا بِهِ) والمعتد أن الإحرام بمنع مجرد النية (بَيْنَ أَوْ أَبْنَاهُمْ  
 وَصَرَفَهُ لِحَاجَةٍ) فقط (وَالْقِيَامُ إِنْ قَرَأَ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (وَقَرَأَ) عمله (وَنَوَى)  
 الآن (الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطُّ) إن كان بحيث يصح إردافه لا بعد ركوع كما  
 يأتي فعمرة (كَشَكِّهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول  
 على الشك في الثلاثة (وَلَمَّا عُمُرَةٌ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَبَّتَيْنِ أَوْ عُمُرَتَيْنِ  
 وَرَفَضَهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كِيَاخِرَامِ زَيْدٍ تَرَدَّدَ) المعتد للصحة (١)

فإن لم يعلم بكياهاهه السابق (وَنُدِبَ لِأَفْرَادٍ ثُمَّ قَرَأَ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهُمَا)  
 وجوباً إن ترتبا في النية (أَوْ يُزِدُفُهُ بِطَوَائِفِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلنا الحج وأنم  
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْعَى) بعده لأنه صار نقلاً بل بعد الإفاضة  
 (وَتَنْذَرُجُ وَكِرَةً) الإرداف (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي قبل تمامه (لَا بَعْدَهُ) فلا

(١) وهو الراجع كما في شرح المجموع . لأن علماً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل باهلال  
 كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى  
 الأشعري أيضاً والحديثان في الصحيحين .

يَصِحُّ ( رَصَحَ ) الْحَجَّ ( بَعْدَ سَعْيٍ ) وَلَا يَكُونُ قَارِنًا ( وَحَرُمَ الْحَلْقُ وَأَهْدَى  
لِقَاخِرِهِ ) عَنِ الْعِمْرَةِ وَجُوبًا ( وَلَوْ فَعَلَهُ ) بَلْ يَزِيدُ الْقُدِيَّةُ إِنْ فَعَلَهُ ( ثُمَّ تَمَتَّعَ  
بِأَنْ يُحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِرَانٍ ) وَعَلَيْهِ دِمَانٌ ( وَشَرَطُ دَمِيمٍ أَعْدَمُ الْإِقَامَةَ بِمَسْكَةٍ  
أَوْ ذِي طَوًى ) مِمَّا دُونَ الْقَصْرِ ( وَقَدْ فَعِلِمَا وَإِنْ يَنْقَطِعَ رِجْلَاهَا ) وَلَمْ يَكُنْ  
أَصْلُهُ مِنْهَا ( وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ ) ثُمَّ دَخَلَ بِعِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَسْقُطُ الدَّمُ ( إِلَّا  
إِنْ انْقَطَعَ بِفَرْجِهَا ) وَأَصْلُهُ مِنْهَا ( أَوْ قَدِمَ بِهَا بِتَوَيُّ الْإِقَامَةِ وَتُدْبُ الدَّمُ  
لِذِي أَهْلَيْنِ ) أَحَدُهَا بِمَسْكَةٍ ( وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِيهَا أَكْثَرَ قِيَمَتَيْهِ )  
تَأْوِيلَانِ ( وَلِلْمَتَمَتِّعِ عَدَمُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ ) وَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ( فِي التَّمَتُّعِ وَبِإِحْرَامِهِ  
فِي الْقِرَانِ ) ( وَلِلْمَتَمَتِّعِ عَدَمُ عَوْدِهِ لِتَلِيدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ )  
وَيَكُنَى الْإِفْرِيقُ رَجُوعُهُ لِنَحْوِ مِصْرَ ( وَفَعْلٌ بِمَعْنَى رُكْنَيْهَا ) وَلَوْ بِبَعْضِ سَعْيٍ  
لَا الْحَلْقُ ( فِي دَفْعِهِ ) أَى الْحَجِّ ( وَفِي شَرَطٍ كَوْنِهَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ )  
وَالرَّاجِحُ لَا يَشْتَرُطُ ( وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَحِبُّ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ ) وَيَقْرَرُ عَلَى الْمَيْتِ بِالْعَقِيَّةِ  
كَمَا يَأْتِي ( وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ) بِعَنِّي تَقْلِيدُهُ وَإِسْعَارُهُ ( ثُمَّ الطَّوَّافُ لَمَّا سَبَعًا  
بِالطُّمُزَيْنِ وَالسَّتْرِ وَبَطَلَ بِحَدَثٍ بَنَاءً ) بِعَنِّي لَا بِنَاءً مَعَهُ فَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ رُكْعَتِهِ  
أَعَادَهُ فَإِنْ تَبَاعَدَ عَنْ مَكَّةَ أَعَادَهَا وَبَعَثَ بِهَدْيٍ ( وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ بَسَاكِهِ )  
وَلَا يَصِحُّ الْقُمْقُرُ ( وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَانِ ) الْبِنَاءُ لِلْحُدُودِ فِي  
جِدَارِ الْبَيْتِ ( وَسَمْتُهُ أَذْرُعٌ مِنَ الْحَجَرِ ) بَلْ عَنْ جَمِيعِهِ فِي الْأَرْحِ وَهُوَ الْمُسْتَدِيرُ  
جِهَةَ الشَّامِ ( وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ ) لِيُخْرِجَ عَنِ الشَّاذِرِ وَانِ ( دَاخِلَ الْمَسْجِدِ )  
لَا سَطْحَهُ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ عِنْدُنَا لِلْعَمَلِ ( وَوَلَاءٌ وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحِجَازَيْنِ ) فَإِنْ  
تَعَيَّنَتْ بَنِي ( أَوْ نَفَقَةٌ ) أَوْ رَفَضَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَضِ أَصْلَ الشُّكِّ ( أَوْ  
نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ ) وَطَالَ وَإِلَّا بَنَى فَإِلَمْ يَكُنْ سَعْيٌ اعْتَبَرَ الْعَاوِلُ بِمَدِّ  
الرُّكْعَتَيْنِ ( وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ ) لِلْقَامَةِ ( وَتُدْبُ كَمَالُ الشُّوْطِ ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاتَ

ركعة (وَبَنَىٰ إِنْ رَعَفَ) كالصلاة ولا يضر هنا الكلام والاستدبار (أَوْعَامَ  
بِمَجْسٍ) راجع ابتداءه (وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ) إن صلاهما بنجاسة (بِالْقُرْبِ)  
بالعرف (وَبَنَىٰ) عَلَى الْأَقْلَ إِنْ شَكَّ) في عدده (وَجَازَ بِسَنَائِفَ) يفي  
القديمه وبنائها الاروام عقوداً (لِزَحَاةٍ وَإِلَّا) يكن لزحمة بل لكحر (أَعَادَ)  
ولو تطوعاً (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إِنْ تَبَاعَدَ مِنْ مَكَّةَ (وَلَا دَمَ) رَجِ الدَّمِ (وَوَجَبَ)  
الطواف للتدوم (كَالسَّيِّ) بعده (قَبْلَ عَرَفَةَ) فيفوت بالوقوف ولزم الدَّمِ  
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ) بحج أفاقيا أو مكيا والعمرة يكفى طوافها (وَأَمَّ بِرَاهِقٍ)  
بحيث يمشى منه فوات الوقوف (وَأَمَّ يُرْدِفُ) الحج على العمرة (بِحَرَمٍ) لم  
يكتف بالأول لثلاث يتوهم أن أصل الإحرام بالحل (وَالْأَلَّ) تستوف الشروط (سَأَى  
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) يسم بعد الإفاضة (قَدَّمَ) ولما كان هذا صادقا بعدم السعي  
أصلاً قال (إِنْ قَدَّمَ) السعي بعد التطوع (وَأَمَّ بَعْدَهُ) بعد الإفاضة (سَمَّ السَّيِّ  
سَمْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى) ولو ابتدأ بالاروة أنى  
ذلك الشوط (وَصَحْبَتُهُ بَعْدَهُ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ) لاراد ما يشمل الوجوب  
يعنى أن يكون الإفاضة أو التدوم لا أنه ينوى فريضة التطوع (وَالْأَلَّ) بأن  
كان بعد التطوع (قَدَّمَ وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِرْ طَوَافٌ غَمْرَةً حَرَمًا) وانقضى  
الحج (وَكَذَا إِنْ وَقَعَ غَيْرُهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَهُ حَكْمُهُ) (وَلَمَّا أُحْرِمَ) مَنْ  
حُدَّ طَوَافُ عِمْرَتِهِ (بَعْدَ سَمْعِيهِ بِحِجٍّ فَقَارِنْ) لأنه تبين إردافه أثناءها (كَطَوَافِ  
الْقُدُومِ) تشبيهه في الرجوع لفساده لكن حلالا كما سيقول (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ)  
واقترن (فَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ كُنِيَ) (وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ  
فيحزى عنه في غير العمد وكذا يجرى القيد في طواف العمرة (وَلَا دَمَ) على من  
تطوع (حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَبْيٍ وَكُرْهِ الْعُطْبِ) راجع لما بعد الكف (وَأَعْتَرَرَ  
وَالْأَلَّ كَثُرَ إِنْ وَطِئَ) الأولى حذف الأكثر فإنهم يقولون بعدمها مطلقاً هم

خارج المذهب (وَلَا حَاجَ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تجبر بالدم  
(سَاعَةً لَيْلَةً النَّحْرُ) وبعد الزوال واجب ويكفى عند غير نافي الركن (وَلَوْ مَرَّ  
إِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ بِإِغْنَاءِ قَبْلِ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَاءَ الْجَمِّ) أى  
كل الموسم (بِمَا شَرَّ فَقَطْ) فوقوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع المناسك  
لا بمضهم ولا بغير العاشر (لَا الْجَاهِلُ) بعرفة فلا يجوز به إن مرو لو نوى (كَتَبُنَ  
هُرَّةً) واد بين العدين تشبيهه في عدم الإحزاء (وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرُو) لعدم  
الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ قَاتَ) الراجح تقديم الحج حيث خشي  
فواته (وَالسَّنَةُ غَسْلُ مُتَّصِلٍ) بالإحرام كالجمعة (وَلَا دَمَ) لتركه (وَنُدِبَ  
إِبْقَاعُهُ) بِالْمَدِينَةِ لِاجْتِمَاعِهَا (وَأِنْ لَمْ يَتَّصِلْ لَفَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ) وَلَدُخُولِ  
غَيْرِ حَائِضٍ مَسَكَةً بِطَوَى وَلِلْوُفُوفِ) فاغتسلات الحج ثلاثة ولا بد من ذلك  
في جميعها على التحقيق <sup>(١)</sup> نعم بخففه بعد الإحرام (وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعَالَيْنِ)  
في حين المندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجبا (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْعَارُهُ)  
على التفصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوب (ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ)  
فى أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَائِي إِذَا مَتَى وَتَلْبِيَةُ) السنة  
مقارنتها وأما أصلها بلا فصل كثير فواجب (وَجُدَّتْ) ندبا (لِتَغْيِيرِ حَالِ  
وُخْلَفَ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَسَكَةٍ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافَ) وَإِنْ تَرَكْتَ أَوْ لَهْ قَدَمٌ إِنْ  
طَالَ وَتَوَشَّطَ) ندبا (فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث المداومة (وَعَاوَدَهَا)  
وَجُوبًا فِى الْجَمْلَةِ فَإِنْ لَمْ يَمْدَحْهَا أَصْلًا قَدَمَ) بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ  
مُصَلَّى قَرَفَةٍ) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَسَكَةً يُكْبَى بِالْمَسْجِدِ) لأنه منه يحرم كما  
سبق (وَمُعْتَمِرُ الْمَيْمَاتِ) ابتداء (وَفَائِتِ الْحَجِّ) منه فصرفه لعمرة (بِأَجْبَى

(١) لكن فى المرشد المدين لابن عاشر وشرحه لميارة : أن اغتسلات الحج بعد غسل  
الإحرام لا ذلك فيها .

لِلْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنْ الْجِمْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَ) للطلوب (لِلْعَوَافِ  
الْمَشْنِيِّ) وجوباً كالسعي (وَلَا فِدَمَ لِقَادِرِ أَمَّ بَعْدَهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرِ بَقَرٍ)  
استئناناً (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكرامته (قَوْلَانِ وَلِإِزْحَامِ أَمْسٍ يَبْدُ  
ثُمَّ عَوْدٍ وَوَضْعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) التحقيق أن التكبير في جميع الأحوال  
(وَاللَّهُ عَالِمُ الْإِحْدَرِ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من التقدوم أو ركن العمرة  
(وَلَوْ مَرَّ بِضَا وَصِيْبًا حِمْلًا) فَرَمَلَ بهما (وَلِإِزْحَامِ الطَّائِفَةِ وَ) السنة (لِلْمَشْنِيِّ  
تَقْبِيلُ الْحَجَرِ) بمدركتي الطواف (وَرَفِيقُهُ) أى الرجل (مَلِيحًا) الصفا والمروة  
(كَمَرَأَةٍ إِنْ خَلَا) للوضع من زحمة الرجال (وَأَسْرَاعٍ) في ذهابه المروة وفي بن  
مطلقاً (بَيْنَ) اللَّيْلَيْنِ (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب هلى ، والثانى قبالة  
رباط العباس (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءُ وَفِي سُنِّيَةِ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ أَوْ وَجُوبِهِمَا  
تَرَدُّدٌ) رجح الوجوب في الواجب (وَنُدْبًا كَالْإِحْرَامِ) أى ركعتيه أى قراءة  
ذلك (بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أى ندب إيقاع ركعتي الطواف  
خاف مقام إبراهيم حجر وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءُ  
بِالْمَنْزَمِ) بين الركن والمقام (وَأَسْتِغْلَامُ الْحَجَرِ) تقبيلاً (وَالنَّجَافِ) لمساً (بَعْدَ الْأَوَّلِ)  
وفي الأول سنة فيهما (وَأَقْتِصَارُ كُلِّ تَذْيِيقَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامِ)  
وعلى آله وهى لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك  
لا شريك لك (وَدُخُولُهُ مَسْكَةً نَهَارًا) فإن دخل ليلاً بات بذي طوى (وَالْبَيْتِ)  
عطف على مكة فيندب دخوله (وَمِنْ كَدَّاهُ) بفتح الكاف ممدوداً مهملاً الدال  
يعرف الآن بباب الملى (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) يعرف بباب السلام  
(وَحُرُوجُهُ مِنْ كُدَى) بالغم والتعسر باب شبكية (وَرُكُوعُهُ لَطَّوَافٍ بَعْدَ  
الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْفِيلِهِ) هذا محط الندب (وَبِالْمَسْجِدِ) لإلزام لقوله سابقاً وبالمقام  
(وَرَمَلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنْعِيمِ) أو الجعرانة بمحج في قدومه (أَوْ بِالْإِفَاضَةِ

المراهق) إضاق وقته عن القدوم ، وكذا كل تارك القدوم (لا) رمل في (نَطَوُّعٍ  
وَوَدَّاعٍ وَكَثْرَةِ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ وَنَقْلُهُ ) وهزيبته من أنه لما شرب له (١) معه  
ويتناول الغير (و) نذب (لِلسَّعْيِ مُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمكن الاستقبال  
(و) نذب (خُطْبَةُ) رجح سنيهما (بَعْدَ ظُهُرِ السَّابِعِ نَكَّةً وَاحِدَةً)  
خلافًا لمن رجح جلوسه وسطها انظر (ر) (يُخْبِرُ بِالْمَنَاسِكِ) إلى خطبة عرفة ،  
أعنى قوله (وَحُرُوجُهُ لِعَمَى) يوم التروية الثامن (قَدَرُ مَا يُذْرِكُ بِهَا الظُّمَرُ)  
في مختاره ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَسَيْرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الظُّلُوعِ  
وَنُزُولُهُ بِبَمْرَةٍ) منها (وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيهما يخبر  
بالمناسك الآتية (ثُمَّ أُذِنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّمَرَيْنِ) استثناء لكل صلاة أذان  
(إِنِ الزَّوَالِ) معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدَعَاؤُ وَتَضَرُّعُ  
لِلغُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ فَيَأْمُ إِلَّا لَتَمَعْبٍ) له أولدايته  
(وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةَ الْعِشَاءِ بَيْنِ) النذب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَّاتُهُ  
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ قَدَّمَ) فالنزول واجب بقدر حط الرجال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ  
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَتَى وَعَرَفَةَ) تشبيهه في التصرف لأهل  
المحل للسنّة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَلِنْ عَجَزَ) عن وصول  
للمزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أي محل (إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ) يني وقف  
(وَلَا فَكُلُّ لَوْقَتِهِ ، وَإِنْ قَدَّمَ عَلَيْهِ أَعَادَهَا) استحباباً حيث لم يعجز  
عن المزدلفة وإن كان الغصير للشفق فإعادة العشاء واجبة (وَأَرَادَ حَالَهُ) من  
مزدلفة (بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالشَّمْرِ الْحَرَامِ) بين جبل للمزدلفة

(١) لحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحافظ الدمي على في جزء

له على هذا الحديث

موقزح من الحرم والراجح أن شميرة الوقوف به سنة (بِسَكَبَرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ  
وَأَسْتَفْأَلُهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أى بعد دخول الإسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ  
وَأَسْرَاعَ بَيْطَانِ مُحْمَرٍ) قدر رمية الحجر بين المزدلفة ومنى حشر فيه أصحاب  
الغيل (وَرَمَيْهِ الْعَقَبَةَ حِينَ وَصُولِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس  
كما باتى (وَأَنْ رَأَى كِبَا وَ) نذب (الْمَشَى فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ  
بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والعقد عليهن حرام (وَصَيْدٌ وَكُرْهَ الطَّيِّبِ وَتَسْكِينُهُ مَعَ كُلِّ  
حَصَاةٍ وَتَمَّاعُ بَعْثُهَا وَلَقَطُهَا) والعقبة من المزدلفة (وَذَبْحٌ قَبْلَ الزَّوَالِ وَطَلَبٌ بَدَنَتِهِ  
بَشْرَاءَ مَثَلَا لَهُ) أى لقرب الزوال (أَيَحْلِقُ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الحلق  
والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ يَنْوِرُ إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ  
وَالْقَصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةٌ لِلرَّأْسِ) أى طريقتها ويحرم  
تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جداً (تَأْخُذُ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ  
أَصْلِهِ) ندبا (ثُمَّ يُفَيْضُ) والأفضل فى ثوبى إحرامه (وَحَلَّ بِهِ) إِنْ كَانَ سَمَى  
وقد رمى العقبة أو فات وقتها (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَّى أَوْ وَطَى قَبْلَهُ) أى الحلق  
وبعد الإفاضة (فَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا نىء فيه إذ ذاك (كَتَاخِيرِ الْخَلْقِ)  
تشبيهه فى الدم (لِيَلْمَدَهُ) أو طويلا بخروج أيام الرمي من إلا أن يحلق بمكة (أو  
الإفاضة للمحرم) أو السعى كلا أو بعضاً بعد غروب آخر الحاجرة (وَرَمَى كُلِّ  
حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلْيَلِّ) ولا يتعدد الدم إلا أن يخرج الأول قبل الثاني (وَأَنْ  
لِصَّغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمَى) فالدم بتأخير ولها (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولولم يؤخر  
نائبه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَبَسْتَنَيْبٍ) لدفع الإنم (فِيَةِ جَرَى أَوْ وَقْتَ  
الرَّمَى وَكَبَّرَ) إذ ذاك ودعا (وَأَعَادَ) المأجز ما فعله النائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ  
الْفَوَاتِ بِالْفُرُوبِ مِنَ الرَّاسِعِ) ومثله المنفى (وَقَضَاهُ كُلَّ الْيَمِّ) لغروب  
الرابع (وَاللَّيْلِ قَضَاءً) لسابقه (وَحَلَّ مُطِيقَ وَرَمَى وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ)

أى لا يجرئه ذلك (وتقدّم الخلق أو الإفاضة على الرمي) عطف على ما فيه  
الدم كما سبق (لأن خالف في غير) من الترتيب المذكور السابق (وهذا لم يثبت  
بمعنى فوق العقبة) في حش أن نفس الجرة في معنى (ثلاثاً) ولأن ترك جُلّ ليس له  
قدّم أو ليلتين إن تعجل ولو بات بمسكة أو مسكياً قبل الغروب من  
الثاني (ظرف لتعجل بمعنى جاوز معنى) فيسقط عنه رمي الثالث ورخص  
إراع الإبل (بعد العقبة أن ينصرف ويأتى الثالث) من أيام النحر (فيرمى  
للثلاثين) الثاني والثالث وسقط عنه بيات الليلتين ثم تعجل أو أخر وسقاة الركب  
يرمون عند مجيئهم بالماء (وتقدّم الضمعة) عطف على المارخص فيه (في الرد  
للزداغة) إنما يوافق الذهب يجعل اللام بمعنى من بعد الواجب (وترك  
التخصيب) أى تخصيب الراجع الآتى (غير مقتضى به ورعى كل يوم  
الثلاث وختم بالعقبة) كما يؤخذ من قوله الآتى وبرتبهن (من الزوال لغروب  
وصحته بجحر كحصى الخذف) بسكون المعجمة ، أوله مهمل أو معجم الرمي  
بالأصابع (ورمى) إما أنه جعل المشروط مطلق الإيصال أو أن محط الاشتراط  
قوله الآتى على الجرة للمعلق به (وإن بمقتضى) وكره وأعيد بطاهر (على الجرة  
وإن أصابت غيرها) قبلها (إن ذهبت بقوة لادونها وإن أطارت غيرها لها)  
فلا يجزى (ولا طين ومعدن) وأجزأ الرخام (وفى أجزاء ما وقف) بكشف  
(بالبناء) وهو للمعتمد (تردد وبتريئين) الكبرى ثم الوسطى (وأعاد  
ما حفر) يومه ندباً (بعد) فعل (للنسيئة وما بعدها) وجوبا (في يومها)  
فقط (فإن تذكر في الثالث الأولى من الأول لم يعد الثاني) وتندب ثمانية  
فإن رمى بخمسين خمسين اعتدلاً بالخمسين الأولى وإن لم يدر موضع حصاة  
اعتدلاً بيسر من الأولى (لأن القاعدة الاحتياط) وأجزأ عنه وعن صيرة  
ولو حصاة حصاة) والمداران يفرد كل برعى (ورميه العقبة أول يوم)



فيدخل وقتها بالفجر (طُلُوعَ الشَّمْسِ) وقت الفضيلة لوزوال (وَلَا) يكن الأول يوم (إِثْرَ الزَّوَالِ) وهو أو الوقت (قَبْلَ الظُّهْرِ) ندبا (وَوُفُوهُ إِثْرَ الْوَلَيْنِ) قدَرُ إِثْرِ رَاعِ الْبَقَرَةِ وَتِيَامُ رُءُ فِي الثَّانِيَةِ) فتكون عن يمينه (وَتَحْصِيْبُ الرَّاجِعِ) نزوله بالحصب حيث مقبرة كداء (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) من ظهر الرابع (وَتَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالِجُحْفَةٍ لَا كَالْتَّنْعِيمِ) بمقرب (وَأِنْ حَصِيرًا وَتَأْدَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ) على قياس التحية بالفرض (وَلَا يَرْجِعُ) عن كاليث (الْفَهْمَقَرَى) لعدم ثبوته (وَيَبْطَلُ) بمعنى طلبه بغيره (بِإِثْمَةٍ بَعْضُ يَوْمٍ لَا يَشْغُلُ خَفٌ) كساعة (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ وَحَدِيسَ الْكُرَى وَالْوَلِيُّ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدَرُهُ وَقَيَّدَ إِنْ أَمِنَ وَالرَّقَّةُ فِي كَيَوْمَيْنِ) والأسهل تقليد نحو أبي حنيفة في صحة طوافها (وَكُرَى رَمَى بِمَرْمِيٍّ بِهِ كَانَ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ طَوَّافُ الزُّبَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصلاة و (السَّلَامُ) وعلى آله لأن تابع السلطان إذا حضر خادماً لا يقول أزور<sup>(١)</sup> (وَرُقِي النَّبِيُّ) أي دخوله (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مِنْبَرِهِ عَلَيْهِ) الصلاة و (السَّلَامُ) وَكَانَ آله (يَنْعَلُ) طاهر وحرم وضع المصحف عليه<sup>(٢)</sup> كافي عب (بِخِلَافِ الطَّوَّافِ) به (وَالْحَجَّارِ) لعدم الجزم بأنه من البيت وكرهه أشهب (وَأِنْ حَصَدَ بِطَوَّافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لأنه كالصلاة وقيل يجزئهما وقيل عن الصبي أنظر بن (وَأَجْزَأُ السَّعَى عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا) لأنهما كالشيء الواحد

(فَصَلَّ حَرَمَ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ ثُبُسُ قَفَّازٍ) بتاف فقاء وزاى بوزن

(١) لأن لازماً فضلاً على المزور بزيارته له . والفضل هنا للزور فالأولى أن يقول تبركتنا

بغيره أو تشرفنا به أو نحو ذلك مما يفيد التعظيم المحض .

(٢) أي النعل الطاهر لشدة حرمة القرآن ومثل النمل الخف كما في شرح المجموع

رمان بابس في الیدین (وَسَتَرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرَهُ) خشية فتنة بل في بن ولولم نخش  
 (بِلَا غَرَزٍ) بكلمة (وَرَبَطَ وَلَا فِدْيَةَ) وَبِ الرِّجْلِ مُحِيطٌ بِمَضْرُوبِهِ وَإِنْ  
 يَنْسَجُ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَعَاثِمٍ وَقَبَاءَ (بِالْفَتْحِ تَسْمِيهِ الْعَامَّةِ قَفْطَانٍ) (وَأِنْ لَمْ  
 يَدْخُلْ كَمَا) حيث أدخل المنكب (وَسَتَرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا يُعَدُّ سَائِرًا  
 كُطَيْبٍ وَلَا فِدْيَةَ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلَا عَذْرٍ) وإن حرم حينئذ (وَإِخْرَاجُ) ولو لم يحل  
 بلا عقد (وَأَسْتِنْفَازُ) بمئة فمئة وفاة لف إزاره بين نخذه (لِمَعْلٍ فَقَطُّ) أرجع  
 لها (وَجَازَ خُفَّ فُطَيْحٍ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِهِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوهُ فَأَحْشَاءُ) زائد  
 على الثلث (وَاتَّقَا شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدِهِ) فإن ألصقها طويلا افتدى وفي بن من  
 ابن عاشر لا فدية في اليد بحال لأنها لا تعد سائرًا (أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعِهِ) كتب  
 وأولى يد (وَتَقْلِيمُ ظُنْفَرٍ أَنْكَسَرَ) بقدر الضرورة (وَارْتِدَالُ بِقَمِيصٍ وَفِي  
 كُرْمِهِ) ارتداء (السراويل) لفتح الهيئة ولو لم يحرم (رِوَابِتَانِ وَتَقْلِيلُ بِنْيَاءِ  
 وَخِيَاءِ) خيمة ونحوها (وَتَحَارَةِ) محل (لَا فِيهَا) حيث لم تكن مقببة كالسقف  
 (كَثُوبٍ بِعَصَى فَنَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَحُلٌّ) على رأسه (إِحْجَاجُهُ  
 وَفَقْرُ بِلَا تَجَرٍّ) زائد على اللماش (وَلِإِدَالِ ثَوْبِهِ) ولو كراهة قل (أَوْ بَيْعُهُ  
 بِخِلَافِ غَسْلِهِ) فلا يجوز حيث لم يتحقق نفي التمل (إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطُّ  
 وَبَطُّ جُرْحِهِ وَحَكُّ مَا خَفِيَ) من جسده (بِرِاقٍ) وإلا كره وما براه بحكه  
 ما شاء (وَفَصْدُ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ) فيفتدى (وَشُدُّ مِنْطَقَةٍ) بلا عقد (لِنَفَقَتِهِ عَلَى  
 جِلْدِهِ) لا فوق الإزار (وَالْإِصْفَاءُ نَفَقَةُ غَيْرِهِ) بالتبع (وَلَا فِدْيَةَ كَمَا مَضَى  
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصِقِ خِرْقَةٍ كَدَرْتَهُمْ) بغلى على كجرح (أَوْ لَهُمَا عَلَى  
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأَذْنِيهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدُغَيْهِ أَوْ تَرَكِ ذِي نَفَقَةٍ) بدفراغ  
 نفقته (ذَهَبَ أَوْ) ترك (رَدَّهَا لَهُ) بغلى عما قبله (وَ) جاز (لِمَرَأَتِهِ خِرْقَةً  
 وَحُلًّا وَكَرِهَ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِمَعْصِدِهِ أَوْ فَخْذِهِ وَكَبُّ رَأْسِهِ عَلَى وَسَادَةٍ) بغلى

أَنْ يَنَامَ عَلَى وَجْهِهِ وَلَيْسَ خَاصًّا بِالْحَرَمِ <sup>(١)</sup> (وَهُ مُضْبُوعٌ لِمُقْتَدَمِيهِ) (حَيْثُ أَشْبَهَ  
 لِلطَّيِّبِ وَفِي الْمَعْصَرِ الشَّدِيدِ فَدْيَةٍ (وَشَمُّ كَرِيحَانٍ) (وَرَدُّ وَيَاسَمِينٍ وَجَازٍ  
 اسْتِصْحَابَهُ وَمَكْتُ بِمَكَانِهِ وَفِي كِرَاهَةِ مَسِّهِ وَجَوَازِهِ خِلَافُ) (وَمَكْتُ بِمَكَانِهِ  
 بِهِ طَيِّبٌ) كَالْمَسكِ وَالْعَطَرِيَّاتِ (وَاسْتِصْحَابُهُ) (وَأَوَّلَى بِسُكْرِهِ شِمِّهِ وَأَمَّا مَسَّهُ  
 فِحَرَامٌ وَفِيهِ الْفَدْيَةُ (وَحِجَامَةٌ بِإِلَاقَةِ ذُرٍّ وَعَمَسُ رَأْسِهِ) بِالْمَاءِ اثْنَا يَبْقُلُ دَوَابَّ  
 (وَتَجَنُّبُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ) لَثَلَا يَرَى مَا يَزِيلُهُ (وَلَبَسُ امْرَأَةٍ قَبْلَهَا) بِهَنَامِ  
 لَغَيْرِ زَوْجِهَا (مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ الْأَحْرَامِ (وَوَحْدَانِ) حَرَامٌ (عَلَيْهِمَا) أَى الرَّجُلِ  
 وَالْمَرْأَةِ (دَهْنُ الْأَحْيَةِ وَالرُّؤْسِ وَإِنْ صَلَعَاءُ) بِالشَّعْرِ (وَأَبَا نَةً خُفَّرَ أَوْ شَعَرٌ  
 أَوْ وَسَخٌ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزِيلِهِ) أَى الْوَسَخِ وَكَذَا يَجُوزُ إِيْزَالُهَا تَحْتَ الْأَخْفَارِ  
 (وَأَسَاقُطُ شَعَرٍ لَوْ ضُوءٌ) أَوْ غَسَلَ (أَوْ رُكُوبٌ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَسَفِّ رِجْلٍ  
 بِطَيِّبٍ) فِيهِ الْفَدْيَةُ وَلَوْ لَعَلَّةٌ وَإِنْ نَفَتِ الْإِثْمُ (أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَكَلْمًا) وَلِلْوَضُوعِ أَنَّهُ  
 مَطْيَبٌ (قَوْلَانِ) فِي الْفَدْيَةِ لَغَيْرِ الْكَفِّ وَالرَّجُلِ فَيُغْتَفَرَانِ (اخْتِصَرْتُ) لِلدَّوْنَةِ  
 (عَلَيْهِمَا) وَطَيِّبٌ بِسُكُورٍ (يَعْنِي يَحْرُمُ اسْتِمَالُ الطَّيِّبِ عَلَى مَا سَبَقَ) (وَإِنْ  
 ذَهَبُ رِيحُهُ) (وَلَا فَدْيَةَ) (أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُجَلٍ) هَذَا فِي الْفَدْيَةِ وَلَا حَرَمَةَ (وَلَوْ  
 فِي طَهَامٍ أَوْ لَمْ يَمْلُقْ) بِيَدِهِ وَقَدَمِهِ (إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوعًا) ذَهَبُ  
 جَرَمِهِ (أَوْ بَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) إِلَّا أَنْ يَبْقَى جَرَمُهُ، فَيَفْتَدِي وَلَوْ نَزَعَهُ فَوْرًا  
 (وَمُصْبِيًا مِنْ أَلَةِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ) إِلَّا أَنْ يَتَرَاخَى فِي نَزَعِهِ فَيَفْتَدِي وَلَوْ يَسِيرُ (أَوْ  
 خُلُوفِي كَثْمِيَّةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزَعِ يَسِيرِهِ وَلَا) (بِأَنْ كَثُرَ) (افْتَدَى إِنْ تَرَاخَى)  
 وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا نَصَّ بِالْفَدْيَةِ وَإِنَّمَا هُوَ الْأَمْرُ بِنَزَعِ الْكَثْمِ (كَتَفْطِيَّةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النهي عن ذلك في غير الإحرام ، رواه أبو داود والنسائي من حديث طهفة .  
 وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الشريد عن أبيه . ولفظ حديث طهفة أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وجده نائمًا على وجهه فقال « هذه ضجعة ينفضها الله »

نَائِمًا) تشبيهه في الفدية إن تراخى في نزعها بعد انتباهه (وَلَا تُحَاقُّ أَيَّامَ الْحَجِّ،  
وَيُقَامُ الْعَطَّارُونَ فِيهَا) أى أيام الحج (مِنَ الْمَسَمَى) استعسافًا (وَانْتَدَى  
الْمُلْقَى) طيبيا أو ثوبًا (الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ) أى الحرم بأن لم يتراخ  
في النزع (بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْتَدِرِ الْمُحْرِمُ كَأَن حَلَّقَ) الحل  
(رَأْسَهُ) أى الحرم تشبيهه فيما سبق (وَرَجَعَ بِالْأَقْلَى) من النسك والإطعام  
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَحَلَّى الْمُحْرِمِ الْمُلْقَى) طيبيا مساهة على محرم (فِدَتَانِ عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَاقَّ حِلُّ مُحْرِمًا بِلَا نَذْرٍ فَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ) كالتوضيح  
للتشبيه السابق فإنها تلزمه هنا بالإذن (وإن حاقَّ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلَّةٍ أَطْعَمَ وَهَلَّ  
حَنْفَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ) فإن تحقق قتل دواب فبحسبه (وفي الظفر الواحد  
لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَنْفَةً) بيدٍ ولها أو أ كثر فدية (كشمرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ أَوْ  
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فإن زاد على اثني عشر فدية (وَطَرَحَهَا كَحَلْقِ مُحْرِمٍ  
لِلشَّهِ مَوْضِعَ الْحِجَابَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفَى الْقَمَلِ وَتَقَرُّيدُ بَيْدِهِ) إزالة  
قراده التشبيه في الحنفية (لا كطرح علقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ) فالغو لأن ذلك يعيش في  
الأرض (وَالْفِدْيَةُ فِيهَا يَتَرَفُّهُ) يقتنعه (بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى) شعثًا يكره (كَتَخَصُّ  
الشَّارِبِ أَوْ ظَفَرٍ وَقَتْلُ قَمَلٍ كَثْرًا) كما سبق (وَحَضْبُ يَكْفِيْنَاءَ وَإِنْ رُقْعَةً  
إِنْ كَبُرَتْ) كدرهم بنى لا إن حشى به شق رجل (وَتُجَرِّدُ حَمَامٍ عَلَى  
الْمُخْتَارِ) المعتمد لا فدية فيه ولو عرق وصب الماء الحار وذلك إلا إذا أتى الوسخ  
وَاتَّجَدَّتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ) لرفض أو فساد أو طاف بظن الطهارة لا مجرد  
جهل (أَوْ تَمَدَّدَ مُوجِبُهَا بِفَوْرٍ أَوْ نَوَى) عند الأول (التكرار أَوْ قَدَمَ  
التَّوْبِ عَلَى السَّرَاوِيلِ) ونحو ذلك مما لا يزيد تقع الثاني على الأول زيادة  
معتبرة (وَتَشْرُطُهَا فِي الثَّيِّبِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَا كَانَهُ)  
ولم يدم كالיום (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) المعتمد أنها لا توجب فدية بمجرد ما  
ينتفع عرفًا أو بطول (وَكَمْ يَأْتِي إِنْ قَمَلًا) موجبها (لِلْمُذْرِ) خافه (وَهِيَ نُسْكٌ

يَشَاءُ فَأَعْلَى أَوْ إِنْطَمَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِسَكَلٍ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامُ  
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مَرِيٍّ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ  
بِالذَّبْحِ الْهَذِي فَكَحَسْبُكُمْ (الْأَنى) وَلَا يَجْزِيهِ غَدَاةٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ  
مُدَّيْنِ (و) حَرَمٌ بِالْإِحْرَامِ (الْجَمَاعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدُ مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطْبِقَةٍ  
أَوْ هَوًى فَرَجٍ أَوْ مَعْلَفٍ كَثِيفٍ كَذَا لَعَبٍ وَخَصِهِ بِنِجَاسٍ بِمَوْجِبِ الْغَسْلِ (كَاسْتِدْعَاءُ  
نَهْيٍ وَإِنْ يَنْظَرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرِطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَسَادِ  
(قَبْلُ أَوْ قُوفٍ مُطْلَقًا) فَمِلْ شَيْئًا غَيْرَ الْإِحْرَامِ كَالسَّعْيِ أَوْ لَا (أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ  
قَبْلَ إِمَافَاضِهِ وَعَقْبَتِهِ) لِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا تَحَلُّلٌ كَمَا سَبَقَ (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لِأَنَّهُ  
فَوَاتُ زَمَنِ الْعَقْبَةِ كَفَعْلِهِمَا (وَالْأَنى) بِأَنَّهُ حَصَلَ بِمَسَدٍ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَحَاقْ  
كَالسَّابِقِ (نَهْذِي) كَمَا نَزَالَ ابْتِدَاءُ وَإِمْدَانُهُ وَقَبْلَتُهُ عَلَى فَمٍ وَإِلَّا فَكَالْمَلَامَةِ  
يَهْدِي إِنْ كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعُهُ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ  
سَمْعِي فِي عَمْرِيهِ) قَبْلَ حَلْفِهَا (وَالْأَنى) فَسَدَتْ وَوَجَبَ إِنْتِمَاءُ الْمُفْسِدِ<sup>(١)</sup> مِنْ عَمْرٍ  
أَوْ حِجٍّ أَدْرَكَ وَقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسَادِ كَمَا فِي عِبٍ فَإِنْ فَانَهُ غَلَبَ حُكْمُ الْفَوَاتِ وَتَحَلَّلَ  
كَمَا يَأْتِي (وَالْأَنى) بِنَهْيِهِ (نَهْوٌ عَلَيْهِ وَإِنْ أُحْرِمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنَ الْأَوَّلِ  
بِالْفَسَادِ فَالْإِحْرَامُ الثَّانِي لَعَوِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَمَلُهَا إِنْتِمَاءُ الْمَفْسَدِ (وَأَمَّ يَقَعُ قَضَاؤُهُ  
إِلَّا فِي) مَرَّةٍ (ثَالِثَةٍ وَقُورِيَّةُ الْقَضَاءِ) انْفِاقًا (وَإِنْ تَطَوَّعًا) لَوْجُوبُهُ الْمَذْرُوعِ  
(وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَسَاوَلَ (وَنَحَرُ هَذِي) لِلْفَسَادِ (فِي النَّضَاءِ وَاتَّجَدَ)  
لِلْهَذِي (وَإِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (إِلْسَاءُ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَدْرٍ وَفِدْبَةٍ)  
فِيهِ مَعْدَانُ بِتَعَدُّدِ سَبَبِهِمَا (وَأَجْزَأُ) هَذِي الْفَسَادِ (إِنْ عَجَّلَ) قَبْلَ النَّضَاءِ

(١) لِأَنَّهُ عَرَفَ فَمَا يَجِبُ لِنَامِهِ وَمَا يَجِبُ بَيْنَهُمَا :

صَلَاةٌ وَسُجُودٌ ثُمَّ حِجٌّ وَعَمْرَةٌ طَوَافٌ عَكُوفٌ وَاتِّمَامٌ تَحْتَهَا  
وَفِي غَيْرِهَا كَالْوُقُوفِ وَالطَّيْرِ خِيَلٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَطْعَمْ وَمَنْ شَاءَ فَمَا

(وَاللَّائِيَةُ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنَا نِثْمٌ فَأَتَهُ وَقَصَى) هذيان الفساد والفوات والقران الثاني، وكذا إن لم يفتسه للقران الأول (وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ) الوطء (قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ) أو السعي لياتي بطواف وسعي بلا خال وهذا من تمتة قوله سابقاً وإلا فهدى في مبحث الجماع فخته التقديم هناك (وَلِإِحْجَاجِ مَكْرَهَتِهِ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهِمْ إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمُقَدَّمِ) في الفدية وكفارة الصوم (وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ) لثلاث أبعاد (مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحَدُّلِهِ وَلَا يُرَاعَى زَوْجُ إِحْرَامِهِ) فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شُرِعَ) أراد مطلق للسكان حتى احتاج للشرط (فَإِنْ تَعَدَّاهُ قَدَمٌ وَأُجْزَأُ تَمَتُّعٌ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَسْكَهُ لَا قِرَانٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٌ وَعَسْكَهُمَا) حاصله لا يجزى القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (وَلَمْ يَثْبُتْ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ) كذا (وَكُرِّهَ حَمْلُهَا) أي المرأة (لِلْمَحْمُولِ وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتْ السَّلَامُ) لترقى عليها (وَرُؤُوبَةُ ذِرَاعَيْهَا) وهذا في غير المحرم (لَا شَعْرَهَا وَالْفَتَوَى فِي أُمُورِهِنَّ) فيجوزان مع أمن التفكر (وَحَرُمَ بِهِ) أي بالاحرام بحج أو عمره (وَبِالْإِحْرَامِ مِنَ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّقْوِيمِ) عليهما وهو خارج (وَمِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ) بفتح الميم مخففا وضمهم أمشدا مفتوح القاف مكان (وَمِنْ عَرَفَةَ سَعَةً وَمِنْ جُدَّةَ) بغيم الجيم (عَشْرَةٌ لِأَخِي الْحَدِيثِيَّةِ) فهي داخلة بخلاف الغايات السابقة (وَبَقِيَ سَائِلُ الْحِلِّ دُونَهُ) لارتفاعه (تَعَرَّضُ بَرِّي) فاعل حرم (وَلِنْ تَأَنَسَّ أَوْ لَمْ يُوْ كَلْ أَوْ طَائِرَ مَا) ما يلزم للماء (وَجُزْأُهُ) داخل في التعرض له (وَبَيَضُهُ) ولا يحل به فإن فعل فلا جزاء بخلاف البيض (وَلْيُرْسِلَهُ بِيَدِهِ أَوْ رُفْقَتِهِ وَزَالَ مِنْكَ عَنْهُ) فلا يأخذه بمد من أخذه (لَا بِبَيْتِهِ) لعدم انتقاله معه (وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ) أي من البيت وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَحْدُّ مِنْكَ) بشرائه

حال الإحرام مثلاً تفريع على حرمة التعرض أما إثارته أو رده عليه بعيب مثلاً فعلى قوله سابقاً وليس له الخ (وَلَا يَسْتَوِدِعُهُ) فَإِنْ قَبْلَهُ حال الإحرام رده لربه فإن لم يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه وحلال أرسله وضمنه له حيث لم يجد من يحفظه (وَرُدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَلَا بُنَى) هذا إن قبله قبل الإحرام للضرورة (وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ) انتهى عنه سابقاً فيرسله وفساده فيجربى على حكم الودع (قَوْلَانِ) فإن كان البائع محرماً فسد اتفاقاً (إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعُرْبَ) ونحوها الرتيلا والرنبور مثلاً (مُطْلَقاً) ولو صغرت (وَعُرَاباً وَحِدَةً) بوزن عنبة (وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ) في الحرمة ولا جزاء ويحمل الاستثناء على الإيذاء، فإن قصد الذكاة فبئس (وَعَادِي سَبْعٍ كَذِئْبٍ إِنْ كَبِرَ) بكسر الباء في السن وفي الجسم، والمعنى بالضم (كَطَيْرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ بَحْرَمٍ) لثلاث يكتر فيه وكره للمحرم (كَأَنَّ هَمَّ الْجَرَادِ وَاجْتِمَعَدَ) في التحرز منه (وَالْأَفْقِيمَةُ وَفِي الْوَاحِدَةِ) إلى عشرة (حَفْنَةٌ وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَدُّودٍ) ونمل وذباب ولو كثر (وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْمَصْ) بجاعة (وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكْرَرٍ) بتكرره كما سبق (كَسَمٍّ مَرَّةً بِالْحَرَمِ) تشبيهه في الجزاء (وَكَلْبٍ تَعَيَّنَ) الحرم طريقه ولو أرسل من بعد (أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ) فانطلق وربه محرم أو في الحرم (أَوْ أُرْسِلَ يَقْرُبُهُ) ولو لم يتعين طريقه (فَقَتَلَ خَارِجَهُ) بعد الدخول فيه (وَطَارِدَهُ مِنْ حَرَمٍ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتى (وَرَنَى مِنْهُ أَوْ لَهُ) كما يعلم من مرور السهم السابق (وَتَعَرَّضَ لِلتَّلَفِ) كسنتف ريشه وجرحه (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ) راجع لهما (وَلَوْ بِنَقْصٍ) مبالغة في المفهوم من عدم الضمان عند تحقق الحياة (وَكُرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ لَشَكٍّ ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ) حيث مات بعد الإخراج (كَسَكْلٍ مِنَ الْمُشْتَرِكَيْنِ) تشبيهه في التعدد فلى كل

جزاء (وَبِإِذَا سَأَلَ لِسَبْعٍ) فذهب الكلب بصيد أو تبين أن ما ظن سمعاً صيد  
(أَوْ نُصِبَ شَرَكٌ لَهُ) أى لا يسمع فإذا الصيد (وَبِإِذَا قَتَلَ غُلَامٌ) عبيد (أَوْ بِإِذَا قَتَلَ  
فَطْنٌ أَلْقَتَهُ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ) أى فى الصيد (أَوْ لَا)  
تأويلان المعتمد لا يشترط تسببه (وَبِإِذَا قَتَلَ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَعِيهِ قَتَلَتْ وَالْأَظْهَرُ  
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن المعتمد الأول (كَهَسْطَاطِهِ) تشبيهه فى عدم الجزاء إن  
تعلق بالحيلة فمات (وَبِإِذَا قَتَلَ لِمَاءً) لا لاصطياد (وَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمٍ أَوْ حِلٍّ)  
فلا جزاء فى ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيَهُ) أى الحل (كَلَّى فَرَعٍ أَصْلَهُ) فى  
الحريم (لأن الأصل منفصل من الصيد بخلاف شعر الرأس (أَوْ) رميه (بِحِلٍّ  
وَتَحَامَلْ قَتَلَتْ بِهِ) الضمير للحريم (إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى  
الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ إِيَّاسِلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم وإنما  
الجزاء على القاتل (وَلَا) بأن قتله حلالاً (فَعَلَيْهِ) أى للمالك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ  
الْأَقْلُ) إن لم يصم كما سبق (وَ) إن أمسك (لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهمما  
(شَرِيكَانِ) على كل جزاء (وما صادَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم (أَوْ صَيْدَ لَهُ)  
أى للمحرّم بنفسك لا من فى الحرم (مَيْتَةً) فالغنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو  
بيّذه فيما له ولايته (كَتَبَيْضِهِ) أى بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواه أو فعل ذلك  
لأجله فهو فى حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أى ما كان لأجل تحريم (الجزء) إن علم  
وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِي أَكْلِهِمَا) أى الميتة مد أن يفتق جزؤها  
عليه أو غيره فلو أكل محرمون عالمون مما فعل المحرم معاتمة دعابهم كالشركة (وَجَازَ)  
للمحرّم (مَصِيدُهُ حِلٌّ لِحِلِّهِ وَإِنْ سَيَّحَرِمَ) كل منهما بعد التذكية (وَذَبْحُهُ) أى ساكن  
الحريم (بِحَرَمٍ مَصِيدُهُ حِلٌّ وَلَيْسَ الْإِقْوَزُ وَالِدُجَاجُ بِصَيْدٍ بِخِلَافِ الْحِلْمِ) ولو  
بيّتها (وَحَرَّمَ بِهِ) أى بالحرم (فَطَعُ مَا يَنْبَغُ بِتَفْسِيرِهِ) فأولى نيل أجزاء الأرض  
(إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالحنفاء للنار (وَالسَّنَا) للدواء وكذا الأراك والدعوى



والأوراق لاوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا بُسْتَانَتْ) تشبيهه في الجواز (وَأِنْ لَمْ يُعَاجِجْ) بأن اتفق نباته بنفسه نظراً للجنس كالعكس (وَلَا جَزَاءَ) في الشجر (كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ) فيحرم ولا يجازى (بَيْنَ الْحِرَارِ) الحررة أرض سوداء (وَشَجَرِهَا) عطف على صيد (بَرِّ يَدَا فِي بَرِّ يَدٍ) في بمعنى مع أى بر يده من كل جهة من طرف السور على البيوت القديمة ولا تدخل المدينة في حريم الشجر بل الصيد (وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَتَاهَيْنِ بِذَلِكَ) أى بيان الجزاء والعدالة تستلزم الحرية والبلوغ والحكم باللفظ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ أَوْ إِطْعَامُ بَقِيَّةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَفِ بِمَحَلِّهِ) بِنزاعه إطعام وقيما (وَلَا فِقْرُهُ بِهِ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدَّةِ إِبْسَاسِكَيْنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سِعْرَهُ) راجع لقوله ولا يجزى الإطعام بغیره (فَقَاوِيلَانِ) يثقل الجمع بين هل والفاء والراجع عدم الإجزاء مطلقاً (أَوْ لِكُلِّ مُدَّةٍ صَوْمٍ يَوْمٍ وَكَمَلِ الْكُسْرِ) ثم شرع بفصل المثل السابق التحذير فيه لا أنه استثناء من التحذير خلافاً لمعجم ومن تبعه كما في رفقاً (فَالنَّعَامَةُ بِدَنَةِ وَالْفِيلُ) مجازى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرُهُ وَالضَّبُعُ وَالشَّمْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَيَمَامُهُمَا بِلَا حُكْمٍ) فإن مجز صام عشرة أيام ولا مدخل للإطعام في الحمام (وَاللَّحْلُ) أى حماما (وَضَبٌّ وَأَرْنَبٌ وَبَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْفَيْمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ) لأن الجزاء للحم ولا بد للجمع أن يجزى ضحية (وَقَوْمٌ لِرَبِّهَا بِذَلِكَ) الإشارة لما ذكر من الصفات (مَمَّهَا) ليس ضرورياً (وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رَوَى فِيهِ) شئ من الساف (فِيهِ) أى فجا روى فلا يقلدان ولا يخرجان بالاجتهاد عن جملة ما روى وهذه عبارة الإمام لأن زمنه زمن اجتهاد ولا يقول كل ما في الخبر شئ هنا وغيره من اعتبار الصفات مع مناقضة لما سبق انظار (وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ) عن أحد الأنواع (إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَقَاوِيلَانِ) والراجع إطلاق الجواز (وَأِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدِئْ

حتى يحصل الاتفاق منهما أو غيرها (وَالأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْضَى إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَنَيْنِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ أَلَامٌ) ويتمدد بتمدده (وَلَوْ تَحَرَّكَ) يسيراً (وَدِيَّتُهُمَا إِنْ اسْتَهْمَلَ) ويندرج غير السهل في موت أمه كالغرة وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌ هَدْيٌ وَنَدِبٌ لِمَا بَلَغَ بَقَرٌ فَلَمْ يَبْقَ لِلنَّحْلِ إِلَّا الْفَأْخِرُ (ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ وَجِبَ (صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَبَامَ مَنِ بَنَاصٍ يَحْتَجُّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن لم تتقدم وجب التأخير عنها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى) يعني فرغ من الرمي (وَأَمَّ تُجْزَى) السبعة (إِنْ قَدَّمَ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها ثلاثه على الرجوع (كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ) تشبيهه في هدم الأجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسْلِفًا) في حكم اليسار (لِمَا لَمْ يَلَامَ) مع (بِبَلَدِهِ وَنَدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ) أى لهدى (بَعْدَ يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول وورده بن (وَوُقُوفُهُ بِهِ التَّوَاتُفُ وَالْمَحَرُّ بِمَنَى) واجب غير شرط فيجزى بمكة وقيل يندب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُوَ) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفة (بِأَيَّامِهَا) يعني أيام النحر الثلاثة (وَالْأَيَّامُ) بأن اختلف شيء مما تقدم (فَمَسَكَةٌ) لا يجزى غيرها (وَأَجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ لِجَلٍّ) بالجملة لا بد في كل هدى من الجمع بين الحل والحرم (كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا أَوْ نُحِرَ) بحل نحره (وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَسَكَةٍ بَعْدَ سَهْمَيْهَا ثُمَّ حَلَّقَ وَإِنْ أُرْدِفَ) الحج ما بها (إِخْوَفُ فَوَاتٍ أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها خافت فوات الحج أيضاً أو لا شيء (أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ لِقِرَانِهِ كَأَنَّ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فيجزى عن التمتع مطلقاً على المذهب (وَنُؤُوتٌ أَيْضًا إِذَا سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَنْدُوبُ بِمَسَكَةٍ) للنحر (الْمَرْوَةُ وَكُرِّهَ نَحْرُ فَيْرِهِ) بل يباشر (كَأَنَّ ضَحِيَّةً) ولا ينوب كافر (وَأِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَا لَهُ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ) أوقات يومها

(وَمِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْبُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ  
وُجُوبِهِ) يعنى تعيينه فهو بمنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ بِعَيْبِهِ وَلَوْ  
سَلِمَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله وإلا تصدق  
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرْشُهُ) أى المنزل معيبا الذى  
لا يجزى (وَتَمَنُّهُ) إن استحق (فِي هَذِي إِنْ بَاغَ وَلَا تَصَدَّقَ بِهِ) فى التذرع  
كما قررنا ومثله النذر المعين (وَفِي الْفَرَضِ) المضمون (بِسْتَعِينُ بِهِ غَيْرِ) وأما  
أرش ما لا يمنع الإجزاء فلا صدقة مطلقا (وَسُنُّ إِشْمَارُ سَنَمَيْهَا مِنَ الْأَيْسَرِ)  
مائلا عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيًا وَتَقْلِيدُ وَنَذِيرَ تَمَلَّانِ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ  
لِقُدْرَتِهِ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ ضَاقَ) (وَتَحْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنام  
(إِنْ أَمَّ تَرْتَفِعَ) أثمانها (وَقُلَّدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُ) راحع لتلدت أى لا تشعر  
(إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ) لأنه لا يؤلمها لا التَّمُّ وَأَمَّ يُؤْكَلُ مِنْ نَذَرِ مَسَاكِينِ  
عَيْنٍ مُطْلَقًا) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز  
الأكل منها مطلقا (فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْفَرِيبِ) وَكَرِهَ لِلْجَمْعِ وَاسْتَنْتَى مِنْ  
عَكْسِ الْجَمِيعِ قَوْلُهُ (إِلَّا نَذَرًا لَمْ يُعَيْنَ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْمَحَلِّ) وبأكل  
قبله لأن عليه بدلها وإنما يقال الحل فى الفدية إذا نوى بها الهدى كما سبق  
(وَهَذِي تَطَوَّعَ إِنْ عَطَبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَتَأْتِي قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخَالِي لِلنَّاسِ)  
عطف على المستثنى (كَرَسُولِهِ) مشبه بربه فيما سبق (وَضَمِنْ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)  
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن ربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَحْذَرْنِي) لغره يستحق  
وأخذ (كَأَنَّهُ مِنْ مَمْنُوعٍ) تشبيهه فى الضمان (بَدَلَهُ) معمول ضمن أى  
هديا لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذَرِ مَسَاكِينِ عَيْنٍ فَقَدَرُ أَكْلِهِ خِلَافُ)  
وفى الأمر قدره قطعا (وَالْخِطَامُ وَالْجِلَالُ كَالْأَحْمَرِ) المساكين (وَلَمَنْ سُرِقَ  
بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَأُ لَا قَبْلَهُ) كَانَ دَفْعُهُ الْمَسَاكِينَ وَلَمْ يَذْكُوه (وَحِلُّ الْوَلَدِ)

بعد تعيينها وجوباً وقبله مستحب ( عَلَى غَيْرِ ثَمِّ عَلَيْهَا وَإِلَّا ) يمكن ( فَإِنْ أَمَّ  
يُمْكِنُ تَرْكُهُ لِيَشْتَدَّ فَكَالْتَطَوُّعِ ) إذا عطل قبل محله ( وَلَا يَشْرُبُ مِنَ الْآبِنِ  
وَأِنْ فَضَلَ ) ويكره حينئذ ( وَغَيْرُ مَنْ أَنْشَرَ بِشْرُ الْإِمِّ أَوْ الْوَلَدِ مُوجِبٌ  
فَعَلِهِ وَتُدْبَعُ عَدَمُ رُكُوبِهَا يَلَا عَذْرَ فَلَا يَلْزَمُ التَّزْوُلُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَتَحْرُمُهَا  
قَائِمَةٌ ) مقيدة ( أَوْ مَقُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقَادًّا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ  
إِنْ غَاطَّ ) فإن تم دحضه ولم يجز عن واحد ( وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَذِي ) فليس  
كالضحايا ( وَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ تَحْرِ بَدَلِهِ مُحَرَّرٌ إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَهُ مُحَرَّرٌ إِنْ قُلِّدَا  
وَإِلَّا يَبِيعُ وَاحِدٌ ) لم يقد .

( فَضْلٌ وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحَقُّ ) أما بحق فيتخلص  
بدفعه حسب الإمكان ( يَحْجَرُ أَوْ عُمُرَةٌ ) من جميع المفاسك ( فَلَهُ التَّحَالُّ إِنْ  
أَمَّ يَعْلَمُ بِهِ ) لأنه مع علمه داخل على لإدامة الإحرام ( وَأَيْسَرُ مِنْ ذَوَالِهِ قَبْلَ  
فَوْتِهِ ) وإلا انتظر الزوال ( وَلَا دَمَ ) عند ابن القاسم وأوجه أشبه <sup>(١)</sup>  
( يَنْجَرُ هَذِي ) إن كان ( وَحَلْفِهِ ) والباء للملازمة لأن الذية تسكنى على المتمد  
( وَلَا دَمَ إِنْ أُخِرَتْ ) أى الحائى ( وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقُ مُخِيفَةٍ ) لم يكتف بتعليق  
الحج بالاستطاعة لثلاث يتوهم التشديد بعد التلبس بالفعل وكأنَّ لِسناد الإخافة  
للطريق مجاز ( وَكُرِهَ لِبَقَاءِ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَةً ) هذا فيمن يتحلل بعمره  
وهو المتمكن من البيت كما يأتى ( أَوْ دَخَلَهَا ) لم يكتف بالمقارنة لأنه قيل  
بوجوب التحلل إذا دخل ( وَلَا يَتَحَالَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهُ ) أى الحج بأن استمر  
محرمًا إلى أن تمكن من العام الثانى ( وَإِلَّا ) بأن تحلل بعمره فى أشهره ( فَتَأْتِيهَا  
يَمْنَعِي وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ) وأولها ليس بمتمتع نظرًا إلى أصل الإحرام بمحج وثانيها  
التحلل لغو ( وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَرَضُ ) لأنه التحلل قبله ( وَلَمْ يَنْسُدْ بِوَطْئِهِ )

(١) لقوله تعالى ( فَإِنْ أَحْمَرْتُمْ فَأَعْتَصِمُوا مِنْ الْهَدْيِ ) .

إِنْ لَمْ يَنْقُزِ الْبَقَاءُ ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجري على حكم الفساد (وإن وقف وحصر عن البيت فحججه ثم) بمعنى أدركه (وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِقَاضَةِ وَعَلَيْهِ لَارْفَعِي وَمَبِيتٍ مِّنِي) نزول (مُزْدَلِفَةَ هَذِي) واحداً (كَنِسْيَانِ الْجَبْعِ) أو تعمده كما سبق (وإن حصر عن الإقاضة أو فاته الوقوف) إظهاره لراد في محل الاضمار قال تعالى فإذا أفضتم من عرفات (يَغْيِرُ) أى بفهم الحصر السابق (كَمَرَضٍ أَوْ خَطَا عَدَدٍ أَوْ حَبَسَ بِحَقِّ) لا مفهوم له ولا يخفى ما فى تبديره رحمه الله تعالى ورحمنا به ولا يعول على ما فى الخرشى ونحوه هنا<sup>(١)</sup> (لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ إِلَّا) نجد بد (إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ) وسعيه بعده بل يعيد هلاله مرة (وَحَبَسَ هَذِي بِهِ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاة بموضعه (وَلَمْ يُجْزَ عَنْ قَوَاتٍ) لأنه لم ينو به حين عينه (وَخَرَجَ لِجِلٍّ) لأجل عمرة التحلل (إِنْ أَحْرَمَ) بالتحلل منه (بِحَرَمٍ أَوْ أَرْدَفَ) به (وَأَخَّرَ دَمَ الْقَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأُجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ) فى عام القوات (وَمِنْ أَسَدَنَتْ قَاتٍ أَوْ بِالْعَكْسِ وَإِنْ) وقع الفساد (بِعُمُرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ) أى استمر على حكم تحلله تغليباً لحكم القوات على قضاء الفساد (وَقَضَاهُ) أى الفائت (دُونَهَا) فإنها ليست عمرة حقيقة (وَعَلَيْهِ هَذِي بَيَانٍ) للقوات والفساد حيث كان مفرداً (لَا دَمَ قِرَانٍ وَمُتَعَةٍ لِلْفَائِتِ) بل للقضاء منها (وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ) بل يستأنف تحللاً على ما سبق (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ إِحْصَارٍ إِنْ كَفَرَ) لأنه مذلة للإسلام وقيل يجوز للضرورة لأن الدل بتعطيل الحج أشد<sup>(٢)</sup> (وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ) بالحرم (مُطْلَقاً) بدا به الحصر وهو محل اتفاق أولاً (وَلَا تَرَدُّدُ

(١) وما فى الخرشى هو أنه يحل بالنية فى أى موضع إذا حبس ظلاً ١٠ هـ

(٢) وهو الذى اختاره فى المجموع ، وهبارة مع شرحه : وجاز دفع مال الحاصر ولو كافرأ على الأظهر كما مال إليه عج وهبختنا وثاقا لابن عرفة لأن ذل منه الحج أشد من ذل دفعه المال ١٠ هـ

وَالْوَلِيُّ مَنْعٌ سَفِيهِهِ كَزَوْجِهِ ( فِي تَطَوُّعِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ  
التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ كَالْعَبْدِ ) إِذَا اسْتَقْبَلَ كُلَّ ( وَأَنْتُمْ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ ) لِلْمَنْعِ أَوْ  
التَّحَلُّلِ ( وَلَهُ مُبَاثَرَتُهُمَا ) بِنِيتَةِ الْإِحْلَالِ ( كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْعِيَقَاتِ ) تَشْبِيهِ  
فِي الْمَنْعِ ( وَإِلَّا ) بِأَنْ أْذِنَ ( فَلَا ) كَلَامَ لَهُ ( إِنْ دَخَلَ ) الْمَأْذُونُ فِيمَا أْذِنَ فِيهِ  
( وَلَمْ يُشْتَرِ أَنْ لَمْ يَعْلَمْهُ ) أَيْ إِحْرَامَ الْعَبْدِ ( رَدُّهُ ) مَا لَمْ يَقْرُبَ إِحْلَالَهُ  
( لَا تَحْلِيلُهُ وَإِنْ أْذِنَ فَافْسَدَ ) أَوْ فَاتَ ( لَمْ يَكُزِمُهُ ) إِذِنْ لِقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ  
وَمَا كُزِمَهُ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أْذِنَ لَهُ <sup>١٩</sup> سَبَدُّ فِي الْآخِرِ أَجْرَ  
أَخْرَجَ ( وَإِلَّا صَامَ ) بِلَا مَنَعٍ ( وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ ) الصَّوْمِ أَيْضًا ( إِنْ أَضَرَّ  
بِهِ فِي عَمَلِهِ ) .

### ﴿ بَابُ ﴾

( الذِّكَاةُ قُطْعٌ مُعَيَّنٌ بِنَا كَيْحٍ ) وَلَوْ أَمَةٌ كِتَابِيَّةٌ ( تَمَامَ الْحَقُوقِ وَالْوَدَّ جَيْنِ  
مِنَ الْمُقَدَّمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ ) وَلَا يَضُرُّهُ الْقُرْبُ أَوْ عَدَمُ الْقَتْلِ ( وَفِي  
الْمُنْخَرِ طَعْنٌ بِلَيْتِهِ وَشَهْرٌ أَيْضًا ) كِتْفَاهُ بِنِصْفِ الْحَقُوقِ وَالْوَدَّ جَيْنِ ( وَلِالْمَعْدِ  
الْأَوَّلِ ( وَإِنْ سَامِرِيًّا ) مِنَ الْيَهُودِ لَا صَابِئِيًّا لِبَعْدِهِ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ ( أَوْ جُوسِيًّا  
تَنْصَرَّ وَذَبَحَ ) مَلِكًا ( لِنَفْسِهِ مُسْتَحِلَّهُ ) وَإِنْ أَكَلَ الْعِيَتَةَ إِنْ لَمْ يَغْبِ  
شَرَطُ فِي اللَّبَالِغِ عَلَيْهِ فَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يَعْرِفُ الذِّكَاةَ أَوْ يَصْفِيهَا ( لَا صَبِيَّ  
أَرْتَدَّ ) فَانْهَاهَا مَعْتَبَرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ ( وَذَبَحَ لِعَمَلِهِ ) مَعْتَقِدًا تَحْلِيلَهُ  
أَوْ الْقُرْبَ لَهُ فَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَكَلَتْ وَلَوْ بَعْدَ اسْمِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَغْلِبُ اللَّهُ  
غَالِبَ ( أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَّتَ بِشَرْعِنَا ) كَذَى الظَّفَرِ مَقْهُومٌ مُسْتَحِلُّهُ  
( وَإِلَّا ) بِأَنْ أَخْبَرُوا بِالْحُرْمَةِ عَلَيْهِمْ كَالطَّرِيفَةِ فَاسِدَةِ الرُّثَّةِ ( كُرْهٍ ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ  
لَهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَإِنْ نَسَخَ بِشَرْعِنَا ( كَجَزَائِرَتِهِ ) يَدْعِي الْمُسْلِمِينَ تَشْبِيهِهُ فِي السَّكَارَةِ

خافه لا ينصحهم (وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ إِيَّاهُ) راجع لهما (وَشِرَاؤُهُ بَيْعُهُ) ولو بدون جزارة (وَتَسْلُفِهِ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَوْ بَيْعِهِ بِهِ) أى بالنن (لَا أَخْذَهُ قَضَاءً) كالجزية (وَشَحْمِهِ) ذبح (يَهُودِيٍّ وَذَرْبِهِ لِصَلِيبٍ أَوْ عَيْسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لما فقط فإن جعلها آلهة لم يؤكل على ما سبق فى الصنم فالنصير فى السكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِلذَّكَاءِ وَذَكَاءِ خُنْفَى وَخَصْبَى وَفَاسِقٍ) لا امرأة (وَفِي ذَنْبِ كِتَابِيٍّ) ملكا (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرْحُ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابيٍّ (مُمَيِّزٌ وَخَشِيئًا حَوَانٍ) كان (تَأَنَسَ) ثم توحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرٍ لَا نَعَمَ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوفَةٍ) ولو كان المتردى وحشيا حتى ينحدر أو يذبح ولا يؤكل بالعقر لأنه حينئذ ليس صيدا (بِإِسْلَاحٍ مُّحَدِّثٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق ورصاص لا طين (وَحَيَوَانٍ عُلْمٍ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليم بأن يطعم إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (إِلَّا سَأَلَ مِنْ يَدِهِ) وفى حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظُهُورٍ تَرْكٍ) كثير من الجارح (وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معيناً فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحدا لا بعينه فما علمت أوليته (أَوْ أَكَلَ) السكاب منه (أَوْ لَمْ يَرِ) المصيد محصورا (بِفَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ) شجر متلف (أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمُبَاحِ) هو مع مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظفنه ظبيا فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّمَهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبَيِّحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَاهٍ) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضُرِبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كُتِبَ بِجُوعِيٍّ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ بِنَفْسِهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ) ولم تتحقق الإباحة (أَوْ أُغْرِيَ فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيده (أَوْ تَرَخَى فِي

اتَّبَاعِهِ) فَمَاتَ (إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) وَلَوْ أَمْرَعُ (أَوْ حَمَلَ آلَاةَ  
مَعَ غَيْرِ أَوْ بِخُرْجِهِ) بَلْ بَضْعُهَا بِحَيْثُ يَسْمَلُ تَنَاوُلُهَا كَبَحْرَازِمِهِ فَإِنْ ظَنَّ سَبَقَ  
الْحَامِلُ فَتُخْلَفُ عِذْرُ (أَوْ بَاتَ) لِلدَّارِ عَلَى الطَّوْلِ لَيْلًا لِنُتُورَانِ الْهُوَامِ (أَوْ صَدَمَ  
أَوْ عَضَّ بِلَا جَرَحٍ) وَيَكْفَى إِلَّا دُمَاءُ بِلَاشِقِ جِلْدِ (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) وَلَمْ  
يَكُنْ مُحْصُورًا وَلَمْ يَرِ (أَوْ أُرْسِلَ) كَلْبًا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكَ أَوَّلِ وَقْتَلِ) (الثَّانِي  
(أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَلَمْ يَرْ) فَلَا يُوَكِّلُ لَا حَتَمًا أَنَّهُ غَيْرُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ  
(إِلَّا أَنْ يَقْوَى الْمُضْطَرِبُ) عَلَيْهِ (وَعِزُّهُ فَتَأْوِيلَانِ وَوَجَبَ نِيَّتُهَا) أَيْ قَصْدُ  
التَّذَكِّيَةِ وَإِنْ مِنْ كَافِرٍ وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ فِي نِيَّةِ التَّقَرُّبِ (وَأَسْمِيَّةٌ لِمَنْ ذَكَرَ)  
وَقَدَرَ (وَنَحْرُ لِبَلٍ) وَفِيلٌ وَزُرَافَةٌ (وَذَبْحُ غَيْرِهِ) وَلَوْ نِعَامَةٌ (إِنْ قَدَرَ وَجَازَ  
لِلضَّرُورَةِ إِلَّا الْبَقَرَةَ) وَنَحْوَهَا كَحِمْرِ الْوَحْشِ (فَيُتَذَبُّ الذَّبْحُ) فَلَا سَمَقْنَاءَ مِنْ  
وَجُوبِ ذَبْحِ غَيْرِ الْإِبِلِ (كَأَجْدِيدٍ وَإِحْدَادِهِ) أَشْبَهَهُ فِي الذَّبْحِ (وَقِيَامِ لِبَلٍ  
وَصَجْعِ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ) لِأَنَّهُ أَعُونُ عَلَى ذَبْحِهِ بِالْيَمِينِ (وَتَوَجُّهُهُ) الْقِبْلَةَ  
(وَلِبَاضَاحُ الْمَحَلِّ) مِنْ كُصُوفِ (وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٍ أُنْفِذَ مَقْتَلُهُ وَفِي  
جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انْفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مِنْهُمْ مَا خِلَافُ)  
وَلِلْعَتَمَةِ إِطْلَاقُ الْجَوَازِ مَعَ الْكَرَاهَةِ<sup>(١)</sup> (وَحَرُمَ اضْطِيَادُ مَا كُؤِلَ لَا بَيْنِيهِ  
الذِّكَاءُ)<sup>(٢)</sup> وَالتَّعْلِيمُ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لَغَيْرِ مَقْتَضٍ شَرْعِيٍّ وَاسْتِخْفَافٌ بِهِضْمِ لَعِبِ  
الصَّبِيَّانِ الْبَسِيرِ وَنَحْوِهِ<sup>(٣)</sup> (إِلَّا بِكَخْنَزِيرٍ فَيَجُوزُ) لِقَتْلِهِ لَا تَعْذِيبِهِ وَأَدْخَالَ  
السَّكَافَ الْفَوَاسِقَ الْخَمْسَ وَنَحْوَهَا وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءُ كَانَ أَحْسَنَ (كَذِّكَاءٍ مَا لَا

(١) لَكِنِ الْحَدِيثُ اسْتَعْنَى بِمَا يَذْبَحُ بِهِ السِّنُّ وَالظَّفَرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ الذَّبْحُ بِهِمَا كَمَا  
قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) لَنَهَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

(٣) فَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الصَّبَاةِ يَتَخَذُونَ الْعِلْبُورَ فِي الْأَقْفَاسِ . وَحَدِيثُ « يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا نَعْلَمُ  
النَّيِّرَ » صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ .



يُؤْكَلُ إِنْ أُيسَ مِنْهُ ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسميلا عليه بخلاف  
الآدمي لشرفه فإن ترك دابته فعالمًا غيرُهُ أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج  
ثوبًا من كعْبَتِهِ فله الأجرة حتى لو رماه ثانيًا ضمن ( وَكَرِهَ ذَبْحُ بِدَوْرِ حُمْرَةٍ )  
لأنه مذنب بمشاهدة بعضهم ( وَسَلَخَ أَوْ قَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحِّحِ اللَّهُمَّ  
مِنْكَ وَإِلَيْكَ ) الكراهة إن رآه من مؤكِّدات التسمية ( وَتَعَمَّدُ إِبَانَةً رَأْسَ  
وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ نَصَدَهُ أَوَّلًا ) أكله ضئيف ( وَدُونَ  
نِصْفِ أَبِيْن ) من الصيد ولم ينفذ مقتله ( مَبِيَّةٌ ) أما النصف فلا بد معه من  
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجملة ما أبين قبل التذكية لا يوكل ( إِلَّا  
الرُّأْسَ ) فإن بها مقتلا ( وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ ) بحجزه ولو تأخر رؤية ( وَإِنْ  
تَنَازَعَ فَادِرُونَ ) في الدفاع له ( فَيَبَيِّنُهُمْ ) قطعًا للنزاع ( وَإِنْ نَذَّ ) قبل التماس  
( وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ ) ولحق بالوحوش فصاده آخر ( فَلِلثَّانِي لَا أَنْ تَأَسَّ وَلَمْ  
يَتَوَحَّشْ ) للثاني أجرته ( وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ فَصَدَّهَا ) الطارد قيل  
لأنه مأمور له والمدار على قوله ( وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَقْعُ بِحَسَبِ فِعَالِهِمَا ) في الطارد  
بِوَالنَّصْبِ ( وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأُيسَ مِنْهُ ) الطارد قياس القيل السابق التعويل  
على الإيأس ( فَارَبَّهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ ) منه ( بِغَيْرِهَا فَلَهُ ) أي الطارد ( كَالدَّارِ  
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا ) مالك ذاتها أو مصالح الوقف ( وَضَمِنَ ) الصيد  
( مَا رَأَى أَمْ كُنْتَهُ دَكَانُهُ وَتَرَكَ ) حتى مات غير منفوذ المنائل ولو كتبا  
( كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَكِ ) تشبيهه في الضمان ( مِنْ نَفْسٍ ) فيضمن  
حديتها بل قيل يقتل إن قصده الهلاك ( أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ ) متعلق بتخليص  
( أَوْ بِشِمَاكَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ ) لا يمكن الحق بدونها ( أَوْ نَقْطِيعِهَا )  
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل ( وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْ حَقٍّ تَرُدُّ  
وَالْأَرْجَحُ ضَمَانُهُ أَيْضًا وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا قَطَعَ ) وَتَرَكَ مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخِيْطٍ إِبْرَاقَةٍ

إِلَّا أَنْ يُنْفِذَ الْأَوَّلُ الْمُقَاتِلَ فَالضَّيَّانَ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الشَّامِي (أَوْ نُضِلَّ طَعَامَهُ أَوْ ثَرَابَهُ) عما يحفظ حياته وعياله (لِمُضْطَرِّ وَنُعْمِدِ وَخُشِبَ فَيَقَعُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الإنذار. (وَلَهُ الثَّمَنُ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكَلَ الْمَذْكُوتَ وَإِنْ أُبْسَ مِنْ حَيَاتِهِ) كالمنفعة بأكل (لِيَحْرُكُ قَوِيَّ مُطْلَقًا) ولو صريضا (وَسَيَّلَ دَمَهُ) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْفُودَةُ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالترددية من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَنْفُودَةُ الْمُقَاتِلِ) وإلا عملت فيها الزكاة (بِقَطْعِ أَنْخَاعِهِ) مخ العنق، والظهر بيان له التاتل (وَنَثَرَ دِمَاحَهُ أَوْ حُشْوَةً) للبطان (وَفَرَّيَ وَدَجَرَ وَتَقَبَّ مُصْرَارَيْنِ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهَا أَكَلُ مَادُقٍ عُنُقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْتَحِمَهَا) ذلك الفعل (وَذَكَاةُ الْجُنَيْنِ) ويطعمه وعاؤه (بِذَكَاةِ أُمِّهِ<sup>(١)</sup> إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قُدِّرَ ولو ناقص عضو (بِشَعْرِ) جسده إلا للارض (وَأِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شكاً (ذُكِّيَ) وجوباً (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَمُوتَ) فيوكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل الذكاة (وَذُكِّيَ الْمَرْتَأَى) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) وإلا طرح (وَأَفْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ) من كل ما لادم له (لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ تُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحِهِ) وإلقاء بماء.

### (بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامُ طَاهِرٍ وَابَحْرِيٌّ وَإِنْ مَيِّتًا) أو على صورة الآدمي وفي وضوئه التميز (وَطَيَّرَ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الحرمة فيه وفي فار النجاسة<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ جَلَالَةً وَدَا يَحْلَبُ وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ أَمْ يَفْتَرَسُ) وإلا كره كاسياني.

(١) لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي بعض طرقه « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وفي الحديث كلام ليس هذا موضع بسطه  
(٢) وهو المعتد.

(كَبِيرُ بُوْعٍ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة  
(وَحُلْدٍ) مثلث الخاء تفتح لأمه وتسكن هو الفارغان أكل النجاسة كره (وَوَبْرٍ)  
بفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن العينين لا ذنب له دون  
المر وفوق اليربوع (وَأَرْنَبٍ وَقَفْذٍ) بالهمزة ذو شرك (وَصَرَبُوبٍ)<sup>(١)</sup>  
قريب من خلقة الشاة ذو شوك أيضاً (وَحَيَّةٍ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها  
(وَحَشَاشُ أَرْضٍ) وسبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَعَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ)  
من نحو القمح (وَسُورِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سَكْرِهِ) راجع للسكل (وَالضَّرُورَةُ)  
مَا يَسُدُّ) ويشبع بل يتزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَسْرٍ  
إِلَّا لِنُصْبَةٍ) وأما العطش فيزيده (وَقَدَّمَ الْمَيْتَ عَلَى خِزِيرٍ وَصَيِّدٍ  
لِمُجْرِمٍ) قبل موته بدليل قوله (لَا لَحْمِهِ) فيقدم (وطعام غير) عطف على  
مدخول لا (إِنْ لَمْ يَخْفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الإذار كالزكاة (وَالْمُحَرَّمُ  
النَّجَسُ وَخِزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرَسٌ)<sup>(٢)</sup> وَحَارٌّ وَلَوْ وَخْشِيًّا دَجَنٌ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ<sup>(٣)</sup>  
وَضَبْعٌ وَتَمَلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَخْشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخِزِيرٌ  
للمذهب بإباحتهما (وَتَمَرَاتُ خَلِيطَيْنِ) عند خشية الإسكار (وَتَبَذُّ بِكَلْبَاءِ)  
أى قرع كذلك وأدخلت السكاف المقيراً بالزفت والحفتم المظلي ونقيير جذع  
النخل كما في الحديث<sup>(٤)</sup> (وَفِي كُرْمِ الْفَرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ) وقبل

(١) هو المسمى بالغرب «درب» .

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية واجاب عنه أهل المذهب بما

فيه مناقشة .

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل ذى ناب من السباع ومثلب من الطائر وهو مخصص لمعوم  
الآية التي استدلت بها أهل المذهب على أنها لنتى الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم  
في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الضبع صيد .

(٤) للحديث روايات ولفظ إحداها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد  
القيس أنها كم مما يقبذ في الدباء والنقيير والحفتم وانزفت » هذه إحدى روايات الصحاحين  
عن ابن عباس .

بإباحة القرد وعله الطين الضرر<sup>(١)</sup>.

### ﴿ بَاب ﴾

(سُنَّ إِجْرٍ غَيْرِ حَاجٍ بِمَعْنَى) أو غيرها وإنما نُظِرَ لأنَّ الشَّانَ كَوْنُ الْحَاجِّ  
بِمَعْنَى أَيَّامِهَا (صَحِيحَةٌ لَا تُجْزِئُ) في عامه (وَلَمَّا بَقِيََا بِجَذَعِ ضَاوِرٍ) دخل في  
الثَّانِيَةِ دَخُولًا مَا (وَقَدْ مَعَزَ وَبَقَرَ وَابِلٌ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٌ وَخَمْسٌ) على التَّرتِيبِ  
وَلَا بَدَأَ بِدُخُولِ الْمَعَزِ الثَّانِيَةِ دَخُولًا بَيْنَا كَشْمَرِ (بِلَا شِرْكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ) وَالْمَالِ  
لِوَاحِدٍ (وَلَمَّا أَكْثَرَيْنِ سَبْعَةٍ) فَتَسْقُطُ السَّنَةُ عَنِ الْجَمْعِ (إِنْ سَكَنَ مَعَهُ)  
فِي عِبٍّ وَغَيْرِهِ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي نَفَقَةِ التَّطَوُّعِ فَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَشَرْطُ  
سَكَنُهُ مَعَهُ وَلَمْ يَرْتَضِ الْبَنَاتِي (وَقَرُبَ لَهُ) كَزَوْجَةٍ وَسَرِيَةٍ (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ  
تَبَرَّعًا) وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ لِلشَّرْطِ إِذَا دَخَلَ لِلضَّحَى مَعَهُمْ (وَلَمَّا جَاءَ) خَانَتْ بِلَا  
قَرْنٍ (وَمُقَدَّمَةٌ) عَنِ الْحُرَّةِ (لِشَحْمٍ وَمَسْكُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْحَى) بَأَنَّ لَمْ  
يَبْرُ فَلَاحِزٍ (كَبَيْنٍ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَبَشْمٍ) نَحْمَةٌ (وَجُنُوزٍ) نَدْبٌ  
إِلَهُامٌ<sup>(٢)</sup> (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَبَيْنَ مَسَاطِ عَلَى الْجَمْعِ (وَفَائِثٌ جُزْدٌ) خَافِقَةٌ أَوْ  
طَارِيئًا (غَيْرِ خِصْيَةٍ) لِأَنَّ الْخِصْيَاءَ يَطْيِبُ اللَّحْمَ (وَصَمَمَاءٌ) صَغِيرَةٌ أُذُنٍ (جِدَا  
وَذِي أُمٍ وَخَشِيئَةٍ) أَوْ أَبٍ عَلَى الرَّاحِجِ (وَبَنَرَاءٌ) بِلَا ذَنْبٍ (وَبَسْكَمَاءٌ) لَا تَصْبَحُ  
وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ مَدَّةَ حُلِّ الْفَاقَةِ (وَبَنَرَاءٌ) مَنْقَنَةُ النَّفْسِ (وَبَا بِسَةِ ضَرْعٍ) عَدِيمَةٌ  
الْأَبْنِ (وَمَشْفُوقَةٌ أُذُنٌ) فَوْقَ الثَّلَاثِ (وَمَسْكُورَةٌ سِنٌ) فَوْقَ وَاحِدَةٍ (إِغْيَرٍ)  
(إِنْفَاكٍ أَوْ كِبَرٍ وَذَاهِبَةٍ ثُلُثُ ذَنْبٍ) بَلِيَّةٌ وَفِي غَيْرِهِ يَدُولُ عَلَى اتِّشَابِهِ  
(لَا أُذُنٌ) فَلَا يَضُرُّ الذَّهَابَ مِنْهَا إِلَّا فَرْقُ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا مَجْرَدُ جِلْدٍ (مِنْ ذَنْبٍ)

(١) أما الأحاديث الواردة في النهي عن أكل الطين نهى ياطلة ، وقد جمعها ابن منسده

في جزء صغير وقفت عليه .

(٢) إد لا عمل لها .

«الإمام لآخر الثالث وهل هو العباسي»<sup>(١)</sup> أو إمام الصلاة قولان (وأحدهما  
يكفي وإن أبزر العباسي ضحيته فهو (ولا يرأى قدره) أى الذبح (في غير)  
اليوم (الأول وأعاد سابقه) على صور الإحرام والسلام السابقة في المأموم<sup>(٢)</sup>  
(إلا المتحرى أقرب إمام) لكونه لا إمام له تلزمه جمعة كافر والحاشية  
معتزضا على ما في الحرشي وغيره من أن الأقرب من على كثر ثلاثة أميال (كان  
لم يبرزها وتوأنى بلا عذر قدره وبه انتظار لازوال) بحيث يذكرها قبله  
(والتماز) من الفجر<sup>(٣)</sup> (شرط ونذب إبرازها) المصلى (وجيد) حسن  
الصورة (وسالم) مما لا يمنع الإجزاء (وغير خرقاء) في أذنهما (وشرفاء)  
مشقوقة الأذن (ومقابلة) مقطوعة الأذن من إمام (ومدبرة) من خلف  
(وسمين وذكر وأقرن وأبيض ونحل إن لم يكن الخصى أتمن وضان  
مطلقا) ولو أشي (ثم تعز ثم هل بقرو وهو الأظهر<sup>(٤)</sup> أو بل خلاف وترك  
خلق وقلمه امضح عشر ذى الحجة) حتى يضحى كالمهدي<sup>(٥)</sup> (و) ندب  
(ضحية) أى فضلت (على صدقة وعتق) ولو فوق قيمتها لأنها سنة وهما  
مندوبان (وذبحهما بيده) للسنة والتواضع حسب الإمكان (و) ندب (لإوارث  
إنفاذها) وتباع قبل الذبح للدين (وجمع أكل وصدقة وإعطاء) يبنى اهداء  
(بلا حد) بثلت ولا غيره (واليوم الأول وفي أفضلية أول الثالث على

- (١) ليس العباسي شرطا بخصوصه وإنما عبر به المصنف لأن الخليفة كان في زمنه عباسيا ،  
مفهوم لبيان الواقع لا للاحتراز . نعم يشترط في الإمام أن يكون قرشيا .  
(٢) فإن تبين ابتداءه قبله أو معه لم تجز ولو ختم بعده وإن تبين ابتداءه بعده وختم  
بعده أجزأت ، ومعه قولان وقيله لم تجز اهـ من شرح عليش على المجموع .  
(٣) على قول مالك . وقال ابن الماجشون : النهار من طلوع الشمس .  
(٤) اقتصر على ذكر البقر في المجموع وقال في شرحه : فلم يبق إلا التأخير اهـ  
(٥) بل لروود الحديث بذلك وانقله « إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى  
خليفة عن نفسه وأطعمه » رواه السنة إلا البخاري .

آخر الثاني تردّد ودّ بئح ولد خراج قبل الذبح وبعده جزء لا وكره جزؤفهم  
 قبله ( أى الذبح وبعده جزء ) ( إن لم يذبت ) أو قريب منه ( للذبح ولم  
 ينزله حين أخذها وبعده ) أى الصوف مكروه الجز ( وشرب لبن وإطعام  
 كافر ) لأنه ليس من أهل القرب ( وهل إن بعث له أو ولو في عياله تردّد  
 والتغالي فيهما ) خوف المباهاة ( وفعلها عن ميّة ) عيب إلا للتشريك ولم يرتضه  
 البناني ( كمتيرة ) ذبيحة برجب من فعل الجاهلية ( وإبداؤها بدون وإن  
 لا اختلاط قبل الذبح ) إلا لقرعة ( وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده )  
 أى الذبح ( على الأحسن ) فإنه ليس مبايعة ( وصح إنابة ) مصدر أناب وهو  
 وارد بمعنى استناب كما فى البناني ولا يعمل على ما للخرشى ( يلفظ إن أسلم  
 الثائب وإلا فشا لحم ( ولو لم يصل ) وإن كره الفاسق ( أو نوى عن نفسه )  
 فننصرف لربها ( أو بإدّة كقريب ) عطف على نظره وأدخلت الكف الصداقة  
 ( وإلا فتردّد ) مع أحدهما فإن انتفيا لم يجز قطعاً ( لا إن غايط ) فظننا ضحيته  
 ( فلا تجزى عن أحدهما ) ولربها تضمينه ( وممنع البيع وإن ذبح قبل  
 الإمام ) فى يوم النحر ( أو تعيبت حالة الذبح أو قبله أو ذبح معيها جملاً )  
 بعيبه أو حكمه ( والإجارة ) بها ولها جائزة ( والبذل ) بعد الذبح ( إلا لم تصدق  
 عليه ) ومهدى ( وفسيخت ) قبل الفوت ( وتصدق بالعوض فى الفوت إن  
 لم يتول غير بلا إذن وصرف فيما لا يكرهه ) فالتصدق على ذلك الغير وقوله  
 صرف مصدر عطف على مدخول الباء ( كأرش عيب لا يمنع الإجزاء )  
 تشبيه فى وجوب التصدق على إثبات لا ( وإنما تجب بالنذر ) رجحوا أنها  
 لا تجب به ( والذبح فلا تجزى إن تعيبت قبله وصنع بها ماشاء كتبسبها  
 حتى فات الوقت إلا أن هذا آثم ) الظاهر حمله على الكراهة الشديدة (١)

(وَلَا وَارِثِ الْقِسْمِ) بالفرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تعيين حق (لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ) في دين) لأنه من اليسير الذي يترك (وَنَذِيبَ ذُبْحٍ وَاحِدَةٍ تُجْزَى ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوَلَادَةِ نَهَارًا وَالْغِيَّ يَوْمَهَا) إِنَّ سُبْقَ الْفَجْرِ وَالْتَّصَدُّقُ بِزَنَةِ شَعْرَةٍ (نَقْدًا) (وَجَازَ كَمَرُ عَظْمِهَا) تكذيباً للجاهلية (وَكُرَّةَ عَمَلِهَا وَلِيَمَةً) للأناس (وَلَطِخَهُ بِدَمِهَا وَخِثَانَتُهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر .

### ﴿ باب ﴾

(الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ) عادة فوالله لاحملت الجبل هذان وأولى لاجعت بين ضدين والحلف على الواجب الشرعي يمين (بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>) أَوْ صِفَتِهِ كِبَالَهُ وَهَذَا اللَّهُ) وفي العجمية خلاف (وَأَيْمُ اللَّهِ) أي بركته الذاتية (وَحَقُّ اللَّهِ) أي ما يستحقه من الحكالات الذاتية (وَالْعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالُهُ وَلِرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ) أي التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ) أو بعض يختص به<sup>(٢)</sup> عرفاً (وَأِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثِقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لَأَفْعَلَنَّ دِينَ لَا يَسْبِقُنِي لِسَانِي) يعني اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية اللغو أما التفات اللسان فيمذر به (وَكِعْزَةِ اللَّهِ) قدرته وعظمته (وَأَمَانَتِهِ) تكليفه بكلامه (وَعَهْدِهِ) به (وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقُ) بشيء من ذلك كالتعلق الحادث في وعهدنا إلى إبراهيم أو ما عهد به (وَكَاخِلَفُ وَأُقْسِمُ وَأَشْهَدُ مِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد في الأمان للنسم (وَأُعْزِمُ مَنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ) أرجحهما ليس يميناً (لَا بِلَاكَ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَا ذَاكَ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ

(١) قال في شرح المجموع : ومنه قول عامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله إلا أن ينوى بالأول غيره اه أي غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثة كما في حاشية عيش (٢) كالمس وأمر

وَالَّذِي وَالْكُفْبَةِ) والراجح الكراهة حيث لم يَكْذِبُهُ وحرّم بما لم يعظمه الشرع<sup>(١)</sup> (وَكَاثِلُخِ وَالْأَمَانَةِ) من الصفات الغماية (أَوْ هُوَ هُوْدِي) وليس ردة (وَعَمُوس) فلا كفارة له في الماضيات إلا غمس الانتم (بَأَنْ شَكَ أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقِي) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسَتْ غَفِيرِ اللَّهِ) أى يتوب (وَأِنْ قَصَدَ بِكَالْمُزَى) مما عبد من دون الله (التعظيم فسكفر ولا لغو على ما يمتدّده فظهر نفيه) وتسكفر في للمستقبلات (وَلَمْ يُقَدِّ فِي غَيْرِ اللَّهِ) اللغو (كَالِاسْتِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ) تشبيه في أنه لا يفيد في غير الله (إِنْ قَصَدَ كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَفَادَ بِكَالِإِلَّا) وبقية أدوات الاستثناء (في الجميع) أى جميع الصبغ أو الحلوف عليها (إِنْ اتَّصَلَ إِلَّا لِعَارِضٍ وَتَوَى الْاسْتِثْنَاءِ) لا مجرد اعتياد اللسان (وقصد) حل اليمين لا مجرد التبرك واغفر تكرار القصد لجمع الشروط (وَنَاطَقَ بِهِ وَإِنْ مِيرًا بِحَرَكََةِ اللَّسَانِ) ولا يشترط إسماع نفسه (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) قبل تمام الحلف فلا يشترط نطق وعزل الاستثناء يكفي عقب اليمين (كَالْوَجْهَةِ) أى لإخراجها (في الحلالِ عَلَى حَرَامٍ) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عتقاً (وَهِيَ لِلْمُعَاشَةِ) عندما (وَفِي النَّذْرِ الْمُبْتَهَمِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ) عقلت أولاً (وَالْمُنْمَقِدَةِ عَلَى يَمِينٍ) (بَأَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حِنْثٍ بِلَا فَعَلْتُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ يُوَجَّهْ) وإلا فعلى بر فيه لا يمنع من أمته وزوجته حتى يضيق الأجل (لِطَعَامٍ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ) نبوي (وَنُدِبَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ زِبَادَةُ ثَانِيهِ أَوْ نَحْفِهِ) لتفاعة المدينة وقلة قوتها (أَوْ رِطْلَانٍ خُبْرًا بِأَدَمٍ) مذاباً (أَشْبَعَهُمْ)

(١) في المجموع وشرحه : وحرّم حلف بغير الله فإن توقف عليه الحق فتحدث الناس بأقضية بحسب ما يحدّثون من الفجور إلا أن يعظم شرعاً كولى فيسكروه وإن قصد بكالعزى مما عبد من دون الله التعظيم فسكفر اه  
(٢) في المجموع : والبر ما الحنت فيها بالفعل ، والحنث ضدها اه أى ما الحنت فيها بالترك



مرتين لا طائفتين (أَوْ كَسَوْتَهُمُ الرُّجُلُ قُوبٌ وَالْمَرَأَةُ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَأَوْ غَيْرَ  
وَسَطِ أَهْلِهِ) بخلاف الإطعام (وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا) ويعتبر شبهه إن استغنى  
بالطعام على خلاف فيه (أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ) بعد المعجز عن الثلاثة  
(صَوْمٌ ثَلَاثَةٌ) مندوبة التتابع وتعين المرق (وَلَا تُجْزَى بِهِ مُلْفَقَةٌ) من جنسين  
بخلاف تملك خمسة أمداداً وإشباع خمسة مرتين (وَمُسْكِرٌ لِمُسْكِينٍ وَنَافِصٌ  
كَعِشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُسَكَّلَ وَهَلْ لِمَنْ بَقِيَ تَاوِيلَانِ) والأرجح  
لا يشترط (وَلَهُ نَزْعُهُ) حيث بقي (إِنْ بَيَّنَّ) أنه كفارة جاهلا (بِالْفُرْعَةِ  
وَجَازَ) إعطاؤهم (لِلثَّانِيَةِ إِنْ أُخْرِجَ) الأولى قبل وجوب الثانية (وَالْأَكْرَى  
وَأَنْ كَيْمِينَ وَظِهَارٍ وَأُجْزَأَتْ قَبْلَ حِنْثِهِ) في غير الحنث الأوّل وغير مالم  
يعين من صدقة وعتق وطلاق لم يبلغ الغاية (وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُسْكِرْ بِهِ)  
فلا يحنث إن لم يخلف على الإكراه والإكراه الشرعى طوع (وَفِي عَلَى أَشَدِّ  
مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتٌّ مَنْ يَمْلِكُ وَعِتْقُهُ وَصَدَقَةٌ بِمِلْثَيْهِ وَمَشْيٌ بِحُجٍّ  
وَكِفَّارَةٌ وَزَيْدٌ) على ما سبق (فِي الْإِيمَانِ تُنْزَعُ مِنِّي صَوْمٌ سَنَةً إِنْ اهْتَمِدَ  
حَلْفٌ بِهِ) أى بالصوم قال المص ويذنبى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً  
(وَفِي لَزُومٍ شَهْرَ زَيْ ظِهَارٍ) ولولم يكن متزوجاً (تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ  
فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ) عطف على غير مالم يقصد العتق (لَعَنُوا وَتَسَكَّرَتْ)  
الكفارة (إِنْ قَصَدَ تَسَكَّرَ الْحِنْثُ) بكفارة كل فعلة (أَوْ كَانَ) التكرار  
(الْعُرْفُ كَدَمٍ تَرَكِ الْوَيْثُ) فكلمة تركه مرة عليه كفارة (أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ)  
ولو بمرة (أَوْ قَالَ) والله (لَا) باع من فلان مثلاً فقال آخر وأنا فقال والله  
(وَلَا) أنت فكل كفارة إن باع منهما (أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ  
بِالْقُرْآنِ وَالصَّحْفِ وَالْكِتَابِ) للذهب عدم التمدد في هذه (أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ  
بِمَجْمَعٍ) ككلى كفارات أو أيمان فلا يلتفت لنية (أَوْ بِكَلْمَا أَوْ

مَهْمَا لَا مَتَى مَا) فلا تعدد إلا بالنية (وَوَاقِهْ ثُمَّ وَاللَّهِ وَلَوْ قَصَدَهُ) أى تأسيس اليمين لتداخل الأسباب المتحدة ولم ينو كفارات فأولى أن إن لاحظ التأكيذ فى الطلاق يتعدد إلا لنية تأكيذ احتياطافى المصمة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَلَا كَلِمَةٍ غَدَاً وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدَاً) وفى العكس تتعدد فى غدا (وَحَصَصَتْ نِيَّةُ الْخَالِفِ) <sup>(١)</sup> العام (وَقَيَّدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل إرادتها وعدمها على السواء عرفاً (فِي اللَّهِ وَغَيْرَهَا كَطَلَاقٍ) ولو فى القضاء (كَلِمَةٍ) نية (كَوْنِهَا مَعَهُ) حلفه لزوجه لا يَقْرُجُ حَيَاتَهَا كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ) فى الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب وتشبيه بالمساوية فى القبول (كَسَمْنِ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمْنًا) ظاهره أنه لا يشترط نية لإخراج غيره وهو فى روار تضاد شيئاً وقيل يشترط واقتصر عليه الخرشى (أَوْ لَا أَكَلِمُهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَبْتُ كِتَابَهُ فِي لَا يَبْدِيهِ وَلَا يَضْرِبُهُ) وقال نويت المباشرة (إِلَّا لِمُرَأَتِي) أى رفع للقاضى استثناء من قوله كان خالفت الخ (وَبَيِّنَةٍ) بأنه حلف وحنث وهو ينكر الحنث مستنداً لنية المذكورة (أَوْ إِقْرَارٍ) بالخلف والفعل فلا تنفعه النية المذكورة عند القاضى (فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ) معين (فَقَطُّ أَوْ اسْتَحْلِفَ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على المستثنى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالهبة بنية الخلف (لَا إِرَادَةَ مَيْتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَلَاقٍ وَحُرَّةٍ) راجع الميئة (أَوْ حَرَامٍ) ينفى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية فى شدة البعد (وَأِنْ يَمْتَوَى ثُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطِطٍ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى فى قوة النية والتعاقب (ثُمَّ هُرِفَ قَوْلِي) لا فعلى وفى راعتباره (ثُمَّ مَقْصِدُ لَفْوِي ثُمَّ ثَرَعِي) الراجح

(١) وقفت على عدة رسائل لعلمائنا الفارغة فى شرح عبارة المصنف : وخصص نية الخالف وقيدت ، وفى تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَنَثَ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ نِيَّةً وَلَا بِسَاطٍ بِفَوْتٍ مَا حَافَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَا نَسِعَ شَرْعِيًّا) مُطلقاً (أَوْ مَرَقَةً) هو عادى حيث تأخروا لأجل أو بادر (لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي كَيْدِ بَحْتِهِ) هو على حيث تقدم أو أجل أو بادر (وَيَمَزْمُ بِهِ عَلَى ضِدِّهِ) فى الحنث للطلاق وقر أنه خلاف ظاهر المدونة (وَبِالنَّسِيَانِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالنَّضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَبِسَوِيْقٍ أَوْ كَبْرِ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كما هو الموضوع (لَا مَاءَ) ولو زمزم وإن قام بالنية مقام الطعام لَا نَسْخَرُهُ فِي لَا أَتَمَتُّى وَذَوَاتِي لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَبُجُودٌ أَكْثَرُ فِي كَيْسٍ مَعَى غَيْرِهِ) إلا بالله فإنه اغو (لِمَتَسَلَّفٍ لَا أَقْلٌ) لا بساط (وَبَدَوَامٍ وَكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَالْبَسُ لَا فِي كَدْحُولٍ) إلا أن يحلف حاله ويستمر (وَبِدَابَّةٍ عَبْدِهِ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقق النية (وَيَجْمَعُ الْأَسْوَاطُ) بعدد الحلوف عليه فلا يكفى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَذَا وَبَلَحْمِ الْحَوْتِ وَبَيْضِهِ يَوْعَسَلِ الرُّطْبِ فِي مُطْلَقِهِ) خلاف عرفنا (١) الآن وكذا قوله (وَبِكَمَكٍ سَوْخَسَكِنَانٍ) يحشى سكرأ (وَهَرِيَسَةٍ وَلِطَارِيَةٍ) هى الشربة أو الرشته (فِي خُبْرِ لَا عَكْسِهِ وَبِضَانٍ وَمَمَزٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيَكَةٍ وَدَجَاجَةٍ فِي غَمٍّ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَبِسْمَنِ اسْتُمْنِكَ فِي سَوِيْقٍ وَبَزَغْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِكَخَلٍ طَبِيخٍ) اعتمد بعض الأشياخ الحنث (وَبِاسْتَرْخَاءٍ لَهَا فِي لَا قَبْلَتُكَ) قبلت فيه (أَوْ قَبْلَتُنِي) لا يشترط فى هذا استرخاء (وَبِقَرَارٍ غَيْرِيٍّ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَتَّى وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ) فإنها ليست قبضا حسيا نعم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّحْمِ فِي الْأَحْمَرِ) لتولده منه (لَا أَلْعَكْسُ وَبِقَرَعٍ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّامِعِ)

(١) ولذا قال فى المجموع : ولا حنث فى زمنا بمصر بلعم الحوت وبيضه وعسل الرطب

فى مطلقها ولا بنحو كمك فى خبز ولا بممز فى غم

أَوِ الْإِبْنِ فَيَحْنُثُ بِالْقُرْوِ وَالْجَبَنِ (أَوْ هَذَا الطَّلَعُ) رَجَعُوا أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالْفُرُوعِ إِلَّا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ مَنْ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ (لَا الطَّلَعُ وَطَلَعًا) نَلَا يَحْنُثُ بِالتَّوَلُّدِ إِذَا حَذَفَ مِنْ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ وَاسْتَفْنَى مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (لَا نَبِيذَ زَبِيبٍ وَمَرْقَةَ أَخِيهِ أَوْ شَحْمِهِ وَخُبْزَ قَمْحٍ وَعَصِيرَ عَنَبٍ وَبِمَا أَتَبَتِ الْحِنْطَةُ) فِي حَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ لَهُ حِنْطَةً (إِنْ نَوَى الْمَنَ) أَى قِطْعَةً حِينَئِذٍ يَحْنُثُ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ جِهَتِهِ (لَا لِرَادَائِهِ) فَهِيَ جَيِّدٌ (وَسُوءٌ صَنَعَةٌ طَعَامٌ) فَحَسَنَ وَهَذَا مِنَ الْبَسَاطِ (وَبِالْحَمَامِ فِي فِي الْبَيْتِ) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ لَا يَوَافِقُ <sup>(١)</sup> عَرَفْنَا (أَوْ دَارِ جَارِهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْجَوَارِ (أَوْ بَيْتِ شَعْرٍ) فِي مُطْلَقِهِ (كَحَبْسٍ أَوْ كَرَةٍ عَلَيْهِ بِحَقِّ) فِي <sup>(٢)</sup> الْحُلُوفِ عَلَيْهِ لِمَا سَبَقَ أَنْ الْإِكْرَامَ الشَّرْعِي طَوْعَ (لَا بِمَسْجِدٍ) فِي لَا أَجْتَمِعُ مَعَهُ لِأَنَّهُ مَخْرُجٌ حَكْمًا (وَبِدُخُولِهِ عَلَيْهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (مَقِيمًا فِي بَيْتِ يَمْلِكُهُ) وَلَوْ مَنْفَعَةٌ لَا إِنْ دَفِنَ بِهِ (لَا بِدُخُولِ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفُتِ الْمُجْتَمَعَةُ وَبِتَكْفِيهِ فِي لَا نَفْعَهُ حَيَاتُهُ) لِأَنَّهُ مُؤَنِّ التَّجْمِيزِ مِنْ تَوَابِعِ الْحَيَاةِ (وَبِأَكْلِ مِنْ تَرْكَبِهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (قَبْلَ قَسَمِهَا) غَيْرُ ضَرُورِي فَإِنَّهُ لَا قَسَمَ إِلَّا بَعْدَ الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ (فِي لَا أَكُنْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى) بِهَدْيٍ غَيْرِهِ (أَوْ كَانَ مَدِينًا وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ) وَلَوْ لَمْ يُقْرَأْ (أَوْ رَسُولٍ) بَأَخٍ (فِي لَا كَلِمَةٍ وَلَمْ يَنْوُ فِي الْكِتَابِ فِي الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ) وَنَوَى فِي الرُّسُولِ مُطَافًا (وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَا قِرَاءَتِهِ بِقَلْبِهِ) فِي لَا قِرَاءَ (أَوْ قِرَاءَةً أَحَدٍ عَلَيْهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (بِالْإِذْنِ) مِنَ الْخَالِفِ وَقَدْ رَجَعَ عَنْ إِسْرَافِ الْكِتَابِ (وَلَا بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ) رَدًّا (بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابَةٍ أَلْحُلُوفِ عَلَيْهِ) وَكَلَامًا (وَلَوْ

(١) وفي المجموع : ولا حنث في زمننا بالحمام وبيت الشعر في البيت ولا باجتماع بمسجد في لا يجتمع معه ولا ببيت الجار في بيته اه ومثل الحمام القهوة والفندق كما في شرحه .  
(٢) متعلق بحبس أى في المكان المحلوف عليه .

قَرَأَ) الحالف وأُنصت (حَلَّى الْأَصُوبَ وَالْمُخْتَارَ وَبِسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعَقِّدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ) وليس لغواً فإنَّ اللغو حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ) على ما سبق (وَيَفْتَحُ عَلَيْهِ) في قراءة (وَبِلَا عِلْمٍ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي وَبَعْدَ عِلْمِهِ) أى إعلامه (فِي لَا عِلْمَهُ وَإِنْ رَسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْثَانِ فِي حَلْفِهِ لَا وَلَّ فِي نَظَرِهِ) في المصالح بخلاف ما يخص الأول لذاته (وَيَمْرُؤُونَ فِي لَا ثُوبَ لِي وَبِالْهَيْبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارَهُ وَبِالْمَكْسِ وَنُؤَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْبَةٍ وَبِقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا) إلا أن يخاف على نفسه (فِي لَا سَاكِنَتْ) ببقائه ليلاً (فِي لَا نَتَقِلْنَ) فشددوا هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحنث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا يَخْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكِنَهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَّ بِأَجْدَارًا) وَلَوْ جَرَّ بِدَاهِنِهِ الدَّارَ وَبِالزَّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ لَا سَاكِنَهُ (الْمَنْتَحَى لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ) ونزاعهم (إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا) أى الزيارة (فَهَارَا أَوْ بَدَتْ) عطف على مدخول لم فعدم الحنث إذا انتفيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة (الْقَصْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَا سَافِرِينَ وَمَسْكَتٍ نِصْفَ شَهْرٍ وَنَدَبَ كَمَالَهُ كَمَا نَتَقِلْنَ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ) راجع لقوله وبقاء ولو ليلاً في لا ساكنت فخفه وصله به (لَا بِكَيْسَمَاكَرٍ وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أولاً نية له (تَرَدُّدٍ) أظهره عدم الحنث مطلقاً (وَبِاسْتِحْقَاقِي بَعْضِهِ) أى الدين الذى حلف ليوفيه (أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ وَبِدَيْعٍ فَاسِدٍ) بالدين (فَاتَ قَبْلَهُ) أى قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَفِ) قيمة اللبيع بالدين ولا كمل عليها (كَأَنَّ كَمْ يَفَتْ حَلَّى الْمُخْتَارِ) تشبيهه في الحنث حيث لا وفاء (وَبِهِبَّتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ) بإعلامه (وَأَنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةٍ بَيِّنَةٍ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذِهِ) ولم يراعوا هنا البساط (لَا إِنْ

جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَأِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَ قَضَاءِ فِي  
غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ) إِلَّا لِقَرِينَةِ إِمْرَادَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
كَالتَّبَسُّرِ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلَ (بِخِلَافٍ لَا كَلْتَهُ)  
غَيْرَ الْأَنْ كُلِّ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الِاسْتِعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاءَهُ  
بِهِ عَرَضًا) وَلَوْ غَبَا لَصَحَّ الْبَيْعُ (وَرَبَّرَ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءِ وَكَيْلِ  
تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مُقَوَّضٍ وَهَلْ نُمَّ وَكَيْلِ ضَيْعَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتْبَةِ الْحَاكِمِ  
(أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ (وَعَلَيْهِ) إِلَّا كَثُرَتْ تَأْوِيلَانِ وَبَرَى فِي  
الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرُهُ وَلَا بَرَّ (وَلَا يَبْرَأُ) كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِشَهَادَتِهِمْ  
إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا (وَلَهُ يَوْمٌ وَكَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ) أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ  
وَأَلَّى رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَالَ شَعْبَانَ (ابْنُ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup>) فِي الْإِلَامِ يَوْمَ وَابِلَةٍ مِنْ مَدْخُولِهَا  
(وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ لِضَيْقِهِ) فَبَسَاطَ  
وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ (بَلَا لَفٍ) وَبَدْخُولِهِ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلَهُ إِنْ  
لَمْ يَسْكُرْهُ ضَيْقُهُ وَبَقِيَّامٍ) اسْتِعْلَاءٌ (عَلَى ظَهْرِهِ) أَيْ الْبَيْتَ الَّذِي حَافَ لَا يَدْخُلُهُ  
(وَيُمْسِكُ تَرَى فِي لَا أَدْخُلُ إِنْ لَمْ يَبْأُ كُلِّ مِنْ وَلَهٍ) لِلْحَافِ وَكَذَا عِبْدَهُ  
(دَفَعَ لَهُ مُحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)  
وَالْمَوْحُوبُ يَسِيرُ لَهُ رَدُّهُ (وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلَامَهُ إِلَّا يَأْمُ أَوْ الشُّهُورِ) حَمَلًا  
لِأَلْ عَلَى الِاسْتِغْفَارِ احْتِيَاظًا (وَتَلَاثَةٌ) لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ فِي الشُّهُورِ<sup>(٢)</sup> (فِي  
كَأَيَّامٍ) وَسَنِينَ بِلَا أَلٍ (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَا هَجْرَانَهُ)  
لِأَنَّهُ الْمَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ  
(قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ مَوْمُ لِقَوْتِهِ (وَلَا تُطِيلَنَّ هَجْرَانَهُ) بِحَسَبِ الْحَالِ قَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التعبير باللام يخالف التعبير بالي على المعتمد خلافا  
للمعنى في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والمسألة بأدلتها مبسطة في كتب الأصول

يكون شهرراً واحتاط محمدٌ بسنة (وسنة في حين وزمان وعصر  
ودهر) فإن عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخ أو يغير نسائه في  
لأزواجن) فإن كان لإغاطة زوجته فلا بد أن يغيط مثلها (ويضمن الزوج  
في لا أنكمل) بمال (إن لم يشترط عدم العزم وبه) أي الضمان  
(لو كيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته) كصديقه (وهل إن علم)  
بأنه من ناحيته (تأويلان) فإن علم بالتوكيل حدث قطعاً (وبقوله ما ظننته  
قاله لغيري لمخير) به (في ليسرته وبأذهي الآن) مثلاً (أثر لا كلمتك  
حتى تفعلني وأيس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر لا أكلمك حتى تبدأني  
وبالإنفاة في لا ترك من حقه) الذي باع به (شئنا إن لم تن) قيمة المبيع  
بالتن ولا كمل عليها (لا أن آخر الثمن على المختار) وإنما التأجيل له حصه  
من الثمن حال العقد (ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذته)  
لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وكذا إن لم يتبين شيء والموضع اعتقد  
أخذها فإن تبين أخذ غيرها فعلى حكم اللغو (ويتركهم أعالماً في لا خرجت إلا  
بإذني) فلا يكفي العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حلف لا يأذن لغيره  
(فزادت بلا علم) فإن علم حدث فالعلم في الحدث إذن احتياطا (وبعودي لها  
بعد يملك آخر في لا سكت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو  
مادامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقرة (ولا إن خرجت وصارت  
طريقاً إن لم يامر به) أي التخريب معاملة بنقيض قصده (وفي لا باع منه  
أو له) مسماراً (بالتوكيل إن كان من ناحيته) على ما سبق (وإن قال  
حين البيع أنا حلفت) على فلان فأخشي أن يسكون له (فقال هو لي ثم صح  
أنه ابتاع له) حث (وآزم البيع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع بيننا  
(وأجزأ تأخير الوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) بما

ليس حقاً يورث (وَتَأْخِيرُ وَصِيَّ بِالْمَنْظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَيْرِهِ إِنْ أَحَاطَ  
وَأَبْرَأَ) لليت (وَفِي بَرٍّ فِي لَأَطَائِمَ فَوَطِئَهَا حَائِضًا) ونحوه من كل ممنوع  
(وَفِي لَعْنًا كُلِّئَهَا فَخَطَفْتُمَا هِرَّةً فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحال (أو  
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للثلاث (إِلَّا أَنْ تَتَوَانَى وَفِيهَا الْجَنَاحُ بِأَحَدِهِمَا  
فِي لَا كَسَوْنُهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِكَل) وأجاب للمص بأنه في القضاء  
بطلاق أو عتق معين .

### (بَابُ)

(النَّذْرُ الزَّامُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ غَضَبَانِ) خلافاً لمن يقول بكفارة يمين  
وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْذُولِي أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ) فلا ينفعه ذلك (بِخِلَافٍ إِنْ  
شَاءَ فَلَنْ فِيمَشِيدَتِهِ وَإِنَّمَا بَارَزُ بِهِ مَا نُدِبَ كِلَاهُ عَلَى أَوْ عَلَى ضَحِيَّةٍ) على  
ما سبق فيها (وَنُدِبَ الْمُطْلَقُ وَكِرَّةُ الْمُسْكِرُ) وإن لم كسل خيس المشنة  
(وَفِي كُرْمِ الْمُعَلَّقِ) كأن شفى الله مريضاً (تَرَدُّدٌ وَلَزِمَ التَّبَدُّلُ يُنْذَرُهَا  
فَإِنْ عَجَزَ فَبَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شِيَاءٍ لَا غَيْرُ) فلا هدى بالصوم هنا (وَصِيَامٌ يُنْفَرُ)  
وفي الصلاة خلاف وفي الاعتكاف شيء من هذا (وَمُثْلُهُ حِينَ يَمِينُهُ إِلَّا أَنْ  
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرَّبَاطُ بِمَحَلِّ خِيفِ)  
وأدخلت السكاف مالى للفقراء (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سمى  
الثالث منه (إِلَّا لِتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَأَلْجَمِيعُ وَكَرَّرَ) بإخراج  
ثلاث ما بقى (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثانى (وَالْأَوَّلُ فَقَوْلَانِ وَمَا سَمَى)  
من نصف أو غيره (وَلَمَّا مُعَيَّنَا أَنَّى عَلَى الْجَمِيعِ) كألّف دينار أو هذا العبد  
ولا يملك غير ذلك (وَبَعَثُ قَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلِّ) أى محل ما ذكر لاجتهاد  
(وَلَمَّا لَمْ يَصِلْ رِبْعَ وَعَوْضَ كَهْدَى وَلَوْ مَعِيَّ عَلَى الْأَمَحِ) فإنه لم يجب



عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إذا بيع الإبدال بالالفصل) كابل عن  
 شاة بخلاف السلاح فإنما يحل فى مثله (وإن كان) الجمول هدبا (كثوب  
 بيع وكرة بعته وأهدى به) فيها (وهل اختلف هل يؤممه) كفى العتبية  
 وموضع من المدونة (أولا) يبيعه كفى موضع آخر منها (أولا) اختلف لأنه إنما  
 أراد بيعه (ندبا) فلا ينافى جواز التقويم (أو التقويم إن كان بيعين) لأنه  
 ليس على سبيل الصدقة حتى يسكون عودا فيها والبيع فى النذر (تأويلات فإن  
 عجز) الثمن عن هدى أعلى (عوض الأذننى ثم لخرقة السكبة يصرف  
 فيها إن احتاجت وإلا تصدق به وأعظم مالك) رضى الله عنه (أن يشرك  
 معهم) حيث قاموا بشاؤها (غيرهم لا لها ولا به منه عليه) الصلاة و  
 (السلام) والمشي لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج منها (للحل) وأتى  
 بمكة كمكة أو التبت أو جزئه لا غير<sup>(١)</sup> مما انفصل عنه (إن لم ينو  
 مسكاً من حيث نوى) بيان لحل المشى (وإلا) يندو شيئاً فن حيث (حاف  
 أو مثله إن حث به) لا مفهوم للشرط (وتعين محل اعتيد) للحالين  
 ولو مع غيرهم (وركب فى المنهل) موضع النزول لاحتطاب أو يستقى (أو  
 لاحتاج) فى غير طريق التوجه يندو لها فإذا رجع لأصل الطريق نزل  
 (كطريق قربنى اعتيدت) إلا أن يعتاد الحالفون غيرها فلا يعدل لعادة  
 غيرهم (وركب) بحر اضطر له لا اعتيدت لغير الحالفين (على الأرجح) ويعنى  
 (لتمام الإفاضة وسعيها) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (ورجع وأهدى إن  
 ركب كثيراً بحسب مسانته) والصعوبة والسهولة (أو المأبذ والإفاضة  
 فحوا الميسرى) فاعل رجع (فأبلا فيمشى ما ركب فى منل المؤمنين وإلا)  
 بيعين (فله المخالفة إن ظن) قيد فى الرجوع (أو لا حين خروجه) القذرة

(١) قيل : هذا التركيب لمن ، والصواب : لا . لقول الشاعر :  
 جواباً به تنجو اعتمد فوربتنا لمن عمل أسأفت لا غير تسأل

وَالْأَيُّ (مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطَّ) مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ حَيْثُ  
ظَنَّ الْقُدْرَةَ حَالِ الْيَمِينِ وَإِلَّا فَلَاهِدَى (كَأَنَّ قُلَّ وَلَوْ فَادِرًا) تَشْبِيهِ فِي الْهَدَى فَقَطَّ  
(كَانَ لِفَاضَةٍ فَقَطَّ) تَشْبِيهِ فِي طَلَبِ الْهَدَى لَكِنْ نَدْبًا كَمَا بَاتَى وَمَا قَبْلَهُ وَجُوبًا  
(وَكَمَامٍ عَيْنٍ) فِيهِدَى لِرُكُوبِهِ وَلَا يَرْجِعُ (وَلَيْتَقَضِيهِ) حَيْثُ فَوْتُهُ هَلِي نَفْسَهُ (أَوْ  
لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْمَشَى فِي رَجُوعِهِ فِيهِدَى فَقَطَّ (وَكَمَا فِي بَقِيَّةِ) مُحْتَزَمًا وَالْعَرَى  
(وَكَأَنَّ فَرَقَهُ) بِاقَامَةِ زَائِدَةٍ عَلَى الْمَعْتَادِ (وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ) فَيَجْزِيهِ مَعَ الْهَدَى  
(وَفِي لَزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشَى عَقْبَةٍ وَرُكُوبٍ أُخْرَى) بِعَنَى تَنْصِيفِ الْمَشَى وَيَتَنَقَّى  
عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَضْهَبْ مَنَازِلَ الرُّكُوبِ (تَأَوَّيْلَانِ) أَظْهَرَهُمَا إِلَّا كَتَفَاءَ بِمَشَى أَمَّا كَنْ  
الرُّكُوبِ (وَالْهَدَى) فَيَأْسُقُ (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ) رَاكِبًا (فَنَدْبٌ  
(وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعِ) فِي الْقَابِلِ لِأَنَّ الْهَدَى تَقَرَّرَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ  
وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْيَقَاتِ) بِعَنَى مَحَلِّ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ لِسُرْيَانِ الْفَسَادِ إِلَيْهِ  
وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لِلْفَسَادِ وَتَبْعِيضِ الْمَشَى (وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي  
قَضَائِهِ) حَيْثُ كَانَ لَا زَمَةَ الْمَشَى أَمَّا الْحَجُّ فَيَمَشَى مِنْكَ الْقَضَاءُ (وَإِنْ حَجَّ تَأَوَّيًّا  
نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفَرَّدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذَرْ حَجًّا) بَانَ  
نَذْرٌ مُطْلَقٌ نَسَكَ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (تَأَوَّيْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْإِطْلَاقُ (وَهَلَّى  
النَّضْرُورَةَ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَخُجُّ مِنْ مَسَكَةٍ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ) مِمَّا  
قَيْدُ بِهِ (فِي أَنَا مُحْرِمٌ وَأَحْرِمُ إِنْ قَيْدَ يَوْمٍ كَذَا كَالْعُمُرَةِ مُطْلَقًا) بِكُسْرِ  
الْلَامِ أَمَّا الْمَقِيدُ فَكَمَا سَبَقَ (إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صُحْبَةَ لَا الْحَجَّ وَالْمَشَى فَلِأَشْهُرٍ  
إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهِرِ وَلَا يَزُومُ) نَيْءٌ (فِي مَالٍ فِي  
السَّكْمَةِ أَوْ بِأَيِّهَا أَوْ كُلُّ مَا كُنْتَسِبُهُ) حَلَفَ غَيْرُ مَقِيدٍ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ لَمْ يَمُرَّ بِهِ  
(أَوْ هَدَى) أَوْ بِدَنَةٍ (لِقَبْرِ مَسَكَةٍ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يُرْ ذِيَانِ مَلَكَةٍ أَوْ عَمَى  
نَحْرُ فَلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَتَوَهَّ أَوْ يَنْذُرَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)  
بِعَنَى قِصَّةِ الذَّبِيحِ <sup>(١)</sup> (وَالْحَبُّ حِينَئِذٍ كَنَذَرِ الْهَدَى بِدَنَةٍ ثُمَّ بَقَرَةٍ كَنَذَرِ

(١) وهو اسماعيل على الصحيح المؤيد بالأدلة المزدودة .

الجماعة) أشبهه في الالغاء ويندب الهدى (أو تحل فلان لمن نوى التمتع) بحمله على عفته (والأركب وحج به بلا هدي) فإن نوى إحجاجه لم يلزمه الحج معه (ولأنه على المسير والذهاب والركوب لمسكة) لأن السنة إنما وردت بالمشي (ومطلق مشي) بلا قيد مكة (ومشي لمسجد) غير الثلاثة (وإن لا عت كاف) وفعل ما نذر بموضعه (إلا لقريب جد أفقولا إن تحتملهم ما ومشي للمدينة أو إلباء) مدينة بيت المقدس (إن لم ينو صلاة بمسجد بينهما أو بينهما فيركب وهل وإن كان ببعضهما أو إلا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل أفضل ثم مسكة .

(باب)

الجماد في أهم جهة كل سنة وإن خاف محاربا) وينبغي أن يراعى هنا قاعدة أخف الضررين (كزيارة الكعبة) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا قدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فرض كفاية ولو مع والجار) إلا أن لا يوفى اليهود (على كل حر ذكركم مكلف قادر، كالقيام بموسم الشرع) بحيث يحفظ (والفتوى ودفع الضرر عن المسلمين والقضاء والشهادة والإمامة) العظمى ويتعين كل على من لم يصاح غيره (والأمر بالمعروف<sup>(١)</sup> والنهي عن المنكر) في نظام العالم لا قصر النياب (ورد السلام وتجهيز الميت وفك أسير وتعين بفتح العدو وإن على امرأة وعلى من يقر بهم إن عجزوا ويتعين الإمام) ولو لكعب (وسقط بمرض وصبي وجنون وعوى وعرج وأنوثة وعجز عن محتاج له وورق ودين حل) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن لإفادته ولم يعتقد حله من مدرك قوى اهـ يشير بهذا إلى بعض المسائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرم فلا يصح الانكار على حنفى يشرب النبيذ مثلا .

يتخلص من وفائه (كوالدين في فرض كفاية به بحر أو خطر<sup>(١)</sup>) لا مفهوم  
لها حيث يقوم به الغير وإلا فعله ولو بهما (لا جدل) وإن وجب برء (والسكائر  
كغيره في غيره) أي الجهاد (ودعوا للإسلام ثم جزية) إن أبوه (بمحل  
يؤمن وإلا قوتلوا وقتلوا إلا المرأة إلا في مقاتلتها) بسلاح أو قتلها أحداً  
فقتل فيها ولو بعد القتال (والصبي والمعتوه كشيخ فإن وزم وأغنى وراهب  
مُعزَل بدين أو وصومعة بلا رأى وترك لهم الكفاية فقط واستغفر قائمهم  
كمن آمن تبليغه دعوة وإن حيزوا فقيمهم) في المنعم على من قتلهم (والراهب  
والراهبة حران) ولا دية فيهما خلافاً للمنفعة الخروشي (يقطع ماله) عنهم وعليهم  
وآله وبنار وإن لم يسكن غيرها ولم يسكن فيهم مسلم) وإلا لم يروا بها  
(وإن يسفن) إلا أن يشتد الخوف (وبالحصن بغير تحريق وتغريق مع  
ذرية) ونساء وأولى مسلم ولا راعي الذرية في السفن لليلة (وإن تفرسوا بذرية  
تتركوا إلا يخوفونهم بمسلم آمن يقصد الترس) وقوتلوا والفرق أن الشأن الاحتياط  
في التباعد عن المسلم (إن لم يخف حلى أكثر المسلمين) باحترام الترس  
(وحرّم نبلهم) الذي في النوادر عن مالك الكراهة فمالم المص على التحريم  
(واستعانة بمشرك) أي طلب ذلك (إلا لخدمة وإرسال مصحف لهم)  
ولا بأس بنحو الآية والحديث لدعايتهم (وسفر به لأرضهم كآلة) ولو أمة  
أو ذمية تحت مسلم (إلا في جيش آمن) راحع المرأة لأنها تنفذ على نفسها بخلاف  
المصحف (وفرار) من الكفار (إن بلغ المسلمون النصف) وإلا جاز (و)  
الحال أنهم (لم يبلغوا اثني عشر ألفاً<sup>(٢)</sup>) إلا تحرقاً (خدعاً وتحجزاً) من

(١) بكسر الطاء صفة للخطر : أي أو بر خطر

(٢) فإن بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم تختلف كلمتهم أقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم .

غير الأمير بتقوى (إن خيف) وإلا أن تختلف كلمة للمسلمين أو بفرد عدوهم بعدد  
أوسلح (والمثله) حرام بعد القدرة إلا أن يملوا (وتخل رأس لبلد أو وال  
وخيانة أسير انتمين طائما ولو على نفسه) وللمكره القرار بما أمكن (والقول  
وأدب إن ظهر عليه وجاز أخذ محتاج نعلأ وحزاماً) لم يرتفع (ولارة  
وطاماً وإن نعلأ وملفاً كغوب وسلاح ودابة ليرد) بعد الحاجة (ورد الفضل  
إن كثر فإن تعذر نعدق به ومضت المبالدة بينهم) أى المحتاجين ولا  
يراعى باب الربا إذ ليس بيعاً حقيقة (ويبلد لهم إقامة الحد) ولا يؤخر  
(وتخرىب وقطع نخل وحرق إن أنكى) العدو (أو لم ترج) للمسلمين  
(والظاهر أنه) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الإنكاه (مندوب ككسبه)  
وهو الإبقاء مع الرجاء وأنكى فإن أنكى ولم يرج وجب الإنلاف أو رضى ولم  
يفك منع (ووطئ أسير أمة وزوجة) له (سليماً) من وطئهم (وذبح حيوان  
وهرقته وأجهز عليه) كما سبق فى الإنلاف (وفى النخل إن كثرت)  
وإلا كره إنلافها (ولم يقصد غسلها) وإلا جاز (روايتان) يجوز الإنلاف  
وكراهته (وحرق) الحيوان للمعرب (إن أكلوا الميتة كمتاع عجز عن  
تحليه وجعل الديوان) للمجاهدين (وجعل من فاعل من يخرج عنه إن  
كانا بديوان) ومصر كلها ديوان واحد مثلاً (ورفع صوت مرابط بالتكبير)  
لأنه شعاره (وكره التطريز وقتل عين وإن أمن) إذ التامين لا يبيح  
التجسس (والمسلم كالزديق) يقتل ولو تاب حداً (وقبول الإمام هديتهم  
وهي له إن كانت من بعض) غير الطاغية (لكفرابة وفى) لبيت المال  
(إن كانت من الطاغية) ملكهم (إن لم يدخل بلدهم) فغنيمة للجيش  
(وجاز قتال نوب) أى حبش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع لتوهم استمرار  
(م ١١ — الكليل)

العمل بحديث تركوا الحبش ما تركوكم ويروى تركوا الترك<sup>(١)</sup> فلذا قال (وَتُرِكَ  
وَاحْتِجَاجُ عَلَيْهِمْ بِقُرْآنٍ وَبَعَثُ كِتَابٍ فِيهِ كَالآيَةِ) مع أمن الإهانة (وَأَقْدَامُ  
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) إن أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ لِبُظْهَرِ شَجَاعَةٍ)  
بل لله (عَلَى الْأَظْهَرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخَرٍ وَوَجَبَ إِنْ رَجَى حَيَاةَ  
أَوْ طَوْلَهَا) ولو مع (كَالْغُظْرِ فِي الْأَشْرَى) تشبيهه في الوجوب (بِقَتْلِ أَوْ مَنْ  
أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جِزْيَةٍ) فيغرم قيمتهم للعبث من الخمس وبيت المال (أَوْ اسْتِرْقَاقِي)  
في الغنمية وأول التنويع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْنَعُهُ) أي استرقاق الأم (حَمْلُ  
بِمُسْلِمٍ وَرُقَى) الولد أيضاً (إِنْ حَمَلَتْ بِكَفَرٍ) لأبيه فإن شك فإن كان بين  
الإسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم يقع أمه هنا (و) وجب (الوفاء بما فُتِحَ  
لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ) فإن اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)  
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارَزِ مَعَ قَوْمِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فإن خيف  
قتل المسلم منع (وَأِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ) وبغير إذنه قتل للدين (وَأَمِنْ  
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَوْمِهِ الْإِعَانَةُ وَأَجِيرَ عَلَى حُكْمِهِمْ مَنْ زَلُّوا  
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصَاحَةَ وَإِلَّا أَنْظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَهُ بَيْنَ  
غَيْرِهِ أَقْلِيًا) يعني عدداً أكثر فله النظر (وَإِلَّا) يكن أقلباً (فَهَلْ يَحُوزُ)  
تأنيته ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْصَى) ولا يحوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) يعني  
أنه من الإيمان ويأتي محترمه في قوله لاذمياً (مَبْرَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقًا أَوْ امْرَأَةً)  
ينبغي أن الواو للعال إذ ما قبل اللبامة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَخَارِجًا عَلَى  
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأنيته اتفاقاً (لَا ذِمِّيًّا وَخَائِماً مِنْهُمْ نَأْوِي بِلَانٍ وَسَنَقَطُ الْقَتْلُ

(١) لفظ الحديث « دعو الحبشة ما ودعوكم واركوا الترك ما تركوكم » رواه أبو داود  
والنسائي من حديث رجل من الصحابة والطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً « تركوا  
الترك ما تركوكم » فإن أول من سلب أمتي ما حولهم الله بنو قنطوراء » وفي الحديث كلام كثير  
بل قيل بوضعه أسكن رجس السخاوى أنه ليس بموضوع .

وَلَوْ بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِمَحْنُونِ (بِلَفْظِهِ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِواءُ الْمَصْلَاحَةِ (وَلِنْ ظَنُّهُ) أَى الْأَمَانِ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى) الْإِمَامُ (النَّاسَ عَنْهُ) أَى الْأَمَانِ (فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ) أَى اعْتَقَهُ الْحَرْبِيُّ جَهْلًا أَنْ الْمُؤْمِنَ مُسْلِمٌ (لَا إِمْرَءَهُ) بِأَنْ عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بِأَنْ أَمَانَهُ ماضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْضَى) جَوَابُ مَا قَبِلَ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَحَلِّهِ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ) وَبَارِضُنَا خِلَافَ (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلَى بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنْتُمْ لَا تَعْرِضُونَ إِيَّانَا جِرَ أَوْ بَيْنَهُمَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِمَا مِنْهُ وَإِنْ قَامَتْ قَرِيبَةٌ فَعَلَيْهِمَا وَإِنْ رُدَّ بِرِيحِهِ) بَلْ لَوْ اخْتَارَ قَبْلَ الْوُصُولِ (فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلِوَارِثِهِ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَبَعْدُودِ سَرِيعًا (وَلِإِقَانِهِ) حَقُّهُ وَلَا سِرَّهُ (إِنْ أَمِيرٌ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أَرْسِلَ) مَالَهُ (مَعَ دِيْنَتِهِ) إِنْ قُتِلَ ظُلْمًا (لِوَارِثِهِ كَوْدِ بَعْتِهِ وَهَلْ) تَرْسَلِ (وَلِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَى غَنِيْمَةٍ كَمَالَهُ حِينَئِذٍ (قَوْلَانِ وَكُرَّةٍ لِقَبْرِ الْمَالِكِ اشْتَرَاهُ سِلْعَةً وَفَاتَتْ بِهِ وَبِهِ بَيْتُهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيْدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى تَزْعُمِهِم بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَّكَ) الْحَرْبِيُّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) وَالْإِنْفِطَةِ (وَالْجُبْسِ) الْحَقِيقِ وَأَمَّا الْمَعَارُ وَمَارِضِيهِ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَضٍ فَلِي حَالِهِ (وَقَدِيتُ أُمَّ الْوَلَدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَتْبَعُ سَيِّدَهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيِّدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَتَقَتْ (وَعَتَقَ الْمَدْبَرُ مِنْ ثُلَاثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ بَعْدِهِ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يُتَّبَعُونَ) أَى جَمِيعٌ مِنْ سَبْقِ (بَشْيَةٍ) لِمَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارٌ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَ الْمَدْبَرُ لِيْنِ فَقَالَ ادْفَعْ قِيَمَةَ مَارِقِ وَأَخْذَهُ بِلِ حَقٍّ مِنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْغُرْمَاءِ أَيْضًا (وَحَدُّ زَانٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٌ

إِنْ حَبِزَ الْمُتَمِّمُ ) وَإِلَّا أَدَبَ ( وَوُفِّتِ الْأَرْضُ ) غَيْرُ الْمَوَاتِ ( كِهْمَرُ وَالشَّامُ  
وَالْعِرَاقُ ) بِمَا فَتَحَ عَنُودَ كَسَكَةِ عِنْدَ نَافِلَا يُؤْخَذُ لِبَيْوتِهَا إِذْ ذَاكَ كِرَاءُ ( وَخُسَّ غَيْرُهَا  
إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ ) وَإِلَّا فَنِيءُ ( فَتَخَرَّجُهَا ) أَى أَرْضِ الزَّرَاعَةِ الْمَوْقُوفَةِ ( وَالْخُسُّ  
وَالْجِزْيَةُ لِأَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ ) الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ كَالْقَنَاطِرِ وَالْدِيُونِ  
( وَبُدِيءُ ) عَنِ فِيهِمْ الْمَالُ وَنُقِلَ لِلْأَخْوَجِ الْأَكْثَرِ وَنُقِلَ ) أَعْطَى الْإِمَامُ  
( مِنْهُ ) أَى الْخُسَّ ( السَّلْبُ لِمَصْلَحَةٍ ) وَكَانَ السَّلْبُ تَنْفِيلاً بِاعْتِبَارِ أَصْلِ السَّهْمِ  
( وَلَمْ يَجْزُ ) إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَمْ يَسْلِبْهُ ) أَيْلًا يَفْسُدُ نِيَّتُهُمْ  
وَبُورْدُهُمُ لِلْمَالِكِ ( وَمَضَى ) إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمُتَمِّمِ وَلِلْمُسْلِمِ قَطْعُ ) لِأَذَى  
وَلَوْ قَاتَلَ إِلَّا أَنْ يَجِيزَهُ لَهُ الْإِمَامُ ( سَلْبٌ أَعْتِيدَ لَا سِوَارَ وَصَلِيبٌ وَعَيْنٌ ) فَإِنَّهَا  
لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ الْمَعْتَادِ ( وَدَابَّةٌ ) عَطَفَ عَلَى مَا قَبِلَ النَّفْيَ حَيْثُ أَعْدَاهَا لِرُكُوبِهِ  
( وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ) مِبَالِغَةً فِي قَوْلِهِ وَلِلْمُسْلِمِ مَتَى سَمِعَ بِمَعْزِ الْجَيْشِ ( أَوْ تَعَدَّدَ )  
السَّلْبِ ( إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا ) صَوَابُهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قَاتِلًا إِذِ التَّهْمِينِ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ  
( وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ ) وَنِصْفُ كُلِّ مَعَ جِهَلِهِ وَلِلْمَعِيَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ( وَلَمْ يَكُنْ لِكُرْأَةِ  
إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ ) بِمَا يَبِيحُ قِتَالَهَا فَيُؤْخَذُ سَابِغُهَا ( كَالْإِمَامِ ) تَشْبِيهِهُ فِي أَخْذِ السَّلْبِ  
( إِنْ لَمْ يَقُلْ ) مَنْ قَتَلَ ( مِنْكُمْ ) أَوْ يُخَصُّ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ  
حَيْثُ شَمَلَهَا عَرَفًا وَكَذَا الْإِنَانُ وَالْحِمَارُ وَالنَّاقَةُ وَالْجَلْ ( لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ غِلَامَةٍ )  
غَيْرُ مَعْدَةِ الْقِتَالِ ( وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ ) حُرَّةً مُسْلِمَةً عَاقِلَةً بِالسَّيْفِ حَاضِرَةً ) وَكَتَفِي بِتَذْكِيرِ  
الْأَوْصَافِ عَنِ الذِّكْرِ ( كَتَا جَرٍ وَأَجَرٍ ) إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ  
وَلَوْ تَابَعَهُ لِلْحَرْفَةِ ( لَا ضِدَّهُمْ ) الضَّمِيرُ لِلْحَرْفِ وَمَا بَعْدَهُ ( وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ  
فَفِيهِ ) إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافَهُ ) أَرْجَعَهُ عَدَمُ الْإِسْهَامِ ( وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ )  
الضَّمِيرُ لِمَنْ لَا يَسْهَمُ لَهُ وَالرِّضْخُ عَطَاءٌ قَلِيلٌ ( كَمِيتٌ قَبْلَ الْفَقَاءِ ) وَأَنْعَى وَأَعْرَجَ  
وَأَشْلَ ) تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ الْإِسْهَامِ ( وَمَتَخَافٌ ) لِلْحَاجَةِ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ



أَوْ أَمِيرَهُ (وَضَالٍ يَبْتَكَدُ نَا) رَجَحَ الْإِسْهَامَ لَهُ (وَأَنْ يَرِيحَ بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ ،  
 وَمَرِيضٍ شَهِدَ) الْقِتَالِ (كَفَرَسَ رَهِيصَ) الرَّهْصَ مَرَضٌ فِي حَافِرِهِ (أَوْ) لَمْ  
 يَشْهَدْ الْقِتَالَ حَالُ مَرَضِهِ بَلْ انْعَزَلَ عَنِ الصِّفِّ لِسُكْنِهِ (مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ  
 عَلَى الْغَنِيمَةِ) فَهُوَ عَاطِفٌ عَلَى شَهِدٍ (وَلَا فَقُولَانِ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسُهُ وَإِنْ  
 بِسَفِينَةٍ أَوْ بِرُذُونَا) ثَقِيلُ الْأَعْضَاءِ (وَهَجِينَا) رَدَى الْأَمِّ (وَمَنْفِرٌ يَقْدَرُ  
 بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٌ رُحَى) الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَالًا عَاطِفٌ عَلَى الْفَرَسِ خَاصًا  
 أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ <sup>(١)</sup> وَكَتَبَ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ (وَتَحْبَسُ) وَسَمَاءٌ لِلْفَازِي عَلَيْهِ كَالْمَعَارِ  
 فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَمَقْصُوبٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وَعَلَى الرَّا كَبِ  
 الْأَجْرَةِ (وَمِنْهُ رِبْعٌ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يُنْتَفَعُ  
 بِهِ وَتَعْلٍ وَبَعِيرٌ وَتَانٍ) وَيُرْوَى وَأَتَانٍ (وَالْمُشْتَرَكُ الْمَعْمَلُ) الْإِسْهَامُ بِقَدْرِ  
 الْقِتَالِ (وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ) بِحِسْبِهِ (وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٌ) فَمَا آتَى بِهِ  
 غَنِيمَةً (وَلَا) يَسْتَنْدُ (فَلَهُ كَمَا تَلَصَّصَ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ) دَفَعَ الْخُمْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ  
 (وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لَا ذِيٍّ وَمَنْ عَمِلَ مَرْجَبًا أَوْ سَهْمًا) وَخُمْسٌ إِنْ صَالَحَهُ  
 فَقَطْ (وَالشَّأْنُ الْقَسْمُ يَبْتَكَدُهُ) فَهُوَ أَوْلَى مَعَ الْإِمْكَانِ (وَهَلْ يَبْتَغِي أَيْقِسِمَ)  
 أَوْ يَقْسِمُ الْأَعْيَانَ (قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ) حَيْثُ فَسَمِ الْقِدَوَاتِ (لَمْ  
 أُمْسِكَنَّ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْقَسْمِ  
 (نَجَانًا وَخَافَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَجُلَّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَلَا يَبِيعَ لَهُ وَلَمْ يُبْخَضْ  
 قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ أَمَّ يَتَعَيْنُ) صَاحِبُهُ فِي قِسْمِهِ (بِخِلَافِ  
 الْأَقْطَعَةِ وَبَيْعَتِ) عِنْدَ التَّعَيْنِ (خِدْمَةُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) يَقْسِمُ نَحْمَهَا  
 (وَكِتَابُهُ) فَإِنْ عَجَزَ رِقُّ لِمُشْتَرِيهِ (لَا أُمُّ وَلَدٍ) فَيُنْجِزُ عَقْدَهَا (وَلَهُ) أَيْ لِلْمَبِيعِ

(١) لعل الصواب ؛ أو على ما بعده ، وهو مدخول الغالبة في قوله وإن بسفينة الخ .

(بَعْدَهُ) (أَي الْقِسْمِ) أَخَذَهُ بِشَمْعِهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ وَأُخِيرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ  
سَيِّدَهَا إِذَا بَيَّغَتْ لَجْهَ حَالِهَا (عَلَى الثَّمَنِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ  
هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَا لَا مُعْتَقَ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) وَتَرْجِيهِمَا (لِحَالِهِمَا وَتَرْكُهُمَا  
مُسْلَمًا لَخِدْمَتِهِمَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) مِنْ خِدْمَتِهِ (فَحُرٌّ  
إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ) عَمَّا يَبِيعُ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَسْلِمَ السَّيِّدُ تَقَاضٍ  
لَا تَمْلِكُ (كَسَلٌ أَوْ ذِي عِيٍّ قُسِمَا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرِ) وَإِلَّا لَمْ يَقْبَعْهُ  
(وَأِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ) مِنْهُمْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ (رُقِيَ بِأَقْبِهِ) لِأَخْذِهِ (وَلَا خِيَارَ  
لِلْوَارِثِ) بَعْدَ تَسْلِيمِ الْوَرِثِ (بِخِلَافِ الْجُعْلَانِيَّةِ وَإِنْ أَدَّى الْمُسْكَاتِبُ ثَمَنَهُ  
فَعَلَى حَالِهِ) مَعَ سَيِّدِهِ الْأَصْلِيِّ (وَلَا فَوْنٌ أَسْلَمَ أَوْ فُذِيَ وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ  
عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَّ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ) بِمَعْتَقٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ (مَعَهُ  
كَأَلَمْ تُشْتَرِ مِنْ حَرْنِي) تَشْبِيهِ فِي مَطْلَقِ الْمَضَى وَالْأَقْبَلِ بِبَيْعِ كَافٍ هَذَا مَا قَبْلَهُ  
(بِاسْتِيلَادٍ وَفِي الْمَوْجَلِ تَرُدُّدٌ) الرَّاجِعِ الْمَضَى (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ  
وَلَا قَوْلَانِ) أَرَجَحَهُمَا دَمَ الْإِمْضَاءِ (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوْ ذِمِّي أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ  
تَجَانًا وَبِعَوْضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمُضِي وَإِلَّا لِكِبَرِ الثَّمَنِ) فِيمَا إِذَا وَهَبَ بِجَانَا  
(أَوْ الزَّائِدُ) فِي أَخْذِهِ بِعَوْضٍ (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِي مِنْ رِصٍ) وَنَحْوِهِ  
(أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ) الَّذِي لَا يَخْلُصُ بِدُونِهِ حَيْثُ نَوَى التَّخْلِصَ ، وَالْأَفْأَسْتُ حَقَاقُ  
وَرَجُوعُهُ عَلَى الْبَائِعِ (وَإِنْ أَسْلَمَ لِمَا وَضَعَ مُدَبَّرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ  
هَلْ يُبْعَ إِنْ عَتَقَ بِالثَّمَنِ) كُلُّهُ وَمَا اسْتَوْفِيَ كَالْغَلَّةِ (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بِنَاءً عَلَى  
أَنْ تَسْلِمَ تَقَاضٍ (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرْنِي يَسْلَمُ حَرْنِي إِنْ فَرَّ) وَالْفَرَارُ بِحَرِّ غَيْرِ  
الْمَسْلَمِ أَيْضًا (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ اسْلَامِ سَيِّدِهِ) وَلَوْ بَعْدَهُ وَأُولَى  
لَوْ لَمْ يَخْرُجْ (أَوْ بِمَجَرَّدِ اسْلَامِهِ) لَيْسَ حَرَابُهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ بِمَقْبُولِ (وَهَذَا الْحَرْنِي)

لأنهم (النكاح) فيحل وطئها بعد الاستبراء (إلا أن تُسبى وتُسلم بعده)  
في الاستبراء أو يمتق فيمتر عايمها ترغيباً في الإسلام (وولده) أى من أسلم وحمل  
به قبل الإسلام (وماله فلا) يعنى غنيمة (مطلقاً لا ولد صغير مكتاتية  
سبيت أو مسلمة) من وطئهم (وهل كيار المسلمة فلا) (مطلقاً) أو إن  
غناؤا تأويلان (وكبار النعمة غنيمة قطعاً) (وولد الأمة لما ليكم)

(فصل عقد الجزية إذن الإمام لكافر صح سباًؤه) لا معااهد (وكاف  
الاصبي ومجنون (حر فادر) ولو على بعضها (مخاط) لارهاب واستغنى بتد كبير  
الأوصاف عن اشتراط تحقق الذكورية (لم يعتقه مسلم ببلادنا) ببلادنا في (سكنى  
غير مكة والمدينة) وسائر الحجاز (والبن ولهم الاجتيان) والإقامة لحاجة  
بلا سكنى (آل للعنوى) (١) أربعة دنانير أو أربعون إدرهما في سنة) فإن  
لم يكونوا أهل عين فعلى ما يرى الإمام (والظاهر أخرها ونقص الفقير بوسعه  
لا يزداد) على الفنى (وللصحنى ما شرط وإن أطبق فسكاً ولوال الظاهر  
إن بذل) القدر (الأول حرم قتاله) رجح خلافه عب ورده بن (مع الإهانة  
عند أخذها) الله بسم (وسقطتا) أى الجزيتان (بالإسلام كازراق  
المسلمين) التى كان رتبها عمر (وإضافة المجاز ثلاثاً لظلم) لأن (والعنوى)  
بعد الجزية (حر وإن مات أو أسلم فالأرض) التى تواف (فقط المسلمين)  
ينظر فيها الإمام وماله لوارثه فإن لم يكن فليت المال (والحكم) فى الصانع  
إن أجملت) الجزية على الأرض والرقاب (فلم أرضهم والوصية بماله  
وورثوها) ومن لا وارث له لأهل صاحبه كما يأتى فى الفرض ولا يزداد فى الجزية  
بزائدهم ولا ينقص نقصانهم وهم حلاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وإن

(١) نسبة للعنوة ومى الغلبة وذلك بأن يكون من البلاد التى فتحت عنوة لا صلحا  
ودينار الجزية بمشرة دراهم وأما النكاح والدية والسرقة فاثنا عشر كما فى شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرُّقَابِ) كل رقبة بكذا أو أجملت على الأرض نحو وعلى جميع الأرض  
 كذا أو سكت عنها (فَهِيَ) أى الأرض (لَمْ يَلَمْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ  
 فَلِلْمُسْلِمِينَ) والمال كالأرض (وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثَّلَاثِ) حيث كان للمسلمين والا  
 فلهم الوصية بالجميع (وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أى الأرض (أَوْ عَلَيْهِمَا) الأرض  
 والرقاب (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) لأنها لهم كائنه (وَحَرَاجُهَا عَلَى الْبَائِصِ) لأخذه الثمن  
 من المشتري (وَالْعَفْوَى إِحْدَاثُ كُنَيْسَةٍ إِنْ شُرِطَ) لهم (وَلَا فَلَ كَرَمٌ  
 الْمُتَمَتِّعِينَ) المعتمد منع جميع ذلك ولو شرط إلا لفسدة أعظم وفي بن تبعاً لترجيح  
 العمل بالشرط في الإحداث<sup>(١)</sup> والرم فانظره (وَالصَّاحِبِيُّ الْإِحْدَاثُ وَبَيْعُ  
 عَرَضَتِهَا) بل بيع الكنيسة نفسها (أَوْ حَائِطٍ لَا يَبْلُغُ الْإِسْلَامَ) فلا يمكن  
 الصلحى من أحداث كنيسة بها (الْأَلْفُ مَسْدَةٍ أَغْلَمَ وَمُنْبَعِ رُكُوبِ الْخَيْلِ  
 وَالْبُقَالِ وَالشَّرُوحِ وَجَادَةِ الطَّرِيقِ) وسطها (وَالزَّمْ بِلْبَسٍ يُبَيِّزُهُ وَعِزُّ  
 لَتَرِكِ الزُّنَّارِ) بضم الزى يشد في الوسط (وظهور السكر ومُتَقَدِّهِ وَبَسْطِ  
 لِسَانِهِ وَأَرِيْقَتِ الْخَمْرِ) حيث أظهرها (وَكُفْرِ النَّاقُوسِ) خشبة يضربون  
 عليها لصلاتهم وكذا يجوز كسر أوانى الخمر خلافاً لما فى الخروشى (وَيَلْتَقِضُ)  
 عهده (بِقِتَالٍ وَمَنْعٍ جَزِيَةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَغَضَبٍ خُرْقٍ مُسْلَمَةٍ) لا إن  
 طاعت (وَعُزُّورِهَا) فى الفكاح بأنه مسلم (وَتَطْلُعُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)  
 لإعلام العدو (وَسَبِّ نَبِيٍّ) أو ملك (بِمَا لَمْ يَسْكُرْ بِهِ قَالُوا) تبرى لأن  
 منه ما كفر به نحو قوله (كَلَيْسَ نَبِيٍّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ  
 قُرْآنٌ أَوْ تَقَوْلُهُ أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مُسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي  
 الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكَلَابُ) وقعت هذه العبارة من

(١) لأنه قول ابن القاسم فى المدونة كما فى ح و ق

من نصراني في عهد الإمام<sup>(١)</sup> حش نص عياض على حواز حرق الساب خيلاً وميتاً (وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرّة والمنطاع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَأِنْ خَرَجَ لِذَارِ الْحَرْبِ وَأَخِذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُبْطَلَمْ وَإِلَّا فَلَا كُفَّارَ بِهِ) حيث لم يظهرها (وَأِنْ ارْتَدَّ تَحَاوَرَهُ وَحَارَبُوا فَكُلُّهُمْ نَاقِلٌ) لا الحربيين (وَلِلْإِمَامِ الْمُهَادَنَةُ) على ترك القتال (إِصْلَاحُهُ إِنْ خَلَا عَنْ كَثْرَتِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ) عندهم مما يبدل الإسلام (وَأِنْ يَمَالِ) منهم مبالغة في المفهوم كما أن الاستثناء بعد منه ومن شرط فاسد (إِلَّا إِخْوَفٌ وَلَا حَدٌّ) لدتها ولا يطيل (وَنُذِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَاثَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ يَرَدُّ رَهَائِنَ وَلَوْ اسْتَلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يلزم من الرد البقاء لجواز الفداء أو الفرار (وَأِنْ رَسُوْا إِنْ كَانَ ذِكْرًا) ولا ترد المؤمنات (وَنُذِيَ بِالْفِيءِ ثُمَّ يَمَالِ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو استغرقه (ثُمَّ يَمَالِ وَ) إذا فدى أحد لا تنفاه ما ذكر (رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِي وَفِيْمَةِ غَيْرِهِ عَلَى التَّلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخُلَاصُ بِدُونِهِ إِلَّا تَحَرَّمَ أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عاياه (إِنْ عَرَفَهُ) الفادي (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غنى (وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الغرماء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَمَعُوا) أي العدو (قَدَرَهُمْ) أي الأسرى وإلا فبحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ) للسال (فِي يَدِهِ وَبَارَ بِالْأَمْرِ الْمَقَانِلَةِ وَبِالْظُّمْرِ وَالْخَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستفتون الإمام مالكا فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ويحرق بالنار فقال أنه لفيق بذلك . قال ابن القاسم فسكتها ونفذت الصحيفة وفعل به ذلك .

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ) المناسب حذف على إلا أن يشتربه (وَفِي التَّخْلِيلِ وَالْآلَةِ  
الْحَرْبِ قَوْلَانِ) .

### ﴿ بَاب ﴾

(الْمُسَابَقَةُ يَجْعَلُ فِي التَّخْلِيلِ وَالْإِبِلِ وَيَبَيِّنُهُمَا<sup>(١)</sup>) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيِّنُهُ  
وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْعَايَةُ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّأْيُ وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا (كَيْفِيَّتُهَا  
(مِنْ خَزَقٍ) بِمَجْمَعَتَيْنِ الَّتِي يَنْقُبُ (أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا  
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَنْ حَضَرَ) أَوْ وَايِهِ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ  
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَيْ الْجُمُوعُ (السَّابِقُ) مِنْهُمَا (وَلَوْ بِمُحَلَّلٍ) ثَلَاثٌ لَمْ يَخْرُجْ  
(بِمُسْكِنٍ سَبَقَهُ وَلَا بِشَرْطِ تَعْيِينِ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ وَآلِهِ مَا شَاءَ وَلَا مَتَرَفَةً  
الْجَرْمِيِّ وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ) أَيْ يَكْرَهُ سَبَاقَهُ (وَلَا اسْتِثْوَاهُ الْجُمْلُ أَوْ  
مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيهِمَا) مَسَافَةٌ أَوْ عَدَدًا (وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ  
أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجَدٌ أَوْ نَزْعٌ سَوَاطِئُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا) وَهَلْ  
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَذْنِيهَا لَشَرْطُ أَوْ عَادَةٌ (بِخِلَافِ  
تَضْيِيعِ السَّوْطِ وَحَرَنِ الدَّرَسِ وَجَازَ نَجْمًا عَدَاهُ<sup>(٢)</sup>) أَيْ مَا سَبَقَ (نَجْمَانَا  
وَالْإِفْتِخَارُ عِنْدَ الرَّحْمِيِّ وَالرَّجْزُ وَالْقَسْمُ وَالصِّيَاحُ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ  
لَا حَدِيثُ الرَّامِيِّ) أَيْ لَقَطُهُ (وَلَزِمَ الْعَقْدُ) عَلَى الْجُمْلِ (كَالْإِجَارَةِ)<sup>(٣)</sup>

(١) أَيْ خَيْلٍ مِنْ جَانِبٍ وَإِبِلٍ مِنْ جَانِبٍ

(٢) كَالْمُسَابَقَةِ بِالسَّهْمِ وَالْحَمَامِ وَالْجَرْمِيِّ بِالأَقْدَامِ وَرَى الْمَجَارَةَ وَالْمَصَارِعَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ

مُسْتَعْدَثَاتِ الْعَصْرِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْجُمْلِ .

(٣) فِي الْجُمُوعِ ؛ وَصَلَ . إِذَا تَجَرَّ ذِي لِقَالِمٍ أَخَذَ مِنْهُ عَشْرُ ثَمَنِهِ ، وَتَكَرَّرَ وَلَوْ بِعَامٍ  
وَاحِدٍ . وَعَلَى تِجَارِ الْمَرْبِيِّينَ مَا شَرَطَ الْإِمَامُ فَإِنْ أَطْلُقَ فَمَشَرُ مَا تَدَمَّوْا بِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْيَعُوا أَوْ بَاعُوا  
بِأَقَالِيمٍ وَأَسْقَطَ مِنْ طَعَامِ الْحَرَمِينَ نِصْفَ الْعَشْرِ اهْ وَهَذَا الْفَصْلُ أَهْمَلُهُ الْمَصْنَفُ .

﴿ بَاب ﴾

( خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضُّحَى ) المتمد لم يجب عليه<sup>(١)</sup> ( وَالْأَضْحَى ) الضحية حيث لم يكن حاجاً ( وَالتَّجْدُ وَأَوْنَرٌ بِخَضِرٍ وَالسَّوَاكِ ) لكل صلاة ( وَتَحْيِيرُ نِسَائِهِ فَيْدٍ ) أو الدنيا ( وَطَلَّاقٌ مَرَّغُوبَتِهِ ) ولم يقع في زنب ولا غيرها ( وَإِجَابَةُ الْمُحَلَّى ) ولا تبطل ( وَالْمُشَاوَرَةُ ) في غير الشرائع ( وَقَضَاءُ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُسِيرِ ) بماله الخاص به صلى الله عليه وسلم ( وَإِنْهَاتٍ ) إدامة ( عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةُ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ ) على الضعف ( وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ ) ولو لم يفد ( وَحُرْمَةُ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَكَلَى إِلِهِ ) المتمد جواز المندوبة لآله ( وَأَكْلُ كَدُّومِهِ أَوْ مُتَسَكِّمًا ) متربهاً ( وَإِمْسَاكُ كَارِهَتِهِ وَتَبَدُّلُ أَرْوَاجِهِ ) نسخ هذا بآية ترجى من تشاء منهن ( وَنِسْكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ وَمَدْخُولَتِهِ لغيره وَنَزْعُ لَأَمَتِهِ ) آلة الحرب إذا لبسها ( حَتَّى يُقَاتِلَ ) أوبحكم الله بينه وبين عدوه ( وَالْمَنِّ ) الإعطاء ( لَيْسَتْ كَثِيرٌ ) عوضه ( وَخَائِفَةُ الْأَعْيُنِ ) إظهار خلاف ما يبطن إلا لمصلحة حرب ونحوه ( وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ ) مخاصمه ( وَفِعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ ) كخديته بعده ( وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ) بيوته ( وَبِإِسْمِهِ )<sup>(٢)</sup> مجرداً عن تعظيم ( وَإِبَاحَةُ الْوِصَالِ ) في الصيام ( وَدُخُولِ مَسْكَةٍ بِإِلَاحِرَامِهِ وَبِقِتَالِ وَصْفِي الْمَغْنَمِ ) ما اختار قبل القسم ( وَالْخُمُسِ ) لعله عطف على المضاف إليه فإن اختصاصه بخمس الخمس ( وَبُزُوجُ مَنْ نَفْسِهِ

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأضحي والسواك والتهجد والوتر حديثها ضعيف أيضاً ويلزم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي الفجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لشقيقتنا الحافظ أبي الفيض كتاب « تشنيف الأذان بأدلة استحباب السيادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والإقامة والأذان » فريد في بابه يفتي لحج الجنب النبوي اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَبَلَغَ الْهَبَةِ وَزَانِدَ عَلَى أَرْبَعٍ وَيَلَا مَهْرٍ وَوَلَّى وَشُهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ  
وَيَلَا قَسَمٍ ( يَبْنِيهِمْ ) وَتَحْسَبُكُمْ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَتَحْمِي لَهُ ) ( للمرعى على ما يأتي  
في إحياء الموات ( وَلَا يُورَثُ ) ويرث على الرجوع .

### ﴿ بَاب ﴾

( نَدِبَ لِمُحْتَاجٍ ) لشهوة لا يخشى معها الزنى ( ذِي أَهْبَةٍ ) قدرة على تعلقات  
المرأة ( نِكَاحٌ يَسْكُرُ وَنَظَرُ وَجْهَيْهَا وَكَيْفِيَّهَا فَقَطْ يَعْلَمُ ) وكره استغفالها ( وَحَلَّ  
لَهَا حَتَّى نَظَرُ الْفَرْجِ كَالْمَلِكِ ) التام ( وَتَمْتَعُ بِغَيْرِ ) إيلاج ( دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ )  
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله ( مَخْطَبَةٍ ) بالسكسر التماس الزواج  
( وَعَقْدٌ ) بالجر ( وَتَقْلِيدُهَا وَإِعْلَانُهُ ) أى للنكاح ( وَتَهْنِئَتُهُ وَالدَّعَاءُ لَهُ وَإِشْهَادُ  
عَدَلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِهِ ) محط الندب مقارنة العقد ( وَفُسِيخٌ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ  
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا ) بكولمية ودف وشاهد واحد ( وَلَوْ عِلْمٌ ) حرمة ذلك ( وَحَرَمٌ  
خُطْبَةٍ رَأَيْتَهُ لَغَيْرِ فَاسِقٍ ) كجهول وإن ذمياً ، وكذا الفاسق والثاني فاسق  
( وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِيخٌ إِنْ لَمْ يَبْنِ ) ولو لم يقيم الأول ( وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ  
مُعْتَدَّةٍ ) من غيره ( وَمَوْاعِدَتُهَا كَوَالِيَّتِهَا ) الجبر ( كَسْتَنْبِرُ أَقْرَبَ مِنْ زَيْنٍ ) أو غيره  
( وَتَأْبُدُ تَحْرِيْمُهَا ) غير رجعية<sup>(١)</sup> ( يَوْطَأُ وَإِنْ بِشَبْهَةٍ ) انكاح ( وَلَوْ بَعْدَهَا )  
أى العدة حيث العقد فيها ( وَبِمَقْدَمَتِهِ ) أى النكاح ( فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ ) أو شبهة  
على نكاح أو شبهته ( كَعَكْسِهِ ) طريان النكاح على الملك يتأبد بذلك ( لَا يَعْقِدُ  
أَوْ بَرْنَى أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْحَرَمِ ) بضم أوله كفى  
حج فلا يؤبد شيء من ذلك ( وَجَازَ تَعْرِيفُ كَيْفِيَّتِهِ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ ) ولا  
يرجع به إن لم يتزوجها قيل إلا بسببها ( وَتَقْوِضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ ) رجاء

(١) أما الرجعية فلا يتأبد تحريمها لأنها زوجة فسكانه زنى بزوجة الغير وذلك لا يحرمها  
عليه مؤبداً . كما رجعه أبو الحسن في شرح المدونة وبهرام في الشامل :



البركة (وَذِكْرُ الْمَسْكُورِ) نصحا لمريد الزواج (وَكُرَّةَ عِدَّةٍ مِنْ أَحَدِيهِمَا ،  
وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بَعْدَهَا وَنَدَبَ فِرَاقَهَا وَعَرْضُ  
رَاكِدَةٍ إِنْغِيرَ عِلْمِيَةٍ) بعد البناء ، وقبله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصَدَاقُ)  
بأن لا يدخل على عدمه (وَحَلُّ وَصِيَّةٍ بِأَنْسَكْحَتْ وَزَوَّجَتْ وَبِصَدَاقِ  
وَهَبَتْ) ويدونه بدرجة في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَفْتَضِي الْبَيْعَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ)  
لارهنت وأجرت وأعرت (كُوبَتْ) ونصقت وملكت وأبحت من كل مفيد  
التعليك اللازم لاحبت وأعرت وأوصيت والظبر محذوف أى كذلك (تَرَدُّدٌ)<sup>(١)</sup>  
رُجِحَ عدم الانعقاد ، شيخنا وينظر مزبة وهبت حيث جزم بكفايته مع الظهور وأطاق  
التردد في غيره ، فليس إلا التقليد<sup>(٢)</sup> . قال وقوله الآتي وفسخ إن وهبت نفسها قبله  
فقصده فيه هبة الذات ، وهنا قصد بعنوان الهبة النكاح والواهب في الحائز الولي  
غيرها نفسها بالرفع نائب فاعل خلافا لما في الخرشى (وَكَيْفِيَّتُ) من الزوج  
(وَبَزَوْجِي فِيهِ فَعَلٌ) فلا يشترط الترتيب (وَلَزِمَ) بمجرد ذلك (وَأِنْ لَمْ يَرْضَ)  
أحدهما ولا يلتبس هذا بعدم انعقاد البيع في حكم ، فقال بمائة فقال أخذتها مع  
حالف البائع فإن وزان هذا يعنى فيفعل وينعقد ووزان ذلك هنا كم صداقها ولا ينعقد  
ولا يمين لأن المدار في البيع على مفيد الرضى كما تعقب به بعض المحققين على الخرشى  
(وَجَبَرْنَا لَكَ أَمَةً وَعَبْدًا بِإِلَاضْرَارٍ) والضرر بموجب الخيار (لَا عَكْسُهُ)  
أى لا يجبر المملوك مالهكه أن يزوجه ولو تضرر بدمه (وَلَا مَالِكٌ بَبْضٍ وَلَهُ  
الْوَلَايَةُ) بلا جبر (وَالرَّادُّ) إن لم يأذن (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِبَةٍ) والراجح كما  
في الحاشية جبر أم الولد بكرهه (وَمُسْكَاتِبٌ بِخِلَافٍ مُدْبِرٌ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ) فجبرها

(١) قال بالانعقاد ابن القصار وعبد الوهاب وابن العربي وبدمه ابن رشد

(٢) صدق فيما قال فإنه لا فرق بين تلك الألفاظ إلا أن لفظ وهبت مذكور في الدونة  
دون غيره فحمد المقلدة عليه وترددوا في غيره مع أن المعنى واحد . وهذا بعض مساوئ التقليد .

(إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر  
 (ثُمَّ أَبُوجَبَرُ لِلْمَجْنُونَةِ) ولولها ولد ولو حذف الواو ومدخولها<sup>(١)</sup> الحسن (وَالْبَيْكُرُ  
 وَلَوْ عَانِسًا) مسنة (إِلَّا لِسَخَصِي) مما يوجب الخيار (كَلَى الْأَصْحَ وَالْتَيْبِ  
 لِمَنْ صَفَرَتْ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّوْنَا تَأْوِيلَانِ) أرجعهما  
 إطلاق الجبر (لَا بَقَاسِيْدَ) فلا يجبرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبَيْكُرًا رَشَدَتْ) عطف  
 على مدخول النفي (أَوْ أَقَامَتْ بَيْتَهَا سَفَنَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأَنْكَرَتْ)  
 الوطاء نص على التوهم وإشارة إلى أنه دون السنة إما يجبر مع الإنكار (وَجَبَرُ  
 وَصَبِيٌّ) بمهر المثل (أَمْرُهُ أَبُ بِيْهِ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق  
 (وَلَا فِخْلَافٍ) أرجعه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضاعاً (وَهُوَ فِي التَّيْبِ)  
 التي لا تجبر (وَلَيْتِ) ويقدم في السفية (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي)  
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قِيلَ يَقْرُبُ مَوْتِهِ) بالعرف (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبَرَ فَالْبَاقِ)  
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بِتَيْمَةِ خِيَفَ فُسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا وَشُرُورَ الْفَاضِي وَإِلَّا  
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتفاء أولها وعول للتأخر عن على  
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو مالها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنٌ) ولو من زنى في غير  
 مجبرة (فَابْنُهُ قَابٌ فَأَنْخَ فَابْنُهُ فَجَدُّ فَعَمُّ فَابْنُهُ وَقُدِّمَ الشَّقِيْقُ كَلَى الْأَصْحَ  
 وَالْمُخْتَارِ فَمَوْتِي) أعلى (ثُمَّ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ أَوْلَا) ولاية (وَصَحَّ  
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا شَفِقُ) فيه عرفاً  
 وهو الأظهر (تَرَدَّدَ وَظَاهِرُهَا شَرْطُ الدَّعَاةِ) فعليه لا ولاية لكافل على  
 شريفة (فَجَاكِمٌ فَوَلَايَةُ عَامَّةٍ مُسْلِمٍ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)  
 وجود (خَاصٍ لَمْ يُجْبِرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتى (كَتَرِبَقَةٍ دَخَلَ وَطَالَ)  
 كثر ثلاث سنين أو ولد بن غير توهمين (وَأِنْ قُرْبَ) مفهوم طال (فَلِلْأَقْرَبِ  
 أَوْ الْخَاكِمِ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول : ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب معطوف على قوله : المالك ، فاعل جبر

تَحْتَمِيهِ) أى الرد (إِنْ طَالَ قَبْلُهُ) أى الدخول ورجح (تَأْوِيلَانِ وَبِأَبَدَ  
 حَمَّ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ) الأقرب (وَلَمْ يَجْزُ) ابتداء (كَأَحَدِ الْمُعْتَقَتَيْنِ)  
 تشبيهه فى المضى من أحد المتساويين وإن لم يجز استقلاله ابتداء (وَرَضَى الْإِسْكَرَ  
 حَمَّتْ) ولو فى الزوج والصداق (كَتَفَوِيضَهَا) أى المرأة ولو ثيباً لولها العقد  
 يكفى فيه الصمت (وَتُدْبَ إِعْلَامُهَا بِهِ) أى بأن الصمت رضى (وَلَا يَقْبَلُ  
 دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لبلد الجيد (وَأِنْ  
 مَمَّتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تُزَوَّجْ لَأِنْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ)  
 لأن الأظهر أنه على فقد أبيها (وَالثَّدْبُ تَعَرُّبُ) بالنطق فى الزوج والصداق  
 (كَبْكُرٍ رَشَدَتْ) وللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عَضَلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ  
 زُوِّجَتْ بِعَرَضٍ) غير معتاد امهاره (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذى (عَيْبٍ)  
 بخبرها (أَوْ بِتَيْمَنَةٍ) المتمد كما فى الحاشية خلافاً لبلج جبرها وفافاً للخمى على  
 ما سبق (أَوْ أَفْتِنَتْ عَلَيْهِمَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّ أَنْ قُرْبَ رِضَاهَا) فى يومه  
 وفى بن ثلاثة أيام (بِالْبَلَدِ) ولم ترد قبله (وَلَمْ يَقْرَأْ) الولي (بِهِ) أى الافتيات  
 (حَالَ الْعَقْدِ) ولم يفت على الزوج أيضاً (وَأِنْ أُجَازَ مُجْبَرٌ فِي) عقد (ابْنِ  
 وَأَخِي وَجَدَتْ) مثلاً (فَوُضَّ لَهُ أُمُورُهُ) ولو بالمعادة وثبت التفويض  
 (بِدَيْفَةٍ) لا بمجرد قول الجبر (جَازَ) أما إن أذن له فى الإنسكاح لم يحتج  
 لأجازة (وَهَلْ إِنْ قُرْبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ  
 تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتَدَأَهُ) أى الجبر (فِي) غيبته (كَكْثَرٍ) من الأيام  
 ذهاباً (وَزَوَّجَ الْحَاكِمَ فِي كَلْفٍ بِقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مَعْرِ) نظراً لما كان تسكلم  
 ابن القاسم وقيل للديفة مكان الإمام (وَتَوَوَّاتُ أَيْضاً بِالْإِسْتِطَاكِنِ) والأقوى  
 الأول (كَتَيْبَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودونها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد  
 (وَأِنْ أَمِيرٌ أَوْ قَدِيدٌ فَلَا بُعْدَ كَذِي رِقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَمَةٍ) جنون (وَأُنُوثَةٍ)

بمعنى لا ولاية لمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت ( لا فسقٍ وَسَلَبَ الْكَمَالِ  
وَوَكَلَتْ مَالِ السَّكَةِ ) مع الجبر ( وَوَصِيَّةٌ ) مع الجبر وعدمه على ما سبق  
( وَمُعْتَقَةٌ ) لا أم ( وَإِنْ أُجْنِبِيًّا كَمُبْتَدِ أَوْصَى ) تشبيهه في التوكيل ( وَمُكَاتَّبٌ  
فِي أُمَّتِهِ ) لا بنته إذا ( طَلَبَ فَضْلًا ) في المهر ( وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنْعَ إِخْرَامٍ )  
بذلك ( مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ ) الولي والزوجين ولو توكيلا ( كَكُفْرٍ ) يمنع الولي  
( الْمُسْلِمَةَ ) وإن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ( وَعَسْكَسِهِ ) فإن الذن  
كفروا بعضهم أولياء بعض ، ما لنا من ولايتهم من شيء ( إِلَّا لِأُمَّةٍ ) كافرة  
فيزوجها العبد كافر ( وَمُعْتَقَةٌ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجُزْبَةِ ) بأن أعقبتها وهو مسلم  
يبلد الإسلام وإلا زوجها أهل دينها ( وَزَوْجُ الْكَافِرِ ) وليته الكافرة  
( الْمُسْلِمِ ) وأولى لكافر ( وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ ) على وليته الكافرة ( إِسْكَافِرٍ  
تُرِكَ ) وقد ظلم نفسه خلا السابقةين ولمسلم فسح أبداً ( وَعَقَدَ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْيِ  
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ) وللمراد رأى لا ينفى السفه ( وَصَحَّ تَوَكُّلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ ) ولو  
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً ( لَا وَلِيَ ) المرأة فلا يוכל ( إِلَّا كَهْوٌ وَعَلَانِيَةٌ )  
أى الولي ( الإِجَابَةُ لِسُكْفُوهِ وَكُفُوْهَا أُولَى ) من كفوه ( فَيَا مَرْءُ الْحَاكِمِ ثُمَّ )  
إن لم يزوج ( زَوْجَ الْحَاكِمِ ) أو أنهى لمن بلى العاضل إن كان ( وَلَا أَيْفَضُلُ  
أَبٌ بِكَرّاً بِرَدِّ مُتَّكِرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ ) الْعَصْلُ ( وَإِنْ وَكَّلْتَهُ يَمِّنُ أَحَبُّ  
عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ ) والرد ( وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَسْكَسُ ) بأن وكل الرجل  
فلا خيار له لأن بيده الطلاق ( وَلَا بِنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ ) من كل ولي تباح له  
( إِنْ عَيْنٌ ) أنه يتزوجها بكذا ( تَزْوِيحُهَا مِنْ نَفْسِهِ بِتَزْوِجِكَ بِكَذَا وَتَرْضَى  
وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ ) بمجرد ذلك ( وَإِنْ أَنْكَرَتْ أَمْعَدَ مُدَّقَ التَّوَكُّلِ إِنْ  
ادَّعَاهُ الزَّوْجُ ) وكذا إن ادعت العزل قبله إلا أن يطول بين التوكيل والنكاح  
كسنة أشهر فتصدق ( وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فَاِئْتَمَدَّ أَوْ الزَّوْجُ  
نَظَرَ الْحَاكِمِ ) فإن استووا من كل جهة عقدوا مآءً وإن عينت زوجاً فهو ( وَإِنْ

تَذِنَتْ لِوَلِيِّيْنِ) في زوجين على البذل مثلاً (فَمَقْدَا) كل على واحد أو نهيت  
أو اشترك الإسم أو إفتاناً ولم تميز (فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْ الثَّانِي بِهَا عِلْمٌ)  
خفيفوز بها (وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ) أي تفويضها للذي عقد له لقضاء عمر  
ومعاوية<sup>(١)</sup> من غير تكبير (إِنْ لَمْ تَكُنْ) حال التلذذ (فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ مِنْ  
الْأَوَّلِ) وإلا تأبذ تحريراً وفسخ (وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ) قبل العدة (عَلَى الْأَظْهَرِ  
وَفُسِخَ) عقدهما (بِلَا طَلَاقٍ إِنْ عَقِدَ بِيْزْمَنِ أَوْ) عقد الثاني كذلك (لِهَيْدَةٍ  
بِعِلْمِهِ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ (أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ) فيفسخ بطلاق  
(أَوْ جِهْلَ الزَّمَنِ) ولم يفز أحدهما (وَإِنْ مَاتَ وَجْهْلَ الْأَحَقِّ فِي الْإِثْرِ  
مَقُولَانِ) رجح عدمه والثاني اشتراكهما في نصيب زوج فإن عقدا في زمن ولو  
وهما فلا إرث اتفاقاً (وَعَلَى الْإِثْرِ فَالْصَّدَاقُ) على كل (وَلَا فَرَاغُهُ) على  
الإرث لو كان (وَإِنْ مَاتَ الزَّجْلَانِ فَلَا إِرْثَ) لهما (وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدَلِيَّةٌ  
مُتَّفَقَتَيْنِ مُلْمَأَةً) في النكاح (وَلَوْ صَدَقَتْهَا الْمَرْأَةُ وَفُسِخَ مُوصًى) أي  
أوصى الزوج بكنتمه وهو نكاح السر (وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ) فقط (مِنْ امْرَأَةٍ  
تَأْوِي مَنَزِلٍ أَوْ أَبَائِهِ) إلا لخوف ضرر (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَطْلُ) بما يشوبه  
وبالدخول المسمى (وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ وَقَبِلَ الدُّخُولُ وَجُوباً عَلَى أَنْ لَا تَأْنِيَهُ إِلَّا  
نَهَاراً) ونحوه من كل مناقض العقد ويعض بالدخول على مهر المثل لأن الشرط  
يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط (أَوْ يَخْيَارُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ) استثنوا  
خيار المجلس<sup>(٢)</sup> (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِسَكِّدَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ

(١) لما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن سمرة مرفوعاً : أيما امرأة زوجها وليان  
فهي للأول منهما ، حسنه الترمذي وصححه غيره وفيه كلام ؛ وظاهر الحديث الإطلاق في حال  
تلذذ الثلثي وغيره ؛ إلا أن يدعى تقييده

(٢) فيجزز اشتراطه في النكاح اتفاقاً لو على المتمدولين كمن لشرطه في البيع يفسده  
لأن النكاح مبني على المسكرمة فيسامح فيه

مفهومه أو لوى (وَمَا فَسَدَ لِحْدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَانَ لَا يَقْسِمُ لَهَا) أو تحديد نفقة أو حيل بها كل ذلك يفسخ قبل لا بعد (أَوْ يُؤْتَرِ عَلَيْهَا وَالْفَيْ) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَانَتْ كَالنِّكَاحِ لِأَجْلِ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَنْزَوْتُكَ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَالتَّحْرِيمُ بِعَقْدِهِ) كالأمهات (وَوَطْئِهِ) كالبنات والمراد التلذذ كالصحيح (وَفِيهِ الْإِزْثُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ) والخيار (قَوَانِ نِكَاحِ الْعَبْدَةِ وَالْمَرْأَةِ) عطف على محرم وشفار وعطفه بن على نكاح المريض (لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِزْثَ كَخَامِسَةٍ وَحَرَّمَ وَطْئُهُ قَطُّ) إِنْ دُرِيَ الْخَدُّ (وَمَا فَسَخَ بَعْدَهُ فَأَلْسَمَى وَإِلَّا) يكن مسمى صحيح (فَصَادَقَ الْمَثْلُ وَسَقَطَ) للمهر (بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا) كقوله للتلاعنين والمتراضعين (كَطَلَّاقِهِ) أى الزوج فيلزم فى المختلف فيه لا اتفاق على فساد (وَأَمَّا ضُحْلُ الْمَتَلَذُّ بِهَا) بالنظر فالمراد بالدخول هنا الوطء (وَلَوْ لِي صَغِيرٍ فَسَخَ عَقْدِهِ) بلا إذنه (فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ) من وطئه (وَلِنْ زَوْجٍ يَشْتُرُوطٍ أَوْ) زوج نفسه عليها (أُجِبَتْ وَبَلَغَ وَكَرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) ولا نمود الشروط إِنْ عادت بخلاف البالغ مابق من العصمة الأولى شيء (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ يُحْمَلُ بِهِمَا) فَإِنْ رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ الشَّرْطِ وَلَوْ مُحْجُورَةً فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَلِلْمَوْضُوعِ قَبْلَ الدِّخُولِ فَإِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَ وَبَعْدَهُ عَالِمًا لَزِمَتْ وَغَيْرِ عَالَمٍ وَصَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ الْعَقْدَ وَهُوَ كَبِيرٌ) بَيِّنَاتٍ فَتَلْزَمُ الشَّرْطُ (وَلَا يَسْتَدِرُّ نِكَاحَ عَقْدِهِ) وَلَوْ كَتَابًا (بِطَلْقِهِ قَطُّ) وَلَمَّا زَادَ وَهِيَ (بَآئِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أى بعيب التزويج قيل وبغيره وقيل يفرم إرشه للشترى حيث رضى (أَوْ بِمَتَقَةٍ) عطف على بيعه (وَلَمَّا رُبِعُ دِينَارٍ) فى مال العبد (إِنْ دَخَلَ

وَأَنْبَسَعَ عَبْدٌ وَمُسْكَاتَبٌ (بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَبْقُرَا) المعتمد لا اتباع  
إلا مع غرور (إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ) ويكون في المسكاتب إن عجز  
(وَلَهُ الْإِجَازَةُ) بعد الامتناع (إِنْ قَرُبَ) زمن توفقه كاليومين (وَأَمْ يُرَدُّ)  
بالتوقف (الْفَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ) بل جزم بمجرد السكراهية والغضب فلبس  
هذا مقابل الرد السابق فإن مقابله الإجازة ابتداء ولا يشترط فيها شيء (وَلَوْلِيٌّ  
سَفِيهٌ فَسَخَّ عَقْدَهُ) بالمصلحة (وَلَوْ مَاتَ) إذ قد يكون الصداق فوق الإرث  
(وَأَعْيَنَ) الفسخ شرعاً (لِوَلِيِّهِ) وانقطع كلام الولي ولا ترثه وقد يرثها  
فيلغزها<sup>(١)</sup> لعدم الموانع المعلومة (وَلِلسُّكَاتِبِ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى) من مالمها (وَأِنْ  
بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةٍ) زوجة (العبد في غير خراج) عمل (وَكَسْبٍ) نجر (إِلَّا  
لِعُرْفٍ كَالْمَهْرِ) تشبيه تام (وَلَا يَضْمَنُهُ) أى ما ذكر من المهر والنفقة (سَيِّدٌ  
بِإِذْنِ النَّزْوِيجِ) بل ولو جبر (وَجَبَرْتُ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ) به (يُجْنُونَ أَحْتَاجُ)  
للزواج (وصفها) لمصلحة (وفي السفيه خلاف) الأقوى عدم جبره للزوم طلاقه  
(وصداقهم) المجنون ومن معه (إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أُبْسِرُوا  
بَعْدُ وَلَوْ شُرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا) بأن أبسروا أو كان الزوج لهم غير الأب (فَعَلَيْهِمْ  
إِلَّا لِشُرْطٍ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ) عقد على السكوت (فَسِخَ وَلَا مَهْرٌ  
وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا أَرِمَ التَّامَّ كُلَّ) أو مطلقاً ورجع (تَرُدُّ) فإن دخل فعلى  
الزوج مهر المثل وحلف إن زاد للمسمى (وَحَافَ) ابن (رَشِيدٌ وَأُجْنَبِيٌّ  
وَأَمْرَأَةٌ أَنْسَكِرُوا) وقد عقد لهم (الرَّضَى وَالْأَمْرُ حُضُوراً) لا مفهوم له أقوله  
(إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجَرَّدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرٌ) بالدرف (أَرِمَ) ولا يمكن  
إن رجع إلا بعقد جديد ويلزمه نصف الصداق نعم إن رجع لبينة أو نكاح  
(وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ) مثلاً (زَوْجٍ غَيْرِهِ وَضَامِنٍ لَا يَنْتَقِهُ النِّصْفُ بِالْعَلَاقِ

(١) فيقال : نكاح فيه الإرث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فاعل رجع (والجَمْعُ بِالْفَسَادِ) لأنه وهب على معنى لم يتم (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الأب ومن معه على الزوج (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ) في غير صريح التحمل فلا رجوع معه مطلقاً (ولها الامتناعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يُفَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَفْوِضًا (وَتَأْخُذُ الْحَالُ وَلَهُ التَّرْكَ) مجاناً قبل الدخول حيث لا يرجع عليه (وَبَطَلَ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) لإحالة من الثالث (لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ) لأنه ليس بوارث وإن آل للبنت (وَالْكَفَاءُ الَّذِينَ) أى المقاربة في الديانة (وَالْحَالُ) السلامة من عيب خيار (ولها وللولي) إذا انفكا (تَرَكَهَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضِيَ) لغير كفو (فَطَلَقَ امْتِنَاعُ بِالْأَحَادِثِ) حيث رضيت (وَاللَّامُ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُؤَمَّرَةِ لِمَرْغُوبٍ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوِيَ) بالنفي ابنُ أنفاسه (عَلَى النَّفْيِ) (إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهَلْ وَفَاقَ) بحمل الإنبات على الضرر البين أوفى ابتداء الأمر لا بعد الوقوع أو لمهر ليس مهر مثلها أو النفي على مقابل ذلك أو خلاف وعليه سحنون قال ويقول ابن القاسم أقول وحمل الضرر على ضرر البدن (نَاوِي بِلَانٍ وَالْمَوَلَى) العتيق (وغير الشريف والأقل جأها كفو وفي المبدئ نأو بِلَانٍ وَحَرَّمَ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ وَلَوْ خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ) زنى (وَزَوَّجَتْهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ) وإن سفات (وأول فصل) فقط (مِنْ كُلِّ أَصْلٍ) غير الأول (وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ) بالعمد (وَبَتَّةُ لَذَّهِ) وإن بعد موتها وَلَوْ بِنَظَرٍ) لغير الوجه والكفين (فُصُولُهَا كَأَمْلَاكٍ) تشبيه في أنه يحرم بالتلذذ أصولاً وفصولاً والعمد أن وطئ الصبي لا يحرم (وَحَرَّمَ الْعَقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَلِمَّا فَوَظَّنْهُ) كما سبق (إِنْ دَرَأَ أَخْذُ وَفِي الزَّوْجِ خِلَافٌ) أرجعه عدم التحريم (وَمِنْ حَاوَلَ تَلْذُّذَ بِزَوْجَتِهِ قَالَتْ بَابْنَتِهَا) أو أمها (كَتَرَدُّدٌ) أرجعه التحريم كوطئ الشبهة (وَمِنْ قَالَ الْأَبُ نَسَكَّحَتْهُمَا أَوْ وَظَّنَتْ الْأَمَةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِنِّ ذَلِكَ) وأنكر الإبن (نَدِبَ



التَّزْوُجُ فِي وَجُوبِهِ إِنْ فَشَأَ تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ ( فِي عَصْمَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ زَوْجَةٌ  
 (وَلِلْعَبْدِ الرَّابِعَةِ ) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرْهِنَا ( أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ  
 قُدِّرَتْ أُبَيَّةٌ ذَكَرًا حَرَمٌ )<sup>(١)</sup> وَطَنُهَا الْأُخْرَى فَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّأَةِ وَعَمَّتِهَا لِأَنَّكَ  
 إِذَا قُدِّرَتْ لِلْمَالِكَةِ رَجُلًا جَازَ لَهُ وَطَنُ أُمِّهِ وَبَنَتُ زَوْجَهَا أَوْ أُمُّهُ فَإِنْ تَقْدِيرُ  
 ذَكَورَتِهَا يَزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ فَيَكُونَانِ بَنَتٌ وَأُمٌّ أَجْنَبِيٌّ فَيَجُوزُ النِّسْكَاحُ وَإِنْ حَرَمٌ  
 بِالْعَكْسِ لَكِنْ لِلصِّبْنِ أُنَى بِالنِّسْكَارَةِ الشَّامِلَةِ فَلَا يَدُ مِنَ الْحَرَمَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ  
 ( كَوَطْنُهُمَا بِالْمِلْكِ ) تَشْبِيهُهُ فِي الْحَرَمَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْاثْنَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ( وَفُسِّخَ  
 نِسْكَاحُ ثَانِيَةٍ ) مِنْهُمَا ( صَدَّقَتْ ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ ( وَإِلَّا حَلَفَ ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ ( الْمَهْرُ )  
 أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ نِصْفُ مَهْرِهَا ( بِإِلَّا طَلَاقٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِفُسْخِ ( كَأْتَمَ ) وَابْنَتِهَا بِعَقْدٍ  
 وَتَأْبَدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا ( وَدَرَى ) الْحُدَّ لِلْجَمْعِ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ ( وَلَا يُارِثُ  
 وَإِنْ تَرَ تَبْنَا ) فَكَذَلِكَ حَيْثُ دَخَلَ بِهِمَا ( وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ) بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ  
 الْأُمُّ ) وَأَوَّلَى الْبَنَتِ وَالْمَوْضُوعُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ ( وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ السَّابِقَةَ فَلَا يُرِثُ  
 وَإِسْكَالُ نِصْفٍ صَدَاقِهَا ) قَبْلَ الدَّخُولِ ( كَأَنَّ لَمْ نَعْلَمْ الْخَامِسَةَ ) فَلْيُورِثْ  
 بَيْنَهُنَّ وَالْمَهْرُ بِالْمَيْسِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَكَمُ الدَّعَاوَى فَلَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ فَلَهَا صَدَاقُهَا  
 وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ وَنِصْفٌ لِأَنَّ الْمَوْتَ تَكْمَلُ لَهَا ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ غَيْرِ  
 مَعِينَةٍ وَوَاحِدَةٌ غَيْرُ مَعِينَةٍ يَدْعَى الْوَارِثُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ فَلَا شَيْءَ لَهَا وَيَدْعَى أَنْ الْخَامِسَةَ  
 مِنْ دَخْلِهَا فَتَكْمَلُ لِصَاحِبَتِهَا فَيَتَسَمَّى بَيْنَهُنَّ وَلِكُلِّ سَبْعَةٍ أَرْبَعُونَ صَدَاقُهَا وَتَسَمَّى  
 ( وَحَلَّتِ الْأُخْتُ ) وَنَحْوُهَا ( بَيِّنُونَهُ السَّابِقَةَ أَوْ زَوَالَ مِلْكٍ ) يُبَيِّنُ الْوَطَنَ  
 ( بِمَعْنَى وَإِنْ مُؤَجَّلًا ) أَوْ مَبْمُضًا ( أَوْ كِتَابَةً ) لَا تَنْدِيرُ ( أَوْ لِمَنْ نَسَكَحَ يُحِلُّ  
 الْمَبْتُوتَةَ ) بِمَعْنَى صَحِيحًا لِأَزْمَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ ( أَوْ أَمْرٍ أَوْ لِبَاقِي إِيَّائِيسَ ) وَإِنْ

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصَّخِيحَيْنِ وَلَفْظُهُ « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّأَةِ وَعَمَّتِهَا  
 وَلَا بَيْنَ الرَّأَةِ وَخَالَاتِهَا »

طلاق به انتظار أفعى ما يمكن في العدة (أو يبيع دلس فيه) لأن المشتري التماسك (لا فاسد لم يفت وحيض وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء) ومواضة لأنها لا تدخل في ملك المشتري إلا بالدم (وخيار) (لا لحلاله) (وعدة ثلاث) (لا سنة لدور امراضها) (وإخداام سنة وهبة لمن يعقصرها منه وإن يبيع) (قبل مفوت الاعتصار) (بخلاف صدقة عليته) (الضمير لمن يعقصر منه) (إن حيزت) (ورجع عدم كفايتها كما في (ر) وحش للقدرة على انتزاعها بالبيع) (وإخداام سنين) (أربعة فأكثر) (ووقف إن وطئها ما يحرم) (إحداها) (فإن أبقى الثانية استبرأها) (كالأولى إن وطئها من الإيقاف غير مختار) (وإن عقد فاشترى) (أختها) (فالأولى) (زوجة والثانية للخدمة) (فإن وطئ) (الثانية) (أو عقد بعد تلذذه بأختها) (مثلا بملك) (فكأن أول) (وقوف ليحرم) (و) حرمت الممتونة حتى يولج بالبع قدر الحشفة بلا منع. (لا بدبر أو كحيش ولا نكرة فيه) (والعبرة بالسابق منها والافرار) (بانتشار) (بلا حائل) (في نكاح لا زيم) (ولا يكفي هو الفرج) (وعلم خلوة) (ولو بامرأتين عطف على انتشار) (وزوجة فقط) (ولو مع جنونه) (ولو خصيئاً) (متطوع الاثنين) (كزويج) (غير مشبهة) (لفسائه) (ليمين) (على الزواج فيحلم) (وإن لم يبر كما سبق) (لا فاسد) (إن لم يثبت بعده) (أى الدخول فتحل) (بوطئ ثمان وفي) (تحايل) (الأول) بناء على أن النزاع كوطئ ثمان (تردد كتحلل) تمثيل للفساد ويفسخ مطلقاً (وإن مع نية لمس كها مع الأعجاب ونية المطلق ونيتها أغو وقيل دوى طارئة التزويج كحاضرة أميت إن بعد) (الزمن بما يمكن فيه موت الشهود واندراس العلم) (وفي غيرها) (أى غير للأمانة مع الطول) (قولان) (و) (حرم) (ملكه) (أو ولده) (وإن سفل مطلقاً) (ونسخ) (وإن طرأ بلا طلاق كزوجة فزوجه) (ولو بدفع مال ليعتق عنها) (للقدير ملكها) (لا إن رد سيد شرأه من ثم

بِإِذْنِ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابَةُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيِّدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ)  
لَهَا (الْفَسْخُ) ويرد معاملة بنقيض القصد (كَهَيْتَمَهَا لِعَبْدٍ) زَوْجَهَا (لِيَمْتَنَزِعَهَا  
مِنْهُ) فلم يقبل فإن لم يقصد الانتراع فسخ وإن لم يقبلها (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرَ الْعَبْدِ  
هَلَى الْمَهْرَ وَمَلَكَ أَبٌ جَارِيَةً ابْنَهُ يَتَلَذَّذُو بِالْقَيْمَةِ) يوم الوطء والمراد الولد  
ولو أنى وإن سفل وتباع إن لم تحمل والابن النسل بها حيث كان مأموناً إن  
أعدم الأب (وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا) إِنْ وَطِئَاهَا وَعَقَقَتْ هَلَى مُوَلِّدَهَا وَلِعَبْدٍ زَوْجُ  
بِائِنَةٍ سَيِّدِهِ بِثَقَلٍ (كُرْمٍ) وَمَلَكَ غَيْرَهُ كَجُرٍّ لَا يُؤْلَدُ لَهُ (تشبيهه في جواز  
خساح ملك الغير) (وَكَاأَمَةِ الْجَدِّ) من كل من يمتق ولدها على السيد (وَالْأُ  
فَإِنْ خَافَ زَيْنَى وَعَدِمَ مَا يَبْتَزُّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ) جداً فلا تلزمه وتعتبر  
القدرة بما يباع على المفلس (وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً) لا تملكه (وَلِعَبْدٍ بِلَا  
شِرْكٍ وَمُسْكَاتٍ وَغَدِينٍ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ) وفي بقية أطرافها تردد والراجح  
منع الخلوة (كَخَصِيٍّ) مَقْطُوعِ الذِّكْرِ (وَعَدِيٍّ) غير جميل (إِزْوَاجٍ وَرُؤْيَى  
جَوَازِهِ) أى النظر (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنِ) الْخَصِيَّ (لَهَا) أى الزوجين (وَوُضِعَتْ  
الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ) وهى (بِائِنَةٍ) حيث وجدته متزوج أمة لم  
تتعلمها قبل العقد (كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٍ) وقد رضىت الأولى (أَوْ  
عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةً) منزلاً غير بيت سيدها فإنها  
تخدمه وإن كانت نفقتها على الزوج (بِلَا شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلَّسَّيِّدِ السُّقْرُ بِمَنْ  
لَمْ تُبَوِّأْ) لا من بونت إلا لشرط أو عرف (وَأَنْ يَصَّعَ مِنْ صِدَاقِهَا إِنْ لَمْ  
يَمْنَعَهُ دَيْنُهَا) بِإِذْنِهِ أَوْ دَيْنِهِ (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قبل البناء (وَمِنْهُمَا حَتَّى يَقْبِضَهُ  
وَأَخْذَهُ وَإِنْ قَتَلَهَا) إِذَا لَا يَتَّهَمُ عَلَى قَصْدِ تَكْيِيلِهِ (أَوْ بَاعَهَا بِمَسْكَانٍ بَعِيدٍ  
إِلَّا أَظَالِمَ وَفِيهَا) أَيْضاً (بَلَزُمُهُ تَجَمُّعُ بَيْزِهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ  
غَالاً كَثُرُ أَوِ الْأَوَّلُ) وهو أخذه (لَمْ تُبَوِّأْ) فيسكنها نظام بيت سيدها

(أَوْ جَهْرَها مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بِيَتِّعِمًا قَبْلَ  
الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِسِ) ولا منع المشتري لأن  
الصدّاق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاقُ بِالزَّوْبِجِ إِذَا أُعْتِقَ  
عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلمى فأبنت فإن النكاح إنما يمكن  
وقد تمّ العتق (وَ) سقط (صَدَاقُهَا) ببيعها لزوجها قبل البناء (وَهَلْ وَلَوْ  
يَبْتِيعُ سُلْطَانٌ لِفُلَسٍ) سيدها خلافاً لما في الأصمّة (أَوْ لَا) يسقط بالبيع للفلس  
(وَأَكْبَنُ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ) فلا يثنى اتباع السيد به كدين  
طراً بعد الفلاس وهو معنى السقوط الذي في المدونة فبينهما وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ)  
الصدّاق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا هِيَ) يتبعها في العتق لا البيع إلا لشرطه  
(وَبَطَلَ فِي الْأَمَةِ) بغير الشروط. (إِنْ جَعَلَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرة  
غير سيدها (بِخِلَافِ الْخَمْسِ وَالرَّأَةِ وَخَرْمِهَا) فيفسد الكل (وَأَزَوْجُهَا)  
أى الأمة (الْمَزْلُ) بالامناء خارج الفرج (إِنْ أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له  
حيث أمكن الحل لحقه في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أَذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل  
ولا إسقاط الحل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حرّم  
(إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكَرْهِهِ وَتَأْكُذُّ بِدَارِ الْحَرْبِ وَأَوْ يَهُودِيَّةٌ تَنَصَّرَتْ  
وَبِالْمَسْكُوسِ وَأَمَتُهُمْ) أى الكتبا بن (بِالْمَلِكِ وَقُرَّرَ عَلَيْهِمَا) الضمير لحرّة  
الكتباية (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمُ فَاسِدَةٌ) لكن صححها الإسلام ترغيباً (وَعَلَى  
الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ) الإسلام كاف فيهما (وَلَمْ يَبْعُدْ)  
بين إسلاميهما (كَالشَّهْرِ) مثال لعدم البعد (وَهَلْ إِنْ غَفَلَ) وإلا فرق بينهما  
حيث لم تسلم (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ) لأن المانع من جهتها وهو تأخير  
إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتَيْهَا) دليل على أنه بعد البناء ويأتى مفهمه  
(وَلَوْ طَلَقَهَا وَلَا نَفَقَةَ) ، قبل إسلامه (عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَ) إن أسلمت

(قَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْنَتْ مَسْكَانَهَا أَوْ أَسْلَمًا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا أَنْ حُرِّمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) التي نكحها فيها (وَالْأَجَلِ) في نكاح مقعة (وَتَمَادَيْتَ لَهُ) فإن أرادا التهادى أبداً أَوْراً (وَأَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا) ولم يبينها عن نفسه (وَعَقَدَ إِنْ أَبَانَهَا بِبِلَا مُحْلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير (بِلَا طَلَاقٍ لَرِدِّهِ) إخراج من قوله بلا طلاق (فَبِأَنَّهُ وَلَوْ لِدَيْنِ زَوْجَتِهِ وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِلدَّيْنِ طَلَقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ تَصَحُّحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا) فلا يحتاج للحلل (أَوْ لَا) يازمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ كَخَمْرِ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ) راجع للفساد (وَدَخَلَ) راجع لها (وَالْأَجَلِ) تحته في الفاسد ثلاث صور وفي الإسقاط واحدة: (فَكَمَا التَّفْوِضُ بَعْضُ) المثل بالفرض أو الدخول والإفراق (وَهَلْ) للمضى (إِنْ اسْتَحْلَوْهُ) أى ما ذكر في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كثيرات (أَرَبَعًا) لا يزيد (وَلَمْ أَوْ آخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَلِإِحْدَى أُخْتَيْنِ) وكل من يحرم جمعهما (مُطْلَقًا) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٍّ أَوْ ابْنَتِهَا لَمْ يَمْسُهَا وَإِنْ مَسَّهَا حُرْمَتًا وَإِحْدَاهَا تَعَيَّنَتْ) إن أراد الإبقاء (وَلَا يَنْزَوِجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مَنْ فَارَقَهَا) النهى كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر التحريم ويحتمل أن النهى تحريم حيث مس (وَإِخْتَارَ) أى عدُّ مختاراً لمن خضعها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَرِ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْءٍ وَ) اختار (الْغَيْرَ إِنْ فَسَّخَ نِكَاحَهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في الجمع على فسادها (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة. وبكامل الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَنْزَوِجَنَّ) بمن نلذذ غير عالم بحال من اختيار (وَلَا شَيْءٍ لِغَيْرِهِنَّ) غير المختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيَّتْ) تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لغيرها فإن مات ولم يختَر فلذلك راجع

صداقها أو طلق قبل البناء فثممه لأن لواحدة صداقا أو نصفه دائرا (وعايناه) الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أربع صدقات إن مات وآم يختار) يقسم على الكل ولمن دخل بها حال الكفر بقية صداقها أما الدخول بعد الإسلام فاختار فيقسم بين غير الدخول به عدد باقي الأربعة (ولا إرث إن تخلف أربع كتابيات) لا مجوسيات أو أقل فالإرث لمن أسلم بالسواء لأن معزاد الكثير لا يصبر غالباً عما أمكنه (عني الإسلام) لجواز اختيارهن (أو التبتست المطلقة من مسلمة وكتابية) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعي (لا إن طلق إحدى زوجتيه) إخراج من عدم الإرث (وجمعت ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة فللمدخول بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث) لأن الأخرى تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (والغيرها رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعياً أنها المطلقة فإن انقضت العدة أو كان بائناً تساويا في الإرث كأن لم يدخل بواحدة ولا بكل ثلاثة أرباع صداقها لأن لها صداقاً ونصفاً ، وإن دخل بها فلا بكل صداقها والميراث بينهما ، وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها ولم تنقض العدة فلتأني لم تطلق الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث فإن انقضت أو كان بائناً فالإرث كله لغير المطلقة ، وإن جهلا فالإرث بينهما ولاكل صداق غير ثمن لأن الوارث ينازع ونصف صداق فانالاطقة من لم يدخل بها فلها صداق وثلاثة أرباع فتدبر (وهل يمتنع مرض أحدهما المخوف وإن أذن الوارث) وهو الأرجح (أو إن لم يحتج) للخدمة (خلاف والمرية بالمدخول) أو الموت (المسمى وكل المرية من ثلثه الأقل منه) أي المسمى (ومن صداق المثل) وإنما يعتبر الثالث إذا مات ولم يفسخ قبله سقط المثل ولا شيء قبل الدخول (وعجل الفسخ متى اطعم) (الأن يصح المرية

مِنْهُمْ وَمُنِيعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَّةَ حَتَّى الْأَصَحِّ (لاحتمال الإسلام  
والمعتق (والمختارُ خلافةً) ضعيف.

﴿فَصَلِّ﴾ (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أو  
يَتَلَذَّذْ) نفى الأحمد الدائر<sup>(١)</sup> (وَحَافٍ عَلَى نَفْسِهِ) الضمير لما ذكر وترد في  
دعوى التحقيق (بِرَّصٍ وَعَذِّبَةً) ضبط بفتح الدين وكسرها وبالموحدة والثنائية  
تحتيتين التقوط عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرش قولان (وَجُذَامٍ لَا يَجْدَامُ  
الْأَبِ) (وإن كان عيباً في البيم لتنفله لأن النكاح مبني على المساكمة (وَبِخْصَائِهِ)  
قطع الذكر أو الأنثيين حيث لا إنزال (وَجَبِّمُ) قطع السكل (وَعَنْتِدِ) صغر  
الذكر وكذا نخنه الفاحش (وَأَعْتَرَا ضِدَّ) عدم انتصابه (وَيَقْرَنَهَا) عظم يبرز  
في الفرج كقرن الشاة (وَرَقِيمًا) انسداد الحبل (وَبَخْرَهَا) نتن الفرج (وَعَفْلِيمًا)  
يبرز في الفرج كالأدرة وقيل رغوة فيه حال الجماع (وَأِفْضَأُهَا) اختلاط المسالك  
(قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَفُطْ) لا له لأن بيده الطلاق (الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ) الحق  
ولو قل (وَالْبَرَّصَ الْمُضِرَّ الْخِلَافَ ثَبِينَ بَعْدَهُ) أي بعد العقد ولو بعد الدخول بطول  
(لَا يَكَاعْتَرَا ضِدَّ) وجب واردة فلا خيار بل مصيبة نزلت بها (وَبِجَنُوبِهَا)  
(وَأَجْلَا فِيهِ) أي في الجنون (وَفِي بَرَّصٍ وَجُذَامٍ رُجِي بُرُؤُهَا سَنَةً وَبَعِيرَهَا)  
كتب الإفرنج المسمى بالمبارك (إِنْ شَرَطَ الْإِسْلَامَةَ وَلَوْ بِوَصْفِ الْوَلِيِّ عِنْدَ  
الْخُطْبَةِ) أو غيره بمحضرتها (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أي كتب الموثق (الصَّحَّةُ  
تَرَدُّدٌ) مثاره أن شأن الموثقين كتابة الصحيحة بلا شرط (لَا يَخْلُفُ الظَّنُّ  
كَالْفَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْصَرٍ وَنَتْنُ الْقَمَرِ وَالثِّيُوبَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَذْرَاءُ وَفِي  
بِكْرِ تَرَدُّدٌ) هل يشمل ما يذب من غير نكاح ونحوه (وَالْإِلَّا تَرْوُجَ الْحُرُّ

(١) ونفيه لا يتحقق إلا باتفاق الجميع ، فاتفاه المذكورات شرط في ثبوت الخيار .

الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ) فيخيران (بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ  
النَّصْرَانِيَّةِ) فلا خيار (إِلَّا أَنْ يَغُرَّاءَ وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ  
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرِضَ) أثناءها (وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا وَالْغُلَامُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا)  
هذا المص ورد (وَصُدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْئُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَتْ  
وَلَا بُقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَقَهَا وَلَا قَوْلُ الْخَاكِمِ أَوْ بِأَمْرُهَا بِدُونِ  
يَحْكُمُ بِدُونِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَى) للعقد (بِلا أَجَلٍ  
ثَانٍ) (وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أى السنة (كَدُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْزُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ  
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا) أى السنة للأيأس وعدمه لاحتمال أن ترضى  
(قَوْلَانِ وَأَجَلَتْ الرِّقَّةَ) وغيرها (لِلدَّوَاءِ بِالاجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ  
خِلَافَةً) للتعسر بخلاف الطارىء (وَحُسْ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَمَحْوٍ  
وَصُدَّقَ فِي الْاعْتِرَاضِ) بيمين (كَالْمَرْأَةِ فِي دَأْسِهَا) القائم بالفرج (أَوْ  
وُجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بِكَارَتِهَا) حيث شرطت (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ  
كَانَتْ سَقِيمَةً) ليدفع عن نفسه غرم الصداق راجع للمسائل الثلاث (وَلَا يَنْظَرُهَا  
النِّسَاءُ) في فرجها جبراً فلا ينافي قوله (وَأَنْ أَمْرًا تَيْنَ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبِلَتْ  
وَأِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِبَيْتِهَا بِلا وَطْئٍ وَكَسَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّدِّ عَلَى الْأَصْح) حيث  
شروط البكارة للغرر وما سبق من التردد حيث لم يعلم (وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ  
فَلَا صَدَاقَ كَفَرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ وَبَعْدَهُ فَسَخَ) رد (عَيْنِهِ الْمُسَمَّى وَمَعَهَا رَجَعَ  
بِحَمِيمِهِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِبْ) عليه أسرها (كَابْنٍ وَأَخٍ) إِلَّا بِإِذْنِ الْحَبِيرِ فَعَلَيْهِ  
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لِأَقِيمَةِ الْوَلَدِ) فلا يرجع بها إن غر بحرية (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)  
للمعنى على التخيير (إِنْ زَوَّجَهَا بِمَحْضُورٍهَا كَاتَمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَهُ  
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) ويترك في الرجوع عليها ربع دينار كما قال (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ  
الْعَمَ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ كَلَّمَ فَكَالْقَرِيبِ) قبله (وَحَلَفَهُ) الزوج (إِنْ



أَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ غَرُّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ كَاتِبَاهُمَا) تشبيهه في تحليفه ولا ترد اليمين وتعقب قوله (كَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس بالخمس فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ كَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشيء لزوج (وَكَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا لِأَنْ لَمْ يَقُولْهُ) لأنه غرور قولى والزوج مفراط (وَوَلَدُ الْمَعْرُورِ الْحُرُّ فَقَطْ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلَيْهِ) للأمة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ) حيث غرتهى أوسيدها (وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحَكْمِ إِلَّا كَجَدَّةٍ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه نخلق على الحرية ولم يعتق بالملك (وَكَلَى الْغَرَّرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فية بهما عتقاً (وَالْمُدَبَّرَةُ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما علم أنها يوم الحكم (وَالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيْنَتِهِ إِنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غَرُّنِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر قيمتها ولا يخفى حسن من <sup>(١)</sup> الثانية (إِنْ أَلْقَتْهُ مَبْتَأًا) وهى حية وإلا فدبته وقيمتها (كَجُرْحِهِ) بغرم الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ) القيمة (مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنْ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يعنى قيمة نفسه (وَوُفِّقَتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُسْكَاتِبَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القيمة (لِلْأَبِ وَقَبْلَ خَوْنِ الزَّوْجِ أَنَّهُ غَرٌّ) الحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (نُتِمَ أَطْلَاحُ عَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَانَ دَمٌ وَلِلْوَلِيِّ كَتْمُ الْعَمَى وَنَحْوُهُ وَعَلَيْهِ كَتْمُ الْخُلَا) الفعش (وَالْأَصْحَحُ مَنَعُ الْأَجْزَمِ مِنْ وَطْئِهِ لِمَانِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ الْمَوَلَى) العتيق (الْمُنْتَسِبِ) للعرب (لَا الْعَرَبِيُّ إِلَّا الْقُرَشِيُّ تَبَزُّوجُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتدرد من انتسب لأهل منه مطلقاً .

(فَصْلٌ . وَلَيْسَ كَدَلٍ عَقْدُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ) ولو بشأبة لالحر ولا لمن

(١). إذ لولاها لقرئ غرته بصيغة الماضى ، وهو غير مراد هنا ، فتأمل

صارت ذات شائبة (بِطَلْقَةٍ) وعى (بِائْتِنَةٍ أَوْ ائْتِنَتَيْنِ) المعتمد لا يلزمه إلا واحدة (وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقِ إِنْ قَبَضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا) لثلاث تباع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وَبَعْدَهُ) أى البناء (لها) المهر (كَالْوَرَضِيَّتِ وَهِيَ مَعْوَضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتَقِهَا لَهَا) ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ<sup>(١)</sup>) راجع لقوله وبمده لها (وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِنَهُ أَنَّهَا تَارَضِيَّتٌ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ) حيث أجمعت هذه للمدة (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْسِكَنَّهُ) راجع لقوله ولمن كل عتقها (وَلَوْ جَهِلَتْ الْحُكْمُ) من التخيير أو إسقاط التمسكين أو نسيت (لَا الْعِتْقُ) فتمدر بجهله لا نسيانه (وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقٍ لِلثَّلِثِ) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أَوْ يُدِينَهَا) عطف على نُسْقِطُهُ فلا توقع ثانية (لَا بِرَجْعِيٍّ) فلها ثانية بائنة (أَوْ عِتْقَ قَبْلِ الْأَخْتِيَارِ) عطف على ما قبل النفي فيسقط خيارها (إِلَّا لِتَأْخِيرٍ رَحِيضٍ) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنعها عتقه بحيضها (وَأِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا) بعتقه (وَدُخُولِهَا) لا مفهوم له (فَأَتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي) كذات الوليين (وَلَهَا إِنْ أَوْ قَفَسَهَا تَأْخِيرٌ تَنْظَرُ فِيهِ) بالاجتهاد .

(فصل الصَّدَاقِ كَالْمَنْعَرِ) في الجملة أى طاهر منتفع به الخ (كَعَمَلِ تَخْتَارُهُ هِيَ لَا هُوَ) والفرق عدم الفرر في الأول بدخوله على الأحسن ويقال في الثاني على الأدون ، فكأنها ترجو الزواج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للعيب (وَصَمَانُهُ وَتَلْفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيبُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْبَيْعِ) في الجملة ولأفاسه حقائق العين يفسخ العين ، وهنا قيمته واستحقاق الأكثر يوجب الرد هناك وهنالك الرجوع بعوضه والتفاف سبب النفي فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالنكاح (وَلَمْ يَوْجَعْ بِقُلَّةٍ خَلَّ فَإِذَا هِيَ خَرَّتْ فَنَشَلُهُ) وعكسه

(١) كأن يقول لها : أنت حرة على أنى آخذ صداقك

لزم إن رضياه بخلاف منكوحة العدة يثبت عدمها فيلزم جبراً لاتحاد الدين (وجاز  
 بِشَوْرَةٍ أَوْ عَدَّةٍ مِنْ كَافِلٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلٍ وَلَهَا الْوَسْطُ حَالاً) في  
 الثلاث (وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان والإثبات منه إن أطلق)  
 حسب العرف (ولا عهدة) ثلاث أو سنة ولو اعتيدت فإن اشترطت بخلاف  
 (وإلى الدخول إن علم أو لا يسر إن كان مملوكاً وكلّ هبة العبد إفلان  
 أو يفتق أباهما عنها أو عن نفسه) فكانها ملكته ثم أعطته له وملكها فرضى  
 فلا يستلزم عتقاً يمنع الإعطاء (ووجب تسليمه) أي للهر (إن تعين وإلا) بأن  
 كان مضموناً (فلها منع أنفسهم وإن معيبة من الدخول والوطء بعده  
 والسفر إلى تسليم ما حلّ بعد الوطء إلا أن يستحق ولو لم يفرها) (على  
 الأظهر ومن يادر) بدفع ما في جهته (أجبر له الآخر إن بلغ الزوج وأمكن  
 وطنها ونهمل سنة إن اشترطت لتفريته) عن البلد (أو صغير وإلا) بأن  
 اشترط لغير ذلك (بطل) الشرط (لا أكثر) من سنة فيبطل الشرط من  
 أصله أيضاً (و) تمهل (المريض والصغير المائتين للجماع وقدر ما يهيج  
 مثلها أمرها) وكذلك هو ولا نفقة فيهما (إلا أن يخلف ليذخرن الآية) فلا  
 يحث ولو بالله أو لم يماطل (لا) تمهل (لحيض) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة  
 والركبة (وإن لم يجده) أي للهر (أجل لإنبات عشرين) حيث لم تصدقه  
 ولا يئنه ولا شأنه ذلك (ثلاثة أسابيع) تدريجاً استحساناً (ثم تلوم بالنظر  
 وعمل سنة وشهر) حسب النظر (وفي التلوم لمن لا يرجى) يسره بعد  
 عمره (وصحح وعدهم أو يلان ثم طلق عاميه ووجب نفقه) لأن الموضوع  
 قبل الدخول وبعده لإفساخ لغير النفقة (لا في عيب) كما تقدم (وتقرر بوطن  
 وإن حرّم) كعذر أو لم ينفق وفي مجرد البكارة الأرض وتندرج فإن ماتت  
 منه فالدية (وموت واحد) إلا أن تقتله (واقامة سنة) بعد الخلو (وصدقت

في خلوة الاختداء) الدخول أنوطها (وإن بما نزع شرعي) كعبض وصوم  
(وفي نفيه وإن سفيمة وأمة) وصغيرة ولا كلام للولي (والزائر منهما) لأن  
الرجل لا ينشط في بيت غيره ، نعم في خلاه<sup>(١)</sup> (وإن أقر يد فقط) ونفته  
(أخذ) منه (إن كانت سفيمة وهل إن أدام الإقرار الرشيدة كذلك)  
لاحتمال وطها نائمة (أو إن كذبت نفسها) له (تأويلان وفسد) حيث لم  
ينمه (إن نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خائصة أو مفوم بهما وأتمه  
إن دخل ولا فسخ) هو ثمرة الفساد السابق (أو بما لا يملك كخمر وحر  
أو إسقاطه أو كقصاص) وقراءة (أو آبي) ويعني عمر للمثل به الدخول في  
الكل (أو دار فلان) لاحتمال أن لا يبيعها (أو تسمى ربتها أو بفضه لأجل مجهول  
كمرت أو فراق وأولى كله (أو لم يقيد الأجل) بشيء أصلا (أو زاد على خمسين  
سقة) بل الخمسون كثير (أو مائة بعيد كخراسان من الأندلس وجاز كيمر  
من المديقة لا بشرط الدخول قبله إلا القرب جدا وضمنته) أي الفاسد  
(بعد القبض إن فات أو بمقصوب علمه لا أخذها) فوضه (أو باجتماعه  
مع بيع) ونحوه من بقية : حص مشق (كدار دفعها هو) على أن يزوجهما  
ويأخذ منها مائة (أو أبوها) فيقبض المهر (وجاز) دفع الدار (من الأب  
في) نكاح (التفويض ويجمع اسمائين تسمى لهما أو لإحداهما وهل وإن  
نشرط تزوج الأخرى) مطلقا (أو إن تسمى صداق المشل قولان)<sup>(٢)</sup>  
ومحط الشرطية المثلية حيث سمي والتفويض فبهما جائز قطعاً (ولا يوجب)<sup>(٣)</sup>  
تجههما) بصداق (والأكثر على التأويل بالمنع والفسخ قبله وصداق

(١) يعني ينشط في المكان الحال كما ينشط في بيته

(٢) صوابه : تردد لأنها للتأخيرين الأول لابن سمون والثاني لغيره وهو الغني

كما يقتضيه ظاهر عز وابن عرفة كذا في بن

(٣) أي ابن القاسم كما في شرحي اللواق والسهودي

«لِلْمَثَلِ بَعْدَهُ لَا الْكَرَاهَةَ» وعليه يفيض المسمى على مثلها (أَوْ تَصَمَّنَ إِثْبَاتَهُ  
رَفَعَهُ) عطف على نَقَصَ من قوله وفسدان نقص الخ (كَدَفَعَ الْعَبْدَ فِي صَدَاقِهِ  
وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ) ويفسخ (أَوْ يَدَارِ مَضْمُونَةً) إلا موصوفة بملكه (أَوْ  
بِأَنفِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأُلْفَانِ) لاغر مع القدرة على رفعه بالتفتيش هل له زوجة  
الآن (مُخْلَافَ أُلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْلِهَا أَوْ زَوَّجَ عَائِمَهَا فَأُلْفَانِ وَلَا  
يُزِمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَنْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَافَ) هو عمدة عدم لزوم الشرط  
(كَانَ أَخْرَجَتْكَ مِنْ بَيْلِكَ فَلَا أُلْفَ) تشبيهه بعدم اللزوم (أَوْ أَسْفَلَتْ  
أُلْفًا قَبْلَ الْمُقْدِرِ عَلَى ذَلِكَ) لو حذف القبلية لكان قوله (إِلَّا أَنْ أَسْقَطَ مَا تَقَرَّرَ  
بَعْدَ الْمُقْدِرِ) استثناء متصلا كما أفاده البنانى (بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ) فإن سئلته فحسبه  
اللزوم اليمين ويفتقر اليمين بالله<sup>(١)</sup> كما فى الحاشية (أَوْ كَزَوْجِي أَخْتُكَ بِمَائَةٍ  
هَلَى أَنْ أَزَوَّجَكَ أُخْتِي بِمَائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّعَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَفُسِّخَ  
فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ) منهما (وَعَلَى حُرْبَةٍ وَلَدَ الْأُمَّةُ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْدِ  
عِوَانَةٌ وَخَيْرٌ أَوْ مَائَةٌ وَمِائَةٌ لَمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْتَى) الحلال  
(وَصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ) الحلال وغيره (وَقُدِّرَ) مهر للمثل  
(بِالْقَائِلِ جَبِلَ الْمَعْلُومُ إِنْ كَانَتْ فِيهِ) وأبغى غيره (وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا نِجْمًا إِذَا سَمِيَ  
لِلْإِحْدَاثِ وَدَخَلَ بِالْمَسْتَى لَهَا بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَفِي مَنْعِهِ بِمَنْكَافٍ أَوْ تَعْلِيمِهَا  
فَقَرَأْنَا أَوْ إِخْجَاجِهَا وَبَرَجِعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفُسْخِ) غايه<sup>(٢)</sup> ورجع فى توضيحه  
الحرمه مع الصلحه<sup>(٣)</sup> (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَلَاةِ فِيهِ وَالْأَجَلِ قَوْلَانِ وَهَذَا أَمْرُهُ

(١) لسهولة كفارتها فيكثر عنها إن خالف ويلزمه الألف

(٢) أى إلى فسخ الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده

(٣) وهو الرجوع كما فى شرح الدردير . وفى المجموع ورجع منه بالتأني كتعليمها قرأنا  
تأوى قراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أى قبل وبعد الفسخ ولا يرى وجهاً للمنع بعد ورود  
الحديث بجعل المنافع صدقا كحديث الولهبة نفسها وغيره . والمقصود لا تثبت إلا بالليل  
(م. ١٣٣ - أكليل)

بِأَلْفٍ عَيْنَمَا) أى الزوجة<sup>(١)</sup> (أَوْ لَا فَرْوَجَهُ بِالْفَتَنِ) مثلاً (فَإِنْ دَخَلَ فَعَلَى  
 الزَّوْجِ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديه  
 (بِإِفْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) بثبت (فَتَحْلَلُهُ) أنه أسره بألفين (إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ) أنه  
 ما أسره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيفِ الزَّوْجِ لَهُ  
 إِنْ نَكَلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ) كما قال ابن اللواز وهو الأقوى  
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضَى أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ تَزَمَّ الْوَكِيلُ  
 الْأَلْفَ) الثانية للمنة وزيادة النفقة عادة (وَلِسْكَلٍ) من الزوجين (تَحْلِيفُ الْآخَرِ  
 فِيهَا) أى حال (يُفِيدُ إِفْرَارَهُ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ)  
 فلا يحلف من قامت له ويمينها ما رضيت إلا بألفين ويمينه ما أسره إلا بألف (وَلَا  
 تُرَدُّ) اليمين من أحدهما على الآخر (إِنْ انْتَهَمَهُ) بل الغرم لجرد النكول وترد في  
 دعوى التحقيق على قاعدة للشهور (وَرُجِّعَ بِدَاءَةِ حَلَفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ  
 إِلَّا بِالْأَلْفِ) على التخخير في قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ  
 بَيِّنَةٌ حَتَّى التَّزْوِيجِ بِالْفَتَنِ) وحلفه سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو  
 محط الترجيع (وَلَا) (تَقُمُ لَهَا كَمَا أَنَّهَا لَمْ تَقُمُ لَهُ) فسكاً لا اختلاف في الصداق  
 تبدأ الزوجة ثم هو ضعيف والمعمد بداءة الزوج أيضاً (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْتَّعَدَّى  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِعِلْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ  
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علماً وجهلاً (فَالْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بِعِلْمِ الْآخَرِ فَقَطْ  
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذِنَةٍ غَيْرِ مُجَبَّزَةٍ بِدُونِ  
 صَدَاقِ الْمَثَلِ وَعُمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفْتُهُ أَنْ ادَّعَتْ  
 الرُّجُوعَ عَنْهُ (الْمَعْلَنُ) إِلَّا بَيِّنَةٌ إِنْ الْمَعْلَنُ لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ  
 بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ نَقَدًا، وَعَشْرَةً إِلَى أَجَلٍ، وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةٍ سَقَطَتْ

(١) بأن قال الزوج لو كيله زوجنى فلانة بألف . أولم يعينها بأن قال له زوجنى امرأة بألف .

بمخلاف البيع خالة<sup>(١)</sup> (وَنَقَدَهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُنْتَقِضَ لِقَبْضِهِ وَجَازَ نِكَاحُ  
لِلْمَنْفُوضِ وَالنَّكَاحُ يَكِيمُ عَقْدٌ بِإِذَا ذَكَرَ مَهْرًا وَلَا وَهَبَتْ وَأَسْبَحَ لَنْ وَهَبَتْ  
نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيْ) ضعیف (وَأَسْتَحَقَّتْهُ  
بِالْوَطْئِ لَا بِمَوْتِهِ) ولم ورثت عكس من دخل بها للريض (وَطَّلَاقٍ إِلَّا  
أَنْ يَفْرِضَ وَتَرَضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيمَا) أى الرضى (بَعْدَهَا) أى الموت والطلاق  
لألا يبينه أنها رضيت قبل (وَلَمَّا طَلَبَ التَّقْدِيرَ وَأَزْمَمَهَا فِيمَا وَتَحَكَّمَ الرَّجُلُ)  
هو الزوج (إِنْ فَرَضَ لِلْمِثْلِ وَلَا يَأْزِمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَهَلْ  
تَحَكَّمَ بِكَيْمِهَا أَوْ تَحَكَّمَ الْغَيْرُ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)  
الغیر (الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقَلَّ لَزِمَهُ فَقَطْ وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ) لزما (أَوْ لَا بَدْرَيْنِ  
رَضَى الزَّوْجُ وَالْمَحْكَمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتُ) جاز (الرَّضَى يَدُونُهُ)  
أى مهر المثل (الْمَرْشَدَةُ وَالْأَبْ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَوْ صِيَ قَبْلَهُ) إذا ظهرت  
المصاحبة (لَا الْمَهْمَلَةُ) وما يأتى من إجازة تصرف السفينة غير المحجور بحمول على  
الذكر (وَأِنْ فَرَضَ) للمفوض (فِي مَرَضِهِ فَوَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ) وللوضوع قبل  
البناء (وَفِي الذَّمِّيَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ) أقواهما تسمى التسمية لهما (وَرَدَّتْ زَانِدًا)  
المسمى فى المرض على (الْمِثْلِ لَنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) للمسمى (لَنْ صَحَّ) من مرضه  
(لَا إِنْ أَبْرَأَتْ) للمفوضة من الصداق (قَبْلَ الْفَرَضِ) فلا يلزمها لأنها  
أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ وَجُوبِهِ) يبنى عطفه  
على ما قبل النفي<sup>(٢)</sup> فإن الرجوع لزومه كان فعل كذا فأمرها بيدها فأسقطت ذلك  
عنه (وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبٍ)  
مفاخر (وَمَالٍ وَبَلَدٍ وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لَأَبٍ  
لَا الْأُمَّ وَالْعَمَّةَ) للأُم فإنهما من غير قومها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر  
مهر المثل (فِي) الوطئ (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوَطْئِ) وانعقد

لَمْ يَزُجْ إِنْ انْتَحَدَتْ الشُّبْهَةُ) نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زوجانه وكل مرة  
 بظنها أخرى (كالمعاطة بغير عالمة) والعالمة زانية لا مهر لها (والأ) بأن  
 ظنها زوجته ثم أمته (تعدّد) للمهر بتعدد الوطآت بإتزال أو طول فصل عرفاً  
 (كأنزنى بها) أى بغير العالمة (أو بالمكرهه) تشبيهه في المهر على ما سبق  
 (وَجَازَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عِشْرَةٍ وَكُسُوفَةٍ وَنَحْوِهَا) تأكيداً لمقتضى  
 العقد (ولو شرط أن لا يبطأ أمٌ ولَدٌ أو سُرْبَةٌ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى  
 الْأَصَحِّ لَا فِي أُمٍّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَنْتَرَى) عند سحنون للعرف وعند ابن  
 القاسم يلزم ورجح (ولها الخبائر ببيع شرط ولو لم يقل إن فقل شيئاً  
 منها) نظير ومن يفعل ذلك <sup>(١)</sup> يلقى أثاماً ورجح الناصر أنها لا تقوم إلا بالجموع  
 (وهل تملك بالمدن النصف فزادته كنفه أجراً وغلة وقصاً نه أمها وعليهما)  
 ورجح (أو لا خلاف وعليهما نصف قيمة الموهوب والمعتق يومها) المبيع  
 والمعتق (ونصف الثمن) بلا محاباة (في البيع ولا يرد العتق إلا أن يردّه  
 الزوج إمراً يوم العتق ثم إن طلقها عتق النصف بلا قضاء وتشطّر  
 ومزید بعد العقد وهديّة اشترطت لها أو لوليها) أو غيرها (قبله) أى قبل  
 تمام العقد (ولها أخذه) أى ما اشترط لغيرها (منه بالطلاق قبل المس)  
 متملى بشطر (وضمانه إن هلك) أى ثبت هلاكه (ببينة أو كان مما لا يغاب  
 عليه منهما) قبل الدخول (ولاً) بأن غيب ما به ولا يبيد (فمن الذى يبيد)  
 ضمانه وسبق الضمان أول الفصل (وتعين) للتشطير (ما اشترطه من الزوج)

(١) أى واحداً من الثلاثة المذكورة في قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر)  
 الآية، والناصر اللسان يخالف في ذلك ويروى الاجتماع شرطاً وظاهر اللفظ يساعده، ومحل هذا  
 في الشروط المعروفة بالواو كأن شرط ألا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلداهما  
 قال فان فدت ذلك فأمه يبيد فاعتمد هنا ما ذكره اللغاني. أما لو كانت معطوفة بأو فالخيار  
 لها ببعضها اتفاقاً



ولو غير جهاز (وعلى مطلقاً وعائمه إلا كثر أو إن تصدت النخبة) بنزوجه بالشراء منه (تأويلان وما اشترته من جهازها) عادة (وإن من غيره) (الضمير للصداق أو الزوج) (وسقط للزيد فقط) (وأما أصل الصداق فيتكمل (بالموت) من الزوج كالمدة قبل الحوز (وفي تشطير هديته بعد العقد وقبل البناء أو لا شيء له وإن لم تنق) ورجح لأن الطلاق باختياره (إلا أن يفسخ قبل البناء) (فهره على الفراق (فياً أخذ القائم منها) ولو نفه (لا إن فسخ بعده) (لنفه بالبناء (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء بما يهذى عرفاً) ورجح (قولان) وعلى القضاء بباطل إذا لم يقبض بموت أو طلاق وإلا فكالصداق (وتصح القضاء بالولاية) (ضميف (دون أجره لاشطة) نعم يتم في جميع الباب الشرط والعرف (وترجع عليهم) أى من طاق قبل البناء (ينصف نفقة الثمرة والمبني) (وهو إن نفق (وفي أجره تعليم صنعة) شرعية رفعة (قولان) لا المعلوم (وكل الولي) (للمال لتفريطه بعدم الشرط (أو الرشيدة مونة الحمل لبلد البناء) مثلاً (المشترط إلا لشرط) أو عرف (ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته إن سبق القبض) بالرفع (البناء ونصى له إن دعاها لقبض مآحل) لتجهيزه لالتحاق غرض لها بالإبراء (إلا أن يسمى شيئاً فيأزم) استثناء من قوله على العادة (ولا تنفق منه) ونقض ديناً إلا المحدثاً (وكالدنيا) من كثير لف ونشر مرتب وهذا يتفرع على لزوم التجهيز (ولو طوب بصدقه إموتها فطالبتهم بإبراز جهازها) وكان في كل زيادة (لم يأنهم) زيادة الجهاز (على المتول) لأنه كان لأجل بنهم ويمط عنه ما زيد في الصداق لذلك (ولاً بينهم بين رقيق ساقه الزوج لهم للتجهيز) متعلق ببيع لا يساق وإلا لوجب وبقية الحيوان كالرقيق وإذا لم يبيع فعلى الزوج النطاء والوطاء (وفي) جواز (بيعه الأصل) المقار الذي لم يسق للتجهيز

(قَوْلَانِ وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ فَقَطْ) لا غيره إلا أن يعرف أصل المتاع (فِي إِمَارَتِهِ لَهَا) ما يزيد على جهاز صداقها (فِي السَّنَةِ) واعترض قوله (بَيْنَ بَيْنِ) بأنه عند من لا يقيسد بالسنة (وَأِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ) عن السنة (وَلَمْ يُشْهِدْ) قبلها (فَإِنْ صَدَّقَتْهُ) بعد السنة (فَفِي ثُلُثَيْهَا) إن كانت رشيدة ويرد الزوج ما زاد (وَاخْتَصَّتْ) من بين ورثة أبيها (بِهِ) أى الجهاز من ماله (إِنْ أُوْرِدَ بَيْتُهُمْ أَوْ أُشْهِدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا وَإِنْ وَهَبَتْ) رشيدة (لَهُ الصَّدَاقُ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ انْتِدَاءِ) إنما يحتاج له فى الأول (جُبَيْرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) من ماله (وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ فَأَلْمَوْهُ هُوبٌ كَالْعَدَمِ) فيكفى البعض حيث وفى أقله (إِلَّا أَنْ سَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْمَشْرِقَةِ كَعَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفُصِّلَ) فليس كالعدم وأولى فى الرجوع إن تعدد الطلاق (وَأِنْ أُعْطِيَتْهُ سَفِيهَةٌ مَا يَنْبَغِي كَحُجْمِهَا بِهِ نَبَتَ النِّسَاحُ وَيُعْطِيَهَا مِنْ مَالِهِ وَمِثْلُهُ) حيث وفى مهر المثل (وَأِنْ وَهَبَتْهُ) رشيدة (لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا) الزوج بنصفه كما سبق (وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ) أى الأجنبي (إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنْ الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ) أو يعلم وارتضى بن ظاهر النص من عدم التقييد بحمل ثمنها الهبة لأنها طلقت خلافا لما فى الحرشى (وَأِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجِبَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ) على التسليم وبقبضهما (إِنْ أُيْسِرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ) إلا أن يعلم أنه صداق فلا يجبر الزوج ولو رضى الزوج باتِّباع الميسرة لم تجبر (وَأِنْ خَالَفَتْهُ عَلَى كَمْبَدٍ) من العروض (أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي فَلَا نِصْفَ أَمَّا) قبل البناء لأن المخالعة ترك جميع مالها وزادت عشرة عند ابن النائم وقصرها أشهب على العصمة والمهر كدَيْنٍ واستحسنه الأحنفى فى تبصرته لكن شهرى الأول انظر ح (وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ) وقال اصْبَغُ فى كتاب ابن حبيب تفوز بما قبضت (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي) فلها

نصف الجميع وتسقط منه الفداء فإن كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه  
 ثأو قالت خالعتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما بقي) بعد الإسقاط  
 من الجميع ففي المثال لها عشرة (وتَقَرَّرَ بِأَلْوَطَاءٍ) وإنما الكلام السابق قبل  
 البناء كما علمت (وَبَرَجِعُ إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِعَقْدِهِ عَلَيْهَا) قبل البناء  
 وأولى إن لم يعلم علمت أولاً وفي عجز تقييد الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء  
 لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفيهة (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ ثَأْوِ بِلَانٍ  
 وَإِنْ عِلْمَ الْوَلِيِّ) (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَعْتَقِ عَلَيْهَا وَفِي مِثْقَلِ عَمِيدٍ)  
 فيعزم قيمته ورقه للزوج ولها نصف القيمة (قَوْلَانِ) وإن جنى العبد في يده  
 ثأى الزوج قبل البناء (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قبل الطلاق (وَأِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا نَبِيَّ لَهُ  
 إِلَّا أَنْ تَحَابِي قَوْلُهُ) إن طلق (دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرِكَةِ فِيهِ) وفي  
 البيع يرجع عليها بالحباية ولا يشارك لأن للمعاوضة المالية أشد كأن فات هنا  
 (وَأِنْ فَدَتْهُ بِأَرْضِهِمْ فَأَقْلَ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ  
 فَسْكَ الْحَابَاةِ) في التلميم السابقة له للمشاركة (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى  
 عَمِيدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أخذ منها في الفسخ أو التفويض قبل التسمية (وَجَازَ عَفْوُ أَبِي  
 الْمُسْكَرِ نَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كَالْآيَةِ (ابْنُ الْقَاسِمِ  
 وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَعَلَّ وَفَاقَ ثَأْوِ بِلَانٍ وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ) على المال وهو  
 مقدم (وَصُدَّقَا) في التلف فلا يخرمه الزوج ثانياً (وَأَوْلَمُ نَقْمُ بَيْئَةٍ) على تبييضه كما  
 في (ر) خلافاً لمن جعلها على التالف اغتراراً بظاهر النص في المبالغة على التصديق  
 (وَحَلْفًا) ولو أباً حق الزوج أو سيذاً بواها (وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ  
 أَبْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لأن من ذكر كوكيلها (وَأَمَّا بَيْرُثُهُ) أي الولي (شِرَاهُ  
 جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيْئَتُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ لِحَضَارِهِ بَيْتَ الْبِنَاءِ) ولولم تسكن فيه (أو  
 تَوَجَّهَ إِلَيْهِ) بعد تقويمه ولولم نصحبه له (وَالْأَيُّ) يكن مجبر ولا وصي (فَالْمَرْأَةُ

الرشيدة وإلا فالحكم (وإن قبضه) ولى وليس له قبضه بلا إذنها (اتبعتة أو  
 الزوج) لتسليمه ويحتمل رفع الزوج (ولو قال الأب بعد الإشهاد بالقبض  
 لم أقبضه) وإنما وثقت به لم ينفعه و (حلف الزوج في) القرب (كالمشرفة  
 أيام) تصحح أل يجعل أيام بدلا لا مضافا إليه ويعزم الأب ثابت  
 (فصل). إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيينة ولو بالجماع بالدف  
 والدخان وإلا توجد بيينة (فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت منه  
 وورثت) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات  
 (وأمر الزوج) وجوبا (باعتز إليها لشاهد كان زعم) من أقام شاهدا على  
 زوجيتها (قر به) بما لا يضر انتظاره (فإن لم يأت به فلا يمين على الزوجين  
 وأمرت) الخلية من زوج (بانتظاره لبيينة قريبة) ثم إن لم يأت بها (لم  
 تسمع بيئته) بعد (إن عجزه قاض) بعد العلوم (مدعى حجة وظاهرهما  
 القول) ضعيف (إن أقر على نفسه بالمعجز) ليس هذا من ظاهر المدونة  
 (وليس لذي ثلاث) والرابعة متنازع فيها (تزوج خامسة إلا بعد طلاقها)  
 أى الرابعة أو غيرها بائنا (وليس إنكار الزوج طلاقا) إذا ثبت الفكاك  
 حيث لم يرد (ولو ادعاهما رجلان فأنكرتهما أو أحدهما) أو صدقتهما  
 (وأقام كل البينة فسحبا كالوليدين) ولا ينظر لدخول فإن علم الأول فله  
 (وفى التوريت بإقرار الزوجين غير الطارئين) قيده عجز وغيره بالإقرار فى  
 الصحة ورده (ر) بما فى الجواهر: احتضر فقال لى زوجة بمكة فقدمت وصدقته  
 ورثت كمكسده، قال بن وامله حيث بعدت التهمة بغيبة المقر به فيفصل فى المرض  
 (والإقرار بإرث) غير ولد كأم لم يعرف (وليس ثم وارث ثابت) فهو  
 أحق قيد فى الثانية فقط كما فى (ر) وغيره خلافا للخزنى (خلاف) حيث لم  
 يطل الإقرار (بخلاف الطارئين) فيتنق على إقرارها<sup>(١)</sup> (وإقرار أبوى غير

الْبَائِغِينَ) إِذْ لَا يُنْهَمَانِ لِقَدَرَتَهُمَا عَلَى الْإِنْشَاءِ الْآزَنِ (وَقَوْلُهُ<sup>(١)</sup>) تَزَوَّجْتُكَ فَقَالَتْ  
بَلَى أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ حَامَتْنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتَنِي أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهَرٌ  
أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلَّقْتَنِي (كُلُّهُ لِمَقَرَّرِ بِالزَّوْجِيَّةِ) (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ  
أَوْ أَنْتَ عَلَى كَظَاهِرِ أُمِّي) لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ بِخِلَافِ مَظَاهِرِ عَرَّةٍ (أَوْ أَفَرَّ  
فَأَنْسَكْرَتْ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْسَكَرَ) لِعَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا زَمَنًا (وَفِي قَدَرِ الْمَهْرِ أَوْ  
صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَالِفًا وَفُسِيخٌ وَالرُّجُوعُ الْأَشْبَهُ وَالْإِنْسَاخُ الذِّكْحُ بِتَامٍ  
الْمُخَالَفِ وَغَيْرُهُ) كِتَابِيَّةُ الزَّوْجَةِ بِالْبَيِّنِ لَأَنَّهَا بِالْفِعْلِ (كَالْبَيْعِ) (لِلْمَوْلِ عَلَيْهِ  
فِي الْجِنْسِ عَدَمُ النَّظَرِ لَشَبْهِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ، الرَّاجِحُ اعْتِبَارُ الشَّبْهِ فَإِنْ أَشْبَهَا  
أَوَّلُهَا بِشَبْهِهَا حَالِفًا وَفُسِيخٌ وَنَسْكَوْلُهَا كَحِلْفَتِهَا وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى النَّاسِ (إِلَّا بَعْدَ  
بِنَاءِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِهَا) نَوْقُشُ بَأْنِ النَّصِّ فِي الْبِنَاءِ وَقِيَاسُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ  
دُونَ الطَّلَاقِ بِجَمَاعٍ تَسْكِيلِ الْمَهْرِ وَلَسْكَنُ فِي نَقْلِ بْنِ الطَّلَاقِ أَيْضًا (نَقَوْلُهُ بَيِّنِينَ)  
لِأَنَّهُ كَالْفَوَاتِ (وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صَدَقَ فَلَا مَهْرَ إِنْ طَلَّقَ  
(فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ لَوْ، إِلَّا أَنْ تَفَرَّدَ بِشَبْهِهِ (وَرَدَّ الْمَثَلُ) أَيْ مَهْرٌ  
لِلْمَثَلِ (فِي) الْإِخْتِلَافِ فِي (جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ) فَلَا  
تَزَادُ (أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ) فَلَا تَنْقُصُ (وَتَبَيَّنَ الذِّكْحُ) فِيمَا بَعْدَ إِلَّا (وَلَا كَلَامَ  
لِسَفِيهِةٍ) بَلِ السَّكْلَامُ لَوْلَى الْحُجُورِ مُطْلَقًا (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى صَدَائِقٍ فِي  
هَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقُدِّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكَلَّفَتْ بَيَّانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) لِيَنْكَلِ  
الصَّدَاقُ (وَأِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُحْيِ حَالِفًا وَعَمَّقَ الْأَبُ) كَحِلْفَتِهِ أَوْ  
نَسْكَوْلُهَا (وَأِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَقَقًا وَوَلَاؤُهَا لَهَا) الْأَبُ بِإِقْرَارِهِ وَالْأُمُّ بِحِلْفَتِهَا  
وَتَبَيَّنَ الذِّكْحُ، وَبَرَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ

(١) يَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفَ خَبَرِهِ وَتَقْدِيرَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ: كُلُّهُ لِمَقَرَّرِ بِالزَّوْجِيَّةِ.

وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمِلُ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الطَّارِئِينَ

القول له يمين كما سبق في التنازع في الصفقة (وَفِي قَبْضِ مَا حَلَّ فَقَبِلَ الْبِنَاءُ  
قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ يَمِينٍ فِيهِمَا) وتسليمها رهناً كالبناء (عَبْدُ الْوَهَّابِ<sup>(١)</sup>)  
إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ بِكِتَابٍ وَإِسْمَاعِيلُ<sup>(٢)</sup> بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا)  
وعياض بأن يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقايد الثلاثة معتبرة  
(وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ) الشائع فيه واختص كل بما في حوزة الخالص (فَلَمَرَأَةُ الْمُعْتَادُ  
لِلنِّسَاءِ فَطَظَّ يَمِينٍ وَإِلَّا) بأن اعتمد لما أوله (فَلَهُ يَمِينٍ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ  
يَلْبُتَ أَنْ السَّكْتَانِ لَهُ فَشَرَّ يَكُنِ) بحسب ما لها (وَأَنْ تَسَجَّتْ كَلَفَتْ يَكُنَ  
أَنْ الْغَزْلَ لَهَا) لأن صنعتها المسج وما سبق حيث صنعتها الغزل (وَأَنْ أَقَامَ الرَّجُلُ  
بَيْتَهُ عَلَى شِرَاءِ مَا لَهَا حَلَفَ) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وَقَضَى لَهُ بِهِ  
كَالْمُسْكَنِ فِي حَالِهَا) وعدمه لكون المادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تَأْ وَبِلَانِ)  
(فَصَلِّ) (الْوَلِيْمَةُ مَفْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ) مندوب ثان (يَوْمًا) ويكره  
تكرارها فلا تجب الإجابة إلا للجماعة أخرى (تَجِبُ لِجَابَةِ مَنْ عَيْنٍ) ولو في  
ضمن محصورين (وَأَنْ صَائِمًا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَى بِهِ) لَوْجِهِ (وَمُنْكَرٌ  
كَفَرُشٍ حَرِيرٍ وَصُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ) لحيوان بظل ولم ينقص من الأعضاء  
الظاهرة (لَا مَعَ لَمَبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصْحِ وَكَثْرَةِ زِحَامٍ)  
راجع لما قبل النفي (وَأَغْلَاقُ بَابِ دُونَهُ) ولو للشاورة لا لخوف طفلي (وَفِي  
جُوبٍ أَكْلٍ الْمَفْطَرِ تَرَدَّدٌ) الأرجح الندب (وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ)  
نحرًا (إِلَّا بِإِذْنٍ وَكِرَةٍ تَنْزُ الْوُزِ وَالشُّكْرِ لَا الْفِرْ بَالُ) الطار فيجوز  
(وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي السَّكْبَرِ) كبير مجلد من وجهين (وَالزَّهَرِ) أعواد تنشى  
(فَالِثُهَا يَجُوزُ فِي السَّكْبَرِ) ويكره في الزهر والأول جوازها والثاني  
كرهها (ابْنُ كِسْفَانَةَ وَتَجُوزُ الزُّمَارَةُ وَالْبُوقُ) النفير

(١) هو ابن نصر البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(فصل) إنما يجب النفس لزوجات لا للملوكات (في المبيت) وأما  
 الإتيان فبحسب كل (وإن امتنع الوطئ شرعاً) لأن جل القصد الأنس  
 (أو طبعاً كمجرمة) بذلك (ومظاهاً منها ورتقاء) يمكن تصحيحه مثلاً  
 للطابع بأن المراد طبيعة الحل وخلقه تمنع من الوطئ (لا في الوطئ) بل هو  
 بسببه (إلا لإضرار) فيمنع الضرر والاستثناء منقطع قالوا إذا شكت فته  
 ففي كل أربع ليال مرة لأن له زوج أربع أو كثرته فما لا يضرها كالأجير  
 (ككفها لتتوفر لذته لأخرى) تشبه في المنع (وكل ولي المجنون) لا الصغير  
 (إطافته وكل المربض) الطواف (إلا أن لا يستطيع فعند من شاء وفات  
 إن ظلم فيه) فلا يقضى الأخرى قدر ما ظلم وأولى ما فات لمذر (كخدمته  
 معتمقة بمضه) أو مشترك (يأبى) نفوت على من أبى فزمنه (ونذير الابتداء)  
 في القسم (بالليل) لأنه محل الأنس (والمبيت عند الواحدة) ويجوز ترك  
 البيات عند الكل إلا لضرر (والأمة كالحررة) والذمية كالمسلمة والمسلمة كالبارعة  
 (وقضى للسكر) إن طرت على غيرها (يسبغ وللثيب بثلاث ولا قضاء)  
 لمن بعدهما في ذلك (ولا نجاب) الثيب (يسبغ ولا يدخل على ضررها في  
 يومها إلا إذا حاجت) ولو أمكن الاستنابة على الأشبه (وجاز الأثرة عليها برضاها  
 بشيء أو لا كأعطائها على إمساكها وشراء يومها منها) كله من باب إسقاط  
 الحقوق الأوسع من البيع وعمل به كالوظائف (وطئ ضررها بإذنها) في  
 يومها (والسلام) والكلام (بالباب والبيات عند ضررها إن أغلقت بابها  
 دونها ولم يقدِر ببيت بمجرها) وله حينئذ الاستمتاع بضررها خلافاً لما في  
 الخرشى (ورضاهاً بجمعها بمنزلة) بل ومنزل ويجبرن على المنزلين (من  
 حار واستدعاها) لِحَلِّه وَالزَّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَآيِلَةٌ لَا إِنْ لَمْ يَرْضَهَا) إلا

لضرورة كسفر (وَدُخُولِ حَمَامٍ بِهِمَا) لحرمتين على بعض عطف على المنفى (وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلاَ وَطَىءَ وَفِي مَنَعٍ) جمع (الْأَمَتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ) لقلة غيرهن (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَهُمَا مِنْ ضَرَّةٍ فَلَهُ الْمَنَعُ) لاحتمال غرض في الواهبة (لَأَمَّا) أى الوهوبة (وَتَخْتَصُّ بِمَخْلَافٍ) الهبة (مِنْهُ) فلا يخص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (وَلَهَا الرُّجُوعُ) مطلقاً لشدة الغيرة (وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ - إِلَّا فِي الْحُجِّ وَالْعَزْوِ فَيُنْرَعُ) لارغبة في القرية (وَتَوَوَّأَتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطَاقَةً وَوَعَظًا مَنْ نَشَرَتْ) ولا نفقة لها حيث عجز عن رَدِّهَا (ثُمَّ هَجَّرَهَا) في اللجوء (ثُمَّ ضَرَبَهَا) غير مبرح (إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَتَعَدُّبِهِ زَجَرَهُ الْحَاكِمُ) إن لم يرد التطبيق (وَسَكَنَهَا) عند الإشكال (بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ بَيْنَهُمْ) وإلا أمرهم بالفقد (وَإِنْ أَشْكَلَ) أى استمر الإشكال (بَعَثَ حَسَكَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا مِنْ أَهْلِيهِمَا إِنْ أُمِّكُنَ) للآية (وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارَيْنِ) لأن الجار أعرف (وَبَاطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْمَدْلِ وَسَفِيهِ وَأَمْرَاقَةٍ وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَانَهُمَا) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا) بدون بعث الحاكم (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَعًا وَتَنَازُمُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدْرِ وَلَهَا التَّطْلُوقُ بِالضَّرَرِ وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيْتَةَ بِتَسْكُرِّهِ وَعَمَلِيَّهَا الْإِصْلَاحُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلاَ خُلْعٍ وَبِالْعَكْسِ انْتِمَاءً عَلَيْهَا أَوْ خَالَعًا لَهُ بِنَظَرِهَا وَإِنْ أَسَاءَا) واسويا أو أشكل (فَهَلْ يَتَعَيَّنُ التَّطْلُوقُ بِلاَ خُلْعٍ أَوْ أَلَهُمَا أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ) لأن غالب الخبث من النساء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأَتَمَّا الْحَاكِمُ) كما هو قاعدة نوابه ليجتاط بالقضايا علماً كافياً (فَأَخْبَرَاهُ وَنَفَذَ حُكْمَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِفَاتَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّفَةِ وَفِي التَّوَلِيَيْنِ وَالْحَاكِمِ تَرَدُّدٌ) في الجواز ومضى (وَأَمَّا إِنْ أَقَامَهَا الْإِفْلَاحُ مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ



وَيُغَيِّرُ مَا عَلَى الْحُكْمِ ) فلا رجوع ابن يونس إلا لإصلاح ( وَإِنْ طَلَقًا وَاحِدَةً  
فِي الْمَالِ فَإِنْ لَمْ تَذَرِ مَهْ فَلَا طَلَاقٌ .

( فصل ) جَازَ الْخُلْعُ وَهُوَ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ بِحَاكِمٍ ( وَبِلَا حَاكِمٍ  
وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا إِنْ تَأَمَّلَ ) باذل العوض زوجة أو غيرها للتعبرع ( لَا مِنْ  
صَغِيرَةٍ وَسَفِيهَةٍ وَذِي رِقٍ ) يفتزع ماله بلا إذن ووقف خلع للمكاتبة البهيرة  
( وَرَدَّ الْمَالَ وَبَانَ ) إن لم يقل إن صحت براءتك ( وَجَازَ مِنَ الْأَبِ عَنِ الْجَبْرِ  
بِخِلَافِ الْوَصِيِّ ) غير المجبر بلا إذنها ( وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيهِ ) من مالها  
بلا إذنها ( خِلَافٌ وَبِالْمَرْزُوقِ كَجَدِّينَ وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ ) كعبد ( وَلَهُ الْوَسْطُ )  
وإن أنفك الحمل فلا شيء له لدخوله على الغير ( وَنَقَضَ خَلْعٌ إِنْ كَانَ وَبِإِسْطَاطِ  
حُضْرَتَيْهَا ) له ( وَمَعَ الْبَيْعِ وَرَدَّتْ ) لنفسها ( إِسْكَابًا بِلَا عَمْدٍ ) من كل مانع  
البيع ( مَعَهُ ) أى مع رد الثمن للزوج ( نِصْفُهُ ) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا  
أن يميئا غير النصف فيحسبه ( وَعُجِّلَ لِلْوَجَلِ بِمَجْمُولٍ وَتَوَلَّتْ أَبْصَا  
بِقِيَمَتِهِ ) وبرده جهل الأجل فلا يمكن التقويم ( وَرُدَّتْ دَرَاهِمُ وَدِيَّةٌ إِلَّا  
بِشَرْطٍ ) عدم الرد ( وَ ) رُدُّهُ ( فِيمَا كَعَمْدٍ ) معين ( اسْتَحَقَّ ) رُدُّهُ أى أبطل  
( الْحُرَامُ كَخَيْرٍ وَمَقْصُوبٍ وَإِنْ بَعْضًا وَلَا شَيْءَ لَهُ ) حبث عليم علمت أولا  
( كَمَا خَيْرَهَا دَيْنًا عَلَيْهِ ) فيرد لأجله لأنه سلف ج. نفعا وبانت ( وَخَرُوجَهَا  
مِنْ مَسْكَنِهَا ) زمن العدة ( وَتَعَجَّلَ لَهَا مَا لَا يَجِبُ قَبُولُهُ ) كالعروض من  
بيع لأنه : حُطَّ الضَّمانُ وَأُزِيدَ ( وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ ) لصورة التمجيد  
( أَوْ لَا ) وهو الأظهر ( تَارِيلَانِ وَبَانَ ) وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ ( عَمْدٌ ) أى على  
لفظ الخلع واجرى مجراه ( أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ ) مع العوض أو لفظ الخلع فلا يفيد  
شرطا ( كَمَا عَطَاءُ مَالٍ فِي الْعِدَّةِ عَلَى نَفْسِهَا ) أى الرجعة فتيين ثانيا على الأرجح  
( كَبَيْعِهَا أَوْ نَزْوِجِهَا ) تشبيهه في البيعونة وبنسكل ( وَالْخَنَارُ نَفَى الْأَرْوَمِ  
غِيَمًا ) ضعيف ( وَطَلَّاقٍ حُسْكَمٍ بِهِ ) أى أنشأ الحاكم ( إِلَّا لِلْبِلَاءِ وَعُسْرِ

بِنَفَقَةٍ ( فرجى ) ( لا إِنْ شُرِطَ نَفَى الرَّجْعَةِ بِلَا عَوْضٍ ) فلا تدين ( أو طلقَ  
وَأَعْطَى أَوْ صَالِحَ وَأَعْطَى ) البعض المصالح عليه ( وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا ) أَنْ يَقْصِدَ  
الْخُلْعَ تَأْوِيلَانِ وَهُوَ وَجِبُهُ زَوْجٌ مُكَافٍ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيٌّ صَفِيهًا أَوْ سَفِيهًا  
أَوْ غَيْرُهَا ) بنظر المصلحة ( لَا أَبُ سَفِيهٍ وَسَفِيهٌ بَالِغٌ وَنَفَذَ خُلْعُ الرَّبِضِ )  
ونحوه وإن لم يحز ابتداء ( وَوَرَّثَتْهُ دُونَهَا كَخَيْرَةٍ وَتَمَسَّكَ فِيهِ ) أى للرِض  
وأوقعت بائنًا ( وَمَوْلَى مِنْهَا ) بعد العدة ( وَمُلَاعَنَةٍ أَوْ أَحْنَثَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ  
أَوْ عَتَقَتْ ) بعد طلاقها فيه ( أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرَّثَتْ أَرْوَاجًا ) طلقوها بمرض  
وَلَا إِنْ فِي عِصْمَةٍ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ ) إرثها ( بِعِدَّةِ بَيْتَةٍ ) عادة ( وَلَوْ صَحَّ ) بعد طلاقها  
رَجْعِيًّا ( ثُمَّ مَرِضَ مُطْلَقًا لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ ) ولا عدة للثاني ولو  
راجعها بعد صحته ورثته إن مات من مرضه ( وَالْإِفْرَارُ ) والشهادة ( بِهِ فِيهِ كِإِنْشَائِهِ  
وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِفْرَارِ ) ويعتبر تاريخ البينة ( وَلَوْ شَهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ ) طلاقه فكالطَّلَاقِ  
فِي الْمَرَضِ ) في الإرث لكن العدة وفاة ( وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ  
وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ فَرَّقَ وَلَا حَدَّ ) كرجوع المقر بالزنى ولا حمال المظن ( وَلَوْ أَبَاتَهَا  
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ ) لأنه أدخلها في إرث مستمر  
وَالْأَوَّلُ كَانَ يَقْطَعُهُ الصَّحَّةُ فَلْيَتَأَمَّلْ ( وَلَمْ يَحْزُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ وَهَلْ يُرَدُّ أَوْ الْجَاوِزُ  
لِإِثْبَاتِهِ يَوْمَ مَوْتِهَا ) وعليه الأكثر ( وَوَقَفَ لِأَيِّهِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ نَقَصَ وَكَبَلَهُ  
عَنْ مَسَاءِهِ لَمْ يَنْزِمَ ) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة ( أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا حَلْفَ  
أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمَثَلِ ) حيث دعا إلى صالح أو مال فإن قال الصالح فاطلب بيمين  
أو ما أخالك به فالنيل بلا يمين ولا يعول على ما في الخبر منى انظر حش ( وَإِنْ زَادَ  
وَكَبَلَهَا فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَرُدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ تَمَاجِ عَلَى الضَّرَرِ ) عاين ولا يمين  
( وَيَمِينُهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ أَمْرَ آتَيْنِ ) على معاينة الضرر ( وَلَا يَصْرُهَا الْمَسْتَقَاطُ الْبَيْتَةُ  
الْمُسْتَرْعَاةُ عَلَى الْأَصَحِّ ) ولا يلزمها استرعاء بيتة على أنها على حقها في الضرر  
بل المدار على ثبوته على الصواب كما في ح وغيره ( وَبَكْوُهَا بِأَيْنًا ) قبله

(لَا رَجْعِيَّةَ أَوْ يَكُونُ بِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ) عطف على ما قبل النفي (أَوْ لِعَيْشٍ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعَتْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن للعاق يقع مع للعاق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلَزِمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلِدَهَا) أى من سئلته (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ) ١٠ ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطًا) الذى عليه العمل لزوم ذلك لها إذ خولت عليه (كَبَوْتِهِ) أى الولد تشبيهه فى السقوط فلا يرجع بباقي نفقته (وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لِبَنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا) من تركتها فى الأول وإن مجزت فى الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أبسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجرة تحصيما (إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنَيْنٍ) حل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأُجْبِرَا عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ) المعتمد على الزوج ولو لم يظهر (وَكَفَّتِ الْمَعَاوَاةُ) مفهمته عرفاً (وَإِنْ عُنُقٌ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصْ بِالْجَلِيسِ إِلَّا لِقَرَبَةٍ) ما لم يطل بحيث بُرِى عرفاً أن الزوج لم يردده (وَلَزِمَ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْغَالِبُ) من دزاهم أو دنانير (وَ) لزم (الْبَيْدُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْقَنِي أَوْ أَفَارِقْ إِنْ فُيِّمَ الْإِلْتِزَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحها، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال، أما إن علق صيغة إنشاء نحو إِنْ أُعْطِيتُنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فبالإعطاء لزمه ولا يقال إِنْ فُيِّمَ إلخ ولا يعمل على ما فى الخرشي ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقْتُنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً) مذهب المدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْعَكْسِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه عيب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَبَتْنِي بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقْتُنِي نِصْفَ طَلَقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ فَعَعَلَ) فيكحل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِأَنْفِ غَدَا فَعَبِلَتْ فِي الْخَلَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غد نجز وإن خصصت هي غدا لم يلزمها العوض إلا بالطلاق فيه وهو بائن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْمَرْوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرْوِيٌّ) لأن العبارة بذات الثوب أما غير المعين فيرجع لبدله كما سبق وهراته وصره بلدان بخراسان (أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ أَوْ لَا) كالتراب (حَتَّى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الغرر (لَا إِنْ خَالَصَتْهُ بِمَا لاشْبهَةَ لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَكَافِيهِ) بمعنى دون خلع للثل (فِي إِنْ أُعْطِيَنِي مَا خَالَصْتُ بِهِ) كما سبق (أَوْ خَطَقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَنْفِ فَعَبِلَتْ وَاحِدَةً بَالْتِلُثْ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بألف فواحدة بها لزم (وَمِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَرًا أَوْ جِنْسًا حَقَّقَتْ وَبَآتَتْ) فإن نسكت حلف فإن نكل بآت مجاناً في الأول وله ما قالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) يمين على النقل (إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدَدِ) للطلاق (كَدَعْوَاهُ مَوْتٌ عَيْدٌ أَوْ عَيْبَةٌ قَبْلَهُ) أي الخلع فيرجع عليها بفهر الآبق (وَإِنْ ثَبَّتَ مَوْنُهُ بَعْدَهُ فَلَا عُهْدَةَ) عليها .

(فصل في طلاق الشبهة) الذي أباحته<sup>(١)</sup> (وَاحِدَةً) لا أزيد ولا جزء (يَطْهَرُ أَمْ يَمَسُّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا فَيَذَعِي وَكُرَّةً فِي غَيْرِ الْخِيضِ) وفي بن حرمة الثلاث (وَلَمْ يُجْزِ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ) لسببه تشبيهه في عدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنْسَحَ فِيهِ) كالنفاس (وَرَقَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجِيزَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةٍ الدَّمِ لِمَا) أي زمن (يُصَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ) فقد طلقها في طهر غير تام (حَتَّى الْأَرْجَحَ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ) ضعيف (لَا خَيْرَ الْعِدَّةِ) فلا يفتني الجبر إلا بالبحر وجهها

(١) وإن كان خلاف الأولى بل من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أي أقربه للابغض فان الحلال لا يبغض بالفعل بل قد يقرب إذا خالف الأولى ا ه شرح المجموع

(وَإِنْ أُنِيَ هُدَدٌ) بالسجن (نَمْ سُجِنَ) نَمْ هدد بالضرب (نَمْ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ) فإن ارتجع (وَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْخَلْعُ وَجَازَ الْوُطْءِ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) وتكفي نية الحاكم (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُنْسِكَمَا حَتَّى تَطْهَرُ) هذا واجب (نَمْ تَحْيِضُ) هذا مندوب (نَمْ تَطْهَرُ) واجب أيضاً (وَفِي) كون (مَنْعُهُ فِي الْخَلِصِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْخَالِلِ) لأن عدتها بالوضع على كل حال (وَعَبْرَ الدَّخُولِ بِهَا) إذ لا عدة عليها (فِيهِ) أى الحبض (أَوْ لِيَكُونَ تَعَبُّدًا لِمَنْعِ الْخَلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ) ولو كان للتطويل (لِغَطِّ حَقِّهَا) وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافَ وَصْدَقَتْ أَنَّهَا سَائِضٌ وَرُجْعٌ إِذَا خَالَ خِرْفَتَهُ وَبَنَظَرُهَا الْإِنْسَاءَ) لكن المشهور الأول (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ) أنه طلقها في الطهر (وَعَجَّلَ فَنَسَخَ الْفَاسِدِ فِي الْخَلِصِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمَوْلَى) إذا لم يبق (وَأَجْبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا لِلْمَوْلَى فُسْخُهُ أَوْ لِعَمْرِهِ بِالنَّفَقَةِ) فينظر الطهر بذلك (كَالْعَانِ وَتَجَزَّتِ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ) كأفبعه وأكله (وَفِي طَلَاقِي ثَلَاثًا لِلشُّنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً) المتمد الثلاث مطلقاً (كَغَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً دَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ) فواحدة في كل ذلك (وِثْلَاثٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلشُّنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) للدخول بها وغيرها .

(أَصْلُهُ) وَرُكْنُهُ أَمْلٌ وَقَصْدٌ وَجَلٌّ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُسْكِنِ) نعم الفضولي والوكيل لا يشترط فيه ذلك لأن العبرة بإجازة الزوج (وَلَوْ سَكَّرَ حَرَامًا) وبحلال كالجنون (وَعَلَّ بِأَنْ مَيَّرَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المتمد كما يلزمه الجنائيات والحدود والإقرارات والعقود<sup>(١)</sup> (يَرُدُّ وَطَّلَاقُ الْفُضُولِيِّ

(١) في المجموع وشرحه : وإن سكر حراماً كجنائياته وحدوده ثلثاً يتناكر الناس ويجهلون بخلاف إقراراته وعقوده ثلثاً يسلط الناس على أموال السكارى

كَبِيمَةٍ) في احتياجه لأجازة والأحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلٌ) لأن البرقة  
 في الصريح قصد اللفظ هزله جد كالرجمة والنكاح والعنق (لَا إِنْ سَبَقَ إِسَاءَتُهُ  
 فِي الْفَتْوَى) كالقضاء إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ (أَوْ لَقِّنَ بِلَا فَهْمٍ) عطف  
 عَلَى الْمُنْفَى (أَوْ هَذَى لِرَضٍ أَوْ قَالَ لِيَنْ انْتُمَهَا طَاقٍ بِطَاقٍ) وَفُجِّلَ مِنْهُ  
 فِي طَارِقِ الْغَفَاتِ إِسَاءَتِهِ (اللام في الفتوى أو القرينة ولا يغزر حذف حرف  
 النداء للدليل) (أَوْ قَالَ بِأَحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَلَعَتْهَا فَلَمَذَتْهُ) فِي الْفَتْوَى  
 وَطَلَعَتْهَا مَعَ الْبَيْتَةِ) عِنْدَ الْقَاضِي عَمَلًا بِالْقَصْدِ وَالْخَطَابِ (أَوْ أُكْرِهَ وَلَوْ  
 بِكَتْفِهِمْ جُزْءُ الْعَبْدِ) لَعَتَقَ بَعْضُهُ وَحَلَفَ أَنْ لَا يَمَاضِ عَلَى بَعْضِهِ وَالْمُعْتَمِدُ  
 الْحَنْثُ فِي هَذَا لِأَنَّهُ الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالطَّوْعِ (أَوْ فِي فِعْلٍ) حَافٍ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ  
 يَتْرَكَ التَّوْبَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) الْمُعْتَمِدُ لَوْ (١) (بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ  
 أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَنْعٍ لِدَيِّ مَرْوَةٍ بَعْلًا) وَلَوْ قَتَلَ (أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ مَالَهُ)  
 وَمِنَ الْخَافِ لِلْمُشَارِ (وَهَلْ إِنْ كَثُرَ) بِحَسْبِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ (تَرَدُّدٌ لَا) قَتَلَ (أَجْنَبِيٍّ  
 وَأَمَرَ بِالْخُلْفِ) وَإِنْ حَنْثَ (لَيْسَ لَمْ وَكَذَلِكَ الْعَتَقُ وَالنَّسْكَاحُ وَالْإِمْرَارُ وَالْبَيْنُ وَنَحْوُهُ)  
 مِنْ الْإِتِمَامَاتِ لَا نَلْزَمُ بِالْإِكْرَاهِ (وَأَمَّا السَّكْرَةُ) ظَاهِرًا (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ)  
 (وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ) كَسَبُ الصَّحَابَةِ بِغَيْرِ الْقَذْفِ وَمِنْ اِحْتِفَافٍ  
 فِي نُبُوته أَوْ مِلْكِيته وَغَيْرِهِمْ بِمُطْلَقِ مُؤَلِّمٍ (٢) (كَامْرَأَةٍ لَا يَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا)  
 مِنْ الْمَوْتِ (إِلَّا لِيَنْ يَزِيَّهَا) تَشْبِيهِه فِي الْجَوَازِ (٣) (وَصَبْرُهُ) أَيْ مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى  
 الْقَتْلِ (أَنْجَلُ لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ) عَضْوًا (وَأَنْ يَزِيَّ) بِمَكْرَهَةٍ أَوْ ذَاتٍ وَاطَى  
 فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَوْ بِالْقَتْلِ (وَفِي لَزُومِ طَاعَةِ أُكْرَهَ عَلَيْهَا) بِالْبَيْتِ (قَوْلَانِ) أَقْوَاهُمَا

(١) أَيْ وَلَوْ تَرَكَ التَّوْبَةَ فَلَا يَلْزَمُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوع . وَقَوْلُ الْمَصْنِفِ بِخَوْفٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْرَهٍ  
 أَوْ بِمُحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ . وَالْإِكْرَاهُ الَّذِي لَاحِظٌ مَعَهُ يَكُونُ بِخَوْفٍ (٢) وَغَيْرِهِمْ مُبْتَدَأٌ بِمُطْلَقِ مُؤَلِّمٍ خَبَرٌ  
 (٣) أَمَّا الْوَلَدُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مِنْ يَطْعُمُهُ إِلَّا بِأَتْيَانِهِ فَلَا يُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ مَاتَ بِالْجُوعِ . لِأَنَّ  
 الْوَلَاةَ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا اضْرُورَةَ وَلَا إِكْرَاهًا بِالْقَتْلِ وَلَا لَغَيْرِ ذَلِكَ . وَهَذَا أَجْمَاعُ  
 مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ .

عدم اللزوم (كإجازته كالطلاق طائفاً) تشبيهه في الخلاف (والأحسن للنفى)  
 وحمله ما ملك قبله وإن تعليقاً كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها)  
 فسياق البساط دل على أن المعنى إن أخذتها (أو إن دخلت ونوى بعد نكاحها  
 وتطلق عقبه وعليه النصف إلا بعد ثلاث) قبل أن تزوج غيره وقد قال كلاً  
 تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (على الأصوب) لفساد النكاح (ولو دخل  
 قاله سمى فقط) لأن الوطء من ثمرات العقد (كواطء بعد حنث ولم يعلم)  
 فلا مهر عليه لو طئه غير ما تزوجها به وقيد عدم العلم فيها قبل المكاف أيضاً ويتعدن  
 على العالم إلا أن تطوع (كأن أبقى كثيراً بذكر جنس وبلد أو زمان  
 ببلده عمره ظاهراً ويبقى ما ينفع به عادة تشبيهه في اللزوم) لا فيمن تحته  
 من بلد حلف لا يزوج منها (إلا إذا) أبانها (وتزوجها وله نكاحها) أي  
 المرأة التي علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من اليقين (ونكاح  
 الإمام في كل حرة) وخشى العنت (ولزم في المضربة فيمن أبوها كذلك  
 والطائفة إن تخلقت بخلقين وفي مضرب يلزم في عملها) الإقليم (إن نوى  
 وإلا فلم يحل لزوم الجمعة وله) أي من حلف لا يزوج بمصر (المواعدة  
 بها لا إن عم النساء أو أبقى قليلاً ككل امرأة أنزوجها إلا تفويضاً أو  
 من قرينة) وهي (صغيرة أو حتى أنظرها فعمى) فلا نية عليه فيما ذكر (أو  
 الأنكار بعد كل ثيب وبالعكس) فيلزم فيما قدمه (أو خشي في المؤجل  
 العنت وتعذر التمسري) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بإلغاء التعاقب<sup>(١)</sup> (أو  
 آخر امرأة) إذ لا تملك إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وصوب  
 وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك) لكن الأول أصوب  
 (وهو في الموقوفة كالمولى واختاره) أي الوقف الأخير (إلا الأولى) فإن  
 اليقين لا يتناولها عرفاً (وإن قال إن لم أنزوج من المدينة فهي طالق

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجْزَ طَلَاقُهَا) بناء على أن المعنى كل امرأة تزوجتها من غيرها طالق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا) نظراً لصيغة التعليق (واعتُبرَ في ولايته عَلَيْهِ عَالِ الشُّفُوءِ فَلَوْ فَعَلَتْ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ حَالِ بَيْنُونَتِهَا لَمْ يَلْزَمْ) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَّهَا فَفَعَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُؤَلَّقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل اليمين بالخلع<sup>(١)</sup> (كالظَّاهِرِ) تشبيهه في عوده في العصمة (لَا مَحْلُوفَ لَهَا فَفِيمَا وَغَيْرِهَا) ضعيف والمعتمد اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم المحلوف عليها لا تختص (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّاتِ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمُخْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْدَةً) فعليه لو جاء مستفتياً لصدق (تَأْوِيلَانِ وَفِيمَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنَهَا تَحْتَهُ) كما سبق في اليمين (وَلَوْ عَاقَ عَبْدٌ الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (وَأَثْمَتَيْنِ بَقِيَّتَ وَاحِدَةً) وواحدة أو مطلقاً بقي اثنتان (كَكَالَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ مَتَّقَ) تشبيهه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَيِّهِ) مثلاً (عَلَى مَوْنِهِ لَمْ يَنْفُذْ) لأنه بإرثها لا يجد الطلاق محلاً (وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنْتِ طَاقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلِّقَةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا يَزِمُ لَا مُنْطَلِقَةٌ) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتَدَى) فهو طليقة فإن عطفها بالفاء كأنت طالق فاعتدى لم تلزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما نحو ثم فلا ينوى لعدم السببية فتدبر (وَصُدِّقَ فِي نَفْسِهِ إِنْ دَلَّ الدِّسَاطُ عَلَى الْعَدِّ) لظهور قرائنه بخلاف مجرد النية خلفها فلا تعرف العهرح

(١) بناء على أنه فسخ وهو قول ضعيف عندنا



عن معناه وإن قدمت في المحلوف عليه كالسبق (أو) على غير المد كان (كانت  
مؤنثة وقأت أطمقني وإن لم تسأله فتأويلان والثلاث في بنة وحملك  
على غاربك) ولا ينوي دخل أولا وقيد القرافي بما إذا عرف بذلك وكذا بقية  
الصيغ (أو واحدة بائنة) إن دخل (أو نواها بخليت سبيك أو ادخلي)  
وأخرجني أو اشترى مثلا والضمير للواحدة البائنة فإن لم يدخل فواحدة إلا لنية  
أكثر (والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها) في من استواء  
للدخول بها وغيرها إن كان طلافه خلعا في التنويه (في كالميتة والدم ووهبتك  
ورددت لك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إلي من أهل حرام أو حليمة أو  
بائنة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون  
الثلاث (ودين في نفيه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث)  
في المدخول بها (في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء) استفتاء  
من الأولى (وثلاث إلا أن ينوي أقل مطمعا) دخل أولا (في خليت  
سبيك) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (وواحدة في فارقتك) إلا لنية  
أكثر (ونوى فيه وفي عده في ادعي وانصر في أولم أنز وحبك أو قال  
له رجل أنك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو ممتقة أو الحقي بأهلك أو  
لست لي بأمرأة إلا أن يملق في الأخير) فثلاث (وإن قال لا نكاح  
بيني وبينك أو لا ولك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه  
إن كان عتبا وإلا فبانت وهل تحرم) وينوي في غير المدخول بها (بوجهي  
من وجهك حرام أو على وجهك حرام) بتخفيف على (أو ما أعيش فيه  
حرام لا شيء عليه) حيث لم ينو الزوجة (كقولها يا حرام أو الحلال  
حرام أو حرام على أو جميع ما أم لك حرام ولم يرد إدخالها) أشبهه  
في الثاني (قولان) راجع لما قبل السكاف (وإن قال سائبة متى أو عتيقة أو

لَيْسَ بِبَيِّنَةٍ وَبَيِّنَتِكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ نَكَحَ نَوَى فِي  
عَدَدِهِ (بمعنى يقال له لزمك الطلاق ولا محالة فلما أن تعترف بشيء وإلا فالثلاث  
(وعوقب) لتأديسه في شأن العصمة (وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدَدِ) في ريب في النفي  
العدد (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرَاءَةٌ أَوْ خَلِيعَةٌ  
أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْدُ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْتِقْبَالِ  
الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أو صوت ساذج أو بكزمار (لَزِمَ لَا إِنْ قَصَدَ التَّمْلِظَ  
بِالطَّلَاقِ فَلَفْظُ هَذَا) أى نحو اسقنى الماء (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ  
فَقَالَ أَنْتَ طَائِقٌ وَسَكَّتَ) فواحدة (وَسَفَعَهُ قَائِلٌ يَا أُمِّي وَيَا أُخْتِي) وغير ذلك  
من المحارم لزوجه واختلف بالسكرامة والتحریم (وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ)  
بمعرف أو قرائن ولا يكفي القصد (وَبِمَجْرَدِ إِسْرَائِلِهِ مَعَ رَسُولٍ) وإن لم يَبْتَاعْ  
(وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا) حين الكتب أو الإخراج وعدم الغية محمول على العزم  
(أَوْ لَا) بأن كتب مستشيراً وأخرجه كذلك (إِنْ وَصَلَ وَفِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ  
النَّفْسِيِّ خِلَافٌ) الراجع عدمه (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِعَطْفٍ يَوَافٍ أَوْ نَمَّ فَثَلَاثٌ  
إِنْ دَخَلَ) لا مفهوم له إن نسى (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دخل أو لا (وَلَا  
عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ) إذ لا يرتد مع التراخي  
على البائن (إِلَّا لِنِيقَةٍ تَأْكِيدٍ فِيهِمَا) للدخول بها وغيرها (فِي غَيْرِ مُعَاتِقٍ  
بِمُعَدَّدٍ) فإنه يبطل التأكيذ (وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَائِقٌ  
فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) ولا الإنشاء (فَقَبِي لُزُومِ طَلْقِهِ) وهو الأظهر حملا على  
الإخبار (أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ) في الرجعية عند القاضى (وَنِصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ)  
عطف على المضاف إليه (أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ أَوْ نِصْفِ وَثُلْثِ طَلْقَةٍ) بإضافتهما  
لها (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إلا أن يجرى العرف بالتعدد على أن في معنى مع أو  
بعد (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكَرَّرَ) ولم يفو التكرار (أَوْ طَائِقٌ أَبَدًا طَلْقَةً) وقبل

بِالثَلَاثِ فِي الْآخِرِ (وَثَلَاثَتَانِ فِي رُبْعٍ طَلَقَةٍ وَنِصْفِ طَلَقَةٍ) لَتَعْدَدُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ  
 ﴿وَوَاحِدَةً فِي اثْنَتَيْنِ﴾ وَرَبَّمَا كَانَ عِنْدَ عَامَةِ مِصْرَ ثَلَاثًا (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا  
 نِصْفَهُ) لِإِنِّهِ وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ ، فَإِنْ قَالَ إِلَّا نِصْفَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَ حَمَلٍ لِلإِظْهَارِ  
 عَلَى الْوَاحِدَةِ (وَأَنْتِ طَاقٌ إِنْ تَزَوَّجْتُكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ  
 الْقَرَبَةِ فَهِيَ طَاقٌ) لِأَنَّ جَمْعَ الْعُمُومِ غَيْرُ جَمْعِ الْخُصُوصِ وَفِي الْعَكْسِ خِلَافٌ  
 ﴿وَفَلَاثٌ فِي﴾ أَنْتِ طَاقُ الطَّلَاقِ (إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلِمًا  
 حِضَّتِ) وَهُوَ مَتَوَقَّعٌ مِنْهَا (أَوْ كَلِمًا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَقْتُكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ  
 طَلَاقِي فَأَنْتِ طَاقٌ وَطَلَقَهَا وَاحِدَةً) لِأَنَّ فَاعِلَ السَّبَبِ فَاعِلُ الْمُسَبَّبِ (وَإِنْ  
 طَلَقْتُكِ فَأَنْتِ طَاقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) لِإِنْفَاءِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَاقُ أُمِّسِ  
 (وَطَلَقَةٍ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُنْ طَلَقَةً) فَأَكْثَرُ (مَا لَمْ يَزِدْ الْعَدَدُ عَلَى  
 الثَّلَاثَةِ) فَانْتَبَهَ إِلَى تِسْعِ ثَلَاثٍ (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) فِي ثَلَاثٍ (طَلَقَنَ ثَلَاثًا  
 كَثَلَاثًا) وَهَلْ خِلَافٌ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَدْنِيَّةِ وَالشَّرِيكِ فَارْجَحْ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ  
 ﴿وَإِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةٌ مُطَلَقَةٌ ثَلَاثًا وَلِثَالِثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَقَتِ﴾  
 لِلثَّلَاثِيَّةِ (اثْنَتَيْنِ) إِذَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ (وَالطَّرْقَانِ ثَلَاثًا) لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ لَهَا مِنْ  
 الْأُولَى وَاحِدَةٌ وَنِصْفٌ وَمِنْ الثَّانِيَةِ وَاحِدَةٌ وَمَقْضَى مَا لَسَحْنُونَ الثَّلَاثَ فِي كُلِّ  
 ﴿وَأَدَّبَ لِلْجَزْئِيِّ كَطَلَقَتِي جُزْءَهُ وَإِنْ كَيْدَهُ وَلَزِمَ بِشَعْرَتِكَ طَاقٌ أَوْ كَلَامُكَ  
 عَلَى الْأَحْسَنِ) كَسَكَلٍ مَا يَتَلَذَّذُ بِهِ كَعَقْلِ لَا عِلْمَ (لَا بِسُعَالٍ وَبُصْقٍ) بِخِلَافِ الرِّبْقِ  
 لِخِلَافِهِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ (وَدَمَعٍ) لِلْإِلَانِيَّةِ (وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ) بِإِلَّا (وَنَحْوُهَا) (إِنْ أَنْصَلَ)  
 وَاعْتَغْفَرَ نَحْوَ السُّعَالِ (وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طَاقٌ  
 (ثَلَاثًا أَوْ الْبَيْتَةُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً) رَاجِعَانِ لَهَا (اثْنَتَانِ) لِإِنْفَاءِ لِّلْاسْتِثْنَاءِ  
 الْأَوَّلِ فِي الْأَوَّلَى قَالَهُ ابْنُ شَاسٍ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ وَاحِدَةٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُوَ  
 مُطْلَقٌ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ بَقِيَ اثْنَانِ يُخْرَجَانِ مِنَ الْأَوَّلَى

(وَوَاحِدَةً زَانِدَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ فَوَاحِدَةً وَالْأَثْلَاثَ) يشمل عدم النية احتياطاً (وَفِي الْفَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه حكمس إلا ثلاث (وَنُجِزَ إِنْ عَلِقَ بِمَا ضَرَّ مُتَقَنِّعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ نِسْرَةً) بمعنى بانتفائه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلائاً أمس لأجمعين بين حياته وموته لأنه في قوة قوله إن لم أجمع فانت طالق والمادى لأخرقن به الأرض والشرعى لأشتمنه (أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ) حَقُّك وجعله جائزاً إما قبل الأجل أو بمعنى للأذن فيه وإن وجب ثم الراجح فيه عدم التنجيز (أَوْ مُتَقَنِّلٍ مُحَقِّقٍ وَيُشَبِّهُهُ بُلُوغُهُمْ عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْنٍ) لا بعده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا) لأنه لغو من الكلام إلا لقربنة صلابة مثلاً (أَوْ لِمَ زَلِهَ كَطَالِقِ أَمْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَانَ قُمْتُ) إلا أن يعين زمناً يقبل عادة (أَوْ غَالِبٍ كَانَ حِيضَتِ) فيمن تخبض (أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَانَ صَلَاتِ أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا كَانَ كَانَ فِي بَطْنِكَ غَلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ الْأَوَزَةِ قَلْبَانِ) أو إن لم يكن (أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) إلا لفص أو إجماع (أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ إِنْ لَمْ تَسْكُنِي وَجِئْتَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسْ فِيهِ) فيبحث في الثاني (وَاخْتَارَهُ مَعَ الْمَزَلِ) ضعیف (أَوْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ إِطْلَاعًا عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةِ عَلَى مُعَاتِقِي عَلَيْهِ) فكذلكهم والدة بوجوده (خِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي فِي الْمُعَاتِقِ عَلَيْهِ فَقَطُّ) كدخول الدار فينبع (أَوْ كَبَانِ لَمْ تَمُطِرِ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَعْمُ الرِّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ يَخَافُ لِمَادَةٍ) في أماره المطر (فَيُنْتَظَرُ وَعَلَّ يَنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ) إن مطرت (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ

أَوْ يُنْجِزُ كَالْحَنْثِ تَأْوِيلَانِ ( فالوضع قرب الزمن وعدم الإمارة ( أَوْ  
يُحَرِّمُ كَيْفَ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَالٍ يَعْلَمُ حَالًا وَمَالًا  
وَدَيْنٌ إِنْ أُمِّه لَكِنْ حَالًا وَادْعَاهُ ) كرواية الملل ( فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النَّقِيبِ  
كَفَانِ كَانَ هَذَا غُرَابًا أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ يَقِينًا طَلَقَتْ ) زوجة  
من لم يدعه فإن ادعياه برّاً وإن حلف بزوجه طلقنا ( وَلَا يَحْتَسِبُ إِنْ عَلِمَهُ  
بِمُسْتَقْبَلٍ مُتَمَتِّعٍ كَيْفَ لَمْ تَسْتُ السَّمَاءُ أَوْ إِنِّ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ ) ومنتهى  
ماسبق في إن لم يكن هذا الحجر حجراً الحنث هنا أيضاً وهما طرفان كما أفاده بن  
وغيره وتكلفت عَج ومن وافقه الفرق بينهما بر جوع هذا لعارض بعيد ( أَوْ لَمْ  
تُعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعْتَقِ بِمَشِيئَتِهِ ) من الآدميين فلا شيء ولو مات ( أَوْ لَا يُشِيرُهُ  
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ ) ولو بلغه على ظاهر كلامهم ( أَوْ طَلَقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ) أو يحنون  
إِنْ نَسَقَ وَسَبَقَ ( أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَى أَوْ إِنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْيُهُ ) عناداً فيلزم  
كُنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ ( أَوْ إِنْ وَلَدْتَ جَارِيَةً أَوْ إِذَا حَمَلْتَ إِلَّا أَنْ  
يَطْلُهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ ) اعتباراً بظهور الحمل فينجز كما سبق في إِنْ وَلَدْتَ  
غلاماً ( كَيْفَ حَمَلْتَ وَوَضَعْتَ ) تشبيه تام فيحنث إِنْ وَطِئَ ولم يستبرأ وهي ممن  
تحمل وينجز في ظاهرة الحمل نظراً للثاني ( أَوْ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ غَالِبٍ ) لا شيء فيه الآن  
( وَانْتَظِرْ إِنْ أَثْبَتَ كَيَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلَهُ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ )  
اعتراض بأنه إِنْ عُلِقَ عَلَى الْيَوْمِ يَجُزِ وَعَلَى نَفْسِ الْقُدُومِ فَالطَّلَاقُ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ  
أَوَّلِ النَّهَارِ ( وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ ) فِي التَّوَقُّفِ عَلَى الْمَشِيئَةِ ( بِخِلَافِ  
إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي ) فَلَا يَنْفَعُ إِلَّا إِنْ رَجَعَهُ لِلْعَلَقِ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ ( كَالنَّذْرِ وَالْعَتَقِ )  
تشبيه تام فِي إِعْمَالِ مَشِيئَةِ الْغَيْرِ وَإِلْغَاءِ مَشِيئَةِ نَفْسِهِ ( وَإِنْ نَفَى ) مُقَابِلَ أَثْبَتَ  
( وَلَمْ يُؤَجَّلْ ) وَإِلَّا فَعَلَى بَرِّ مَا تَسَعُّ الْأَجَلُ كَمَا سَبَقَ فِي الْإِيمَانِ ( كَيْفَ لَمْ  
يَقْدَمْ مُنْجِعٌ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْبِبْهَا ) وَهِيَ مَنْ تَحْمِلُ وَإِلَّا تَجُزِ ( أَوْ ) إِنْ لَمْ

(أَطَامَا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُنْتَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كَبَانٍ لَمْ أَحْج) مما له وقت معين (في هذا العام) فيه إن هذا حنث. ووجله لا يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلفه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبعد فلا فائدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ سَمَرٍ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (تَأْرِيْلَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التبعيض المأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ فَأَنْتِ طَائِقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ أَوِ الْآنَ فَيُنَجِّزُ) في الرماص وغيره له أن يتخلص من هذا بالخالعة حتى يمضي الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ نَعَصَى زَمَنُهُ كَطَائِقِ الْيَوْمِ إِنْ كُنْتُ فَلَنَا غَدًا) وكله غداً رده قول ابن عبد السلام يختار الخلوف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه في الثاني (وَأِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَائِقٌ الْآنَ الْبَتَّةَ فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَّلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحَنْثِ) أى كنفسه فيمنع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضَرَّبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيْلَاءِ وَيَقْلُومُ لَهُ) بالاجتهاد وهو المذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بيعة (نَمْ حَلَفَ مَا فَعَلْتُ صُدَّقَ بِيَمِينٍ) في عدم الحنث لأنه كالطعن في البيعة وإن ضمن المال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهادتها (بَعْدَ الْيَمِينِ فَيُنَجِّزُ وَلَا تُنَكِّفُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزِيلُ إِلَّا كَرَمًا) بخوف لاوت (وَلَنْتَقِي مِنْهُ وَفِي جَوَازٍ قَلْبُهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا) ولم يندفع إلا به كالمصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي) مصيقتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي

الْحَلْثَ فَيَنْجِزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ أَمَّا وَبِالْأَيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا  
يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِدَ وَهُوَ سَأَلِمُ الْخَطِيرَ ( مَنْ  
اسْتَفْكَاحَ الْوَسْوسَةِ ) كَرُوْبَقَةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ لِلْحُلُوفِ عَلَيْهِ )  
فَبُؤْسِ ( وَهَلْ يُجَبَّرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ ) فِي الْمَطْلَقَةِ ( أَهِنْ دِهِي أَمْ غَيْرُهَا  
أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَائِقٌ ) وَلَمْ يَمَيِّنْ ( أَوْ أَنْتِ طَائِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَقْتِ ) وَإِذَا كَانَ  
حَرَةً يَخْتَارُ ( وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ خَيْرٌ ) حَيْثُ نَوَاهُ ابْتِدَاءً ( وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى  
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ ) فَمُمَّا ( وَلَمْ يَنْ شَكَّ أَطَاقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا  
لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَمُصَدِّقٍ إِنْ ذَكَرَ ) فَيَرْجِعُ ( فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ  
تَزَوَّجَهَا وَطَلَقَهَا فَكَذَلِكَ ) لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَبَدًا كُلُّ ثَلَاثَةِ أَزْوَاجٍ دَوْرٌ  
لِلأُولَى اثْنَانِ وَلِلثَانِي وَاحِدَةٌ وَلِلثَالِثِ ثَلَاثٌ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ ( إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَّ )  
فَيُبَيِّنُ بَعْدَ عَلَى عَصْمَةٍ مُتَيَقِّنَةٍ ( وَإِنْ حَلَفَ صَانِعٌ طَعَامِهِ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ  
تَدْخُلِيَ ) مِثْلًا ( فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حُنَّتِ الْأَوَّلُ ) عِنْدَ التَّنَازُعِ لِحَلْفِهِ عَلَى  
مَا لَا يَمْلِكُ ( وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ أَطَاقُ إِلَّا سَهْمًا ) لِأَنَّهُ عَاقٍ  
عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْظُرُ لِتَرْتِيبِ احْتِيَاظًا ( وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبِدْعَةٍ أَوْ  
بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَزَيَّ الْحُجَّةِ ) ظَرْفٌ لِلتَّعْلِيْقِ ( أَوْ بِدُخُولِهِ  
فِيهِمَا أَوْ بِسُكْلَامِهِ فِي الشُّوقِ وَالْتِسْجِدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَقَهَا يَوْمًا بِعَصْرٍ وَبِوَسْمَا  
بِمَكَّةَ ) وَأَمَّا الْذَهَابُ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي ( ر ) ( لُعْتُ كَشَاهِدٍ  
بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدٍ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَإِلَّا سُجِنَ حَتَّى يَخْرِفَ ) فَإِنْ طَالَ  
دِينُ ( لَا يَفْتَلَمُنِ ) كَوَاحِدٍ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالرُّكُوبِ وَقَدْ عَاقٍ عَلَيْهِمَا ( أَوْ بِفِعْلٍ  
وَقَوْلٍ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخَرَ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ  
وَنِسَاءَهَا لَمْ تُقْبَلْ ) لِإِبْطَالِ بَعْضِهَا ( وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً ) فَإِنْ نَسَكَلَ بِسِ

فإن طال دين (وإن شئتم ثلاثة بيمين) مختلفة (ونكّل فالثلاث) للذهب  
حبسه فإن طال دين

(فصل. إن فوضه) أى الطلاق (لها توكيلاً فلمه أنزل إلّا إيماعاً  
حق) كتمليق بتزوج عليها (لا تخييراً أو تمليكاً وجعل بينهما) حبث  
لا عزل (حتى تجيب ووقفت) فلا تمهل (وإن قال إلى سنة متى علم  
فتمضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه  
ورده كتمليكها طائفة) ولو جهلت الحكم لا الخيار وانول له إن الوطاء  
طوع لا للمقدمات (ومضى يوم) بمعنى زمن (تخيرها وردّها بعد بئسوا نتمها)  
ولو بقيت العصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط بالبينونة نعم الثمرة ينظر  
لها بعد الرد (وهل نقل فمأشها ونحوه) كتمطية وجهها (طلاقاً أو لا تردّد)  
حيث لا نية ولا عرف (وقيل تفسير قبيلت أو قبيلت أمرى أو ما ملكتني  
برد أو طلاق أو بقاء) على النظر (وفاكر مخيرة لم تدخل ومملكة مطانقاً)  
وهل التفرقة لغوية أو عرفية تبدل وهو ما في بن عن القرافي<sup>(١)</sup> (إن زادنا على  
الواحدة ونواها) الأولى على ما نواه (وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند  
الإرتجاع ولم يكرّر أمرها بيدها إلا أن ينوى التأكيد) ح لا فرق  
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط  
ولم يقل كلما شئت فكأنه اختلط على المص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فليست  
(كذلكها هي) يحمل على التاميس وإنما يحتاج للذوق مع البينونة (ولم يشترط  
في العقد وفي حله على الشرط إن أطلق) كاتب الوثيقة (قولان<sup>(٢)</sup> وقيل  
إرادة) الواحدة (بعد قوله لم أرد طلاقاً) للمنفى فيناكر (والأصح خلافه)

(١) هو شهاب الدين القرافي صاحب شرح المحصول والفرق والذخيرة وغيرها وهو تلميذ  
المر بن عبد السلام أما بدر الدين القرافي صاحب شرح المختصر فتأخر وهو شيخ عجم  
(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن المطار . فكان اللائق أن يقول تردد . كذا في  
حاشية الدسوقي .



الملك الأول لابن القاسم) وَلَا نُكْرَهُ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطَاقٍ وَإِنْ  
 قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُدَّتْ بِالْمَجَاسِ وَبَعْدَهُ (قَبْدَهُ وَغَيْرُهُ بِالْقَرَبِ وَفِي بَن  
 عَنْ ابْنِ رَشْدٍ هَذَا الْحَكْمَ وَلَوْ مَضَى شَهْرَانِ فَانْظَرَهُ (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ أَرَمَ  
 فِي التَّخْيِيرِ وَنَا كَرَّ فِي التَّمْلِيكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) أَوْ اثْنَتَيْنِ (بَطَلَتْ فِي  
 التَّخْيِيرِ وَهَسَ يُخْمَلُ) قَوْلُهَا لِلذَّكَورِ (عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ  
 الْبَيِّنَةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) مَنْ نَفَسَ ابْنُ رَشْدٍ فَالْحُلُّ لِلْفَعْلِ كَمَا فِي (ر)  
 حَسُو أَلْهَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي) هَذَا عَيْنُ مَا سَبَقَ فَصَوَابُهُ اخْتَرَتْ الطَّلَاقَ  
 (أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ) لَدَمِ الْجُزْمِ بِالثَّلَاثِ (قَوْلًا لَا زِيَادَةَ وَخِصَافَةً فِي اخْتَارِي  
 فِي وَاحِدَةٍ) فَأَبَتْ لِحَتْمِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ (أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَائِقَةً وَاحِدَةً)  
 حَقُّهُ زِيَادَةُ أَوْ تَقْيِيمُ لِأَنَّهُ الْمَوْيَدُّ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ لَا رَادَةَ الدَّفْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَإِنْ  
 تَعَدَّدَ (لَا اخْتَارِي طَائِقَةً) فَأَوْقَعْتُ أَكْثَرَ فَلَا يُلْزِمُهُ وَلَا يَمُنُّ عَلَيْهِ (وَبَطَلَتْ) جَمِيعُ  
 مَا يَبْدُهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) (إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي  
 تَطْلِيْقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيْقَتَيْنِ فَلَا تَقْضَى إِلَّا بِوَاحِدَةٍ) لِأَنَّ مِنَ التَّبَعِيضِ (وَبَطَلَتْ)  
 حَقُّهَا (فِي) التَّخْيِيرِ (الْمُطْلَقِ إِنْ قَضَتْ) لِلدَّخُولِ بِهَا (بِدُونِ الثَّلَاثِ) وَلَمْ  
 يَرْضَ (كَطَلِّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا (وَوُفِّقَتْ إِنْ اخْتَارَتْ  
 بِدُخُولِهِ عَلَى صَرِّهَا وَرَجَعَ مَالُكِ إِلَى بَقَائِهَا) التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ (بِيَدِهَا فِي  
 الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْقِفْ أَوْ تُوطَأْ) بَلْ يَكْفِي التَّمْلِكِينَ (كَهَتَّى شِئْتُ) انْفِاقًا  
 (وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّوْطِ) مَتَى خَرَجَا عَنْهُ عَادَةً وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَإِلَيْهِ رَجَعَ  
 مَالُكِ ثَانِيًا (وَفِي جَعْلِهِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَهَتَّى) فَيَتَّفِقُ عَلَى الْإِقْتَاءِ (أَوْ  
 كَالْمُطْلَقِ) فِي الْخِلَافِ السَّابِقِ (تَرَدَّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَتْ) شَبَّ  
 لَمْ يَقَعْ لَهُ تَشْبِيهُ فِي التَّرَدُّدِ إِلَّا هَذَا (وَزِنْ عَيْنَ أَمْرًا تَمَيَّنَ) هَذَا مُحْتَرَزٌ لِلطَّلَاقِ  
 وَلِلْمَرَادِ نَعْمِينَ حَتَّى تَوْزَفَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَرَوَّجِي أَوْ

بِالْعَكْسِ فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِمَعْلَمَيْهِمَا بِمُنْجَزٍ وَغَيْرِهِ  
كَاطْلَاقٍ) ويلزم كل من تزوجتها مُقَوَّضَةً لمدم الجزم بالضيق (وَلَوْ عَاقَمَهَا  
بِمَعْيَبِهِ شَهْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ نَعْلَمْ) يُحْرَزُ<sup>(١)</sup> هذا التشبيه الآتي (وَنَزَّوَجْتُ  
فَكَالْوَلِيِّينَ وَبِمَحْضُورِهِ) أى شخص ما ولو حذف الضمير أو قال بأمر أحسن  
(وَلَمْ نَعْلَمْ) وممكنه (فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبِرَ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ  
إِنْ مَبِزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّفْوِضُ لغيرها وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِيلُهُ)  
على أن يخيرها أو يملكها أو لا نظراً للوكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ  
النَّظَرُ وَصَارَ كَهَيْ) فى الوقف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ  
غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ تُمْسِكَ  
مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَأَمْ يُشْهِدُ بِبَقَائِهِ فَإِنْ أَشْهَدَ فَقَبِي بِبَقَائِهِ بِيَدِهِ  
أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وَلِنْ مَلِكٌ رَجُلَيْنِ  
فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَسْكُونَا رَسُولَيْنِ) يَسْتَقِلُّ كل بالقضاء وهو  
الحمل عند ابن القاسم إذا عدت النية

(فَصْلٌ) (بِرَّ نَجِصٌ) على أحكام النكاح<sup>(٢)</sup> (مَنْ يَنْسِكُخٌ) فى الجملة (وَلِنْ  
بِكَا حُرَامٍ) ومريض (وَعَدَمَ إِذْنِ سَيِّدٍ) وولى وغيره لا جنون أو سكر  
(طَائِفًا غَيْرَ بَاطِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحَةٍ حَلٌّ وَطُئُهُ) لا أول فاسد يقرره ولا فى صوم  
ولم يجب إمساكه (بِقَوْلٍ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَعْتُ) إذ يحتمل لها وعنهما  
(وَأُمْسَكَتُ) يحتمل لى وعنهما (أَوْ نِيَّةً) بمعنى حدث النفس (عَلَى الْأَظْهَرِ)  
عند ابن رشد وقواه حش (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ يَقُولُ)

(١) أى يحصل هذا ويبنى عنه التشبيه الآتى وهو قوله فكالولييين

(٢) أى فتعريف الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى التدب والكرامة الخ

صريح (وَلَوْ هَزَلًا) بأن لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا بقول مُحْتَمَلٍ بِإِلَانِيَةٍ  
كَأَعَدْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ) إذ يحتمل له وإغيره (وَلَا يَفْعَلُ دُونَهَا  
كَوْطَهُ وَلَا صَدَاقَ) ولا حد ويحقق الولد مراعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء  
رجمة ويستبرئها ويراجعها بغيره في عدة الأول (وَمِنْ اسْتَمَرَّ) عب هذا فوض  
سؤال وكذا لو اكتفى بمرة (وَانْقَضَتْ لِحِقْمَهَا طَلَاقُهُ) بعد العدة (حَلَّى الْأَمْرَ)  
كن طلق في مختلف فيه (وَلَا إِنْ لَمْ يُدْخِلْ دُخُولًا) بامرأتين (وَأِنْ أَصَادَقَا  
حَلَّى الْوِطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَأَخِذَا بِإِقْرَارِهِمَا) في العدة على ما ارتضاه (ر) ومن  
وافقه ، بعض الحنفين هذا ظاهر إن أراد الرجعة فعنه أما إن راجعها بالقبل  
فلا يتزوج أختها مثلاً ولا يتزوج غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بَعْدَهَا)  
أى المدة ظرف الدعوة تشبيهه في المعاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادَيَا عَلَى  
التَّصَدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ) ومن رجع سقط ما عليه (وَاللَّصَدَقَةُ الذَّفَقَةُ) أى  
فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها إن تصدقه فلا تسكرار كما في بن (وَلَا تُطَلَّقُ  
لِحِقْمَهَا فِي الْوِطْءِ) لأنه لم يقصد ضررها (وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِهَا  
بِرُبْعٍ دِيْقَارٍ وَلَا إِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةِ بَخْلَافِ الْبِنَاءِ) فيسكنى إقراره  
وهناك طريقة قوية تشترط التصديق مطلقاً كما في حش وغيره (وَفِي إِطْلَاقِهَا  
إِنْ لَمْ تُنَجِّزْ كَعَدٍ) قياساً على النكاح (أَوْ) تبطل (الآن فَقَطْ) فلا تنجز  
(نَاوِيْلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيْبُ إِنْ دَخَلَتْ) الخوف عليها (فَقَدَارُ نَجْعَتِهَا  
كَاخْتِيَارِ الْأَمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا) بلفى (بِخِلَافِ ذَاتِ  
الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ قَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين المسألتين  
طريقة (وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) بنيتها بالوطء  
(أَوْ نَصَرْتُهُ) تصرف الأزواج (وَمَبِيَّتُهُ فِيهَا) أى العدة ظرف الإقرار  
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِضْتُ نَائِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ عَمَّا يُكْذِبُهَا

أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ ) فَإِنْ بَادَرَتْ صَدَقَتْ مَا امْكُنْ كَمَا بَأَى (وَلَوْ) ادْعَتْ انْقِضَاءَهَا عِنْدَ مِرَاجَعَتِهَا فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ (وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتْرٍ أَشْهَرٍ) مِنْ وَطءِ الثَّانِي بِمَالِهِ بَالٍ (رُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ) حَبْثٌ لَمْ يَحْضُ مِنْ طَلَاقِهِ فَوْقَ أَقْصَى الْجَمَلِ (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تَأْيِيداً لِأَنَّهُمَا ذَاتُ زَوْجٍ وَنَسْخَةٌ لَوْ أَحْسَنَ مِنْ أَوْ كَافِيَ بْنِ عَنَّا <sup>(١)</sup> (وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ) وَلَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ (أَوْ وَطِئَ الْأُمَّةَ سَيِّدٌ فَكَانُوا أَيْمَانِينَ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْاِسْتِمْتَاعِ وَالذُّخُولِ عَلَيْهَا وَلَا أَكْلٍ مَعَهَا) وَفِي بَنِ خِلَافٍ فِي سَكْنَى الْأَعْرَبِ بَيْنَ الْمُتَاهِلِينَ فَانْظُرْهُ (وَصَدَّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ النَّزْرِ وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا أُمْسَكْنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هَلْ يُمْكِنُ لِمَنْ أَشْكَلَ (وَلَا يُفِيدُ) جَوَازَ الرَّجْعَةِ (تَسْكَذِيبُهَا نَفْسُهَا وَلَا أَنَّهُمَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) لِلْمُعْتَمِدِ قَبُولُ هَذَا (وَلَا رُؤْيَاُ النِّسَاءِ لَهَا) فَوَافِقٌ دَعْوَاهَا الثَّانِيَةِ إِلَى الدَّيْرَةِ بِأَوَّلَى (وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) ائْتِ (فَإِنْ) كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظَاهِرُهُ) أَيْ التَّأَخَّرَ حِمَاهُ (وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّيِّدِ) مَقْهُومٌ بَعْدَ كَسَنَةٍ (لَا فِي كَالرَّبْعَةِ أَشْهَرٍ وَعَنْزِيرٍ) أَيْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ هَذِهِ النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ بِبُذْنِ عَلَى تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ فِي الْعِدَّةِ كَافِي بِنِ (وَنُدِبَ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نَفْسُهَا (لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ) وَالْوَلِيِّ (كَأَمَدٍ) لِمَنْعَةٍ (وَنَدِبَ) الْمُتَعَمُّدُ عَلَى قُدْرَةِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَسْكَالٍ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَازِمٍ لَا فِي فُسْخٍ كِلِمَانٍ وَوَلَاكَ أَسَدٍ (لُؤْلُؤِينَ) الْآخِرَ نَعْمَ لِرِضَاعٍ لَارِدَةٍ (إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ) بِرِضَايَا اسْتِثْنَاءٍ مِنَ اسْكَالِيَةِ (أَوْ فَرَضَ) لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَخُتَّارَةً لِمَتَّقِهَا أَوْ لِعِيْنِيهِ وَخُخَيْرَةٍ وَتُمْلِكُهُ

### ﴿ بَاب ﴾

(الْإِبْلَاءُ يَمِينُ مُسْلِمٍ مُسْكَدٍ يَتَصَوَّرُ وَفَاعُهُ وَإِنْ مَرَّ بِضَا بَنَعَ وَطءُ

(١) هو ابن غازي العثماني المكنى .

رُوحِيَّتِهِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْهَا (كَانَ تَزْوِجُهَا فَوَاقِلًا لَا أَطْلَعُهَا) (غَيْرِ الْمَرْضِعَةِ) لِلْفَقْدِ  
 لِإِصْلَاحِ وَلَدِهَا أَوْ لَا قَصْدَ لَهُ (وَإِنْ رَجَعِيَّةً) فَإِنْ خَرَجْتَ الْمُدَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
 (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَمَلِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمَتْنِهِ بِعَدَّةٍ) أَيْ بَعْدَ  
 الْحُكْمِ (كَوَاللَّهِ لَا أَرَا جُزْءَكَ أَوْ لَا أَطْلُكَ حَتَّى تَسْأَلِنِي أَوْ تَأْتِيَنِي) لِأَنَّ شَأْنَ  
 النِّسَاءِ الْحَيَاءِ (أَوْ لَا تَلْقَى مَعَهَا أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِكَ) كِتَابِيَّةٌ (أَوْ لَا أَطْلُكَ  
 حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَسَكَّفْتُ) أَيْ كَانَ الْخُرُوجُ كَافَةً (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ  
 إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ) أَيْ لِأَجْلِ الْوِطْءِ (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)  
 الْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوِطْءِ فِي هَذِهِ مَضَارِرَ لَا مَوْلَ (أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَنَوَى  
 بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فَإِنَّهُ لَا يَمُوتُ بِمَا يَسِيءُ وَطْئًا وَهُوَ  
 تَغْيِيبُ كُلِّ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي بَنٍ وَهِيَ إِذَا ذَاكَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ  
 إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ) لَا بَطَاطَا (وَهُوَ الْأَخْسَنُ أَوْ ضَرْبُ الْأَجَلِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ  
 تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ) أَيْ الْوِطْءُ (كَالظُّهَارِ)  
 إِذَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ كَظَاهِرٍ أَيْ لَا يُمْكِنُ مِنَ الْوِطْءِ وَيَضْرِبُ الْأَجَلَ لِاحْتِمَالِ  
 أَنْ تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (لَا كَافِرٍ) عَظْفٌ عَلَى مَسَلِّ أَوَّلِ الْبَابِ (وَإِنْ أَسْلَمَ  
 إِلَّا أَنْ يَتَّحَا كَمَا أَلَيْنَا وَلَا لَا تُجَرِّسُهَا أَوْ لَا كَلِمَتُهَا) وَهُوَ يَمْسُهَا وَهُوَ لِإِضْرَارِ  
 (أَوْ لَا وَطِئْتُهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لِمَسْكَدٍ فِي الثَّنَائِي (وَاجْتِهَدَ) فِي التَّلَوُّمِ (وَطَلَّقَ  
 فِي لَأَعَزَّلَنَّ أَوْ لَا أَبَيِّتَنَّ أَوْ تَرَكَ الْوِطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَرَمَدًا  
 الْعِبَادَةَ بِلَا أَجَلٍ) مَعِينٌ (عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزَمُهُ بِمَجْرِيهِ حُكْمُهُ)  
 كَتَمِيمِهَا (كَكُلِّ تَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرٌّ أَوْ خَصٌّ) فِي حَلْفِهِ بِالْعَبِيدِ (بَلَدًا)  
 فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا (قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطْلُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)  
 لِأَنَّهُ يَطَّأُهَا بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (أَوْ مَرَّةً) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَمْنُوعًا مِنَ الْوِطْءِ (حَتَّى  
 يَطَّأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَقَلَى

صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ ) فِي أَثْنَائِهَا ( صَامَ بِقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ )  
الَّذِي يَطْلُبُ بِهِ ( مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ  
احْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقُولُ ) لِلْعَمْدِ وَلَوْ قَائِدًا عَلَى كَوْنِهَا عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ ( أَوْ  
حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ ) فَنَعِ ( فِى الرِّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى  
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ  
مِنْ تَبَيَّنِ الضَّرَرُ ) وَهُوَ يَوْمُ الْامْتِنَاعِ ( وَعَلَيْهِ تَوَوَّأْتُ أَقُولُ ) وَالْعَاجِزُ  
مَمْدُورٌ إِلَّا أَنْ يَضَارَ ( كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ ) مِنَ الظَّاهِرِ تَشْبِيهِ فِي دُخُولِ  
الْإِبْلَاءِ عَلَى الرَّاجِحِ وَأَجَلِهِ مِنْ يَوْمِ الرِّفْعِ كَمَا حَقَّقَهُ ( أَوْ يُمْتَنَعُ الصَّوْمُ بِوَجْهِ  
جَائِزٍ ) لَشَغْلِهِ ( وَانْتَحَلَ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مَلِكٍ مَنْ حَلَفَ بِمَعْتَقِهِ إِلَّا أَنْ يَمُودَ  
بِقَبْرِ إِرْثٍ ) فَيَمُودُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ زَمَانًا فَاتٍ ( كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْعَاقِبَةِ  
فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا ) تَشْبِيهِ فِي الْعُودِ ( لَا لَهَا ) اللَّامُ بِمَنْعِهَا عَلَى فَالْخُوفِ عَلَيْهَا لَا بِتَقْيِيدِ  
فِيهَا الْيَمِينَ بِالْعَصَةِ الْأُولَى كَمَا سَبَقَ فَهُوَ إِخْرَاجُ مِنْ شَرْطِ الْقَصْرِ ( وَبِمَعْتَقِهِ )  
مُقْتَضَى ( الْحِنْثِ ) فِي كَطْلَاقِ ( وَبِمَعْتَقِهِ مَا يُكْفَرُ ) كَيَمِينِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَإِلَّا )  
يَحْصُلُ انْحِلَالٌ ( فَلَهَا وَلَسِيَّدَهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْنُهَا ) الْفَقْهُ وَلَوْ ( لَمْ يُطَالَبْهُ بَعْدَ  
الْأَجَلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَنْقِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِصَاصُ الْبِسْكَرِ إِنْ حَلَّ )  
وَالْأَطْوَابُ بغيره ( وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَرْطُءُ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَحِنْثٍ إِلَّا أَنْ  
يَتَوَيَّ الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطَأُ بِلَا تَلَوُّمٍ وَإِلَّا ) بَأَن وَعَدَ ( اخْتَبَرَ مَرَّةً  
وَمَرَّةً ) وَثَلَاثَةً ( وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ ) إِلَّا أَنْ تَحَافَ بَعْدَ نَسْكَوهِ ( وَإِلَّا ) يَدْعُهُ  
وَلَا وَعْدَ بِهِ ( أَمَرَ بِالطَّلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَفَيْئَةُ الْمَرْبِضِ وَالْمَحْبُوسِ  
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ ) السَّابِقِ ( وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ كَطَّلَاقٍ  
فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٌ لَمْ يَأْتِ ) كَالْمَبْهُومِ ( وَعَتَقَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ  
فَالْوَعْدُ ) بِالْوُطْءِ ( وَبُعِثَ لِلْغَائِبِ وَإِنْ يَشْهَرَيْنِ وَلَهَا الْعُودُ إِنْ رَضِيَتْ )

بعدم الوطء (وَتَسْمُ رَجْمَتُهُ إِنْ اِنْحَلَّ) في العدة (وَالْأَلْفَتْ وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ فِي إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا تُخْرِى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا) للذهب مول منهما فيطلقان (وَفِيهَا فِيمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَشْنَى أَنَّهُ مُوَلٍ وَحِلَّتْ عَلَى مَا إِذَا رُوِيَ عَنْهُ وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام أى بينه وبين الله كما فى بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) فالقول قوله (وَفُرُقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ) لما علمت من بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال إنه يؤل لها (وَبَانَ الْأَسْتِثْمَاءُ بِحَتْمِلٍ غَيْرِ الْحُلِّ) كالترك

### ﴿بَابُ﴾

(أَشْبِيهُ الْمُسْلِمَ) لا الكافر ولو ترافع لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالقرب بخلاف الإيلاء (الْمُسْكَنُ مَنْ تَحِلَّ أَوْ جُزْءُهَا يَظْهَرُ مُحَرَّمٌ أَوْ جُزْءُهُ ظَاهِرٌ وَتَوَقَّفَ) بصيغة الماضي فاعله الظاهر (إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ تَوْقِفْ) فتقضى أو يبطله الحاكم (وَبِمُحَقَّقٍ) كَأَبِلَ بِلِغَاهُ (تَنْجِزَ وَيَوْقِفَ) كهذا الشهر (تَأْبَدَ) حتى يكفر (أَوْ يَدَّعَى زَوْاجَ فَعِنْدَ الْيَأْسِ) منه (أَوْ الْعَزِيمَةِ) على عدمه على قاعدة الحنفى كما فى بن خلافاً (لِ) ويمنع منها إذا امتنع من الزواج ويدخل الإيلاء (وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُتَعَلِّقِ تَقْدِيمُ كُفْرَاتِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا اكتفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى قبله (وَصَحَّ فِي رَجْمِيَّةٍ وَمُدَبَّرَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ) ونحوها كحائض مالم يقيده بمدة المانع (وَبِجُورِيٍّ أَسْلَمَ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمَتْ) حيث يقر عليها (وَرَتْقَاءَ) وبقية اللعبيات (لَا مُكَاتَبَةَ لَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحَ) مالم ينو إن عجزت (وَقِي صِحَّتِهِ مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ) مرجعان كما فى بن وحش (وَصَرِيحُهُ يَظْهَرُ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمُهَا أَوْ عُضْوُهَا أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ) صوابه نفيهما<sup>(١)</sup> من الصريح (ولا

(١) بأن يقول : لا عضوها أو ظهر ذكر ، لأن هذين من الكتابة

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ )  
 قضاء (تَأْوِيلَانِ) أَرَجُّهُمَا لَا طَلَّاقَ فَيُخَصُّ مِنْ أَى كَلَامٍ (كَأَنْتِ حَرَامٌ  
 كَظَهَرَ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي) تَشْبِيهُ فِي التَّأْوِيلَيْنِ مَعَ الْقِيَامِ عَلَى الْأَرْجَحِ (وَكُنَّا بَنَتُهُ  
 كَأُمِّي وَأَنْتِ أُمِّي إِلَّا لِقَصْدِ الْكَرَامَةِ) أَوْ لَلْكَرَامَةِ (وَكَظَهَرَ أَجْنَبِيَّةٌ  
 وَنَوَى فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَتَاتُ) وَيَنْوَى فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا (كَأَنْتِ  
 كَمُلَانَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ) تَشْبِيهُ فِي الْبَتَاتِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ) أَى الظَّاهِرَ (مُسْتَفْتٍ  
 أَوْ كَابُنِي أَوْ غُلَامِي أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ) كُلُّ بَتَاتٍ إِنْ دَخَلَ  
 (وَأَنْزَمَ بِأَى كَلَامٍ) بَلِ الصَّوْتُ السَّادِجُ (نَوَاهُ بِهِ لَا يَنْ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ  
 أُمِّي أَوْ لَا أَعُوذُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسُ أُمِّي أَوْ لَا أَرَا جُمُكَ حَتَّى أَرَا جَمْعَ أُمِّي)  
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى ظَهَرًا أَوْ طَلَاقًا (وَأَمَدَدَتِ الْكُفَّارَةُ إِنْ عَادَ) بَانَ  
 وَطِيءَ (ثُمَّ ظَاهَرَ) أَوْ بَعْدَ جُلِّ الْأُولَى (أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ  
 مَنْ دَخَلَتْ أَوْ أَبْقَى كُنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُ كُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) فَوَاحِدَةٌ عِنْدَ  
 الْأُولَى وَإِنَّمَا لَمْ يُلَاحِظْ التَّعْمِيمُ هُنَا لِانْتِفَاءِ الضَّمِّ بِالْكَفَّارَةِ (أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ)  
 وَلَمْ يَفْرُدْ كَلَامًا بِخَطَابِ (أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ) مَرَارًا (بِمُتَّحِدٍ) وَبِمُتَّعِدٍ تَعْدُدُ  
 (إِلَّا أَنْ يَنْوَى كَفَّارَاتٍ فَتَقَرَّرَ مَعَهُ) فَمَا قَلْنَا فِيهِ بِالْإِتِّحَادِ (وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ  
 وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ بِالْإِصَالَةِ (وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْاسْتِمْتَاعُ) حَتَّى  
 تَكْمَلَ (وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ) وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفَعَهَا لِإِحْكَامِ وَجَازَ كَوْنُهَا مَعَهُ  
 إِنْ أَمِنَ) وَرَوَيْتُهَا كَالْحَرَمِ (وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَنْتَجِزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ)  
 فَلَا يَمُودُ بِمُودِهَا بِخِلَافِ الْمَنْجُزِ وَدُونَ الثَّلَاثِ (أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا  
 وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرِ أُمِّي كَقَوْلِهِ لَغَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا) كِبَابَانَةُ الْمَدْخُولِ بِهَا (أَنْتِ  
 طَائِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرِ أُمِّي) وَلَوْ نَسَقًا (لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ كَبَانَ  
 تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظَهَرِ أُمِّي) فَإِنَّ عَافٍ بِمَرْتَبِ خِلَافِ



انظر حش و بن (وإن عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرُ) إلا لقربة غيره (وَنَجِبُ بِالْمَوَدِّ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَنَحَّيْ بِالْوَطْءِ وَهَلْ هُوَ الْمَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ نَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلْقِهَا وَمَوْتِهَا) بن حقه وهل تجب بالمزم على الوطء أو به مع الإمساك أو تصح به فقط وتنحى بالوطء فذهب إلى أن لم يطأ بموت أو طلاق نأويلات (وهل تُجْزَى إِنْ أُنْمِهَا) وقد طلقها أثناءها أولا وهو الأقوى (نأويلان) فاستوط بالطلاق إذا لم تعد كما سر (وهي إعتاق رَقَبَةٍ لَا جَنِينَ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعِ خَبَرُهُ) وأجزأ أن تبين سلامته (مُؤَمَّنَةٍ فِي الْأَعْيَادِ) (١) المجوسى (نأويلان وفي الوتف) على الأصح من الأجزاء (حتى يُسَلِّمَ) أو يمكن منها لأنه يجبر (قولان سَلِيمَةٍ مِنْ قَطْعِ أَضْبُعٍ وَعَمَى وَبَكْمٍ وَجُنُونٍ وَإِنْ قُلَّ وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ وَقَطْعِ أَذْنَيْنِ وَصَكْمٍ وَهَرَمٍ) بخلاف الصغير لأنه مرجو (وعرج شديدتين وجذام وبرص وفلج) ودين يمنع التسكيب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فإن لم يمنع صنع به ماشاء (بلا شوب عوض لا مشتري للعتيق) لأن الشأن وضع البائع (محررة له لا من يعتق عليه وفي إن اشترى منه فهو حر عن ظهاري نأويلان) (٢) سبهما هل قولنا ظهري عن ظهاري يندما (والعتيقي) عطف على عوض (لا مكاتب ومُدَبَّرٍ وَنَحْوِهَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَجُزَى أَعُورٌ وَمَغْضُوبٌ) منه (ومرهون وجاني إن افتديا) إذ معلوم أنه لا يعمل لأجزاء إذا أخذ كما حققه (ر) (ومريض وعرج خفيفين وأنملة وجذع في أذن وعتق الغير عنه ولو لم يَأْذَنْ إِنْ عَادَ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (ورضيه) خاص

(١) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسى كبير وكاتب صغير لا يعقل دينه، وفي المجموع ولا يجزى كتابي بلغ وأجزأ الصغير على الأصح وفي المجوسى مطلقا خلاف ١ هـ  
(٢) أظهرهما الأجزاء

بما بعدها (وَكُرِّهَ الْخَلْعِيُّ وَنُدِبَ أَنْ بُصِّلَى وَبَصُومَ) فسر بالمميز (ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا قَادِرٍ وَإِنْ يَمْلِكُ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ اسْكَمَرَضٍ أَوْ مَنْصَبٍ) أودار سكنى (أَوْ يَمْلِكُ رَقَبَةً) فقط (ظَاهِرَ مِنْهَا) فيسكفر بها عنها وبزوجها إن شاء (صَوْمُ شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ) إن بدا منه (مَنْوِي التَّقَابُعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتُمَمَ الْأَوَّلِ) ثلاثين ولو ناقصاً (إِنْ انْكَسَرَ) أو مرض مثلاً (مِنْ الثَّلَاثِ وَلِلْسَيِّدِ الْمَنَعُ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ) بمعنى أو (خَرَّاجُهُ وَتَعْنِي لِذِي الرِّقِّ) بالنسبة للمتنق (وَلَمَنْ طَوَّابَ بِالْفَيْئَةِ) وإلا صبر لمضى المدة ليعتق (وَقَدْ أَلْزَمَ هِتَقُ مَنْ يَمْلِكُ لِمُعْسِرٍ سِتِينَ وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى) وجوباً إن تجاوز ثلاثة أيام (إِلَّا أَنْ يَفْسِدَهُ وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ) والثلاثة ووجب في الأول (وَلَوْ تَسَكَّلَهُ الْمُسِيرُ جَازَ) أى مضى (وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوُطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ يَمْنُ فِيهِمْ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا) ومثل الوطء مقدمتان (كَبُطْلَانِ الْإِطْعَامِ) بذلك (وَيُفْطِرُ السَّفَرُ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ كَحَيْضٍ) تشبهه في عدم القطع في غير الظهار كالقتل (وَلَا كَرَامٍ وَظَنُّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنَسْيَانِ) فلا يقطع التتابع وهو المعتمد (وَبِالْعِيدِ) عطف على ما يقطع التتابع (إِنْ تَعَمَّدَهُ لَا جَهْلَهُ) ذاتاً أو حكماً (وَهَلْ) عدم القطع عند الجهل (إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ) التحقيق لا بصوم العيد بل تاليها (وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ) في عدم القطع (عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَضْلِ الْقَضَاءِ) ولو نسياناً (وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ) في انقطاع ضديف (فَإِنْ لَمْ يَذَرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهْرَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا) لاحتمال أنهما من الثانية فلا ينتقل قبل كمالها (وَقَضَى شَهْرَيْنِ) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت بالشروع في الثانية (وَلِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ) لاحتمال أن كل يوم من واحدة على قطع التتابع ، وعلى المعتمد يومان وشهران مطلقاً

(لَمْ تَمْلِكْ سِتِينَ مَسْكِينًا أَوْ حُرَّارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ هُدًى وَثَلْتَانِ بُرٍّ وَإِنْ افْتَأْتُوا تَحْرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ) غيره (فَعِدْلُهُ) بالشع (وَلَا أَحَبُّ الْقَدَاءِ أَوْ الْقَشَاءِ) وأجزأ إن بلغ (كَغِدْبَةِ الْأَذَى وَعَلَّ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّيَامِ أَوْ) ينتقل (إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكُفَّارَةِ) فلا يكتفيه الشك والاعتماد لا بد من اليأس مطلقاً (وَأِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ) بكل الستين وينزع ما بقي إن بين بالقرعة (وَلَا مَبْدَ إِخْرَاجِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَمَعَهُ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوَاجِبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ التَّمْنَعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمَ) لشغله قال أحب انتظار زوال المنع (أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ) فينتظر إمكانه تأويلات وفيها إن أذن له في اليمين أن يطعم أجزأه وفي قلبي منه شيء (لَمَعْدَمِ تَمَامِ ذَلِكَ) ولا يجزئ تضرُّبك كفارتين في نصيب (مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَمَلٍّ) ماءين أو الجميع (وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) فلا يصرف لحيته (وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ) .

### (بَابُ)

لَمَّا بُلَاغُ زَوْجٍ) ولو حكما كذا شبهة في حمل لا سيِّد (وَأِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا لَا كُفْرًا) نعم إن رضوا بحكمتنا (إِنْ قَذَفَهَا بِزَوْجِي فِي نِكَاحِهِ) متملق بقذف والعدة في حكمه<sup>(١)</sup> (وَلَا) بأن قذفها قبل النكاح

(١) ولو كانت العدة من طلاق بائن لأنها من تملقات الزوجية

أو بعد العدة (حَدُّ تَيْقَنَهُ أُنْعَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لزنى قيل مذهب المدونة  
كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حده بمجرد القذف أو لعانه  
خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وَأَنْتَنِي بِهِ) أى بلعان الروية  
(مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَالْأَيُّ) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ  
الِاسْتِبْرَاءَ) ويمضى منه أقل الحمل وإلا فالحامل محبوس (وَيَنْفَى حَمْلٍ وَإِنْ  
مَاتَ) مبالغة في الحاجة للعان لنفى الحد (أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَأْمُ) مبالغة  
في اتحادهما (بِلِعَانٍ مُجْعَلٍ) قبل الوضع (كَالزَّوْنِيِّ وَالْوَلَدِ) تشبيهه في الاتحاد يقول  
لرأيتما تزنى وما هذا الحمل منى (إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) وبينهما مدة حمل  
وإلا فن تمة الأول (أَوْ وَطَّئَهَا) وأنت به (لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقْلَةً)  
بسته أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثانى والموضع أنه قطعه عن الوضع  
الأول مدة حمل (أَوْ كَثُرَتْ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء  
ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للعان  
(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسنة أيام (أَوْ هُوَ  
صَحِيحٌ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مُجْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ) فينتفى بلا  
لعان في ذلك كله (وَفِي حَدِّهِ بِمَجْرَدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ  
وَإِنْ لَاعَنَ إِرْؤَيْتَهُ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَّمَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وأنت به لمدة حمل  
منها (فَلِإِلَّاكَ فِي الْإِزَائِمِ بِهِ) ولا يفتنى أصلاً (وَعَدَمِهِ) أى عدم الإلزام بل له  
أن ينفقه بلعان ثان (وَنَفْيِهِ) بالأول (أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ) وَيَلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ  
يَوْمَهَا) كما سبق في قوله وإلا لحق (وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ  
لِغَيْرِهِ وَإِنْ يَسْوَادَ وَلَا وَطْءَ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَلَا وَطْءَ بِغَيْرِ أَنْزَالٍ  
إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ وَلَاعَنَ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا) ما لم تجاوز أقصاه في غير  
عصمة فينتفى بلا لعان (وَفِي الرُّؤْيَةِ) بدعواها (فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَآئِنٍ وَحَدُّ)

إِنْ أَدْعَى (بَعْدَهَا كَأَسْتَلْحَقِ الْوَلَدَ إِلَّا أَنْ تَزْنِي بَعْدَ الْإِمَانِ) لَزْوَالِ عِفَّتِهَا  
(وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلَمَ بِحَدِّهِ) لَدَلِهِ يَغْفُو (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ وَوَرِثَ  
لِلْمُسْتَلْحِقِ) بِالْكَسْرِ (لَلْيَيْتِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَسْكُنْ وَقَلَّ  
الْمَالُ وَإِنْ وَطِئَ أَوْ آخَرَ بَعْدَ عَلَيْهِ بَوْضَعٍ أَوْ خُلِيَ بِهَا عُدْرًا امْتَنَعَ) الْإِمَانُ  
(وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي أَوْ مَا هَذَا الْخَمَلُ مِنِّي وَوَصَلَ خَامِسَةً  
بِإِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا) الْإِبَاءُ  
لِلْمُصَوِّرِ أَيْ وَصَلَ هَذَا بِالْأَرْبَعِ قَبْلَهُ (وَأَشَارَ الْآخِرُسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ  
مَا رَأَى أَرْبَعًا أَوْ مَارَئِيَتْ أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهَا) أَيْ الرُّبُوبِيَّةَ وَالْحُلَّ (وَفِي الْخَامِسَةِ  
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَوَجَبَ أَشْهَدُ وَالْإِمَانُ وَالْفُضْبُ)  
بِمَوْضِعِهَا مَرْطَأًا (وَبِأَشْرَفِ الْبَلَدِ) لِلْمَجْدِ (وَبِمَحْضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلَمُوا أَرْبَعَةً)  
إِظْهَارًا لِلشَّهَادَةِ (وَنَذِبَ إِثْرَ صَلَاةٍ) وَالْأَفْضَلُ الْمَعْرُوفُ<sup>(١)</sup> (وَتَخَوُّوهُمْ مَا وَخُصُّوهُمْ  
عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ) لِأَنَّ بِهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ (وَفِي إِعَادَتِهَا  
إِنْ بَدَأَتْ) وَهُوَ الرَّاجِعُ (خِلَافُ وَلَا عَنَتِ الذَّمِّيَّةُ بِكَذِبِهَا وَلَمْ تُجَبَّرْ  
وَإِنْ أَبَتْ) الْإِمَانُ (أُذْبِتْ وَرُدَّتْ لِمَلَّتِهَا) فِي كَالْجُلْدِ (كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ  
رَجُلٍ فِي إِحْفَافٍ) تَشْبِيهِ فِي أَدَبِ الزَّوْجِ وَلَا إِمَانُ وَإِنْ حَدَّ بِهِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ وَقِيلَ  
الْمَعْرِضُ كَالْمَعْرِضِ هُنَا أَيْضًا وَحُمِلَ عَلَى الْوَاضِحِ انْظُرْ عَج (وَتَلَاَعْنَا إِنْ رَمَاهَا  
بِفُضْبٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً وَأَنْكَرْتَهُ أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَنْبُتْ وَلَمْ يَظْهَرْ)  
بِقَرِينَةٍ فَإِنْ لَمْ تَلَاَعَنَّ حَدَّثَ (وَتَقُولُ) عِنْدَ التَّصْدِيقِ (مَا زَنْيْتُ وَلَقَدْ غُلِمْتُ  
وَالْأُ) بِأَنَّ ثَبِتَ أَوْ ظَهَرَ (التَّمَنَّ فَفَقَطُ كَصَمِيرَةٍ تُوْطَأُ وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ  
التَّمَنَّ ثُمَّ التَّمَنَّتْ وَحُدَّ الثَّلَاثَةُ لِإِنْ نَكَاتْ أَوْ لَمْ يَنْكُحْ بِزَوْجِيَّةٍ - حَتَّى رُجِمَتْ)

(١) لحديث ورد في الشدید فی البین الکاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل  
وملائكة النهار كما ورد أيضا ولأن العصر هي الصلاة الوسطى على الصحيح

صراعا لمن يجوز شهادة الزوج (وإن اشترى زوجته ثم ولدت لغيره فكأنما لم ينفقه الاستبراء بلا إيمان (ولا قل فكأن زوجة وحكمه) المترتب عليه (رفع الحُدَّ أو الأدب في الأمة أو الذميمة أو لما يجابها على المرأة إن أم لأعين وقائع نسبه وبلعازها نأيد حرمتهما وإن ملكت) فلا نوطا بالملك (أو انفسح حهما وتو عاده لئيه) مد أن أباه (قبل كالمراة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كمن أقر بذف ورجح (وإن استلحق أحد التوامنين أحفا وإن كان بينهما ماسة فبطنان إلا أنه) أى الامام (قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول) وبينهما ستة أشهر كما هو الموضوع (سئل النساء إن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد) فلم يحل الستة فاصلا ، والجواب أنها فاصل إذا لم يقان بالتأخر وحينئذ يحد لأن قوله لم أطأ نفى له وقد استلحقته

### ﴿ باب ﴾

(تعقد حره وإن كتابته أطاقت الوطاء بخلوته بالبيع غير محبوب أمكن شغلها منه) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفياً) أى الوطاء (وأخذاً بإقرارهما) فلا رجعة له ولا حق لها في نفقة وتكبل صداق (لا بغيرها) أى الخلوة السابقة (إلا أن تقر) الزوجة (به) أى الوطاء (ويظهر حمل ولم ينفقه بثلاثة أفراده أطهار) (وعدة (ذی الرق) ذكر باعتبار الشخص (قرآن والتجميع للاستبراء لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو اعتادته في كالسنة) نعم إن جاوز أقصى الحمل فسنة يضاء على ما أفاده الناصر والمحققون (أو أرضعت أو استحيضت وميزت ، ولا زوج استزاع ولد المرضع فراراً من أن ترضه أو ليتزوج أحدها أو رابعة إذا لم يفر بالولد وإن لم تمسز أو تأخر بلا سبب أو مرضت ترأصت نسمة أشهر استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض والائيسة ولو يرق)

فلا تنصيف في غير الأقراء (وَتَمَّ مِنْ الرَّابِعِ) ثلاثين (في الكسْرِ وَلَعَا  
يَوْمُ الطَّلَاقِ) إن سبق بالنجر (وَأِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَتْ الثَّمَانِيَّةُ  
وَالثَّلَاثَةُ) أو تمام سنة بيضاء (ثُمَّ إِنْ احْتَجَبَتْ إِعْدَةُ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ إِنْ  
وُطِئَتْ بَرْنَى أَوْ شُبُهَةً وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ) غير ظاهرة الحمل بل أطلق بعضهم  
للمنع (وَلَا بِمَقْدُ) حيث فسح فسكاحه (أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ  
وَلَا يُرْجَعُ لَهَا) في نفقته (قَدَرَهَا) أى العدة فاعل وجب (وَفِي إِمَضَاءِ الْوَلِيِّ  
أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ) في عب الراجح وجوب الاستبراء من الوطاء السابق وفي ر  
و بن وحش ترجيح عدمه (وَأَعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلَّ بِأَوَّلِ  
الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ) إن طلقت بطهر (أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَّقَتْ بِكَحَيْضٍ) ونفاس  
(وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعْجَلَ) الزواج (بِرُؤُوبَتِهِ) أى الدم بل حتى بدوم  
ما يعتد به ندباً فيوافق ابن القاسم أو وجوباً فيكون أشهب مخالفاً (تَأْوِيلَانِ  
وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا) متملق رجوع (هَلْ هُوَ) عادة (يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ)  
ذا بال (وَفِي إِنْ لَمَّا قُطِعَ ذَكَرُهُ أَوْ أُنْذِيَاهُ يُولَدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا  
وَمَا تَرَاهُ الْيَاثِسَةُ) بكخمسين (هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ) ليس الجمع<sup>(١)</sup> شرطاً  
أو للدار في الوسط<sup>(٢)</sup> على أهل المعرفة ولو رجالاً (بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ  
أُمِكَنَّ حَيْضُهَا) فلا يسأل النساء (وَأَنْتَقَلَتْ الْأَقْرَاءُ وَالطَّاهِرُ كَالْمُبَادَةِ)  
خمسة عشر يوماً (وَأِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا) أى العدة (يُولَدُ لِذِيهِ أَقْصَى أَمَدِ  
الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَمَانٍ) أو يكون لسة أشهر من الثاني فله  
(وَتَرَبَّصَتْ) أقصى الحمل (إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا خِلَافُ  
وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ إِخْمَسٍ) أشهر

(١) فتكنى واحدة إذا كانت ثقة لأن هذا خبر لا شهادة

(٢) وهو مقطوع الذكر أو الأنثيين

من الثاني ( لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحُدَّتْ وَاسْتَشْكَاتُ ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجاوزتها بشم . ( وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ ) إن لحق بذى العدة ولو احتمالاً كالملاعة وإلا انتظرت عدة غير الحامل ( وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ وَإِلَّا ) تسكن المتوفى عنها حاملاً ( فَكَالْمُطَلَّقةِ إِنْ فَصَدَ ) مجمعا عليه ( كَالَّذِيَّةِ تَحْتَ ذِيٍّ وَإِلَّا ) بأن كان صحيحاً أو مختلماً فيه ( فَارْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجُوعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا ) أو تأخر لرضاع ( وَقَالَ النَّسَاءُ لَا رِبَّةَ بَيَّهَا ) من حمل ( وَإِلَّا ) بأن تأخر اغير رضاع كاستحاضة لم تميز أو ارتابت ( اِنْتَظَرَتْهَا ) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فإن زادت الربة فأقصى الحمل فإن جزم به حتى تضع ( إِنْ دَخَلَ بِهَا ) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غير اعتبار حيض ولا عدمه ( وَتَنَصَّصَتْ بِالرَّقِيِّ ) وإن بشائبة شهرين وخمس ليال ( وَإِنْ لَمْ تَحِضْ ) لمرض أو رضاع ( فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ) واغير سبب تسعة على ما رجح ( إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةٌ ) حيث لم تحض كما هو الموضوع فإن زادت الربة فسكما سبق ( وَلَيْمَنْ وَضَعَتْ <sup>(١)</sup> غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ ) وسبق أن الأحب نفيه حينئذ ( وَلَا يَنْقُلُ الْعَتَقُ ) أثناء عدة الأمة ( لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتُ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ ) عن الاستبراء لعدة الوفاة ( وَإِنْ أَقْرَبَ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَاقِهِ وَلَمْ يَرْتَمِهَا إِنْ انْقَضَتْ حَتَّى دَعَوَاهُ وَوَرِثَتُهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ ) أو عليه ( وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَفْنَقَتْ الْمُطَلَّقةُ ) قبل علمها ( وَيَقْرَأُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمَيُتَوَفَى عَنْهَا وَالْوَارِثِ ) فيردان ما أنفقاً للتركة ( وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَامَتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِطَلَاقٍ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ ) وإن لم ترتفع فيها لأقراء ( أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ

(١) إثر موت زوجها ، ويقضى لها بفسله ولو تزوجت ، لكن يكره بعد تزوجها



فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكْتَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ وَإِنْ صَفُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقُودًا زَوْجَهَا) لأنه ميت حكمًا (أَنْزَلْنِ بِالْمَصْبُوغِ وَلَوْ أَذْكَنَ) ردى الحرة (إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ) مالم يرق بياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجَرَّ فِيهِ وَأَنْزَلْنِ فَلَا تَنْتَهِطُ بِحِنَاءٍ أَوْ كَتَمَ بِخِلَافِ نَحْوِ الرِّبِّ وَالسُّدْرِ وَاسْتَحْدَادِهَا) لخاف كل ذلك (وَلَا تَدْخُلُ الْحِمَامَ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَسْكُتُ حَيْلُ إِلَّا لِفِرْورَةٍ وَإِنْ بِطَيْبٍ وَتَمَسَّحَهُ نَهَى كَرًا.

(فصل) وَلِزَوْجَةِ الْمُتَقَوِّدِ الرَّفْعُ لِلْقَاخِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ) السامعي يخرج عند اجتماع الماشية عليها (وَالْأَى) يوجد واحد من ذكر (فَلِجَمَاعَةٍ الْمُسْلِمِينَ فِيؤْجَلُ) بعد البحث (أَرْبَعَ سِنِينَ إِذَا دَامَتْ نَفَقَتُهَا) بأن كان له مال ولم تخش الزنا وإلا فإما تهجيل الطلاق (وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا مِنَ الْعَبْرَةِ عَنْ خَيْرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاءِ وَسَطَّتْ بِهَا) أى العدة (النَّفَقَةُ) بخلاف الأجل (وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا) ولا فى الزواج بعدها (لِلْإِذْنِ) من الإمام (وَأَيُّسَ لَهَا الْبَقَاءُ) على عصمة المفقود (بَعْدَهَا) أى بعد الشروع فى العدة (وَقُدِّرَ طَلَاقٌ) يصح العقد عليها (بِتَحَقُّقِ بَدْخُولِ الثَّانِي) لأنه للنفوت لها كما يأتى (فَتَحِلُّ لِلْأَوَّلِ) بعصمة جديدة (إِنْ طَلَّقَهَا) قبل فقرة (اثْنَتَيْنِ) وحلها الثانى (فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَسَكَتُوا لِيَيْنِ) لانفوت إلا بذلك الثانى غير عالم (وَوَرِثَتْ الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا) وفسخ الثانى وهذا فائدة كونها الأولى مع موته (وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّتِهِ) أى تبين ذلك (فَسَكَتَ بِهِ) يفسخ ويتأبد بالانكاح على ما سبق (وَأَمَّا إِنْ نَعِيَ لَهَا) فنزوجت ثم قدم (أَوْ قَالَ عَمْرَةَ طَلِيقٌ مُدْعِيَا غَائِبَةً فَطَلَّقَ عَلَيْهِ) الحاضرة ولم يصدق ونزوجت (ثُمَّ أُنْبِئَتْهُ) أى ما ادهاه (وَذُو فَلَانَةٍ وَكُلٌّ وَكَيْلَيْنِ) فزواجه وفسخنا واحدة فليكن أنها الغائبة

ونزوجت ثم ثبت أنها الرابعة (وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَاقَةِ ثُمَّ) بعد زواجها  
 (ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْذُودِ تَنْزَوِّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ  
 بِدَعْوَاهَا لِلْوُتْ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عِدَّتَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع الأخيرتين  
 ثم تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ) أى ما فسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى  
 الصَّحَّةِ فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ) جواب أما في جميع ما سبق (وَالضَّرْبُ<sup>(١)</sup>  
 لِوَاحِدَةٍ ضَرْبُ لِبَقِيَّتَيْنِ) حيث طابن الفراق (وَلِإِنْ أُبَيِّنَ) وطلبين استئناف  
 أجل (وَبَقِيَّتِ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْذُودُ أَرْضِ الشَّرِّكَ  
 لِلتَّمْذِيرِ<sup>(٢)</sup>) والمبرة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ) واختار الشيخان (ابن  
 أبي زيد والقاسمي) (ثَمَانِينَ وَحُسْبَمِ سَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره  
 (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِتِّهِ فَلَا قَوْلَ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى  
 التَّمْذِيرِ) لتعذر التحقيق غالباً (وَحَلَفَ الْوَارِثُ) بتأ اعتماداً على ظنه طبق  
 الشهود (حِينَئِذٍ) أى حين الشهادة حيث لم تدرخ البينة وكان الوارث من  
 يعرف ذلك (وَلِإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى النِّطَاطِ) فيجوز عليه حكم الردة حتى  
 يثبت الإكراه (وَاعْتَدَتْ) أى لزمها أحكام العدة من إحداد وغيره (فِي مَقْذُودِ  
 الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَقَيْنِ) وتحسب العدة من يوم الانتهاء  
 (وَهَلْ يُقَالُ لَهُ وَيُجْتَمَعُ) قبل إلزامها بحكم العدة وهو الأقرب (تَفْصِيلُ إِنْ  
 وَوَرِثَ مَالَهُ حِينَئِذٍ) أى حين الشروع في العدة (كَأَنَّهُ مُتَّجِعٌ لِبَلَدِ الطَّاعُونَ)  
 وهو مكروه<sup>(٣)</sup> كالفرار (أَوْ فِي زَمَنِهِ وَفِي الْقَعْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ

(١) أى ضرب الأجل وتحديد

(٢) لأن دامت النفقة وإلا فلهما الطلاق كما لو خشيما الزنا

(٣) لحديث « إذا سمعت بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا

منها » رواه البخاري ومسلم من أسامة بن زيد

بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمُعْتَدَةُ الْمُطَلَّقةُ أَوْ الْمُحْجُوزَةُ بِسَبَبِهِ ( اسْتِثْرَاءُ  
 (فِي حَيَاتِهِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى الِاعْتِمَادِ (السُّكْنَى وَالْمُتَوَقَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا)  
 مُطِيقَةً كَمَا فِي بَنٍ (وَالْمُسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقْدَ كِرَاءَةٍ لَا يَلَا نَقْدَ وَهَلْ مُطَلَّقا)  
 وَهُوَ الِاعْتِمَادُ (أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ فَأَوْ يَلَانٍ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا أَنْ  
 يُسْكِنَهَا) مَعَهُ وَقَوْلُهُ (إِلَّا لِيَسْكُنَهَا) الْأَوَّلَى حَذَفَ لِأَنَّ الِاعْتِمَادَ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
 أَنْ يَكْفُلَهَا أَوْ حَذَفَ اللَّامَ <sup>(١)</sup> أَوْ لَا (وَسَكَنتُ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ) عَلَيْهِ  
 فِي مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْفِرَاقِ (وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا) قَبْلَهُ (وَأَتَتْهُمُ أَوْ كَانَتْ بِغَيْرِهِ  
 وَإِنْ لِيَشْرُطَ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ) إِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِرَجُوعِهَا (و)  
 رَجَعَتْ (مَعَ ثَمَنٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ ضَرْوَرَةً فَمَاتَ أَوْ  
 طَلَّقَ فِي كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لَا إِنْ سَارَتْ كَثِيرًا أَوْ أَحْرَمَتْ (وَفِي) الْحَيْجِ  
 الْقَطُوعِ أَوْ غَيْرِهِ (وَمِنْ خَرَجَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ <sup>(٢)</sup> وَالْخَارِجِ لِلرَّاءِ  
 (لِيَكْرَبَاطَ لَا لِمَقَامٍ، إِنْ وَصَلَتْ وَالْأَحْسَنُ) الْأَقْوَى (وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ  
 السِّتَةِ أَشْهُرٍ) بَلْ فِي النِّقْلِ سَنَةٌ وَسَطُهُ نَوْنٌ (وَالْمُخْتَارُ) عِنْدَ الْأَخْمِيِّ (خِلَافُهُ  
 وَفِي الْإِنْقِالِ) مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا لِمَقَامٍ (تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا)  
 فِي الطَّرِيقِ (وَعَلَيْهِ السُّكْرَاءُ رَاجِعًا) حَيْثُ لَزِمَهَا الرُّجُوعُ (وَمَضَتْ لِلْحُرْمَةِ  
 أَوْ الْمُعْتَكِفَةِ) وَلَا تَخْرُجُ لَطَرِيَانِ الْعِدَّةِ (أَوْ أَحْرَمَتْ) فِي الْعِدَّةِ لَا فِي الْإِعْتِكَافِ  
 وَقَيْدُ بَأَنْ لَا يَفُوتَ (وَعَصَتْ) لَا اعْتَكَفَتْ (وَلَا سُكِنَى لِأَمَةٍ لَمْ تَبْوَأْ  
 وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْقِالُ مَعَ سَادَاتِهَا كِبَدَوِيَّةً أَرْتَحَلَ أَهْلُهَا فَطَقَ) فَإِنْ أَرْتَحَلَ  
 أَهْلَ الزَّوْجِ أَيْضًا فَمَهُمْ (أَوْ لِعِذْرٍ لَا يُمَسِّكُنُ لِلْمَقَامِ مَعَهُ يَمَسُّكُنَهَا، كَسَقُوطِهِ

(١) فُقِيلَ لِيَكْفُلَهَا . كَمَا فِي نَسْخَةٍ . وَالْمُرَادُ يَكْفُلُهَا عَمَّا يَكْرِهُ . أَوْ يَكْفُلُهَا كَمَا هُنَا  
 وَهُوَ الصَّوَابُ

(٢) لَكِنْ خَرَجَ فَعَلَ قَامَرٌ ، وَلَوْ قَالَ الْمَصْنُفُ خَرَجَتْ كَانَ أَصَوْبُ

أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوهُ) بِيَادِيهِ (وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ) وَهَكَذَا إِلَّا لِمُدْرٍ  
 (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النِّمَارِ) يَدْنَى قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الزُّرُوبِ وَلَا تَبَيَّنَ  
 إِلَّا فِي بَيْتِهَا (لَا لِفَرَرِ جِوَارٍ إِحْضَارَةٍ وَرَفَعَتْ لِإِحْكَامٍ وَأَفْرَعَ لِمَنْ  
 يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنَتْ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا)  
 أَوْ عَالِيهِ أَجْرَةُ الْمَدَّةِ لَا نَقْطَاعَ لِلْمَكَارِمَةِ (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سَكَنَاهَا (إِنْ أَقَامَتْ  
 بَعْدَهُ) وَلَوْ أَكْرَى لِلْوَضْعِ (كَتَفَقَعَتْ وَلَدٌ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْغُرْمَاءِ يَبِيعُ الدَّارَ  
 فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا) مَعَ الْبَيَانِ وَإِلَّا خَيْرٌ (فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ) بِالسَّكْنَى  
 مَدَّةَ الرَّبِيبَةِ (وَالْمُسْتَتَرِ الْخِيَارُ وَلِلزَّوْجِ) الْبَيْعِ (فِي الْأَشْهُرِ) لِمَدَمُ ضَبَطَ غَيْرَهَا  
 مِنْ حَمْلٍ وَأَفْرَاءِ (وَمَعَ تَوَقُّعِ الْخَيْضِ) وَالْفَرْضُ الْمَدَّةُ بِالْأَشْهُرِ لِمَصْرِ لَا جَدًّا  
 وَكَبَرٍ غَيْرِ بَأْسٍ (قَوْلَانِ) فِي بَيْعِ الزَّوْجِ وَيُجُوزُ لِلْفَرْمَاءِ قِطْعًا (وَلَوْ بَاعَ إِنْ  
 زَالَتِ الرَّبِيبَةُ فَسَدَ) الْبَيْعُ لِاجْتِهَادِ (وَأَبْدَأَتْ) لِلطَّلَاقِ (فِي الْمُنْتَهَمِ وَالْمُعَارِ  
 وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِ لِمُدَّةٍ وَإِنْ اُخْتَلَفَا) عِنْدَ الْإِبْدَالِ (فِي مَسْكَانَيْنِ أُجِيبَتْ  
 وَأَمْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ) كَالْفَاضِي (لَا يَخْرُجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحُبْسِ)  
 عَلَيْهِ (حَيَاتُهُ) لِأَنَّ سَكْنَى مَعْتَدَتِهِ مِنْ تَوَابِعِ حَيَاتِهِ (بِخِلَافِ حُبْسٍ مَسْجِدٍ  
 بِيَدِهِ) فَتَخْرُجُ (وَلَا تُمُوتُ وَلَدٌ يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى) زَمَنُ الْإِسْتِبْرَاءِ (وَزَيْدٌ  
 مَعَ الْمُتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمُرْتَدَّةِ) نَشْبِيهِ فِي السَّكْنَى وَنَفَقَةُ الْحَمْلِ (وَالْمُسْتَذْبِةُ  
 إِنْ تَحَلَّتْ وَهَلْ نَفَقَةُ) لِلْمُسْتَذْبِةِ (ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ كُنَتْ تَحْمِلُ) وَإِلَّا فَسَلَى  
 الْوَاطِئُ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قِيْلَ صَوَابُهُ الزَّوْجُ (قَوْلَانِ) أَقْوَاهَا  
 الْأَوَّلُ وَالْفَرْضُ أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَدْخُلْ

(فَصْلٌ) (يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ تُؤَقَّنِ الْبَرَاءَةُ)  
 وَغَلْبَةُ الظَّنِّ كَالْيَقِينِ (وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهُ مُبَاحًا) وَسَيَأْتِي مُحْتَزُّ الْقِيُودِ (وَلَمْ  
 تَعْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَافَتِ الْوَطْءُ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ بِسْكَرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَجَى أَوْ غُنَيْمَتٍ أَوْ اشْتَرَيْتَ  
 أَوْ انْتَزَعْتَ مِنْ عَبْدٍ (وَلَوْ مُنْزَوِّجَةً أَوْ طَلَّقْتَ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمَوْطُوَةِ إِنْ بَيَّعْتَ  
 تَأْوِزُوجَتْ) بِعْنَى أَرِيدَ ذَلِكَ وَجِبَ اسْتِبْرَاطُهَا قَبْلَهُ (وَقَبِيلَ قَوْلِ سَيِّدِهَا) أَنَّهُ  
 اسْتَبْرَأَهَا فَيَبِيحُ طَاقُهَا لِلزَّوْجِ لَا الْمَشْتَرَى (وَجَازَ لِلْمُشْتَرَى مِنْ مُدْعِيهِ) أَى  
 الْاسْتِبْرَاءِ (تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى عَلَى وَاحِدٍ) مُوَاضَعَةٌ قَبْلَ  
 عَقْدِ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ (وَكَالْمَوْطُوَةِ بِاشْتِبَاهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْمَوْطُوَةِ إِنْ بَيَّعْتَ  
 (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ) مُودَعَةٌ نَحْمُ اسْتِبْرَاطُهَا مِثْلًا بَلْ أَمْتُهُ غَيْرُ  
 لِلْمَأْمُونَةِ كَذَلِكَ (أَوْ اسْكَمَائِي) لَا يَكُنْهُ الْوَصُولُ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مَخْرُومٌ (أَوْ مَحْجُوبٌ  
 مَوْكَاتِبَةٌ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الْوَكِيلُ (مَعَ غَيْرِهِ) بِلَا إِذْنِ  
 (وَبَعَثَ سَيِّدُهُ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعَتَقِ) عَطَفَ  
 عَلَى بِحْصُولِ الْمَلَكَ (وَاسْتَأْنَفَتْ) فِي الْعَتَقِ (إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ  
 أَنَّهُ أَمٌّ بِقَدَمِ أُمِّ الْوَلَدِ فَقَطُّ) الْخَافِقُ لَهَا بِالزَّوْجَةِ (بِحَضْرَةِ) رَاجِعُ الْاسْتِبْرَاءِ  
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْضِيضَتْ وَلَمْ تُبَيِّزْ فَثَلَاثَةٌ  
 أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بِحَسِّ (فَتَسَعَةٌ) أَشْهُرٍ فَإِنْ زَالَتْ وَلَمْ تَأْتِ  
 الْحَمْلَ عَلَى مَاسِقٍ (كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَائِسَةِ) تَشْبِيهِهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ (وَبِالْوَضْعِ  
 كَالْعِدَّةِ) لَكِنْ لَا يَنْظُرُ هُنَا لِلْحَقِيقِ (وَحَرُمٌ فِي زَمَنِهِ الْاسْتِمْتَاعُ) إِلَّا بَيْنَهُ  
 الْحَمْلُ مِنَ الْمُسْتَمْتَعِ كَمَا سَبَقَ (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوَطْءَ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ  
 يَدِهِ كَمُودَعَةٍ) وَمَرْهُونَةٍ (وَمَجْبُوعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَكْسَجْ عَلَيْهِمَا  
 سَيِّدُهُمَا) وَهَذَا مُحْتَزٌّ لَمْ تَوْفَقْ بَرَاءَتُهَا (أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ  
 جَعَلَ الْبِنَاءَ) مُحْتَزٌّ لَمْ يَكُنْ وَطْئُهُ مَبَاحًا (فَإِنْ بَاعَ) الزَّوْجَ (الْمُشْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ  
 أَوْ أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ) الزَّوْجَ (الْمُسْكَنْتُ قَبْلَ وَطْئِ الْمَالِكِ) رَاجِعُ الْكُلِّ  
 (١٦ م — أَكْلِيلُ)

(لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ) في غير العتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْأَيْنِ عِدَّةٍ فَسَخِرَ  
النِّكَاحَ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)  
من العدة وكالولم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (في أول الحبض)  
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم نعلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَةُ  
اسْتِبْرَاءٍ) على ما سبق فتأتلف (أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ) وتعقب بأن الأول  
تقييد لابن المواز ، وإنما التاويلان في حمل السكثرة على الأيام أو الاندفاع  
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبَ جَارِبَةٍ  
ابْنِهِ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرئ الابن (ثُمَّ وَطِئَهَا) فيما كنها  
ولا يستبرئ من وطئه الأول (وَتَوَوَّاتٍ عَلَى وَجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ  
وَيُسْتَحْسَنُ) استبراء بائع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّاتٍ  
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعِدَّةُ ، أَوْ وَخَشَّ أَقْرَ الْبَائِغِ بِوَطْئِهَا  
عِنْدَ<sup>(١)</sup> مَنْ يُؤْمِنُ ، وَالشَّانُ الْفَسَادَ وَإِذَا رَضِيََا بِبَيْعِهَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا  
الْإِنْقَالُ وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهِمَا هَلْ يُسَكَّنَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ) المازري (بُخْرُجُ  
عَلَى التَّرْجُمَانِ) لكن للمعتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مُوَاضَعَةٌ  
فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَّةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ  
إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرَى وَفَسَدَ) يبيع للمواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد  
الشرط (لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَنْبِ عَلَى إِبْقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُصَرِّبَتُهُ) إن وقف  
(مَنْ فُضِيَ لَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>) .

(فَصْلٌ) (إِنْ طَرَأَ مُوَجِبٌ قَبْلَ تِمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْتَهَمَ الْأَوَّلُ

(١) ظرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : ونفقة المواضعة وضمانها على البائع والمشتري على المشتري ، والمردود  
بببب أو إقالة أو فساد تستبرأ لنبيه المشتري ضمانه وبعده تتواضع اه

وَأَنْدَفَتْ كَتَرَوْجٍ بِأَنْدَنَهُ نُمُّ يُطْلَقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا) ولوقبل  
البناء وبعضهم رجح في هذا أقصى الأجلين <sup>(١)</sup> انظر عب وبن (وَكَمْسْتَبْرَأَقِ  
مِنْ فَاسِدٍ نُمُّ يُطْلَقُ وَكَمْرُ تَجِيعٍ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَائِقَ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ  
يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطَوُّيلِ فَتَنْبِيهِ الْمُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ) للمتمم كما عند ابن عرفة  
أنها تستأنف وائمه على نفسه (وَكَمْسْتَدَّةٌ وَطَيْهَا الْمُطَائِقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا  
بِكَاثِبِيَّاهِ إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من العدة والاستبراء (كَمْسْتَبْرَأَقِ  
مِنْ وَطءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تشبيهه في أقصى الأجلين (وَكَمْسْتَبْرَأَقِ مُعْتَدَّةٌ  
وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ الْحَقِّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ وَبِفَاسِدٍ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ)  
إلا من زنى فقرء (لَا الْوَفَاةُ وَحَلَّى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَامْرَأَتَيْنِ  
إِحْدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ نُمُّ مَاتَ الزَّوْجُ) عنهما  
(وَكَمْسْتَوَلَدَةٍ) الأولى حذف الواو ليسكون تشبيهاً (مُنْزَوَّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ  
وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَمْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ  
أَوْ جِهْلٍ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ) لاحتمال موت السيد ابتداءً (وَمَا تَسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ)  
لاحتمال تأخره (وَفِي الْأَقْلِ عِدَّةُ حُرَّةٍ) ولا استبراء إذ لم نحل للسيد (وَقَوْلُ  
قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرُ قَوْلَانِ)

### ﴿ بَابٌ ﴾

(حُصُولُ بَيْنِ امْرَأَةٍ) أو خنثى مشكلاً (وَأَنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً) لا تطبق  
الوطء وآيسة (يَوْجُورٍ) وسط القم (أَوْ سَمُوطٍ) من الأنف ولدود من جانب  
الشدق (أَوْ حُقْفَةٍ تَسْكُونُ غِذَاءً) بالفعل في الحُقْفَةِ وبكفي في غيرها وَحُصُولُ  
الجوف (أَوْ خُلَاطٍ) قالوا نمنه وجبته (لَا) إِنْ (غُلِبَ) بغيره إِلَّا بَابَيْنِ أُخْرَى

(١) عدة الوفاة . وتعام الاقراء عدة الطلاق . لكن ضعفه بن فألراجع إطلاق المصنف

في حرمان (ولا كماء أصغر وبهيمة واكتحال يد محرم) خير حصول (إن حصل في الحولين أو زيادة الشهرين إلا أن يستغني) بحيث لا يقوم به الابن (ولو فيهما ما حرّمه النسب) مفعول محرم (إلا أم أخيك أو أختك لأنهما نسبا أمك أو زوجة أبوك) (وأم ولد ولدك) لأنهما نسبا بنتك أو زوجة ابنك (وجدة ولدك) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وأخت ولدك) هي نسبا بنت أو ربيبة (وأم عمك وعمتك) نسبا جدتك أو حليمة جدك (وأم خالك وخالتك) كما قبلها (فقد لا يحرم من) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى (من الرضاع) قيد في المضافات المستثنيات (وقدر الطمّل خاصة) لا إخوانه (ولذا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا نقطاعه وإن بعد سنين واشترك مع القديم ولو بمحرام لا يلحق الولد به) وإن زنى (وحرمت) ذات الابن منه (عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لإسها زوجة ابنه كمريضه رضية (مباينة) لأنها أم زوجته (أو مرتضعة) بالكسر (منها) أي من مباينته بغير لبنه وقد تلذذ لأنها بنت زوجته (وإن أرضعت زوجها أحقار وإن الأخيرة وإن كان قد بنى) أو تلذذ بها) أي ذات الابن (حرّم الجريح) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذذ بها (وأدبت المتعمدة للانساد وفسخ نكاح المتصادقين عليه) ولو بعد الدخول (كقيام بدنة على إنزال أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالمأثرة) ربع دينار (وإن ادّعاءه فأنكرت أخذ بإقراره) فيفرق بينهما وهذا مفهوم قوله بعد العقد (ولها النصف) لأنها أم على إسقاطه (وإن ادّعه وأنكر لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر قبله) أي البناء ولتقد أو يطلق باختياره (وإقرار الأبوين) برضاع غير الرشيد (مقبول قبل النكاح) فإن وقع فسخ (لا بعده كقول أبي أحدهما) تشبيه تام (ولا يقبل منه



أَنَّهُ أَرَادَ الْاعْتِذَارَ) عَنْ الْفَكَاحِ (بِحِلَافٍ أَحَدُهُمَا أُمٌّ فَالْتَمِزُهُ) (نَدْبًا وَرَجَحَ  
أَنَّهُمَا كَالْأَبِ) (وَبَشَبْتُ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) فِي الصُّورَتَيْنِ  
وَلَا يَشْتَرِطُ فُشُوهُ عِدَايْنِ وَلَا عِدْلَ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ يُشْتَرِطُ الْعِدَالَةُ مَعَ الْفُشُوِّ  
تَرَدُّدٌ) أَرْجَعُهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَيَرْجُلُنِي لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا وَنَدِبَ التَّمَرُّزُ  
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ الْكَافِرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغِيلَةُ وَطَهُ الْمَرْضِعِ<sup>(١)</sup> وَتَجُوزُ).

### ﴿ بَابٌ ﴾

(بِحَبِّ أُمِّكَ نَقَ مُطِيقَةً لِلْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا) شَرِطُ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ (قُوَّةٌ وَإِدَامٌ وَكُسُوءٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ يَقْدِرُ وَشُمُوءٌ وَحَالُهَا  
وَالْبَلَدُ وَالسَّمَرُ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتَزَادُ الْمَرْضِعُ مَا تَقْوَى بِهِ) فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ  
رَقِيقًا فَعَلَى سَيِّدِهِ (إِلَّا الْمَرْيِضَةَ وَقَلِيلَةَ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى  
الْأَصُوبِ) كُلُّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَقَرَّرِ لَهَا شَيْءٌ فَهُوَ مُطَاقًا (وَلَا يَلْزَمُ الْخُرِيرُ وَحُلَّ  
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (وَعَلَى اللَّذَنِيَّةِ لِقِنَاعَتِهَا فَيُفَرِّضُ الْمَاءُ) وَلَوْ لَفَسَل  
مِنْ غَيْرِ وَطْئِهِ (وَالزَّيْتُ وَالْخَطْبُ وَاللَّيْثُ وَاللَّحْمُ الْمَرْءَةُ بَعْدَ الْمَرْءِ وَحَصِيدُ  
وَسَرِيرٍ اخْتِيجَ لَهُ وَأَجْرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِيرُ بِتَرْكِهَا كَمَا كَحْلُ وَذَهْنُ  
مُعْتَادَيْنِ وَحِنَاءٌ وَمَشْطَرُ) بِفَتْحِ الْيَمِّ بِمَعْنَى مَا تَمَشَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ مِثْلًا لَا الْآلَةَ  
(وَالْإِخْدَامُ أَهْلُهُ) أَيْ أَهْلُ الْإِخْدَامِ (وَلِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ يَأْكُلُ مِنْ وَاحِدٍ  
وَقُضِيَ لَهُمَا بِخَادِمَةٍ إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تَسْكُنُ أَهْلًا الْإِخْدَامُ  
(فَمَلِكِيَّهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنَ عَجْنٍ وَكَغْسٍ وَفَرَشٍ) وَطَبْخٍ وَسَقَى (بِحِلَافٍ

(١) هذا تفسير مالك للحديث الذي رواه في الموطأ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم إفراس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » وقال بعض أهل اللغة : الغيلة أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل .

النسج والغزل) والطعن (لا مَكْحَلَّةً ودَوَاةً وَحِجَامَةً وثِيَابُ المَخْرَجِ  
 وَلَهُ النَّمِشُ بِشَوْرَتِهَا وَلَا يَلْزُمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعدد (وَلَهُ مَنَعُهَا  
 مِنْ أَكْلِ كَالْتَوَمِ) ما لم يأكل وليس له منعه ويعتقها ما يوهن بدنها من الحرف  
 (لَا أَبْوَيْهَا وَلِلْهَامِنْ غَيْرِهِ) ومحارمها ونساء رحما (أَنْ يَدْخُلُواهَا وَخُنْثَ)  
 فِي الْأَبْوِينَ وَالْوَلَدِ (إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً  
 وَلَوْ شَابَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يَحْنُثُ لِأَنْ يُعَمِّمَ الْيَمِينَ أَبَدَ قَصْدِ الضَّرَرِ  
 (وَقُضِيَ لِلضَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمَيْمَةٍ إِنْ  
 أَهْمَهَا) بِإِفْسَادِهَا عَلَيْهِ (وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا  
 الْوَضِيعَةَ) إِلَّا لضرر أو شرط (كَوَلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا  
 أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَعَهُ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ  
 أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسْوَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عَادَةُ وَالْخَلْقُ لَهُ إِلَّا  
 لِعَرَفِ (وُضِعَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) وَلَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى الضِّيَاعِ (كَغَفَقَةِ الْوَلَدِ  
 إِلَّا لِبَيْتَةِ حَلَى الضِّيَاعِ) فِي الْمُسْتَقْبَلَةِ (وَيُجُوزُ إِعْطَاءُ النِّعَمِ عَمَّا أَرَادَهُ) وَعَايِهِ  
 وَلَهُ الْغُلُوُّ وَالرَّخْصُ إِلَّا لالتزام أو مسامحة (وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لضرر) لَدَمِهِ  
 (وَسَقَطَتْ بِالْأَكْلِ مَعَهُ وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ) مِنْهُ (أَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ) عَطْفٌ  
 عَلَى مَعْنَى بِالْأَكْلِ أَيِ إِنْ أَكَلَتْ (أَوْ الْاِسْتِمْنَاعُ) فِي كَالرَّقَاءِ (أَوْ خَرَجَتْ  
 بِإِلَازِنِهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحِلَّ) شَرْطٌ فِي السَّقُوطِ بِالْمَنْعِ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ  
 بَانَتْ وَلَهَا) أَيِ الْبَائِنِ (نَفَقَةُ الْخَلْلِ وَالْكِسْوَةِ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْآخِرِ قِيَمَةُ  
 مَنَابِهَا وَاسْتَمَرَّ) مَسْكِنُ الْبَائِنِ (إِنْ مَاتَ) زَوْجُهَا وَالْأَجْرَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ  
 (لَا إِنْ مَاتَتْ) فَلَا شَيْءَ لورثتها (وَرُدَّتِ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْخَلْلِ) وَصَدَقَتْ  
 فِي دَعْوَى الْوَلَادَةِ (لَا الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْمُرٍ) وَاشْمُرِينَ تَرَدُّ (بِخِلَافِ مَوْتِ  
 الْوَلَدِ فَيَجْعُ بِكِسْوَتِهِ وَإِنْ خَلَقَتْ وَأَنْ كَانَتْ) الْحَامِلُ (مُضْضِعَةً

فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زيادة على نفقة الحمل (وَلَا نَفَقَةُ يَدْعُوَاهَا بَلْ  
يُظْمَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوْلَاهُ ، وَلَا نَفَقَةُ إِحْدِلٍ مُلَاعِنَةٍ )  
لما ذل ليس ابنه (وَأُمَةٌ) بل على السيد (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ) فسكاتها في  
عصمته (وَسَقَطَتْ) نفقة الزوجية (بِالْمُسْرِ لَا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ أَوْ  
حَبَسَتْ الْفَرَضَ) ولو بلا إذنه (وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ) لا تطوعاً إلا أن يأذن  
(وَأِنْ رَتَقَتْهُ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ فَلِمَا ضَى) زمن اليسار (فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ  
يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَتَّفَقَتْ عَلَيْهِ) متعاقاً بأنفقت (غَيْرَ سَرَفٍ  
وَأَنْ مُسِيرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجَنَبِيٍّ إِلَّا أَصْلَةً) راجع لما (وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ  
كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ) حيث لم يشهد (أَنَّهُ أَتَّفَقَ لِيَرْجِعَ  
وَلَهَا الْفَسْخُ) بطلقة (إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدٌ بَن  
لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرُهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ الشُّوَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ ، أَوْ يَشْتَرِيهِ بِالْعَطَاءِ  
وَأَنْتَقَطَعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ  
وَالْإِلَاقِ) بأن ثبت عسره (تَلَوَّمَ بِالْإِجْتِهَادِ وَزِيدَ إِنْ رَضِيَ أَوْ سُجِّنَ ثُمَّ طُلِقَ  
وَأِنْ غَائِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُمْنِكُ الْحَيَاةَ) دون القوت (لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ)  
كله (وَمَا يُوَارِي الْمَوْتَةَ) من أى شيء كان (وَأِنْ غَنِيَّةٌ وَلَهُ الرِّجْعَةُ  
إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ بَسَارًا يَقُومُ بِوَاجِبِ مِثْلِهَا وَلَهَا النِّفَقَةُ فِيهَا) أى العدة  
حيث وجد بشاراً (وَأِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ السُّقُوبِ  
لِيَدْفَعَهَا لَهَا أَوْ يُعَيِّمَ لَهَا كَفِيلًا وَفَرَضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدَّ بَعْتَهُ وَدَّ بَنِيهِ  
وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُسْكِرِ بَعْدَ حَافِمَا بِاسْتِحْقَاقِهَا) أى النفقة على الزوج  
(وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيْعَتْ دَارُهُ بَعْدَ  
خُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيْتَةٌ بِالْحَوَازَةِ)  
حيث لم تخرج الأولى بالحدود (فَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُرِّقَ نَاهُ هِيَ الَّتِي شُهِدَ بِمِلْكِهَا

لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرٍ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرْ حَالُ قُدُومِهِ (حَثْ جَمْلُ  
حَالِ خُرُوجِهِ) وَفِي إِسْأَلِهَا قَوْلُ قَوْلِهَا إِنْ رَفَعْتَ مِنْ يَوْمٍ نَذِيرًا  
لَا لِعُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْخَاضِرِ وَخَافَ أَنْ يَقْبَضَتْهَا (مُتَمَدًّا عَلَى  
ظَنِّهِ) لَا بَعَثْتُمْ (إِذَا لَا يَلْزَمُهَا مَجْرَدُ الْبَعْثِ) وَفِيهَا فَرَضُهُ فَقَوْلُهُ (إِنْ أَشْبَهَ)  
أَشْبَهَتْ أَوْ لَا (وَالْأَيُّ) يَشْبَهُ (فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ) وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْفَرَضُ وَفِي  
حَلْفِ مُدْهِى الْأَشْبَهِ (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) (تَأْوِيلَانِ)

(فَصْلٌ) إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقَةٍ لَا رَقِيقٍ رَقِيقَةٍ (وَدَابَّتُهُ إِنْ لَمْ  
يَسْكُنْ رَمَى وَمَالًا) يَنْفَقُ (بِيعَ كَتَسْكَلِيْفِهِ مِنَ الْعَمَلِ مَالًا يَطْبِقُ) مُتَكَرِّرًا  
(وَيَجُوزُ مِنْ أَيْتِمَ مَالًا يَصْرُ بِنَتَاجِهَا وَبِالْفَرَاةِ عَلَى الْمُؤَسَّرِ) وَلَوْ صَغِيرًا  
(نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسَرَيْنِ وَأُثْبِتَا الْمَدَمَ) بِدَلِيلَيْنِ (لَا يَمِينُ وَهَلِ الْإِنُّ  
إِذَا طَوَّلَ بِالْغَفَقَةِ عَمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ (أَوْ الْعَدَمُ) قَوْلَانِ  
وَخَادِمِيهَا وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَانُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَعْدُدُ (النَّفَقَةُ  
(إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمًّا) وَأَعْفَتْهُ) عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجَ أُمِّهِ وَجَدَّ وَوَلَدِ  
ابْنٍ وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيجُهَا) أَى الْأُمِّ وَكَذَا الْبِنْتُ (مِنْ فَيْتِيرٍ وَوَزَعَتْ عَلَى  
الْأَوْلَادِ وَهَلِ عَلَى الرُّؤْسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (أَقْوَالُ  
وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الْحَرُّ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا صَنْعَةً لَا نَفَقَةَ (حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا  
قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ) وَلَا عِبْرَةَ بِطَرَوِ الْعَجْزِ (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا)  
أَوْ يُدْعَى (وَتَسْقُطُ) نَفَقَةُ الْقَرَابَةِ (عَنِ الْمُؤَسَّرِ بِمُخَيِّ الزَّوْنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ)  
حُكْمُ (أَوْ يَنْفَقُ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُ وَضْفٍ (وَأَسْتَمَرَّتْ)  
نَفَقَةُ الْبِنْتِ (إِنْ دَخَلَ زِمَةً ثُمَّ طَلَّقَ) كَذَلِكَ (لَا إِنْ عَادَتْ بِالْفَقَةِ) صَحِيحَةٌ  
(أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ) بَعْدَ زَوَالِهَا (وَعَلَى السَّكَاتِيَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ  
الْأَبُ فِي السَّكَاتِيَةِ) وَإِلَّا فَعَلِيهِ (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنِ السَّكَاتِيَةِ)  
فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِالْعُسْرِ (وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ إِرْضَاعُ وَلَدِهَا بِلَا

أَجْرٌ إِلَّا لِمَا قَدَرُوا كَالْبَاقِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ غَيْرَهَا) فإما الأجر (أو بَعْدَ  
 الأب أو يموتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم  
 وما في الخرشى هنا ضيف (وَأَسْتَأْجَرَتْ) من عليها الإرضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَهَا لَبَنٌ وَلَمْ يَأْنِ قِيلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يلزمها الإرضاع  
 (أَجْرُهُ لِلْبَنِّ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ عِنْدَهَا تَجَانًا عَلَى الْأَرْجَاحِ فِي التَّأْوِيلِ  
 وَحَصَانَةِ الذِّكْرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ) بل لنفس الدخول (اللَّامُ وَلَوْ أُمَةٌ  
 عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسرها مستط كالزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدِي) منه أو غيره (وَالْأَبِ  
 تَعَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَعَثُهُ الْمَكْتَبِ) مثلا (نُمُّ أُمُّ نُمٍّ جَدَّةُ الْأُمِّ) وإن  
 هلت (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمٍّ سَقَطَتْ حَصَانَتُهَا) وكذا كل مستحق  
 على الأرجح (نُمُّ الْخَالَةِ نُمٌّ خَالَتُهَا) ثم عمة الأم (نُمُّ جَدَّةِ الْأَبِ) أى من  
 قِبَلِهِ (نُمُّ الْأَبِ نُمُّ الْأَخْتِ نُمُّ الْعَمَّةِ) ثم خالة الأب (نُمُّ هَلْ بِنْتُ  
 الْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالُ) رجع أولها  
 (نُمُّ الْوَصِيِّ نُمُّ الْأَخِ نُمُّ الْجَدِّ نُمُّ ابْنِهِ نُمُّ الْعَمِّ نُمُّ ابْنِهِ لَا جَدَّةَ لِأُمٍّ)  
 على المعتمد (وَاخْتَارَ) اللّخْمِي (خِلَافَهُ نُمُّ لِلْوَلِيِّ الْأَعْلَى نُمُّ الْأَسْفَلِ) كمنع  
 للصغير<sup>(١)</sup> (وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ نُمُّ لِلَّامِ نُمُّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) المتصور فيه ذلك  
 (وَالْمُدَّاءُ وَيُنِ) يقدم (بِالصَّبَاةِ وَالشَّقَقَةِ وَشَرَطُ الْخَاضِنِ الْعَمَلُ وَالْكَفَاءَةُ  
 لَا كُمُسْنَةِ وَحِرْزُ الْمَسْكَنِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهِمَا وَالْأَمَانَةُ وَأُثْبِتَهَا) للمعتمد  
 حله عليها حتى يثبت خلافها (وَعَدَمُ كَجَدَامٍ مُخِيرٍ وَرُشْدُ) في المال ولو غير  
 بالغ (لَا إِسْلَامٌ وَضُمَّتْ إِنْ خِيفَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ بَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا  
 وَلَدٌ كَرِهَ مَنْ يَحْضُنُ) ومحرمة المطيعة (وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ  
 بِهَا) فبعضها الدخول (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ) من بعدها به (وَيَسْكُنُ الْعَامُ  
 أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَحْرَمًا وَلَمْ يَلَا حَصَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيَّهَا) ولو على

(١) أى النجس ولاؤه للمحزون

المال (كأن العمَّ أو لا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ) للدخول بها (أولم تَرْضِعْهُ  
الْمَرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضعة ومتماق الفعل محذوف يفيد معنى  
قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضعة له عند  
أمه أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشرائح هنا من أن صوابه عند بدل  
أمه فليُنظر (أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزًا  
أَوْ كَانَ الْآبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي)  
سقوط حضانة الوصيَّة (بِالزَّوْجِ) رَوَابِثَانِ وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدِهِ  
حُرٍّ) فيأخذه (وَلِنْ رَضِيعًا) قبل غير أمه (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرٌ نُقْلُهُ  
لَا تِجَارَةً) راجع لهما (وَحَلَفَ) أنه يريد النقلة (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهَُا بَرِيدَيْنِ)  
وهو ضعيف ونصب بریدین على الظرفية نظير ستة قبله فتأمل (لِنْ سَافِرٍ لِأَمْنٍ  
وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِي سِرٍّ بِحُرٍّ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن  
قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ) استثناء منه (لَا أَقْلٌ) من ستة (ولا تعودُ  
بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسْخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعني مطلق السقوط  
(إِلَّا لِكَمْرَضٍ) أو سفرهم زال بالقرب (أَوْ أَمُوتَ الْجَدَّةُ) للانتقل إليها  
بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود لها وضعت (أَوْ لَتَأْتِيَهَا) أي الحاضنة (قَبْلَ  
عَلَيْهِ) أي من بعدها بزواجها (وَالْحَاضِنَةُ قَبْضُ نَفْتَتِهِ) ولبس الأب أن يقول  
يَأْتِي بَأْ كُلِّ عِنْدِي وَيَعُودُ لِلْمَشَقَّةِ (وَالشُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ إِحَاضِنَةٍ  
لَا جُلْمًا) أي الحضانة .

### ﴿ بَاب ﴾

(بِنَعْقِدِ الْبَيْعِ يَمَّا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَإِنْ يَمُاطَاةً) فلا يجوز التبدل في  
الربويات بعد صدورهما منها إلا تماثلا (وَيَعْنِي قِيَمُوهُ بَعْتٌ) ولا يضر تقدم القبول  
(وَبِابَعْتٌ أَوْ بَعْتٌ وَرَضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأي مفيد رضى (وَحَافٌ وَإِلَّا لَزِمَ

إِنْ قَالَ أَيْبُمُكُمَا بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ) فرضى الآخر ثم قال الأول لم أرد  
العقد والأمر كالمضارع على المعتمد (أَوْ تَسَوَّقِي بِهَا) لا مفهوم له على المعتمد  
(فَقَالَ بِكُمْ فَقَالَ بِمَائَتَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا) ويعمل بالعرف والقرينة (وَشَرَطُ مَا قَدِمَهُ  
تَمْيِيزٌ إِلَّا بِسُكْرٍ فَتَرَدَّدُ) للمول عليه انه قاده مع نوع التمييز ولا يلزم (وَلَوْ وَمِ  
تَسْكَكِيفٌ لَا إِنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدُّ عَلَيْهِ بِالْإِثْمَانِ) حيث أجبر  
على سلبه من أخذ مال ظلماً وعمل بالمضى (وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ) على البيع فيما  
ظلم إذا ليس حراماً (وَمُنْعٌ بَيْعٍ مُسْلِمٍ وَمُضْجَفٌ وَصَغِيرٌ) وكبير مجوسى (السَّكَافِرُ  
وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ) وقيل يفسخ العقد (بِعَقْدٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ لَوْلَدِهَا الصَّغِيرِ  
عَلَى الْأَرْجَحِ) أصل هذا في إسلام العبد لا في شراء للمسلم (لَا بِكِتَابَةٍ)  
حيث لم تبغ (وَرَهْنٍ) عطف على كتابة فلا يكفي بل يباع (وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَةٍ  
مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ وَالضَّمَانِ) (إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ) هذا القيد لابن محرز (وَلَمْ  
يُعَيَّنْ) العبد في الرهن هذا القيد لبعض القرويين (وَالْأَعْجَلُ) فيهما  
(كَمَتَقِهِ) أى الرهن حيث كان الدين مما يعجل (وَجَازَ رَدُّهُ) أى للمسلم  
(عَلَيْهِ) أى السَّكَافِرِ (بِعَيْبٍ) ثم يخرج (وَفِي خِيَارٍ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُهْمَلُ لَا نَقْضَاءَهُ  
وَأُسْتَعْجَلُ السَّكَافِرُ) الخير (مِنْهُمْ) أى للمتعاقدين (كَبَيْتِهِ) (إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ  
خِيَابَةُ سَيِّدِهِ) تشبيهه في الاستعجال والقريب يعذر له (وَ) (إِنْ أَسْلَمَ) (فِي) خيار  
(الْبَائِعِ) المسلم (يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ) لا لكافر وفي بن ترجيح استحبابه فقط  
(وَفِي جَوَازِ بَيْعِ) الكافر (مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ) لثلاث يبخس (تَرَدَّدُ وَهَلْ مَنَعُ  
الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى دِينٍ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقٍ) وهو المعتمد (إِنْ لَمْ يَسْكُنْ  
مَعَهُ أَبُوهُ) المعتمد ولو (تَأْوِيلَانِ وَجَبْرُهُ تَهْدِيدٌ وَصَرْبٌ وَلَهُ شِرَاءُ بِالْغَرِ  
عَلَى دِينِهِ) الخاص (إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرَهُ عَلَى الْخُتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ  
ثُمَّ بَأَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقاً ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشُرِطَ الْمَعْفُودُ عَلَيْهِ طَهَارَةً) ولو بالقوة كقابل التطهير وَبَيْنَ (لا كَرْبَلِ) والضرورة فيه تبيح إسقاط الحق<sup>(١)</sup> (وَزَيْتٌ تَنْجَسَ وَانْتِفَاعٌ لَا كُجْرَمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارانضاه (ر) أنه ليس إلا مَنْ فِي السِّبَاقِ فَيَمْنَعُ مَطْلَقًا وَغَيْرُهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا (وَعَدَمُ نَخْيٍ) عن ثمنه (لا كَكَلْبٍ صَبِيذٍ) وحراسة على المشهور (وَجَازَهَرٌ وَسَبْعٌ لِلْجَلِيدِ) وكرهه لحم أولها (وَحَايِلٌ مُقَرَّبٌ) بائعة ثلاث يتوهم الحجر عليها ومبيعة ثلاث يتوهم أنها آيلة للملاك (وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَأَبْنٍ وَلَا بِلْ أَهْمَاتٌ وَمَقْصُوبٌ) حيث لم يُتَرَمَّنْ تأخذه الأحكام (إِلَّا مِنْ غَاصِيهِ) من بمعنى اللام (وَهَلْ إِنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرَدُّدٌ) الممول عليه جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر العزم على عدم الرد (وَلِلْفَصِيحِ نَقْضٌ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرِثَهُ) ويأخذ حصه نفسه بالشفعة إن كان شريكاً وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التعطل (وَوُفٍّ) بيع (مَرَهُوٌّ) عَلَى رِضَى مُرْتَهِنِهِ (عَلَى مَا بَأْنَى تَفْصِيلُهُ فِي الرِّهْنِ) وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عِلْمُ الْمُشْتَرِي (بِالنَّعْدَى وَسَكُوتِ الْحَاضِرِ رِضَى وَلَهُ الثَّمَنُ فِي الْعَامِ وَيَأْنِي تَحْقِيقُهُ فِي الْخِيَازَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَى مُسْتَحَقِّهَا وَحَلْفٌ الْبَائِعُ مَا بَاعَ مُلْتَزِمًا الْأَرْضَ وَإِلَّا لَزِمَهُ وَالْيَمِينُ تَهْمَةٌ لَا تَرُدُّ (إِنْ ادَّعَى) مُسْتَحَقُّهَا عَلَيْهِ الرِّضَى (بِالْإِرْشِ) بِالْبَيْعِ (الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ) ثُمَّ الْمُسْتَحَقُّ رَدُّهُ (كَالتَّوَضُّعِ) لِمَا سَبَقَ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى رِضَاهُ (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ وَلَهُ أَخْذُ ثَمَنِهِ) مُقَابِلُ الرَّدِّ مُقَيَّدٌ بِقِيَدِهِ (وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ) حَيْثُ دَفَعَ الْأَرْضَ (بِهِ أَوْ بَثْمَنِهِ إِنْ كَانَ أَقْلٌ وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَهَا) أَى الْجَنَابَةِ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْبَائِعُ عَيْبَهُ (وَرَدُّ الْبَيْعِ) لِعَبْدٍ (فِي) حَلْفِهِ بِحَرْبَتِهِ (لَا ضَرْبَتُهُ مَا يَجُوزُ)

(١) وهو أوسع من اليمين كما في شرح المجموع قلا عن الأشياخ . وفيه إشكاله  
أظنه ثمة



كعشرة مثلاً وإلا عتق عليه (ورُدَّ لِمُدَّكَرٍ) حيث لم يعزم على الضد (وجازَ بَيْعُ عُمُودٍ عَلَيْهِ بِغَاءٍ لِلْبَائِعِ) أو غيره (إن انتفتِ الإضاعة) شرط في الجواز لا الصحة لحرمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تنافى غرض بالبيع فلا يس من الإضاعة للنهي عنها (وَأَمِنْ كَسْرُهُ) لعدم الغرر شرط في الصحة (ونَقَضَهُ الْبَائِعُ) ليدله المشتري (وَهَوَاءٌ) مقدار من الفراغ (فَوْقَ هَوَاءٍ) وَصِفَ الْبَيْعُ (لأن الأعلى يحب ضخامة الأسفل وهو خفته) (وَعَرَزُ جَذَعٍ) في حائطٍ وهو (مَضْمُونٌ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع الغرز على المشتري كذى السفلى والعلو (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً فَإِجَارَةٌ تَنْفَسِيخٌ بِاسْمِهِ) وعند الجهل يحمل على البيع كما في بن (وَعَدَمُ حُرْمَةٍ) للملك عطف على شروط الملقود عليه (وَلَوْ لِبَعْضِهِ) كقفاي خل وخمر عِلْمٌ وإلا رجع بثمن الخمر ولو عمال وهل يرد أو رزق للمشتري تردد<sup>(١)</sup> انظر بن (وَ) عدم (جَهْلٍ) بِمَشْمُونٍ أَوْ كَمَنْ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَعَبْدَيَّ رَجُلَيْنِ بَكْذَا) إلا لتساو أو توزيع (وَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ) قبل سلعها بتا إلا أن يشتريه البائع فوراً (وَتُرَابٌ صَائِغٌ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على الخرج خلاف (لَا) تراب (مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه خلقة الغرر (وشاة) بتامها (قَبْلَ سَاخِمَا) بلا وزن لأن القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٌ فِي سُنْبُلٍ وَتَبْنٍ لَنْ يَكْتِيلَ وَقَتَ جُرَافًا لَا مَفْقُوسًا) لعدم إمكان الحزر (وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بوزنٍ) إن لم يَخْتَلِفِ صفته وإلا منع (إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ أَوْ كُلُّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُمِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرِيدَ الْبَيْعُ) (لِلْجَمِّ) (وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ) يعني مادون الثمات (وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرُهَا) ولا بدلاً مطافاً لبيع طعام لحمها قبل قبضها (وَصُبْرَةٍ وَتَمْرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ اثْنَتَيْ

كالشائع مطلقاً (وَ) استثناء (جِلْدِهِ وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ) لخفائهما فيه (وَجُزْءُ مُطْلَقاً) ولو كثر محضر (وَتَوَلَّاهُ) أى للبيع (لِلْمُشْتَرَى وَأَمَّ يُجْزَى عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشرى كان فى الأجرة ويحجر (وَحَيْثُ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيَمَتِهَا وَهِيَ أَغْدَلُ) لأنها مقومة ولا بد عن الربا (وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرَى) وهو للتمتع (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَفْتَيْتَنِي مِنْهُ مُعَيَّنٌ) أما الشائع فعليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما فى ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا أَحْمَا وَ) جاز (جِزَافٌ) وفى اشتراط مصادفته خلاف كما فى حش (إِنْ رِبْنِي وَلَمْ يَكُنْزُ جِدًّا وَجَمْلًا وَحَزَرًا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ) فى ظنهما فإن ظهر خلافه خيرَ مَنْ عليه الضرر (ولم يعدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ) أما السكبل والوزن فالشققة شأنهما (ولم يُقْصَدْ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِيلَ ثَمَنُهُ) أى ثمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّةٌ ظَرَفٍ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَفَرُّعِهِ إِلَّا فِى كَسِيلَةٍ تَيْنِ وَقُرْبَةِ الْمَاءِ لَصِيرَ وَرْتُهُ كَالْمَسْكَبَالِ عَرَفًا وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَصَصٍ وَحَمَامٍ بُرْجٍ) حال المبيعان لتمدن الحزر (وَتِيَابٍ وَنَقْدٍ) لقصد الأفراد (إِنْ شُكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْقَائِلُ بِالْمَدَدِ) ولو مع الوزن (وَالْإِلَّا) بأن كان بمجرد الوزن (جَازَ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا) بعد العقد (يَعْلَمُ الْآخَرُ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا) حال العقد بعلمه (فَسَدَ) المدخول على الخطار (كَالْمُعْتَمَةِ) يُفْسَدُ اشتراط غنائها ويغير بظاهوره (وَجِزَافٍ حَبٍّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ) عطف على المتنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٍ) خرجت بالسكيل عن الأصل أيضاً (وَجِزَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلٍ لَامَعَ حَبٍّ) مكيل لجهتها على الأصل والتياب كالأرض (وَيُحْوِزُ جِزَافَانِ وَمَكِيلَانِ) مطلقاً (وَجِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ) كعبد (وَجِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كعيرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّعَدَ) ثمن (الْكَيْلِ وَالصَّغَةِ وَلَا يُضَافُ لِجِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (بِرُؤْيَةٍ بَعْضِ الْمِثْلِي) لا المقوم  
على المئتمد شيخنا إلا أن يتلف نحو شاش بالنشر ثم إن ظهر عيب فالمشتري التكلم  
(وَالصُّوَانِ) كقشر اللوز (وَكَلَى الْبَرْنَا مِسْجَر) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما  
أو كسرهما فتر العذل (وَمِنْ الْأَعْمَى) ولو أصلياً ويوصفه نحو اللون (وَبِرُؤْيَةٍ  
لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدْعٍ لِبَيْعِ بَرْنَا مِسْجَر) أى فى صورته (أَنَّ مُوَافَقَتَهُ  
لِلْمَسْكُوتِ) حصاة حيث غاب المشتري على تصديق البائع كما فى بن (و)  
مدع (عَدَمَ دَفْعِ رَدِي) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً  
أو وزناً بقا فيهما، كما فى حش لا تضاحهما وترد اليمين على المحقق ولا يلزم رب  
الدين أن يقبل إلا ما اتفق النقاد على جودته كما لا يغير ذلك بعد المفاصلة إلا  
ما اتفق على رداه فيه فإن قبض ليربها صدق (و) حلف مدع (بِقَاءِ الصَّفَةِ إِنْ  
شُكَّ) فى البقاء أو ظن ومن جزم أهل المعرفة بقوله لا يحاف (و) جاز بيع  
(غَائِبٍ وَلَوْ بِلاَ وَصَفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ) راجع للمبالغ عليه (أَوْ عَلَى  
يَوْمٍ) شيخنا يكفى غيبوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لإتلاف فتيحه (أَوْ  
وَصْفِهِ غَيْرُ بَائِمِهِ) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر فخالصه وصفه البائع (إِنْ  
لَمْ يَبْعُدْ كَخَرَّ اسْمَانِ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تَمُكِّنْ رُؤْيَتُهُ بِلاَ مَشَقَّةٍ) بأن غاب  
على ما سبق (و) جاز (النَّفْدُ فِيهِ) تطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي  
الْعَقَارِ وَضَيْئَةٍ) أى العقار (الْمُشْتَرَى وَفِي غَيْرِهِ) أى العقار (إِنْ قُرِبَ  
كَالْيَوْمَيْنِ) الكاف زائدة (وَضَيْئَةٍ) أى غير العقار (بَائِمٌ) وقيل المشتري  
انظر حش (إِلَّا لَشَرْطِ) بالضم على أحدهما فيعمل به (أَوْ مُنْكَرَعَةٍ) هل العقد  
صادفه سالماً (وَقَبْضُهُ) أى الغائب والخروج للإتيان به (عَلَى الْمُشْتَرَى وَحَرْمٍ  
فِي نَقْدٍ وَطَمَامٍ<sup>(١)</sup> رَبّاً فَضْلٍ) مع اتحاد الجنس ورؤية الطامام كما يأتى (وَنِسَاءً)

(١) فى شرح تنقلا من بعض المشايخ: إن حد السلطان شعر فى غير الربوى =

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما ( لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُُمَا ) وفي نسخة  
 كدينارٍ أو درهمٍ وغيرهما بمثلها مثلاً ثانياً لأن غير النقود يعطى معه حكمه مع  
 الشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل ( وَمَوْخَرٌ وَلَوْ قَرِيْبًا ) وفارق ( أَوْ غَلَبَةً  
 أَوْ عَقْدَ وَوَكَلٍ فِي الْقَبْضِ ) إلا أن يقبض بحضرة الموكل ( أَوْ غَابَ نَقْدُ  
 أَحَدِهِمَا وَطَالَ ) لا إن قرب من غير مفارقة كحل صرة وقرض من جانبه ( أَوْ  
 نَقْدَاهُمَا ) ولو لم يطل كترضهما وهو الصرف على الذمة ( أَوْ بِمَوَاعِدَةٍ ) اكتفيا  
 بها في العقد ( أَوْ يَدَيْنِ إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مِنْ أَحَدِهِمَا ) وهو صرف مافي الذمة  
 ( أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ ) عن مجلس واضع اليد المصطرف ( وَلَوْ سَكَّ  
 مَا ذَكَرَ ) كَسُقَا جَرٍ وَعَارِيَةٍ ) تشبيهه في المنع إن غاب ( وَمَعَ ضُوبٍ إِنْ صَبَغَ )  
 لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه ( إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيَضْمَنَ قِيَمَتَهُ فَكَالَّذِينَ  
 حَصَرْنَاهَا وَجَازَ صَرْفُ غَيْرِ الْمَصْوَغِ غَائِبًا ) ( وَ ) حرم الصرف ( بِتَصْدِيقٍ فِيهِ  
 كَمَا دَلَّ رِيبَ بَيْنِ ) على أحد القولين ( وَمُقَرَّرٍ ) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي  
 الربي وهذه العلة كما قيل في كل شيء وفي ( ر ) فرضه وما بعده في الطعام ( وَمَبِيعٍ  
 لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ ) المعتمد جواز التصديق فيه ( وَمَوْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ  
 مَبِيعٌ وَصَرْفٌ ) وكذا بقية عقود : حِصٍّ مُنْقَشٍّ <sup>(١)</sup> والجليم للجعل للإجارة

== امتنعت مخالفته قال : ولم أره منقولاً ، قال في شرح المجموع : ولا يخفأك أن قاعدة اتباع  
 السلطان في غير معصية تشملها اه لكن الحديث يقتضي أن التسميع مظلمة فيكون عرماً كما قال  
 أكثر العلماء غير مالك كذا قيل ولابحث فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي  
 المسألة كلام ليس هنا موضع بطله

( ١ ) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض ونكاح وشركة وجعل ومفارسة  
 ومساقاة وقراض اه فهذه العقود سوى البيع هي المرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها  
 مع البيع بعضهم بقوله : عقود متعنا اثنين منها بعقده لـ تكون معانيها معاً تنفرق  
 لجعل وصرف والمساقاة شركة : نكاح قراض ثم بيع محقق

قال في الشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمدها في الرهن حبس مشق

والقف للقرض والقراض والميم المغارسة والمساقة وأدخلا في الجُمْل (إلا أنْ  
يَسْكُونُ الْجَمِيعُ دِينَارًا أَوْ يَجْتَمِعَا فِيهِ) بأن لا يستقل الصرف بدينار وفي  
المقام إجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفًا على الممنوع (وَسَلْعَةً بِدِينَارٍ إِلَّا  
دِرْهَمَيْنِ) لأنه من فروع البيع والصرف (وإن تأجل الجميع أو السَّلْعَةُ أَوْ  
أَحَدُ الدَّنَازِينِ بِخِلَافِ تَأْجِيلِهِمَا) معًا لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز  
(أَوْ تَعْجِيلُ الْجَمِيعِ) فإن كانت الدرهم المستثناة ثلاثة فأكثر لم يحز إلا بتعجيل  
الجميع وشبهه في الجواز قوله (كَدَّرَاهِمٍ مِنْ دَنَانِيرٍ بِالْمَقَاصَةِ) مدخولا عليها كلما  
اجتمع من الدرهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من ثمن (وَلَمْ يَفْضُلْ)  
من الدرهم شيء (وَفِي) فضل (الدَّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ) كمسألة السَّلْعَةِ بدينار إلا درهمين  
فيجوز أن تعجل الجميع أو السَّلْعَةَ (وَفِي أَكْثَرِ كَالْبَيْعِ وَالصَّرْفِ) غير هذا يعني  
يجوز أن تعجل الجميع (وَفِي) حرم معاودة (صَانِعٍ يُعْطَى الزَّيْنَةُ) من جنس المصوغ  
(وَالْأَجْرَةُ) والدخول على التأخير للصياغة نسبيته (كَزَيْتُونٍ وَأَجْرَتِهِ لِمُعْصِرِهِ)  
إلا أن يمصره بخصوصه (بِخِلَافِ تَبْرِ) وكل مالا يتعامل به عند الحاجة  
(يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ وَأَجْرَتُهُ دَارُ الضَّرْبِ) أو غيرها كما في الحاشية (لِيَأْخُذَ  
زَيْنَتَهُ) مسكوكا فيجوز (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (خِلَافُهُ) لكن المعتمد الجواز  
ولولم يبلغ حل الميئة (وَبِخِلَافِ دِرْهَمٍ بِنِصْفِ) من درهم (وَفُلُوسٍ) جدد  
نحاس جعلوها هنا كالعروض بخلاف الصرف (أَوْ غَيْرِهِ) أفرد نظراً للجمع<sup>(١)</sup>  
(فِي بَيْعِهِ) ومثله الإجارة بعد العمل ليهتق التعجيل (وَسُكَّاءُ وَاتَّخَذَتْ) بأن  
تعمل بهما (وَهَرِفُ الْوِزْنِ) بأن يتعامل بهذا درهما وهذا نصفاً (وَأَنْتَقَدَ  
الْجَمِيعُ كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ) لاجابة لهذا التشبيه (وَالْأَفْلَا وَرُدَّتْ زِيَادَةُ

(١) فمعنى قوله وفلوس ، جمع من فلوس اهـ . مؤلف

بَعْدَهُ) أى الصرف (لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا) لتبعيةها (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو المذهب  
(أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا) لتردد المصطرف وقوله نقصنى (أَوْ إِنْ عِيْنَتْ) عطف  
على مطلقاً أو مجموع إلا ودخولها (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْخُفْرَةِ) أى  
خضرة عقد الصرف ، ويلزم أنه بخضرة الاطلاع (بِنَقْصِ وَزْنٍ) أو عدد  
(أَوْ بِكَرْهٍ صٍ بِالْخُفْرَةِ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول (أَوْ رَضِيَ بِاتِّمَامِهِ)  
أى الصرف (أَوْ بِمَغْشُوشٍ مُطْلَقًا) عين أولاً (صَحَّ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أى الإتمام  
(إِنْ لَمْ يُعَيِّنِ) المبيع (وَإِنْ طَالَ) أو فارق مفهوم الخضرة (نَقِصَ إِنْ قَامَ  
بِهِ) بأن أخذ البديل (كَتَقْصِ الْمَدَدِ) وألحق به الآخرى نقص الوزن حيث  
تعامل به (وَهَلْ مُعَيَّنَ مَا غُشَّ كَذَلِكَ) ينقص إن قام أو يجوز فيه البديل  
(تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ نَقِصَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَقَعْدَاهُ فَأَكْبَرَ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ  
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ) وهو المعتمد (تَرَدُّدٌ وَهَلْ يَنْفَسَخُ فِي السَّكَاكِ  
أَعْلَاهَا أَوِ الْجَمِيعُ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ وَشُرْطٌ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وَتَمَجُّيلٌ  
وَإِنْ اسْتَحَقَّ مُعَيَّنٌ) لا مفهوم له (سُكَّ بَعْدَ مُعَارَفَةٍ أَوْ طَوِيلٍ أَوْ مَصُوغٍ  
مُطْلَقًا) ولو بالخضرة (نَقِصَ) الصرف (وَالْإِلَّا) بأن كان غير مصوغ بالخضرة  
(صَحَّ وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا) أو يجبر الآبى (تَرَدُّدٌ وَلِلْمُسْتَحَقِّ إِجَازَتُهُ) كبيع  
الفضولى (إِنْ لَمْ يُخَيَّرِ الْمُصْطَرَفُ) بالتعدي وإلا فهو دخول على خيار ممتنع  
(وَجَازَ بَيْعَ مُحَلٍّ وَإِنْ تَوَبَّأَ بِخُرُوجٍ مِنْهُ إِنْ سُبِكَ) هذا موضوع الشروط  
والإلزام عدم (بِأَحَدِ الْفَقْدَانِ إِنْ أَبِيحَتْ وَتَمَرَّتْ) بأن عسر نزاعها (وَعُجِّلَ)  
من الجانبين (مُطْلَقًا) ولو زاد على الثلث (وَبَصْنَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ وَهَلْ  
بِالْقِيَمَةِ) وهو الأرجح كما فى حش وبقيده بن (أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافَ) فإن لم  
تنوفر الشروط ، فسكالبيع والصرف (وَلَمْ يَحُلَّ يَهْمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا  
إِنْ تَبِعَا الْجَوْهَرَ) بالثامية (وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ الْقَائِلِ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لغتي للمبادلة (المعدود) أى ما يتعامل بعدده (دُون سَبْعَةٍ بِأَوْزَنَ مِنْهَا بِسُدُسٍ سُدُسٍ) بين المتقايين (وَالْأَجُودُ) جوهرية حال كونه (أُنْقَصَ) وزناً (أَوْ أَجُودُ سِكَّةً) أُنْقَصَ (مُتَمَتِّعٌ) مبادلتها لدوران الفضل من الجانبين فخرج عن قصد المعرف (وَالْأَيُّ) يَكُنْ أُنْقَصَ (جَازَ) لِنَحْضِ الْفَضْلِ (وَ) جازت (مُرَاطَلَةُ عَيْنٍ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ كِفَّتَيْنِ) متساووين كل فى واحدة (وَأَوَّلَهُمْ يُوْزَنُ عَلَى الْأَرْجَحِ) لأن المدار على المائلة (وَمِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ) لِنَحْضِ الْفَضْلِ (لَا أَذْنَى وَأَجُودَ) بمتوسط لِدَوْرَانِهِ<sup>(١)</sup> (وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السِّكَّةِ وَالْحَيَاةِ كَالْجُودَةِ) بل الأكثر لِمَا ذُهِبَ (وَ) جاز بيع (مَغْشُوشٍ بِمِثْلِهِ وَبِخَالِصٍ) على المذهب (وَالْأَخْطَرُ خِلَافُهُ) ضعيف (لَمَنْ يَسْكُرُهُ أَوْ لَا يَغِشُّ بِهِ وَكُرِهَ لِمَنْ لَا يُؤْمِنُ وَفُسِخَ يَمْنٌ يَغِشُّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ) بتمسدر رده (فَهَلْ يَمْلِكُهُ) أى الثمن (أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ) على بيعها (يَمْنٌ لَا يَغِشُّ) وهو الأرجح (أَقْوَالُ وَ) جاز (قَضَاءُ قَرْضٍ بِمِثْلِهِ وَأَفْضَلُ صِفَةٍ) لِمَا لَمْ يَحْطُ أَوْ عَادَةُ فَالْفَضْلُ رِبَا (وَمِنْ حَلِّ الْأَجَلِ بِأَقْلٍ صِفَةٍ وَقَدْرًا) وَمُنْعُ مَنْ لَمْ يَحِلْ لِأَنَّهُ ضَعْفٌ وَتَجَلُّ (لَا زُبْدَ) فما به التعامل (عَدَدًا أَوْ وَزَنًا) فَإِنْ تَعَوَّلَ بِهِمَا فَنِي حَشْ بِرَجْعِ الْغَاءِ الْعَدَدِ (إِلَّا كَرُجْحَانِ مِيزَانٍ) عَلَى أُخْرَى (أَوْ دَارَ فَضْلٍ مِنْ الْجَانِبَيْنِ) كَقَبِيلِ جِيدِ عَاطِفٍ عَلَى مَعْنَى اللَّغْفِ السَّابِقِ (وَمَنْ لِلْبَيْعِ مِنَ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup> كَذَلِكَ وَجَازَ بِأَكْثَرِ) ولو لم يحل الأجل لأنه حق من هي عليه فلا يدخله حُطُّ الْفُجْهَانِ وَأَزِيدَكَ نَعَمْ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَشَرَطُ الْأَقْلِ فِي الطَّعَامِ أَنْ يُبْرِئَهُ مِنَ الْبَاقِي نَفِيًّا لِلتَّفَاوُلِ (وَدَارَ الْفَضْلِ) هُنَا لِمَا لَمْ يَحْطُ بِخِلَافِ الْمُرَاطَلَةِ (بِسِكَّةٍ وَضِيَاغَةٍ وَجُودَةٍ) (وَالْأَوَّلَى

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لثمن؛ وقوله كذلك أى كالقرض

بمعنى أو والثانية بمعنى مع (وَأَنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَأَلِمْتُ) على من هي في ذمته (أَوْ عُدِمَتْ فَأَلْقِيَتْ) ببطل التعامل (وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَّا سَتِخْفَاقٍ وَالْمَدَمُ) المعتمد يوم الحسب (وَتَصَدَّقُ بِمَا غَشَّ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَسْكُونُ اشْتَرَى كَذَلِكَ) فلا يتصدق به (إِلَّا الْعَالَمَ لِيَبْدِيَهُ كَهْلَ الْخُمْرِ) جمع خمار (بِالنِّسَاءِ وَسَبَكَ ذَهَبٍ جَيِّدٍ وَرَدِيءٍ وَنَفَخَ اللَّحْمَ)

(فَصَلِّ) عِلَّةُ طَعَامِ الرِّبَا اقْتِيَاتٌ وَأَذْخَارٌ وَهَلْ لِعَلْبَةِ الْعَيْشِ أَوْ بِلَانِ الْمُعْتَمِدِ عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا (كَحَبِّ) بر (وَشَعِيرٍ وَسُلَيْ وَهِيَ جِنْسٌ وَعَلَسٌ وَأَرْزٌ وَدُخْنٌ وَذَرَّةٌ وَهِيَ أَجْنَأَسٌ وَقُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كِرْسِيَّةٌ) بسيلة (وَهِيَ أَجْنَأَسٌ وَتَمْرٌ وَزَبِيدٌ وَلَحْمٌ طَائِرٌ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَرَقَتُهُ) بإززار (كَدَوَابِّ الْمَاءِ) تشبيه في اتحاد الجنس (وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ) المباحة (وَأَنْ وَحْشِيًّا) وكره الفضل فيها مع المسكروه (وَالْجَرَادِ وَفِي رِبْوِيَّتِهِ خِلَافٌ) أرجعه الربوية (وَفِي) اتحاد (جِنْسِيَّةٍ اللَّطْبُوحِ) بإزرز (مِنْ جِنْسَيْنِ) وبقائه على تعدد الجنس (قَوْلَانِ<sup>(١)</sup> وَالرَّقِ وَالْمَظْمُ) المتصل أو ما يؤكل (وَالْجِلْدُ) قبل دبه (كَهْوٍ) أى كاللحم كالنوى في الثمر (وَيُسْتَشْنَى قِشْرُهُ بَيْضُ النَّعَامِ) ويتجرى الداخل في بياضه ببيض لأن قشره عرض كهوف الجلد ولا يجوز عرض وطعام بمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوي (وَذِي زَبْتٍ كَفَجَلٍ) أحر (وَالزَّبْتُونُ أَصْنَافٌ) كأصولها (كَالْفُسُولِ لَا الْخُلُولِ وَالْأَنْبَذَةُ) نهى جنس (وَالْأَخْبَارُ وَلَوْ بَعْضُهَا قِطْعِيَّةٌ إِلَّا السَّكْمُكُ) بإززار (فَتَنَلَهُ) وببيض جنس واحد أيضاً (وَسُكَّرٌ وَمَسَلٌ وَمُطَلَقِي آبِنٍ وَ) من الطعام (حُلْبَةُ) بضم الحاء فيحرم فيها النساء<sup>(٢)</sup> (وَهَلْ إِنْ اخْصَرَّتْ) لا اليابسة كما صرح به اصبح أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع بقاء الجنسيتين على حالهما

(٢) تنبيه : علة ربا النساء في الطعام كونه معلوماً لا على وجه التداوي . وعلة ربا الفضل فيه اقتيات وادخار كما سبق



كما أطلق ابن القاسم (تَرَدُّدٌ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز الفضل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضَاجِعُهُ) أى الطعام ربوى (كَبْلَانِجٍ وَبَصَلٍ وَثَرْمٍ وَتَابِلٍ) ويبنه بقوله (كَبْلَانِجٍ وَكَزْبَرَةٍ وَكَرْوِيًّا) كزكريا (وَأَنْبِسُونٍ وَشَبَارٍ) كسحاب (وَكُثُونٍ) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهِيَ) أى للمصاحبات (أَجْنَأَسٌ لَا خَرْدَلٍ) الراجح ربويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخُضْرٍ وَدَوَاءٍ وَنِينَ) المعتمد أن التين ربوى (وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ) ومنها العناب وأما العنب فربوى (وَلَوْ اذْخَرْتَ يَقْطُرُ وَكَبْلَانِجٍ وَبَلَّاحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يبلغ حد الراخ فليس طعاماً (وَمَاءٌ وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ) والمفاضلة فيه ناجزاً كالأجل إن اختلف الجنس بالعدوبة والملوحة (وَالطَّنْجُنُ وَالْعَجْنُ وَالصَّاقُ إِلَّا التُّرْمُسُ) لمزيد السكفة وألحق به النول الحار كالدهس (وَالثَّنْبِيدُ لَا يَنْقُلُ بِخِلَافِ خَلِّهِ) أى الأصل فمنقول وإن كان مع الثبيذ جنساً على الراجح فالأصل وانقل طرفان متباعداً والثبيذ وسط يؤخذ بينهما (وَطَبِخَ أَحْمَرٍ بِإِزَارٍ) ناقل ولو بلاح وبصل (وَشَيْءٌ وَتَجْفِيفُهُ بِهَا وَالْخَنَزِيرُ وَقَلْبِي قَمْحٍ وَسَوْبَقٍ وَشَمْنٍ) ينقل من لبن لا زبد به (وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قَدَّمَ بِتَمْرٍ وَحَلِيبٍ وَرُطْبٍ وَمَشْوَى وَقَدِيدٍ وَعَفْنٍ وَزُبْدٍ وَشَمْنٍ وَجَبْنٍ وَأَقِطٌ بِمِثْلِهِمَا) ونخيض ومضروب بمثلهما وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زبد أو شمن أو جبن من حليب ويشترط المائلة إلا في النخيض والمضروب مع زبد أو شمن أو جبن فإن كان الجبن لآمن حليب بل من نخيض أو مضروب امتنع بهما كما في ج لأنه رطب يباس كالأقط بهما واختلف في الجبن به (كَزْبَتُونٍ وَأَحْمَرٍ) بمثلهما (لَا رَطْبُهُمَا بِبِاسْمِهِمَا وَمَبْلُولٌ بِمِثْلِهِ وَآبَنٍ) فيه شمن لا ابن الجمال (يَزُبْدُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تحريماً (فِي خُبْزِهِ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفى في القرض بالعدد عند عدم المشاحة (كَعَجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ) وَجَازَ قَمْحٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن المعيار هنا

الكيل (تَرَدُّدٌ وَاعْتَبِرَتْ الْمَائِلَةُ بِمِجَارِ الشَّرْعِ) فإذا كل شيئاً لم يوزن وبالعكس (وإلا) يرد عن الشرع شيء (فَبِالْمَادَةِ فَإِنْ عَسُرَ الْوِزْنُ) أو الكيل (جَازَ التَّحَرُّى إِنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى تَحَرُّيهِ لِكَثْرَتِهِ) صوابه يُتَعَذَّرُ أو زيادة<sup>(١)</sup> (وَفَسَدَ مِنْهُ عَقْدُهُ إِلَّا لِذَلِيلٍ كَحَيَوَانٍ) مطلقاً لما قبل الاستثناء (بِلَحْمٍ جَنِينِهِ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ) ولو بغير إضرار (أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قُلْتُ فَلَا يَجُوزُ إِنْ جِئَ الْأَوَّلِينَ أَوِ الْآخِرِينَ قَسماً) (بِطَمَامٍ لِأَجْلِ كَخَصِي ضَانٍ) مثال لقوله قُلْتُ (وَكَبَيْعُ الْفَرَرِ كَبَيْعُهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُسْكُمْ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سِلْعَةً لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ) راجع لجميع ما بعد الكاف والضرر لإزام غير الحاكم والسكوت كالإزام إلا في التولية فتصح وله الخيار وإنما يضر فيها لإزام الجاهل (وَكَمَلَامَةِ الثَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ بِجَرْدِ ذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَهِيَ عَنْهَا الشَّارِعُ<sup>(٢)</sup>) (وَكَبَيْعُ الْخَصَاءِ وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مِنْتَمَّهَا أَوْ يَلْزَمُ يَوْفُوعُهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلَا قَصْدٍ أَوْ بِعَدَدٍ مَا يَقَعُ) الثمن (تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٌ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِجَ الْفَتَاجُ) مؤجل الثمن (وَهِيَ لِلضَّامِينَ وَالْمَلَاقِيحِ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ) بالترتيب (وَكَبَيْعُهُ بِالْفَقَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعَ بِقِيمَةِ مَا أَنْفَقَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ مَرَفَاً عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَدَّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ) فالقيمة يوم القبض (وَكَمَسِيْبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عَقُوقِ الْأُنْثَى) حملها (وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ، فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَتْ) ونحاسبها (وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبْدِئُهَا بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةِ

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز التحرى لأن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الحصة والملازمة والمناذرة وحبل الجبل ؛ ونحو ذلك مما لا يتسم له هذا الموضع

نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ) وبالعكس جاز لأنه يختار الأقل للأجل (أَوْ سِلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا) حال لازمة فلو حذفه ما ضرر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامًا) عطف على مقدر أى فيجوز فى غير الطعام والاعتماد لافرق بين الطعام وغيره (وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَخَلَّةٍ مُؤَمَّرَةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ بَسْتَنَتْنِي خَسَامِنْ جِذَائِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود (وَكَيْفَ يَبْعُ حَامِلٌ بِشَرْطِ الْحَمْلِ) لاستزادة الثمن وجازة تبرى فى الظاهر أو الوخش (وَإِذَا غَرَّرَ بِسَيْرٍ لِلْحَاجَةِ أَمْ يَقْصِدُ) كخشو الجبة وأساس الدار (وَكَمْ زَابَنَةٍ تَجْهُولُ بِمَعْلُومٍ أَوْ تَجْهُولُ) عطف على جزئيات الفرر (مِنْ جِنْسِهِ) راجع لهما (وَجَازٍ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جدأ (فِي غَيْرِ بَوَى) لانتفاء المغالبة (وَتُحَاسُّ بِتَوَرٍّ) لأنه منه فى حيز الجواز ما لم يؤجل بما يمكن المنع فيه (لَا فُلُوسٍ) حيث جهل عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجزاف (وَكَسَالِيءَ يَمْشِلُهُ) وهو الدين بالدين من السكالة الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه وبينه بقوله (فَسُخِّ مَافِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَفَائِسٍ وَمُوَاضِعَةٍ) وذى مهلة وخيار وحق توفية (أَوْ مَنَافِعَ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجازت الحاسبة بعد الاستيفاء كما فى بن (وَبَيْعُهُ) أى مافى الذمة (بِدَيْنٍ) لاعمين يتأخر أو منافعه (وَتَأْخِذُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدین (وَمُنْشَعٍ بَيْنَ دَيْنٍ مَهْمَةٍ) بغير الدين للفرر باحتمال غريم آخر (وَعَائِبٍ وَلَوْ قُرُبَتْ غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يَقِرَّ) وللشترى لا يضره المنع من اشتراء مافيه خصومة ولا يباع دين طعام البهيم قبل قبضه ولا ذهب بفضة ولا عكسه للصرف المؤخر (وَبَيْعِ الْمُرَبَّانِ أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا حَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْيَدِ وَكَتَفَرِ بَقِي أَمَّ فَقَطَّ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَقِيَتْ أَوْ بَيْعَ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ الْآخَرِ) أو ولده (مَا لَمْ يُنْفَرِ مُعْتَادًا وَصُدِّقَتِ الْمَسِيدَةُ) من حيث حرمة

التفريق (وَلَا تَوَارِثُ) على ما يأتي في الاستحقاق (مَا لَمْ تَرْضَ وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ  
يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَغْيِرُ عِيُوضُ كَذَلِكَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (أَوْ يُسَكَّنِي  
بِحَوْزٍ كَالْعِتْقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْنَهُمَا نِصْفُهُمَا) مثلا للمالك واحد (أَوْ أَحَدُهُمَا  
لِلْعِتْقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ) وبالعكس وجوباً (وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ) لا ذمى (التَّفَرُّقُ  
وَكُرَّةٌ لَنَا الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ) تحريماً وأجبر على الجمع (وَكَبَيْعٌ وَشَرْطٌ يُفَايِضُ  
لِلْمَقْصُودِ) كَانَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَوْ لَا يَطَاها (إِلَّا بِدَنْجِيرِ الْعِتْقِ)  
لا تدبير وتأجيل (وَلَمْ يُجْبَرْ) للشترى على العتق (إِنْ أَبْهَمَ) البائع في الشرط  
(كَالْمُخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ ويرد شرط الفقد فيهما للتردد  
بين السلفية والتمنية (بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعِتْقِ) فيجبر ولا يضر الفقد  
(كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نفس (الشُّرَاءِ) فيلزم (أَوْ يُخْلَى بِالثَّمَنِ كَبَيْعٍ وَسَلْبٍ  
وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ) الشرط (أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّدْيِيرِ كَشَرْطِ رَهْنٍ وَحِمْلٍ  
وَأَجَلٍ) تشبيهه في الصحة (وَلَوْ غَابَ) مبالغة في صحة إسقاط شرط السلف  
(وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ) لنظام الربا بالغيبة على السلف وفي (ر) أنه المشهور  
(وَفِيهِ) أى شرط السلف (إِنْ فَاتَ) البيع (أَكْثَرُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ  
أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي) البائع (وَلَا فَالْعَكْسُ) معاملة بتقبض القصد في جر  
السلف منفعة الربا (وَكُلُّهُ جَشِيرٌ يَزِيدُ) على الثمن ولو دون القيمة (لِيُغَرَّ)  
بأن لا يريد الشراء (وَلِنْ عَلِمَ) البائع وأقره (فَلَا مُشْتَرِي رَدُّهُ وَإِنْ  
فَاتَ فَالْقِيَمَةُ) وله الإمضاء بالثمن (وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لِيَسْكفَ عَنِ الرُّبَاةِ)  
الجائزة للشراء (لَا الْجَمِيعِ) والأكثر والقُدوة (وَكَبَيْعٌ حَاضِرٍ أَوْ دُورٍ)  
سلمة (وَلَوْ بَارَسَالَهُ لَهُ وَهَلْ لِقَرَوِي قَوْلَانِ) أظهرها الجواز (وَفُسِّخَ  
وَأُدِّبَ) عالم الحكم (وَجَازَ وَكَتَلَقَى السَّاعَ) دون الستة أميال وقيل يومان  
(أَوْ صَاحِبِهَا) كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ (قَبْلَ قُدُومِهَا) (وَلَا يُفْسَخُ) عِيَاضُ  
ويعرض على أهل السوق (وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كِسْفَةِ أُمِّيَالٍ أَخْذُ مُنْتَاجٍ إِلَيْهِ)

ألا للتجارة حيث كان بسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة التاني ولا أخذ  
 ماشاء (وإنما يَنْقَلُ صَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْفَيْضِ وَرَدُّ وَلَا غَلَّةً) للبايع نعم للموقوف  
 عليه حيث لم يسقط حقه (فإن فأت مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْمَنْ) غالباً (وإنما)  
 بأن اتفق على فسادهِ (صَمْنٌ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ) أي حين القبض (وَمِثْلُ الْمِثْلِيَّ)  
 والفوات (بِتَغْيِيرِ سُوقٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ وَعَقَارٍ وَبَطُولِ زَمَانٍ حَيَوَانٍ وَفِيهِمَا شَهْرٌ)  
 وهو المعول عليه (و) فيها أيضاً (شَهْرَانِ) بل وثلاثة ليست طويلاً (وَاخْتَارَ)  
 اللامحى (أَنَّهُ خِلَافٌ وَقَالَ) للمازرى تلميذه (بَلْ فِي شَهَادَةٍ) أي مشاهدة  
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وَيَنْقَلُ عَرْضٌ  
 وَمِثْلِيٌّ لِمِثْلِيٍّ) مثلاً (بِسَكْلَةٍ وَبِالْوَطْءِ) من بالغ أو الانقضاء (أَوْ بِتَغْيِيرِ  
 ذَاتٍ غَيْرِ الْمِثْلِيَّ) بل والمثلي (وَحُرُوجٍ عَنْ يَدٍ) بوقف أو بيع ونحو ذلك  
 (وَتَعْلَقُ حَقٌّ كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) ولم يقدر على خلاصه (وَأَرْضٌ بِبَيْتٍ وَعَيْنٍ)  
 وشأنهما عظم المؤونة في غير بئر الماشية كما في حش (وَعَرْسٍ) أو إزالته لا زرع  
 وعليه كراء الأرض إن لم يفت إبانها (وَبِنَاءٌ عَظِيمِي الْمَثُونَةِ) كأن عما (وَقَانَتْ  
 بِهِيَمَا جِهَةٌ هِيَ الرُّبْعُ) وغير الأكثر إن تميز وإلا أفات السكل كأن أحاط  
 (فَقَطُّ لَا أَقْلُ وَلَهُ الْقِيَمَةُ قَائِمًا عَلَى الْمَقُولِ وَالْمُصَحِّحِ) والنسبة بالقيمة لا المساحة  
 (وَفِي بَيْعِهِ) صحيحاً (قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا) في أي مبيع كان (تَاوِيْلَانِ)  
 في إفادة الأول الفاسد أقواهما اعتبار الصحيح (لَا إِنْ قَصَدَ بِالْبَيْعِ) ونحوه (الْإِفَادَةُ)  
 فيما مل بنقيض قصده إلا العتق فيمضى (وَأَرْتَفَعَ الْمُنِيَّتُ إِنْ عَادَ) المبيع لحاله  
 ولم يحكم حاكم بالمضى (إِلَّا بِتَغْيِيرِ سُوقٍ) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه .  
 ﴿فصل﴾ (وَمُنِعَ لِلْمُتَمَسِّ مَا كَثَرَ قَصْدُهُ كَبَيْعٍ وَسَافٍ) في شب وعب  
 لا يحرم إلا بالتصريح ووافقهما حش وخالفهما بن ، وبؤيده اعتباره في بعض  
 الفروع الآتية وبالجملة يعول في كل فرع على نصه (وَسَلَفَ بِمَنْقَمَةٍ لَا) ما قل

كُضْمَانٍ بِمُؤْمَلٍ وَأُسْلَفِي وَأُسْلَفِيكَ) فلا يحرمان إلا بالتعريض (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ  
 ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخَيْسٍ تَمَنَّهُ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرْضٍ فَإِنَّمَا نَقْدًا أَوْ لِأَجَلٍ أَوْ أَقَلَّ  
 أَوْ أَكْثَرَ يُمْتَنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا يُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ  
 مُمْتَنَعٌ مَا تُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ) على جميع الأكثر كأن يبيعها بعشرة ويشتريها  
 بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كأن يشتريها بثاني عشر  
 خمسة نقدًا وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أَوْ بَعْضُهُ) كَأَن  
 يشتريها بثمانية أربعة نقدًا وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الرى بستة عن أربعة  
 ويجوز الخمسة الباقية من تسع لسقوط أربعة النقد من أنفى عشر الباب (كَيْتَسَاوَى  
 الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفَى الْمَقَاصَةِ) تشبيهه في المنع (الدَّيْنِ بِالْدَيْنِ وَإِذَلِكَ)  
 أى ولتمليل المنع بما ذكر (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأُبْعَدِ) وبقية المنوعات  
 (إِذَا شَرَطَا هَا) لانتفاء علة المنع (وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ)  
 بل يمتنع مطلقاً إلا إذا اشترى نقدًا بالجيد المسارى أو الأكثر لأن الحلول نفي الدين  
 بالدين وعدم نقص الجيد نفي البذل إذ لا غرض لدافعه وتحمض الفضل من جانبه  
 وإنما منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفي المقاصة ، وسبق  
 أن نفي المقاصة يمنع الجائز (وَمُنْصَحٌ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ  
 يُعْجَلُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا) بثانها (وَيَسْكَنْتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ  
 كَثِيرٍ أَيْهِ لِأَجَلٍ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبِزِيدِيَّةٍ) وهى أذن وجاز نقدًا  
 إن لم تنقص الحمدية كما سبق في الجودة والرداءة (وإن اشترى بعرض  
 مُحَايِفٍ تَمَنَّهُ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل ، لأنه سلف بِنفع  
 (جَارَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها للدين بالدين (وَالْمِثْلِي صِفَةً وَقَدْرًا)  
 لو حذفه صح فإنه يجرى في الزيادة والنقص على تفصيل المين أيضاً (كَمِثْلِهِ)

للبيع أولاً في الحكم (فَيَمْتَنَعُ) الحل للواو إذ لا يظهر التفرع (بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ  
أَوْ لِأَبَعَدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِهِ) لأنه سافط لأجله من الثمن.  
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِيٍّ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَافٍ أَوْ لَا تَرُدُّ وَإِنْ بَاعَ  
مُقَوِّمًا قَبْلَهُ كَغَيْرِهِ كَقَبْضِهَا) أي السائمة الأولى (كَشَهْرٍ) فيجوز كل  
الصور (وَأِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ قَبْلَ بَيْعِهِ) مثلاً (لِأَبَعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلًا) نقداً ومنه  
دون الأجل (امْتَنَعَ) في الخمس لما في الأقل من بيع وسافط وغيره من سافط  
بنفع (وَامْتَنَعَ) شراء البهض (بَغَيْرِ صِنْفٍ تَمَيُّزٍ) العين لأنه نقد وغيره بنقد  
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَمٍ اشْتَرَاهُ مَعَ سَائِمَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا  
أَوْ لِأَبَعَدَ بِأَكْثَرِ) فقيه سلف بنفع أو بيع وسلف إن عجل الأكثر وحسوره  
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسَائِمَةٍ) فاجتمع البيع والسلف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةٍ) فأكثر  
(وَسَائِمَةٍ) إلا لأبعد (وَيُعْجَلُ وَأَقْلٌ لِأَبَعَدَ) في فرع اشتراه مع سلعة فيجوز  
لثلاث الأجل أيضاً (و) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ)  
للأقل (قَوْلَانِ) أظهرهما النفع (كَتَمَسْكِينَ بِأَعْرِ مُمْتَلِكَةٍ أَقْلٌ مِنْ)  
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ) لكن الأظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَأِنْ  
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ ثُمَّ اشْتَرَدَ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مُنْعٍ مُطْلَقًا)  
لسلف بزيادة (كَمَا لَوْ اشْتَرَدَ عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجْلِهِمْ لِأَنَّ الْمُعْجَلَ  
لِمَا فِي الذَّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ مُسَلَّفٌ) فامتنع ما قبل الاستثناء لأن الفرس مبيع  
بالخمس الأخرى فغيره بيع وسلف (وَأِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَدَهُ  
وَدَبَّارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلاً مُنْعٍ مُطْلَقًا) للبيع والسلف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ  
لِلْأَجَلِ وَإِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْنٍ وَيَبْسَعُ يَنْقَدُ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد الدين  
الحال (أَمْ يُقْبَضُ جَازٍ إِنْ مُجْجِلَ الزَّيْدُ) فإن قبض جاز مطلقاً على ما في  
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مَنْ يُبْوَعُ الْأَجَالَ فَقَطُّ) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَقُوتَ الثَّانِي) بعيب مفسد على مافي بن (فَيُفْسَخَانِ) وليس لأحد عند أحد شيء (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ خِلَافَ) .

(فَصْلٌ) جاز<sup>(١)</sup> لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سَلَمَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِإِيْبِيَمَهَا بِشَمَنِ وَلَوْ بِمِوَجَلٍ بَعْضُهُ وَكَرِهَ خُذْ بِمِائَةِ مَا (أَي سَلَمَةٌ بِشَمَانِينَ) وَالْكَرَاهَةُ لِمَنْ سَأَلَ سَلَفَ ثَمَانِينَ بِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَيْنَةِ (أَوْ اشْتَرَاهَا وَيُؤَمِّي لِتَرْبِيحِهَا وَلَمْ يُفْسَخْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرِّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذَهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَلَزِمَتْ الْأَمْرَ إِنْ قَالَ لِي وَفِي الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بَيْنَهُمَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ أَمْضَاكُهَا وَلَزُومُهُ الْإِنْفَا عَشَرَ قَوْلَانِ) لِلْمَشْهُورِ الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذَهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشَّرَاءِ (الْأَقْلُ مِنْ جُعْلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعْلَ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَازٌ بغيرِهِ) أَيْ بغيرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَنَقْدِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَجَلٍ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ يَنْفَعُ (فَتَلَزَمُ بِالْمُسَمَّى وَلَا تَعَجَّلُ الْعَشْرَةُ وَلَمَّا عَجَلْتُ أَخَذْتُ وَلَهُ جُعْلٌ مِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فَاتَ وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يُفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بَيْنَهُمَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ) .

(فَصْلٌ) (إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلُوسِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ (كَشَهْرِ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير للحديث \* إذا تبايعت بالعينة الخ وهو في سنن ابن ماجه .

(٢) ورد الحديث الصحيح بآيات خيار المجلس وأخذ به الشافعي ووافقه ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح .



فِي دَارٍ) أَدْخَلَتْ الْكَافِ سِتَّةَ أَيَّامٍ (وَلَا يَسْكُنُ) إِلَّا بِأَجَرٍ أَوْ بِسِرٍّ لِلِاخْتِبَارِ  
وَأَفْسَدَ شَرْطَ الْمُنَوَّعِ (وَكَجُمَّةٍ) وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (فِي رَقِيقٍ وَاسْتَحْدَمَ) عَلَى  
التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي السَّكْنِ (وَكَثْلَانِ فِي دَابَّةٍ وَكَثْرَتُهُمْ رُلُّ كُوبِهِمَا) حَقَقَ  
(ر) أَنَّهُ لِلِاخْتِبَارِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَقَطْ (وَلَا بِأَسَ بَشَرٍ أَلْبَرِيدِ) فِي  
الرَّكُوبِ خَارِجِ الْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْعُمُومِ وَالْأَوَّلِ بِالزَّمَنِ (أَشْهَبُ وَالْبَرِيدُ فِي  
كُوبِهِ خِلَافًا) أَوْ وَفَاقًا بِمَحْمَلِهِ عَلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ (تَرَدَّدُ وَكَثْلَانِ فِي تَوْبٍ)  
وَكُلَّ الْعُرُوضِ وَنَحْوِ الْخَضِرِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْحَاجَةُ وَهِيَ السَّفِينَةُ ثَلَاثَةُ أَوْ كَالْعَقَارِ  
نَظَرِ (وَصَحَّ) الْخِيَارِ (بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ لثَلَاثِ بَفَسْخِ دِينَ  
الْثَّمَنِ فِي مُؤَخَّرِ الْخِيَارِ (تَأْوِيلَانِ وَضَمَّتُهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي) لِإِنْقِلَابِهِ بَاتِمًا  
بِالْخِيَارِ (وَفَسَدَ بِشَرَطٍ مُشَاوَرَةٍ بِعَيْنِهِ أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ) عَلَى أَمَدِهِ بِكَثِيرٍ وَهُوَ  
أَصْلُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) لِلْمَعْتَمِدِ قَوْلِ  
الْمُخْتَصِمِ بِالصَّحَّةِ وَإِنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يُطْعِمَ عَلَيْهِ (أَوْ لُبْسِ تَوْبٍ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي  
السَّكْنِ (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَبَلَزَمَ) لِلْبَيْعِ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ (بِإِنْقِصَائِهِ) أَيْ أَمَدَ الْخِيَارِ  
(وَرُدُّهُ كَالْفَدْوَى) فَسَدَ أَيْضًا (بِشَرَطِ نَقْدِ كِفَائِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَعَهْدَةٍ  
ثَلَاثِ) لِاسْتِثْنَاءِ أَدْوَانِهَا فَيُضْعَفُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْمُتَنِيَّةِ (وَمُؤَاضَعَةٍ  
(وَ) كَرَاهٍ (أَرْضٍ لَمْ يُؤْمَنْ رِيحُهَا وَلَا جَارَتُهَا لِجَرِّ زَرْعٍ) الْمَعْتَمِدِ فِي هَذَا عَدَمِ  
النَّفْسِ بِتَأَنٍّ وَيُسْتَوْفَى بِذَمِيرِهِ فَلَا يَضُرُّ النِّقْدَ (وَأَجِيرٌ تَأَخَّرَ شَهْرًا) بَلْ  
فَوْقَ نِصْفِهِ بِكَثِيرٍ (وَمُنْعَ) نَقْدَ مَا لَا يَعْرِفُ بِعَيْنِهِ (وَأَنْ بِلَا شَرَطٍ)  
لِفَسْخِ الدِّينِ فِي مُؤَخَّرِ (فِي مُؤَاضَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكَرَاهٍ ضَمَّنَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ  
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) رَاجِعَ لِلْكُلِّ (وَاسْتَبَدَّ بِأَرْبَعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ  
غَيْرِهِ) حَشَّ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَشَاوَرَةِ الْإِتْبَاعَ ظَهَرَ شَاوِرُوهُنَ وَخَالَفُوهُنَ<sup>(١)</sup>

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وروى ابن لال والديلي عن أنس مرئوعاً لا يفعلن =

( لَا خِيَارَهُ وَرِضَاهُ ) لا مرضاه عن نفسه ومن ذلك في المعنى مافى الخرشى من  
 للشورة المفيدة بان أمضى فلان أمضى وإن رده فلا استقلال ( وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا  
 عَلَى نَفْسِهِ فِي مُشْتَرٍ وَعَلَى نَفْسِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ وَعَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا )  
 فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضيقة والمعول عليه ماصدر به ( وَرَضَى مُشْتَرٍ  
 كَاتِبٍ أَوْ زَوْجٍ وَلَوْ عَيْدًا أَوْ قَصْدًا تَلْذِذًا أَوْ رَهَنَ أَوْ أَجْرًا أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ  
 أَوْ نَسَاقٍ أَوْ جَنَى إِنْ تَمَمَّ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَبَ دَابَّةً ) قصدها فى أسافلها  
 ( أَوْ وَدَّجَهَا ) فى أوداجها ( لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً ) فى غير نظر الفرج ( وَهُوَ )  
 أى ماعد رضى من المشتري ( رَدُّ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ ) لأنها كالفلة له إلا  
 أن يزيدها على أجل الخيار ( وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا  
 بِبَيِّنَةٍ ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم بانقضائه ( وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ فَإِنْ فَعَلَ  
 فَقَالَ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيِّنِينَ أَوْ لَهَا نَقَضَهُ قَوْلَانِ ) لا حاجة لهذا على  
 مافى حش وغيره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالتسويق ( وَانْتَقَلَ ) الخيار  
 ( لِسَيِّدٍ مُّكَاتِبٍ عَجَزَ وَلِغُرَيْمٍ أَحَاطَ دَبْنُهُ وَلَا كَلَامَ لِوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ  
 يَأْخُذَ بِمَا لَهُ ) عند رد الغريم ( وَلِوَارِثٍ وَالْقِيَّاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ )  
 وأبى البائع التبعيض ( وَالْإِسْتِحْصَانُ أَخْذُ الْمُجْزِئِ الْجَمِيعِ ) والمعول عليه الأول  
 ( وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ ) والجديز هنا منزلة الراد للامعة هفاك فالقياس  
 ااجازة الجميع أو يجرى الاستحصان أو يجزم بالقياس فقط ( تَأْوِيلَاتُ  
 وَإِنْ جُنَّ ) وعلم طوله أو فُقِدَ أو مات سرنداً ( نَظَرَ السُّلْطَانُ ) بالأصلح ( وَنَظَرَ  
 الْمُعَمَّى ) عليه ( إِنْ طَالَ ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر ( فُسِخَ وَالْيَمْلُكُ )

== أحدكم أسراً حتى يستشير فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأة ثم ليحالفها فإن فى خلافه  
 البركة » وسنده ضعيف منقطع . وروى المصبرى عن عمر قال « خالفوا النساء فإن فى خلافهن  
 البركة » وروى أيضاً عن معاوية قال : هودوا النساء : لا ، فإنها ضيقة إن أطعنها أهلكتك

لِلْبَائِعِ وَمَا يُوهَبُ لِلْعَبْدِ) مبتدأ (إِلَّا أَنْ يَسْتَنْتَى) للمشتري (مَالَهُ وَالْغَلَّةُ  
 وَأُورِشَ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ) أى للبائع هذا هو الخيار (بِخِلَافِ الْوَلَدِ) فللمشتري  
 كالصوف ولو لم يتم (وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَحَلَفَ مُشْتَرِي) ما فرط وزاد المصنف وقد ضاع  
 (إِلَّا أَنْ يَطْهَرَ كَذِبُهُ أَوْ يُدَابَّ عَلَيْهِ) فيضمن للمشتري (إِلَّا إِبْدَانَةً وَضَمِينَ  
 الْمُسْتَشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ إِلَّا كَثُرَ) من الثمن أو القيمة (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ)  
 المشتري على الضياع (فَالثَّمَنُ كُفَيَّارُهُ وَكُفَيَّارُهُ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لِمَنْ يَرَاهُ وَإِنْ  
 جَنَى بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا) ولم يتلف (فَرَدُّ وَخَطَأٌ فَلِلْمُسْتَشْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ)  
 بيمينك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وَأَنْ تَلْفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا) العمد  
 والخطأ (وَأَنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُسْتَشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ أَخَذَ الْجِنَايَةَ وَإِنْ تَلْفَتْ  
 ضَمِينَ إِلَّا كَثُرَ) من الثمن والقيمة (وَأَنْ أخطأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ  
 تَلْفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرِي وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يَتْلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رِضَى) كما  
 سبق مع رد البائع (وَخَطَأٌ فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ وَإِنْ أُنْفَسَخَ ضَمِينَ الثَّمَنَ وَإِنْ  
 خَيْرٌ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ) أى للمشتري (أَخْذَ الْجِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنَ)  
 والذي ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد، ويدفع  
 الأرض في الحالين (وَأَنْ تَلْفَتْ ضَمِينَ إِلَّا كَثُرَ) فيهما (وَأَنْ اشْتَرَى أَحَدًا  
 ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَأَدْعَى ضَيَاعَهُمَا ضَمِينَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطَّ وَلَوْ سَأَلَ  
 فِي إِقْبَاضِهِمَا) له كان على خيار أو لزوم (أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِينَ نِصْفَهُ وَلَهُ  
 اخْتِيَارُ الْبَاقِي) حيث كان على خيار (كَمَا نِيلَ دِيْقَارًا فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيَخْتَارَ  
 فَزَعَمَ) أو أثبت (تَلَفَ اثْنَيْنِ فَيَسْكُونُ شَرِيكًا) توضيح لفائدة التشبيه في  
 المشتري في الغمان، أما ليريهما فأمين لا يضمن (وَأَنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُمَا) أو  
 يردهما فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فَسَكَلَاهُمَا مَبِيعٌ) مضمون على ما سبق  
 وَأُورِشَ مَا جَنَى الْمُدَّةَ وَهِيَ بِيَدِهِ وَفِي اللَّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّهِ

إذا ادعى ضياع أحدهما أو دحضت المدة (وَفِي الْاِخْتِيَارِ) والخيار (لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) بمعنى المدة (وَرَدَّ بِعَدَمِ مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضُ كَتِّيبِ لِيَمِينٍ) على الالبكار (فَيَجِدُهَا بِسُكْرٍ وَإِنْ بِمُدَادَةٍ) ولو أسندت لزعم الرقيق كيامن بشترى من تزعم أنها طباحة (لَا إِنْ انْتَقَى) الغرض كشرط أنه جاهل شيخنا ولا عبرة بقوله لا أستخدم عالمياً (وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ كَمَوْرِ وَقَطْعٍ) ولو أتملة (وَخِصَاءً وَاسْتِحْضَاةً وَزَفَعَ حَيْضَةً اسْتَبْرَاهُ وَعَمِيرٍ وَزِنًا) ولو كرهاً (وَشُرْبٍ) وأكل حشيشة (وَبَحْرٍ) بفرج أو فم (وَزَعَرٍ) قلة شعر (وَزِيَادَةُ سِنٍ) مُشَوِّهِ (وَطَفَرٍ) بعين (وَعُجْرٍ) تمعد بالجسد (وَبُجْرٍ) عظم بالبطن (وَوَالِدَيْنِ) أو وَلَدٍ) يمكن الابق لهما (لَا جَدَّ وَلَا أَخَ وَجَدَّ أَمِ أَبٍ وَجُمُونِهِ يَطْبَعُ لَا بِمَسِّ جَنٍّ) لأن هذا لا يسرى من الأصول (وَسُقُوطِ سِنَيْنِ وَفِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ) كالوخش من المقدم (وَشَيْبٍ بِهَا فَقَطُّ وَلَوْ قَلٌّ وَجُمُودَتِهِ) أى الشعر بكتفه على عود لأنه غش (وَصَهْمُ وَبَتِهِ) حمرته (وَكُونِهِ وَلَدَ زِنًا وَلَوْ وَخْشًا وَبَوَلٍ فِي فَرْشٍ فِي وَقْتٍ يُنْفَكُّ) عادة (إِنْ ثَبَّتَ عِنْدَ الْبَسَائِمِ وَإِلَّا خَلَفَ) البائع (إِنْ أَفْرَتْ) وبالت (عِنْدَ غَيْرِهِ) أنه حادث (وَنَحْنُ عَيْنٌ وَفُجُوءُ أُمَةٍ إِنْ اِسْتَمَرَّتْ) هذه الغصلة فيهما (وَهَلْ هُوَ الْفِعْلُ) <sup>(١)</sup> به وسخافها (أَوِ النَّشْبَةُ تَأْوِيلَانِ وَقَلْفِ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) فأت وقتها مع الإسلام (مَوْلَدٍ أَوْ طَوِيلِ الْإِقَامَةِ وَخَنٍ نَجْلُو بِهِمَا) لأنه مظنة سرقة (كَتِّيبٍ بِعِدْقٍ مَا اشْتَرَاهُ بِبَرَاءَةٍ) لا حتم عدمه فلا يمكن الرد على بائعه كملكه للتدليس (وَكَرْهَصٍ وَعَثَرٍ) في الحافز (وَحَرْنٍ وَعَدَمِ حَمْلٍ مُتَأَدٍّ لَا ضَبْطٍ) حيث لم تنقص اليمين (وَتِيُوبَةٍ إِلَّا فِيمَنْ لَا يُنْقَضُ مِثْلُهَا) أو لشرط (وَعَدَمِ فُخْشٍ صِرَفٍ قُبُلٍ وَكُونِهَا زَلَاءً) قليلة لحم الإليتين لا جداً (وَكَيْلٍ لَمْ يَنْقُصْ وَتَهْمَةٌ

(١) هذا تأويل عبد الحق ورده أبو عمران .

بِمَرْقَةٍ) ونحوها (حُيِسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ) (لأن اشتهر بالعداء (وَمَا  
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَقْيِيرِ كَسُوسٍ) داخل (الْخَشَبِ وَالْجُوزِ وَهُرٌّ فَنَاءُ)  
إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أرض فيه (وَرُدُّ الْبَيْضِ) المذر (وَعَيْبٍ قَلٍ بِدَارٍ  
وفي قدره تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ لَمْ  
يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَمَا) جهة الباب فيخير كبالخوف (أَوْ  
يَقْطَعُ مَنْفَعَةً كَمَنْحٍ بِثَرٍّ بِمَحَلِّ الْخَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلَةٌ) منلا (لَمْ  
تَحْرُمْ) بمجرد قولها (وَلَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ)  
إِنْ بَاعَهَا (وَتَعْرِبَةُ الْخِيَوَانِ) توفير لبنه (كَالْتَرَطِ) بكثرته (كَتَلْطِيخٍ  
تَوْبٍ عَيْنٍ بِمَدَارٍ) فهو كاشتراط كتابته (فَيَرُدُّهُ) أى النعم المَعْرَى (بِصَاحٍ  
مِنْ غَالِبِ الْقُوَى وَحَرَّمَ رَدُّ اللَّيْنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب  
بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلَيْهَا مُصَرَّاةٌ أَوْ لَمْ تُصَرَّ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّيْنِ)  
فلارد له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللين (وَاشْتُرِيَتْ وَفَتْ حِلَالِهَا  
وَكَنَمَهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إِنْ رَدَّ (بِغَيْرِ عَيْبٍ الْقَصْرِ بَقِيَّةً)  
فلا صاع عليه (حَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أى للعصاة (حَلَى  
الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن المول عليه قول الأكثر بالانحداد ما لم يتعدد العقد  
(وَإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِبَارُ بِالثَّلَاثَةِ فَهُوَ رِضَى) فلارد له  
(وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أو وفقاً بمحله على ما إذا لم يحصل  
الاختبار بالثانية وهو الأحسن (تَأْوِيلَانِ وَمَنْعَ مِنْهُ) أى رد العيب (بِيعُ  
حَاكِمِهِ وَوَارِثِهِ رَقِيقًا فَقَطْ بَيْنَ أَنَّهُ لَرِثٌ وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ ظَنَّهُ) أى البائع  
(غَيْرُهَا) أى الحاكم والوارث (وَتَبْرَى غَيْرِهَا فِيدَ) أى الرقيق (مِمَّا لَمْ يَقْلَمَ  
إِنْ طَالَتْ إِفَامَتُهُ) بن: كسنة أشهر (وَمِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوصفَهُ أَوْ أَرَاهُ  
لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَرَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي رَوَّالِهِ يَمُوتُ الزَّوْجَةُ) أو الزوج

(وَلَا فِيمَا) بَانِنَا (وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَخْسَنُ) وانفق عليه إن لم يدخل (أَوْ  
بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى) كالإجارة بعد علمه  
(إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كُسُكُنَى الدَّارِ وَحَلْفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُدْرَةٍ فِي كَلْيَوْمٍ)  
واليومين (لَا كُسَافِرٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِخَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بِأَنْعَمُ  
أَشْهَدَ) ندباً أنه لم يرض ورد على وكيل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ  
الْقَاضِي فَتُلَوِّمُ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قَوْدُومُهُ كَانَ لَمْ يُعْلَمَ مَوْضِعُهُ عَلَى  
الْأَصَحِّ) والبعيد يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهِمَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوِّمِ  
وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المتمدن (تَأْوِيلَانِ  
حُمِّ) بعد التلوم (قَضَى) بالرد (إِنْ أُنْبِتَ عَهْدَةٌ مُؤَرَّخَةٌ) ليعلم قدم العيب  
من حدوثه (وَصِحَّةُ الشَّرَاحِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهِمَا) فيكفي اليمين (وَفَوْتُهُ)  
عطف على فاعل منع (حَسًّا) أو حكماً (كَكَيْتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعَهَا  
وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسَبَةُ) النقصية (وَوَقَفَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم  
ولم يمكن رده (لِخِلَاصِهِ وَرُدُّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَقَوْدِهِ لَهُ بَعِيْبٌ أَوْ يَمْلِكُ  
حُسْنًا نَفٍ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِمَارَةٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجَنَبِيٍّ مُطْلَقًا أَوْ لَهُ) أى للابائع  
(بِمِثْلِ ثَمَنِهِ) مطلقاً<sup>(١)</sup> أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَلَّسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدُّ ثُمَّ رُدُّ  
عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ (وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُهُ  
الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً  
ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ  
بِكَيْسَبْخِ أَنْ يَرُدُّ وَيَشْرَكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح  
لأنه لابن بونس والقدي لابن رشد يوم الحكم (وَجِبَرَتُهُ) أى بالزائد العيب  
(الْحَادِثُ) بحسبه (وَفُرْقَ بَيْنَ مُدَلَّسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمعتاد لم يفتنع به

(١) دلس بانه الأول أم لا .

المشتري كتفصيل الثياب فلا شيء المدلس (كَمَا لَا كَرِهَ مِنَ التَّدْلِيسِ) بعينه  
 كما بقاء أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره (وَأَخْذِهِ مِنْهُ) أى من  
 المشتري (بِأَكْثَرِ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق (وَتَبَيَّرَ مِمَّا لَمْ  
 يَعْلَمْ) فيجوز بخلاف ما علم والمتبري منه لا يكون إلا من مدلس (وَرَدُّ سَمَسَارٍ  
 أَجْمَعًا) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد للمبيع بحكم  
 وإلا فكالاتة يفوز به السمسار (وَرَدُّ مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رُدَّ بِعَيْبٍ) فأجرة  
 التحلل على البائع إن دلس (وَالْإِلَّا رُدُّ إِنْ قُرْبَ وَإِلَّا فَاتٌ) ثم أتى بما موضعه  
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم أغنى (كَمَجَفِّ دَابَّةٍ وَسَمَنِمَا)  
 الحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لاشيء عليه (وَعَمَى وَشَلَّ وَزَرَجَ أَمِيَّةٌ وَجَبَرٌ  
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ) البائع استثناء من أخذ القديم (بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلُّ)  
 الحادث والاستثناء في هذا منقطع (فَكَالْعَدَمِ) بما سلك ولا شيء له أو برد ومثل  
 القليل بقوله (كَوَعِكَ وَرَمَدٍ وَصَدَاغٍ وَذَهَابِ ظُفْرِ وَخَفِيفُ حُجَى وَوِطَاءِ  
 ثِيَابٍ وَقَطْعِ) تفصيل (مُتَعَادٍ وَالْمُخْرِجُ عَنْ الْمَقْصُودِ مُفِيتٌ) للرد بالعيب  
 القديم (فَالْأَرُشُ) فيه متمين (كَبِكْبَرِ صَغِيرِ وَهَرَمٍ وَافْتِصَاصِ بِسُكْرِ)  
 بالاقاف والغاء<sup>(١)</sup> والتمتع أنه من المتوسط وقيدته بالاجبى بالرائعة (وَقَطْعِ غَيْرِ  
 مُتَعَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبٍ التَّدْلِيسِ) استثناء من تعيين الأرض في الفوات  
 بخارجوع بجميع الثمن كما سبق (أَوْ بَسَاوِي زَمَنَهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ  
 الْمُسْتَرِي وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ) الأخير (حَلَّى الْمُدْلَسُ إِنْ لَمْ يُمْسِكِنْ رُجُوعُهُ  
 حَلَّى بِإِيْمِهِ) الثانى لغية مثلاً (بِجَمِيعِ الثَّمَنِ) الأول (فَإِنْ زَادَ) عن الثمن  
 الأخير (فَالثَّانِي وَإِنْ نَقَصَ فَمَلَّ يُسْكَمُهُ) الثانى بعد (قَوْلَانِ) وعلى عدم  
 التكميل بكل الأرض إن نقص منه (وَلَمْ يُخْلَفْ مُشْتَرٍ ادْعَيْتَ رُؤْيَتُهُ إِلَّا

(١) يقال اقتضها إذا أزال قضتها بكسر اقف وهو البكارة ، واقتضها بالغاء مثله .

بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ ) أو إقراره بالتقلب أو عدم غوض العيب وظهوره لكل  
أحد برهان رؤيته وترد المين هنا ( وَلَا الرِّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُحْبِرٍ ) لم يكذب  
البائع ( وَلَا بَأْسُ أَنَّهُ لَمْ يَأْبَى ) عنده ( لَا بِأَقْبَرِ بِالْقُرْبِ . وَهَلْ يَفْرُقُ بَيْنَ )  
بيان ( أَكْثَرَ الْعَيْبِ ) أو نصفه ( يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ ) على ما بين إذا هلك  
( وَأَقْلَمُ بِالْجَمِيعِ ) جميع الثمن وبيان الأقل كالعدم ( أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ  
هَلَاكِهِ فِيمَا بَيْنَهُ ) فخرج بما كتبه ( أَوْ لَا ) بأن هلك فيما كنتم فبالجسيم  
( أَقْوَالُ وَرَدَ بَعْضُ الْمَجِيعِ بِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً )  
لا بالشركة فيها ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) العيب ( الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدُ مُزْدَوِجَيْنِ  
أَوْ أَمَّا وَوَأَدَهَا ) الأصل أو اعدام وولدها فلا يجوز التمسك بالبهض في ذلك  
( وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ ) من متعدد معين ( اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ ) وإن كان  
دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةً تُسَاوِي عَشْرَةَ بَنُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّاعَةُ وَفَاتِ الثُّوبُ فَلَمْ  
تَقِمْ الثُّوبُ بِسِغَالِهِ وَرَدَّ الدَّرْهَمَيْنِ ) تعقبه ( ر ) بأن المعتمد تقييد الفسخ  
بعدم الفوات ( وَ ) جاز ( رَدُّ ) أو أنه بصيغة الماضي ( أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى  
أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي ) نفي ( الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ  
لِلْمُشْتَرِي ) أو نبوت عيب آخر ( وَخَافَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَقِيلَ لِلتَّمَذُّرِ  
وَعَبْرُ عُدُولِهِ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ ) لا ككذبون قيل لا مفهوم للتعذر قيل إلا في  
المشركين ( وَيَتِمُّهُ بِعُتْبِهِ فِي ذِي التَّوْفِيقَةِ وَأُفْبِضَتْهُ وَمَا هُوَ بِهِ بَيِّنًا فِي الظَّاهِرِ )  
الذي قد يخفى ( وَحَلَّى الْعِلْمُ فِي الْخَفِيِّ وَالْعَلَّةُ لَهُ ) أى للمشتري ( لِلْفَسْخِ وَلَمْ  
تُرَدَّ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَثَمَرَةِ أُبْرَتْ ) فان لم تؤبر فلا ترد حيث أزهت كالفساد  
ولا نفوت في الشفعة والاستحقاق إلا باليبس ولا في الفاس إلا بالجداذ ( وَهُوَ فِي  
نَمِّ كَشْفَعَةٍ وَاسْتِحْقَاقِ وَتَقْلِيدِ وَفَسَادِ ) تشبيهه في فوز المشتري بقله ما يؤخذ  
منه ( وَدَخَلَتْ ) السلعة المعيبة ( فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالْإِبْضِ أَوْ



تَبَتَ) موجب الرد (عِنْدَ حَاكِمِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ) حيث حضر البائع، ولا بد من الحكم على الغائب (وَلَمْ يَرُدَّ) البيع (بِقَاطِرٍ) جهل من مالكة بخلاف الوكيل والوصى (إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ) العام كجبر فاذا هو ياقوت وأولى إن لم يسم ولا يبين وأوْ خالف العادة وهل إلا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخَيَّرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ يَسْتَأْمِنُهُ) فيغره الآخر والتيدان مألها واحد معمول به (تَرَدُّدٌ وَرُدٌّ) الرقيق (فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَدَثٍ إِلَّا أَنْ يَبْيِيعَ بِبَرَاءَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السنة وهما بعد الخيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْشُ كَالْمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَشْنَى مَالُهُ) خاص بما بعد الكاف فالهبة للمشتري (وَرُدٌّ) فِي عَهْدَةِ السَّنَةِ بِحُدَاثِمْ وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُنُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْتَصِرُ بِهِ أَنْ شُرِطَ أَوْ اعْتِيدَ) شرط في الرد بالمهدتين (وَلِلْمُشْتَرِيِّ إِسْفَاطُهُمَا) كالبائع قبل العقد (وَالْعَيْبُ الْمَحْتَمَلُ) حدوده (بَعْدُهَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ بِهِ) استظهر عجب وتابعوه أن الإخراج من العادة ويعمل في الخرجات بالشرط، والظاهر إلا المأخوذ عن دين والموصى بشرائه للعق (أَوْ مُخَالَعٍ بِهِ أَوْ مُصَالِحٍ بِهِ فِي دَمٍ عَدِيٍّ أَوْ مُسَلِّمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ مُكَاتَبٍ) عن النجوم (أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كُفْلَسٍ) وسفيه للنفقة (أَوْ مُشْتَرِيٍّ لِلْعَتَقِ أَوْ مَا خُوِذَ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بمدين (أَوْ رُدٍّ بِعَيْبٍ) أو إقالة على الأظهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بشواب لعدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا زَوْجَهَا) وفي العكس العهدة (أَوْ مَوْصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَوْجِهِ أَوْ رَجْمٍ أَحَبَّ أَوْ بِشَرِّهِ لِلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ لِلْبَيْعِ فَاسِيدًا) إذا رد (وَسَقَاةً بِكَيْلٍ) ولبلاد وتدابير (فِيهِمَا) أى زمن المهدتين (وَحِينَ بَاتَّعَ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن ونقده

على المشتري ويكمل بالشرط أو العادة ( بخلاف الإنالة والتولية والشركة  
 على الازجيج فكأنفرض ) بجامع أن لا غرامة على صانع المعروف ( واستمر )  
 ضمان البائع له ( بمعياره ولو تولاه المشتري ) إلا أن يكون للمعيار لا وعاء  
 للمشتري غيره أو يأخذه من يد السكّيال ليفرغه وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو  
 فرغت في إثناء للمشتري ثم ظهرت فيها قارة لم تعلم فلي للمشتري كما في ح ( وقبض  
 العنكر بالتخليّة وغيره بالعرف ) كتسليم مقود الدابة ( وضمن بالعقد )  
 الصحيح اللازم على ماسبق ( إلا المحبوسة للثمن أو الإشماد ) على بقائه أو  
 تسليمها ( فكأنه من ) في ضمان البائع ( وإلا الغائب في القبض ولا للواضحة  
 فيخرّوجها ) من حكم الواضحة ( من ) أجل رؤية ( الحيضة ) أي الدم ( وإلا  
 الثمار ) بالنسبة ( للجانحة ) فلا تضمن بالعقد بل بأمنها ( وبئذ المشتري )  
 بتسليم ما بيده ( للتنازع والتلف وقت ضمان البائس بتأويله يفسخ وخير  
 للمشتري إن غيب ) البائع بالمعجزة وادعى الهلاك بين الفسخ للثمن والنسك  
 بالمعوض مثلاً أو قيمة ( أو عيب ) بالمهمة لكن مع العمدة الأرض إن تمسك  
 والخطأ كالنقص ( أو استحقّ شائع وإن قل ) دون الثالث إلا أن يراد للثقة  
 أو ينقسم فيتمين النسك بما بقي ( وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم  
 التمسك بالأقل ) كما سبق وكرر لقوله ( إلا المثالي ) فيجوز التمسك بالباقي  
 بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول صلعتي تحمل بعضها ( ولا كلام أو أحيد  
 في قليل لا ينفك كقاع ) أسفل الجارين مثلاً بتغير ( وإن انفك للبائع الزام  
 الربع بحصته ) ويلزم للمشتري الباقي ( لا أكثر ) كالثالث فلمشتري رد  
 الجميع أو التمسك به ( وليس للمشتري الزامه ) أي التسليم ( بحصته ) نعم  
 بجميع الثمن ( مطلقاً ) قل أو كثر ( ورجع للقيمة ) ميزانا للراجع من الثمن  
 وهذا من تعلقات ماسبق في استحقاق بعض المتعدد ( لا للتسمية ) إن سميا لكل

نوب (وصح) العقد (ولو سكتا) عن اشتراط القيمة (لا إن شرطاً الرجوع لها) أى التسمية (ولأنلاف المشتري قبض والبائع والأجنبي يوجب الغرم) لمن الضمان منه (وكذلك إنلافه) حقه تعييده يفصل فيه كما سبق فهو من للمشتري قبض ولا يخبر كما فى بن خلافاً لما فى الخرشي (وإن أهلك بأشع صبرة على الكيل فالمثل تحرراً ليؤوفيه ولا خيار لك) يامشتري (أو أجنبي فالقيمة إن جهلت المكيلة) ولا يكتفى بالتحرى لأن البائع يغلب عليه معرفة شئيه (ثم اشتري البائع) من القيمة (مأبوف إن فضل) منها شيء (وللبائع وإن نقص فكالا يستحقاق) للمشتري الرد بنقص الكثير وإلا تملك بما يخص الحاصل (وجاز البيع قبل القبض إلا مطلقاً طعام المعاوضة) وليس منه ما أخذ عن مستهلك بل يجوز بيعه قبل قبضه (ولو كرزق قاض) وجندى فى نظير عمل (أخذ بكيل) قيد فى منع الطعام ويجوز الجراف قبل القبض كما سيقول (أو) كان جزافاً فى ضمان البائع (كلين شاق) من شياه كعشرة عرف وجه حلاها فيحرم بيعه قبل قبضه أما أخذه بكرة يحابها ويطعمها ففاسد وتراجعاً (ولم يقبض من نفسه) يعنى لا يكتفى ذلك كمن اشترى ودبعة عنده أو رهنًا فلا يبيع حتى يستأنف كيلاً (إلا كوصي إيتيمية) يشتري لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وجاز بالمقد جزاف وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه) أى له (وهل إن عجل العتق) أو لا بشرط وهو الأظهر (تأويلان وإقراضه) أى طعام للمعاوضة قبل قبضه (أو وفاؤه عن قرض) لا عكسه لأنه بالإحالة باعه قبل قبضه كما فى بن (وبينه لمة رضى) لغير المقرض أو له بغير طعام مع أجل السلم ولا بد أن يكون المقرض مشترياً لم يقبض (وإقالة من الجبيع) كالبيع مال لم يغب على ثمن لا يعرفه بعينه للبيع والسلف (وإن تغير سوق شيئك) مبالغة وخطاب للمشتري (لا بد أنه كسبه

حَابَةِ وَهَزَ لَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِثْلُ مِثْلِكَ) عطف على معنى قوله لا بدنه فيمنع (إِلَّا الْعَيْنَ فَلَهُ) أى البائع (دَفْعُ مِثْلِهِمَا وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَإِلْقَاؤُهُ بَيْعٌ إِلَّا فِي الطَّعَامِ) قبل قبضه كما سبق (وَالشُّعْمَةُ) فانها فيها كالعدم (وَالْمُرَابَحَةُ) فلا يبنى على ثمن بيعها بل ماقبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جراف (وَشَرَكَةٌ) فى الطعام قبل قبضه (إِنْ لَمْ يَكُنْ) الشريك (حَتَّى أَنْ يَنْقَضَ عَنْكَ) ولا عبرة بترجيحه الخرمى للتولية ولا ينقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد ردّه بن (وَأَسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيهِمَا) أى التولية والشركة فى الثمن ، ابن القاسم : ويشترط كونه عينا والحق به أشبه ما لا يختلف فيه الأغراض واستحسنه الاخمسى (وَالْأَفْئِدَةُ كَسَفَرِهِ) فى الأحكام (وَصَيْنَ) للشرك اسم مفعول (الْمُشْتَرَى) بفتح الراء (المُعَيَّنَ وَ) ضمن المسلم (طَعَامًا كَلْتَهُ) يَأْسَلُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ عِنْدَكَ (وَصَدَقَكَ) ولا يشترط هذا فى الشركة فى النص نفقت (وَلَمْ أَشْرَكْهُ حِمْلًا وَإِنْ أُطْلِقَ) المناسب حذف الواو (حَتَّى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثَ شَرِكَتِهِمَا فَلَهُ الثُّلُثُ) ليستوا إلا أن يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَإِنْ وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ يَمَّا اشْتَرَيْتَ جَازًا) مع الجهالة (إِنْ لَمْ تُدْرِكْهُ) ولو مع السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدُكُمْ عِلْمًا بِالْعَيْنِ فَسَكْرَةٌ) التولية فذلك له (وَالْأَضْيَاقُ صَرَفٌ) لما سبق من منع مطلق التأخير فيه (ثُمَّ إِقَالَةَ طَعَامٍ ثُمَّ تَوَلِيَّةً وَشَرَكَةً فِيهِ ثُمَّ إِقَالَةَ عُرُوضٍ) كل ذلك فى السلم (وَفَسْخُ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ بَيْعُ الدَّيْنِ) لا يعول عليه أن الترتيب من حيث الخلاف ، والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب لا بيت مثلا نعم قوله (ثُمَّ ابْتِدَؤُهُ) كراى مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام .

(فصل) (وَجَزَ مُرَابَحَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ) يعني المساومة لاحتياجه  
 لزبد علم والاستثيان جهالة والمزايدة صفات<sup>(١)</sup> (وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ) حقه : مضمون  
 غير مين (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشهب له خلاف (أو) محل  
 الجواز (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي تَأْوِيلًا) ويتفق على النفع في مُعَيَّن ليس عنده  
 (وَحُسْبٍ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحٌ مَالُهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَصَبْغٍ وَطَرِيزٍ  
 وَقَصْرِ وَخِيَاطَةٍ وَكَغَمِيرٍ) دق الثوب (وَفَتْلٍ وَتَطْرِيبَةٍ) وضمه في الندي  
 ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (في الثمن كَعَمُولَةٍ)  
 أجرة حمل (وَشَدَرٍ وَطَيٍّ اعْتِيدَ أَجْرَتُهُمَا وَكَرَاءَ بَيْتٍ لِسَلْعَةٍ) وحدها إذ  
 لا يعمل بالتوظيف (وَالْإِلَّا) يعتادا أو لم يكن السكراء للسلمة (لَمْ يُحْسَبْ كَيْسَارٍ  
 لَمْ يُعْتَدَ مَنْ بَيْنَ) ما خرج من يده يعني وشرط الربح على (الجميع) فإنه  
 حوِّم على اختصار كلام عياض كما في الحرشي وغيره والشرط راجع للجواز أول  
 الفصل والإخراج الآتي منه (أَوْ فَسَّرَ الْمَوْنَةَ فَقَالَ هِيَ بِمِائَةِ أَصْلَمًا كَذَا) كتمانين  
 (وَحَمَلَهَا كَذَا) يعني وضرب الربح على ما يريح فقط وإلا فالتفسير هو البيان  
 السابق فلا نحسن هذه المقابلة (أَوْ عَلَى الْمُرَابَحَةِ وَبَيْنَ كَرِبْجٍ الْعَشْرَةِ  
 أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرُّبْعُ) فيعمل على ماسبق (وَزِيدَ عَشْرًا الْأَصْلُ)  
 حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ) على ما دخلا عليه  
 وإن يعرف (لَا) يجوز عقد المربحة إن (أَبْهَمَ) ما خرج من يده (كقامت بكذا)  
 (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيُّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ)  
 يلزم بحط ما يحط (أَوْ غِشٌّ) يخبر على ما يأتي (تَأْوِيلًا) وما في الحرشي من  
 تحتم الفسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجَبَ تَبْيِيزُ مَا يَكْرَهُ) المشتري  
 (كَمَا نَقَدَهُ وَعَقَدَهُ مُطْلَقًا) في عين أو عرض والأجل (وإن بيع) ابتداء

(١) في المجموع وشرحه . الأولى بيع المساومة لا في المزايدة من الشحاء والاستثيان من  
 الجهالة والمربحة من الاحتياج لزبد علم اهـ

(حَتَّى التَّفْذِيرِ وَطُولِ زَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصاً بالمراجعة بخلاف للذين قبله وللذين بعده (وَتَجَاوُزِ الزَّائِفِ) قبوله (وَهَبْتَهُ) من الثمن (اعْتِيدَتْ وَأَنهَآ لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا) عنده (وَأَن بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَتْ عَمْرَةً أَبْرَتْ وَصُوفِ نَمٍّ وَإِقَالَةٍ مُشْتَرِيَةٍ) كما سبق عند بيع الطعام قبل قبضه (إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيانها (وَالرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ) للمُعْتَصِنِ (وَالتَّوْظِيفِ وَلَوْ) كان ماوظف عليه الثمن (مُتَّفِقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه الصفة فلا تختل قسمة للتوظيف (لَا غَلَّةَ رَبْعٍ) لا مفهوم للربع (كَتَسْكُمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيهه في عدم وجوب البيان إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ) واشترى الباقي فيجب البيان لغلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا) وهو الممتد (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ أَوْ أُثْبِتَ) وإن بحلف مع قربنة (رَدَّ) المشتري (أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبِّحُهُ) مع القيام (وَأِنْ فَاتَ) بتغير ذات (خَيْرَ مُشْتَرِيَةٍ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبِّحِهِ وَفَيْتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلْطِ وَرَبِّحِهِ) لدخوله عليه (وَأِنْ كَذَبَ) يزيد (لَزِمَ الْمُشْتَرِي) البيع (إِنْ حَطَّهُ وَرَبِّحُهُ بِخِلَافِ الْفَيْشِ) فيخير المشتري ولا حط (وَأِنْ فَاتَتْ فِي الْفَيْشِ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةُ فِي السَّكْذِبِ خَيْرٌ) البائع (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبِّحِهِ أَوْ قِيَمَتِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى السَّكْذِبِ وَرَبِّحِهِ) لرضاه به (وَمُدَّاسُ الْمُرَابَحَةِ كَمُفْرِهَا) الأولى وعيب المراجعة كثيرها تدليسا وغيره على ما سبق .

(فَصْلٌ) (تَنَاوَلُ الْبَنَاءِ وَالشَّجَرِ الْأَرْضِ) كحريم الأغصان (وَتَنَاوَلَتْهُمَا) في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ) عطف على ما قبل لاختفه التقديم<sup>(١)</sup> (وَمَدْفُونًا) عطف على المنفي بل لربه إن علم (كَلَوْ جُهِلَ) تشبيهه في عدم التناول ويكون في بيت المال وسبق الركاك (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ

(١) بأن يقوله : وتناولتهما والبذر لا الزرع .

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمُعَقَّدِ) من الفواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز شرط الكل لا مال أحد عهدين ولا بد من نفي الغرر وأن ينفع بالأصل ولا يجوز اشتراط التعهد (وَأَنْ أُبْرَ النِّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِسَكِلَيْهِمَا السَّقَى مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالْدَّارُ الثَّابِتَ كِبَابٍ وَرَفٍّ وَرَحَى مَبْنِيَّةٍ بِفَوْقَانِيَّتِهَا وَسَلَّمٌ شَمَرٌ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (وَالْعَبْدُ يُبَايَ مَهْنَتِهِ وَهَلْ يُؤْفَى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا) وبستره المشتري (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (أَوْ لَا) ويجب ما يواريه (كَمْ شَرْطٍ زَكَاةَ مَا لَمْ يَطْبُ) على البائع تشبيهه في إلغاء الشرط والمعول عليه فساد البيع في هذه (وَأَنْ لَا عُمْدَةً) استحقاق كالعيب في غير الرقيق وأما العمدتان فسبق جواز إسقاطهما (أَوْ لَا مُوَاضَعَةً أَوْ لَا جَانِحَةً) أبو الحسن يفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْثَمَنِ لِسَكْنًا فَلَا بَيْعَ) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَةً وَصَحَّ تَرَدُّدٌ) راجع لما قبل الكاف<sup>(١)</sup> (وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ) من الزروع (بَدَا صَلَاحُهُ إِنْ أَمَّ يَسْتَتِرُ) هذا شرط في بيع الحب جزافاً (وَقَبْلَهُ) أي البدور (مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ أَوْ عَلَى قِطْعَةٍ إِنْ نَفَعَ) هذا شرط في كل مبيع قبل دفع ثوم الترخيص لكن يفيد قوله (وَاضْطَرَّ لَهُ) فإنه لا اضطرار إلا لنفع (وَلَمْ يُتِمَّ لِأَعْلَانِهِ) في أكثر البلاد (لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وَبُدُوهُ فِي بَقْضِ حَائِطِ كَافٍ) ولو للحائط الجوار (فِي جَنْبِهِ إِنْ لَمْ يُسَكَّرْ لَا بَطْنٌ ثَانٍ بِأَوَّلِ) ولا في الجبوب (وَهُوَ) أي الصلاح (الرُّهُؤُ) في النخل بحمرة أو صفرة (وَعُظْمُورُ الْخِلَاقَةِ) في الفواكه (وَالْتَهْيُؤُ لِلنَّضْجِ) كالوز مما يمالج بعد (وَفِي ذِي النَّوْرِ) كالورد (بَانْفِتَاحِهِ وَالتَّبْقُولِ) كالجزر والبصل (بِإِطْعَامِهَا) التام (وَهَلْ

(١) وهو قوله : وهل يؤف بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا ، تردّد

هُوَ فِي الْبَطِيخِ (الْأَصْفَرِ) (الْأَصْفَرُ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلتَّبِيخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرَى  
بُطُونٌ كَيَا سَمِينٍ) وَلَوْ لَمْ يَشْرُطْهَا (وَمَقْنَأَةً) بَفَتْحِ هِجَاءِ الْقَافِ (وَلَا يَجُوزُ  
بِكَشْهَرٍ) لِلْفَرْدِ (وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَّ كَالْمَوْزِ وَمَعْنَى بَيْعِ  
حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ بَيْعِهِ) لَا عَلَى الْجَذِ (بِقَبْضِهِ وَرُخْصُ لِمُعَرِّ وَقَائِمٍ مَقَامُهُ)  
كُورِثَ (وَلِإِنْ بَاشْتَرَاهُ) بَاقِيَ (الْتِمَرَةُ فَقَطْ) دُونَ الْأَصُولِ (اِشْتَرَاهُ تِمَرَةً  
تَبْدُسُ كَلْمَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفِظَ بِالْعَرَبِيَّةِ) عَلَى أَى صِيغَةٍ لَا كَالْهَبَةِ (وَبَدَا  
صَلَاحُهَا) وَيَكْفِي هَذَا فِي شُرَائِهَا بَعَيْنٌ أَوْ عَرْضٌ (وَكَانَ يَخْرُصُهَا) مَسَاوِيهَا  
ظُلْمًا (وَنَوِيهَا) وَلَا تَضُرُّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ كَمَا فِي حَشٍ وَعَبٍ (تُوقَى عِنْدَ الْجَلْدِ إِذَا  
وَالْمَضْرُ اشْتَرَاوُ التَّمَجِيلُ عَلَى جَذِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الذِّمَّةِ) لَامِنْ حَائِطٍ مَعِينٍ (وَحَسَنَةٌ  
أَوْ سُقٍ فَأَقْلٌ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعَيْنٌ) أَوْ عَرْضٌ (حَلَّى الْأَصْحَ)  
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلَمَةً كَمَا فِي بِنِ (إِلَّا لِمَنْ أَعْرَضَ عَرَابًا فِي حَوَائِطٍ) مِثْلًا (فَمِنْ  
كُلِّ تَحْسَنَةٍ إِنْ كَانَ بِالْعَاطِ لَا يَلْفِظُ وَاحِدًا حَلَّى الْأَرْجَحِ) حَيْثُ انْحَدَرَ  
الْمَعْرَى (لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ الْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضَهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ إِذَا  
أَعْرَاهُ وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْكَافِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ فِي  
الْحَائِطِ شَيْءٌ لِلْمَعْرُوفِ بِكَفَايَةِ الْمُؤْنَةِ (وَجَازَ لَكَ شِرَاؤُهُ) ثُمَّ (أَصْلٌ فِي حَائِطِكَ  
يَخْرُصُهُ) بِشُرُوطِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْنُفَةِ هُنَا (إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ)  
لَادْفَعِ الضَّرَرَ (وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ) الْمَعْرَى بِالْكَسْرِ (قَبْلَ الْخَوْزِ وَهَلْ  
هُوَ خَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ تِمَرُهَا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا  
وَسَقِيمُهَا) لَا عِلَاجَ لَهَا (حَلَّى لِمَعْرَى وَكُمَلَتْ) بِالضَّمِّ لِمَرَّةٍ نَصَابًا (يَخْلَافُ  
الْوَاهِبِ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا مَقِي (وَتَوْضَعُ جَانِحَةُ النَّمَارِ كَالْمَوْزِ  
وَالْمَقَانِي وَإِنْ بِيَعْتَ عَلَى الْجَذِّ وَمِنْ عَرِيَّتِهِ) إِذَا اشْتَرَاهَا (لَا مَهْرَ) وَصَوَّبُ  
أَنْ فِيهِ الْجَانِحَةُ (إِنْ بَلَغَتْ ثَلَاثُ الْمِكْيَالَةِ) كَمَدِ الْمُدودِ وَوزن الموزون (وَلَوْ



مِنْ كَصِيحَاتِي وَرَبِّي ) فيعتبر مكيلة الموضوع ( وَبُتِّيتْ لِيَنْتَهِي طَبِهَا )  
 أو لتعفن لا إن فرط في جذها ( وَأُفْرِدَتْ ) في الشراء ( أَوْ أُلْحِقَ أَصْلُهَا  
 لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ ) مضموماً له أي  
 ينسب للمجموع و تعتبر قيمة ما بقي يوم الجائحة على أنه يؤخذ ( فِي زَمَنِهِ )  
 كالم ( لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ ) بالتقويم ( عَلَى الْأَصَحِّ ) بل يستأنى  
 حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيلة ( وَفِي اللَّزْهِيمَةِ النَّاتِيَةِ لِلدَّارِ )  
 بأن كانت ثلث كرائها ( تَأْوِيلَانِ ) وإنما تدخل بالشرط ولا جائحة لغير المزهية  
 وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطالب في  
 مدة الكراء وغير التابعة بتجاح قطعاً ( وَهَلْ هِيَ مَالًا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَى  
 وَجَيْشٌ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ ) والأظهر كما في حش أنه جائحة إن لم تأخذه  
 الأحكام كمن لا يرجى بصره ( وَتَعْيِيهَا كَذَلِكَ ) يوضع الثالث فأكثر بالقيمة  
 ( وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قُلَّتْ كَالْبَقُولِ ) وإن لم تكن من العطش  
 ( وَالزَّعْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْفُرْطِ ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه مرعى  
 ( وَوَرَقِ الثُّوتِ ) يأكله دود الحرير فإن مات فله الفسخ كمن اكرى حمام  
 قرية فخربت أماعلف فافله فلم تأت ففي ( ر ) ينقل <sup>(١)</sup> ( وَمُعْيَبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ  
 وَلَا يَدُ فِي بَيْعِهِ مِنْ قُلْعِ شَيْءٍ يَرَى ) وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بِأَقِيهَا وَإِنْ قُلَّ وَإِنْ اشْتَرَى  
 أَجْنَسًا فَأَجْبَحَ بَعْضُهَا وَضَعَتْ ) بميزان القيمة كما في حش ( إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ )  
 أي قيمة البعض ( ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأَجْبَحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ وَإِنْ تَفَاوَتْ  
 الثَّمَرَةُ فَلَا جَانِحَةٌ ) كما سبق ( كَالْقَصَبِ الْخُلُو ) أي الذي ظهرت حلواته مثال  
 التماهى ( وَيَابِسِ الْحَبِّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ بَيْنَ سَفْيِ الْجَمِيعِ أَوْ  
 تَرَكَهُ إِنْ أَجْبَحَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرُ ) وشاع أو باع الثلثين ( وَمُسْتَتْنِي كَيْلٍ مِنَ  
 الثَّمَرَةِ تَجَاحُ بِمَا يَوْضَعُ ) كالثلث ( يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد الذهاب ووضع الذهاب على ماسبق والقول للبائع في نفي الجائحة والمشتري في قدرها .

(فصل) (إن اختلفت اللقباء إيمان في جنس الثمن أو نوعه) كذهب أو فضة (حلفاً وفسخ) ولا ينظر لشبه (ورد مع الفوات قيمتها يوم بيعها وفي قدره كشمونه) تشبيه في جميع ماسبق (أو قدر أجل) أما في أصل الأجل فيأتي في باب الإقرار يعتبر العرف وإلا تحالفاً وفسخ ومع الفوات حلف مشتر ادعى مشبهاً وإلا للبائع (أو رهن) عطف على قدر فلاختلاف فيه مطلقاً كالاختلاف في قدر الثمن على الممول عليه (أو حيل حلفاً وفسخ) مع القيام (إن حكم به) أو تراضياً (ظاهراً وباطناً كغنا كليهما) تشبيه في الفسخ (وصدق) في القدر وما بعده (مشتري ادعى الأمانة) أشبه الآخر أم لا (وحلف إن فات) فإن انفرد الآخر بالشبه فقله وإلا تحالفاً وفسخ (ومنه) أي من هذا التبيل في تبديلة المشتري (تجاهل الثمن) فيحلف كل لا يدي (وإن من وارث) قام مقام مورثه (وبدأ البائع) في غير ماسبق تبديلة المشتري فيه فلا يخلو عن تشييت (وحلف) كل (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه وإن اختلفا في انتهاء الأجل) لا اختلاف مبدئه وإن اتحد قدره (فالقول لمذكر التقضي) مع الفوات كالمشتري فيما سبق (وفي قبض الثمن أو السلعة فالأصل بقاءها إلا لعرف كالحزم أو بقل بأن به ولو كثر وإلا) بين (فلا) يصدق (إن ادعى دفعه) أي الثمن (بعد الأخذ وإلا) بأن ادعاه قبله (فهل يقبل الدفع) مطلقاً (أو فيما هو الشأن) وهو الممول عليه فبالجمله للدار على العرف (أو لا أقوال وإشهاد للمشتري بالثمن) في ذمته (مقتضى لقيض مؤمنه) ، وحلف بأنعه إن بادر (بدعوى عدم القبض قيل كالشهر (كإشهاد البائع بقبضه) ثم قال كنت وثقت

به فيحلفه إن بادر (و) إن تنازعا (في البت) قدم (مُدَّعِيهِ) إلا لعرف  
 بالخيار فقط فإن تنازعا حلفا وفسخ (كمدعى الصحة إلا أن يغلب الفساد  
 وهل إلا أن يختلف بهما الثمن) كإباق العبد (فكفذه تردد والمسلم  
 إليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السعة كالمشتري بالعين فيقبل  
 قوله إن ادعى مشيها ، وإن ادعى ما) أى قدراً (لا يشبهه فسلم وسط ،  
 وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده ، وإلا فالبايع) مع الشبه  
 فإن انفرد به المشتري فهو (وإن لم يشبه واحد تحالفا وفسخ كفسخ  
 ما يقبض بمصر) بمعنى الإقليم لاتساعه (وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها)  
 أى السعة (وإلا) بكن لها سوق (ففى أى مكان) من تلك البلد  
 حيث لا عرف .

### ﴿ باب ﴾

(شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيرهُ ثلاثاً ولو بشرط)  
 إلا أن يكون السلم لـكـيـومـين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التجيل بالجلس  
 أو قربه (وفي فساده بالزيادة إن لم تكثر جداً تردد) والممول عليه  
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقاً فى النقد (وجاز بخيار لما يؤخر) له (إن  
 لم يقبض) ولا يضر تطوعاً فيما عرف بعينه أو استرد (وبمنفعة معين) اكتفاء  
 يقبض الأوائل وهل كذلك غير المعين أو يمنع مطلقاً خلاف (وبجزأف)  
 بشروطه (وتأخير حيوان بلا شرط وهل الطعام والعرض كذلك إن  
 كيل وأخضر أو كالعين) فى مطلق النعى فإنه هنا كراة (تأويلان ورد  
 زائف) بخلاف النحاس (وعجل وإلا فسد ما يقابل لا الجميع على  
 الأحسن والتصدق فيه) أى السلم فيه جائز (كعامر من بيع) لا فرض

( ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الرَّبُّدُ لِلْمَرْوُوفِ أَوْ النَّقْصُ وَإِلَّا ) يَكُنْ مَعْرُوفًا ( فَلَا رُجُوعَ لَكَ ) بِالنَّقْصِ وَظَاهِرُ رَدِّ الزِّيَادَةِ ( إِلَّا بِتَصَدِيقِي ) مِنْهُ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ ( أَوْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَفَارِقْ ) لِلْبَيْعِ مِنْ قَبْضِهِ لِكَيْلِهِ ( وَحَلَفَ ) حَيْثُ لَا رُجُوعَ فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ الْاسْتِنَاةِ ( لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمِئْتُ ) حَيْثُ بِأَمْرِ السَّكِيلِ ( أَوْ لَقَدْ بَاغَهُ ) وَأَرْصَلَهُ ( عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ ) أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَمْ يَكُلْ شَرْطُ فِي تَبَدُّلِهِ ( وَإِلَّا حَلَفَتْ ) عَلَى النَّقْصِ ( وَرَجَعَتْ وَإِنْ أَسْلَمَتْ عَرَضًا فَهَلَّاكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ ) أَيْ ضِمَانُهُ ( إِنْ أَتَمَلَّ ) أَيْ تَرَكَ عَلَى السَّكُوتِ ( وَأَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِنَاعِ ) بِأَنْ اسْتَنْفَيْتَ مَنَفَعَتَهُ أَوْ اسْتَأْجَرْتَهُ ( وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ ) حَتَّى يَأْتِيَ بِمَحْمُولٍ مِثْلًا أَوْ اسْتَعْمَرْتَهُ ( وَنُقِصَ السَّلْمُ وَحَلَفَ ) الْمُسْلِمُ فَهُوَ التَّفَاتُ ( وَإِلَّا خُبِّرَ الْآخَرُ ) فِي اخْتِذِ الْعَوَاضِ فَلَا يَنْقُصُ السَّلْمُ ( وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا ) فَهَلَّاكَ ( فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ ) لِأَنَّهُ يَضْمَنُ مَا لَا يَغَابُ عَلَيْهِ ( وَيُنْبَغِ ) الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ( الْجَنَائِي ) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ( وَأَنْ لَا يَسْكُرْنَا ) أَيْ الْمُسْلِمُ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ ( طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْدَيْنِ ) لِلذَّبْحَةِ وَالْفُلُوسِ كَالنَّقْدِ ( وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ ) مِنْ جَنْسِهِ لِأَنَّهُ سَلَفَ بِنَفْعِ ( كَالهَلَسْكِسِ ) لِأَنَّهُ ضِمَانٌ بِجَمَلٍ ( إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمَنْفَعَةُ كَقَارِهِ الْحُمُرِ ) جِيدُهَا ( فِي الْأَفْرَاقِ بِيَدِ وَسَابِقِ الْخَلِيلِ ) فِي غَيْرِهِ ( لَا هِمْلَاجِرَ ) حَسَنُ السَّيْرِ ( إِلَّا كَبِيرُ زَوْنٍ ) جَانِي الْأَعْضَاءِ مَعَ الْمَهْلُجَةِ ( وَجَمَلٌ كَثِيرُ الْخَمْلِ وَصُحَّحَ وَيَسْتَقِفُّ وَيَقْوَى الْبَقَرَةُ ) عَلَى الْعَمَلِ ( وَلَوْ أَتَيْتُ وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّانِ وَصُحَّحَ خِلَافُهُ وَكَصِغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ ) جَائِزٌ ( إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمُرَابَنَةِ ) بِأَنْ يَكْبُرَ الصَّغِيرُ أَوْ يَلِدَ الْكَبِيرُ الطَّوِيلُ الْأَجَلَ ( وَتَوَدَّاتِ عَلَى خِلَافِهِ ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْإِنْفِرَادِ ( كَالْدَحِيِّ وَالْعَنَمِ ) تَشْبِيهِهُ فِي الْمَنْعِ لِأَنَّهُ صَغِيرُهُمَا مَعَ كَبِيرِهِمَا جَنْسٌ وَاحِدٌ ( وَكَجِدْنَجٍ طَوِيلٍ غَلِيظٍ ) الْمَدَارِ عَلَى

الغناظ (في غيره) والخشب أجناس على الصحيح (وَكَسَيْفٌ قَاطِعٌ) جيد (في  
سَيَفَيْنِ دُونَهُ وَكَالْجُنَسَيْنِ) مطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجائز لا من  
حيث خصوص اتحاد الجنس (وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمَنَفَعَةُ كَرَقِيْقِ الْقُطْنِ وَالْكُفَّانِ  
لَا جَلَّ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ مُجَلَّ أَحَدُهُمَا) للسلف بزيادة هذا قول سحنوني  
(وَكَطِيرٌ عُلْمٌ) منفعة شرعية فيما لم يعلم (لَا) يختلف الحيوان (بِالْبَيْضِ) في  
كدجاج (وَالذُّكُورَةِ وَالْأُنثَى وَلَوْ آدَمِيًّا وَغَزَلٍ وَطَبَخٍ إِنْ لَمْ يَبْذَخْ  
الذَّهَابَةَ) هذا في الغزل، وأما الطبخ فنأقل على المول عليه مطلقاً (وَحِسَابٍ  
وَكِتَابَةٍ) من غير بلوغ نهاية ولو اجتماعاً (وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ) ولو بلفظ  
البيع إلا فيما يحرم فيه النساء (وَأَنْ يُؤْجَلَ بِمَعْلُومٍ زَائِدٌ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ) بل  
اكتفى بأحد عشر يوماً (كَالْفَيْزُورِ وَالْحَصَادِ وَالْدَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَاعْتِبَرِ  
مِثْلَ مُعْظَمِهِ) الضمير لما ذكر (إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِبَلَدٍ) أخرى استثناء من  
قوله زائد على نصف شهر (كَيَوْمَيْنِ) فيجوز (إِنْ خَرَجَ حَيْثُئِذٍ) واشترط  
ذلك (بِتَبَرٍّ أَوْ بِغَيْرِ رِيحٍ) يمكن إبعاله في أقل (وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ وَتَمَّ  
الْمُسْكِرُ) ثلاثين (مِنْ الزَّائِعِ وَإِلَى رَبِيعِ حَلٍّ بِأَوَّلِهِ وَقَسَدَ فِيهِ عَلَى  
الْمَقُولِ) والمعتمد وسطه كالعام (لَا فِي الْيَوْمِ) فلا يفسد ويعتبر الفجر (وَأَنْ  
يُضْطَبَّ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ كَالْزَّامَانِ وَقَيْسَ بِخَيْطٍ وَبِالْبَيْضِ أَوْ  
بِحَمَلٍ وَجُرْزَةٍ فِي كِتْفَيْهِ لَا يَفْدَانِهِ) لتفاوته (أَوْ بِتَحَوُّرِهِ) عطف على ما قبل  
النفى (وَهَلْ) معناه (بِقَدَرٍ كَذَا) أي ما لو خن كان رطلا مثلاً (أَوْ بِأَنِّي يَدُ)  
أي القدر (وَيَقُولُ كَذَبُوهُ تَأْوِيلَانِ وَفَسَدَ بِمَجْهُولٍ وَإِنْ تَسَبَّهْ) لعلوم كمل  
هذا الظرف وهو أردب (أَلَيْسَ) المجهول والدار على العلوم (وَجَازَ بِذِرَاعِ رَجُلٍ  
مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفْنَةٍ) لیسارة الفرر (وَفِي الْوَيْبَاتِ وَالْحَفْنَاتِ) غسر الزائدة  
على الويبات (قَوْلَانِ وَأَنْ تُبَيِّنَ صِفَاتُهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّكْرِ

عَاهَةٌ كَالْفَوَاحِشِ وَالْجَوْدَةِ وَالرَّذَاةِ وَبَيْنَهُمَا (بِسْكَوْنِ الْمَاءِ التَّوَسُّطِ) (وَالْأَوْنِ فِي  
الْحَيَوَانِ) وَالشُّوبِ وَالْمَسَلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الشَّمْرِ وَالْحَوْتِ وَالنَّاجِيَةِ (كُنْ بِحَرِّ  
كَذَا) (وَالْقَدَرُ فِي الْبَرِّ وَجِدَّتُهُ) (وَقَدَمَهُ) (وَمِلَأُهُ) (وَضَمُورُهُ) (إِنْ اخْتَلَفَ الشَّمْنُ  
بِهِمَا) (كَأَنَّ هُوَ الْمَوْضُوعُ) (وَتَمْرًا<sup>(١)</sup>) أَوْ تَحْمُولُهُ بِبَيْدِهِمَا بِهٍ وَلَوْ بِالْحُلِّ (لأنَّ  
المدار على الوجود فلا فرق بين ما يحمل وما ينبت (بِخِلَافِ مِصْرَ) فَالْمَحْمُولَةُ  
وَالشَّامُ فَالْمُتَمَرِّدُ) (وَلَا يَحْتَاجُ إِبْرَانِ) وَهَذَا كَانَ وَقَدْ وَجَدْنَا فِيهِمَا الْآنَ (وَنُفِي  
الْقَلْتُ) (أَيُ قَضَى بِغِيهِ) (وَفِي الْحَيَوَانِ) الْأَوَّلَى حَذَفَ هَذَا وَيَقْدُمُ بَعْدَ نَظَرِهِ  
السَّابِقِ أَوَّلَ الْمُبْحَثِ قَوْلُهُ (وَسِنَّهُ) وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمْنُ وَضِدِّيَهُمَا (لَكِنْ أَمْنَالُ هَذِهِ  
الْمُبَاهَثِ يَتَسَاهَلُ فِيهَا الْمَعْتَبَرُونَ) (وَفِي بَيْنِ السِّنِّ وَمَا بَعْدَهُ) (فِي اللَّحْمِ وَخَصِيصًا وَرَاعِيًا  
وَمَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبِ) (إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفُ الْأَعْرَاضُ) (وَفِي الرَّقِيقِ) عَظْفٌ عَلَى فِي  
الْحَيَوَانِ السَّابِقِ فَالْوَنُ مَسَاطِ عَايِهِ فَالْأَحْسَنُ حَذْفُهُ مِنْ قَوْلِهِ (وَالْقَدَرُ وَالْهَكَارَةُ  
وَالْأَوْنُ قَالُوا) (لِلْمَزْرِيِّ) (وَكَاذِبٌ مَجْرَجٌ) فِي الْعَيْنِ (وَتَسْكَلُهُمُ الْوَجْهُ) مَعْنَاهُ (وَفِي  
الشُّوبِ وَالرَّزَقَةِ وَالصَّفَاقَةِ وَضِدِّيَهُمَا) (وَفِي الزَّبْتِ الْمُتَمَصِّرِ مِنْهُ) (وَمَا يُعْصَرُ وَحُلِّ  
فِي الْجَبِيدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى الْغَائِبِ وَالْإِثْمِ) (يَكُنْ غَالِبٌ) (فَالْوَسَطُ وَكَوْنُهُ دَيْنًا)  
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنٍ وَقُلْ) (بَلْ وَلَوْ  
كَثُرَ كَانِي حَشٍّ) (أَوْ) (نَمْرٍ) (حَائِطٍ) (وَلَوْ كَبِيرًا) (كَأَنَّ فِي بَنٍ عَنْ) (ر) (فَلَا يَكُونُ سَلَامًا  
لِحَقِيقَةِ بَلٍ بَعِيدٍ) (وَشُرْطَانٍ مُتَمَيِّزٍ سَلَامًا) (لَا بَيْنًا) (وَفِي) (ر) (التَّوَسُّطِ) عَلَى  
اِشْتِرَاطِ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَلَوْ صَحِيحًا بَيِّنًا (إِذَا هَاؤُهُ) (كَأَنَّ هُوَ فِي بَيْعِ النَّخْلِ) (وَسِنَّهُ الْخَائِطُ)  
لَقَدَّرَ لِلشُّرَى (وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ) (جَمْلَةٌ أَوْ كُلُّ يَوْمٍ كَذَا) (إِلَّا مَا شَاءَ) (وَلَمَّا لَيْكِهِ)  
لأنَّ غُسْمَهُ قَدْ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَشُرُوعُهُ) (وَلَمَّا لَيْصَفِ شَمْرٍ) (لَا أُرِيدُ

(١) هي الحمراء والمحمولة هي البيضاء.

(وَأَخَذَهُ بُمَرًا أَوْ رُطْبًا لَا يَمَرُّ فَإِنْ شَرَطَ تَمَرُ الرُّطْبِ مَضَى يَقْبُضُهُ وَهَلْ  
 الْمُرْهِي كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لبعد المزمى من التمر  
 (تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بقوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر  
 أن القرية عهد المأونة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةٍ مَا بَقِيَ وَقَالَ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
 أَوْ الْمَسْكِيَّةِ) واتفق عليها إن لم تختلف أثمانه (تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الضَّغِيرَةُ  
 كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وَجُوبِ تَعَجُّلِ النَقْدِ فِيهَا) لقرية من السلم  
 الحقيقى (أَوْ تَخَافُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مَالَهُ) لتيسر التحصيل من أهل  
 القرية (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِيَّانَ) من السلم الحقيقى (أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ)  
 مأونة صغيرة أو كبيرة (خَيْرٌ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فإن غفل إليه  
 تعين (وَلِنْ قَبْضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسَبَةِ) فيجوز مالم  
 يكن مجرد سكوت من المشتري لثمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَسَالِ  
 مُقَوِّمًا) خلافا لسحنون ولا يجوز استبدال البقية فى الطعام لأن بيعه قبل قبضه  
 (فَيَجُوزُ) السلم بشروطه (فِيمَا طَبَخَ وَالْأَوَّلُ وَالْعَنْبَرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزُّجَاجُ  
 وَالْجِصُّ وَالزَّرْنِيخُ وَفِي) (أَحْمَالِ الْخَطَبِ وَالْأَدَمِ) بفتح العين الجلد (وَصُوفِ  
 بِالْوَزْنِ لَا بِالْحِزْرِ) لتفاوتها (وَالشُّيُوفِ وَتَوْرٍ) بالمشافة الطشت (لِيُسْكَمَلَ)  
 ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشَّرَاهُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ وَهُوَ يَبْعُ)  
 ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَأِنْ لَمْ يَدُمْ فَمَوْ  
 سَلَمْ كَأَسْتِصْفَاجِ سَيْفٍ أَوْ سَرَجٍ وَفَسَدَ بِتَعْيِينِ الْعَمُولِ مِنْهُ) لأن السلم فى  
 الذمة وفى نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومثله تجلبد السكتب من اجتماع البيع والإجارة  
 فتجوز (وَأِنْ اشْتَرَى الْعَمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ) بفقد واحد (جَازَ لِمَنْ  
 شَرَعَ) وإن لنصف شهر كافى حش (عَيْنَ عَامِلَةٍ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُمَسْكِنُ

وصفه صَكَرَاتٍ لِلْعَدَنِ وَالْدَّارِ وَالْأَرْضِ ( عطف على مدخول في التعمين  
بالوصف ( وَالْجَزَافِ ) بغير نحو كما في بن لما سبق ( وَمَا لَا يُوجَدُ ) كالكبريت  
الأحر أو عند حلوله ( وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ تُخْرِجْ مِنْهُ السُّيُوفُ فِي سُيُوفٍ أَوْ  
بِالْعَكْسِ ) لیسارة الصنعة ( وَكَذَلِكَ غَلِيظٌ فِي رَفِيقِهِ ) وعكسه للتقارب ( إِنْ  
لَمْ يُغْزَلَا ) فيجوز ( وَثَوْبٌ لِيُكَمَّلَ ) لأنه لا يغير إن لم يعجب بخلاف التور  
فإن كثرة الغزل عند بائنه جاز ( وَمَصْنُوعٌ قُدَّمَ لَا يَعُودُ ) لا مفهوم لها ( هَيِّنَ  
الصَّنْعَةَ كَالْفَزْلِ ) تمثيل ( بِخِلَافِ الذَّنَجِ ) فيجوز تقديم مصنوعه ( إِلَّا تِيَابَ  
الْخَزِّ ) لأنها تُنْفَسُ لأصلها ( وَإِنْ قُدَّمَ أَصْلُهُ ) الضمير لغير الهين المأخوذ من  
الذنج ( اعْتَبَرَ الْأَجَلَ ) فإن أمكن الصنع فيه منع ( وَإِنْ عَادَ ) غير الهين  
لأصله ( اعْتَبَرَ ) الأجل ( فِيهِمَا ) تقديمه وتقديم أصله ( وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ )  
لا مفهوم له ( يُنْظَرُ لِلْمَنْفَعَةِ ) فيجوز السلم بينهما مع تباعدها ( وَجَازَ قَبْلَ زَمَانِهِ )  
أى السلم ( قَبُولُ ) ذى ( صِفَتِهِ فَقَطْ ) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما  
الأدنى صفة أو قدراً ففيه ضج وتعجل وفي الأفضل حط الضمان وأزيدك والموضوع  
في الحل بدليل قوله ( كَقَبْلِ مَحَلِّهِ فِي الْعَرْضِ مُطْلَقًا وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ )  
مذهب ابن القاسم تقييد العرض بالحلول أيضاً ( إِنْ لَمْ يَدْفَعْ كِرَاءَ ) محله إلى محله  
فيمتنع ( وَلَزِمَ ) قبول الصفة ( بَعْدَهَا ) أى الأجل والحل ( كَقَضٍ ) نيابة عن المسلم  
( إِنْ غَابَ وَجَازَ بَعْدَهُمَا أَجُودُ وَأَرْدَأُ لَا أَقْلُ ) مع الاختلاف في الجودة والرداءة  
( إِلَّا ) أَنْ يَأْخُذَ الْأَقْلُ ( هُنَّ مِثْلُهُ ) قدراً ( وَبُرْأً تِمَّا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَحْجٍ  
وَعَكْسُهُ ) مراعاة لمن يقول إنهما جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف  
القرض بالتحري بينهما ( وَ ) جَازَ قَضَاءُ الْمُسْلِمِ فِيهِ ( بِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْنَهُ )  
قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْنَهُ ) أى المأخوذ ( بِالْمُسْلِمِ ) فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ  
رَأْسُ الْمَالِ لَا طَعَامٌ وَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَذَهَبٌ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرِقٌّ أَوْ عَكْسُهُ



محترقات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع اتحاد الجنس فهو خارج  
عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يجعل للأخوذ لثلا يلزم فسخ الدين في  
الدين ( وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزَّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا ) ويتمتع بها قبل الافتراق  
( كَهَبْلِهِ ) أي الأجل ( إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمَهُ ) ولم يشترط ذلك في صاب العقد  
( وَغَزَلِي بِنَسْجِهِ ) فزيده قبل الأجل ليزيده طولاً لأنه لا فرق بين  
البيع والاجارة ( لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصَفَّقَ ) راجع لما بعد السكاف ولا فرق  
بين الثلاثة فيما قبلها ( وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ تَحَلٍّ ) فلا يجب قبوله ( وَلَوْ  
خَفَّ تَحَلُّهُ ) .

( فصل ) ( يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ ) لذاته فلا ينافي صحة قرض  
مكيال مجهول لأن منع سلمه لعارض والأولى حذف قوله ( فَقَطُّ ) لصحة القرض  
جلد الأضحية والليقة بعد الدبغ دون السلم ( إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لَهُ مُسْتَقَرِّضٍ )  
وتجوز لحرم كع صغر أو كبر مفتر ( وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ عِنْدَهُ عُمُومَةُ الْبَيْعِ  
الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كِفَاسِدِهِ ) أي البيع يوم القبض والغيبية فوت ويجوز ردها  
قبل الوطء كما في حش وتسكون به أم ولد ولا حد كما في بن ( وَحَرَّمَ هَدِيَّتُهُ )  
إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهَا أَوْ يَحْدُثْ مُوجِبٌ ) فهي لغير الدين ( كَرَبِّ الْقِرَاضِ  
وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَقْلِ الْمَالِ عَلَى الرَّجَحِ وَذِي الْجَاهِ ) أما الأخذ بقدر الحركة  
والعمل لجماله (١) ( وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مُسَاحَةً أَوْ جَرٍّ مَنْفَعَةٍ كَشَرَطِ هَرْنٍ  
بِسَالِمٍ وَدَقِيقٍ أَوْ كَمَكٍّ بَبَلَدٍ ) أخرى ( أَوْ خَبَزٍ فَرْنٍ بِعِلَّةٍ ) بفتح الميم  
واللام المشددة أجود من خبز الفرن يعرف بالمغرب والبوادي ( أَوْ عَيْنٍ عَظُمَ  
تَحْلُهَا كَسَفْتَجَةٍ ) بفتح الميملة والمثناة والجيم ثانيه فاء ساكنة السكتاب يرسل

(١) يشترط أن لا يدخل على جعل معين بل يقتنع بما يعطى كما في الميعار عن أبي عبد الله  
النفري ، وانظر شرح المجموع .

بالدوفية لو قيل ببلد أخرى (إلا أن يعم الخوف) العارف للضرورة (وكمين  
كرهت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع الاقتراض فقط في  
الجميع كمدان مستحصد حقت مؤنته عليه بمحصده وبدرسه وبذم  
مكيلته) بهد اقتراضها (وملك) بالعقد (ولم يلزم رده إلا  
بشرط أو عادة) لا فوراً (كأخذه بغير محله إلا الممن) والمدار  
على الخفة.

(فصل) زاده بهرام التبيين الموافق له (تجوز المقاصة في ذبي  
النمين مطلقاً) من بيع أو قرض (إن اتحداً قدرراً وصفة حلاً أو أحدهما  
أم لا وإن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا في ذلك) تجوز (إن  
حلاً وإلا فلا كان اختلفاً زنة من بيع) الراجح أنه تشبيه تام فيجوز مع  
حلولهما ومفهوم البيع لو قضي القرض بأزيد منع (والطعامان من قرض  
كذلك) فنجوز إن اتحد أو حلاً لا إن اختلف القدر (ومنعاً من بيع ولو  
مستفيين ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا) قدرراً وصفة (وحلاً لا إن  
لم يحلاً أو حل أحدهما وتجاوز في المرصين مطلقاً إن اتفقا جنساً وصفة  
كان اختلفاً جنساً واتفقا أجلاً وإن اختلفا أجلاً) أيضاً<sup>(١)</sup> (منعت إن  
لم يحلاً أو أحدهما) أي لا حلول أصلاً (وإن اتحداً جنساً والصفة  
مستفكة أو مختلفة) الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق  
الجواز عند اتفاقها (جازت إن اتفق الأجل) فاختلاف الصفة كاختلاف  
الجنس (وإلا) يتفق الأجل (فلا) تجوز (مطلقاً) بل تمتنع إن كانا من بيع  
كقرض إلا أن يكون الأجد أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع  
إلا أن يكون الأجد أقرب من بيع لأنه مأخوذ عن القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أي مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة.

التقدر مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام النع<sup>(١)</sup>.

### ﴿باب﴾

(الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) بمعنى التمكين بالعقد وهذا في المشترط وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا يُبَاعُ أَوْ غَرَرًا) أى ذا غرر فيفتقر هنا (وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَثَبِيَّةٌ بِحَقِّ) معمول بذل (كَوَلِيٍّ) ويحمل على المصلحة في رهن الربيع بخلاف بيعه (وَمُسْكَاتِبٍ) أصاب وجهه الرهن ويصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَا دُونَ) ولا يحتاجان لإذن فيه بخلاف الغلمان اشغالهم (وَأَبِيٍّ) تمثيل للمرهون فيوزع مدخول السكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف إضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بحيازة فإن أبى بعدها لم يضر إلا رجوعه للسيد مع علم للرهن وسكوته وسواء كان حال الرهنية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةً وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتَهُ إِنْ عَجَزَ وَخِدْمَةً مُدَبَّرٍ) ونحوه (وَلِإِنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتَهُ) على أن يباع في حياة السيد بدين بعد التدبير (وَهَلْ يَنْتَقِلُ) الرهن (إِخْدَمَتِهِ) كأن اعتقدنا فاذا هو مدبر (فَوَلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَطَهْرٍ حُبْسِ دَارٍ) على الراجح تشبيهه في الخلاف هل ينتقل لمنفعتهما (وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ) رجع ولو قبل خلقه

(١) تنبيه - نظم ميارة صور المقاصة - ومى مائة وثمانية - في هذه الأبيات :

دين المقاصة لعين ينقسم	ولطعام وأعرض قد علم
وكلها من بيم أو قرش ورد	أو من كليهما فذى تسع تمد
في كلها يحصل الاتفاق في	جنس وقدر صفة فلتقتنى
أو كلها مختلف فهي إذن	أربع حالات بتسع فاضربن
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب في أحوال آجال تؤم
حلا مما أو واحداً أو لا معا	جلتها (حق) كما قيل اسمها
تكمل تقييداً بنغازى اختصرا	أحكامها في جدول فليتنظرا

خلافاً للخرشي (وَأَنْتَظِرَ) الهدو (لِيُبَاعَ وَحَاصٌّ مُرْتَبِعُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ)  
 بجميع دينه (فَإِذَا صَاحَتْ بَيْعَتُ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا  
 بَقِيَ) ورد الزائد للفرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترز من له  
 البيع (وَجِلْدٌ مَيْتَةٌ) محترز ما يباع ولو دبغت (وَكَجَنَيْنِ) حيث اشترط في البيع  
 لقوة الفرر (وَحَرٌّ وَإِنْ لِدِّيْهِ) عند مسلم (إِلَّا أَنْ تَخْلَلَ) فيبقى (وَلِإِنْ  
 تَخَمَّرَ) العصير (أَهْرَاقَهُ) على المسلم (يَحَاكِمُ) إن خشي مخالفاً ويرد للذمي  
 (وَصَحُّ مُشَاعٍ وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ) أي جميع مال الراهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا  
 يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أي لا يجب (وَلَهُ) أي الشريك الذي لم يرهن (أَنْ يَقْسِمَ  
 وَيَبْسِغَ وَيُسَلِّمَ وَلَهُ) أي للراهن (اسْتِجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَبَقِيضُهُ الْمُرْتَهِنُ  
 لَهُ وَلَوْ أَمْنًا) الراهن والمرهن (شَرِيكًا فَرَهْنًا) ذلك الشريك أيضاً (حِصَّتُهُ  
 لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمْنًا) عليها (الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ بَطَلَ حَوَظُهَا) لجولاف يد كل  
 فإن رفعت اليد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَجَارُ وَالْمُسَاقِي وَحَوَظُهَا  
 الْأَوَّلُ كَافٍ) ولو لغيرهما على أحد القولين (وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ) وجاز  
 (إِنْ طَبِيعَ عَلَيْهِ وَفَضَّلَتْهُ إِنْ عُلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ وَرَضِيَ) أن يكون  
 حائزاً للثاني (وَلَا يَضُمُّهَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن عنده (كَتَرَكِ  
 الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطَى دِينَكَارًا لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ)  
 مثلاً (وَيَرُدُّ نِصْفَهُ) فالتلف عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلفه على ربه  
 (فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أَمْسَكَنَ وَإِلَّا بِيْعَ وَقُضِيَ) كما كسه  
 ولذا منع الأول لأنه بيع وسلف التمتعيل ما لم يتعد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أي  
 للراهن عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِمَا  
 أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ فَنِلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ) المستعير ضمان تعدي (إِنْ خَافَ) بأن رهنها  
 في طامام وقد استعارها للدرام وتبقى (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح فيكون قول أشهب

برهن في قدر الدرهم من قيمة الطعام على ضمان الرهائن خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إِذَا أَقْرَ الْمُشْتَعِرُ لِمُعِيرِهِ) بالتعدي هذا هو الموضوع ومحط الحل قوله (وَحَافَ الْمُرْتَهِنُ) بأن ادعى إذن المعير في الطعام (وَلَمْ يَخْلِفِ الْمُعِيرُ) رده فإن وافق أو حلف للمعير رجع للثاني (تَأْوِيلَانِ وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَن لَّا يُقْبَضَ) أو لا يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدها (وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظُنَّ فِيهِ الْإِزْوَمُ) للتبعية والمذهب نقله لما لزّم بالقوات ولو تطوعا غير فاسد وما أحسن قول عيج

وَفَاسِدُ الرِّهْنِ فِيمَا صَحَّ أَوْ عَوَضٍ لِفَاسِدٍ فَاتَ فَانْقَلَهُ إِذَا اشْتَرَطَا  
وإن يكن صح لا مافيه فهو إذن في موضه مطلقاً إن فات فاغتبطا  
(وَحَافَ الْمُخْطِئُ الرِّهَانُ) على جميع الدية (أَنَّهُ ظُنَّ إِزْوَمَ الدِّيَةِ) له (وَرَجَعَ) ولا يلزمه إلا ما يخصه (أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ) لأنه سلف  
جر نفعاً كالإشهاد وإن صح كما في عيج والمطف على المبطلات وجاز إن حل  
القديم على موسر ومفهوم قرض الجواز على مال (ح) ورده بن (وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ) يعني يختص به إن لم يرد حتى حصل المانع (وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ قَلْبِهِ) كالجنون والمرض المتصلين بالموت (قَبْلَ حَوَازِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ) وإنما  
كفي الجدة في الهبة لخروجها عن الملك (وَبِإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ) فيسد بأن يطأ ولا  
يشترط الاحبال انظر بن (أَوْ لِإِسْكَانِهِ أَوْ لِجَارَةٍ وَلَوْ أَمَّ يُسْكِنُ) وله أن  
يسترده قبل فعل الرهن ما ذكر (وَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ) ليصح الحوز (أَوْ  
فِي بَيْعٍ وَسَلَمٍ) للرهن (وَلَا حَافَ) أنه قصد لإحيائه بالتمن (وَبَقِيَ الثَّمَنُ  
إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ) وقام وضماناً (كَفَوْتِهِ بِجَنَابَةٍ وَأَخَذَتْ قِيمَتَهُ)  
فترهن كسل أرش نقص كافي بن (وَبِعَارِيَةٍ) للرهن (أُطْلِقَتْ وَهَلَى الرَّدُّ)  
كان قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أَوْ رَجَعَ اخْتِيَاراً) بغير عارية (فَلَهُ اخْذُهُ

يُؤْمِنُ فِي الْآخِرِ إِنْ جَهِلَ مَثَلُهُ أَنْ ذَلِكَ مُبْطَلٌ (إِلَّا بِفَوْتِهِ بِكُمْتِي أَوْ حُبِّي  
أَوْ تَذْيِيرِ أَوْ قِيَامِ الْفُرْمَاءِ وَغَضَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا) ولو بعد كعتق  
(وَأِنْ وَطِئَ غَضَبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ وَعَجَّلَ إِلَى الدِّينِ أَوْ قِيَمَتَهَا وَإِلَّا) بَأَنْ  
اعسر (بُقِيَّ) الرهن وهي إحدى ست تباع فيها أم الولد وأمة وطئها شريك  
أو عامل قراض أو وارث المدين أو عالم يجنباتها مع الاعسار أو مفاس<sup>(١)</sup> وزيد  
على الست استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بحر أمة المسكاتب تباع في النجوم  
ويبقى الولد والمستحقة والغارة وأما حل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق<sup>(٢)</sup>  
(وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُسْكَاتِبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصْحَ)  
بل وابنه الرشيد ومبعض على الأظهر (لَا تَحْجُورُهُ وَرَقِيقُهُ) عطف خاص  
ولو مدبراً سررض سيده أو مؤجل بقريب (وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ  
لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمِ) ولا يخرج عنهم (وَأِنْ سَلَّمَهُ) الأمين  
(دُونَ إِذْنِهَا) على التوزيع (لِلْمُرْتَهِنِينَ ضَمِينَ قِيَمَتَهُ) للراهن ضمان عداة وتنع  
المقاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالرائد وللراهن قبل الأجل تفريم

(١) قال ابن غازي : نظم بعض الأذكياء ممن لقيناه هذه الظواهر المذكورة في التوضيح

فقال :	تباع عند مالك أم الولد	للدين في ست مسائل تمتد
وهي أن أحبل حال علمه	بمانع الوطاء وحال عدمه	
مفلس موقوفة للفرما	وراهن مرهونة ليفرما	
أو ابن مديان إمام التركة	أو الشريك أمة للشركة	
أو عامل القراض مما حركه	أو سيد جانية مستهلكة	
في هذه الستة تحمل الأمه	حراً ولا يدوأ عنها ملامه	
والعكس جاء في محل فرد	وهو حمل حرة بميد	
في اليد يفشى ماله من معتقه	وما درى السبل حتى أعتقه	
والأم حرة وملاك السيد	يحمل ما في بطنها من ولد	

(٢) يشير إل رد قوله في الآيات السابقة : والعكس جاء في محل فرد . الخ وبين ذلك

في شرح المجموع . زاد بعضهم صورة ثانية تحمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل وهبها  
سيدها واستثنى حملها . ثم أعتقها الموهوب له . فتصير حرة حاملة برقيق لأن الحمل باق على  
ملاك الواهب .

المرتهن (وَالرَّاهِنِ ضَمِيمًا أَوْ الثَّمَنَ) يعنى الدين المرتهن ويرجع على الراهن (وَأَنْدَرَجَ صُوفَ تَمَّ وَجَنِينَ) لا يبيض (وَفَرَّخُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَتَمَرَةً وَإِنْ وَجَدَتْ) أو يبدت (وَمَالُ عَبْدٍ) ويعمل بمأثرط إلا إخراج الجنين (وَأَرْتَمَنَ إِنْ أَفْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بمصوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط (وَلَا فِي جُعْلٍ) والرهن من أخذ العوض ليستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس (لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق يديهى الاستحالة (وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ) للراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجَنِيٍّ) وصح من نفس المسكانب (وَجَازَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ) وتكون جزءاً من الثمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد المقدفية مديان وأما استيفاء الغلة من الدين فيعوز ويشترط انتفاء الجمل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمستأجر (قَرَدَدٌ) أربحه ضمان الرهان (وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ إِنْ شُرِطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَاءٌ) يمين (قَرَهْنٌ نِقَّةٌ وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِيَ لَا يَفِيدُ) فلا يستصحب فى الماضى (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ) بمصوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس (وَهَلْ تَسْكُنِي بَيْتَهُ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ) السكافى (التَّحْوِيزُ) بأن تشاهد التسليم لاحتمال اختلاسه (تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا وَمَعْنَى بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرِطَ مُرْتَمِعُهُ وَإِلَّا) يفرط (فَتَأْوِيلَانِ) فى المشترط قبل الفوات وإذا مضى فالثمن رهن والموضوع أن المشتري تسلمه وإلا فللمرتهن أخذه (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بِأَقْلٍ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرْضًا) من بيع (وَلَا أجازَ تَعَجُّلاً) وحاف أنه أجاز ليتجمل وكذا يتعجل حيث لزمته الاجازة فى مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهناً (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عِنْتُ لِلْوَسِيرِ وَكِتَابَتُهُ وَعُجِّلَ) ما يعجل وإلا فلهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُسِيرُ بَبَقِيَ

معتوقه رهناً (فإن) لم يوف بغيره و (تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ) والباقي للراهن وَمُنْعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَمْنٌ (وكذا لو رهنه وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحُدُّ مَرْثَنٍ وَطْئٌ) فولده رقيق ويغرم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا بِإِذْنٍ) فيملكها ويؤدب<sup>(١)</sup> (وَتُقَوْمُ) عليه (بِلَا وَلَدٍ حَمَلَتْ) لتخلقه على الحرية (أُمُّ بِلَا وَالْأُمَيْنِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ) وأولى بعده (إِنْ أَمَّ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَالْمَرْثَنِ بَعْدَهُ وَإِلَّا) بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان المرثهن في العقد قال أولا (مَفْعَى) وإن لم يمز ابتداء في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرثهن فالصور ثمان عدم الرفع في ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأُمَيْنُ) إلا باتفاقهما أو لِأَوْثَقَ (وَلَيْسَ لَهُ) أى الأيمن (إِلْيَاصًا بِهِ) أى يحفظ الرهن كالتقاضى بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والساكنان والجبر<sup>(٢)</sup> (وَبَاعَ الْخَائِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالعائيب والميت مع يمين الاستظهار أن الحق في ذمته زيادة على البينة (وَرَجَعَ مَرْثَنُهُ لِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ) ولو زاد على قيمته بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والكلام في غير نحو الشجر كما باني (وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر المنفق (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ) وَإِنْ قَالَ وَنَفَقَتْ فِي الرَّهْنِ (النَّاءُ لغير الصريح فهو راجع لما قبل إلا (تَأْوِيلَانِ فِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصْرَحٍ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم الافتقار (وَأَنْ أَنْفَقَ مَرْثَنٌ عَلَى الشَّجَرِ خَيْفَ عَلَيْهِ) وإلا فلا شيء له (بُدِي) منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له ففي ذمته ولو زادت على الرهن (وَتَوَوَّاتِ عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا) أى الاتفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الراهن والمرثهن قال في المجموع : وإن أذن له الراهن في الوطء أدبه كل منهما اهـ

(٢) أى فلهؤلاء الثلاثة الإيصاء بمن يخلفهم وتنفيذ الرصية كما في عب والمجموع



(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَضَمَنَهُ) يوم  
 القبض (مُرْتَبِنٌ إِنْ كَانَ يَبْدُهُ) لا يبدأ أمين (نَمَّا يُعَابُ عَلَيْهِ) ولم أَشْهَدْ بَيِّنَةً  
 بِكَحْرَقِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ (إِلَّا فِي التَطَوُّعِ) (أَوْ عَلِمَ بِاخْتِرَاقِ تَحْلِيلِهِ) (الاعتاد  
 له ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبِقَاءِ بَعْضِهِ مُخَرَّقًا) مثلاً (وَأَفْسَيْتَ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup> فِي الْعِلْمِ)  
 بن وبه العمل عهدنا وفي حش وغيره ضعفه (وَالْإِلَّا) مفهوم قوله إن كان الخ  
 (فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ نُبُوَّتُهُ إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتٌ  
 دَائِبٌ) بأن لم يعلم الرفقة مثلاً فيضمن (وَحَلَفَ فِيمَا يُعَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له  
 (أَنَّهُ تَلَفَ بَلَاءٌ دَلْسِي) استظهاراً إذا لم تنهها البيينة (وَلَا يَعْلَمُ موضعه) إن ادعى  
 الضياع (وَأَشْتَمَرَ ضَمَانَهُ إِنْ قُبِضَ الدِّينُ أَوْ وَدِبَ) أَشْمَبَ يَرْجِعُ إن وهبه له  
 فزعمه وحلف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ رَبُّهُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ  
 فَيَقُولَ انْزُكْهُ عِنْدَكَ) فوديعه (وَلِنْ جَنَى الرَّهْنِ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) يعني لم  
 تثبت إلا باعترافه (لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ) ولو ببعض الدين بل يتي وعليا الارش  
 أو الثمن فان خلاص لخن (وَالْإِلَّا) بأن أيسر للتحاكم (بُعْيٌ إِنْ فَدَاهُ وَلَا أُسْلِمَ  
 بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ) إلا أن تسبق الجفاية ولم يتحمل الارش فيجعل ما به جل  
 وإلا فزعمه ولربها القيمة أو الثمن (وَلِنْ تَبَيَّنَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَتْهُ) أما إن فداه  
 فواضح أنه رهن (فَإِنْ أُسْلِمَتْهُ مُرْتَبِنُهُ أَيْضًا فَلَيْلَهُ جَنَى عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ  
 بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَدْ آوَاهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ  
 يُبْعَ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَبِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) في  
 عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَلِإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَرَّ بَعْضُ الرِّهْنِ  
 فِيمَا بَقِيَ) للشيوخ واحتمال الكساد (كَاسْتَحَقَّاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) المقتى بذلك هو الباجي . واستوجه فتواه في شرح المجموع .

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن الفسخ إن لم يقبضه أو غير (وَالْقَوْلُ لِمَدْعَى نَفَى الرَّهْنِيَّةِ) وأنه ودبعة مثلاً (وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدِّينِ لَا الْعَكْسَ إِلَى قِيَمَتِهِ وَلَوْ بِيَدِ أَمِينٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ يَنْتَ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ) كله راجع لما قبل النفي (وَحَلَفَ مُرْتَمِعُهُ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَسِكْهُ فَإِنْ زَادَ لِلرَّهْنِ فِي دَعْوَاهُ عَلَى قِيَمَةِ الرِّهْنِ (حَلَفَ الرَّاهِنُ وَإِنْ نَقَصَ) الرَّاهِنُ وَاللُّوْضُوعُ زِيَادَةُ الرَّهْنِ (حَلَفًا) وَيَبْدَأُ لِلرَّهْنِ (وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَسِكْهُ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ تَأْوِيلٍ تَوَاصَفَا ثُمَّ قَوْمٌ فَإِنْ اخْتَلَفَا) فِي الصِّفَةِ (فَالْقَوْلُ لِلْبُرْهَانِ فَإِنْ تَجَاهَلَاهُ فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ<sup>(١)</sup> وَاعْتُمِدَتْ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْحُكْمِ إِنْ بَقِيَ وَهَلْ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ الْقَبْضِ أَوْ الرَّهْنِ) وهو الأرجح (إِنْ تَأْوِيلُ أَقْوَالٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ) يَبْنَتْ أَنَّهُ (عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ وَزَعَّ بَعْدَ حَافِيهِمَا كَالْحَمَالَةِ) إِذَا تَنَازَعَا هَلْ هِيَ فِي الْقَبْضِ أَوْ غَيْرِهِ فَيُوزَعُ<sup>(٢)</sup>

### ﴿ باب ﴾

(لِلْغَرِيمِ مَنَعٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) حَاصِلُ مَا حَقَّقَهُ (ر) وَبَنَ أَنْ التَّبَرُّعَ يَمْنَعُ بِمَجْرَدِ الْإِحَاطَةِ ، أَوْ قِيَامِ الْغَرْمَاءِ وَهُوَ الْفَاسُ الْأَعْمُ يَمْنَعُ حَقِّهِ مِنَ التَّصَرُّفِ لِلْمَالِي (وَسَفَرِهِ) أَيْ الْمَدِينِ مُطْلَقًا (إِنْ حَلَّ بِغَيْرِ بَيْتِهِ) وَلَا مَالَ لَهُ وَلَمْ يَأْتِ بِحِمْلٍ مَالٍ (وَلِإِعْطَاءِ غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْقَائِمِ (قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَبْدُوهِ كَقَرَارِهِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْخُتَارِ وَالْأَصَحُّ لَا يَقْبُضُهُ) حَيْثُ بَقِيَ مَا يَبْعَثُ عَلَيْهِ (وَرَهْنِهِ وَفِي كِتَابَتِهِ) بِالْمَثَلِ (قَوْلَانِ وَلَهُ التَّرْوِجُ) اللَّائِقُ (وَفِي تَرْوِجِهِ أَرْبَعًا وَطَوُّعِهِ بِالْحُجِّ تَرَدُّدًا) الْمَذْهَبُ مَنْعُ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ وَالْحُجِّ طَائِفًا<sup>(٣)</sup> (وَفَاسٌ

(١) أى فيها رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ .

(٢) للعلامة المرحوم الشيخ العاطى الشراوى وردة الدهان فى أحكام الرهان مطبوع بفاس ، والشيخ اسماعيل الحامدى رسالة فى احكام الحالة مطبوعة بمصر

(٣) فى المجموع وشرحه : ولا يحج الفرض لأنه معدوم أبه

حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ أَمَّ يُسَلِّمَ مَلَأَهُ ) وكذا إن علم وبعدت غيبته كما قال ابن رشد  
 كَثَلَانِ وَغِيْبَةُ مَالِهِ كَغِيْبَتِهِ ( بِطَلْمِيْزٍ ) أَيْ الْفَرِيْمِ ( وَإِنْ أَمَّ غَيْرُهُ ) مِنَ الْفَرَمَاءِ  
 فَلَيْسَ لِلدِّينِ تَغْلِيْسُ نَفْسِهِ ( دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَبْقَى بِالْمُؤَجَّلِ )  
 وَفِي التَّغْلِيْسِ بِالسَّوْءِ خِلَافٌ وَلِنَّمَا يَفَاسُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِمُجْمِلِ مَالٍ وَاللَّهُ ( فَمُنْجَعٌ  
 مِنْ تَصَرُّفِ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ ) فَيَجُوزُ ( كَخُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ وَقِصَاصِهِ وَعَقْوِيهِ  
 وَعِتْقِهِ أُمَّ وَلَدِهِ ) حَيْثُ اسْتَوْلَدَهَا قَبْلَ الْحَجَرِ ( وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قُلَّ ) لِتَعْتَمِدَ وَلَوْ  
 كَثُرَ ( وَحَلَّ بِهِ ) أَيْ بِالْفَلَسِ الْأَخْصِ وَهُوَ حَكْمُ الْحَاكِمِ ( وَبِالْمَوْتِ مَا أُجِّلَ )  
 عَلَيْهِ إِلَّا لَشَرَطٍ ( وَأَوْ دَيْنٍ كِرَاءٍ ) وَجِبِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَنَافِعَ نَعَمْ لَهُ فِي الْفَلَسِ  
 أَخْذُ عَيْنِ شَيْئِهِ وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْشِيِّ وَحَيْثُ أَخْذُ مَا بَقِيَ رَدُّ مَنَابِهِ بِمَا قَبِضَ  
 وَحَاصِصُ بَبْقِيَةِ مَا مَضَى ( أَوْ قَدَّمَ الْغَائِبُ مَلِكِيًّا ) فِي حَيْزِ الْمُبَالَاةِ فَلَا يَبْطُلُ الْحُلُولُ  
 ( وَإِنْ نَسَكَلَ لِلْفُلْسِ ) وَلَهُ شَاهِدٌ بِحَقِّ ( حَافٍ كَلِّ ) مِنَ الْفَرَمَاءِ ( كَهَوِّ )  
 عَلَى جَمِيعِ الْحَقِّ ( وَأَخْذَ حَصَّتِهِ ) مِنْهُ ( وَأَوْ نَسَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ) وَتَرَدُّ  
 يَمِينِ الْغَيْرِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَإِنْ نَسَكَلَ غَرِمَ لَهُ ( وَقِيلَ لِإِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ ) أَيْ بِمَجْلِسِ  
 التَّغْلِيْسِ ( أَوْ قُرْبِهِ ) لِمَنْ لَا يَتَمَمُّ عَلَيْهِ ( إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ ) الْأَوَّلُ ( بِإِقْرَارِهِ  
 لَا بِبَيِّنَةٍ ) فَلَا يَزَاحِمُهُ الثَّانِي فِي الْمَالِ الْمَوْجُودِ ( وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ ) بِنِ وَلَوْ عُلِمَ تَقَدُّمُ  
 مَعَامَلَتِهِ ( وَقِيلَ تَعْيِينُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيْعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ ) أَيْ  
 مَا ذَكَرَ رَجِيحُ بْنُ تَقِيَّةٍ بِهِ بِالقَرَبِ خِلَافَ مَا فِي الْخُرْشِيِّ ( وَالْمَخْتَارُ قُبُولُ قَوْلِ  
 الصَّانِعِ ) إِذَا فَاسَ هَذَا شَيْءٌ فَلَانِ مَعَ يَمِينِ الْمَقْرَرِ لَهُ ( بِلَا بَيِّنَةٍ ) بِأَصْلِ الْأَصْطِفَاعِ  
 بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ وَلَوْ مَرِيضًا وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي عِبِّ وَالْخُرْشِيِّ ( وَخُجِرَ أَيْضًا إِنْ  
 تَجَدَّدَ مَالٌ ) لِأَنَّ الْحَجَرَ قَاصِرٌ عَلَى حَدِّ الْمَالِ الْأَوَّلِ وَلَقَدْ قَالَ ( وَأَنْفَكَ وَلَوْ بِلَا  
 حُكْمٍ ) بِخِلَافِ السَّفِيهِ ( وَلَوْ مَسَكَنَهُمُ الْفَرِيْمُ فَبَاعُوا وَافْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ  
 فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ كَتَغْلِيْسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَالْكَرْثِ وَصِلَةٍ وَأَرْشٍ جِنْدَاكَةِ )

فيستوون فيه (وَبَيْعَ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ) ندباً (بِالْخِيَارِ) للجسمكم للاستزادة  
 (تَلَانًا) أَيْ بَاءً (وَلَوْ كَثَبًا) أَوْ تَوْبَنِي جُمُعَتِهِ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُمَا وَفِي بَيْعِ آلَةِ  
 الصَّانِعِ رَدُّدُ) لعبد الحميد (وَأَوْجَرَ رَقِيقَهُ) الذي لا يباع (بِخِلَافِ  
 مُسْتَوَلَدَتِهِ وَلَا بِلُزْمِ بَيْعِ كَسْبٍ وَتَسْلُفٍ وَاسْتِشْفَاجٍ) أَخَذَ شَفْعَةَ رِبْحٍ (وَعَفْوِ  
 لِلدَّيَةِ وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ) الذي لا يباع (وَمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ وَعَجَّلَ بَيْعُ  
 الْحَيَوَانِ وَاسْتَوْثِنِي بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ وَفُئِمَ بِبَيْعِهِ الدُّبُونِ) فَيَأْخُذُ كُلُّ مَنْ  
 الحاضر بنسبة دينه للجموع الدبون (بِلَا بَيْعَةٍ حَصْرِهِمْ) بِخِلَافِ الْوَرِثَةِ  
 (وَاسْتَوْثِنِي بِهِ إِنْ عُرِفَ بِالَّذِينَ فِي الْوُثِّ فَقَطْ) كَالنَّائِبِ الْبَعِيدِ (وَقَوْمِ  
 تُخَافُ النِّقْدَ يَوْمَ الْحَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يَخْصُهُ وَمَعْنَى) مَا نَابَ مِنْ  
 الْقِيَمَةِ (إِنْ رَخِصَ أَوْ غَلَا) بِاعْتِبَارِهِ الْفَرَاءَ وَيَحَاسِبُ الْمَدِينِ بِمَا آلَ (وَقَوْلُ  
 يُشْتَرَى لَهُ) (فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسَطُهُ) كَقَدْرِ الْمَفَاسِ (قَوْلَانِ وَجَازَ  
 الثَّمَنُ إِلَّا لِمَا نَسِمَ كَالْإِفْتِصَاءِ) بِغَيْرِ الْجِنْسِ السَّابِقِ فِي الْعَلَمِ (وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ  
 بِمَا أَنْفَقَتْ) عَلَى نَفْسِهَا مِنْ يَسَرِّهِ (وَبَيْعَةِ أَقِيمًا) ثُمَّ إِنْ طَاقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ رَدَّتْ  
 مَا زَادَ عَلَى حَصَاصِ النِّصْفِ (كَالْمَوْتِ) وَمَا سَبَقَ فِي الْمَفَاسِ (لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ)  
 وَالْأَبُونِ<sup>(١)</sup> لَأَنَّهَا لِمَاعَانِ مِنْهَا (وَلِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَلِنْ قَبْلَ  
 فَلَمْسِهِ) الْوَاوُ لِلْعَالِ وَالْأَحْسَنُ حَذْفُ وَإِنْ لَأَنَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْفَلَسِ رَجَعَ بِجَمِيعِ مَنَّهُ  
 (رُجْعَ بِالْخِصَّةِ) عَلَى كُلِّ مِمَّا يَنْوِيهِ فِي الْخَاصَّةِ (كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ كَلَى  
 مِثْلِهِ وَلِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عِلْمٍ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ) الْفَرَاءَ (رَجَعَ عَلَيْهِ)  
 مِنْ بَطَرٍ (وَقَوْلُ) إِنْ قَبِضَ الْوَارِثُ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِدُونِ الشُّعْرَةِ وَالْمَرْجِعُ عَلَيْهِ (أَخَذَهُ لِي  
 عَنْ مُعْذِرٍ بِمَا لَمْ يُجَازِزْ مَا قَبَضَهُ) وَقَوْلُهُ (ثُمَّ رَجَعَ) الْوَارِثُ (كَلَى الْفَرِجِ)

(١) وهذا على رواية ابن الفصام واقتصر عليها في المجموع ولا يصير تفصيل في المسألة وهو  
 أن لها الخاصة بشروط . أن يحكم بها حاكم . وأن تنسلف تلك النفقة . وأن يكون اتفاقها  
 حال يسره .

من نعمة فرع الاشتهار ( وفيها ) ايضاً ( البداة بالقرير وهل خلاف ) بحمله  
على التمسين ( أو على التخيير تأويلان فإن قيل نصيب غائب عزّل )  
بو كالة الحاكم ( فمفنه كمين ونف اغرمائه لا عرض ) فيضمنه المفاص ( وقيل  
إلا أن يكون يكد بنو تأويلان ) أرجعهما الاطلاق ( وترك له فوائده )  
والنقطة الواجبة عليه لظن أسرته وكسوتهم كل دسقا متتاراً (١) ولو  
ورث أباه بيع لا وهب له إن علم وأهيه أنه يفتق عليه وخير لثبوت  
عمره ( ولو مقعداً ) إن جهل حاله ولم يستل الصبر له ( أى لثبوت  
( بحمل على بوجه فقره ) أى الجميل ( إن لم يأت به ) على القاعدة ( ولو  
أنبت عدمه ) في غيبته والأرجح براءته حينئذ كما اقتصر عليه في الغمان ( أو  
ظهر ملاه ) عطف على جهل ( إن نقاس ) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفيه  
بالوجه خلاف ( وإن وهده بقضاه وسأل تأخير كاليوم ) واليهين ( أعطى  
حمله بالمال وإلا سجن كدملوم اللاء ) ولا يقبل منه حميل وفي بن قبوله  
بالمال ( وأجل لبيع عمره إن أعطى حمله بالمال وإلا سجن وفي حله  
على عدم الناض ) حيث جهل واستظهر ( تردّد وإن علم بالناس لم  
يؤخر وضرب ) اللد ( مره بعد مره وإن شهد بعمره أنه لا يعرف له  
مال ظاهر ولا باطن خاف كذالك ) يبقى لامال له لكان على البت ( وزاد  
وإن وجد ليقضين ) ليعفيه عن الخلف إن ادعى يسره في المستقبل ( وأنظر )  
إلى ميسرة ( وحلف الطالب ) لا يعلم عدمه ( إن ادعى عليه علم عدم وإن  
سأل ) الطالب ( تفقش داره فقير تردّد ) وبجواب لتفتيش جيبه ( وزججت

(١) في المجموع . ومن استمرقته التبعات في ماله لا يترك له إلا ما صدق جوعته وسفر  
عورته وماله حيث تمسدر الرد — لأربابه — صدقة أو لنفع المسلمين . وكره معاملته  
إن غلبت اه .

بَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ إِنَّ بَيِّنَتِ) ليس شرطاً كافى منع وغيره ( وَأُخْرِجَ الْجَاهِلُونَ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ ) فى نظر الحاكم ( يَقْدُرُ الدِّينُ ) قلة وكثرة ( وَالشَّخْصُ ) شرطاً وخسة ( وَحُبْسُ الْمَسْكَاةِ بِغَدَائِمَةٍ ) منفردة ( أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ لِمُسْكَاةٍ )<sup>(١)</sup> بما لا يوفى الدين ( وَالْجُدُّ ) لابن ابنه ( وَأُولَئِكَ لَا يَمْنَعُهُمْ لَأَمْنُهُ ) إلا فى النفقة أو كانت على الابن دين ويجوز الأب على الوفاء بغير الحبس ( كَالْيَمِينِ ) إثباتاً وغياباً ( إِلَّا تَقْلِيلِيَّةٌ ) بأن حقيق الأب الدعوى ( وَالْمُتَمَكِّنُ ) بغيره ( حَقٌّ ) كالتملكة بجهار البنت ويجوز الأب مع شاهده ( وَلَمْ يَفَرَّقْ بَيْنَ كَلَاخَوْيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا ) من الرجال وإلا لم يحبس به الزوجة ( وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا أَوْ حَادِثًا ) موت مرض ( بِخِلَافِ ) إقامة ( زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ أَحَدُهُ ) ولو قتلاً ( أَوْ ذَهَابَ عَقْلُهُ لِعَوْدِهِ ) بكفيل بالوجه ( وَاسْتَحْسِنَ بِكَفِيلِهِ رَجُلُهُ أَمْرَضَ أَبَوَيْهِ وَوَلَدَيْهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبَ جَدًّا لِيَسْلَمَ ) والذي صوبه الناجى من عدم الخروج ( لَا بُحْمَةَ وَعَيْسِيَّةٍ وَعَدُوٍّ إِلَّا يُلَوِّفُ قَتْلَهُ أَوْ أَسْرَهُ ) فيقتل حبسه ( وَلِلْفَرِيمِ أَخْذُ عَيْنِ شَيْئِهِ ) المدفوع قبل التفليس ( الْحَاكِمُ ) حقه المحوز ( عَنُّهُ ) وإلا أخذه ولو فى الموت ( فِى الْفَأْسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ مَبْكُوكًا أَوْ آفَقًا وَإِزْمَةً إِنْ لَمْ يَجِدْهُ ) ومثل الفريم وارثه وموهوبه لا من اشترى منه ( إِنْ لَمْ يَفْتَدِ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَا لَهُمْ وَأَمْسَكْنَ لَا بُحْمَ ) إِنْ فليس الزوج بعد الدخول ( وَبِعَصْمَةٍ ) إِنْ نالست الحاملة ( وَقَصَاصٍ وَلَمْ يَنْتَقِلْ ) إِنْ طُعِنَتْ الْخِنْطَةُ أَوْ خُاطِئٌ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ تُنَمِّنُ زُبْدُهُ أَوْ فُضِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَقَمَّرَ رُطْبُهُ كَأَحْبَرِ رَمَى وَتَحْوَرَّ ) تشبيهه فى أنه لا يختص بما بيده فى أجرته حيث لم يشتد حوزة بخلاف مكترى دابة نعمت ( وَذَى حَاتُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَأَى لِسَاعَةً بِعَيْبٍ ) فلا يختص بها فى الثمن ( وَإِنْ أَخَذَتْ

عَنْ يَدَيْنِ وَهَلِ الْفَرَضُ كَذَلِكَ ) لا يكون الفرض أحق بعين شئ ( وَإِنْ لَمْ  
يَقْبِضْهُ مُقْتَرَضُهُ ) ورجح ( أَوْ كَالْبَيْعِ ) وفي من تصحبه ( خِلَافٌ وَلَهُ ) أى  
للغيرم إذا وجد عين شئته مرهوناً ( ذَلِكَ الرَّهْنُ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِهِ  
إِلْطَائِيٍّ ) له ( نَقْضُ الْحَاصِّ إِنْ رُدَّتْ ) سلمته للفاس ( يَعْزِبُ ) وبأخذها  
( وَ ) له ( رَدُّهَا وَالْحَاصُّ ) بشئها ( يَعْزِبُ تَمَارِي ) حدث عند الفاس  
( أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ ) هو الفاس ( أَوْ ) من ( أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ  
أَخَذَهُ وَعَادَ لَهُ يَتَمَتُّهُ ) هذا هو المدار فالأولى ترك الأخذ وعده ( وَإِلَّا ) غد  
( فَيَنْسَبُ نَفْسُهُ ) يخاصص إذا أخذه بخلاف ما قبله فلا شئ له إن أخذه  
( وَرَدَّ بَعْضُ ثَمَنِ قُبُضٍ وَأَخَذَهَا ) أى سلمته ( وَأَخَذَ بَعْضُهُ وَحَاصٌّ بِالْفَائِثِ )  
ولو وجه الصفقة ويرد ما ينوبه المأخوذ بما قبض ( كَبَيْعِ أُمِّ وَلَدَتْ ) نشيها في  
الحاصة بقيمة الأم من مجموع قيمتها والولد أن لو كان يوم البيع على ما هو عليه  
الآن وبأخذ الولد ( وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ فَلَا حِصَّةَ ) للفائت بل  
يأخذ الباقي بجميع الثمن أو يخاصص والتسكن من الدية كالبيع ( وَأَخَذَ ) الفاس  
( الثَّمَرَةَ ) مجازاً إذا جذها كما سبق ( وَالْقَائِلَةُ إِلَّا صَوفاً تَمَّ ) ولو جذه إلا أن  
يفيته فيخاصص بما ينوبه ( أَوْ ثَمَرَةً مُؤَثَّرَةً ) اشتراطاً فإن جذها حاص بما  
ينوبها ( وَأَخَذَ لِلْكَرِيِّ دَابِقَهُ وَأَرْضَهُ ) في الفاس على ما سبق ( وَقُدِّمَ فِي  
زَرْعِهِ فِي الْفَلَسِ ) يستوفى منه الأجرة ( ثُمَّ سَاقِيهِ ) الأجير فيه ( ثُمَّ مُرْتَهِنُهُ )  
وهو المقدم في المرت أما المساقى فشرىك مطلقاً<sup>(١)</sup> ( وَالصَّانِعُ أَحَقُّ ) في أجرته  
( وَلَوْ يَمُوتُ بِمَا بِيَدِهِ وَإِلَّا ) بأن أخرجه من يده ( فَلَا ) يكون أحق ( إِنْ  
لَمْ يَصْرِفْ لِحَصْفَتِهِ شَيْئاً إِلَّا النَّسْجَ فَسَكَازِلُ ) رجع أن النسج كغيره  
( بِشَارِكٍ بِقِيَمَتِهِ ) ولو لم يزد في قيمة الثوب ( وَالْمُسْكِرِيُّ ) أحق ( بِالْمُؤَيَّتَةِ )  
ولو لم يقبضها ( وَبَعِيرُهَا إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدْرِتْ ) عليه الجواب فيخصص

بما قبضه حالا (وَرَبَّهَا بِالْمَحْمُولِ) في كرائتها (وَأِنْ أَمَّ بِسَكْنٍ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ) ولو لم يطل كافي بن (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقَّ بِالسَّاعَةِ) في ثمنها (يَفْتَحُ) يابى أنه مصدر مجرور بباء موحدة (لِقَسَادِ الْهَيْمِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (النَّقْدِ أَقْوَالُ) أرجحها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ) ولو في اللوت لفساد النقد (وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَيِّعَتْ بِسَاعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ) للبيع بها (وَقَضَى) بِأَخِذِ الْمَدِينِ الْوَيْفَقَةَ) ويخصم عليها (أَوْ تَقْطَعُهَا لَا) وثيقة (صَدَاقِ قَضَى) لأغراضها في الفكاك (وَلَرَبُّهَا رَدُّهَا) من المدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على تمام الدين (وَ) قضى (لِرَاهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ) وحلف إلا أن يدهي المرتهن نحو السرقة والسقوط بقرب (كَوْثِيقَةٍ زَقَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيه في براءة المدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا) وإلا معى حيث وعى .

### (بَابُ) (١)

(الْمَجْنُونُ تَحْجُورٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالْعَيْيِ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لحجر النفس (بِثَمَانٍ عَشْرَةَ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْخَيْضِ أَوْ الْإِنْكَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَتْمِهِ تَمَالَى تَرَدُّدُ) أرجحه كافي حش أنه علامة مطلقا (وَصَدَقَ) الصبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يُرَبِّ وَلَوْ لِي رَدُّ تَصَرُّفٍ مُبَيَّنٍّ) بالمصاحبة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَتَّى بَعْدَ بُلُوغِهِ) فيرد اليدين التي صدرت في صباه بمتى أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) نفيه أولا (وَصَحِينَ) الصبي ولو غير مميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يُوْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويبه

(١) هذا باب في بيان سبب الحجر . وأسبابه سبعة . وهي فليس وجنون وصبا ورق وتبذير ومرض وسكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يحجر على زوجته فيما زاد على الثلث .



(وَصَحَّتْ وَهَيْبَتُهُ كَالسَّفِينَةِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ) أي بعد البلوغ غاية الحجر المال (وَفَكَ وَصِيٍّ أَوْ مُقَدِّمٍ قَاضٍ) عطف على حفظ وهذا في اليقين (إِلَّا كَدَّرَهُمْ لِعَيْنَيْهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَّاقَهُ) أي السفينة البالغ (وَأَسْتَلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفَرِهِ وَصِغَتِي مُسْتَوِلَاتِهِ) وتبعها ما لها كالمفاس (وَقِصَاصٍ وَنَفَرِهِ) مما لم يقرر فيه مال (وَأِفْرَارٍ يَعْقُوبُهُ) فلا كلام للولي في شيء من ذلك (وَنَصْرُهُ) أي السفينة وأما السفينة فعلى الرد قطعاً (قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيعه (لَا ابْنُ الْكَاسِمِ) وفي بن تقيته (وَمَلَيْهِمَا أَلَمْ يَكُنْ فِي نَصْرِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ) قبل فسكه (وَزَيْدٌ وَفِي الْأَثَرِ) على حفظ المال وفك الوصي أو المقدم (دُخُولُ زَوْجِهَا وَشَهَادَةُ الْهَدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يمتنع (عَلَى الْأَرْجَحِ، وَالْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَأَوْ لَمْ يُعْذَمْ رَشْدُهَا) فالمدار أن لا يعلم سفنها (وَفِي مُقَدِّمِ الْفَاضِي خِلَافٌ) أرجحه ليس له الترشيح مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عتساراً فهو الأسباب الآتية (وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَّهُ وَإِنْ بَعْدَ وَعَلَى كَالْأَبِ أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَيُبَيِّنُ السَّبَبَ) من الآيات باثبات على مافى بن زادا على مافى انظر من تصديقه (خِلَافٌ) وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ ثُمَّ حَاكَمَ وَبَاعَ بِثُبُوتِ بَيْعِهِ وَإِفْهَالِهِ) من كوصي (وَمِنْ كَيْفِهِ لَمَّا بَيْعَ وَأَنَّهُ) أي بيمه (الْأَوَّلَى وَحِيَاةُ الشُّهُودِ لَهُ) لثلاث يقال المبيع غير عقاره (وَالثَّوَقُ) إظهاره المشتري إظهاراً تاماً (وَعَدَمِ الْغَاوِزِ أَيْ) على الثمن (وَالسَّادِرِ فِي الثَّمَنِ) وفي وجوب (تَصْرِيحِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ) في كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِنَ كَجِدِّ) وأخيراً لعرف فكلما يصاء والتقديم (وَعَمَلٍ بِإِمْنَاءِ الْيَسِيرِ) بنظر الحاضن (وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ) والأظهر اختلافه بالنسبة للأموال (وَالْوَلِيُّ تَرَكَ التَّشْفِيعَ) أي أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْفَصَاصِ) بالدية، (فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَمُوتُوا) بأقل منها إلا لمسر  
(وَمَضَى مِثْقَهُ بِمَوْضٍ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ) فيهرم  
القيمة (وَأِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدُّهُ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالْطَّبْعِ لِلْعُقْبِ)  
كملى الفقراء (وَأَمْرُ الْغَائِبِ) غير المفقود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَدَرِ  
وَقِصَاصِ وَمَالِ يَتِيمِ الْقَضَاةِ) وأولى السلطان نفسه وبأى وأضى لِمَا حَكَمَ  
عبرهم صواباً وأدب (وَأِنَّمَا يَبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليقيم (لِحَاجَةِ) كمنفعة أو دين  
(أَوْ غِبْطَةٍ) زيادة الثمن على الثلث (أَوْ لِيَكُونَهُ مُوَظَّفًا) بحكر (أَوْ حِصَّةً  
أَوْ قِلَّةً غَلَّتِهِ فَيَتَبَدَّلُ) عقار (خِلَافَهُ) سالم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ  
ذِمِّيَّيْنِ أَوْ جِيرَانِ سُوءِ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِّ بَكِهِ بَيْنَمَا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَةِ  
انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ انْخِرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ) يعمر به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْ لِي  
وَحُجْرَةٍ عَلَى الرَّقِيقِ) ولولم ينزع ماله كالمبعض في يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ)  
في التجارة ككتابة (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) فيتصرف في غيره لأنه أقدره للناس  
(فَسَكَّوْكَيلُ مَفُوضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَبُؤْخَرَ وَيُضَيَّفَ أَنْ اسْتَأْذَنَ) بذلك  
في التجارة (وَيَأْخُذُ قِرَاصًا) وربحه للسيد (وَيُدْفَعُهُ وَتَتَصَرَّفُ فِي كَيْفَةٍ  
وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَالْمَنْعُ مَنْ أِذْنِ لَهُ الْقَبُولُ  
بِلَا إِذْنِ وَالْحُجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ) ولا بد من الحاكم في حجر المأذون (وَأَخَذَ)  
دِينَهُ (تَمَّا بِمِدِّهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتْهُ) ومن يمتق عليه وما بنوب ولدها للسيد  
(كَطَائِفَتِهِ وَهَلْ إِنْ مُنَحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا) واستظهار (نَأْوِيْلَانِ لَا غَلَّتِهِ  
وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ غَرِيمٌ فَسَكَنِيهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يَسْكُنُ  
ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَعْنَرٍ إِنْ انْتَجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما للمضى  
مع أهل دينه (وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجِ  
وَوُحْيِ قَوْبَةٍ وَحَامِلِ سِتَةٍ وَتَحْبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (لِقَطْعِهِ إِنْ خِيفَ

الْمَوْتُ وَحَاضِرُ صَفِّ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُجَاجِرٍ يَبْخَرُ وَلَوْ حَصَلَ الْهَوَلُ  
إِلَّا مِنْ لَابِخْسِ الْعَوْمِ بِغَيْرِ سَفِينَةٍ (فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُمَاوَضَةِ مَالِيَّتِهِ)  
بِلا مَحَابَلَةٍ (وَوُفِّ تَبَرُّمُهُ إِلَّا أَمَالَ مُؤْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثَّانِي  
وَلَا مَفْصِي) حَيْثُ نَجَزَهُ (وَقَلَى الزَّوْجَةَ إِرْزَاجَهَا وَأَوْ عِبْدًا) وَلَا كَلَامَ لِسِيْدِهِ  
(فِي تَبَرُّعٍ زَادَ بَقَى ثُلُثُهَا وَإِنْ يَكْفَالَةً) بِمَالٍ وَلَوْ لَهُ كَمَا بَاتَى وَلَهُ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ  
وَالطَّلَبِ مَطْلَقًا لِخُرُوجِ (وَفِي إِفْرَاضِهَا) دَيْنًا (قَوْلَانِ وَهُوَ) أَيْ نَصْرَفَ  
الزَّوْجَةُ (جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ فَمَفْصِي إِنْ أَمَّ يَعْلَمُ) الزَّوْجِ (حَتَّى تَأْتِيَتْ أَوْ مَاتَ  
أَحَدُهُمَا كَمَتَقِي الْعَبْدِ) فِيْمَفْصِي تَبَرُّعِهِ (وَوَفَاءُ الدِّينِ) فِيْمَفْصِي نَصْرَفَ الْمَدِينِ  
(وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ) بِخِلَافِ وَرَثَةِ الدِّينِ (وَلَيْسَ أَمَّا تَبَرُّعٌ  
بَعْدَ الثُّلُثِ إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ) كَسِتَةِ أَشْهُرٍ فِي ثَلَاثِ الْبَاقِي

### ﴿ بَاب ﴾

(الصَّاحِبُ<sup>(١)</sup>) عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى بِهِ بَيْعٌ) إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرِطُ فِيهِ  
شُرُوطُ الْبَيْعِ (أَوْ إِجَارَةٌ) إِنْ كَانَ مَنَاعٍ (وَقَلَى بَعْضُهُ هِبَةً) أَيْ إِبْرَاءً فَلَا  
يَحْتَاجُ لِحُوزٍ (وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاْعُ بِهِ) لَا بِمَوْخَرٍ أَوْ ضَعٍ وَنَجَلٍ أَوْ حَطِّ  
الْقِيَامِ وَأَزِيدَكَ (وَعَنْ ذَهَبٍ يُوْرَقِي وَكَسْبِهِ إِنْ حَلَّ وَعُجِّلَ) الصَّالِحُ بِهِ  
وَمَعْنَى حُلُولِهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ تَأْخِيرُهُ وَإِلَّا نَصْرَفَ مَوْخَرٍ (كَمِائَةِ دِينَقَارٍ وَدِرْهَمٍ)  
وَاحِدٍ (عَنْ مَائَتِيْهْمَا) لِأَنَّهُ أَبْرَأُ مِنْ بَقِيَةِ الدَّرَاهِمِ (وَقَلَى الْإِنْفِدَاءِ مِنْ يَمِينٍ أَوْ  
الْمَسْكُوتِ) كَالْإِقْرَارِ (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ) شَرْطُ فِي  
الْإِنْكَارِ قَطْعُ عَلَى الْمُتَمَدِّ لَا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ (وَعَظَاهِرُ الْحُكْمِ)

(١) ابنُ عَرَفَةَ . الصَّاحِبُ انْتِقَالَ عَنْ حَقِّ أَوْ دَعْوَى بَعُوضٍ لِرَفْعِ نِزَاجٍ أَوْ خَوْفٍ وَقَوْعَاهُ  
وَهُوَ ثَلَاثَةٌ . بَيْعٌ . إِجَارَةٌ . هِبَةٌ .

لا إن أخره لأنه تهمة سلف جر نفعاً بسقوط المدين واشترط ابن القاسم الأول فقط وأصبح ان لا يتفقا على فساد فيجوز ماسبق لا إن ادعى بدرام وطعام فأنكر أحدهما وصالح من الآخر برى (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ) في بن قصرها على المدلين لا شاهد وعين (لَمْ يَحْلُظْ لَهَا) وحاف على ذلك (أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا) لبعده غيبتها والإعلان عند الحاكم (أَوْ وَجَدَتْ وَثِيقَتَهُ بِمَدَّةٍ) وقد أشهد أو نسيها وحلف كالبينة (فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ) بالأشهاد (أَوْ يَقْرَأُ) المدعى عليه عطف على المعنى (مِرًّا فَقَطْ) فشهد على جده أنه صالح ليقر ظاهراً فله نقضه ولو أسقط البينة حيث استرعى بيته على أنه غير ملتزم إسقاطها (عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ عَلِمَ بِبَيِّنَةٍ وَلَمْ يُشْهِدْ) على أنه يقوم بها (أَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ) به (وَأَتَى بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ) ولم يشهد على القيام به (وَ) جاز (عَنْ مَارِثٍ زَوْجَةٍ) مثلاً (مِنْ عَرَضٍ وَوَرِقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنَ التَّرَكَةِ قَدَرٌ مَوْزَنٌ مِنْهُ) أى من الذهب الحاضر (فَأَقْبَلَ) وكذا بدرام (أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ) أو العروض ليجتمع البيع والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وَحَضَرَ) جميعها (وَأَقْرَأَ الْمَدِينُ) إن كان في التركة دين (وَحَضَرَ) تأخذه الأحكام (وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرَضٍ نُرْكَأَ يَذْهَبُ) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسها (كَبَيْعٍ وَصَرَفٍ) يجوز إن اجتماعاً في دينار (وَلَوْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ) والصالح بعين فلا تكرار (فَكَبَيْعُهُ) فيحرم إن كان الدين عيناً كطعام بيع (وَعَنْ دَمِ الْعَمَلِ) ثبت أولاً (بِمَا قُلْتُ) وكثير لا غرر كغرر طلق من شاة قبل ساقها (وَلَدَيْنِ دَيْنٍ مِنْهُ) أى المدين (مِنْهُ) أى من صالح على جنايته عمداً (وَلَوْ رُدَّ حَقُّهُ) موالح به عن إنكار أو دم عمد (بِعَيْنٍ رُجِعَ بِقِيَمَتِهِ) وكذا الاستحقاق والأخذ بالشفعة (كَنِسْكَاحٍ) المقوم مهره (وَخُلْعٍ) به وكان

جعل عوض كتابته أو قضاة أو عمرى وتأتى له هذه المسائل فى الاستحقاق.  
 (وإن قتل جماعة أو قطعوا جاز صالح كليل والعفو عنه) وأما تمدد المقتول  
 فصالح القاتل عن واحد فقتل بآخر فلورثته رد الصلح لأنه إنما صالح ليحيى  
 (وإن صالح مقطوع ثم نزى فمات الأولي لا له) الضمير للجاني (ردّه  
 والقتل بقسامة) إلا أن صالح عنه وعما يؤول إليه وكان يقتص منه (كأخذهم  
 الذبّة فى الخطأ) تشبيهه فى القسامة بعد نفى الصلح (وإن وجب لمرضى  
 على رجل جرح عمدا فصالح فى مرضه بأرضه أو غيره ثم مات من مرضه  
 جاز ولزم) إذ له أن ينفى بجناحه (وهل مطلقاً أو إن صالح عليه) وهو  
 مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لغير ماله الصلح لأن التحقيق  
 أن للجرح مدخلا فى الموت (لا ما يؤول إليه) فلا يعضى (تأويلان وإن  
 صالح أحد وليين فبلاخёр الدخول معه) ولا رجوع على الجاني وله عدم  
 الدخول ونصيبه من دية عمد (وسقط القتل كدعواك) ياولى (صاحبه  
 فأنكر) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صالح مقرر بخطأه بماله  
 لزمه وهل مطلقاً) إذ الراجع أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دفع  
 تأويلان لا إن ثبت) الخطأ (وجعل لزمه) للعاقلة (وحلف ورد) ما صالح  
 به إن زاد على حصته (إن طوّل به) أى بالصلح (مطلقاً) ولو تاف لأنه  
 كالغلوب (أو طلبه ووجده وإن صالح أحد ولدين) مثلاً عن دين لمورثهم  
 (وإن من إنكار فليصاحبه الدخول) وله أن لا يدخل فليس له  
 فى الإنكار ولا بينة إلا البين (كحق لهم) أى الشخصين تشبيهه فى مطلق  
 دخول أحدهما فيما قبضه الآخر (فى كتاب أو مطلق) بلا كتابة (إلا العلماء  
 فقيه تردّد) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إلا أن يشخص) يخرج بشخصه  
 ولو لحاضر (ويؤذر إليه) أى يرسل لشريكه لقطع عذره (فى الخروج أو  
 الوكاله فيمتنع) فلا دخول له وهنا استثنى فى المدونة الطعام فقبل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند  
 الاعتذار والفهمان صحيحان لأن ما ذكره قسمة وهي بيع ولا يجوز في الطعام قبل  
 قبضه (وإن لم يكن) عند المدين (غير المقتضى) مبالغة في عدم  
 الدخول مع الاعتذار (أو يكون بكتابين) عطف على يشخص فلا دخول  
 أيضاً (وفيما ليس لهما) أصله كأن يكون لكل سلعة باعها بثمان  
 واحد (وكتب في كتاب قولان) أرجحهما الدخول (ولأرجوع)  
 تغير القابض على صاحبه (إن اختار ما على الغريم وإن ملك) أو ما بيده  
 (وإن صالح) أحد متدخلين لكل خمسين (على عشرة من تحسبته)  
 لما ثبت النون على إعرابه كحين (فلا آخر إسلامها) ويتبع الغريم بخمسين  
 (أو أخذ خمسة من شريكه ورجع) على الغريم (بخمسة وأربعين  
 أو بأخذ الآخر) من الغريم أيضاً (خمس وإن صالحه يؤخر عن  
 حسمه ملك لم يجز إلا بدراهم قدر قيمته فأقل أو ذهب كذلك) لئلا يلزم  
 فسخ الدين في الدين (وهو مما يباع به) لأن كان المستهلك ربوياً صالح منه  
 بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيه الصالح بالبيع (كعبد أبق) من عندك ولزمك  
 قيمته فلا تصالح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وإن صالح  
 يشفع عن موضحتي عمد وخطأ فالشفعة ينصف قيمة الشقص) للعمد  
 (وبدئة الموضحة وهل كذلك إن اختلف الجرح) كنفس ويد فنصفان  
 أو مثالثة وهو الأظهر فما ناب العمد فبالقيمة ومقابل الخطأ فبديته (تأويلان)

### ﴿ باب ﴾

(شروط الخوالة<sup>(١)</sup> رضى المجيل والمحال فقط<sup>(٢)</sup>) لا الجحال عليه وفي اشتراط

(١) الخوالة صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبدأ بها الأولى اه أقرب المسالك  
 (٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فإن حدثت عداوة فالظاهر منعه أن يقضى بنفسه اه

حضوره وإقراره خلاف وحوالة الاذن لا يشترط فيها الشروط (وثبتت  
 دَيْنَ لَزِمَ) فلا يحال على المسكاتب ويحمل سيده على مكانه (فإن أعلمه  
 بعدمه) أى الحيل الحال بعدم الدين (وشرط البراءة صح) وكانت حالة  
 لا بد من رضى الحال عليه حيث لم تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب  
 (وهل إلا أن يُنَاسَ) الحال عليه (أو يموت) فيرجع الحال على الحيل  
 (تأويلان) أرجحهما عدم الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وصيغتهما)  
 مفهمهما ولو من غير مادتها على الراجح (وتحلول المحال به وإن كتبته)  
 ونحل بتجيز العتق (لا) يشترط حلول المحال (عليه وتساوى الدينين  
 قدرًا وصفةً) وتحوّل على الأدنى (تردد) أرجحه المنع حيث لم يرجع  
 بالباقي والعكس ممنوع قطعاً (وأن لا يسكونا طعاماً من يبيع) ولا يضر أحدهما  
 (لا كشفه عن ذمّة المحال عليه) أملى أم معدوم (ويتحول حق المحال  
 على المحال عليه وإن أناس أو جحد) بعد (إلا أن يعلم المحيل  
 بإفلاسه) أو جحده (فقط) دون علم الحال (وخالف على نفيه إن ظن) بالبناء  
 للمجهول لا خصوص المدعى به (العلم) بين تهمة لا ترد على الصواب (قلو  
 أحوالاً بأيسر على مشتري بالثمن ثم رد بعيب أو استحق أم تنفسخ) الحوالة  
 (واختير خلافه) وأنها تنفسخ وهو الصواب لكن اصطلاحه أنه لا يخفى من  
 عند نفسه ، وإيس كذلك فيهما بل قول أشهب ورجحه ابن راشد بالآف<sup>(١)</sup>  
 (والقول للمحيل إن ادعى عليه) بعد قبول الحوالة ، فأعدم الحال عليه  
 أو غاب (نفى الدين للمحال عليه) اللام بمعنى عن متعلقة بنفى أو على متعلقة  
 بدَيْن (لا في دعوته وكأله أو سافاً) لاحوالة وفي حش القول للمحيل أيضاً .

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى نسيا الفصلى بلداً نزيل تونس . أخذ عن  
 القرافي وابن دقيق العيد وابن المنير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب  
 الثاقب في شرح ابن الحاجب . عليه نهج القراح بعده كابن هارون وابن عبد السلام .

﴿ باب ﴾

(الضَّمُّ أَنْ شَقُلُ ذِمَّةُ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فَإِنْ ثَبَتَ عَقْدُ  
 لِإِجَارَةٍ قَبْلَهُ قَدِمَتْ (كَمْكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ إِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُمَا، وَزَوْجَتُهُ وَمَرْبُوعُ  
 بِشَلْثٍ) وَاعْتَفَرَ مَا خَفَ فَوْقَهُ كَالِدِينَارٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَرُّعًا مُحَضًّا (وَأَتْبَعَ ذُو الرِّقِّ  
 بِهِ إِنْ عَقِيَ) حَيْثُ لَمْ يَرُدِّهِ السَّيِّدُ (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ) بِأَزِيدٍ مِنْ مَالِهِ  
 (وَعَنِ اللَّيْتِ الْمُنْفَاسِ وَالضَّامِنِ) وَلَوْ تَدَاوَلَّ أَوْ اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ (وَالْمَوْجَلُ  
 حَالًا) أَوْ لَدُنْ (إِنْ كَانَ نِيْمًا يُعْجَلُ) وَإِلَّا فَهُوَ حِطُّ الْغَمَانِ وَأَزِيدُكَ تَوْثِقًا  
 وَيَمْتَنِعُ لَا يَبْعُدُ وَيَجُوزُ لِلْأَجَلِ (وَعَكْسُهُ) بِضَمَنِ الْحَالِ عَلَى أَنْ يَوْجَلَ (إِنْ  
 أُبْسِرَ غَرِيمُهُ) الْآنَ لِأَنَّهُ كَابْتِدَاءٍ سَلَفَ بِضَامِنٍ (أَوْ لَمْ يُوَسِّرْ فِي الْأَجَلِ)  
 فَإِنْ كَانَ الْعَادَةُ إِيسَارَهُ أَتْنَاهُ كَانَ التَّأْخِيرُ فِي الْإِسَارِ سَلَفًا جَرَّ نَزْعَ ضِمَانِ الْإِسَارِ  
 خِلَافًا لِأَشْهَبِ (وَبِالْمُوسِرِ أَوِ الْمُعْسِرِ) بِهِ (لَا بِالْجَمْعِ) وَلَوْ بَعْضًا مِنْ كُلِّ  
 لِمَا سَبَقَ (يَدِينُ) فِي شَبِّ بَطْلَانِ ضِمَانِ الدَّلَالَيْنِ لِبَعْضِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ لِأَنَّهُ  
 ضِمَانٌ فِي الْأَمَانَاتِ وَفِي عِبِّ صَحَّتِهِ إِذَا لَوْحَظَ مَا يُلْزَمُ مِنَ الْعَوَضِ لِسُكْتِ فَرِيضٍ  
 وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ وَعَمَّهُ فِي الْقَرَاظِ وَنَحْوِهِ (لَا يَزِمُّهُ أَوْ آيِلُ) إِلَى الْقَرْوَمِ  
 (لَا كِتَابَةً) إِلَّا أَنْ يَعْجَلَ الْمُتَقَى أَوْ يَشْتَرِطَ تَعَجُّلَهُ أَوْ كَانَتْ نَجْمًا وَاحِدًا  
 (بَلْ كَجَعْلٍ وَدَائِنُ فُلَانًا) وَأَنَا ضَامِنٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ هَذَا فَعَرُورُ قَوْلِي لَا يُلْزَمُ  
 بِهِ شَيْءٌ كَمَا فِي (ح) (وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ) إِنْ لَمْ يَبْعِنْ شَيْئًا (يُقَيِّدُ بِمَا  
 يُعَامَلُ بِهِ) مِثْلَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ (تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمَمْلُوكَةِ بِخِلَافِ  
 اخْتِلَافٍ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ) فَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْخَلْفِ (إِنْ أُمِّكَتْ اسْتَفِيئَاؤُهُ  
 مِنْ ضَامِنِهِ) كَمَا هُوَ شَأْنُ الدِّينِ لَا كَعَدِّ (وَلِنْ جَهْلٍ أَوْ مَنْ لَهُ) كَنْ  
 أَخَذَ مَالَ مَوْرَثِهِ وَتَحْمَلُ بِدِينِهِ فَيُلْزَمُ عَلَى الْأَقْوَى (وَيَغْيَرُ إِذْنَهُ) أَيْ الْمَضْمُونِ  
 (كَمَا دَانِيَهُ) أَيْ الدِّينَ عَنْهُ (رِفْقًا لَا عِنَتًا) لِيُخْرِجَ بِالْمَدِينِ (فَيُرَدُّ كَثِيرَاتُهُ)  
 عِنَتًا (وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ) وَإِلَا مَضَى وَوَكَّلَ مِنْ يَقْبِضُ (وَهُوَ الْأَخْلَافُ) اصطلاحه



الأرجح (تأويلان لا إن ادعى على غائب فضين ثم قدم) (أنكر أو قال  
 ادع على منكر إن لم آنك به لقد فأنا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت  
 حقه) (للمدعى فيها) (ببينة وهل بإقراره تأويلان) أجمعهما الغاء لإقرار  
 الممسر (كقول المدعى عليه أجزني اليوم فإن لم أو أنك) بألف بعد الواو  
 على الأحسن (فألذي تدعي عليه على حق) فلا يلزمه إن لم يحى (ورجع) الضامن  
 (بما أدى ولو مة و ما) من جنس الدين فيرجع بمنله أو ما اشتراه به غير محابة  
 (إن ثبت الدفع) فإن لم يشهد على رب الدين وأنكر القبض فلا رجوع له  
 على المضمون ولو دفع بحضرة فإن دفع من مال المضمون فعليه لأن المفرط في ترك  
 الشهادة من له المال (وإذا ضاعه عنه بما جاز للغريم على الأصح) إلا  
 الدرهم من الدنانير ولو حالة وعن طعام السلم أجود منه أو أردأ (ورجع بالأقل  
 منه) أى من الدين (أو قيمته) أى ما دفع (وإن برى الأصل) كارت  
 رب الدين تركه للمدين (برى لا عكسه) كما إذا وهب لدين للحميل فيطلبه  
 (وعجل) إن شاء ربه (يموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله) فإن كان  
 بالوجه وقف من التركة بقدر الدين كافى عيج (أو) موت (الغريم إن تركه)  
 وإلا بقى (ولا يطالب إن حضر الغريم مؤمرا) تناله الأحكام غير ملد  
 ولا بماطل ويمكن أن هذا معنى قوله (ولم يبعده إن كانه عليه) على أنه بالنون  
 أى تسلطه وقيل الواو بمعنى أو وهو فى الغائب ويقرأ بالياء أوله مثلثة بعدها  
 موحدة أى لإثبات مال الغريم والوفاء منه (والقول له فى ملائمه) وحلف إن  
 ادعى عليه العلم ورجح تصديق رب الدين فى عدم الغريم حتى يثبت الحيل للملاء  
 انظر ح وبن (وأفاد شرط أخذ أيهما شاء وتقديمه) أى الحيل (أو) لا يطالب  
 إلا (إن مات) أحدهما (كشرط ذى الوجه أو رب الدين التصديق فى)  
 شأن (الإضمار) نبرتا وعدما يمين أولا (وأطاب المستحق بتخليصه  
 عند أجله) ولو بموت أو فاس الغريم وطاب الغريم بالدفع (لا بتسليم المال

إِلَيْهِ وَصَدَّقَهُ إِنْ افْتَضَاهُ لَا ) إِنْ ( أُرْسِلَ بِهِ ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَبِغَرَمِ الْمَدِينِ إِلَّا أَنْ  
يُكَلِّمَهُ رَبُّ الدِّينِ فَعَلَيْهِ (وَأَزْمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ) الْمَدِينِ (الْمُفْسِرُ أَوْ الْمُؤَشِّرُ إِنْ  
سَكَتَ) شَرْطُ فِي الثَّانِي (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَّ الْأَجَلُ إِذَا الضَّمَانُ ثَابِتٌ  
(إِنْ حَالَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أَيْ لَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِ الْمَوْسَرِ  
(حَالَفَ) رَبُّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْهُ وَأَزْمَهُ) الضَّمَانُ وَسَقَطَ التَّأْخِيرُ أَصْلًا كَمَا  
فِي الظُّرْثِيِّ وَبَن رَدًّا عَلَى عِب (وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ) أَنَّهُ  
أَخْرَجَ خُصُوصَ الْحَمِيلِ (وَبَطَلَ) الضَّمَانُ (إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ فَسَدَتْ) السَّكَاةُ  
لِمَعْنَى فِيهَا (كَيْجْعَلُ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِّ يَدِهِ) بِأَنْ وَصَلَ الضَّامِنُ أَمَّا إِنْ  
دَفَعَ رَبُّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ فَخِزْرٌ إِلَّا قَبْلَ الْأَجَلِ لَشَبْهِهِ بِضَعٍ وَتَجْعَلُ كَمَا فِي حَشٍ  
(وَإِنْ) كَانَ الْجَمْعُ (صَحَّاحًا مَضْمُونًا) لِلدِّينِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ)  
مَعِينٍ وَإِلَّا فَهِيَ شَرَكَةٌ ذَمٌّ كَمَا بَأَنِي (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُ) سَلَامًا (كَقَرَضِهِمَا  
عَلَى الْأَصَحِّ) فَيَجُوزُ ضَمَانُ كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَضْمَنُهُ الْآخَرُ (وَإِنْ تَعَدَّدَ حَمَلَاءُ) وَلَمْ  
يَسْتَقِلْ أَحَدٌ بِالْحَقِّ (اتَّبَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ) مِنْ قِسْمَةِ الدِّينِ عَلَى عَدَدِهِمْ (إِلَّا  
أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةٌ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) فَيُؤْخَذُ الْمُتَقِيمُ عَنْ الْمُتَعَذِّرِ (كَتَرْتُهُمْ)  
الْمَدَارَ عَلَى اسْتِفْلَالِ كُلِّ بِالضَّمَانِ فَيَأْخُذُ مَنْ شَاءَ وَلَوْ تَبَسَّرَ غَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ  
يَقُولَ أَيْكُمُ شَيْءٌ أَخَذْتُ مِنْ حَقِّي (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ  
بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقِي) بِدَلِّ مَفْعَلٍ مِنْ بَنِي (ثُمَّ سَأَوَاهُ) فِيمَا عَلَى الْبَاقِي فَهُمْ حَمَلَاءُ  
غَرَمَاءُ وَوَضَحَهُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةَ إِسْتِثْنَاءَةٍ بِالْحَمَالَةِ) لَهُمْ ضَمُّهُمْ (فَلَقِيَ)  
رَبُّ الدِّينِ (أَحَدُهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مِائَةً أَصْلًا وَخَمْسَمِائَةً حَمَلَةً (ثُمَّ إِنْ  
آتَى) هَذَا الْمُؤَدَّى (أَحَدُهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقِي مِنَ الْخَمْسَمِائَةِ  
الزَّائِدَةِ عَلَى مَا آدَاهُ الْأَوَّلُ عَنْ نَفْسِهِ (ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ) مِثْلًا مِثْلًا عَلَى الْبَاقِي (فَإِنْ  
آتَى أَحَدُهُمَا) وَقَدْ غَرَمَ ثَلَاثَةً مِنْهَا عَنْ نَفْسِهِ مِائَةً (ثُمَّ لَنَا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ)  
حَصَّةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ (وَبِخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ) مِثْلًا مِثْلًا فِي الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ

الباقية ( فَإِنْ لَقِيَ الثَّلَاثُ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ) حصه من الخمسة والسبعين فانها من الثلاثة ( وَمِثْلُهَا ) مشاركة في الخمسين ( ثُمَّ ) الرابع يرجع على الخامس ( بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ ) حصه من الخمسة والعشرين ( وَبِسَبْعَةٍ تَوْرُبُعٍ ) مشاركة في حصه السادس وقد وضعنا تسكيل العمل بمجدول في الشرح ( وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوَّلًا ) نفى قلنفي فيستووا في السكل ( وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ) راجع للأول المعتمد ( تَأْوِيلَانِ ) يوضح جمل أولًا ظرفًا منونًا أى قبل الجملة والثانى مطوى فان كانوا ثلاثة والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثانى مائة وخسين بانفاقهما ظهرت بحجرة الخلاف فى الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثانى من لقيه أولاً ساواه ف يأخذ منه خمسة وسبعين فإذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من الغرم نفيًا أخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من اتى أولاً باثنى عشر ونصف أفاده بن عن المسنودى وهو حسن فتدبره ( وَصَحَّ ) الضمان ( بِالْوَجْهِ تَوَلَّى زَوْجَ رَدُّهُ ) أى ضمان الوجه ( وَبَرَّيْءٌ ) ضمان الوجه ( بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ يَسْبَحُنِ ) ولو لم يمكن تخليص الحق منه بأن منع منه لأنه كونه كافى بن رد على عب ( أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ ) الضامن ( بِهِ ) أى بالتسليم ( إِنْ حَلَّ الْحَقُّ ) فيهما ( وَ ) بتسليمه ( بِغَيْرِ مَجْلَسِ الْحُكْمِ ) إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ وَبِغَيْرِ بَدَائِهِ ) أى الشرط على أحد قولين أو الضمان ( إِنْ كَانَ بِهِ ) أى بغير بلد الشرط ( حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا ) راجع لأصل التسليم ( وَإِلَّا ) يسلمه ( أَعْرَضَ ) بَعْدَ خَفِيفٍ تَلَوُّمٍ إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ غَيْرِهِ كَالْيَوْمِ ) واليومين ويتلوم فى الحاضر ( أَيْضًا عَلَى الْإِظْهَرِ ) وَلَا يَسْتَقْطُ الْغَرَمُ بِإِخْصَارِهِ إِنْ حُكِمَ لَا ) بغير ( إِنْ أَنْتَبَتْ ) بعد الحكم ( مُدْمَمَةٌ ) أى المضمون قبل الحكم ( أَوْ مَوْتَهُ ) لأن الحكم لم يصادف محلا ( فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَدَائِهِ ) ما قبل المبالغا هو ما بعدها فلذا

قيل الأول راجع لعدم والثاني للموت (وَرَجَعَ) الضامن (بِهِ) أى بما غرم قبله  
ثبوت العدم أو الموت (وَ) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا في  
حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِلْنَا بِطَالِبِهِ أَوْ اشْتَرَطْنَا نَفْسَ الْمَالِ أَوْ  
قَالَ لَا أَضْمِنُ إِلَّا وَجْهَهُ) من جزئيات ما قبله (وَطَالِبُهُ يَمَّا يَفْقَوَى عَلَيْهِ)  
حيث علم موضعه وقرب (وَحَلَفَ مَا قَصَرَ وَغَرِمَ إِنْ قَرِطَ أَوْ هَرَبَ) أولوى  
مما قبله (وَعُوقِبَ) إن اتهم بتفريط ولم يغرم (وَهَلْ فِي مُطَاقِ أَنَا حَمِلْنَا أَوْ  
زَعِيمٌ) نطلق الزعامة على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِينَ)  
فعليل أى ملئزم قال تعالى ولما تآذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَقِيلَ)  
حفيظ (وَهِنْدَى وَإِلَى وَشَبْهِهِ) كفى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ)  
كأن على الثانية بمعنى فى (لَا إِنْ اخْتَلَفَا) فالقول للضامن أنه بضمن المال يمين  
(وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) فى بن العمل بوجوبه (بِالدَّعْوَى  
إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالْمَوْقِفِ أَوْ قَفَى) أى المدعى عليه (الْفَاضِ  
عِنْدَهُ) فإن بطلت فهو قوله ولم يجب وكيل الخ .

### { بَاب }

( الشَّرَكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ أَمَّا مَعَ أَنْفُسِهِمْ<sup>(١)</sup> ) محصاه تصرف كل  
لنفسه ولصاحبه فى جميع المال (وَأَمَّا تَصِيحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ) غير  
الحجور ولوعداً وكافراً لم يعمل بمصديقه فيصدق بما منها فإن شك ندب وبضمن  
من انفرد بالتصرف فى شركة الحجور رأس ماله وإن غر العبد بحرية  
فإن (وَأَزِمَّتْ بِمَا يَدُلُّ هُرْفًا) كالقول (كَاشْتَرَكْنَا) فيجوز تبرع أحدهما  
بمعد بزائد عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا) ولم يخالف

(١) فى أقرب المسالك : الشركة عقد مالكى مابين فأكثر على التجر فيهما ممأ أو على

عمل بينهما بما يدل عرفاً اهـ

الوزن لا نهر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِهِمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبَعْرَضٍ) ولو طاماً (وَبَعْرَضَيْنِ) ولو أحدهما طعام (مُطْلَقاً) اتفقا أو اختلفا (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَخْضِرَ لَا فَاتَ إِنْ سَحَّتِ الشَّرِكَةُ) فإن فسدت فما بيع به فإن لم يعرف فالقيمة يوم البيع وإن حصل خلط الطعام فالمعتبر القيمة يومه (إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا) كجعل صرتيهما عند أحدهما شرط في اشتراكهما في الضمان المأخوذ من اللزوم كما يفيد قوله (وَلَا فَالْثَانِ مِنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِيعَ بِبَعْرَضَيْنِ) إن شاء المشتري (وَعَلَى الْمُتَلَفِ) ماله (نِصْفُ الثَّمَنِ) إن كانت الشركة منصفة (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ بِالْمُتَلَفِ فَلَهُ وَمَا يَهُ أَوْ مُطْلَقاً) ولو علم حيث أراد ذو التلف (إِلَّا أَنْ يَدْعَى الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرَدُّدٌ) اصطلاحاً أو بيلان وشرط انخراط فيما فيه حق توفية (وَلَوْ غَابَ نَدُّ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ) القيدان لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى اللفظ عدم اعتبارهما انظر ابن عرفة كذا في بن (لَا يَذْهَبُ) من طرف (وَبُورِقٍ) من آخر (وَلَا) (بِطَمَامَيْنِ) (١) وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ يَتَوَعَّرَ فَمَقَاوَضَةً) وفي اشتراكنا قولان أظهرهما منان (وَلَا يُفْسِدُهَا أَنْفَرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ) يعمل فيه لنفسه حيث استويا في عمل الشركة (وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْنَفَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِبَارَةُ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَبُفْسَعَةً) يرسل يشتري من بلد (وَيُقَارِضُ) وجزءه شركة وقيدما اللفظ بانساع المال (وَيُودِعُ لِمُذَرٍّ وَلَا ضَيْنٍ وَيُشَارِكُ فِي مَعِينٍ) بحيث لا تجول يد الثالث (وَيَقِيلُ وَيُؤْتَى) بالنظر (وَيَقْبَلُ لِلْعَيْبِ)

(١) قال في شرح المجموع : لعل ضعيفة أظهرها ما اقتصر عليه ابن الحاجب . بيع الطعام لتجر قبل قبضه من بيع الشركة والمخلط ليس قبضاً وفيه أنه موجود في طعام من أحدهما ه ومتأخرو المالكية تعودوا قبول الآراء غير المقتولة أو المائلة بمال غير مقبولة ولا حجة لهم إلا قولهم : الفقه مسلم ١١

الذى باعه أحدهما فرد (وإن أبى الآخر ويقرّ بدين) في مال الشركة قبل  
التفريق كما سبق (لأن لا يثبتهم عليه) وإلا ففي ذمته (ويبيح بالدين  
لا الشراء به) إلا بإذن (ككتابته وعتي على مال) من العبد تشبيه في  
النفى ومن غيره كالبيع (وإذن لعبد في تجارة أو مؤازرة) مع ثبات مفهوم  
قوله سابقاً وبشارك في مدين (واستبدّ أخذ قراض واستعير دابة بلا إذن  
وإن للشركة) ينبغى أن الواو لحال (ومتجر يودعه بالرّبح) قبل هو  
في الدابة رجوعه بمصة شريكه في السكراء وفي (ر) أن المصنف أجل فيوزع  
والفعل ليس فيه الربح في الدابة (والخمس) هو في الدابة ضمانها إن حكم به  
حنفي أو فيما يباب عليه من كالدعة (إلا أن يعلم شريكاً) ويرضى (بتدبيره  
بالتجر في الودعة) فسيان (وكّل وكيل فيرد على حاضر لم يقول) بيع... بب  
(كالغائب) فيما سبق من قوله ثم قوله إن أثبت عمدة الخ (إن بعدت غيبته)  
كالشركة أو يمين مع الخوف (وإلا انتظر والرّبح والخمس) والعمل (بقدر  
المالكين وتفسد الشفوت والكل) إن عملاً قبل الفسخ (أجر عليه  
للآخر) أراد به ما يشمل الربح فيترادان بحسب المالكين (وله التبرع والساف)  
لغير بنيه كما يأتي (والهبة بعد العقد) وقبله غير الساف تفاوت (والقول  
للمدعي الخلف والخمس) إلا لقرينه (أو لاخذ لا يثق له) أنه ليس للشركة  
(ولمدعي النصف وحلاً عليه في تفاؤلهما) ينفى عنه عموم ما قبله  
(والاشتراك) عطف على لأخذ معمول مدعي واللام مقوية (فيما بيده أحدهما  
إلا لبيته) لمدعي الاختصاص به (على كبارته) وهبته له هذا إن قالت  
نعم تأخر الإرث عن الشركة بل (وإن قالت لا فعملهم تقدمه لها) ولا  
تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه (إن شهد بالمتفاوتة)  
شرط في كون القول لمدعي الاشتراك (وأولم تشهد بالإقرار بها على الأصح

وَلَمُعْمِرٍ بَيْنَهُ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بِأَقِيمَةٍ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ) قَائِلًا: خَوْفُ  
 دَعْوَى الرَّدِّ وَمَدْوَلُ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَصْدِ التَّوَثُقِ (أَوْ قَصُرَتِ اللَّذَّةُ)  
 لَا كَسَنَةٍ يَصِلُ فِيهَا الْعَالُ (كَدَفَعَ صَدَاقِي عَنْهُ فِي أَنَّهُ) وَنَ الْمَقَاوِضَةِ إِلَّا أَنْ  
 يَطُولَ كَسَنَتُهُ (بَلَا مَطَالِبَةً فَيَصْدُقُ الْمَدْفُوعُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ) إِلَّا  
 بِبَيْعَتِهِ بِكَارِهِتِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) تَأْخِرُهُ كَمَا سَبَقَ  
 (وَإِنْ أَقْرَأَ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ (فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ  
 نَصِيْبِهِ) فَيَحْتَاجُ الْعَدَالَةَ وَتَمْكِلُهُ النَّصَابُ (وَأَنْفَيْتَ نَفَقَتَهُمَا وَكَسَنَهُمَا وَإِنْ  
 يَبْلَدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ السَّعْرِ كَعَمَّا لِهَيْمَا إِنْ تَقَارَبَا وَإِلَّا حَسَبَا كَأَنْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا بِهِ)  
 أَيْ بَعَاذَكَ مِنْ الْعِيَالِ وَالْإِنْفَاقِ كَأَنَّ بِنَ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لَعَلِّ (وَإِنْ اشْتَرَى)  
 مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِبَةً لِنَفْسِهِ فَلِلْآخِرِ رَدُّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَتْبَعُهُ بِنَصْفِ  
 الثَّمَنِ (إِلَّا لِلْوَطْءِ بِإِذْنِهِ) لِامْتِنَاعِهِ لِلْوَطْءِ فَلَا حَسَنَ نَسَخِهِ زِيَادَةً أَوْ قَبْلَ إِذْنِهِ  
 فَيَتَمَعَّنُ الثَّمَنُ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِبَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِهِ وَحَمَلَتْ) وَهُوَ  
 مُوسِرٌ (فَوُوتَتْ) وَلَا حُدُودَ أُمِّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أَعْسَرَ (فَالْآخِرُ لِمَقَاوِضِهَا)  
 لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حُرٌّ (أَوْ مُتَّوَاتِرًا) يَعْنِي تَقْوِيمَهُمَا وَتَبَاعُ إِنْ أَعْمَرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ  
 شَرَطًا نَفَى الْإِسْتِغْنَادَ) بِالتَّصَرُّفِ (فَعَيْنَانُ وَجَازٌ لِذِي طَيْرٍ) ذَكَرَ (وَذِي  
 طَيْرَةٍ) أُنْثَى (أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ) وَطَيْرٌ كُلُّ حَيٍّ مِلْكِهِ وَضَمَانُهُ  
 وَكَذَا إِذَا تَعَدَّدَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا إِنْ اسْتَقْلَ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بِأَنْشَاءِ وَلَا نَحْوِ الدَّجَاجِ  
 مِمَّا يَحْتَاجُ الْأُمَّ فَقَطْ وَلَوْ أَنْسَكَحَ الرَّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبِتَ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِمِثْلِ  
 وَالْأَوْلَادِ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بِيضًا لِذِي طَيْرَةٍ فَالْفِرَاحُ لِرَبِّهَا وَلِلدَّافِعِ  
 مِثْلُ الْبَيْضِ كَمَنْ دَفَعَ بَزْرًا لِمَنْ يَزْرِعُهُ فِي أَرْضِهِ كَأَنَّ فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ (وَ) إِنْ قَالَ  
 (اشْتَرَيْ لِي وَلَكَ فَوْكَالَةً وَجَازًا وَانْقُذْ عَنِّي إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَبِيعْهُمَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما نقد (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِبُهَا فَسَكَرَ الرَّهْنُ وَإِنْ  
أُصْلِفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبْصِيرَةِ الْمُشْتَرِي) ووجهه لما سبق (وَأَجِيرَ)  
من أبي الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِسَكْفَرٍ وَفَنَيْتِهِ)  
وولية (وَعَبْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَسَكَّمْ) ولم ينذر بعدم انقضاء شركته وإن بقربته (وَمِنْ  
تُجَارِهِ) أى الشيء ولو بهز ذلك السوق ولولم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي  
الزُّفَاقِ لَا كِبَيْتِهِ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجهر في الزقاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ<sup>(١)</sup>  
بِالْعَمَلِ إِنْ اتَّحَدَ وَتَلَازَمَ) كواحد ينسج والآخر يدور (وَتَسَاوَا بِفِيهِ أَوْ  
تَفَارَ بِا) يعنى أخذ كل ما يساوى له أو يقاربه بالعرف (وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ وَإِنْ  
بِمَكَانَيْنِ) تصرفا فيهما والنفاق واحد (وَفِي جَوَازٍ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِثْنَاءِ  
مِنْ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ) من غيرهما  
(تَأْوِيلَانِ كَطَبِيبَيْنِ) انحدا طبياً أو تلازما كواحد يخرج الفشاوة والآخر  
يُكْجَلُهَا) اشتركا في الدواء وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازْنِ) أوالكباين (وَهَلْ وَإِنْ  
افْتَرَقَا) في الملك أو الطالب أو لابد من الاجتماع فيهما (رُويَتْ عَنْهُمَا وَحَافِرَيْنِ  
بِسُكْرِ كَارٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقْ وَارِثُهُ بَقِيَّتُهُ وَأَفْطَمُهُ الْإِمَامُ وَقُبِدَ بِمَا)  
إذا (لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبعا لشب ضعف القيد (وَلَزِمَهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ  
صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ) إلا أن يقبله بعد طول غيبته (وَمِنْ تَفَاصُلًا) بعد قبوله  
(وَأَلْنِي مَرَضُ كَيَوْمَيْنِ وَقَبِيَّتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخصه من كراء  
للثل وما أتى بينهما (وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أى إلغاء السكندر (كَكثيرِ الْآلَةِ)  
يتبرع به أحدهما في صلب العقد (وَهَلْ يَكْفِي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الغان كما  
قال بن أن أصله في الصحيحة فخرت في بالكاف أى هل يانى من السكندر  
يومانى أى وأما الفاسدة فلا يلغى فيها شيء اتفاقاً (تَرُدُّ دَوْ) فسدت (بِاشْتِرَاقِهِمَا



فِي الدَّمِيمِ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِمَا مَالٍ مَعِينًا تَضَامَنًا فِيهِ بِالسُّوْبَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ  
 بَيْنَهُمَا وَكَبِيعَ وَجَنِيهِ مَالِ خَامِلٍ يَجُزُّ مِنْ رِجْلِهِ) وَالْمَشْتَرَى الرَّدَائِيَانِ قَاتِ  
 قَالِ أَفَلْ مِنَ التَّمْرِ وَالْقِيَمَةِ وَالْوَجِيهِ جَعَلَ مِثْلَهُ (وَكَذِي رَحَى وَذِي يَنْتِ وَذِي دَابَّةٍ  
 لِيَمْعَمُوا إِنْ أَنْ يَنْسَاؤُا الْكِرَاهَ وَنَسَاؤُوا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَدُّوا الْأُ كَرِيَّةَ) بِحَسَبِ  
 مَا لِكُلِّ (وَأِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) لَا مَعْنُومَ لَهُ (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَلَيْهِ  
 كَأَوُّهَا وَقَضَى عَلَى شَرِيكِ) وَلَوْ وَقَعَ مَعَ مَالِكَ فَيَسْتَنْتِي مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ بِقَدَرِ  
 التَّعْمِيرِ (فِيْمَا لَا يَنْقَسِمُ) كَهَامِ (أَنْ يُعْمَرَ أَوْ بِكَبِيعَ) لِمَنْ يَعْمَرُ (كَذِي سُقْلٍ  
 إِنْ وَهَى) تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْأَسْفَلِ (التَّالِيَةِ) الْأَهْلِ  
 (وَالسَّقْفُ) لَا الْبَلَاطُ (وَكُنْسُ مِرْحَاضٍ) وَفِي السَّكْرِ خِلَافَ وَعَمَلٍ بِالْعَرَفِ  
 وَمُخْرَاجِ دَابَّةٍ مَاتَ عَلَى رِجْلِهَا (لَا سُلْمٌ وَبَعْدَمُ زِيَادَةِ التُّلُو إِلَّا الْخَفِيفُ  
 وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ) لَا مَالًا يَقْضَى عَلَيْهِ بِهِ (وَالِدَّابَّةُ لِلرَّاكِبِ) وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ  
 عَلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِهَا وَالْجَنْبَانِ بَيْنَهُمَا كَالْمُعْتَلِقَيْنِ (لَا مُتَعَمَّقِي بِإِجَامٍ) إِلَّا الْقَرْبَنَةُ  
 أَوْ عَرَفَ (وَأِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَبَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا أَنْفَقَ)  
 وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلَعُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذِمَّتِهِمْ (وَالْإِذْنُ فِي دُخُولِ جَارِهِ  
 لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ) كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ (وَبِقِسْمَتِهِ) أَيْ الْجِدَارِ  
 بِالْقِرْعَةِ (إِنْ طَلَبَتْ) فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ الْمَغْرِبِ (لَا يَطْوِلُهُ عَرْضًا) الْأَحْسَنُ  
 حَذْفُ قَوْلِهِ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ النَّخْنُ فَلَا يَتَسَمَّى إِلَّا تَرْضَايَا لَثَلَا يَخْرُجُ  
 الْأَسْمُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَغْرُوزَةٍ تَقَاوَبَا. فَنِ صَارَ لَهُ أَزَالُ  
 غَيْرُهُ (وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لِقَبْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمَ بِنَفْسِهِ) وَلَوْ نَدَرَ  
 عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَا (وَسَهْدُ بِنَاءِ بَطْرَبُورٍ وَلَوْ لَمْ يَغْفِرْ)  
 أَوْ أَصْلُهَا مَالِكٌ اسْتَفْرَقَ مَدَّةَ الْخِيَازَةِ وَرَبَّهُ سَاكِنٌ (وَبِحُلُوسِ بَاعَةِ بِأَفْنِيَةِ الدَّوَرِ  
 لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) وَلَا تَحُلُ أَجْرَةٌ عَلَى مَا قَضَى بِهِ (وَالسَّائِقُ) لِإِبَاحِ (كَمَسْجِدِهِ)

وقضى من اشهر فيه بموضعه (وَسَدَّ كَوْرَهُ) بما هما (فَتَحَّتْ أُرِيدَ سَدَّ خَلْفَهَا) حيث اشرفت بغير سلام (وَيَمْتَنِعُ دُخَانُ كَحْمَامٍ وَرَائِعَةٍ كَدِّ بَاغٍ) حدث ذلك (وَأَنْذَرِ قِيلَ بَيْتٍ) بضر غباره كالنفوذ في الطريق ولو على باب (وَهُ خَيْرٌ بِجِدَارٍ) كحدوث بئر أروحي (وَأَصْطَلَبَ أَوْ حَانُوتٌ قُبَالَةَ بَابٍ وَيَقْطَعُ مَا أَضَرَ مِنْ) (أَغْصَانِ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) ارجعهما قطع ماضر أيضا كان صعد عليها السراق بخلاف الطريقة فيحترس جاراها (لَا مَانِسَ رَوْءَ أَوْ شَيْسٍ أَوْ يَمِجٍ إِلَّا لَا أَنْذَرِ) كالريح من طاحونة (وَعُمَلُو بِنَاءَهُ) إلا لذي وفي مساواته قولان ويجوز له شراء العالي (وَصَوْتٌ كَمَكَمَدٍ) وقصر مالم يشتد ويدم (وَابٍ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِيْنَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَسَكَلِمَلِكٌ لِجَدِيْعِهِمْ) لا بد من إذن من يمر تحته وقيل لا فرق بين النافذة وغيرها يجوز ما لا يضر ورجح (إِلَّا بِأَبَا نُسُكَبَ) من مقابله أو أذن وللوضع غير النافذة (وَصُعُودَ مَخْلَّةٍ وَأَنْذَرَ بِطُكُوعِهِ وَنُدْبَ أَعَارَةِ جِدَارِهِ) لجاره (لِغَرْزِ خَشْبَةٍ أَوْ إِرْفَاقٍ بِمَاءٍ وَفَتْحُ بَابٍ وَلَهُ) إن أعار عرصته لبنا غيره مقيد بمدة (أَنْ يَرْجِعَ وَفِيْهِمَا مَنْ دَفَعَ مَا أُنْفَقَ أَوْ قِيَمَتَهُ) أو لحكاية خلاف موضعيهما (وَفِي مَوْافَقَتِهِ وَخَالَفَتِهِ) بميل الثاني على الشراء بالثمن أو عدم الشراء أصلا (تَرَدُّدٌ) حقه تأويلان.

(فصل) (لِكُنْ فَسَخُ الْزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يُبْذَرْ) فيلزم بقدر البذر كما في (ر) و كراء الأرض لازم (وَحَتَّ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعُوعٍ) وهو الطمام كمال الفعل أو مانعته<sup>(١)</sup> كقطن لا كخشب مفرة (وَقَابَكْتَاهَا مُسَاوٍ وَنَسَاوِيَا) مؤداهما واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إِلَّا لَتَبْرُجَ بَعْدَ الْعَقْدِ) فلا يضر (وَحَلَطُ بَذَرٍ إِنْ كَانَ) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا) معا وهذا قول ، والثاني لا يشترط الخلط (فَإِنْ أَمْ يَنْبُتُ بَذَرُ أَحَدِهِمَا

(١) لورود النهي عن المخابرة وهي كراء الأرض بما تنبته .

وَعُلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ وَيُنْزِلُ نِصْفَ الثَّابِتِ ) وما عمل شريكه في البئر وكراء أرضه إذ الفرض فوات الإبان (وَلَا) بغير (فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ بُذُرِ الْآخِرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَأَن تَسَاوَيَا فِي الْجَمْعِ) العمل والبذر والأرض (أَوْ قَابِلَ بَذَرٍ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قابل العمل (أَرْضُهُ وَبَذَرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذَرِهِ) لجموع البذر لأن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلَا أَحَدُهُمَا الْجَمْعُ إِلَّا الْعَمَلُ) وهي مسألة الخامس (إِنْ عَقَدَا بِمَقْطَعِ الشَّرِكَةِ لَا إِجَارَةَ لِلْجِهَالَةِ) (أَوْ أَطْلَقَا كَالْإِنْفَاءِ أَرْضٍ) لها بال (وَتَسَاوَيَا غَيْرَهُمَا) تشبيه في الفساد للنفوت (أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر للبذر (كُلُّ الْأَصْحَ) اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة الحسن (وَإِنْ فَتَدَّتْ وَتَسَكَّثَتْ عَمَلًا) يعني وجوده منهما ولو لم يتساويا (فَبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادَا غَيْرَهُ) من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَلَا) بأن انفرد أحدهما بالعمل (فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ كَأَن لَهُ بَذَرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٌ) معه فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ لِسْكَالٍ) فإن لم يكن للعامل غير العمل كان عقد الخامس بغير الشراكة فله أجرته والمزاد بالعمل الحرث للجهالة غيره

### ﴿ بَاب ﴾

(حِجَّةُ الْوَكَّالَةِ<sup>(١)</sup>) بفتح الواو وكسرها (فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ مُقَدِّرٍ وَفَسْخٍ وَقَبْضِ حَقٍّ وَعَقُوبَةٍ) كقصاص (وَحَوَالَةٍ وَإِزَادَةٍ وَإِنْ جَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ) المبرى والمبرىء والوكيل وحج على ماسبق ووظيفة فيستحقه الله وهو الوكيل على ما تراضيا حيث لم يخالف شرط واقف والفرع محل خلاف (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الوكالة نيابة في حق غير مشروطة بموته ولا أمانة أقر للمالك

وَأِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ) التوكيل وإن رضى بالتعدد جاز (لَا إِبْرَءَ قَاعَدَ خَصْمُهُ  
كَثَلَاثِ) بحال شيخنا الكاف زائدة إذ لا يضر ما دونها وما زاد أولوي  
(إِلَّا لِعَدْرِ) كلفه لا خاصه إن آذاه (وَحَلَفَ فِي كَسْفَرٍ) ونذر اعتكاف جمل  
أنه مانو صل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفي (وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ) أى شهد  
بجاسة الوكيل ثلاثاً (عَزَلُهُ) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعلن عند الحاكم أو أشهد  
بعزله ولم يفرط في إعلامه (وَلَا لَهُ عَزْلٌ نَسَبِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ) إن لم يقوِّضْ لَهُ  
أَوْ يَجْمَلَ لَهُ وَإِخْصَامِهِ اضْطِرَّارُهُ لِنَيْهِ) أى إلى جمل الإقرار للوكيل (قَالَ)  
لِلْمَازِي (وَأِنْ قَالَ أَقْرَعْنِي بِأَنْفٍ فَإِقْرَارٌ) وقيس عليه أبره إبراء (لَا فِي  
كَيْدَيْنِ) يحتز قابل النيابة (وَمَعْصِيَةٍ كَظِمَارٍ) بخلاف الطلاق ولو فى الحيض  
مثلاً لأن النهي عارض (بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا لَا بِمَجَرَّدِ وَكَلْمَتِكَ حَتَّى يَقْوُضَ)  
بخلاف الوصية فتعم للحاجة (فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرَ النَّظَرِ) وهو  
مالاً تنمية فيه كعتق (إِلَّا الطَّلَاقَ وَانْسَاحَ بِسُكْرٍ وَبَيْعَ دَارٍ سُكْنَاهُ  
وَعَبْدِهِ) المرغوب فيه فلا يعضى ذلك إلا بنص خاص (أَوْ يُعَيِّنَ) للوكل عليه  
مقابل يقوِّض (بِنَصٍّ أَوْ قَرَبَةٍ وَتَخَصُّصٍ) للوكل عليه (وَتَقْيِيدٍ بِالْعُرْفِ)  
كدوابى والعرف أنها الحبر أو عمامة والعرف أنها بيضاء (فَلَا يَمْدُهُ) أى  
ما خصه العرف (إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ  
الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَبِيعِ) أى المشتري (مُوكَلَّهُ) أو كان مفوضاً  
(وَطَوَائِبِ) الوكيل (يَتَمَنَّى وَمُتَمَنٍّ مَا لَمْ يُصْرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعْثِي فَلَانَ  
إِتْبَاعِيَهُ لَا لِأَشْتَرَى مِنْكَ) ولو زاد له (وَبِالْمُدَّةِ مَا لَمْ يَمْلَمْ) أنه وكيل  
كالسَّار (وَتَمَيَّنَ فِي الْمُطْلَاقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا نَقْدُ يَدٍ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى التَّمَنُّ  
وَلَا يَفِي بِاللَّائِقِ (فَتَرَدُّدٌ) مقه تأويلان (وَتَمَنُّ الْبَيْتِ وَالْأُيُنِ) والخبر فى العمام  
إذا قبضه الوكيل وإلا لزم ييمه قبل قبضه فانه بتعديده صار له وفى البيع له أن يرد ويلزم

الوكيل القيمة إذا فات (كفؤوس) باعها (إلا ما شأنه ذلك ليخفيته) كالمقول  
 (كصرف ذهب) قبل الشراء به (بفضة) تشبيهه في الخيار (إلا أن يكون  
 الشأن) أي المادة والمصلحة (وكمخالفتيه مشتري عين أو سوق أو زمان أو بيعه  
 بأقل أو اشترائه بأكثر كثيراً) الأكثر أن القيد للثاني كما في بن  
 (لا كد ينار بن في أربعين) فالقليل نصف العشر (وصدق في دفعهما) من  
 عنده (وإن سلم) السلعة لموكله (مأنه يطل) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة  
 (وحيث خالف في اشتراء لزمه إن لم ير ضه موكله) وأما إن اشترى  
 مأموره به لنفسه ففي ح خلاف صدر بأنه يقبل بيمينه إن اتهم (كذي عيب)  
 اشتراه فيلزمه إن لم ير ضه موكله (إلا أن يقول) العيب (وهو فرصة أو)  
 خالف (في بيع فيخير موكله) على ماسبق (ولو ربوياً بمثل) بناء على  
 أن الخيار الحسكي ليس كالشرطي فلا تلزم النسبة (إن لم يلزم الوكيل  
 الزائد على الأحسن) قيد في التخيير (لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء  
 أو اشتريها) عاقد على عينها (فاشترى في الذمة) حالا (ونقدتها وعسكسها  
 أو شاء يدينار فاشترى به اثنتين) فيهما الصفة (لم ينسكن لأفرادها وإلا  
 خير في الثمانية) بما ينوبها (أو أخذ في سلمك) بعد عقده (حويلاً أو رهناً  
 وضمنه قبل عليك به ورضاك وفي) ثمن (ذهب في) قوله بع (بدرام  
 وعسكسيه) ولا تفاوت (قولاً) في بن ترجيح الزوم (وحيث يفعله في  
 لا أفعله إلا بنية) في الفتوى كما سبق (ومنع ذمي في بيع أو شراء  
 أو تفاض) إلا باطلاع المسلم (وعدو على عدوه) ككافر على مسلم<sup>(١)</sup>  
 (والرضى بمخالفتيه في سلم إن دفع له الثمن) مما يعرف بيمينه قبل القبض

(١) في المجموع وشرحه : وكره توكل مسلم لدى لنوع الإذلال ولذا في ح لا يوكل الرجل  
 أباه في تخليص حقه فان تحقق الإذلال حرم أو لم يتوصل الذي لحقه بغير ذلك جازاه

والحلل لفسخ الدين الواجب بالمخالفة في مؤخر وفي الطعام بيمه قبل قبضه  
(وَبَيْعُهُ لِنَفْسِهِ) إلا برضى الموكل أو تنافى رغبات المشتري (وَتَحْجُورِهِ  
بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور كمكاتب ومأذون (إِنْ لَمْ يُحَاجِبْ  
وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عَلِمَ) بالقرابة ولو لم يعلم  
الحكم (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكََّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أبسر وإلا  
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَالْأُ) بأن لم يعلم أو عينه (فَقَلَى أَمِيرِهِ) وشراء من  
يعتق على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكُّلُهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) للموكل عليه (أَوْ  
يَسْكُنُ) والمفوض التوكيل (فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بَعْدَ زِلِ الْأَوَّلِ) أو مونه بل  
يعزل الأصل كوكيل بعد وكيل لأن قال وكل لك (وَفِي رِضَا) أى للموكل (إِنْ  
تَعَدَّى بِهِ) أى بالنوكيل في السلم لأنه ماخالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ  
وَرِضَاُهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بعينه (بِمُسَامَاةٍ) بدل من  
سلم ويحمل على الزيادة في الثمن لئلا يتكرر مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (بِذَيْنِ)  
فيه تنوع الرضى حيث خالف المسمى أو كثر (إِنْ فَاتَ وَبِيعَ) لدين (فَإِنْ وَفَى بِالْقِيَمَةِ)  
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةِ) فالأمر ظاهر (وَلَا غَرَمَ) الوكيل ما بقى (وَلَمْ يَسْأَلِ)  
الوكيل (غَرَمَ التَّسْمِيَةِ) أو القيمة الآن (وَبَصِيرُ لِيَقْبِضَ) من المشتري (وَبَدَعَ  
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة  
(فَأَقُولُ) فإن كانت قيمته اثني عشر لكونه خمسة عشر مثلاً وللمسمى عشرة  
فقد فسخ الدرهمين في خمسة (وَلِنْ أَمِيرٍ يَبِيعُ سِلْعَةً فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع  
ما قبلها (أَغْرَمَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَاسْتَوْنِي بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ) حتى يقبض  
(فَيَبِيعَ وَغَرَمَ النِّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يَشْهَدْ)  
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِطَعَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات  
كما سبق وأعاد لقوله (وَأَدْعَى الْإِذْنَ فَنُوزِعَ) فالقول للموكل في عدمه  
(أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) به (فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْتَّلَفِ) لأنه

كذبها (كالمدبان) أنكر المعاملة فشهدت بينة بالدين فقامت أخرى بالأداء وأما الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبت العفو والأصول من العفار ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ملكه فأثبتت شرائها منه فلا تسقط بالتكذيب (ولو قال غيّر الموضع قبضت وتلف برىء ولم يبرأ الغريم إلا ببينة) على دفعه وبرىء بقول الفوض (ولزم الموكّل كلّ غريم الشمن إلى أن يصل إربته) ولو تلف مراراً من الوكيل (إن لم يدفعه له) قبل العقد فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة (وصدق في الرد) الأحسن الدفع (كالدّوع) فيشترط ألا يتوق عليه عند قبضه ببينة (فلا يؤخّر للإشهاد) التحقيق أن له التأخير ليستط عن نفسه البين لكن في بن عن ابن عرفة أن هذا نص الغزالي لا أهل المذهب (ولأحد الوكيلين) للترتين (الاستبذاد) ويحتمل عطفه على للمنوع فيحمل على الممية كالوصيين مطلقاً (إلا لشروط) فيها (وإن يمت) باموكل (وباع) فالأول إلا لنبض من الثاني غير عالم كذات الوالين وفي الوكيلين الأول مطلقاً على ما في الخرشي (ولك) باموكل (قبض سلمه لك إن ثبت ببينة) وليس للمسلم إليه أن يقول أدفع لمن عاملني ولا يكون المسلم إليه شاهداً للموكل أن السلم له على أحد قولين كذا في الخرشي (والقول لك إن ادعى الإذن) لأن الأصل عدمه (أو صفة له إلا أن يشتري) بالتمن شيئاً (فزعمت أنك أمرته بغيره) وأشبهه (وحلف) واعترض حش ما في الخرشي من تقييد التمن بما لا يعرف بعينه (كقوله أمرت ببيع بعشرة وقلت بأكثر وأشبهت) بناء التأييد والضمير للمرة: (وفات المبيع يزوال عينه أو لم يفت ولم تخلف) وحلف (وإن وكلته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدّم بأخرى وقال هذه لك والاولى ودبمة فإن لم يمسس وحلف أخذها إلا أن تقوت بكوليد) قال البدر

القرارى إنه مفوت أيضاً مع البيان المجرد عن البينة (أَوْ تَدْبِيرٍ) أو كتابة أو عتق (إِلَّا لِبَيْعَةٍ) على أن الأولى ودبعة فلا نفوت وبأخذ قيمة الولد إلا أن يبين مع البينة فرق (وَلَزِمَتْكَ الْآخَرَى وَلَمَّا أَمَرْتُهُ بِمَائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ فَإِنْ لَمْ تَنْتَفُ خَيْرَتِ فِي أَخْذِهَا بِمَا قَالَ وَإِلَّا) بَأَنْ قَاتَتْ (لَمْ يَلْزَمَكَ إِلَّا الْمِائَةُ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لَزَيْفٍ فَإِنْ عَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمَتْكَ وَهَلْ وَإِنْ قَبَضْتَ) السَّلْعَةَ (تَأْوِيلَانِ وَإِلَّا) يعرفها (فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفَتْ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُدَّةٍ) أى عسر (الْمَأْمُورِ) فَإِنْ أَبْسَرَ لَمْ تَحْلَفْ (مَا دَفَعْتَ إِلَّا جِيَادًا فِي عِلْمِكَ) وأنت لا تعرفها من دراهمك (وَلَزِمَتْهُ تَأْوِيلَانِ) جواب هل (وَلِلَّا) يقبلها والموضوع أنه لم يعرفها (حَلَفَ كَذَلِكَ) ما دفع لإلجائها (وَحَلَفَتْ) بالنشيد (الْبَائِعُ) والمفعول محذوف أى الأمر أيضاً (وَفِي الْمُبْدَأِ تَأْوِيلَانِ وَانْمَزَلَ يَمُوتُ مُوَكَّلُهُ) وفله — الاخص (إِنْ عِلِمَ وَإِلَّا فِتَاوِيلَانِ وَفِي عَزْلِهِ يَعْزَلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ خِلَافٌ) حيث لم يفرط الموكل في الإعلام (وَهَلْ لَا تَنْزِمُ أَوْ لَمَّا وَقَعَتْ بِأَجْرَةٍ) بَأَنْ عَيْنَ الْمُوَكَّلِ فِيهِ (أَوْ جُمْلَ فَسْخُومًا) تَنْزِمُ الْإِجَارَةَ كَجُمْلَ الْمُوَكَّلِ بِالشُّرُوعِ (وَلِلَّا لَمْ تَنْزِمُ تَرَدُّدٌ).

### (بَابُ) <sup>(١)</sup>

(يُؤَاخِذُ الْمُسْكَلَفُ بِلَا حَاجِرٍ) لامريض أقر بأنه تبرع في صحته فهاطل إرثا وإن أجزع فطعية إلا أن يقول أنفذوه فوصية كافي ح (بِإِقْرَارِهِ لِأَهْلِ لَمْ يُسَكِّدْ بِهِ) ولورجع عن التكذيب لم يقد لإلّا بإقرار ثان وإعنا يعتبر تكذيب الرشيد

(١) باب في حكم الاقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقا على قائله بشرطه وهو أيضاً خبر كما لابن حرفة والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن الخبر إن كان حكمه فاصرا على قائله فالأقرار وإن لم يقصر فإن كان للخبر فيه نفع للدعوى أو لم يكن فيه نفع فالشهادة اه أقرب للمالك مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة المثر والمقر له والمقر به والصيغة .



(وَأَمَّ بِتُهُمْ كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كحد أو في المال من مكاتب وماذون (وَأُخْرَسَ وَمَرِيضٍ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) ولو أنى وهذا شرط فيما بعد إلا بعد أما هو فيمكن وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبعد والمراد قرب الإدلاء كالأم بالنسبة للإخوة (لِأَبْعَدَ أَوْ لِمَلْطَفٍ أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرِثْهُ) كحال لعلبة الخنو عليه من الأبعد عادة (أَوْ لِمَجْهُولٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ عَلِمَ بُغْضُهُ لَهَا) لاجبه وإقرارها له كمكسه (أَوْ جِهْلَ وَوَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ) خاص بحال الجهل (إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيتهم (وَمَعَ الْإِنْثَاءِ) أى جنسهن (وَالْعَصْبَةِ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من العصبية وأبعد من البنات (كَإِقْرَارِهِ قَوْلَهُ انْكَتَى) من إقراره - من المصوت بميم (أَوْ لَا شَرَّ) بل الخلاف في الإقرار لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنْ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأم أو أخت وعم أقر معها لأخت تشبيهه في القولين (لَا الْمَسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا يصح قطعاً (كَأَخْرَجَنِي لِسَفَرٍ وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَازِمَ لِحَدَثِهِ إِنْ وَطِئْتُ وَوَضَعَ لِأَفْلِهِ) أى لأقل من مدته لئلا يوجد عند الإقرار (وَلَا) بأن غاب واطئها (فَلَا كَثَرَهُ) من يوم غيبته يستحق (وَسُوَّى بَيْنَ تَوَامِيهِ إِلَّا بَيَّانَ الْفَضْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بَعَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو كتابته ولو بأرض إن أشهد بها لا في الهواء (وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتَهُ لِي أَوْ بَعْتَهُ أَوْ وَفَيْتَهُ) فيثبت وله تحليف المقر له (أَفْرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَفْرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تُفْرِضْنِي) فلم يكذبه كما سبق (أَوْ سَاهَلْنِي أَوْ أَنْزَلْنِي أَوْ لَأَقْضِيَنَّكَ الْيَوْمَ) بالنفى أو الإثبات (أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلْ جَوَاباً لَأَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف (أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ هَلَى أَوْ هَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مَنِ

أَيُّ ضَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا) لَأَنَ الْأَوَّلَ هَزُو (وَفِي حَتْمِي بِأَنِّي وَكَيْلِي  
وَشِبْهِهِ أَوْ أَنْزَلَ أَوْ خُذْ قَوْلَانِ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَأْنِ وَالْأَقْرَبُ كَمَا فِي شِئْنِ الْأَزْمِ  
(كَذَلِكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلِمِي) أَوْ ظَنِّي نَشْبِيهِ فِي الْقَوْلَيْنِ لَا شَكِّي  
أَوْ وَهْمِي (وَلَزِمَ إِنْ نُوكِرَ) شَرْطُ مَعْلُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ تَمَنٍّ خَيْرٍ) لِإِنْ وَوَفَقِ  
إِلَّا لَدَى فَقِيمَتِهَا (أَوْ عَيْنِي وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَذَلِكَ وَاهُ  
الرَّبَّاءُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاةٌ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غَيْرُهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى  
لِقَارَرِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقْعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَّاءُ) فَتَنَفَعَهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا  
بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعْقِيبُ الرَّافِعِ مَعَ التَّأْخِيرِ  
(أَوْ أَفْرَزْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّا بَرَزْنَا مِنْ عِلْمٍ تَقَدَّمَهُ) أَيْ الْبِرْسَامِ نَوْعٍ  
مِنَ الْجُنُونِ (أَوْ أَفَرَّ اعْتِذَارًا) كَأَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ إِعَارَةَ دَابَّتِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ  
يَقْرَضُ شُكْرًا) كَأَسْلَفَنِي جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَالْقَدَمِ بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ<sup>(١)</sup> (وَقِيلَ أَجَلَ مِثْلِهِ) الضَّمِيرُ لِمَا أَفْرَبَهُ (فِي بَيْعٍ  
لَا قَرْضٍ) لِأَنَّهُ أَصْلُهُ الْحُلُولُ (وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ) فَلَا يَلْزَمُ أَنْ  
تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَطُوفِ (وَكَخَاتَمٍ فَضَّهُ لِي نَسَقًا إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ)  
أَظْهَرُهَا الْقَبُولَ (لَا يَجْذَعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ)  
لِأَنَّهُا لَتَبْيِضُ (كَتَنَّى عَلَى الْأَحْسَنِ وَمَالَ نِصَابٌ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلشَّرْقَةِ  
(وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَيْءٍ وَكَذَا وَشُجِنَ لَهُ) أَيْ لِلتَّفْسِيرِ (وَكَشَرَقَةٍ  
وَنَيْفٍ) عَطَفَ عَلَى الْمَشَبِّهِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ) لَفْظُ شَيْءٍ (فِي كِمَا تَقَرَّبْتُ وَشَيْءٍ)  
حَيْثُ يَسْتَعْمَلُ لِلتَّحْقِيقِ مَا قَبْلَهُ عَرَفْنَا نَحْوَ زَيْدٍ رَجُلٍ وَنِصْفٍ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا  
دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عَدَدٍ تَمَيِّزُهُ مَفْرَدٌ مُنْصَوْبٌ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا  
(أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدٌ عِشْرَ)  
أَقَلُّ مُرَكَّبٍ تَمَيِّزُهُ مُنْصَوْبٌ وَالَّذِي قَالَهُ سَحْنُونُ تَفْسِيرُهُ جَمِيعٌ ذَلِكَ وَهُوَ أَبْقَى

(١) كَانَ يَقُولُ : أَفْرَضْنِي فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ ضَامِقِي حَتَّى قَضَيْتَهُ لِأَجْزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا اهْ شَرْحُ أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ

بالعرف (وَبِضْمٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةٌ وَكَثِيرَةٌ أَوْ لَا كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ أَرْبَعَةٌ) وتحمل السكينة للنفقة على الخسة (وَدِرْهَمُ الْمُتَعَارَفُ) ولو نكاحاً (وَلَا) يكن عرف (فَالشَّرْعِيُّ وَقَبِيلُ غَشَّةُ وَنَقْصُهُ) ولو جمعهما (إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدِرْهَمٌ أَوْ نَحْتَهُ دِرْهَمٌ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِينَارَانِ) وكذا إن حذف لا وإن نقص ما بعدها قيل إن وصل أو ساوى لزماً حملاً لما على مجرد العطف (وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ) حملاً للأول على التأكيده والثاني على السببية (وَحَلَفَ مَا أَرَادَهَا) لاحتمال المعية أو حذف العاطف في الأول (كَشَاهِدٍ فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخَرٍ مِائَتَيْنِ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (مِائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (وَبِمِائَتَيْنِ وَبِمِائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) يحتمل الاقرار الجرد والاذكار ففيه ما سبق (وَجُلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثَّلَاثَانِ فَأَلَا كَثُرَ بِالْإِجْتِهَادِ) فيما زاد على الثلاثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرُونَ) لأن عرفنا المعية والبعدية (أَوْ مِائَةٌ قَوْلَانِ) وقيل بعشرة وفي المقابلة والسببية (وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ زَيْتٌ فِي جَرَّةٍ فِي أَرْوَمٍ ظَرْفُهُ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٌ فِي إِصْطَلْبٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحْلَ أَوْ أَعَارَنِي أَمْ يَلْزَمُ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَلْبَانٌ حَلَفَ فِي غَيْرِ) مقام (الدَّعْوَى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فَلَا نَّ غَيْرُ الْعَدْلِ) لا مفهوم له في الاقرار نعم المدل شاهد وإن حكم بغير حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ أَرْبَعَةٌ الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَعَصَبَتُهُ مِنْ فَلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ) وكذا إن حذف لا قال عيسى ويحلفان (وَلَا أَحَدُ تَوْبَيْنِ عَيْنٍ) وحلف إن نوزع في تعيين الأدنى (وَلَا فَإِنْ عَيْنُ الْمُقَرِّ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِي حَلْفًا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَى كَأَنَّ لَاسْتِثْنَاءَهُ هُنَا كَثِيرُهُ) فيصح إن اتصل إلا لعارض ولم

يستفرك<sup>(١)</sup> ولا يكفى هنا إسماع النفس (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالنَّيْتُ لِي) (لَسَكَانُ فِيهَا  
(وَبِعَبْرِ الْجِنْسِ كَأَنَّ إِلَّا عَهْدًا وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأُ فُلَانًا نَمَا لَهُ  
قَبْلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأُهُ) هكذا على الإطلاق (بَرَى مُطْلَقًا وَمِنْ  
الْقَذْفِ) ولو بلغ الإمام إن أراد سترًا (وَو) مال (السَّرِقَةِ) وقطعها حق لله  
تعالى (فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بَصَكَ) وثيقة (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ) أى الصك  
(بَعْدَهُ) أى بعد الإبراء (وَإِنْ أَبْرَأُهُ مِمَّا مَعَهُ بَرَى مِنْ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينَ  
إِلَّا لَعَرَفَ بِاسْتِعْمَالِ مَعَ فِي الذَّمِّ)<sup>(٢)</sup>.

### ﴿ بَابٌ ﴾

(إِنَّمَا يَسْتَحْلِقُ الْأَبُ نَجْهَوْلَ النَّسَبِ) لا كالجد والأُم ، ومن علم نسبه  
مستلحقه قاذف ولا من ثبت أنه ابن زنا ويستثنى من الجهول اللقيط كإبائى (إِنْ  
لَمْ يُكْذَبْهُ الْعَقْلُ أَوْ الْمَادَّةُ) كاستحقاقه من ولد ببلد بعيد علم أنه لم  
يدخله (وَلَمْ يُسَكَّنْ رِقًّا لَهُ كُذِّبَ بِهِ أَوْ مَوْلَى) للكذب لانهامه على قصد  
الانزعاع من الرق والولاء (لَسَكَنَهُ يُلْحَقُ بِهِ) يحتمل أنه إشارة لطريق أخرى  
وكذلك قوله (وَفِيهَا أَيْضًا يَصْدَقُ وَإِنْ أَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى  
كَذِبِهِ) بما مر من العقل والعادة ويحتمل حمل هذا على ما إذا سبق له ملك على  
أمه أو عليه كما يأتى بخلاف الأول وقوله لكنه يلحق به على مجرد النسب بلانزع  
وقد ذكر هنا صور أربع علم سبقي الملك وصدق الحائز لحق ونزع انتفيا أو ثبت  
أحدهما لحق النسب ولا ينزع (وَإِنْ كَبِرَ أَوْ مَاتَ وَوَرَّثَهُ إِنْ وَرَّثَهُ ابْنُ)

(١) وإن تعدد الاستثناء فكل مما قبله على ما فيه من الخلاف

(٢) فى المجموع : ولا يرى عموما قاض ناظر الوقف ولا وصى لمحجوره ولا محجور قبل  
سنة أشهر من رشده اهـ « تنبيه » لوجده شخص حق آخر ثم أبرأه صاحب الحق فهل تنفعه  
البراءة فى الآخرة فلا يطالب عند الله به . أو لا تنفعه قولان حكاهما القرطبى فى شرح مسلم  
أظهرهما الأول .

يعنى مطلق ولد كما سبق في الامان والشرط في الإرث من المستلحق بعد موته أو في مرضه (أو بآءه) عطف على كبير (وَنَقَضَ) البيع ولو تكرّر ويمتق ورد بن مافى الخرشى من أن الولاء المشتري (وَرَجَعَ) المشتري (بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ خِدْمَةً) فرأس برأس (فَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيلَادَهَا بِسَاقٍ) على بيعها (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أى المدرنة أرجحهما رد البيع حيث لانهممة (وَأِنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ) ولو ظاهرة الحمل على ما حققته (ر) لأن ولد الأمة ينفى بلا امان فاحتاج الاستلحاق مطلقاً (لِحَقِّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ بِحَبْئَةٍ أَوْ عَدَمِ ثَمَنِ) منه لما رجع عليه فيفوز بها وبضيع الثمن ولا ينظر لقلة الثمن كما في حش (أَوْ وَجَاهَةٍ) لها عطف على محبة (وَرَدَّ ثَمَنَهَا) حيث لم يبق في ملك المشتري بأن أخذها البائع أو مانت أو اعتقت (وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ) المستلحق (مُطْلَقًا) اتهم فيها أولاً ما لم يزد على أقصى الحمل من البيع أو بأنى لأفله من وطء المشتري (وَأِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمَلِكُ لغيرِهِ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَتَقَ كَشَاهِدٍ) بحرية (رُدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عتق عليه بالحكم (وَأِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ) كأخ واستلحق غير الأب مجاز بمعنى الإفراق (لَمْ يَرْتَهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الإرث من الطرفين حيث تصادقا ودخل هذا ابن ابني، وأما أبو هذا ولدى فيصح قطعاً بشروط الاستلحاق كهذا أعتق لأنه إفراق على النفس (وَحَصَّهُ) أى الخلاف (الْمُخْتَارُ) لاخصى فهو اسم فاعل (عَمَّا إِذَا لَمْ يَطُلِ الْإِفْرَاقُ) فيتوارثان قطعاً إرث ثابت النسب كما في بن (وَأِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يعلم (عَتَقَ الْأَصْغَرَ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، ولما عتق تبعاً لأم الولد (وَتُمْنَا الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصغر (وَتُمْنَا الْأَكْبَرُ) لأننا لمنا (٢٢ م - لمكليل)

يمتنق على احتمال أنه الولد (وإن افسدت أمهاتهم فواحدة) تتبعه أمه (بالقرعة) على الرؤوس ولا ينظر للقيم كما حققه (ر) (وإن ولدت زوجة رجل وأمّه آخر واختلطاً عيّنته القافة وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع ابنتها أخرى لا تدعى به واحدة) والممول عليه القافة أيضاً وأما قولهم القافة لا تدعى في الحرائر فمعناه إن تزوجت لمطلقة قبل حيضة فأبنت بولدها بالاول كافي (ر) (وإنما تعتمد القافة على أبي لم يضمن) بالجملة تعتمد الأجزاء قبل تميرها (وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب) بشهادتهما (وعدل يعاليف معاً وبرث) الممول عليه ما نقص المقر بلا يمين كما يأتي (ولا نسب وإلا) يكن المقر عدلاً (فحصه المقر كالمال) تقسم على الانكار والإقرار وبأخذ المقر به ما نقصه الإقرار (وهذا أخى بل هذا فلأول نصف لثاني وأخير وللثاني نصف ما بقي) وهكذا (وإن ترك أمًا وأخًا فأقرت بأخ) ولولأب مع شقيق فأسكر فإنه بالإقرار (فله منها الشدس) بمقتضى إقرارها (وإن أقر ميت قبل موته) بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضاً) من غيره (ونسيتهم الورثة واليمنة) الأولى الاقتصار على اليمنة (فإن أقر بذلك) القدي شهد به (الورثة فمن أحرار) لقوة الحال بالمتعين ابتداء بخلاف مسألة أحدهم السابقة فالإبهاهم فيها أصلي (ولهن ميراث بنت وإلا) يقر الورثة (لم يمتق شئ) لأن الشهادة بطل بعضها بنسيان المتعين فتبطل كلها على القاعدة (وإن استلحق ولداً ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه) بخلاف العكس (ووقف ماله فإن مات فلورثته وقضى به دينه) وإن قام غرماء وهو حي أخذوه (ويلغز بها من وجوه<sup>(١)</sup>)

(١) فيقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع . ويقال : مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه ، ويقال : مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه دين الشخص لا يأخذه هو اه شرح المجموع وحاشية أقرب المسالك

﴿ باب ﴾

(الإيداعُ توكيلٌ يحفظُ مَالٌ) فيحرم القبول لمن لا يحفظ له كمتفوق  
الدمم ويضمن من رد له شيئاً لبیت المال كافي ح ويكفي الرضى به بالسكوت  
ولا يتعين إلا لتخليص مستهلك ويجب الحفظ ولو أصر ربه بالإللاف (تضمنُ  
بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهِ) ولو خطأ كن أذن له في تقليب إماء فسط على غيره مثلاً  
ضمن غير المُقَلَّب (لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلَيْهَا وَمِخْلَطِهَا إِلَّا كَقَفْحٍ  
بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمٍ بِدَنَانِيرٍ الْإِخْرَازِ) أو الرقيق باتحاد المالك (ثُمَّ إِنْ بَلَّفَ  
بَعْضُهُ فَبَيْدَتْ كُفَّاهُ) بنسبة ما لا حل (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِإِنْفَاعِهَا) كركوب  
يخشى منه الهلاك لخص (أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ) أو ردّها (إِلَّا أَنْ  
تُرَدَّ سَالِمَةً) وفي النفع الأجرة إن اعتادها مثل ربه (وَحَرُمَ سَلْفُ مُقَوِّمٍ  
وَمُعَدِّمٍ وَكَرِهَ) سلف الموصى (النَّقْدَ وَالْمِثْلَ) عطف عام وحق حمل إذن جاز  
أو علم عدمه حرم (كَالْتَجَارَةِ) المتعدي كإذن قول الناصر أنه تشبيهه تارة (وَالرَّحُجُ  
لَهُ) ولربها القيمة مع الفوات والخيار إن لم تفت ولا فرق بين بيعه بمرض أو  
نقد كما في حش والوصى كالودع بخلاف نحو للبضع فإنه أريد للتنمية فلا يخص  
بالربح (وَبَرِيءٌ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ) احتراز عن المقوم فلا بد من وصوله لربه  
وأما لعدم فيبرئه الرد المالك الودعية (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولَ إِنْ اخْتِجَتْ فَخُذْ)  
فكالمسلف لا بد من الرد لربه (وَضَمِنَ) على ما سبق (أَلْيَاخُودَ قَطُّ أَوْ يَقْتُلُ  
بِنَهْيٍ أَوْ بَوْضَعٍ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ) لأن في ذلك إغراء للتمدى (لَا إِنْ  
زَادَ قَفْلاً أَوْ عَكْسَ) فوضع (فِي الْفَخَّارِ) في سرة لا كسر على الظاهر والقيل  
والغلق على رب الودعية (أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ بَكْمٍ أَخَذَ بِالْيَدِ) إلا أن يقصد  
الإخفاء إذ اليد أحفظ (كَجَبِيدٍ) في الصدر لا الجنب (عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَسْتَأْنِهَا  
فِي مَوْضِعٍ إِيدَاعِهَا) أو غيره (وَيُدْخُلُهَا الْجَمَامَ بِهَا) لغير ضرورة (وَيُحْرُوجُ

بِهَا يُظَاهَرُ فَضَاعَتُ) أَوْ دَفْعُ الْفِيزْرِ بِهَا غُلَاطًا (لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كُمَةٍ) سُرُوطَةٌ  
 كَمَا أَمَرَ (فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمانَ وَبِإِدَاعِهَا وَإِنْ يَسْفَرِ) بِمَعْنَى فِي  
 (لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اعْتِيْدًا بِذَلِكَ) وَمِثْلُهُمَا الْخَادِمُ (إِلَّا لَمَوْزَوْةٌ حَدَثَتْ) فَتَرَدُّ  
 إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُودِعَ يَسْفَرِ) قَبْلَهُ (وَوَجَبَ  
 الْإِشْمَادُ بِالْعُذْرِ وَبَرَىءُ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً) مِنْ مَمْنُوعٍ (وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى  
 الْإِلْيَابَ) وَإِلَّا نَدَبَ (وَبَيِّنْتُهُ بِهَا) بِإِلَّا إِذْنٍ (وَرِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمَنْتَنَ) جَمْعُ نَظَرًا  
 لِمَعْنَى (وَإِنْ مِنْ الْوِلَادَةِ كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاَنْتَ مِنْ أَوْلَادَةٍ وَبِحَدِّهِ ثُمَّ فِي  
 قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ) الْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ (وَبَيِّنَتُهُ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تَوْجَدْ) فِي  
 وَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَتْلَفَهَا كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمَنُ  
 (إِلَّا بِكَلِمَةِ شَرِّ سِنِينَ) فَيَحْمِلُ عَلَى الرَّدِّ (وَأَخَذَهَا إِنْ تَبَيَّنَتْ بِكِتَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ  
 بِأَخْذِ (عَلَيْهَا أَنَّهُ أَنْ ذَلِكَ خَطُّهُ) فَاعِلٌ تَبَيَّنَ (أَوْ خَطُّ الْأَمِيَّتِ) وَأَوَّلَى  
 بَيِّنَةٍ لَا أَمَارَةَ (وَسَعْيِهِ بِهَا) دَلَالَتُهُ (لِمُصَادِرٍ) ظَالِمٍ (وَعَمَوْتَ الْمُرْسَلِ مَعَهُ  
 لِبَدِّ) بِمَعْنَى يَضْمَنُ الرِّسُولُ (إِنْ لَمْ يَصِلْ لِمَالِيهِ) أَيْ إِلَى الْبَلَدِ بِمَا يَسْكُنُ فِيهِ  
 الْإِصَالُ وَتَحْلُفُ وَرِثَةُ الرِّسُولِ عَلَى نَفْسِ عِلْمِهَا حَيْثُ لَمْ يَضْمَنُ (وَبِكَلْبِيسِ الثَّوْبِ  
 وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ) أَعَادَهُ مَعَ تَقْدِيمِ الْإِنْتِفَاعِ لِقَوْلِهِ (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً  
 إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أَيْ الْوَدِيعَةُ وَلَوْ لِقَنْيَةٍ كَمَا فِي حَشْوِ بْنِ (لِمَكَّةِ)  
 مِثْلًا (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) مَجْجٌ وَكَذَا لَوْ تَقَعَّتْ فَإِنْ تَلَفَتْ فَالْقِيَمَةُ (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا  
 عَنْ أَسْوَأِ قِيَمِهَا) أَوْ طَالَ مِظَانَةُ الرِّخْصِ كَمَا فِي حَشْ (فَلَمَّا قِيَمَتْهَا يَوْمَ كِرَائِهِ  
 وَلَا كِرَاءِ أَوْ أَخَذَهُ وَأَخَذَهَا وَبَدَعَهَا) لِأَحَدٍ (مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمْرَتُهُ بِهِ وَحَلَفَتْ  
 وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرَىءُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ) اسْتِثْنَاءُ مِنَ الضَّمانِ (وَرَجَعَ)  
 حَيْثُ ضَمِنَ (عَلَى الْقَابِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْتَقِ أَمْرُكَ فَالْرجُوعُ أَنْ حَسَنَ الظَّنُّ  
 بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرَىءُ رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَإِنْ بَيَّنَّتْ لِمَالِيهِ بِمَالٍ فَقَالَ



تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتُ فَأَلْزَمْتُ شَاهِدًا) وحالف حيث شهد له اإخالفته  
الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف  
ولم يتم لرسول بينة على الدفع (تَأْوِيلَانِ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت  
الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا تصديق إلا  
في رد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ) عطف على الوارث والرد  
في هذا بمعنى الدفع (كَمَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ) أى الابداع  
(مَقْصُودَةٌ) للتوثيق خوف دعوى الرد (لَا بَدْعُوى التَّلْفِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ  
بِالتَّلْفِ أَوْ الضِّيَاعِ وَحَلَفَ الْمُتَمِّمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفي الرد  
مطلقا (وَلَمْ يُفِذْهُ شَرْطُ نَفْيِهَا) أى البين (فَإِنْ تَسَكَّلَ حَلَفَتْ) ولو في دعوى  
الانهام هنا كما في حش تبعاً لر (وَلَا) ضمان (إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ  
بِلَا بَيِّنَةٍ) فأنكر (وَبَقُولِهِ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بِمَدَّةٍ مِنْهُ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ  
بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا مُذَرٍّ لِأَنْ قَالَ لَا أَذْرِى مَتَى تَلَفَتْ) ولو منهما بلا  
عذر (وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ بَيِّنَةً) للتوثيق عليه (لَا إِنْ  
قَالَ ضَاعَتْ مِنْ سَيْنٍ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ حَصَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره  
(كَأَلْفِرَاضٍ) تشبيهه في عدم الضمان فيما سبق (وَأَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ  
ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا<sup>(١)</sup>) رجح أن للمظلوم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة  
الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أُجْرَةٌ حِفْظُهَا بِخِلَافِ تَحَلُّمِهَا) إلا  
لشرط أو عادة فيهما (وَلِكُلِّ تَرَكُّمًا) بردها متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ

(١) لحديث « أَدَالَةُ إِلَى مَنْ اتَّخَذَ مِنْ خَانَكَ » حسنه الترمذى وصححه  
غيره . ورجح الأخذ منها كما قال الشارح لقوله تعالى « فَمَنْ عَتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ عَنِ  
مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ » وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خَانَكَ أى لا تأخذ  
أكثر من حَقِّ فتكون خائنًا أما من أخذ حقه فليس بخائن . ولذا قال في المجموع « وَلَوْ  
أَخَذَ قَدْرَ مَا ظَلَمْتَ بِهِ أَنْ أَمْنْتَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ »

سَفِيهَا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ) كما سبق في الحجر (وَلَمَّا  
بِإِذْنِ أَهْلِهِ وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْإِذْنِ عَاجِلًا) كما مر (وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِنْ عَتَقَ  
إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسَبَتْهُ تَحَالُفًا وَقَسِمَتْ  
بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتغرمه لكل (وَلَمَّا أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَ بِيَدِ  
الْأَعْدَلِ) كالوصيين.

### ﴿بَابُ (١)﴾

(صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَفْتَعَةً بِلاَ حَجَرٍ) عليه فيها (وَلَمَّا مُسْتَعِيرًا)  
مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كما استعير إن قبل له لا نمر (مِنْ  
أَهْلِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ) بها معمول إعاره ومن بمنى اللام (عَيْنًا) معمولة أيضًا  
(لِمَفْتَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا) لحرمة خدمته له خصوصًا وبكره انتقال  
العام كالغلياط (وَجَارِيَةٍ لِلْوَطَنِ) (٢) وَخِدْمَةٍ لِغَيْرِ نَحْرَمٍ) وفي بن تخفيف في  
أمة الزوجة بحسب حال الناس (أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقُ عَلَيْهِ) لأن الخدمة فرع الملك  
(وَهِيَ) أي الخدمة في هذه الحالة (لَهَا) كالعبد (وَالْأُطْعَمَةُ وَالنَّقُودُ قَرْضٌ)  
لأن الانتفاع بها بذهاب عينها (بِمَا بَدَلُ وَجَازَ أَيْتِي بِغُلَامِكَ لِأَعِينِكَ)  
بغلامى (إِجَارَةٌ) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على ما فى بن  
(وَضَمِنَ الْغَضِيبَ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة العبد لحيازته لها كافي بن  
(إِلَّا لِجِدْنَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْسِي) راجع لما قبل إلا (تَرَدُّدٌ لَا غَيْرُهُ  
وَلَوْ بِشَرَطٍ) وتنقلب إجارة فاسدة كما في الخردى (وَحَلَفَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِلاَ  
سَبَبِهِ كَبُوسٍ) وفي الفار خلاف (أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى) وفي كسرى كسيف

(١) الإعارة تمليك منفعة مؤقتة بلا عوض اه أقرب المسالك

(٢) فإن وقعت كانت باطلة وإن وطئها فلا يحد للشبهة اه صاوى

وقدوم (إن شهد له أنه معه في اللقاء) ولولم يعلم الضرب (أو ضرب به  
ضرب مثله) راجع لنحو القدوم (وفعل التأذون ومثله ودونه لا آخر)  
كالجبر بدل التمع ولو أخف والزاجح أنه لا يخالف في المسافة ولا مثلاً إلا  
بإذن كالإجارة (وإن زاد ما تعطب به) وعطبت (له قيمته) يوم التعدي  
أو الأرض إن تعييت (أو كراؤه كريدف وانبع) الرديف (إن أعدم)  
المعار (ولم يعلم بالإعارة) حقه بالتعدي فإن علم به فغير مان (ولاً) بأن لم  
تعطب أو زاد ما لا تعطب به (فكرأؤه وأزمت المقيمة بعمل أو أجل  
لا نقضائه وإلاً فالتعاد وله الإخراج) قبل ذلك وهذا مقابل لمعوم ماسبق  
والعمل عليه ماسبق كما في حش وغيره (في كيناه) وغرس (إن دفع ما أنفق  
وفيهما أيضاً قيمته وهل خلاف أو قيمته إن لم يشتريه أو إن طال أو اشتراه  
بغبن كثير تأويلات وإن انقضت مدة البقاء أو الغرس فسكالغاصب)  
بؤس بالقلع أو بعلق قيمة للقلوع كما يأتي (وإن ادعاهما) أي العارية (الآخذ  
والمالك الكراء) فالقول (له) أي للمالك (بيمين) إلاً أن يأنف مثله منه) أي  
السكراء فيبدأ الآخذ بالخلف (كزائد المسافة) تشبيهه في أن القول لربها لم يعمله  
(إن لم يزد وإلاً) بأن كان التنازع بعد أن أخذ في الزيادة (فلا مستعير في  
نفي السكراء والضمائم وإن يرسل مخراف) راجع لما قبل إلا وما بعدها  
فليس شاهداً هنا (كدعواه رد ما لم يضمن) تشبيهه في أن القول للمستعير  
إلا لتوثق ببينة على الأرجح (وإن زعم أنه مرسل لاستعارة حلي وتلف)  
ولم يثبت التلف (ضمة مرسله إن صدقه) على الإرسال واعتراض كلام المص  
كما في ر وحش بأن العمل عليه ضمان الرسول عند عدم البينة (ولاً) حلف  
وبرى ثم حلف الرسول وبرى وإن اعترف بالمداء) وأنه لم يرسل  
(ضمين الحر) والمأذون (والعبد) غيره (في ذمته) إن عتق وإن قال أو صلتته

لهم) أى للذين أرسلوني (فعلكمهم وعلمهم النعمين) قبله (ومؤنة أخذها على المستعير كردها على الأظهر وفي علف الدابة) فتح الام (قولان) الأرجح على رها .

### { باب }

(النصب أخذ مال قهراً تعدياً بلا حرجية) أراد بالمال الذات<sup>(١)</sup> وإلا فقد (وأدب متميز) ولو لم يبالغ (كمد عيره على صائح) من إذا كان على وجه الشتم لا التظلم (وفي حلف المجهول) إذا ادعى عليه النصب (قولان) ومعلوم العداء يحبس ويضرب . قال سحنون ويلزمه ما أقر به (وتحسين بالاسقية) (ولاً) يميز (فتردد) أرجعه الغمان ولا يجد التميز بسن (كلان مأت) للفصوب فان الغمان هنا ولو سماوى (أو قتل عبد قصاصاً) في جنابته عند غاصبه (أو ركب) فيضمن السكران وهذا من التعدي (أو ذبح) ومفوت المقوم بوجوب الخيار بين أخذه وقيمه ولا أرش وخبرته تنفى ضرره (أو جحد وديمة) فيضمنها وإن بساوى (أو أكل بلا علم) وتعذر الناصب فان علم بالنصب فكالناسب (أو أكره غيره على التآف) وتعذر البائس (أو حفر يثراً تعدياً وقدم عليه المردى) بل الغمان على المردى وحده (ولاً) لمؤمنين فبيان أو فتح قيد عبد لئلا يأتى (متعلق بقيد لا إن قيد تنكيلاً) (أو على غير عاقل إلا بمصاحبة ربه) قادراً على ذلك (أو حرزاً) على غير حيوان (المثلى) ولو بملاذ بهله وصبر لوجوده ولبيده ولو صاحبه ومنع لمنه) أى من المصاحب في غير البلد (للتوثق) حتى يوفى ببذل النصب (ولا رد له) أى لا يلزمه رد بخصوصه لبلده لأن مثله يكفى

(١) ولذا زاد ابن عرفة في تعريفه: أخذه مال غير منفعة الخ . وفي المجموع: أخذ الذات .

(كَيْ جَازَتْهُ بَيْمَهُ مَعِيَا زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِيْظَنَّ بَقَاؤُهُ) تشبيهه فيما أفاده الكلام من أنه لا كلام له به (كَمُفْرَةٍ صِيغَتْ وَطِينٍ لُبْنٍ وَقَمْحٍ طَحْنٍ وَبَذْرِ زُرْعٍ) وبعد المفوت يجوز تملكه من الغاصب (وَبَيْضٍ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطائر المنصوب (إِنْ حَضَنَ) وللمدار متى كان البيض والطائر المنصوب منه فله الفراخ وإلا فتل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٍ نَحْمَرٍ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَحَلَّمَا) أى الحمرة (لِدَيْحَى وَتَمَعَيْنَ) الخلل (إِفْعِرٍ وَإِنْ صَيَّعَ كَعَزَلٍ وَحَلَى وَغَيْرَ مِنْهَا) من باقى اللقومات (فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُدْبَغْ أَوْ كَلْبًا) بنظر العارفين فى ذلك أن لو بيع (وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًا) مبالغة فى أن القيمة يوم الغضب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداء أى بسبب عدائه عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالغصب (وَخَيْرٌ) ربه (فِي) قتل (الْأَجْنَبِيِّ) فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الغاصب (تَبِعَ هُوَ الْجَانِي) فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ) وذلك لأن الأجنبى يضمن القيمة يوم تعديه وقد تكون أقل من القيمة يوم الغصب (وَلَهُ هَدْمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ) الضمير للمنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض <sup>(١)</sup> هنا (وَعَلَّةٌ مُتَعَدِّلٌ) لا إن لم يستعمل والفرض غصب الذات وإن غرم القيمة فاز بالمثلة على الصواب (وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكَرَاهُ أَرْضٌ بُذِيَتْ) فيما مضى (كَتَرَبَ نَحْرٌ وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ) يعنى مالا قيمة له بعد نزعها وبدفع قيمة الممار كما احتاج له من الاحبا والسوارى وإلا أخذه الغاصب (وَصَيْدٌ شَبَكَةٌ) ورمح عطف على أرض فلو حذف صيْدٌ حَسَنٌ والفرس كالشبكة الصيد للغاصب وعليه السكراء بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ويرد زيادة العلة ولا شيء له إن

(١) لأنه سياتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة نقضه الخ لا فى قوله : وكراه أرض بنيت ، حتى يعترض بأنه فى الكلام عليها من حيث السكراء .

نقصت (وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ مَطَاءٌ فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم  
والأحسن حذف الفاء (أَوْ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى<sup>(١)</sup>  
(تَرَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَمِنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ) أى المقوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ  
مَحَلِّهِ فَلَهُ أَضْمِيَّتُهُ) قيمته لأنها تعتبر يوم الغصب بمحله على كل حال فلا تفاوت  
بخلاف المثلّى فيختلف في الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لِتَكْبِيرِ تَحْلِيلِ)  
ولما خسر (لَا إِنْ هُزِلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ ضَمْعَةً ثُمَّ عَادَ) لإخراج من  
الضمان (أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشقّه  
وفي المشى تردد انظر حش أو أحرق نحو الزُّنْ الجار (أَوْ ذَلَّ إِصْبًا) المفتى به  
أن من ساطط ظالمًا يفرم عند تعذره (أَوْ أَعَادَ مَصُوعًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا،  
فَقِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباحة على المعتمد (أَوْ غَضَبَ  
مَنْفَعَةً فَتَقَدَّرَتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَا لَيْسَ لَهُ ضِيَاةٌ)  
إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ الشُّوقُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا  
شئ عليه من القيمة ويضمن السكراء (كَسَارِقٍ وَلَهُ فِي تَعَدِّي كَسْمًا جَرِ)  
ومستعبر (كَرَاهِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ) ولم يكسر (وَلَا خَيْرَ فَيْدٍ فِي قِيَمَتِهَا وَقَتَهُ  
وَمِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قُلَّ كَسْرُ نَهْدِهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ خَيْرٌ فِيهِ) أى فى  
المغصوب وقيمه وله معه الأرض فى الأخيرين من الجانى وإن أخذ القيمة من  
الغاصب فأرشد الأجنبي للغاصب (كَغَصْبِهِ) تشبيهه فى النخبير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ  
ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَةَ نَقْضِهِ بَعْدَ سَوَاطِ  
كُلْفَةٍ أَمْ يَتَوَلَّاهَا) الغاصب بكخدمه ، وفى أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) فى المجموع وشرحه : قال الإمام وثبته ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدد به .  
وليسى إلا أن تكون القيمة أكثر فيضمنها وهل قول عيسى مقابل لقول الإمامين ضعيف أو  
مفيد لها خلاف اهـ

(وَمَنْعَةُ الْحَرْ وَالْبُضْعِ بِالتَّقْوِيَةِ) بالاستعمال (كَحُرِّ بَاعِهِ) لاميهم للبيع  
 (وَتَعَذُّرُ رُجُوعِهِ) بضمن دية عمد فإن رجع رجع بها (وغيرهما بالنقوات)  
 ولولم يستعمل والغرض التعدي على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وهل  
 يضمن شاكيه لمعمر زائداً على قدر الرسول) للعتاد (إن ظلم) وإلا لم  
 يضمن الزائد (أو الجميع) وإن لم يظلم لا يضمن أصلاً (أو لا) أصلاً ولو  
 ظلم وإنما يؤدب (أقوال) العمل بثانيتها (ومدكم إن اشتراء ولو غاب) ومنع  
 أشهب نقد زائد على القيمة لتعدد السلفية (أو غريم قيمته) أو حكم بها قاض  
 كما في بن (إن لم يموت) بأن يخفيه ويدعى التلف لربه أخذه (ورجع عليه  
 بفصله أخفها) بأن ظهر أزيد مما وصف (والقول له في تلفه ونعته وقدره  
 وحلف) إلا أن يفرد المالك بالشبه فإن لم يشبهها في القيمة فوسط (كشتر منه)  
 القول له في التلف وما معه (ثم غريم لآخر رؤيته) فإن علم ضمن بالاستيلاء  
 كالغاصب (واربته إضاه به) ونقص عتق المشتري وإجازته (بالزاي<sup>(١)</sup>  
 أو الرأ) (وضمن مشتر أم يعلم في عمده) يومه ورجع بثمنه (لا تملأه وغلة)  
 فيفوز بها ولا يفرمها الغاصب (وهل الخلق كالعبد) أو الحار (تأويلان  
 ووارثه وموهوره إن علماً كمؤ وإلا) بهما (بدى بالغاصب ورجع عليه  
 بغلة موهوره) حيث ردت السلعة إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة كما سبق (إن  
 أغسر فعلى الموهور ولحق شاهد بالنصب لآخر على إقراره بالنصب  
 كشاهد بملكك لشأن بفصك) أي الغصب منك معاينة أو إقراراً (وجعلت  
 ذا بد) حائزاً فيهما حتى يتبين الأمر (لا مالكا) فلا يشتري منك ولا يشهد  
 لك بالملك بذلك (إلا أن تحلف مع شاهد الملك) تملكه الغصب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو بالرفع معطوف على نفس . وإن كان بالرأ فهو بالجر معطوف  
 على قوله عتق المضاف إليه نفس .

(وَيَمِينِ الْقَضَاءِ) أنها باقية لم تنقل عنك (وإن ادّعت استكراها على غير  
 لائقي بلا تعلّق حدث له) أى لازماً إلا أن ترجع ولا حمل وأما التذف فلا  
 يسقط بالتعلق إلا فى المجهول ولا حد فى الفاسق بوجه (والتعمدى<sup>(١)</sup> جان على  
 بعض غالباً) وقد يحرق الثوب كله أو يصبب المنفعة (فإن أفات للقضود  
 كقطع ذنب دابة ذى هيئة أو أذنها أو طيلسانه وابن شاة هو المقضود  
 وقلع عيني عبدي أو يدينه فله أخذه ونقصه أو قيمته وإن لم يفته  
 فنقصه كالبني بقرّة) تراد لفهمه (وبدي عبدي) غير صانع (أو عينه) ومتى  
 عليه إن قوم ولا منع لصاحب (من التتويم والعنق) فى الفاحش على  
 الأزرع ورفا الثوب مطلقاً ولو كانت الجنابة مغيبة واختار ربه أخذه ثم  
 يفرم الأرض بعد الرفو (وفى أجرّة الطيب قولان) أرجحهما وجوبها حيث  
 لا أرض مقرر ثم يفرم الشين .

(فصل<sup>(٢)</sup>) وإن زرع فاستحققت فإن لم ينتفع بالزرع أخذ بلا  
 شيء وإلا) بأن انتفع به (فله قلمه إن لم يفت وقت ما تراد له وله  
 أخذه بقيمة على المختار وإلا) بأن فات إبان الأرض (فسكره سنة)  
 وهذا راجع لجميع ما سبق<sup>(٣)</sup> (كذى شبهة) تشبيهه فى كراء سنة لكن قبل  
 الإبان فإن فات فلا شيء عليه (أو جهل حاله) لأن الأصل عدم التعمدى  
 (وفات) أرض استحق كراؤها للمعين (بحريها فيما بين مسكر ومسكتر)

(١) هذا شروع فى حكم التعمدى ، ابن عرفة : التعمدى هو التصرف فى شيء بشئ إذن  
 ربه دون قصد تملكه اه فالتعمدى مالا يكون معه تملك سواء حصلت جنابة على الكل أو البعض  
 (٢) هذا الفصل لبیان الاستحقاق وهو : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبيله أو حرية بنير  
 عوض ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام البينة ، وبدأ المصنف بمسألة الزرع  
 لكونه قدراً وعيها .

(٣) أى سواء انتفع بالزرع أم لم ينتفع به .



أى لا سبيل لفسخهم والله مستحق أخذها فإن أخذ شيئاً فعلى المكثرى أجره المثل  
فإن لم تحرث فلربها أخذها (وَالْمُسْتَحَقُّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز  
ومستحق الأرض (أَخَذَهَا وَدَفَعُ كِرَاءَ الْخَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ) أى  
للمكثرى (أَعْطِ كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أَسْلَمَهَا بِلَا تَنْبَؤَ) إن استحققت الأرض  
(فِي) كراء (سِنِينَ) يَفْسُخُ أَوْ يُغْفَى إِنْ عَرَفَ النَّسَبَةَ (أى نسبة ما بقي  
للجميع لينتفى الجمل (وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْثَرِ لِلْعُمْدَةِ) فليس له أن لا يرضى  
بعمدة مستحق الأرض (وَأَنْتَدَدَ) المستحق (إِنْ أَنْتَدَدَ الْأَوَّلُ وَأَمِنْ هُوَ  
وَالْعَلَّةُ لِدَى الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصاص فعلى  
المقضى له كما يأتى (كُورِثَ وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَمْلِكُوا) تشبيهه فى أن العلة  
لهم (بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) فهو جمع (كَلَى وَارِثٍ) بالعلة (كُورِثَ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ  
إِلَّا أَنْ يَنْتَفِيسَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محجوب به فيفوز بها (وَأِنْ غَرَسَ)  
ذو الشبهة (أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمَالِكِ أَعْطِ قِيَمَتَهُ فَأَعْمَأَ) ابن عرفة إلا أن يكون  
من بناء الملوك فنقوضاً كذا فى بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفَعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ  
أَبَى فَشَرَّ بِكَانٍ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ فَالْتَمِصْ) فإن كان الوقف  
ربع بقيمته بقى فيه<sup>(١)</sup> (وَصَحْنِ قِيَمَةَ) الأمة (الْمُسْتَحَقَّةَ وَوَلَدَهَا) وهو  
لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ) من قيمة الولد وديته (إِنْ أَخَذَ دِينَ)  
أو صلحاً أو عفان الخطأ وفى العمد الغرم على الجانى لا إن اقتص (لَا صَدَاقَ

(١) قال الدردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يبيعون أوقاف المساجد أو غيرها والمشتري  
منهم عالم بذلك ، ثم يجمول لجهة الوقف دراهم قليلة يسمونها حكراً ويصمون استيلاء البغاة  
على تلك الأوقاف خلوا وانتفاها ببيع وبورث ، ثم ينسبون جواز ذلك للمالكية وحاشا المالكية  
أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبنى على سد القرائع وإبطال الخيل ، وسندهم فتوى وقت  
من القاصر القافى ليست من هذا القبيل . والمرسالة التى ألقاها القفاوى فى جواز ذلك لا توافق  
قواعد المذهب .

حرّة) اشتراها ظن رقها (أو غلّتها) وإن هدم مُكْتَرِ نَعْدِيًا) أما بإذن  
المكترى فكهدمه هدر كالإصلاح (فَلِلْمُسْتَحِقِّ النِّقْضُ وَتِيَمَةُ الْمَهْذَمِ وَإِنْ  
أَبْرَأَهُ) أى المكترى (مُكْرِيهِ) ذو الشبهة (كسارق عبْدُهُمُ اسْتَحَقَّ)  
يضمن للمستحق ولو أبرأه المسروق منه ذو الشبهة (بِخِلَافِ مُسْتَحِقِّ مُدْعِي  
حُرِّيَّةٍ) يخرج من قوله لاصداق حرّة أو غلّتها فيرجع على من استخذه (إِلَّا الْقَدِيلَ)  
ونفقه كالغاصب (وَلَهُ) أى مستحق الأرض (هَدْمُ مَسْجِدٍ) فالنقض حبس<sup>(١)</sup>  
(وَلِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ فَسْكَالْعَيْبِ) أولى من نسخة فسكالبيع فينقض بوجه  
الصفقة ويتمسك في استحقاق غيره (وَرَجَعَ لِلتَّقْوِيمِ) لا للتسمية كعشرة كل  
واحد باثنين كاسبق في الخيار (وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبدَيْنِ اسْتَحَقَّ أَفْضَاهُمَا بِحُرِّيَّةٍ)  
اللام بمعنى على أو المقابل التماسك بجميع الثمن وهو من حزئيات ما قبله (كَأَنَّ  
صَالِحَ عَنِ عَيْبٍ) في عبد مثلا (بِأَخَرٍ) فكأنه اشتراها معا إذا استحق أحدهما  
(وَمَنْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصَّاحِ) وهو الأقوى (أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ) تَأْوِيلَانِ  
وإن صَالِحَ فَاسْتَحَقَّ مَا بِيَدِ مُدْعِيهِ) وهو المصالح به (رَجَعَ فِي مُتَرَبِّهِ) وهو  
المصالح منه (لَمْ يَفْتُ وَإِلَّا) بأن فأت بحوالة سوق فأولى (فَنِي عَوْضِهِ) من قيمة  
أو مثل (كَأَنَّكَارٍ) تشبيهه في الرجوع بالعوض لكن عوض المصالح به (حَتَّى  
الْأَرْجَحَ إِلَى الْخُصُومَةِ) وإن استحق (مَا بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَنِي الْإِنْكَارِ  
يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ) إن لم يفت (وَالِإِلاَّ فَيَقِيَمَتِهِ) وفي الإفراز لا يَرْجِعُ إِعْلَانُهُ  
حُجَّةٌ عَلَيْهِ بِأَيْدِيهِ) يروى بالتعليل والتشبيه<sup>(٢)</sup> (لَا إِنْ قُلَ دَارُهُ) فلا يمد عالما  
بالصفة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملابسة (وَفِي عَرَضٍ بِمَرَضٍ)  
يرجع (مَا خَرَجَ مِنْهُ أَوْ قِيَمَتِهِ) حيث كان المستحق معيناً<sup>(٣)</sup> (إِلَّا نِسْكَاحًا)

(١) يجمّل في وقف غيره

(٢) أى لعله، أو كمله

(٣) فإن كان مضموناً رجع بمثله

استثناء منقطع فلا يرجع بما خرج من بضع ونحوه بل بقيمة المستحق (وخلعاً  
 وصُلحَ غدير) عن إقرار أو إنكار (ومقاطعة به عن غدير) من غير ماله  
 وإلا فلا رجوع إذ هو مجرد انتزاع (أو مكاتب) ولو من ماله (أو غمري  
 وإن أنفذت وصية مستحق بريق أم بضعن وصي وحاج إن عرف  
 بالخربة) أو عين الحاج (وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن) ثم يرجع  
 بالثمن على الهائم (كشهود بموئيد إن عذرت بئنته) كأن راو مصروعاً  
 في القتل تشبهه في جميع ما سبق (وإلا) يعرف بحرية ولم تعذر البيعة (فكأنه أصيب)  
 فيهما للعالم أخذ المتصرف فيه مطلقاً وترد الزوجة ولو دخل بها آخر ولو  
 عذرت البيعة (وما فات) مفهوم لم يفت فيهما (فالثمن كما لو دبره أو كبر  
 صغيره) لا حوالة سوق .

### { باب }

( الشفعة أخذ شريك ولو ذميّاً باع المسلم ) شريكه ( لذمي كذميّين  
 نكحاً كوا إنيماً أو محبساً ) بالسكسر ( ليحبس ) ما يأخذ ولن له المرجع الأخذ  
 كالعمر بالسكسر ( كسلطان ) نيابة عن مرتد ( لا يحبس عليه ولو ليحبس  
 وجار ) ومنه شريك غير الشائع ( وإن ملك تطرفاً ) بطريق المبيع ( وناظر وقف  
 وكراه ) لاشفعة فيه ( وفي ناظر الميراث قولان ) أظهرهما أخذه لبيت المال ( ثمن  
 تجدد مذكاه اللازم ) لا محجور بلا إذن ( اختياراً ) لا يارث ( بمعاوضة ) لا كهدية  
 ( ولو موصى ببيع للمساكين ) أي لأجل التفرقة عليهم والأولى تأخير هذا من  
 قوله عقاراً ( على الأصح واختار لا موصى له بدين جزء عقاراً ) معمول أخذ  
 ( ولو مناقلاً به ) بأن يباع بشقص آخر ( إن انقسم وفيهما الإطلاق وعمل به )  
 في الحمام والراجح الأول ( بمثل الثمن ولو ديناً ) في ذمة الهائم ويقضى ما فات

من أجله (أو قيمته) أى المقوم غير الدين كالكتابة (برهنية وضامنه) حال  
 من الثمن أو متعلق بمنزلة (وأجرة دلال وعقد شراء) كتابته (وفى التمسك  
 تردد) رجح اعتبار المعتاد (أو قيمة الشئ فى كتحلعه وصالح عمده)  
 ونسكاح وعتق على الشئ واعتبر فى الخطأ الدية (وجزاف نقد) الراجح  
 اعتبار قيمة الجزاف فىمكن أنه عطف على الشئ فلو اشترى ذى بكخمر فهل  
 بقيمته أو بقيمة الشئ خلاف (وبما يخصه) أى الشئ (إن صاحب غيره  
 ولزم المشتري الباقي) ولو قل فليس كالاستحقاق (وإلى أجله إن أيسر أو  
 ضيقه ملي وإلا عجل) بأن يفترضه المفسر مثلاً (إلا أن يذساوياً) الشئ  
 والمشتري (عندما على المختار ولا تجوز إحالة البايع به) من قبل المشتري على  
 الشئ قبل الحلول (كان أخذ من أجنبي مالا ليعأخذ) للأجنبي (ويزيح)  
 الزائد على الثمن تشبيهه فى المنع (ثم لا أخذ له) إن أراد لنفسه بعد (أو باع)  
 المأخوذ بالشفعة (قبل أخذه بخلاف أخذ مال بعهده) أى الشراء (ليسقط)  
 المشتري لجائز (كشجر) مثال للمعار (وبناء بأرض حبس) بالإضافة (أو  
 معبر) ومسألة بناء الحبس إحدى المستحسنات الأربع التى تفرد بها مالك<sup>(١)</sup>  
 والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد وعين والرابعة فى أئمة الإبهام خمس من الأبل  
 (وقدم المعبر) على الشئ فى أخذ البناء (بنقضه) أى قيمته منقوضاً (أو ثمنه)  
 الذى بيع به (إن مضى ما يمار له) شرط فى اعتباره منقوضاً (ولاً فقائماً  
 وكثيرة ومفتاة وباذنجان ولو مفردة) عن الأصول والأرض (إلا أن  
 تيبس وخط حصتها) حيث فأت باليدس (إن أزهت أو أبرت)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشئ أستحسنه وما علمت أحداً قاله عبرى اه يعنى بمن سبقه  
 ونظمها ح مم مسألة خامسة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار فى شفعة الأتقاض والثمار  
 والجرح مثل المال فى الأحكام والحس فى أئمة الإبهام  
 وفى وصاة الأم باليسير منها ولاولى للصغير

يوم البيع واشترطها للمشتري (وَفِيهَا) أَيْضًا (أَخَذَهَا) بِالشَّفْعَةِ (مَا أَمْ تَبْشُرُ  
أَوْ تُجَدِّدُ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وَهُوَ الْأَقْوَى فَلَا رَجْعَ لِاتِّصَارِ عَلَى الْبَيْسِ أَوْ  
وَقَالَ قَالِقَوَاتُ بِالْجَدِّ إِذَا لَمْ تَشْتَرِ مَفْرَدَةً (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطُّ)  
بِأَنْ لَمْ تُوْبَرِ يَوْمَ الْبَيْعِ (أَخَذَتْ وَإِنْ أَبْرَتْ) بَعْدَ (وَرَجَعَ) لِلْمُشْتَرِي عَلَى الشَّفْعِ  
(بِالْمُؤَوَّنَةِ) فِي مَجَالِهَا (وَكَبِيرٍ لَمْ تُقَسِّمَ أَرْضُهَا) الَّتِي تُوْزَعُ عَلَيْهَا (وَلَا  
فَلَا) شَفْعَةً (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ) وَغَيْرَهَا فِيهَا الشَّفْعَةُ وَلَوْ قَسَمَتْ وَالرَّاجِعُ  
إِلَّا طَلَقَ الْأَوَّلِ (لَا عَرْضَ وَكِتَابَةً وَدَيْنَ) مُشْتَرِكِينَ وَلَا حَقَّ لِمَنْ هُمَا عَلَيْهِ إِذَا بَيَعَا  
(وَعُلُوًّا عَلَى سُنْفِلٍ وَعَكْسِيهِ وَزَرْعٍ وَلَوْ بِأَرْضِيهِ) وَيَحِطُّ مِنْهُ (وَبَقُلْ)  
كَمَنْدَبًا بِخِلَافِ الْمَقَامِ كَمَا سَبَقَ (وَعَرْضِيَّةٌ وَتَمْرَةٌ قِسْمٌ مَتَّبِعُهُ) أَيْ مَتَّبِعُ كُلِّ  
مِنْهُمَا (وَحَيَوَانٍ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ) وَأَرْضِ زَرْعٍ (وَلِمَارِثٍ وَهَبَةٍ إِلَّا ثَوَابٍ  
وَلَا لَفِيهِ بَعْدَهُ) وَيَكْفِي الْقَوْلُ حَيْثُ عَيْنُ الثَّوَابِ (وَحَيَاةٍ إِلَّا بَعْدَهُ ضِيئُهُ وَوَجَبَتْ  
لِمُشْتَرِيهِ) أَيْ الْخِيَارِ (إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَقِيَ فَاذْهَبَ) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ  
وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى انْتِقَادِ بَيْعِ الْخِيَارِ (وَيَبِيعُ فَسَدَ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَيَبَالِغِيَةً)  
فِيمَا يَفُوتُ بِالْقِيَمَةِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْقَوَاتُ (يَبِيعُ صَحْبٌ فَيَبَالِغِيَةً فِيهِ وَتَمَازُجُ  
فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَنْسَكُلَ أَحَدُهُمَا) فَيَأْخُذُ الْخَالَفُ (وَسَقَطَتْ إِنْ قَامَتْ)  
وَلَا تَسْقُطُ بِمَجْرَدِ طَلَبِ الْقِسْمَةِ كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَغَيْرُهُ (أَوْ اذْهَبَتْ أَوْ سَازَمَ)  
مِنَ الْمُشْتَرِي (أَوْ سَاقَى) لَهُ (أَوْ اسْتَأْجَرَ) مِنْهُ (أَوْ يَبَاعَ حِصَّتَهُ) وَبَعْضُهَا  
بِحَسْبِهِ (أَوْ سَكَّتْ يَهْدِيهِمْ أَوْ يَنْهَاهُ) وَلَوْ لِلْمَصَالِحَةِ عَلَى الْأَقْوَى كَمَا فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ  
(أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدُ إِلَّا فَسَنَةً) لِلدَّوْلِ عَلَيْهِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا سَنَةً  
وَشَهْرَانِ مُطْلَقًا (كَأَنَّ عِلْمَ فَنَاءِ) بَعْدَ الْعِلْمِ فَكُلُّ خَضِرٍ (إِلَّا أَنْ يَظُنَّ  
الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا) أَيْ الْمُدَّةُ الْمَسْقُطَةُ (فَعَمِيقٌ وَحَلَفَ إِنْ بَعْدَ) أَنَّهُ مَا سَافَرَ  
مَسْقُطًا (وَصُدِّقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) قَبْلَ الْمَفَرِّ (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)  
(م ٢٣ — لِكَلِيل)

فقبل البيع أو العلم فحق تمضي للمدة بعد حضوره والترب كالحاضر (أو أَسْطَطَ  
لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ وَحَلَفَ) مَا أَسْطَطَ إِلَّا لَدَاكَ (أو فِي الْمُشْتَرَى أَوْ الْمُشْتَرَى  
أَوْ انْتِرَادِهِ أَوْ أَسْطَطَ وَصِيٌّ أَوْ أَبٌ بِإِلَّا نَظَرَ وَشَفَعَ لِنَفْسِهِ) مَنْ شَرِيكَ  
يَقِيهِ (أَوْ لِيَتِمَّ آخَرُ أَوْ أَنْكَرَ الْمُشْتَرَى الشَّرَاءَ وَحَلَفَ وَأَقْرَبَ بِهِ بِأَنَّهُ)  
لَعَدَمَ لِلدَّاءِ الْمُتَجَدِّدِ عَلَى مَاسِقٍ فِي الْفَنَازِعِ (وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ) يَوْمَهَا (وَتُرِكَ  
لِلشَّفَعِ<sup>(١)</sup> حِصَّتُهُ) إِنْ لَوْ اشْتَرَى أَجْنَبِي (وَطَوِيلَ بِالْأَخْذِ) بِالشَّفْعَةِ (بَعْدَ  
اشْتِرَائِهِ لَا قَبْلَهُ) ذَكَرَهُ مَعَ بَدَاةِ لِيَرْتَبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ (وَلَمْ يَلْزَمْهُ اسْتِغَاطُهُ)  
قَبْلَ الشَّرَاءِ (وَلَهُ نَقْضُ وَنَفْ كُفُوبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَالثَّمَنِ لِمُعْطَاهُ إِنْ عَلِمَ) الْوَاحِبُ  
(شَفَعِيَّةٌ) أَيْ أَنْ لَهُ شَفِيعًا<sup>(٢)</sup> (لَا إِنْ وَهَبَ دَارًا فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا) وَأَخَذَ  
الثَّانِي بِالشَّفْعَةِ فَالْثَمَنُ لِلوَاحِبِ لَعَدَمَ عِلْمِهِ بِالشَّفْعَةِ (وَمُلِكَ) لِلْأَخْذِ بِالشَّفْعَةِ  
(بِحُكْمِهِ) بِهِ (أَوْ دَفَعَ ثَمَنٍ أَوْ إِشْهَادَ) عَلَى الْأَخْذِ (وَاسْتِغْلِيلَ إِنْ قَصَدَ  
ارْتِيَاءَهُ أَوْ نَظَرَ الْمُشْتَرَى) بِالْفَتْحِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ عَلَى (كَسَاةٍ وَآزِمَ)  
الشَّفِيعِ (إِنْ أَخَذَ وَ) قَدْ (عَرَفَ الثَّمَنَ فَيَبِيعُ) مِنْ مَالِ الشَّفِيعِ الشَّيْءُ أَوْ  
غَيْرُهُ (لِلثَّمَنِ وَ) لَزِمَ (الْمُشْتَرَى إِنْ سَلَّمَ فَإِنْ سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ) حَيْثُ  
لَمْ يَجْعَلْ لَهُ الثَّمَنَ (وَمِنْ قَالَ أَنَا أَخَذْتُ أَجْلًا فَلَا تَأْمَنُ) إِنْ مَرَضَ الْمُشْتَرَى (لِلنَّقْضِ)  
فَإِنْ نَقَدَ (وَالْأَسْقَطَ) إِنْ شَاءَ الْمُشْتَرَى (وَإِنْ اتَّحَدَتِ الصَّفَقَةُ وَتَمَدَّدَتِ  
الْحَصَصُ) بَأَنْ كَانَتْ فِي أَمَا كُنْ (وَالْبَائِعُ) وَأَوَّلَى اتِّحَادًا (لَمْ تَبْضُ)  
لِضَرِّ الْمُشْتَرَى بَلْ يَأْخُذُ الْجَمِيعَ أَوْ يَتْرِكُ الْجَمِيعَ (كَتَعْدُدِ الْمُشْتَرَى عَلَى الْأَصَحِّ)  
تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ التَّبْعِيضِ وَالصَّفَقَةِ وَاحِدَةً (وَكَأَنَّ أَسْطَطَ بَعْضُهُمْ) أَيْ  
الشَّفْعَاءَ (أَوْ غَابَ) فَالْآخِرُ يَأْخُذُ الْجَمِيعَ أَوْ يَتْرِكُ الْجَمِيعَ (أَوْ أَرَادَهُ)

(١) نسخة : للشريك .

(٢) وإن لم يعلم فينه .

أى التبعيض (المشترى) فيقضى للشفيع بالكل (ولمن حصر حصته) معه  
وهكذا (وهل الممثلة) لمن كان غائبا (عليه) أى على الشفيع (أو على المشتري)  
تخير (أو على المشتري فقط كغيره) أى كمثلة غيره الغائب وذكره مع  
وضوحه لقوله (ولو أقاله) فإن الإقالة هنا لقوله (إلا أن يس) الشفيع (قبلها)  
فاستاء بيع كاختلاف الثمن (تأويلان) راجع لما قبل الكاف (وقدّم مشاركه  
في السهم وإن كانت لأب أخذت شذسا) فإنه تسكلة الثلثين فلا تخص  
أخرى لأب عن الشقيقة خلافا لأشهب (ودخل) الأخص أى الأقرب (على  
غيره) كميت عن بنات ماتت إحداهن عن أولاد باعت إحدى الباتيتين دخل  
مع الأخرى أولاد الميثة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميثة لم يدخل  
في حصته واحدة من باقي الخالات لأن الأولاد أقرب للميت الثاني (كذى  
شهم) يدخل (على وارث) عاصب فإذا باع أحد عمين مع ابنتين فالجميع  
(ودخل) (وارث على موصى لهم) باع أحدهم (ثم) بعد المشارك (الوارث)  
ولو عاصبا على المعتمد ومثله الموصى له (ثم) الأجنبي وأخذ بأى بيع وعنده  
عليه) أى تابعة للبيع الذى أخذ بثمنه ولو من يد غيره مشترىه وقيد بما إذا لم  
يسكت بعد العلم فإنه رضى ويأخذ بالآخر (ونقص ما بعده) أى ما بعد المأخوذ  
به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وله) أى للمشتري (غلة)  
إلى قيام الشفيع (وفى نسخ عقدي كرائد) اللازم وللشفيع إن أمضاه من يده وعدم  
تمكينه من فسخه ولو طال كما فى بن ردا على عب (تردد ولا يضم) المشتري  
(نقصه) أى الشفيع إلا أن يعيث (إن هدم وبني فله قيمة قائما وللشفيع  
النقص) فإن فات حط ما ينوبه (أما الغيبة شفيعه) إذ لو سكنت على ذلك  
سقطت (فقامت وكيله) إلا المفوض فيسقطها (أو قاض عنه) فذلك لم يكن

البائى متمدياً حتى يأخذ القيمة مفوضاً (أو ترك إكذيب الشمن) من غير  
المشترى وإلا فتمهد (أو استحق نصفها) فالشفعة فى الثانى غير معلومة ابتداء  
(وحط) عن الشفع (ما حط) عن المشترى (لعيب أو لبيعة إن حط عادة  
أو أشبه الشمن بعده) الشرط راجع للمبة (وإن استحق الشمن) المدين  
لأن هذا من أفراد عرض بعرض السابق (أو رد بعيب بعدها) أى الشفعة  
(رجع البائع بقيمة شفعه) الخارج من يده لقواته بالشفعة (ولو كان  
الشمن مثلياً إلا التقدر فمثله ولم ينتقص ما بين الشفع والمشتري) بل  
مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرش هيب كما حققه بن (وإن وقع) ما ذكر  
(قبلها بطلت) ورجع بنفس الشقص (وإن اختلفا) المشترى والشفيع  
(فى الشمن) فالقول للمشتري بيمين فيما يشبهه ككبير برغب فى مجاوره  
فيزيد لنوسعه محله (ولاً) يشبه المشترى (والشفيع) إن أشبه (فإن لم  
يشبه حلفاً ورداً إلى الوسط) قيمة ويقضى للحالف على التاكل ونكولها  
كحلفها (وإن نكل المشتري) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (ففى الأخذ  
بما ادعى أو أدى قولان وإن ابتاع أرضاً بزريعها الأخضر فاستحق  
نصفها) أو أكثر كما فى بن وغيره (فقط) دون الزرع (واستشفع) لا مفهوم له  
(بطل البيع فى نصف الزرع) حيث لم ييبس (لبقائه بلا أرض كمشترى  
قطعة من جنان بإزاء جنانه ليتوصل له) أى ما ذكر من القطعة (من  
جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري) أظهر فى محل الإضمار والتشبيه  
فى بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (ورد البائع نصف الشمن  
وله نصف الزرع وخير الشفع أولاً) قبل المشترى (بين أن يشفع) فينوز  
المشتري بنصف الزرع الباقى (ولاً) يشفع (فيخير المبتاع فى رد ما بقى)  
بزعه لأنه استحق منه ما له بال .



{ باب } {

(الْقِسْمَةُ تَهَابُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةٍ عَبْدٍ شَهْرًا<sup>(١)</sup>) فَإِنْ تَدَادَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِخَدَمٍ  
 كَلَّا وَاحِدٌ لَمْ يَشْرُطْ تَعْيِينَ زَمَنِ عَلَى مَا لَبِنَ رَشْدَ وَعِيَاضَ وَابْنَ الْحَاجِبِ وَارْتِضَاءَ  
 فِي التَّوْضِيحِ خِلَافًا لِابْنِ عَرَفَةَ (وَسُكْنَى دَارِ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ  
 يَوْمًا) لَمْ يَدْمِ انْضِبَاطُهَا (وَمَرُؤَاتُهُ فَكَالْبَيْعِ) وَإِنْ خَالَفَتْ فِي بَعْضِ أُمُورِهَا  
 سَيَأْتِي (وَقَرْعَةُ وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٌ لَا مَقْوَمٌ) فَلَا بَدَّ مِنْ تَعْدِدِهِ  
 (وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَصَصُ (وَكُرِّهَ) أَجْرُ الْقِسْمِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ  
 الْعِلْمِ (وَقُسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ) مِنَ الْمَقْوَمَاتِ (بِالْقِيَمَةِ وَأُفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجُمِعَ  
 دُورٌ وَأَفْرِحَةٌ) مَزَارِعَ (وَلَوْ يَوْضَفُ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَةُ وَرَغْبَةُ وَتَقَارَبَتْ  
 كَالْمِثْلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ) أَيْ الْجَمْعُ (أَخَذُوهَا وَلَوْ بَعْلًا) يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ (وَسَيَحَا)  
 يَشْرَبُ بِالْأَنْهَارِ لِاتِّحَادِ زَكَاتِهِمَا (إِلَّا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى) الْبَيْتِ أَوْ وَرَثَتِهِ  
 (فَالْقَوْلُ إِمْفَرِدُهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وَأَنَّ الْقَوْلَ أَنَّ دَعَا الْجَمْعِ وَارْجَحَ  
 أَيْضًا (وَفِي جَمْعِ الْمَلُوكِ وَالسُّفُلِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (نَأْوِيلَانِ وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ  
 كَتَفَاحٍ إِنْ اِخْتَمَلَ إِلَّا كَعَانِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ) فَلَا لِأَفْرَادٍ (أَوْ أَرْضٍ  
 بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ) فَتَقْسَمُ مَعَهُ (وَجَازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ وَإِنْ لَيْسَ كُنْصِفِ  
 شَهْرٍ) زَمَنِ النِّهَامِ وَالْهَدْيِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (وَأَخَذَ وَارِثٌ عَرْضًا وَآخَرَ دَيْنًا إِنْ  
 جَازَ بَيْعُهُ) أَيْ الدِّينَ بِاسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (وَأَخَذَ أَحَدُهُمَا قِطْعِيَّةً  
 وَالْآخَرَ قَمِيحًا) تَرَاضِيًا يَدَا بِيَدٍ (وَخِيَارُ أَحَدِهِمَا كَالْبَيْعِ) فِي التَّفَاصِيلِ  
 السَّابِقَةِ (وَعَرَضُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِنْ أَمَّ

(١) القسمة تعين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص تصرف اه أقرب المسألة  
 وهي ثلاثة مهايأة ومراضاة وقربة

تَسْكُنُ أَضْرَ كَفَرَسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيهه في الجواز إن لم  
يضر وهذا كله استطراد (وُحِلَّتْ فِي طَرَحِ كُنْأَسَقِهِ) أى نهرك الجاري بأرض  
غيرك (عَلَى الْمُرْفِ وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ) التى بها أشجار رب الأرض (إِنْ  
وَجَدْتَ سَعَةً وَجَازَ ارْتِزَاقُهُ) أى القسام (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا شَهَادَتُهُ) عند  
غير من أرسله لأنها على فعل نفسه (وَ) جاز (فِي قَفِيرِ) بينهما مناصفة (أَخَذَ  
أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ) على وجه المعروف (لَا إِنْ زَادَ) أحدهما (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا  
لِدَنَاقَةٍ) في حفظ صاحبه (وَ) جاز (فِي ثَلَاثِينَ قَفِيرًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بينهما  
(أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرِينَ قَفِيرًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْعُ صِفَةً وَوَجِبَتْ  
غَرَبْلَةُ قَمْعٍ لِيَبْعَ إِنْ زَادَ غَلْثُهُ عَلَى الثُّلْثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجَعُ بَرٍّ)  
الملبوس (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كِبَلٍ وَذَاتِ بَيْرٍ أَوْ غَرَبٍ) الدلو الكبير  
لاختلاف زكاتها (وَ) لا يقسم (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قبل بدو صلاحه (إِنْ لَمْ  
يَجُذَّاهُ) لأنه كبيعته بغير شرط الجذ (كَقَسَمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيهه في المنع لأنه طعام  
وعرض بمنزلهما (أَوْ قَتًا أَوْ ذَرْعًا) عطف على بأصله (أَوْ) قسم (فِيهِ فَسَادٌ  
كِقَاوِنَةٍ أَوْ كَجَفِيرٍ) لسيف ونحو الخفين يقسم مراضاه (أَوْ) قسم ما ذكر  
من الثمر والزرع بعد بدو صلاحه (فِي أَصْلِهِ بِالنَّخْرِصِ) للشك في التماثل  
(كَغَبْلٍ) لا يقسم بالنخْرِص (إِلَّا الثَّمَرُ وَالْعِصْبُ) استثناء من قوله أو في أصله  
بالنخْرِص (إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ) هذا إن كان بإرادة بعض البيع وآخر  
الأكل بل (وَإِنْ يَكْثُرَةُ آكِلٍ) بصيغة اسم الفاعل وقلة عيال الآخر (وَقُلْ  
وَحَلْ بَيْعُهُ وَاتَّخَذَ مِنْ بُسْرِ وَرُطْبٍ لَا ثَمَرٍ) إذ لا داعي لتبقيته (وَقُسِمَ  
بِالْفُرْعَةِ) لأنها تتميز حق والمراضاة بيع (بِالنَّجَرِيِّ) كيلا إلا أن يوزن فقط  
(كَالْبَلَّحِ الْكَبِيرِ) تشبيهه في الجواز فالرامخ بمنزلة ما بدا صلاحه إن لم يذخلا  
على التبعية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إن اقتسما الأصول بعد الثمار فاختلفت وهذا

عند المشاهدة وإلا فلا كلاهما السقي كما سبق (كَبَائِعِهِ الْمُسْتَنْتَقِي) بصيغة المفعول  
 (تَمَرَنُهُ) شرعا وهي المؤبرة فيدني (حَتَّى يُسَلِّمَ) بجذها (أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ  
 يَقِلَّ) المعتمد ولو قل كمرضان <sup>(١)</sup> قيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن  
 من صار له الأول غرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعِهِ) كحلب كل واحد يوما  
 (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ) لخروجه المعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ)  
 لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أى جهة لأنها ليست قسمة شرعية (وَوَحَّتْ إِنْ  
 سَكَبَتْ عَنْهُ وَأَشْرَبَكَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمِ تَجْرِى الْمَاءِ)  
 ففاته ويقسم سراواة ولا تقسم العين مطلقًا (وَقُسِمَ بِالزَّلِيلِ) جبرا والزيد بكسر  
 اللام معيار زمته <sup>(٢)</sup> كجرة تنقب تملأ ماء كالمسكاب يأخذ كل بقدره (كَسْتَرَةِ  
 بَيْتِهِمْ) تشبيهه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عنها كما سبق أو في الجبر قبله  
 إن كانت مشتركة (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِدِينَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَرَوْنِهِ)  
 الضواب حذف إلا الثانية (فَيُجْمَعُوا أَوْ لَا) ثم ما نابهم بقسم بينهم (تَكْذِبُ سَمْمُهُ)  
 أراد الجنس أو الفريق فنجمع الزوجات مثلا جبرا (وَوَرَّثَهُ) يقاضمون شريك  
 مورثهم (وَكَتَبَ الشَّرْكَاءُ ثُمَّ رَحَى أَوْ كَتَبَ الْمَقْسُومُ) أجزاء بحسب الأصغر  
 (وَأُعْطِيَ كُلًّا لِكُلِّ وَمُنْعَ اسْتِزَارِهِ الْخَارِجِ) أى ما سيخرج لاجم لتبخلاف الشائع  
 (وَأَزِمَ) القسم (وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غُلْطٍ) في القرعة (وَحَافَ الْمُنْكَرُ)  
 إن لم يثبت شيء (فَإِنْ تَفَاحَشَ) ظهر لكل أحد (أَوْ نَبَتًا تَقَضَّتْ كُلُّ رَاضَاةٍ إِنْ  
 أَدْخَلَا مَقْعُومًا) وإلا فسك البيع لانه رديين (وَأَجِيرَ أَمَّا) أى للقرعة إذا طلبها بهضم  
 (كُلُّ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا يقسم

(١) كذا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هذا على لغة من يلزم المثني الألف في  
 الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة لقال كمرضين اه والزام المثني الألف لغة كبنانة  
 وبنى الحارث بن كعب وخيم وزيد وأهل تلك الناحية .  
 (٢) أى زمن جرى الماء .

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكَهِ مُفْرَدَةً (لَا كَرَبْعَ غَلَّةٍ) وَتِجَارَةً (أَوْ) كَانَ شَرِيكَهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجِيرَانِ اشْتَرَوْا جَمْلَةً (وَأِنْ وَجَدَ) بَعْضُهُمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْنًا بِأَلَا كَثَرِ فَلَهُ رَدُّهَا) أَوْ يَتَاسَكَ وَلَا شَيْءَ لَهُ (فَإِنْ) قَاتَ مَا يَبِيدُ صَاحِبِيهِ بِكُلِّهِمْ (وَالْوَضُوحُ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ) (رَدَّ) صَاحِبِهِ (نِصْفَ قِيَمَتِهِ) حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقَلُّ لِلتَّبَعِيضِ (يَوْمَ قَبَضَهُ وَمَا سَلِمَ) مِنَ الْقَوَاتِ وَهُوَ لِلْعَيْبِ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ قَاتَا فَمَقَاصَةُ (وَلِأَنَّ) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ (رَجَعَ) بِنِصْفٍ لِلْعَيْبِ (أَيُّ بَعُوضِهِ) وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً (يَمَّا فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلَامِ (ثُمَّ) أَيُّ قِيَمَةٍ وَرَجَعَ بِبَعْضِهِمْ تَخْيِيرُهُ فِي النِّصْفِ وَالثَّلْثِ كَالِاسْتِحْقَاقِ الْآتِي فِيهِ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلَامِ (وَالْعَيْبُ بَيْنَهُمَا) وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ (أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ) لِمُسْتَحَقٍّ مِنْهُ فِي تَرْكِ الْقِسْمَةِ بِحَالِهَا أَوْ مِثْلَ مَا كَتَبَتْهُ شَرِيكَهُ بِحِسْبِهِ (لَارُبْعٌ) فَيَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ (وَفُسِّخَتْ فِي) اسْتِحْقَاقِ (أَلَا كَثَرِ كَطَرُؤُ غَرِيمٍ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِمَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمَوْصَى لَهُ بِالْثُلُثِ) تَشْبِيهُ فِي فُسْخِ الْقِسْمَةِ (وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلًا) رَجَعَ عَلَى كُلِّ (الْمَوْلُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ نِصْفِ الْقِسْمَةِ هُنَا وَسَيَأْتِي مَحَلُّ هَذَا الْقَيْدِ) (وَمَنْ أَعْسَرَ فَمَلِكُهُ إِنْ يَعْلَمُوا) بِالذِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَنْقِضُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوا (وَأِنْ دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ) الذِّينِ (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهُ فِي الْمَضَى إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَهُ بَنُ وَغَيْرُهُ (بَلَا غَبْنٍ) لَا مَقْهُومَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالذِّينِ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي (وَأَسْتَوْفَى) الْغَرِيمِ (يَمَّا وَجَدَ) مِنَ الْفَرْكَةِ مَعَ بَعْضِهِمْ (ثُمَّ تَرَا جَعُوا) فِيمَا يَبْنِيهِمْ (وَمَنْ أَعْسَرَ) مِنَ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَمَلِكُهُ إِنْ أَمَّ يَعْلَمُوا) فَيُشْتَرَكُ الْعَالَمَانِ مِنَ الْمَعْسَرِ كَمَا فِي الْحَالَةِ نَافِعٌ مَا فِي الْخُرُشِيِّ (وَأِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ) أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ انْبَسَحَ كُلُّا بِحِصَّتِهِ (هَذَا مَحَلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيْ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلًا فَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ كَدَارٍ نَقَضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دِينَ لِحِمْلٍ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت بعدد فكل الدين وعلى تمجيل غيرها يرجع إن تلفت التركة بحسبها (وَقَسَمَ عَنْ صَغِيرِ أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ وَمُلْتَقِطٌ كَغَافِرٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ) وزن غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَنَفٍ) مصدر عطف على شرطه (أَخَا) معموله إلا أن يعتاد فكالوصي كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد (وَأِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمٌ نَخَلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلَا) أى القسمان (وَهَلْ هِيَ قُرْهَةً) ودخلت النوعين (لِلْقِلْعَةِ أَوْ مُرَاضَاةٍ) دخلا فيها على عدم الغبن (تَأْوِيلَانِ).

### ﴿باب﴾

(الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي تَقْدِيرِ مَضْرُوبٍ مُسَامٍ بِجُزْءٍ مِنْ رَبِّهِ إِنْ عَلِمَ قَدْرُهَا) أى النقد والجزء (وَأَوْ مَغْشُوشًا) يتعامل به (لَا بَدَيْنَ هَاتِيكِهِ) محترز مسلم (وَأَسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالريح والخسر (مَا لَمْ يَقْبُضْ أَوْ يُخْضِرُهُ وَيُشْهِدُ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن فيجوز (وَلَا يَرَهُنِ أَوْ وَدِيعةً) إلا مع أحد الأورين كالدين على الأرجح هذا إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا انتفاع ربه بالتخليص بل (وَأِنْ يَبْدُو) أى العامل (وَلَوْ يَتَبَيَّرُ لَمْ يُتِمَّامَلْ بِهِ بَدَلُهُ) أى القرض كالفلس وعرض إن تولى بيعه (وَأِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمن رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَهُ عَلَى دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَمَلَّ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَلَّيْهِ) غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضُ مِثْلِهِ فِي رَبِّهِ كَأَنَّكَ شَرِكٌ وَلَا مَادَّةٌ أَوْ مُبْتَهَمٌ) كلك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَلٌ ابتداء كامل فيه بعد سنة أو انتهاء كامل سنة (أَوْ ضَمَّنَ) أى اشترط أنه ضامن أما حبل إن فرط فجاز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانَ) وبها (ثُمَّ انْتَجَرَ فِي تَمَنِّيْهَا) وله

أجر مثله في توليه أيضاً (أو يدَيْن) مع نقد فاشترى بال نقد (أو ما يَقلُّ) كلا  
تتجر إلا في البر ولا يوجد إلا في الشتاء مثلاً فالمراد بالقله أن يوجد تارة ويقدم  
تارة (كاختلافهما في الربح وادّعاء مالا يشبهه) بعد العمل فإن أشبهها فالقول  
للعامل (وفيما فسد غيره) حال أي غير ماسبق (أجرة مثله في الذمة) ولو لم  
يخرج ربح والفرق أيضاً أن قراض النخل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على  
الغرماء (كاشتراط يده) أي رب المال من أحدهما (أو مرّاجعته أو أميناً  
عليه) أي على العامل (بخلاف غلام غير عين) رقيب (بفصيص له) أي  
لغلام أولاً نصيب فالضرر نصيب لربه (وكان) اشترط على العامل أن  
(يخيط) ثياباً (أو يخزّن) نعلاً (أو يشارك) غيره (أو يزرع) أي يعمل  
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فجاز (أو لا يشتري إلى) أن يصل إلى  
(بلد كذا أو بعد اشتراؤه) طلب منه الثمن قراضاً (إن أخبره) بأنه اشترى  
(فقرض) بضمنه ويختص ويرده فوراً لفساده (أو عين شخصاً) يبيع أو يشتري  
منه (أو زمناً) كالصيف (أو تحلاً) كالقاهرة (كان أخذ مالا ليخرج  
لبله فيدشترى) ويحمله كل ذلك فيه أجرة النخل (وعليه) أي العامل (كالنشر  
وللطى الخفيةين) عليه (الأجر إن استأجر) على ذلك (وجاز جزؤه) أو  
كثرت ورصاها بعدد) أي بعد العمل (على ذلك) ولو خلاف ما عدا (و) جاز  
اشتراط (زكاته) أي الربح (على أحدهما) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط  
زكاته على العامل اتفاقاً (وهو) أي جزء الزكاة (المشترط وإن أمّ تحجب) بأن  
تفاضل قبل مرور الحول والواو زائدة فإنها إذا وجبت للفقراء (و) جاز (الربح)  
كله (لأحدهما أو لغيرهما) وتسميته قراضاً حينئذ جاز (وضمته) العامل (في)  
جمل (الربح له إن أمّ بغيره) أي الضمان (وأمّ يسم قراضاً) جاز (تعمل  
غلام ربّه أو ذابته) أوهما جازاً (في الكثير) بالنسبة لما عرفنا (و) جاز (خلفه)  
بلا شرط وإلا فسد كاسر (وإن يماله) أي العامل (وهو) أي الخلط (الصواب)

المطلوب (إن خاف بتقديم أحدهما رخصاً) وضمن إن آخر القراض (وشارك) العامل (إن زاد) في الثمن (مؤجلاً بقيمتهم) والحال بعدده وتقوم الدين به ورض ثم هي بنقد حال فما نابه اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وسفره إن لم يبحر عليه قبل شغله وأدفع لي فقد وجدت رخصاً) (أشترى به) من غير تعيين لما سبق (وبيعه) بعرض ورده بعيب والمالك قبوله وإن كان الجميع والثمن عنى لأنه ينص إن رد فيأخذه وكذا إن كان البعض والباقي عين فيأخذه على وجه المفاصلة (ومقارضة عبده وأجيريه) فإن شغله عن الخدمة أسقط من الأجرة بحسبه (ودفع مالمين) ممأ (أو متمعاً قنين) ودفع الثاني (قبل شغل الأول وإن بمختلفين) أى بجزءين مختلفين (إن شرطاً خطأ) فيه في المختلفين اتفاقاً والمتفقين على الأرجح كما (ر) وغیره (أو شغله) أى الأول قبل دفع الثاني (إن لم يشترطه) أى الخطأ ولم يحصل خلط بالفعل (كنضوض الأول) فيجوز دفع الثاني (إن ساوى) لا إن نص بزيادة أو نقص أنهمة الترغيب بالثاني للربح أو لجبر الخمر (وانفق جزؤهما) واشترطا الخطأ وهذا مما يؤيد أن الشرط السابق في المختلفين (واشترى ربه منه إن صح) قصده في ذلك ولم يشترط حال العقد لا إن توصل بذلك إلى أخذ شيء من الربح قبل للمفاصلة (واشترطه أن لا ينزل وادياً أو يمشى بئيل أو يبحر أو) (لا يبتاع سلامة) لغرض (وضمن إن خالف كأن زرع أو ساقى بموضيع جور له أو حرره بعد) علم (مؤنيه عينا) حال من مفعول حركه (أو شارك وإن عاملاً) لربه (أو باع يدين أو قارض بلا إذن وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني إن دخل) معه (على أكثر) من الجزء الأول (كخسره وإن قبل عمله) إذا جبر بعمل الثاني ضمن له الأول بقدره (والربح أهما) أى لرب المال والثاني ولا ربح للأول (كسكل أخذ مال

لِلتَّنْمِيَةِ) كوكيل ووضعه معه (فَتَعَدَّى) خالف فيضمن الخسر ولا ربح له بخلاف من لم يأخذ للتنمية كودع وغاصب ووصى فعليه وله (لَا إِنْ نَهَاكَ عَنْ الْعَمَلِ قَبْلَهُ) فيختص ربحاً وخسراً (أَوْ جَنَى كُلُّهُ) من العامل ورب المال (أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَسَكَّ أَجْنَبِيَّ) رأس المال ما بقي ويضمن الذهاب ولا يجر المستهلك بالربح أصلاً ولا يعمل على ما في الخرشى<sup>(١)</sup> (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ) أى العامل للتجارة (مِنْ رَبِّهِ) لتهمة القراض بمرض لأن رأس المال رجع إليه شيخنا: النقل للسكرامة (أَوْ) اشتراؤه (بِنَسِيئَةٍ وَإِنْ أَذِنَ) أى لا يجوز لأنها فى ذمة العال فيأكل ربه ربح ما لم يضمن (أَوْ) اشتراؤه (بَأَكْثَرَ) ديناً لما سبق (وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) القراض (الثَّانِي يَشْغُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْسَعُ رَبُّهُ سِلْعَةً بِلَا إِذْنٍ وَجَبَرْ خُسْرُهُ وَمَا تَلَفَ) بما سوى (وَلَا إِنْ قَبِلَ عَمَلَهُ) ولو تراضيا على عدم الجبر على ما للمالك وابن القاسم (لَا أَنْ يَقْبَضَ) ثم يرد فكقراض آخر لا يجر الأول (وَلَهُ) أى ربه (الْخَلْفُ إِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ الْخَلْفُ) العامل ولا الجبر به إن قبله بخلاف البعض (وَأَزِمَّتْ) أى السلفة العامل إذا لم يخلف ربه ما اشتراها به (وَإِنْ تَعَدَّدَ) العامل (فَأَرْبَحُ) أى جزء العمل بينهم (كَالْعَمَلِ) لا مجرد الرؤوس (وَأَنْفَقَ) العامل (إِنْ سَافَرَ) الآخر واشتغل بالقراض عن قوته (وَلَمْ يَبْنِ بِزَوْجَتِهِ) ولا يعتبر هنا الدعاء للدخول كما أفاده بن (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِعَمَلِ أَهْلِ) زوجة مدخول بها وأنفق رجوعه كأن سافر بها على الأظهر (وَحَجَّ وَعَزَّو) وصلة رحم فلا ينفق فى هذه ذاهباً ولا آيباً (بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ) لا فى الذمة إن تلف وقد أنفق من عنده (وَأَسْتَعْدَمَ إِنْ تَأَمَّلَ) وإنفاقه فيما يحتاج له من كحجامة وحقاق وحمام (لَا دَوَاءَ

(١) حيث فصل فقال: إن كانت الجنابة قبل العمل فالباقي رأس المال وإن كانت بعده فـرأس المال على أصله لأن الربح يجره، ومثله لعب قال ر: وهو خطأ فاحش اه صاوى



واكْتَمَى (إِنْ بَعْدَ) أَى طَالَ زَمَنُ السَّفَرِ (وَوَزَعَ الْغَفَّةَ إِنْ خَرَجَ) مَعَ الْقَرَضِ (إِحَاجَةً) غَيْرَ مَا سَبَقَ فِي كَفْزِهِ (وَإِنْ بَعْدَ أَنْ اكْتَرَى وَتَزَوَّدَ) لِلْحَاجَةِ (وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَمْتَقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أُيْسَرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَالْأَى) بِأَنْ أُعْسَرَ (يَبِيعَ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ الْعَهْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ الْيَسَارِ وَالضَّمِيرِ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَعَتَقَ بَاقِيَهُ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ بَشَرَى بَعْضُهُ يَبِيعُ كُلَّهُ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ (وَغَيْرَ عَالِمٍ فَمَعْلَى رَبِّهِ) عَتَقَهُ (وَالْعَامِلُ رِبْحُهُ فِيهِ) أَى فِي الْعَهْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ رِبْحَ مَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ وَرَجَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَأَنَّهُ فِي حَشٍّ وَبَنٍ فَإِنْ أُعْسَرَ رَبُّهُ بَقِيَ بِقَدْرِ مَا لِلْعَامِلِ رَقِيقًا (وَمَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) بِالْقَرَابَةِ أَيْضًا (عَتَقَ بِأَلَا كَثِيرَ مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحِسْمِ (وَتَمَنَّى) وَيَسْطُرُ رِبْحَ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ أَمَّ يَسْكُنُ فِي الْمَالِ فَضْلًا) رِبْحَ يَوْمِ الشِّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِجَرْدِ الْقَبْضِ (وَالْأَى) يَعْلَمُ (فَبِقِيَمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحَ الْعَامِلِ وَالْمَتَقِ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا فِي الْخُرُشِيِّ (إِنْ أُيْسَرَ فِيمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَالْأَى يَبِيعُ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ مَا يَمْتَقُ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَوَّلِ يَقْبَعُ ذِمَّةُ الْعَامِلِ بِمَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعِ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ انْتِشُوفُ الشَّارِعِ لِلْحَرَبَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي شَقَصًا يَبِيعُ السَّكْلَ (وَإِنْ أَعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى) لِلْمَتَقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ أَى رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ) أَى رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَهْدِ (وَالْقَرَضُ) قِيَمَتُهُ يَوْمَ تَمْنِيهِ أَى يَوْمَ الْمَتَقِ (إِلَّا رِبْحَهُ) أَى الْعَامِلُ هَكَذَا الْعَوَابُ (فَإِنْ أُعْسَرَ يَبِيعُ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَإِنْ وَطِئَ) الْعَامِلُ (أُمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِ الْقَرَضِ أَوْ لِلْوَطْءِ (قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبَقَى) لِلْوَطْءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالْثَمَنِ فَصَحَّتِ الْمُقَابَلَةُ (إِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَإِنْ أُعْسَرَ) رَاجِعَ الْمَفْهُومُ فِي أُمَةِ الْقَرَضِ (اتَّبَعَهُ) بِهَا

أى بقيمتها يوم الوطء فلا يصح قوله (وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ) فإنه في الشق الثانى أعى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (بِقَدْرِ مَالِهِ) والولد حرنسب مطلقاً (وَأَنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطءِ فَالْتَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَإِسْكَلَ فَسَخُّهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبُّهُ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل وبحسب الزاد على ربه فإن أراد العامل الفسخ غرم ما تزود من مال القراض (لِسَفَرِهِ وَلَمْ يَظْعَنْ) بأن سافر وعمل (فَلْيَنْضُوْضِهِ وَإِنْ اسْتَنْضَاهُ) أحدهما وأبى الآخر (فَاتَّخَاكُمْ) ينظر الأصالح (وَأِنْ مَاتَ) العامل (فَلْيَوَارِثِهِ الْأَمِينُ أَنْ يُكَمِّلَهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَيَّ بَأْمِينَ كَأَلَوَلِ) في مطلق الأمانة (وَلَا سَلَمُوا هَدَرًا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ) بيمين ولو غر أمين لرضى رب المال به (فِي تَلْفِيهِ وَخُسْرِهِ) مالم يظهر مكذبه (وَرَدَّهْ إِنْ قُبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قَرَضَ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجَرٍ) وبلا أجر أجرة للمثل على المعتمد (وَعَكْسُهُ أَوْ ادَّعَى) رب المال (عَلَيْهِ الْغَضَبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ) ليرجع (وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْتَبِهاً) أشبه رب المال أم لا (وَالْمَالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والتيد في الإنفاق وجزء الربح لا إن تفاصيلاً (وَأَرَبُّهُ إِنْ ادَّعَى) في الجزء (الْمُشْتَبِهُ فَقَطُّ أَوْ قَالَ قَرَضَ فِي) قول العامل (قَرَضَ أَوْ وَدِيعَةٌ وَفِي جُزْءِ قَبْلِ الْعَمَلِ مُطْلَقاً) أشبه أم لا وهذا غير ضرورى فإنه غير لازم (وَأِنْ قَالَ وَدِيعَةٌ ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فإن قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يغلب الفساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَرَقَرَضَ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ) وبحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كعشر سنين كما مر في الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجد (غُرْمَاءَهُ) أى الميث (وَتَعَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (يَوْصِيَّةٍ وَقُدِّمَ) على الغرماء بما عين (فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ) أى يحرم على المعتمد (هَبَةً أَوْ تَوَلِيَّةً وَوَسِيْعَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَثِيرِهِ)

تشبيهه في مطلق الشراكة ( إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفَضُّلَ ) يريد لا يزيد على غيره ماله بال (وَلَا فَلَمِيَّةَ حَلَمْلَهُ) أى رب المال ( فَإِنْ أَبَى قَدْ يُسْكَفِيهِ ) على الزائد بشىء

﴿ بَابُ (١) ﴾

( إِنْ أَمَّا أَصَحُّ مُسَاقَاةُ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا ) ومؤنته تقوم مقامى السقى ( ذِي ثَمَرٍ ) بمعنى باع حد الإطعام ( لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخْلَفْ ) دائماً كالموز ( إِلَّا تَبَعًا ) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثالث ( يَجْزُهُ قُلٌّ أَوْ كَثْرُ شَاعٍ ) في جميع الحائظ ( وَعَلِمَ ) اسمه من نصف أو ثلث مثلاً متحد لا نصف نوع وثلث آخر وجاز كل الثمرة للعامل ( بِسَاقِيَّتُ ) لا غيرها عند ابن القاسم وأجاز سحنون مادة عاملت بل في بن أن خلافه في الإجارة أيضاً ( وَلَا تَقْصِرُ مَنْ فِي الْحَائِظِ ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها زوجها يرد طلاقها فتمود لأمدة ( وَلَا تَجْدِيدُ ) لشيء فيه فهو بالجيم ( وَلَا زِيَادَةُ لِأَحَدِيهَا ) خارجة من الحائظ ( وَتَعْمَلُ الْعَامِلُ ) أى حصل ( جَمِيعُ مَا يُنْتَفَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَالْبَارِ ) رعى الطلع ( وَتَنْفَعِيَّةُ ) لمنافع الشجر ( وَدَرَابُ وَأَجْرَاءُ وَأَنْفَقُ ) عليهم من يومها ( وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفُ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ كَمَا رَثَ ) من كحال تشبيهه فيما قبل النفي تخلفه على العامل وفي نسخة لا رث إخراج من النفي ( عَلَى الْأَصَحِّ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأَةٍ ) تشبيهه في جواز المساقاة ( إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْنُهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ ) وسبق أن بدو صلاح البقل لإطعامه ( وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقَطْنُ ) الذى يخلف ( أَوْ كَالْأَوَّلِ ) وهو الشجر ( وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأَنْتَ ) إن كان توقيت ( بِالْجَذَائِ ) وحلت عليه عند الإطلاق ( وَحُمَاتُ عَلَى الْأَوَّلِ )

(١) المساقاة عقد على القيام بمؤنة شجر أو نبات بجزء من غلته بصيغة ساقيت أو عاملت فقط اه أقرب المسالك .

من بطون تميزت ( إن لم يشترط ثمان وكبيح نخل أو زرع ) أى مهما  
ولو انفرد بناحية ( إن وافق الجزء ) فيه جزء متبوعه ، ولم يشترط ذلك أصبح كما  
فى بن ( وبذره المأكول وكان ثلثاً ) من قيمة المجموع ( بإسقاط كلفة الشجرة  
والأ ) بأن اختلف شرط ( فسد كاشتراطه ربه ) إن كان سقيه زيادة على  
العامل ( وأبقى ) الثلث ( للمأكول إن سكتنا عنه أو اشتراطه ودخل شجر  
تبيع زرعاً ) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع ( وجاز زرع وشجر ) عقد عليهم  
( وإن غير تبع وحوايط وإن اختلفت ) أنواعها ( بجزء ) متحد ( إلا فى  
صفقات وغائب إن وصيف ) كبيح ( ووصله قبل طيبه ) أى أمكن ذلك  
( واشترائط جزء الزكاة على أحدهما ) والا بدى بها فإن لم تجب ألغيت  
( وسين ما لم تكثر جداً بلا حد ) بل ما تنغير فيه الأصول ( و ) اشتراط  
( عامل ) على رب الحائط ( دابة أو غلاماً فى الكبير وقسم الزيتون حباً )  
عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجرى العرف بقسمه بعد  
عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمر : ( كعصره على أحدهما وإصلاح جدار  
وكف عين وشدة حظيرة ) زرب ( وإصلاح ضفيرة ) محل الماء ( أو ما قل )  
غير ذلك على العامل ( وفقاً يلزمها ) عطف على اشتراط ( هدرًا ) ابن رشد وبجزء  
معلوم قبل العمل وبمده قولان ( ومسافة المأكول آخر ) لأن الحائط لا يغاب  
عليه بخلاف القراض ( ولو أقل أمانة ) لاعدبها ( وحمل على ضدها وضمن  
الأول ) حتى ثبت أمانة الثانى ( فإن عجز ولم يجد أميناً أسلمه هدرًا ولم  
تنفسخ بفلس ربه ويبيع مساقى ومسافة وصى ومدين بلا حصر  
قيام الغرماء ( ودفعه للذى لم يعصر حصته خيراً لا مشاركة ربه ) للعامل  
( أو إعطاه أرض لتفرض فإذا بلغت كانت مسافة ) فإن أثمر وعمل فأجرة مثله  
فبماضى ومسافة مثله وله قيمة الأشجار يوم غرسها فإن لم يقل فإذا باغت ، صحت

للمفارقة ببيان نوع الشجر والتأجيل بالإطعام على الأرض والشجر شركة مسماة  
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الإطعام (تَحْسَنِينَ) مثلاً  
معمول إطعام للقدر (وَمِثْلُ أَنْفَاءَهَا) بعد العام الأول نص على التوهم  
(وَفُسِخَتْ فَاسِدَةً بِلاَ عَمَلٍ أَوْ فِي أَنْفَاءِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ)  
من جملة الانفاء (إِنْ وَجِبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا  
لِغَيْرِهَا كَأَنْ أَزَادَ عَيْنًا أَوْ عَرَضًا) فإن الزيادة من العامل شراء النمرة قبل  
بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَلِأَنَّ) يخرجها (فَمَسَاقَاةُ الْمِثْلِ)  
والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة المثل في الفلاس (كَمَسَاقَاتِهِ مَعَ  
تَمْرِ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا تبعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلَ  
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر المثل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غُلَامًا وَهُوَ) أي الحائط  
(صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ أَوْ يَكْفِيهِ مَوْنَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) وانعدت  
الصفة (بِشَيْئَيْنِ أَوْ حَوَائِطٍ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشْجِمَا) تشبيه في مساقاة المثل بهد  
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للحالف وقبل العمل حلفاً وفسخ ولا ينظر  
الشبه (وَأِنْ خَافَتْهُ أَوْ أَكْرَهَتْهُ) دابة مثلاً أما للخدمة فذاك الفسخ كما يأتي لعسر  
الحفظ (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسِخْ وَلَيْدَتْ تَحْفَظُ كَبِيرَةً مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَلْسِهِ)  
لعدم ثبته ومحل أخذ شبهته إن طرأ الفلاس (وَسَاقِطُ النُّخْلِ كَغُلْفٍ كَالْتَّمَرَةِ)  
بينهما، أما أصل سقط فله (وَالْقَوْلُ لِدَعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما  
حقه بن (وَأِنْ قَصَرَ عَمَلُ عَامِلٍ عَمَّا شَرِطَ حُطَّ بِذَنْبِهِ) إلا أن أغنى المطر بخلاف  
الإجارة للمساحة هنا (١).

(١) ترك الشارح رحمه الله باب المفارقة فلم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في  
نسخته من المتن وانظر ما كتبه في تصدير الكتاب.

{ باب }<sup>١</sup>

(صِحَّةُ الْإِجَارَةِ<sup>(١)</sup>) بِعَاقِدٍ وَأَجَرٍ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ أَيْ وَجِبَ تَعْجِيلُ الْأَجْرِ  
 إِنْ هُيَئِ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ فِي غَيْرِ اللَّعِينِ (أَوْ فِي) مَنَافِعٍ (مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ  
 فِيهَا) فِيهِ جَعَلَ الْجَمِيعَ لثَلَا يُلْزَمُ الدِّينَ بِالْدِّينِ (إِلَّا كَرِيحَ حَجَرٍ) أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ  
 (فَالْيَسِيرُ) كَافٍ تَعْجِيلُهُ (وَلَا) يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ (فَمَيَاوَمَةٍ)  
 كُلُّ مَا تُمْسِكُنْ مِنْ زَمَنِ دَفَعِ أَجْرَتَهُ (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَقَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ)  
 وَشَرْطُهُ وَلَوْ يَجَلُ (كَمَعَ جُمْلُ) نَشَبِهِ فِي الْفَسَادِ (لَا يَبْعُ وَكَجِلْدٍ لِسَلَاخٍ)  
 إِذَا يَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ وَأَوَّلِي الْحَمِّ (وَنَحَالَةٍ لَطَحَانٍ وَجُزْءُ نَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ)  
 جُزْءٍ (رَضِيعٍ) فِي إِرْضَاعِهِ (وَلِنْ) جَمَلِ الْجُزْءِ (مِنْ الْآنَ) بِخِلَافِ جُزْءِ الْفَزْلِ  
 أَوِ الْجُلْدِ مِنَ الْآنَ فَخَازَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ جَمْعُهُمَا فِي الْعَمَلِ لِلتَّحْجِيرِ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ (وَرِيماً  
 سَقَطَ) أَيْ جُزْءُهُ (أَوْ خَرَجَ فِي نَفْسٍ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِو) لَفٍ وَنَشْرٍ مَرْتَبٍ  
 بِخِلَافِ الْإِنْفِطَافِ كِنَفْضِ الْجَمِيعِ (كَاحْصُدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ) النِّعَمُ تَابِعٌ لِلدَّرْسِ  
 لِلْجَهْلِ بِالْحَبِّ (وَكِرَاءِ الْأَرْضِ) الْزَّرَاعَةِ (بِعَمَائِمٍ) وَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ كَالْبَيْنِ وَعَسَلِ  
 الدُّخْلِ (أَوْ بِمَا تُنْذِبُهُ) وَلَوْ غَيْرَ طَعَامٍ كَالْفُطْنِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ وَهُوَ  
 فَسْعَةٌ (إِلَّا كَنَخْشَبٍ) وَمَعْدُنٌ وَمَالٌ يَسْتَنْبِتُ كَالْحَشِيشِ وَالْحُلْفَا (وَحَلَّ طَعَامٍ  
 إِبْلَدٍ بِنِصْفِهِ) لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ بَيْعِ مُعَيَّنٍ بِتَأْخِرِ قَبْضِهِ (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ)  
 مَعَ شَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُعَيَّنِ السَّابِقِ (وَكَانَ خِطْمُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا  
 وَإِلَّا فَبِكَذَا) لِلْجَهْلِ (وَأَعْمَلٌ عَلَى دَابَّتِي) مِثْلًا (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ  
 وَهُوَ لِمَا مِلَّ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا) وَأَمَّا الدَّارُ وَالْحَمَامُ فَفِي بَنٍ أَنَّهُ أَجِيرٌ إِذَا لَعَلَ لَهَا رَادًا  
 عَلَى مَا فِي الْخَرَشِ (عَكْسُ لِكُكْرِيهَا) فَكِرَاؤُهَا لِرَبِّهَا وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ

(١) الإجارة عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض بما يدل اه دردير

(كَيْبَرُهُ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا) فالسيرة جزء من الثمن فيمنع (إلا) أن تكون السيرة (بِالْيَدِ) أو قربها (إِنْ أَجَلًا) إذ لو لم يؤجلها كانت جملة مع البيع (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ) أى ثمن السيرة وهو نصف المبيع (مِثْلًا) لثلا يكون سلفًا إن باع قبل الأجل فانه يرد بحسبه (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهَا) مثلا إن علم ولا تحجر (وَصَاحَ دَقِيقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلَفْ) فيها (وَاسْتَشْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ) أى من المؤجر (وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ) فان مات تحامها (وَاحْصُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ) فتا (وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ) وهو جمل له الترك متى شاء (وَإِجَارَةُ دَابَّةٍ لِسَكْدًا عَلَى إِنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتَشْجَارُ مُوَجَّرٍ) بالفتح ليقبض بعدها (أَوْ مُسْتَعْنَى مَنَفَعَتُهُ) لباثمه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها (وَالنَّقْدُ فِيهِ) أفرد لأن العطف بأو (إِنْ لَمْ يَتَجَبَّرْ غَايَةً) قيد لثنى فلا يجوز مع الاحتمال (وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِسَكْلٍ سَنَةً) مثلا (وَكِرَاءُ أَرْضٍ لِقَبْضٍ مَسْجُودًا مُدَّةً وَالنَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَعَلَى طَرَحٍ مَيْتَةٍ وَالْقَصَاصِ وَالْأَدْبِ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير (وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا) مع النقض إن أمن على ما سبق (وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَعَمَهُمَا) أى الزمن والعمل (وَنَسَاوِيًا) وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عهـ السلام أنه أحد مشهورين (أَوْ مُطْلَقًا) ولو زاد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويجوز عند ابن عهـ السلام اتفاقا ولا يتصور ضيق الزمن (خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لِقَبْضٍ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِعَشْرِ وَاسْتِزْصَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَفَسِلٍ خِرَافَةٍ) فإن لم يكن فعلى أبيه (وَلِزَوْجِهَا) لا أب الشريفة (فَسَخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطُّغْلِ إِذَا سَمَكَتْ وَمَوْتٌ لِأَحَدَى الطَّائِرَيْنِ) فلا خرى الفسخ حيث دخلت على الثانية (وَمَوْتٌ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ) ولا تركه فلها الفسخ (إِلَّا أَنْ يَقْطُوعَ بِهَا

مُطْلُوعٌ وَكَظْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا) كعبد لزوجته (أو مُنْشِعُ  
 زَوْجٍ رَضِيَ) بارضاعها (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَبْغُرْ وَسَفَرٍ كَانَ تُرْضِعُ مَعَهُ)  
 وغيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَسْتَنْشِعُ حَضَانَةً كَعَسْكِهِ وَ)  
 جاز (بَيْتُهُ سِلْمَةٌ عَلَى أَنْ يَتَّجِرَ) له المشتري (بِشَمْنِهَا سَنَةً إِنْ شَرِطَ الْخُلْفُ)  
 لما نلف من الثمن وبين نوع التجرة ولم يدخل فيه الربح (كَتَمَتْ هَيْئَتَ) تشبيهه  
 في الجواز بشرط الخلف وقيل لا يشترط والحكم بوجبه (وَالْأُتَى) تُعَيِّنُ (فَلَهُ  
 الْخُلْفُ عَلَى آجِرِهِ) أو يعطيه جميع الأجرة (كَرَّاءٍ كَبِيرٍ) تشبيهه في الخلف إِنْ  
 مات أو دابته غير المعينة (وَحَافَتِي نَهْرُكُ) عطف على مؤجر من قوله واستنجار  
 (لِيَبْنِي بَيْتًا وَطَرِيقًا فِي دَارِي وَمَسِيلَ مَصَبِّ مِرْحَاضِي لَا) شراء ماء (مِيزَابٍ)  
 لأجل هذا استطراد لأنه بيع لا إجارة (لَا) كراء ميزاب ماء (لِيَنْزِلَ لَكَ فِي  
 أَرْضِيهِ) فالاستثناء منقطع (وَكِرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِعَلَامَةٍ أَوْ غَيْرِهِ وَعَلَى تَفْلِيمٍ قُرْآنٍ  
 مُشَاهَرَةٍ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) الفهم فإن جمع بين الزمن والحفظ فعلى ما سبق من  
 الخلاف كما في بن (وَأَخَذَهَا) أي الحذاقة المفهومة من السياق وهي الاصرافة  
 (وَلِنْ لَمْ تُشْتَرِطْ) على العرف (وَلِإِجَارَةِ مَاعُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقِدْرِ وَعَلَى حَفْرِ  
 بئرٍ لِإِجَارَةِ وَجَعَالَةٍ) في الموت (وَبُكْرَةٍ) لِإِجَارَةِ (حَتَّى) والشأن لإعارته  
 (كَلْبًا بِجَارٍ مُسْتَأْجَرٍ دَابَّةً لِمِثْلِهِ أَوْ لِفِظٍ<sup>(١)</sup> أَوْ قَوْبٍ لِمِثْلِهِ) لِإِحْدَى اللَّامَيْنِ  
 زائدة ثم هو خاص بعد عام (وَتَفْلِيمٍ فَقِهِ وَقَرَأَيْضٍ) بِأَجْرَةِ مَكْرُوهِ (كَبَيْعٍ كُنْتِيهِ  
 وَقِرَاءَةٍ بِلَحْنٍ) أي الإجارة عليها<sup>(٢)</sup> وسبقت كراهة القراءة نفسها في سجود التلاوة  
 (وَكِرَاءَةٍ دِفٍّ وَمِعْزِفٍ لِعُرْسٍ) ولا يلزم من إباحتها شيء جواز أجرته (وَكِرَاءَةٍ  
 عَبْدٍ) ودابة (لِسَكْفِيرٍ) بخصوصه فان أذل الاسلام حرم أو كان في العموم

(١) كذا بالأصاين والنسخ المشهورة فيها: أو ثوب لثام

(٢) لأن القراءة باللعن والتطريب مكروهة وأما الإجارة على أصل التلاوة لجائزة للعموم

• إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله • وانظر هـ وبـ



جاز (وَبَقَا مَسْجِدٌ لِلْكَرَاءِ وَسُكْنَى قَوْقُ) بالأهل وحلت الكراهة هنا على التحريم حيث سبق التحريم على السكنى وإلا جاز كتحتة (بِمَنْقَعَةٍ) ملتبس بقوله صحة الاجارة بماقد وأجر (تَقْوَمُ) بفتح أوله وهى المؤثرة لانفاح لشمه أو كطعام لتزيين الخانوت به (قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا) لاعلى إخراج الجان<sup>(١)</sup> وقيد بما إذا لم يجرب (بَلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا) استثنوا من ذلك الاستراضاع وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظَرٍ) منع (وَتَعْنِي) بالشخص (وَلَوْ مُصْحَفًا) مبالغة فى جواز الإجارة (وَأَرْضًا غَمَرَّ مَأْوَاهَا وَنَدَرَ انْكَشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَيْهِ) لأنه استيفاء عين قصدًا (أَوْ شَاءَ لِلْبَيْتِ) يصح عطفه على ما قبله لاحت استوفت الشروط بأن كثرت الاشياء كمشرة وعرف وجه الحلاب فى إبانة كثرلثة أشهر (وَاعْتَفَرَ مَا فِي الْأَرْضِ) من الأشجار (مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين تبع غير مقصود ولا يبلغ بالزروع الثلث ، بن عن ابن رشد : الثلث من اليسير إلا فى حمل العاقلة ومعاقله المرأة للرجل والجامحة (وَلَا تَقْلِيمِ غَنَاءِ)<sup>(٢)</sup> أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ إِمْسَاجٍ أَوْ دَارٍ لِقُبْحِ كَنِيسَةٍ (محترز قوله ولا حظر) كَبَيْمِهَا لِذَلِكَ وَتُصَدَّقُ بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَيْنٍ) لا يقبل النياابة (كَرَّكَتِي الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ) إلا صلاة الجنابة (وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ) لينصف الجمل ولا يشترط الاختيار (وَدَارٌ) لاسفينة (وَحَائُوتٌ وَبَقَا عَلَى جِدَاوٍ) لا أرض (وَنَحْمُولٌ إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلا ، قال الأبنى لا يحمل ما يأخذه الذى يكتب البراءة لرد الضائع لأنه من السحر . قال وما يؤخذ على المقود فان كان بالرق العرية جاز وإن كان بالرق العجمية امتنع وكان الشيخ بنى ابن عرفة يقول إن تكررو منه الفع فذلك جائز اه من ح  
(٢) وأما استنجاز نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتمل على المعارف فلا شك فى جوازه اه صاوى .

تَوْصَفُ) فهكفي الوصف (وَدَابَّةٌ إِرْكُوبٌ وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ وَتَوْصَفُ  
وَذُكُورَةٌ) كجمل يمتحن (وَلَيْسَ إِرَاعٌ رَعَى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ إِلَّا بِمَشَارِكِ  
أَوْ تَقِيلُ) الاستثناء منقطع لأن شأن القلة القدرة (وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافَهُ إِلَّا)  
بأن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فَأَجْرُهُ)  
الثاني فيما يشبه الأول لا إن خاطره (لِمُسْتَأْجِرِهِ) وله أن يسقط من الأول بقدر  
ما أشغل (كَأَجِيرٍ لِيُخْدِمَهُ أَجَرَ نَفْسِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ رَعَى الْوَلَدِ) بل برعاه  
آخر معه (إِلَّا لِمُعْرِفٍ وَعَمَلٍ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَشِ الرَّحَى وَآلَةِ بِنَاءٍ وَإِلَّا)  
يكن عرف (فَمَتَى رُبِّهِ) أى الشيء المصنوع (عَكْسُ كَافٍ وَشِبْهِهِ) فعلى  
رب الهابة عند عدم العرف والشرط (وَفِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَارِيقِ) جمع  
معلوق كمصغور أمتعة الرَّاكِبِ (وَالزَّامِلَةِ) الخرج ونحوه (وَوِطَائِهِ بِمَحْمِلٍ  
وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) كل ما أكل (وَتَوَفِيرِهِ كَنَزْعِ الطَّيْلِ كَسَانِ قَائِلَةٍ  
وَهُوَ) أى عاقد الاجارة (أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ) إلا من حمل ما تنسارع له لأيدى  
كطعام وفى بن استصلاح ضمان الراعى (وَلَوْ شَرِطَ إِنْبَاتُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ  
النَّمِيَّتِ) والشرط مفسد فى العمل إن تم قبل إسقاطه أجرة المثل (أَوْ غَرَّ بِدُهْنٍ  
أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَيِّتَةٍ فَأَنكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغْرُ بِفِعْلٍ)  
كربطه برث ولا شئ فى الغرور القولى، ش: إلا صير فيما أخذ أجرة على الأحسن  
(كَجَارِسٍ وَلَوْ حَمَامِيًّا) وأتى بالتضمين مصلحه<sup>(١)</sup> (وَأَجِيرٍ إِصْرَانِ) لأنه  
أمينه (وَيَتَسَارُ إِنْ ظَهَرَ خَبْرُهُ عَلَى الْأَعْظَمِ) إلا أن ينصب نفسه للناس فالهمة  
عليه (وَنَوْنِي غَرَقْتُ سَفَفْتُهُ بِفِعْلِ سَاثِغٍ لَا إِنْ خَالَفَ مَرَقَى شَرِطَ أَوْ  
أَنْزَى بِلا إِذْنٍ) فانت تحت الفعل أو فى الولادة (أَوْ غَرَّ بِفِعْلِ) كشيء يخوف

(١) أفنى به الأجورى وغيره ولذا قال فى المجموع: والمصلحة ضمان كحارس الحمام والسمار  
اه وانظر عب وبن

(فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ التَّلْفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ) كالظرف (وَلَوْ مُخْتِاجًا لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في الصنعة تقرير كدفع الفصوص وثقب المواثيق وتقوم السيوف وإحراق الخبز عند الفوران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يتعدى فيها (وَلِإِنْ بَيِّنَةٌ أَوْ بَلَاءٌ أُجْرٍ إِنْ نَصَبَ نَفْسُهُ) لامة الناس (وَغَابَ عَلَيْهَا) إلا إن كان بيت ربها (فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ) إلا أن يثبت زمن بعده (وَلَوْ شَرَطَ نَفْسُهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ ذَمًّا لَأَخَذَهُ) ولم تنهض الأجرة: (إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ) حيث لم يضمن (وَلَا أَنْ يُخْفِرَهُ رَبُّهُ بِشَرْطِهِ) الذي أمره به إذ صار وديمة (وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَذَحَرَ) هذا خاص بالراعي ومثله الملتقط ونحو ابن عرفة حلف للمتهم (أَوْ سَرِقَةً مَنْذُورِهِ) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطبيب (قُلْعَ ضِرْسٍ) مأذون فيه وقال للقلوع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى الصانع (صِيغًا) فلا عبرة بمخالفة ربه (فَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُسِّخَتْ بِتَلْفِ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) للعين (لَا) بتلف ما يستوفى (بِهِ إِلَّا صَيَّيْ أَعْلَمَ وَرَضَعَ وَفَرَسَ نَزَوٍ وَرَوْضَ) وقد حكى في التوضيح خلافاً إذا استأجره على حصد زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب لابس له غيره أو صنع جوهر نفيس أو برء عليل النظر بن (وَسِنْ لِقْلَعٍ فَسَكَنْتَ كَمَقْوِ الْفِصَاصِ) من غير من استأجر عليه (وَبِغَضَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْفَعَتِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِعْلَاقِ الْخَوَانِئِ وَتَحْلِ ظَنِّ) كما سبق (أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعِهِ وَمَرَضٍ عَبْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَعَدْوٍ) مما يتعذر معه ترجيعه كل ذلك تعذر فيه المستوفى منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أى الأجل ولا يجوز قضاء ما عوضه في ذمة للسكري لنفسه في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ بِسَقَرٍ ثُمَّ تَصِحَّ) ومثلها العبد لعدم القوة الأولى والسفر محتاج لها (وَحَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ) أى أجهر الخلدمة (سَارِقٌ وَبُرْشَدٌ صَغِيرٌ عَقَدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلْمِهِ  
وَلَوْ إِلَّا لَظَنَّ عَدَمَ بُلُوغِهِ) قبل الأجل (وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ) والأيام  
والاستثناء راجع للأولى وأما الثانية فمكسع السفیه وهو قوله (كَسَفِيهِ  
ثَلَاثَ سِنِينَ) أو أكثر وأما نفس السفیه فلا كلام لولايه فى إيجاره إلا أن  
يجابى (وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَفِي آجَرٍ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ) بخلاف  
الناظر (لَا يَأْخُذُ بِالْمَالِكِ) أن ما آجره لغيره لانهاهه ويفرم <sup>(١)</sup> إلا أكثر من  
كراء المثل وما أخذ (أَوْ خُلْفٍ) موعد (رَبٌّ دَابَّةٌ فِي غَيْرِ) زمن (مُعَيَّنٍ)  
حال العقد (وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ) أى المكترى (أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرُ  
وَأَجَرَ الْحَاكِمُ) عليه (إِنْ لَمْ يَكْفُ) كالمالك فإن لم ينكف بيعت عليه  
(أَوْ يَمْتَنِعُ عِنْدَ) مكترى (وَحُكْمُهُ عَلَى الرُّقِّ) إلا فى وطء الأمة (وَأَجْرَتُهُ  
لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا) أى الاجارة .

(فَصْلٌ وَكِرَاهُ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عَقْلُهَا أَوْ طَعَامَ رَبِّهَا  
أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ) حيث لم تنكرها بطعام لثلا يكون نسيئة (أَوْ لَيْزَ كِبَهَا فِي  
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْعَنَ بِهَا شَهْرًا) راجع لهما والركوب والطحن معروف (أَوْ  
لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ مِائَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَا لِكُلِّ) فإن ضعى مختلفاً فلا بد من  
تعيين ما لكل لاختلاف الأغراض (وَعَلَى حَمْلِ آدَمِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ  
الْفَادِحُ) <sup>(٢)</sup> ولا المرأة إن عقد على رجل (بِخِلَافٍ وَلَدٍ وَلَدَتُهُ) فيلزمه حمله  
معه (وَبَيْعُهَا وَاسْتِئْثَارُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثُ لِأَجْمَعِ وَكُرَاهُ الْمُتَوَسُّطِ) والغمان  
فى المنوع على البائع والنفقة فى غيره على المشتري كاللابة المستأجرة (وَكِرَاهُ  
دَابَّةٍ) يتأخر قبضها (شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) أى بشرطه (وَالرَّضَى بِغَيْرِ

(١) أى المقرر له

(٢) أى "مظلم الثقيل"

الْمُعَيَّنَةِ الْمَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ أَوْ نَقَذَ وَاضْطَرَّ ) وإلا لزم فسخ مافي الذمة من  
الأجرة في منافع مؤخرة بناء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر ( وَقَالَ  
الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ وَدُونَهُ ) لا أضرب ولو أقل كنصف قنطار حجراً وقد استأجر على  
قنطار قطن ( وَحُلْ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ) وبين الجنس كما في حش  
( أَوْ عَدْدِهِ إِنْ لَمْ يَتَّفَقُوا ) كثيراً كبيع لا بطن ( وَإِقَالَهُ قَبْلَ النَّقْدِ  
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَنْفُذْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا ) تجوز بزيادة ( إِلَّا مِنْ مُسَكَّرٍ فَقَطْ  
إِنْ اقْتَصَا ) بالزيادة من رأس المال ورجع بالباقي ( أَوْ ) من المسكرى ( بَعْدَ سِتْرِ  
كَثِيرٍ ) لبعده تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت  
المنافع مضمونة فلا بد من تعجيل المأخوذ به لما وإلا انسخ الدين في الدين  
( وَاشْتَرَا حَبِيَّةً مَكَّةً ) أي حملها أو هي للمسكرى ( إِنْ عُرِفَ وَعَقِبَةُ الْأَجِيرِ )  
الخادم يركب الدابة الميل السادس ( لَا تَحُلْ مِنْ مَرِيضٍ ) من أرباب الأمتعة  
( وَلَا اشْتَرَا ) إِنْ مَا تَتْ مُعَيَّنَةً أَنَاهُ بغيرها ( حَيْثُ نَقَدَ كَمَا سَبَقَ ) كَدَوَابِّ  
لِرَجَالٍ ) إلا أن تستوى الشركة في الكل أو يتفق المحمول وأجرته ( أَوْ لِأَمْسَكِيَّةٍ  
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْحُرْفُ نَقْدَ مُعَيَّنٍ ) ولم يشترط كما سبق وفسدت إن انتفى حرف  
تعجيل المعين ( وَإِنْ نَقَدَ أَوْ يَدَنَا نِيرَ عِيْنَتٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ ) في الغائبة  
ويكفي في الحاضرة بشرط التعجيل ( أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ أَوْ لِيَسْكَنْ شَاءَ أَوْ  
يَعْمَلُ كِرَاءَ النَّاسِ ) ولم يكن ذلك معروفاً ( أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا )  
وإلا فهكذا أو مجاناً ( أَوْ يَنْتَقِلَ لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا بِإِذْنِ كَارِذِهِ فِي خَلْفِكَ  
أَوْ حُلِّ مَمَكٍ وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةَ كَالسَّفِينَةِ وَضَمِينَ إِنْ أُكْرِيَ  
لِغَيْرِ أَمِينٍ ) أو لأقل أمانة وبضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتعدي  
أو بدمم الملك وأعدم الأول ( أَوْ عَطِلَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ ) مطلقاً ( أَوْ حُلِّ  
تَطَبُّ بِهِ ) وبغفر من المسافة ما يعدل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

القيمة وقت التمدى أو كراه ما زاد يأخذ كراه ما قبل التمدى مطلقاً (وإلا) تعطب بزيادة المسافة ، أو كان لا تعطب به (فإن كراهه كان لم تعطب) بزيادة حمل تعطب به (إلا أن يحبسها كثيراً) ما تغير فيه الأسواق كأجل السلم (فله كراه الزائد أو قيمتها ولك فسخ عضوض أو جروح أو أغشى) ولو لم تحتج له لیسلاً (أو) ما كان (دبره) فاحشاً كأن يطحن لك كل يوم لزدبسين بدريهم فوجد لا يطحن إلا لزدباً) تشبيهه في الخيار وإن أبقى لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر) ، (وإن زاد أو نقص ما يشبه السكيل) مثلاً (فلا لك ولا عليك) .

(فصل ١٠) (جاء كراه سحار ودائر غائبة ببيها) برؤية أو وصف أو خيار (أو نصفها أو نصف عبدي) فتوزع خدمته (وشهراً حتى إن سكن يوماً لزم إن ملك البقية) يتصرف فيها بما شاء من كراه أو غيره (وعدم بيان الإبتداء وحمل من حين العقد) ومنكسر الشهور بالعدد (ومشاهدة ولم يلزم كراه المشاهدة) (لهم إلا بقدر قدره كوجبة) تشبيهه في اللزوم إلا لشرط فيها (بشهر كذا) بالإضافة (أو هذا الشهر أو شهراً أو إلى كذا وفي سنة يكذا تأويلان) أرجعها وجبة (وأرض مائة عشرين إن لم يقدر) أي بشرطه (وإن سنة) مبالغة في الفهم للتردد بين السلفية والتمنية (إلا للمأونة كالنيل والمدينة فيجوز ويحب) النقد (فمأونة النيل) لا مفهوم لها (إذا رويت) وتمكن منها كما يأتي (وقدر من أرضك) كاذرع (إن عين أو نسأت) أو كان جزءاً شائعاً (وعلى أن يخرمها ثلاثاً أو يربها) لبقاء نفع ذلك في الأرض (إن عرف) الزبل وقدره (و) كراه (أرض) مكثرة (سنتين) لذي شجرتها سنيين مستقبله (معمول المصدر) (وإن) كان الشجر (غيرك) لمكثري وتأمره بأمره بالقلع إن لم يرضك (لأزرع) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغير ربه كالشجر المؤبر (وشرط كفسر مَرَحاضٍ وَمَرْمَةٍ وَطَبِينٍ مِنْ كِرَاهٍ  
وَجَبَّ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ) في (ر) المعتمد ولو لم يجب (أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُسْكِرِ)  
إلا أن يعرف (أَوْ حِمٍ أَهْلُ ذِي الْحُمَامِ أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا) ولو لم يعدم  
إلا أن يعرف القدار كالحياطة والخبز (أَوْ أَمْ يُعَيَّنُ فِي الْأَرْضِ بِثَلَاثٍ وَغَرَسَ  
وَبَعْضُهُ أَضْرٌ وَلَا عَرَفَ وَكَرَاهَ وَكَوَيْلٍ بِمُجَابَاةٍ أَوْ بِعَرْضٍ) فاللهوكل الفسخ فإن  
فات رجع على الوكيل فإن أعدم فعلى الساكن وكذا في الناظر والوصى (وَأَرْضُ  
مُدَّةٍ إِنْ مَرَسَ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ) (لِغَرَفِ الْبَقَاءِ) (وَالسَّنَةِ  
فِي) أرض (الْمَطَرِ بِالْخَصَادِ وَفِي) أرض (السُّقْمِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ  
زَرْعٌ أَخْضَرَ فَكَرَاهَ مِثْلُ الزَّائِدِ) في حد ذاته ولو علم أن الزرع يتجاوز للدة  
كشجر مؤبر (وَإِذَا انْقَضَتْ لِلْمُسْكِرِ) فرض مسألة (حَبٌّ فَتَبَّتْ فَأَيُّهَا فُتُو  
لِرَبِّ الْأَرْضِ) ويمط من كرائها بعد ، وأما إن تأخر الذبت فالكرَاهَ (كَمَنْ  
جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ) الضمير للحب والزرع والشجر لربهما إلا أن يقطع الشجر  
رَبُّهُ لغير غرس فإرب الأرض دفع قيمته مقلوعاً (وَلَزِمَ الْكَرَاهَ بِالْتَمَكُّنِ)  
عادة لا إن خشي على الزرع نحو النار (وَإِنْ فَسَدَ لِحَاجَتِهِ) لا دخل الأرض  
فيها مبالغة في اللزوم (أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ) يعني إبان الزرع وقد تممكن  
مده (أَوْ عَدَمِهِ) لأهل البلد (بَذْرًا أَوْ سَجْنَةً) لا مكان لكرائه فإن قصد  
ساجنه منه ضمن الكراهَ (أَوْ انْهَدَمَتْ ثُرُفَاتُ الْبَيْتِ) ولم تنقصه (أَوْ سَكَنَ  
أُجْنَبِي بَعْضُهُ) بلا إذن ربه (لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكَرَاهِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ  
انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا أَوْ سَكَنَهُ مُسْكِرٌ بِهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ) للمسكِر (يَسْلُمُ لِلْأَعْلَى  
أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ) قبل التمكن (فِي حَصَّتِهِ) يحط في قوله  
لا إن نقص وما بعده (وَحَبْرٌ فِي مُضِيرٍ كَهَطْلٍ) المطر من إلى سقفها (فَإِنْ  
بَقِيَ فَالْكَرَاهَ) كله لأن خبرته تنفي ضرره (كَهَطْلٍ أَرْضٍ صُلْحٍ) تشبيهه في

قوله فالسكراء (وهل مُطلقاً) وهو المتمد (أو إلا أن يصاحوا على الأرض) خصوصاً (تأويلان عكس تَلَفِ الزرع لكثرة دودها أو فأريها أو عطش أو بقی القليل) فيسقط السكراء في ذلك كله (ولم يجز أجره على إصلاح مُطلقاً) ولو اضر بالسالكين ويخير، ابن عبد السلام العمل على الجبر وخرجت الخربة بحجب العثران على هذا (بِخلاف ساكن أصلح له بقية المدقة قبل خروجه) فيجبر على البقاء (وإن أكثرها حاقوتاً فأراد كل مُقدمه قسم إن أمكن وإلا أكرى عليهما) والقسم بمجرد الجلوس (وإن غارت عين مُسكرى سدين بعد زوجه) وأبى ربه الإصلاح (نفقت حصّة سدة فقط وإن تزوج ذات بيت وإن يكره فلا كراء إلا أن تُبين) كأبيها وأمه وأخاف أخوها وعمها إن لم يطل ورجعوا أبواه كأبويها لا أخوه وعمه (والقول لأجير أنه وصل كتاباً) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلا لبينة كما سبق (وأنه استصنع وقال) ربه (وديمة أو خوفاً في الصنعة والأجرة إن أشبه) في السكل (وحاز لا كبتناه) ومن يخيط في بيت ربه وإنما يعتبر الحوز إن أشبهها وإن لم يشبهها فأجرة المثل (ولا في ردّه لرّبه وإن) قبضه (بلا بينة) إلا ما لا يغاب عليه إلا لتوثق (وإن ادّعاء) أى الاستصناع (قال) ربه (سرق منى وأراد أخذه دفع قيمة الصنيع) بالفتح (بيمين إن زادت دعوى الصانع) في الأجرة (عليها وإن اختار تضميمه فإن دفع الصانع قيمته أبيض فلا يمين وإلا حلفا واشتركا) بالقيمتين (لأن تخالفاً في لت السويق) يخرج من التحالف والاشتراك ولو قال رب السويق وديمة لوجود المثل (وأبى من دفع ما قال الثلاث فيثل سويقه) وإلا أخذه ملتوتا (وله) أى الأجر (وللجمال بيمين في عدم قبض الأجرة، وإن بلغا الغاية إلا لطول فلم يكثر به بيمين) والقرب اليومان ونحوهما (وإن قال بيمين لبرقة وقال



للمكثري (بل لا فرق بين حلفا ونسيخ إن عديم الشيء أو قل وإن نقذ)  
ولا ينظر المشبه (وإلا فكأنه في البيع والمكثري في المسافة فقط إن أشبه)  
حق العبارة وإلا فله مكثري إن أشبه ويدخل تحت إلا من السهر المكثري بلوغ  
برقة (قوله فقط أو أشبهها وانقذ وإن لم ينفذ حلف المكثري ولزم  
الجمال ما قال إلا أن يحلف على ما ادعى فله حصه المسافة على دعوى  
المكثري ونسيخ الباقي وإن لم يشبهها حلفا ونسيخ بكراء المثل فيما مضى  
وإن قال أكره بك (جمالى) المدبنة بمائة وبلغها وقال بل (لمسكة)  
إلا بعد (بأقل فإن نقذه) الأقل (فالقول للجمال فيما يشبه) منها (وحلفا  
ونسيخ وإن لم ينفذ فالقول للجمال في المسافة والمكثري في حصتها  
بما ذكر بعد بينهما) وكذا إن أشبه المكثري فقط (وإن أشبه قول  
المكثري فقط فالقول له بيمين) وإن لم يشبهها فكالسابقة (وإن أقاما بيعة  
فضى بأعدليهما وإلا سقطتا وإن قال أكرهت عشرًا بخمسين وقال بل  
خمسًا بمائة حلفا ونسيخ) ولا ينظر المشبه ولا نقد حيث لا زرع (وإن زرع  
بعضًا) من المدة (ولم ينفذ فلربها ما أقر به المكثري) بكل سنة خمسة  
(إن أشبه وحلف وإلا) يشبه أولم يحلف (فقول ربها إن أشبه وحلف  
وإن لم يشبهها حلفا ووجب كراء المثل) وقوله (فيما مضى ونسيخ الباقي  
مطلقا) راجع لجميع الفروع (وإن نقذ فتردد) حقه تأويلان في كون القول  
المكثري في صورتي شبهه لنقويه بالنقد أو كما لو لم ينفذ .

### (باب)

(صحة الجمل بالزائم أهي الإجارة جملا علم) أما إن علم الجمال  
فقط مكان الآبق فعليه الأكثر من الجمل وأجر المثل أو الجمول له فيقدر تعبها

وفي علمهما خلاف (بِسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ) ولو بواسطة (بالتَّامَّامِ كِكِرَاءِ الشُّعْنِ) تشبيه في التمام بالتممكن في الغاية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى التَّامَّامِ فَيَذِيبُ السَّبِيحَةَ الثَّانِي) لحل الأول وكذا إذا حملت بلا استئجار أو انتفع وأما في السفن فنسبة الأول للزومه فإنها إجارة على بلاغ (وَأِنْ اسْتَحِقُّهُ) العبد قبل تسليمه لأنه الذي ورطه ولا يرجع على المستحق (وَلَوْ بِحُرْبَةٍ بِخِلَافِ مَوْنِهِ) قبل تسليمه (بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنِ إِلَّا بِشَرْطِ نَزْكِ مَتَى شَاءَ) ليدخل على خفة الضرر وإن كان هو الحكم الأصلي (وَلَا نَقْدٍ مُشْتَرِطٍ) للضرر الاشتراط (فِي كُلِّ مَا جَارَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الأليق بالفقه أنها مهتداً مؤخر<sup>(١)</sup> وإن كان خلاف السياق (بِلَا عَكْسٍ) فالإجارة أعم لانفرادها فيما ينتفع فيه قبل التمام وتجاوز في الآبق الجمهور على مدة معلومة فليس وجميعاً<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ فِي السَّكْنِ إِلَّا كَبَيْعٍ سَلَحَ لَا يَأْخُذُ شَيْئاً إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لأن كل سلامة لما جمالة في المعنى فالشرط منافي لمقتضى العقد (وَفِي شَرْطِ مَنْقَعَةِ الْجَاعِلِ) فلا يصح على مجرد صعود جبل (قَوْلَانِ وَلَيْمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُمْلُ مِنْهُ لِيْنِ اعْتَادَهُ كَجَلْفِهِمَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا) بعد العمل ولم يشبه واحد فإن أشبهها فلن بيده العبد وإلا فكعدم الشبه على الأظهر (وَلَوْ بِهِ نَزْكَهُ) أي العبد لمن جاء به حيث لم يلزم واعتاده العامل (وَلَمَّا) يعقد (قَالَ تَفَقَّهٌ) في تحصيله (فَإِنْ أَفْلَتَ) قبل تسليمه (فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ) فإن قارب محله الأول اختص الثاني (وَأِنْ جَاءَ بِهِ ذُو دِرْهَمٍ وَذُو أَقْلٍ اشْتَرَا كَافِيَا) أي الدرهم بالنسبة فإن جعل الأقل نصفاً فله الثالث (وَأَسْكَلْنِيهَا) الْفَسْحُ وَتَوَرَّتِ

(١) أي وقوله في أول الفصل : صحة الجعل خير مقدم . ولكن السياق لا يساعد عليه .

(٢) كما قال الأجهوري ووجهه بانفراد الجمالة فيما جهل حاله ومكانه كالآبق وأجيب بعدم الانفراد لجواز أن يؤجر على التنقيش عنه كل يوم بكذا . فالصواب ما في المدونة من أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً .

الْجَاعِلُ بِالشَّرْوَاعِ وَفِي الْفَاسِدِ جَمْلُ الْمِثْلِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ لِمُدَّوْرِهِ  
(بِحُجْمِلٍ مُطْلَقًا) نَمِ الْعَمَلُ أَوْ لَا تَخْرُجْهُ عَنْ سُنَّةِ الْجَمَلِ (فَأَجْرَتُهُ)

(بَابُ)

(مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِبِعَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ) فَلَا  
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بِشَرَاءٍ أَوْ إِعْطَاءٍ مِنْ مَالِكٍ بِأَحْيَاءٍ  
أَوْ إِقْطَاعٍ (إِلَّا) أَنْ تَسْكُونَ الْعِمَارَةَ مَذْهُوبَةً (لِلْأَحْيَاءِ) فَانْدَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ  
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ الْأَوَّلُ فَتَقِيْمَةُ الْعِمَارَةِ وَمَنْقُوضَةٌ إِنْ عَلِمَ بِالْأَوَّلِ  
بَعْدَ حُلْفَةٍ مَا أَعْرَضَ (وَيَحْرِي بِهَا) أَيْ الْعِمَارَةَ (كَهْمُ حُطْبٍ وَمَرْغَى يُدْحَقُ غُدُوًّا  
وَرَوَاحًا لَيْلِيًّا وَمَا لَا يَضِيْقُ كَلَى وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مَضَاحَةٌ  
لِلْفَخْلَةِ وَمَطْرَحُ قُرَابٍ وَمَصْبُورُ آبٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْفُوقَةٌ بِأَمْلَاكٍ بِحَرِيمٍ  
(وَالْكُلُّ إِلَّا نِفَاعٌ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَإِنْ قُطِعَ الْإِمَامُ وَلَا يَقْطَعُ مَمْنُورًا مَقْنُوعًا  
مِنْهَا) بَلْ انْتِفَاعًا لِأَنَّهَا حَبْسٌ بِلِ مَوَاتِهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ  
الصَّلَاحِ كَمَا سَبَقَ (وَيَحْمِي الْإِمَامُ مُحْتَاجًا إِلَى قَوْلٍ) بَأَنْ لَا يَضُرَّ (مَنْ يَلْمِ عَقَابًا كَقَرْوٍ)  
أَوْ مَاشِيَةً صَدَقَةً أَوْ فَقْرًا مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَائِبِهِ يَحْمِي وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي خَصْمِهِ  
بِخِلَافِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ وَبِحْتَاجِ الْحَيَازَةِ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَقْطَعِ لَهُ فِي الْأَذْنِ  
(وَأَنْفَقَ) الْأَحْيَاءُ (لِلْأَذْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قُرْبٍ) مِنَ الدِّمَارِ وَالرَّوَاوِ لِلْحَالِ  
فَإِنْ الدِّمَى لَا يَحْمِي فِي الْقَرِيبِ (وَالْأَ) يَسْتَأْذِنُ (فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَمْلُهُ  
مُتَعَدِّيًا) يَدْفَعُ لَهُ الْقِيَمَةَ مَنْقُوضَةً (بِخِلَافِ الْبَعِيدِ) فَلَا يَحْتَاجُ لِأَذْنٍ (وَلَوْ  
ذِمِّيًّا بِفَيْزِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا (وَالْأَحْيَاءُ بِتَفْجِيرِ  
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ) عَنْ الْأَرْضِ (وَبِنْيَانٍ وَبَفَرْسٍ وَبِحَرْثٍ وَبَحَرْبِكِ أَرْضٍ)  
لِلزَّرْعِ (وَبِقَطْعِ شَجَرِهَا وَبِكُسْرِ حَجَرِهَا وَتَسْوِيَتِهَا لَا بِتَحْوِيلِ وَرَغَى كَلَاءِ

وَحَفَرُ بئرٍ مَاشِيَةٍ وَجَازٌ بِمَسْجِدٍ مُسَكَّنِي لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ وَعَقْدُ نِكَاحٍ  
وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ مُعْتَرِبٍ وَتَوَمُّ بَقَائِلَةٍ وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بِأَدْبَةٍ (بِمَالٍ يَقْدِرُ  
(وَلَمَّا لَبَّوْا لِبَوْلٍ إِنْ خَافَ سُبْعًا) بِالْعَيْنِ وَالْقَافِ <sup>(١)</sup>) كَمَا نَزَلَ تَحْقَهُ وَمُنْعُ  
عَكْسِهِ) لَأَن فَوْقَ الْمَسْجِدِ لَهُ حِكْمَةٌ <sup>(٢)</sup> (كَإِخْرَاجِ رِيحٍ وَمُسْكَنْتٍ بِمَنْجَسٍ  
وَكُرِّهِ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَسَكُهُ) وَحَرَمُ إِنْ فُتِرَ كَالْتَعْنِيشِ، إِلَّا كَرِهَ (وَتَقْلِيمُ  
صَبِيٍّ) وَمَنْعُ مَظَنَةِ الْعَبَثِ (وَبَيْعُ وَشِرَاءُ وَسَلُّ سَيْفٍ) لَغَيْرِ إِخَافَةٍ (وَلِإِنْ شَاقَّ  
ضَالَّةٌ وَهَتَفَ بِمَيْتٍ وَرَفَعَ صَوْتًا كَرَفَعِهِ يَعْلَمُ) وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَوَقِيدُ  
نَارٍ وَدُخُولُ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ) مَنْ كُلِّ نَجَسٍ الْفَضْلَةُ (وَقَرْنٌ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (أَوْ  
مَتَسَكًا وَلِذِي مَآجِلٍ) صَهْرِيحٌ (وَبِئْرٍ وَمِرْسَالٍ مَطَرٍ كَمَا يَمْلِكُ مِنْهُ  
وَبَيْعُهُ) وَالْمُسْتَعْبَ أَنْ لَا يَمْنَعَ (إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ) فَلَا يَبْعُ  
بِهِ (وَلَا رُجِّحَ بِالْتَّمَنِ) لِدَلِّ الْمَعْنَى، إِلَّا بِأَنْ كَانَ مَعَ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مَنْ رُجِّحَ أَيْ  
قُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ هُنَا خِلَافٌ وَلَا تَرْجِيحٌ أَوْ أَنَّ الْأَرْجَحَ أَفْضَلُ  
تَفْضِيلٌ وَهُوَ مُقَدَّمُ مَنْ تَأْخِيرُ حَقِّهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ يُصْلِحُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ  
الْمَدِينَةِ الْمُعْتَمَدَ مِنْ أَخْذِهِ بِحَاجَاتِهِ كَرَّ مَالِ بْنِ يُونُسَ لِسُكْنِ صِيغَةِ الْإِسْمِ لَيْسَتْ فِي  
مَحَلِّهَا لِأَنَّهُ مَنْ عِنْدَهُ (كَفَضْلِ بِئْرِ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْدُمُ بِئْرَهُ)  
فَإِنْ زَرْعُ الْجَارِ عَلَى غَيْرِ بِئْرٍ لَمْ يَجِبْ (وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى إِعْطَاءِ  
الْفَضْلِ (كَفَضْلِ بِئْرِ مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدْرًا إِنْ أَمَّ يُبَيِّنُ الْإِلْسِيكِيَّةَ) عِنْدَ  
حَفَرِهَا (وَبُدْيٍ) فِيمَا فَضَلَ عَنْ رَبِّهَا (بِمُسَافِرٍ وَلَةٍ) عَلَى الْحَاضِرِ (مَارِيَةُ آلَةُ  
ثُمَّ حَاخِرٍ ثُمَّ دَابَّةٌ رَبِّهَا) ثُمَّ دَابَّةٌ مُسَافِرٌ وَلِلْوَأْثَى بَعْدَ الدَّوَابِّ لِإِمْكَانِ ذِكْرِهَا

(١) أَيْ خَافَ سَبَقَ الْبَوْلَ

(٢) إِلَّا أَنْ تَأْخُرَ الْمَجْدِيَّةُ فَتُسْكَرُ أَهْ شَرْحُ الْمَجْمُوعِ

(إِجْمَاعِ الرَّيِّ وَالْأَ) يَكْفٍ لِلْمَاءِ الْجَمِيعِ (فَيَنْفَسُ لِلْجَنُّودِ) فَإِنْ اسْتَوُوا فَكَمَا  
سَبَقَ (وَأَنْ سَأَلَ مَطَرٌ بِمُبَاحٍ سُقِيَ الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ) لِأَحْيَاءِ وَسَاوَى (لِلْكَتَنِيبِ  
وَأَمَرَ بِالتَّسْوِيَةِ وَالْأَفْكَاحَاتَيْنِ وَقَسِمَ الْمُتَقَابِلَيْنِ) قَرَبًا مِنَ الْمَاءِ (كَالْقَيْلِ  
وَأَنْ مُلِكَ) الْمَاءِ (أَوَّلًا) قَبْلَ وَصُولِهِ لَمْ (قُسِمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (بِقَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ)  
كَمَا سَبَقَ وَالْخَطُّ (١) مِنْ حِينَ الْجَرَى وَإِنْ قَدِمَتِ الْأَرْضُ بِمَدْرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا قَوْمَتْ  
عَلَى الْقَرَبِ مِنْهُ وَالْبَعْدُ وَإِلَّا فَالْوَصُولُ (وَأَفْرَعُ لِلنَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدُ  
سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ وَعَلَى فِي أَرْضِ الْمَنَوَةِ فَقَطْ أَوْ) مُطْلَقًا (إِلَّا أَنْ  
يَصِيدَ لِلْمَالِكِ نَأْوِيَانِ) وَالْمَوَلُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الصَّائِدَ مُطْلَقًا إِلَّا لِفَرْصِ حَرِيمٍ  
أَوْ زَرْعٍ (وَلَا كَلًّا) مَشْبَاً (بِفَحْصِ) أَرْضٍ تَرَكَ زَرْعَهَا اسْتِفْنَاءً عَنْهَا (وَعَفَاً)  
مَا لَا يَصْلَحُ (أَمْ يَسْكُنُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَجْدِهِ وَحِمَاهُ) وَهُوَ مَا تَرَكَ لِرِعَاةٍ  
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْعَى مُطْلَقًا فَالْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ « قَائِدَةٌ » مَا انْكَشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ  
لِلْأَقْرَبِ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشِّ عَنِ الْبَدْرِ .

### ﴿ بَابُ ﴾

(صَحَّحَ وَقَفُ مَمْلُوكٍ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخَلَوَاتُ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ (وَلَوْ  
حَيَوَانًا وَرَقِيْقًا كَمَا يَدَّ عَلَى مَرْغَى أَمْ يَفْصِدُ ضَرَرَهُ وَفِي وَقَفِ كَطَعَامِهِ) وَنَدَّ  
لِلْأَسْلَفِ (نَرَدُّ) أَرْجَعَهُ الْجَوَازِ (عَلَى أَهْلِ اللَّائِيْلِكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَمَا بَعْدَ (كَمَنْ  
سَيُؤَلِّدُ وَدَمِيَّ وَإِنْ أَمْ تَظْهَرُ قَرَبَةٌ) كَمَلَى غَفَى (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطْفَ عَلَى الْإِنْفَى  
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَبِزِهِ (تَسَلَّمَ غَاثَهُ مِنْ نَظَائِرِهِ لِيَهْزِيَهَا) وَلِيَأْكُلَهَا شَرْطَ بَاطِلٍ

(١) قوله والخط أى ابتداء زمن النصب من الماء من حين ابتداء من جرى الماء في القناة  
ليصل لأرض ذى النصب من الماء ولو بعدت أرضه .

(٢) الوقف جعل منفعة مملوك لو بأجرة أو غلاته يستحق بصيغة مدة ما رآه المحبس  
أه دردير . ( ٢٥٠ - ١ كليل )

(أَوْ كَتَابِ عَادَ إِلَيْهِ) وَلَوْ لَانْتِفَاعُ كَافِي بِنِ رَدَا عَلَى (ر) . (بَعْدَ صَرْفِهِ  
 فِي مَعْرِفِهِ) وَلَوْ كَرَأْسًا كَرَأْسًا كَالْخِيلِ وَالسَّلَاحِ (وَبَطَّلَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ) كَأَكَاةِ  
 الْحَشِيشِ (وَحَرَبِيٍّ وَ) مَرَّ (كَافِرٍ لَكُمْ سَجِدٍ) وَكُلْ أُمُورَ الدِّينِ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ  
 رَدِّ كَقَنْطَرَةٍ (أَوْ عَلَى بَذِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) رَجَعَتْ الصَّحَّةُ بِعِ الْكِرَاهَا (أَوْ عَادَ  
 اسْكُنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ) وَبَعْدَهُ لَا يَهْطُلُ إِلَّا عَلَى مَحْجُورِهِ (أَوْ جُمِلَ سَبْقُهُ  
 لِدَبْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ) وَالْأَمَحُ (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكَ) (إِلَّا أَنْ  
 يَحْزَنُ الشَّرِيكَ) (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرَ لَهُ) لِلْمَحْجُورِ إِلَّا أَنْ يَحْزَنَ عَنْهُ قَبْلَ مَانِعٍ (أَوْ  
 لَمْ يَحْزَنُ كَبِهْرٍ وَقِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيحًا أَوْ وَلِيٍّ صَغِيرٍ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ صَحَّةٌ حَوْزُ  
 الصَّغِيرِ الْمُبْتَازِ كَأَسْفِيهِ وَإِنْ كَرِهَهَا ابْتِدَاءً كَافِي حَشٍ (أَوْ لَمْ يُجَلِّ بَيْنَ الْأَسْرِ  
 وَبَيْنَ كَمَسَجِدٍ) وَبُئِرَ (قَبْلَ فَلَسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ) أَيْ الْمَوْتُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ لَمْ  
 يَحْزَنُ الْخ (إِلَّا لِمَحْجُورِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ رَصْرَفَ الْعَلَّةَ وَلَمْ تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ)  
 إِلَّا أَنْ يُخْلِيَهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ يَمْرُضُ مَوْتَهُ) وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَحْزَنُ  
 (إِلَّا مُتَّبَعًا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَثَلَانَتُهُ أَوْ لَادٍ وَأَرْبَعَةٌ  
 أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ وَعَقْبَتُهُ وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأَمَّا فَيَذْخُلَانِ فِيمَا لِلْأَوْلَادِ) وَهُوَ  
 ثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ نَقَسَمَ كَالْوَارِثِ (وَأَرْبَعَةٌ أَسْبَاعُهُ لِلْوَلَدِ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى  
 الرُّؤُوسِ أَوْ لَا (وَقَفْتُ) يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى إِلَّا لَشَرْطٍ (وَانْتَقَضَ الْقِسْمُ  
 بِمَحْدُوثٍ وَلَدٍ لَهَا) أَيْ الْأَوْلَادُ أَوْ أَوْلَادُهُمْ فَلِذَا لَا يَتَصَرَّفُ أَحَدُهُمْ فِيهَا بِإِذْنِهِ بَلْ  
 بِجَرْدِ انْتِفَاعٍ (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) وَيُخْتَبَرُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ عِنْدَ  
 الْقِسْمِ عَلَى الْمَوَارِيثِ بِمَدُّ تَقْدِيرًا فَيُعْطَى حَقُّهُ لَوْرَثَتِهِ (لَا) مَوْتُ (الزَّوْجَةِ  
 وَالْأُمِّ) وَمَا يَبِيدُهُنَّ لَوْرَثَتُهُنَّ ، وَلَوْ بَيْتُ الْمَالِ مَا دَامَ أَحَدُهُنَّ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ وَبِإِذْنِهِ  
 لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ ثُمَّ مَرَّاجِعُ الْأَحْبَاسِ (فَيَمْدُخُلَانِ فِيمَا لِلْأَوْلَادِ) مِنْ تَحْسُّنٍ بِالْمَوْتِ  
 (وَدَخَلَا) أَيْضًا (فِيمَا زِيدَ لِلْوَلَدِ) بِمَوْتِ مَنْ وَلَدَ الْوَلَدَ (يُحْبَسْتُ) وَوَقَفْتُ

أَوْ نَصَدَقْتُ إِنْ فَاَرَنَّهُ قَيْدًا) كلا يباع وبأى مفهومه في قوله وصداقة لفلان  
(أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ) عطف على محذوف أى على معين أو جهة كالانقراء  
(أَوْ لِمَجْمُوعٍ وَإِنْ حَصِرَ) كالأولاد فلان (وَرَجَمَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَّاهُ  
عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةً لَوْ رُجِّئَتْ عَصَبَتُ) مع بقاء واسطها خرج بنت البنت  
مثلا ويؤخذ من حش ترجيح مراعاة القرب والفقر في النساء أيضا (فَإِنْ ضَاقَ  
قَدَمَ الْبَنَاتِ) على الذكور الأبعد منهن (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ  
نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) أى للفقراء (إِلَّا عَلَى كَعْبُشَةٍ حَيًّا سَمُ فَيُؤْتَى لَهَا بَعْدَهُمْ)  
ونصيب من مات للباقيين (وَ) الوقف (فِي كَعْبُشَةٍ) هدمت و (لَمْ يُرَجَّ  
عَوْدُهَا) بصرف (فِي مِثْلِهَا) من الأحياس ونوعها مقدم كما سبق (وَالْإِلَّا)  
بأن رضى عودها (وُوقِفَ لَهَا وَصَدَقَتْ لِفُلَانٍ فَهِيَ) ملكا (أَوْ لِلْمَسَاكِينِ  
فُرِقَ بَيْنَهُمَا بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْصِيفُ وَحُلٌّ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيقِ  
أَنْتَى بِذِكْرٍ وَلَا التَّأْيِيدُ) ومن ثم جاز شرط الإدخال والإخراج (وَلَا تَعْيِينُ  
مَضْرُوبِهِ وَمُضَرَّفِهِ فِي غَايِبٍ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ)  
كالفقراء (إِلَّا الْمُعَيَّنُ الْأَهْلُ) للقبول لا كعنوان (فَإِنْ رَدَّ فَكَيْفَ تَقْلَعُ) (فِي  
يَدِي الْفُقَرَاءِ) (وَأَبْيَحَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ) أى لم يحرم ولو كره (كَتَخْصِصِ  
مَذْهَبٍ أَوْ نَظِيرٍ) ولا يعزله الحاكم إلا لموجب كما في ح وغيره (أَوْ تَبْدِيلُهُ  
فُلَانٍ بِكَذَا وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ) فتتغير (إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ  
أَوْ أَنْ مَنْ أَحْتَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أو هو (بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ  
قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ) ملكا (أَوْ لِوَارِثِهِ كَمَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ)  
تشبيه في الرجوع ملكا (لَا شَرْطَ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ) لخروجه اللجاجة  
بمجهول (كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ) اشترط وظيفتها على المستحق (إِلَّا) أن يحاسب  
(مِنْ غَلَّتِهَا) فيجوز (عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَدَمَ بَدَلِ إِصْلَاحِهِ وَتَفْقِيدِهِ) في

كعبوان بل يهدأ) (وَأَخْرَجَ السَّائِكِينَ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِمْ لِئَلَّا يَكُنِيَ إِنْ لَمْ يُصْلَحْ  
لِتُكْرِمَهُ لَهُ وَأَنْفَقَ فِي فَرَسٍ لِيَكْفُرُوا مِنْ بَيْتِ الْمَتَالِ فَإِنَّ عِلْمَهُ بِبَيْعِ  
وَعُوضٍ بِهِ سِلَاحٌ كَمَا تَوَكَّلْتُ) تشبيهه في البيع ثم يندرج في قوله (وَبَيْعِ  
مَالًا يُدْفَعُ بِهِ) الانقناع للقعود (مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ) وجعل (فِي مِثْلِهِ أَوْ  
شِقَاقِهِ كَأَنَّ أَتَأَنَّى) غير العقار بقيمته في مثله (وَفَضْلُ الذُّكُورِ) من النزو  
(وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنْسِ فِي إِنْكَاسِ لَا) يباع (عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ وَتُنْضَى وَلَوْ  
بِفَيْزِ خَرِبٍ إِلَّا لَتَوْشِيحٍ كَمَا سَجِدُ) جامع وطريق (وَلَوْ جَبْرًا وَأَمَرُوا بِجَعْلِ  
نَمِيهِ لَعَبْرِهِ وَمَنْ هَدَمَ وَفَقَا فَمَلِكُهُ إِعَادَتُهُ) مذهب المدونة لزوم القيمة (وَتَقَاوُلَ  
الذُّرْبَةِ وَوَلَدَ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ أَوْ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمْ) راجع لما قبل  
أو أَيْضًا (الْحَانِدَ) ولد البنات ذكرًا كَانَ أَوْ أَنْتِي (لَا تَسْلِي وَعَقِي) قيل  
العرف الآن تناوله الحاند (وَوَلَدِي وَوَلَدُ وَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادُ أَوْلَادِي  
وَبَنِي وَبَنِي بَنِي وَلِي وَلَدِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ) في شموله الحاند (وَالْإِخْوَةُ)  
تتناول (الْأُنثَى) تغليبًا (وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاءُهُمْ الصَّغِيرَ) والعصبة  
(وَبَنِي أَبِي إِخْوَتُهُ الذُّكُورُ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَلِي وَأَهْلِي الْعَصْبَةِ وَمَنْ تَوَرَّجَتْ  
عَصَبَتُهَا وَأَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتَيْهِ) الأب والأم (مُطْلَقًا) ذكورًا أو إناثًا قربوا  
أَوْ بَعْدُوا (وَأَنْ نَفْخَرِي) ذميين (وَمَوَالِيهِ لِلْعَتَقِ) بفتح الفاء (وَوَلَدُهُ  
وَمُعْتَقُ أَبِيهِ وَابْنِهِ) ولا يدخل للمولى الأعلى في مذهب المدونة إلا القرينة  
(وَقَوْمُهُ عَصْبَتُهُ فَقَطْ وَطِفْلٌ وَصَبِيٌّ وَصَغِيرٌ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَاكِبٌ وَحَدَثٌ  
لِلْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا) بأن زاد على الأربعين (فَكَهْلٌ لِلْسَّبْعِينَ وَإِلَّا فَشَبَّحٌ وَشَيْمَلٌ)  
ما ذكر من الطفل وما بعده (الْأُنثَى كَالْأَرْمَلِ) الأعزب (وَالَّذِي لَوَاقِفِ  
لَا أَلَّةَ فَلَهُ وَلِوَارِثِهِ مَنَعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ) اثلا يفهم أمارانه ويصلح هو  
(وَلَا يَفْسَخُ كِرَاؤُهُ) بالمثل (لِزِيَادَةٍ وَلَا يُقْسَمُ) من الغلة (إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ)



هذا في المقب لثلا بطراً مستحق لا الفقراء (أو أكرى ناعزُهُ إن كانَ عَلَى  
مُعَيَّنٍ كَالسَّائِقِينَ) وفي غير المعين الأربعة — هذا كله لغير من يرجع له الوقف  
(وَرَأَى مَنْ رَجَعَهُمْ) أي الدار (لَهُ كَالْعَشِيرِ) فإن كان لشرط أو إصلاح فيحسبه  
(وَأَنَّ بَنَى مُحَبِّسٌ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ قَبْلَهُ وَفَتْ) بخلاف الأجنبي  
كافي النوادر (وَعَلَى مَنْ لَا يَحَاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ  
وَلَمْ يُبَيِّنْهُمْ) متعلق بقوله (فَضَلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةِ  
وَسُكْنَى) والمعينون أسوة (ولَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لِقَبْرِهِ إِلَّا لِشَرَطٍ أَوْ سَفَرٍ  
انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ).

### (باب)

(الْمِثْقَةُ) لغز ثواب (تَمْلِيكَ) بلا قصد (عَوَضٍ) لوجه المعطى (وَ)  
التريك (لِثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ) لا رقبة  
مكاتب وأم ولد (يَمْنُ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ تَجَهُّوْا) ولو خالف الظن (وَكَلَّمَا)  
وجلد أضحية (وَدَيْنَا وَهُوَ إِرَاهُ) فيحتاج لقبول بخلاف الإسقاط كالعتق  
والطلاق (إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَكَالْمَنْ) أي كرهن الدين يحاز  
بالإشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين الموهوب والمدين شرط كال (وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ  
وَأَيْسَرَ رَاهِنُهُ أَوْ رَضِيَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) بأن قبض (قُبِضَ عَلَيْهِ بِفَسْكَهْ إِنْ  
كَانَ الدِّينُ مِمَّا يُتَجَلَّى) وأيسر ووهب عالماً بأنه يلزمه فسكه (وَالْأَبْقَى  
لِبَعْدِ الْأَجَلِ) لعل بعد منصوب وبحرور اللام محذوف أي لما بعد ومصدق  
الموصول زمن فإن بعد لا تجر باللام (بِصِيغَةٍ) بمعنى مادة وهب وغير ها داخل في  
قوله (أَوْ مُفْهِمًا وَإِنْ يَفْعَلُ كَتَحْلِيمَةٍ وَلَدِهِ) ولو كبره بخلاف الزوجة بعد  
البناء كافي بن فيحمل على الامتناع (لَا يَبْنِي) أمر بالبناء (مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ)

الضمير للولد وفي الأجنبي تملكك (وَحَيْزَ) للوهوب (وَلَمَّا بَلَإُذْنِ) من  
 الواهب (وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) للزومه بالقول (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ) الحوز (لِإِذْنِ  
 مُحِيطٍ أَوْ وَهَبَ لِشَاكِنٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَى) كالوصية كما يأتي  
 راعوا القول بأنها لا تلزم بالنول ولا يضر الوطاء بلا إحيال (وَلَا قِيَمَةَ) على  
 الواهب في الفروع الثلاثة (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ  
 الْمُيَنَّةُ لَهُ) فإن لم يعين للوهوب فلا تبطل بموته كما يأتي (إِنْ لَمْ يُشْهِدْ) وإلا  
 صح في السكك (كَإِنْ دَقَّعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهِدْ) تشبيهه في  
 البطلان بموت الدافع والمال بيد وكيله فيضمن به صرفه بدل الم (لَا إِنْ بَاعَ وَاهِبٌ  
 قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ) فله رده (وَالْأَيُّ) بأن باع بعد علم الهبة (فَالْتَمَنَ لِمُعْطَايَ  
 رَوَيْتَ بِفَتْحِ الطَّاءِ) وهو أرجح (وَكُنْهَافًا أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ وَأَنْصَلَ  
 بِمَوْتِهِ) عطف على قوله لدين محيط نعم إن حبزت بعد زوال المانع صح وأما  
 تبرع المرض فنفاذ لنفي الوارث من الثلث وإن لم يحز لأنه في حكم الوصية نعم  
 إن صح فأنجز كغيره (أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ) أي الواهب  
 (وَصَحَّ) القول بعد الموت (إِنْ قَبَضَ لِيَتَرَوَّى) لأنه أقوى من حوز المودع  
 (أَوْ جَدَّ فِيهِ) أي الحوز (أَوْ فِي تَزَكِيَةٍ شَاهِدَةٍ) بالهبة حيث أنكر  
 الواهب (أَوْ أَعْتَقَ) للوهوب (أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ) على ما قبل  
 (وَأَعْلَنَ) شرط في غير المعتق للتشوف للحرية (أَوْ لَمْ يُعْلَمْ) بالبناء للمفعول  
 فإن العاقل وارث للوهوب (بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ) ولم تقصد عينه كما سبق  
 فيأخذها الوارث (وَحَوْزُ مُخْذَمٍ وَمُسْتَهْمٍ) عطف على فاعل صح (مُطْلَقًا)  
 وإن لم يملك الهبة (وَمُودِعٍ إِنْ عِلِمَ) رجع كما في حش وغيره ككفاية  
 حوزة مطلقاً أيضاً (لَا غَايِبٍ) لأن حوزة معدوم شرعاً (وَمُرْتَضٍ

وَمُسْتَأْجِرٍ) لِهَاءِ اسْتِئْجَارِ الْوَاهِبِ (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أَيْضًا وَيَقُولُ قَبْضَهَا  
لِلْمَوْهُوبِ (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِمَنْدُوبٍ) دُونَ السَّنَةِ بِدَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ (بِأَنْ  
أَجَرَهَا أَوْ أَرْتَقَى بِهَا) بِجَانًا نَحْصَلِ مَا نَعِيَ قَبْلَ أَخْذِهَا (بِخِلَافِ) الْعُودِ بَعْدَ  
(سَنَةٍ) فَلَا يَضُرُّ (أَوْ رَجَعَ مُحْتَفِيًا أَوْ ضَيْفًا فَكَانَتْ) عَطْفٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ  
سَنَةِ (وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) عَطْفٌ عَلَى قَاعِلِ صَحِّحٍ وَلَا يَشْتَرِطُ  
الْحُوزُ فِيهَا بِمِثْقَالٍ لِعُمُومِ الْإِتِّفَاعِ (وَهَبَهُ زَوْجَتُهُ دَارَ سُكْنَاهَا إِزْوَاجِيًّا) حَوْثٌ  
لَمْ تَشْتَرِطْ فِي الْهَبَةِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَأَمَّا شَرْطُ عَدَمِ الْبَيْعِ فَقَرِينَةُ الْحَرَمِ  
كَمَا سَبَقَ (لَا الْمَكْنَسُ) نَسْكَانُهُ يَمْنَعُ حُوزَهَا لِأَنَّ السَّكْنَ لِلزَّوْجِ أَصْلًا قَالَ تَعَالَى  
أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كَمَا سَبَقَ (إِلَّا  
لِمَحْجُورِهِ) فَيَجُوزُ لَهُ (إِلَّا مَا لَا يُعْرِفُ) بَعِيْنُهُ (وَلَوْ خُيِّمَ وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا  
أَنْ يَسْكُنَ أَفْلَهَا وَيُسْكِرِي الْأَكْثَرَ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطَلَتْ قَطْعًا  
وَالْأَكْثَرُ بَطَلُ الْجَمِيعِ) بِخِلَافِ هَبَةِ السَّكِينِ فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِقَدْرِ سَكْنِهِ مطلقًا  
(وَجَازَتْ<sup>(١)</sup> الْمَرْيُ<sup>(٢)</sup> كَأَعْمَرُكَ أَوْ وَارِثُكَ) هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْحُلَى مِنْهَا  
وَرَجَعَتْ لِلْمُعْتَمِرِ أَوْ وَارِثِهِ (بَعْدَ مَوْتِ الْعَمَرِ بِالْفَتْحِ وَالْمُرَادُ مِنْ وَرَثَتِهِ يَوْمَ مَاتَ  
فَتَنَقَّلَ لَوَرَثَتِهِ (كَحَبَسَ عَلَيْهِ كَيْمَا وَهُوَ لِأَخِيرِ كَيْمَا) فَيُرْجَعُ فِي الْفَرَعَيْنِ (مِلْسَا  
لَا الرُّفْيَى كَذَوِي دَاوِينَ قَالَا إِنْ مِتُّ قَبْلِي فَمَا لِي<sup>(٣)</sup> وَإِلَّا فَلَا فَكَيْفَ  
نَخْلُ وَاسْتِثْنَاءُ ثَمَرَتِهَا سَيِّئِينَ) مِثْلًا (وَالسَّقِيُّ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ) جَمْلَةٌ خَالِيَةٌ  
(أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو عَلَيْهِمْ سَيِّئِينَ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِمُ اللَّذْفُورُ لَهُ) وَلَا يَبْيَعُهُ إِبْنُ  
الْأَجَلِ (عَنِ بَنِي الْبَيْعِ عَدَمَ تَعْرِفِ الْمَلَاكِ (وَاللَّابِ) دُنْيَا (اعْتَصَارُهَا)

(١) المراد بالجواز الاذن فيها شرعاً فهي مندوبة لأنها من العروف .

(٢) المرى تملك النفقة حياة الموهوب بجانباً ثم هي ملك للواهب أو من ورثته أو مجموع

(٣) سميت رفقى لتزب كل منهما موت الآخر . وفي رواية من مالك : لا أدري ما الرقى ؟

قال صاحب البحر الزخار كأنه لم يبلغه ما ورد فيها .

أى الهبة<sup>(١)</sup> ولا يشترط لفظ الاعتصار على التصديق (من ولده) مطلقاً (كأن  
فقط وهبت ذاً أب وإن مجنوناً) الأب أو فقيراً (ولو نكحتم) بعد (على  
المختار) المفقى به منع الطارىء قبل البلوغ من الاعتصار (إلا فيما أريد به  
الآخرة) أو صلة رحم (كصدقة بلا شرط) فان شرط الاعتصار عمل به  
(إن لم تفت لا يحوالة سوق بل يزبد أو نقص وأنم بنفسك أو يدان  
لها) وقد رجح أن المدار على وجودها أيضاً (أو يظاً نكحاً أو بمرض كواهب  
إلا أن يهب على هذه الأحوال) فيمتصر (أو يزول المرض على المختار)  
بخلاف المعاملة (وكره<sup>(٢)</sup> تملك صدقة بتغير ميراث ولا يركبها أو ياكل  
من غلتها وهل إلا أن يرضى الابن الكبير بشرط الآين) فلا كراهة  
(تأويلان وينفق على أب افتقر منها) أى من صدقته وعطف على معناه قوله  
(وتقوم عليه أو جارية للضرورة) حاجة الأب (ويستقوى) بالقيمة (وجاز  
شرط الثواب ولزم بتعيينه) مع القبول (وصدق واهب فيه إن لم يشهد  
عزف بضده وإن لعرض) عرفنا لا يحتاج المبالغة على الرسم (وهل يحلف)  
مطلقاً (أو إن أشكل تأويلان في غير المسكوك) متعلق بقوله صدق  
(إلا بشرط وهبة أحد الزوجين للآخر) إلا لقرينة (ولقادم عند قدومه  
وإن فقيراً ليقى) عرفنا الآن الثواب من القادم خصوصاً من الحج (ولا يأخذ)  
الواهب الذى لم يقض له بثواب (هبتة وإن قائمة ولزم واهبها لا الموهوب  
القيمة) والموهوب ردها (إلا لقوت يزبد أو نقص وله) أى الواهب (منعها  
حتى يقبضه) أى الثواب (وأريب ما يقضى عنه يبيع) أى سلمه لا لحم

(١) ذكر عب والحرثى أن الأب إذا أشهد على هبة لا يمتصر . [قال بن : ولم أر ذلك منصوصاً .

(٢) تنزهها على ما لخصه وابن عبد السلام والتوضيح وقيل كره تهرجاً وهو قول الباجي  
وجامعة وارتضاء ابن عرفة ورد كلام الأحمى انظر بن .

بحيوان أو عرض من جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وإن مبيعاً إلا كعطاب  
فَلَا بِلِزْمَةِ قَبُولِهِ) هذا خلاف عرفنا الآن (وَلِلْمُأْذُونِ وَالْأُتْبِ فِي مَالِهِ وَلَدِهِ  
الْهَبَةُ لِلنَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ بَيْنَيْنِ مُطْلَقًا) ولو لم يكن (أَوْ غَيْرَهَا  
وَلَمْ يُعَيَّنْ كَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ) وإن وجب (بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ) بلا تعاقب فيقضي  
(وَفِي مَسْجِدِ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ) نظراً لتعيينه وعموم الانتفاع به (وَقُضِيَ بَيْنَ  
مُسْلِمٍ وَذِيٍّ فِيهَا) أي الهبة (بِخُكْمَيْنَا) ولا تعرض للمؤمنين .

### { باب }

(الْأَقْلَةُ مَالٌ مَعْصُومٌ عَرَضٌ لِلضَّيَاكِ وَإِنْ كَلَبًا) مأذوناً (وَقَرَسًا  
وَحِمَارًا<sup>(١)</sup>) وَرُدُّهُ بِمَعْرِفَةٍ مَشْدُودٍ فِيهِ) وهو الغنص (وَبِهِ) وهو الرِّكَاةُ  
(وَعَدَدُهُ بِلَا يَمِينٍ) وكذا لا يمين مع الأولين (وَقُضِيَ لَهُ) أي من عرفهما  
(حَتَّى ذِي الْمَدَدِ وَالْوَزْنِ) للنص عليهما في الحديث<sup>(٢)</sup> (وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ  
أَوَّلٍ) أو أقوى (وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلْفًا وَقَسِمَتْ) فإن بان بحيث أمكن إشاعة  
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كَهَيْئَتَيْنِ كَمْ يُؤَرِّخَا) أو اتحدا فيه  
تشبيه في الحلف والقسم (وَالْأَقْلَةُ قَدَامٌ) أو للورخة أو الأعدل (وَلَا صَمَانٌ  
حَتَّى دَافِعٍ يَوْصَفِ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ لِغَيْرِهِ) ويكون النزاع بينهما (وَاشْتَرَوْنِي  
فِي) معرفة الصفة (الْوَحِيدَةِ إِنْ جَمَلَ غَيْرَهَا) فإن لم يأت غيره بأثبت

(١) بالغ على السكاب لثلاث يتوهم من منع بيعه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لثلاث يتوهم أنه  
مثل ضالة الإبل لا يملك .

(٢) عن أبي بن كعب في حديث الأقلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « عرفها  
فإن جاء أحد بخبرك بعدتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » رواه مسلم وفي  
رواية له عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فإن جاء صاحبها فصرف  
غناها وهدمها ووكائها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

دفعت له (لا غلط على الأظهر) ولم يضر جهه له بقدره (ولا الغلط بزيادته  
(ورجى أخذه يخوف خائنه لأن إن علم خيائنه هو فحرمه وإلا) يخف  
خائناً ولا علم خيائنه (كره على الأخصن وتعريفه سنة ولو كذلو) استظلم أن  
مالم يزد على الدينار يكفي تعريفه حتى يظن أن صاحبه أعرض عنا (لأننا فهم)  
دون الدرهم الشرعى فلا يعرف أصلاً (بمظان طلبها يسكبها مـ جدي في كل  
يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يثق به أو بأجرة منها إن لم يعرف مثله  
وبالبد لذبني إن وجدت بينهما ولا يذكر جنبها على المختار) بل يقول  
شيء (ودفعت ليحذر إن وجدت بقرية ذمة) فقط (وله حبسها بعدّها) أى  
السنة لربها (أو التصديق أو التملك ولو بمسكة) وحديث لا نحل لأقطعتها<sup>(١)</sup>  
محول على عدم التعريف ونبه عليه مع عمومته اثلاً يتوهم عدمه بانصراف الحاج  
(ضامناً فيهما) ولو تصدق عن ربه (كثيرة أخذها) ملـ كما تشبيهه في الضمان  
(قبلها) أى قبل التقاطها فيصير كالغاصب (وردها بعد أخذها لا يحفظ  
إلا بقرب فتأويلان) أما ليسأل جماعة هل هى لهم فإن ردها بقرب لم  
يضمن وبالبعد ضمن (وذو الرق كذلك) ولا يمنعه سيده الالتقاط ، لأنه  
يصير بئح وهو فى خدمته (وقبل السنة) إن استهلكها جنابة (فى رقبته  
وله أكل ما يفسد ولو بقرية) ويضمن الثمن (وشاة بغيره كقرير يحل  
خوف) فإن تيسر السوق للامران وجب لا فرق بين البقر والشاة كما فى بن  
(ولاً) تسكن بعمل خوف (تركت) حتى يأتى ربه الكيل إلا لخوف خائن  
(وإن أخذت عرفت ثم تركت بحالها وكراء بقر ونحوها) كالطبل فى عافها  
كراء مضموناً) عاقبته (وركوب دابة) من موضع الالتقاط (لوضعها) ولو

(١) عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة : إن هذا  
البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يخنل خلاء ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لعرف ، الحديث  
متفق عليه .

تيسر قودها (وَالْأَيُّ) بأن أكرى لغير علف أو غيره مأمون أو ركب لغير موضعه (ضَيْنَ) الذات والمنفعة (وَعَلَّامُهَا) في النفقة (دُونَ نَسَائِمَا) وصفوها (وَحَبِيرٌ رِبِّهَا) بَيْنَ فَسَكَمَا بِالنَّفَقَةِ (حيث لا غلبة (أو إسلامها) فيها) (وَأَنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا) أى السفة (فَكَارِبَهَا إِلَّا النَّعْنَ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَهَا بِيَدِ الْمُسْكِينِ أَوْ مُبْتَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُهَا) ويرجع اللبثاع على اللقط إن أناف المسكين الثمن وله تضمين اللقط القيمة إن تصدق بها عن نفسه أو عن ربه ونقصت (وَالْمَلْتَقَطِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ) أى على المسكين بما بيده منه (إِنْ أَخَذَ رِبَهَا) مِنْهُ قِيمَتَهَا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نَيْسَةٍ تَمْلِكُهَا فَلَرِبَّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتِهَا) ولا يضمن الدماوى إلا إن نوى قبل السلة (وَوَجَبَ اقْطَاعُ طِفْلِ<sup>(١)</sup>) لا يقدر على مصالح نفسه (كَيْفَ يَكْفَى وَحْدَانَتُهُ وَنَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْكُفَى إِلَّا أَنْ يُمْلِكَ كَهَبْذٍ أَوْ يُوجِدَ مَعَهُ أَوْ مَدُونٌ تَحْتَهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ رُقْعَةٌ) مكتوب فيها أنه له (وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا) وكذا ما علمه من ماله كما سبق (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْفِقْ حِسْبَةً) يومين (وَهُوَ حُرٌّ وَلَا وَهْ) إرث (لِلْمُسْلِمِينَ وَيَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ كَأَنْ لَمْ يَسْكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ) مسلمان (إِنْ انْقَطَعَتْ مُسْلَمٌ وَفِي قُرَى الشَّرِكِ مُشْرِكٌ وَلَمْ يُلَاحِظْ بِمِلَّةِ قَطْرِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِوَجْهِ) كن لا يعيش له ولد فسمع أنه إذا طرح عاش (أَوْ بَيْنَتِ وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ) وإلا ضمن (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِرَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطَرُوقٌ<sup>(٢)</sup>) وَقَدْ تَمَّ الْأَسْبَقُ) الكافى (ثُمَّ الْأَوَّلَى) الأكنى (وَالْأَفْرَعَةُ وَيَنْبَغِي

(١) ويسمى اقبطاً وقد عرفه ابن عرفة بقوله : صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه ، خرج ولد الزانية المألومة ، ومن علم رقه فهو لقط لا لقطاع  
(٢) أو ليسأله فلاناً هل هو ابنه .

الإشهاد) خوف الاسترقاق (وَلَيْسَ لَهُ كَاتِبٌ وَتَحْوِيهِ النِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ) لئلا يشغله (وَنُزِعَ تَحْتَ كُومٍ إِسْلَامِيٍّ مِنْ غَيْرِهِ وَنُدِبَ أَخَذُ أَبِي لَيْنٍ بِعَرَفٍ وَإِلَّا) بأن لم يعرف سيده (فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَ لِلْإِمَامِ وَوُقِفَ) عند الإمام (سَنَةً مُنَحَّمٌ بَيْعَ وَلَا يُهْمَلُ) بل يكتب صفاته يحتجب بها من بدعيه (وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ) من الثمن (وَمَضَى بِبَيْعِهِ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كَذَبْتُ أَعْتَقَتْهُ) إلا لبينة كاستيلاء والولد موجود ولا قيمة (وَلَهُ) أى رب الأبق (عِتْقُهُ وَهَبَتْهُ لِقَبْرِ نَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَّتْهُ إِنْ أُرْسِلَتْ) بعد أخذه (إِلَّا يَخُوفٌ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ وَفِيَا يَعْطَبُ بِهِ) فيعطى ولا فالأجرة (لَا إِنْ أَبِي مِنْهُ وَإِنْ مُرْتَهَنًا) خروج عما الكلام فيه (وَحَافَ) المرهون ما فرط (وَاسْتَحَقَّتْهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا دَعَاؤُهُ إِنْ صَدَّقَهُ) بعد الاستيناء ثم إن أثبتته غيره نزع (وَأُرْفَعَ لِلْإِمَامِ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ مُسْتَحَقَّهُ) كرده لقوله (إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمُهُ وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ قَاضٍ : إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فَلَاَنْ هَرَبَ مِنْهُ عَهْدٌ وَوَصَفَةٌ فَلْيَذْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ) الوصف مع يمين الاستظهار .

### ﴿ بَاب ﴾

(أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرُ فُطَيْنٌ مُجْتَهِدٌ إِنْ وَجِدُوا وَإِلَّا فَاُمْتَلِ مُقَامًا) الاول عليه صحة القلد ولو غير أمتل مع وجود المجتهد وإذا تعذر اجتماع الأوصاف اعتبر الأهم (وَزِيدَ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) على الأوصاف السابقة (قُرِئَتْ فُسُكُمُ يَقُولُ مُقْلِدُهُ وَنَفَذَ حُكْمُ أُنْعَمِي وَأُبْسِكُمْ وَأَصَمَّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَمِّينَ أَوْ الْخِلَافُ فِتْنَةٌ إِنْ لَمْ يَقُولْ أَوْ ضَيَّاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ) فاعل لزم



(وَأَجْبَرَهُ وَإِنْ يَصْرَبْ وَإِلَّا) يَتَعَيْن (فَلَهُ الْهَرَبُ<sup>(١)</sup>) وَإِنْ هُنَّ) مِنَ الْإِمَامِ  
لَزِيدِ الْخَطَرِ (وَحَرْمُ لِحْجَاهِ وَقَاصِدِ دُنْيَا وَنَدَبِ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ كَوَرِعِ غَنِيٍّ  
حَلِيمِ نَزِيمِ) عَنْ الطَّمَعِ (تَسْوِيْبِ مُسْتَشِيرِ بِلَا دَيْنٍ وَحَدِّ وَزَائِدِ) أَيْ زِيَادَةِ  
(فِي الدَّمَاءِ) الْحَذَقِ لِيَسْلَا يَعُولَ عَلَيْهِ وَيَهْمِلَ الشَّرْعَ (وَيَطْأَنَةِ) جَمَاعَةٍ (سُوهِ  
وَمَنْعِ أَرَاكِيبِينَ مَعَهُ وَالْمَصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفِ الْأَعْوَانِ) وَالْمُخَازَنَةِ مَنْ يُخْذِرُهُ  
بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُسْنِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) بِحُضُورِهِ  
وَالْإِفْلَاحِ تَحَاكُمِ مَدَّ غَيْرِهِ (إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي قَلْبِي رَفِيقِي بِهِ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ)  
حَيْثُ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ (إِلَّا لِيُوسِّعَ حَكْمَهُ فِي جِهَةٍ بَعُدَتْ مِنْ عِلْمِ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ  
وَنَزَلَ) خَلِيفَتُهُ (بِمَوْتِهِ<sup>(٢)</sup>) فِي شَبِّ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُهُ أَنْ لَا يَنْزِلَ بَوْتُهُ وَلَا عَزْلُهُ  
(لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا)  
أَوْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ إِخْبَارِهِ قَبْلَ الدَّهْوَى وَالزَّلَّ فَيَمْضِي (وَجَازَ أَعْدَدُ مُسْتَقْبَلِ)  
عَامِ (أَوْ خَصَّ بِفَأْجِيَةٍ أَوْ نَوْعٍ) مِنَ الْعَامَلَاتِ (كَالْمُكَايَحِ وَالْقَوْلِ لِلطَّالِبِ)  
أَنْ الدَّهْوَى عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي (ثُمَّ مِنْ سَبْقِ رَسُولِهِ وَإِلَّا أَفْرَعَ وَتَحْكِيمِ غَيْرِ  
خَصْمِهِ) عَظَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُبَيَّنٍّ) عَظَفَ مَدْخُولُ  
غَيْرِ (فِي مَالٍ وَجَرْحٍ) عَدَدُ (لَا حِدَ وَقَتْلٍ رِيعَانٍ وَوَلَاةٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ  
وَعِتْقٍ رَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَبَ<sup>(٣)</sup> وَفِي) تَحْكِيمِ (صَحْبِي وَعَبْدِي وَأَمْرًا  
وَفَاتِقِي) أَقُولُ أَوْهَا الْبَطْلَانِ مَظْلَقًا ثَانِيهَا مَظْلَقًا (ثَانِيهَا إِلَّا لِيَصْحَبِي

(١) لَأَنْ عَقْدَ الْقَضَاءِ مِنْ الْجِهَتَيْنِ . وَالْوَعِيدُ عَلَى تَوَلَّى الْقَضَاءِ شَدِيدٌ . وَلِذَلِكَ كَانَ  
الْعُلَمَاءُ يَهْرَبُونَ مِنْهُ . أَمَّا الْيَوْمُ فَيُطْلَبُ الْجِهْلَةُ وَيَدْفَعُونَ الرِّشْوَةَ لِأَجْلِ تَوَلِيهِ .  
(٢) حَمَلَ كَلَامَ الْمُنْصَفِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُوْذَنْ لَهُ فِي الِاسْتِخْلَافِ أَوْ لَمْ يَجْرِ عَرَفَ بِهِ وَاسْتَغْلَفَهُ  
لِإِسْخَاعِ عَمَلِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَنْزِلُ خَلِيفَتُهُ بِمَوْتِهِ ، وَفِيهِ بَحْثٌ ذَكَرَهُ بَن .  
(٣) إِنْ نَفَّذَ حُكْمَهُ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا بِجَرْدِ قَوْلِهِ حَكَمْتُ فَلَا يُؤَدَّبُ عَلَيْهِ .

وَرَأَيْتُهُمْ وَفَلَسِقِي<sup>(١)</sup> وَصَرَّهٖ خَعْمٌ لَدَّ (مطل أو آذى والجواز بمعنى الإذن فقد  
يجب) وَهَزَلُهُ إِمَصَّاحَةً وَلَمْ يَنْبَغِ إِنْ شُيِّرَ عَدَلًا بِمُجَرَّدِ شَكَايَةٍ (حتى  
يتحقق) وَلَيْبَرَأُ) إِنْ عَزَلَهُ (عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ وَخَفِيفٍ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ لَأَحَدًا)  
إِثْلًا يَفْزَرُهُ (وَجَلَسَ بِهِ) وَالْأُولَى بِرَحْمَتِهِ (بِغَيْرِ عَيْدٍ وَقُدُومٍ حَاجٍ وَخُرُوجِهِ)  
إِلَّا أَنْ تَدْمُو الْحَاجِبَةَ (وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ وَاتَّخَاذُ حَاجِبٍ) لَهُ (وَبَوَابٍ) لِبَيْتِهِ  
(وَبَدَأُ) هَذَا تَوَالِيَتُهُ بِمَدِّ إِصْلَاحِ الشُّهُودِ (بِمَحْبُوسٍ ثُمَّ وَصِيٍّ وَمَالٍ طَائِلٍ)  
مَهْمَلٍ (وَمُقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى بِمَنْعٍ مُنَافَلَةٍ يَنْبَغِ وَسَفِيهِ وَرَفَعَ أَمْرَهَا)  
لَهُ (ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَانِبًا عَدَلًا شَرْطًا) حَالٍ مِنَ الْعَدَالَةِ (كَمَزَلَةٍ  
وَاخْتَارَهُمَا وَلِلْفَرْجِمْ مُخْبِرٌ) (فِيكَفَى وَاحِدٌ وَفِي حَشِّ الرَّاجِحِ لَا بَدَّ مِنْ  
التَّمَدُّدِ<sup>(٢)</sup>) كَالْمُحَافِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَأْ أَوْزَعَهُمْ وَشُمُودًا (عَطَفَ عَلَى  
مَعْمُولٍ أَحْضَرَ) (وَأَمَّ يَفْتٍ فِي خُصُومَةٍ<sup>(٣)</sup>) إِثْلًا بِتَحْيِيلٍ عَلَى مَذْهَبِهِ (وَأَمَّ  
يَشْتَرِ بِمَجَالِسٍ قَضَائِهِ) إِثْلًا بِأَكْلِ الْجَاهِ (كَسَافٍ وَقِرَاضٍ وَإِنْضَاعٍ وَخُضُورٍ  
وَرَايَةٍ) كُلُّهُ مَكْرُوهٌ (إِلَّا لِيَسْكَاحٍ) وَلَا يَجِبُ أَنْظَرُ حَشٍّ (وَقَبُولُ هَدِيَّةٍ وَلَوْ  
كَافَأَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ وَفِي هَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةِ  
حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَّكِئًا وَالزَّامِ بِهِ وَدِي حُكْمًا بِسَبْتِهِ وَتَحْدِيثِهِ  
بِمَجَالِسِهِ لِضَجَرٍ) وَنَحْوِهِ (وَدَوَّامِ الرُّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ)  
رَاجِعٌ لِلْحُكْمِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى هَزْلِ الْحُكْمِ قَبْلَ الْحُكْمِ انْزَلِ (وَلَا يَحْكُمُ مَعَ  
مَا يَذْهَبُ عَنْ) تَمَامِ (الْفِكْرِ وَمَضَى وَعَزَرَ شَاكِدًا بِزُورٍ فِي الْعِلَاءِ

(١) القول الأول اطرف والثاني لأصنغ والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون .

(٢) القائل بالتعدد ابن شاس في الجواهر لكن حمل ح كلامه على ما إذا أتى بالزجران  
أحد المحامين مثلاً لأنه حيثئذ في معنى الشاهد وكلام المصنف فيمن يرتبه القاضي للترجمة . فلا  
في الحاشية ضعيف وإن اعتمده الشارح في المجموع .

(٣) أما في غيرها كسائل المباديات فله أن يفتي .

بِفِدَاءٍ) عليه (وَلَا يَحْنِقُ رَأْسُهُ) نشروها (أَوْ إِحْبَتَهُ وَلَا يُخَمُّهُ) بالسواذ  
 (نَمْ لِي قَبُولِهِ) بعد توبته (تَرَدُّدٌ) <sup>(١)</sup> وأما القاضي إذا عزل لجنحة فلا يولى  
 ولو صار أعدل الناس كذا في الحرثي (وَلَا أَدَبَ الثَّمَانِيَةَ فَأَهْلٌ وَ) عزز (مَنْ  
 أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ  
 بخلاف الزور لأنه التعمد (وَلَيْسُوا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَقُدِّمَ  
 الْمُسَافِرُ وَمَا يُحْنِقُ قَوَانِيهِ نَمَّ السَّابِقُ قَالَ) للآزري (وَلَا أَدْعَى السَّابِقُ  
 ) بِحَقِّهِ بِلَا طَوْلٍ نَمَّ أَفْرَعُ وَبَذْبَغِي أَنْ يُفَرِّدَ وَقَعًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمُنْتَقِي  
 وَالْمُدْرَسِ) ويقدم في الصنائع والتعليم الأهم (وَأَمَرَ مُدْعَى تَجَرَّدَ قَوَانِيهِ عَنْ  
 مُصَدَّقٍ) غير البينة (بِالْكَلَامِ وَإِلَّا) يعلم المدعى (فَالْجَلَابُ وَإِلَّا أَفْرَعُ  
 فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالَ وَكَذَا بَنِي وَإِلَّا) يحق (أَمْ تَسْمَعُ كَأُظُنُّ)  
 حش: والاعول عليه توجه دعوى الاتهام كإني (وَكَفَاهُ بَعْتُ وَتَزَوَّجْتُ وَحُلَّ  
 عَلَى الصَّحَّاحِ وَإِلَّا فَيَسْأَلُهُ الْخَلَائِكُ عَنِ السَّبَبِ نَمَّ مُدْعَى عَلَيْهِ تَرَجَّعَ  
 قَوْلُهُ بِمَعْمُودٍ) معلوم شرعا كن قال رددت الوديمة فإن الأيمن مصدق والآخر  
 مدع (أَوْ أَصْلٍ) كن ادعى رقه فإن الأصل في الناس الحرية (يَحْوَاهُ إِنْ خَالَطَهُ  
 يَذْنِي أَوْ تَسْكُرُ بِبَيْعٍ) نقدا (وَلَا يَشْهَدُ أَمْرًا لَا يَشْهَدُ جُرْحًا إِلَّا  
 الصَّانِعَ وَلِلثَّغَمِ وَالضَّيْفِ وَفِي مَعَيْنٍ وَالْوَدِيمَةِ عَلَى أَهْلِهَا) عادة (وَالْمُسَافِرُ  
 عَلَى رُفْقَتِهِ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بَائِسٍ عَلَى حَاضِرٍ لَزَائِدَةٍ) أنه زاد والاعول  
 عليه عدم اشتراط الخلطة مطلقا (فَإِنْ أَفْرَعُ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَلِلْخَلَائِكِ

(١) طريقة ابن عبد السلام أنه إن كان ظاهر الصلاح حين شهود الزور فلا تقبل له شهادة  
 بعد ذلك اتفاقا لاحتمال بقاءه على الحالة التي كان عليها كالنافق وإن كان غير ظاهر الصلاح حين  
 الشهادة ففي قبول شهادته إذا تاب قولان . وطريقة ابن رشد عكس هذه . وإلى هاتين أشار  
 بقوله تردد .

تُذَيِّمُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَّاهَا وَاسْتَحَقَّتْهُ فَلَا بَيِّنَةَ (تقبل) (إِلَّا لِعَذْرِ كَذِبِيَّانٍ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) فيما لا يكتفي فيه واحد (أَوْ) قدمه ثانياً (مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُحَاكَمْهُ أَوْ لَا قَالَ) للمازري (وَكَذًا) له تحليفه على عدم العلم إذا ادعى عليه (أَنَّهُ عَالِمٌ بِفَسْقِ شُهُودِهِ وَأَعَذَرَ إِلَيْهِ بِأَبْقِيَتِ لَكَ حُجَّةٌ وَنَدِبَ تَوَجُّهَهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ) أى فى الاعذار ومحط الندب على التعدد وأصله واجب (إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجَالِسِ) استثناء من الاعذار لأن القاضي شاركه فى العلم (وَمُوجَّهَهُ) أى من وجهه القاضى لقضية لا يعذر فيه (وَمَزَكَّى السَّرَّ) لأنه اختاره (وَالْمُبَرَّرَ) فى العدالة لا يطمئن فيه (بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ) رقابة وغفلة (وَمَنْ يُخَشَى مِنْهُ) على الشهود لا يعذره فيهم ولا يمكن بنفس الحاكم (وَأَنْظَرَهُ لَهَا) للحجة (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنَفْيِهَا وَلِبُحْبِ عَيْنِ الْمُجَرِّحِ) وهكذا (وَبِمُجْزَاهُ) أى المحكوم عليه (إِلَّا فِي دَمٍ وَحُبْسٍ وَمِغْنٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ) قال (ر) وهذا الاستثناء إنما يحتاج له على عدم قبول الحجة بعد التبريز مطلقاً أما على قول المدونة بقبولها لعذر كذبيان كما سبق فلا فرق بين هذه وغيرها<sup>(١)</sup> (وَكَتَبَهُ) أى التبريز قطعاً للنزاع (وَإِنْ لَمْ يُجِبْ خُبْرٌ وَأَدَّبَ ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَإِذْ عَمَى عَلَيْهِ الدُّوَالُ عَنْ السَّيْبِ) فى ترتيب الحق كأنه مثلاً (وَقِيلَ نِسْيَانُهُ) بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ فَالْبَيِّنَةُ (على المدعى) (ثُمَّ لَا تَقْبَلُ بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ) لتكذيبها بإنكار الدالة (بِخِلَافٍ لِأَحَقِّ لَكَ عَلَى) فتقبل بعده البينة بالقضاء (وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَنْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلَيْنِ) خرج ما يتماق بالأهوال (فَلَا يَمِينٌ بِمُجَرَّدِهَا) فان أقام شاهداً توجهت (وَلَا تُرَدُّ) بل إن طال حبسه دين (كَنِكَاحٍ) راجع للمنطوق ولا تنوجه اليمين فيه بالشاهد لأنه مبنى على الشهرة وإنما ذلك فى نحو الطلاق (وَأَمَّا بِالصَّاحِحِ

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَانَ خَشْيَ تَفَاوُضِ الْأَمْرِ) ولو ظهر وجه العوَاب فيخمس ما باني<sup>(١)</sup> (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يولييه (وَيُبْذَرُ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرُوا وَلَا تُعَقَّبُ) لاحتمال أن يقبس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا بِتَمَقُّبٍ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئيه قطعاً لنزاع ختم تعقبا (وَنَقَضَ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَالَفَ قَاطِبًا أَوْ جَلَى قِيَاسٍ كَأَسْمَاءَ مُعْتَقٍ) بعضه وأعسر للعتق ليسكمل (وَشُفَعَةُ جَائِرٍ وَحُكْمٌ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةٌ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثٌ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتَى أَشْفَلٍ أَوْ يَعْلَمُ سَبْقَ نَجْلِيهِ) لأن الحاكم لا يكون بينة (أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ فَصَدَّ كَذِبًا فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بِدَيْفَةٍ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ<sup>(٢)</sup>) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا بُرْدُ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْفِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيَةٍ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَإِنْ نَسَكَلَ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شَهْمُودٌ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلِمُوا) بالمانع في الشاهد (وَالْأَقَمَلَى عَاقِلَةٌ الْإِمَامُ) ولأن علم ففي ماله وإلغالم يقتص لأنه لم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَافَ الْمَطْوُوعُ أَنَهَا بِاطْلَةٌ) والغرم على ما سبق وهذا في السرقة كالجنابة إن نكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهدوين كما سبق في الاستحسانات (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبُ أَوْ خَرَجَ مَنْ رَأَاهُ أَوْ رَأَى مُقْلِدَهُ) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لِأَحَلَّ حَرَامًا) فجاءه باطن لواطع عليه ما حكم كالزور (وَنَقَلَ) وَلِكِ أَوْ فَسَخَ عَقْدَ

(١) وهو قوله أو آخر الباب : ولا يدمو لصلح إن ظهر وجهه - أي الحق .

(٢) أي قضى بغير عدلين كعبدین النخ .

أَوْ تَقْرِيرُ نِكَاحٍ بِتَقْرِيرٍ وَلَيْ لَا أُجِيزُهُ) ولم يرد الحكم (أَوْ أَفْتَى وَأَمَّ بَعْدَهُ  
لِمُكَائِلٍ بَلَّ إِن تَجَدَّدَ فَلَا جُنَاحَ<sup>(١)</sup> كَتَسَخَّرَ بِرَضْعٍ كَبِيرٍ) على أم زوجته مثلاً  
والباء سببية (وَتَأْيِيدٍ) حرمة (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عطف على رضع فهو سبب  
لحكمه بالفسخ فإذا حصل عقد نظير الأول ولو على هذه المرأة من الأول احتاج  
لحكم آخر كما قال (وَمِمَّا كَفَّرَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) ممن لم يحصل فيه حكم  
(وَلَا يَدْخُلُ صُلْحٌ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) أى الحق إلا لرحم أو فضل كما سبق (وَلَا  
يَسْتَنْدُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي التَّمْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّمُوءِ بِذَلِكَ) تشبيهه فى الاستناد  
(أَوْ إِفْرَارٍ أَنْظَمَ بِالْمَعْدَلَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ إِفْرَارُهُ بَعْدَهُ) أى  
الحكم (لَمْ يَفِدْهُ) وقوله لم يحكم به وإن أنكر الشهود بعد الحكم فإن لم يعرف  
القاضى بالعدالة نظر السلطان ولا غرم على الشهود (وَلِنْ شَهِيدًا بِحُكْمِهِ نَسِيَهُ  
أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِقَائِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ يَوْمٍ لَا يَتَذَكَّرُ بِشَاهِدَيْنِ  
مُطْلَقًا) كانت الدعوى مما يعتبر فيه الشاهدان أولاً ولا بد أنه يعمل ولا يته قبل  
عزله (وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَتَدَبَّحْتُمُ) من خارج بكشمة  
احتياطاً خصوصاً إذا أشهدهما عليه ولم يقرأ عليهما (وَأَمَّ يَفِدْ<sup>(٢)</sup> وَحَدَّهُ وَأَدْيَا  
وَلِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أى للرسول إليه (وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَهَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ  
خَطُّهُ كَالْإِفْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمِهِ وَجَوَافِقِهِ وَغَيْرِهَا فَنَفَّذَهُ  
الثَّانِي وَبَنَى) لأن لم يتم الأول الحكم (كَأَنْ نُقِلَ) الأول (لِخَطِّهِ) بالضم قضية  
(أُخْرَى) تشبيهه فى البناء (وَلِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ) الأول (أَهْلًا أَوْ قَاضِيً

(١) كما فعل عمر فى الحاربية فإنه قضى فيها بقضاء ابن وقال : ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضى .

(٢) يخص من هذا ماسبق له آخر باب اللفظة من قوله : وإن أتى رجل بكتاب قاضٍ إنه قد شهد هدى الخ فى هذه الصورة يعمل بكتاب القاضى وحده لحقة الأمر فيها إذ له حوزها بالوصف وحده من غير كتاب .

مُضَرٍّ وَلَا فَلَا) راجع لقوله نفذه الخ (كَأَن شَاكَ كُهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا) إِلَّا  
 أَنْ يَمُتَ بِقَرِينَةٍ (وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ) الخضم في الكتاب (فَفِي إِعْذَانِهِ) أَيْ  
 لِلدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِشْرَافُ (أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ  
 كَالْخَاضِرِ) وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ بِالْإِعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَالْفَرِيقَةِ قَضَى عَلَيْهِ  
 بَيْنَ الْقَضَاءِ) وَتَوَجَّهَ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مَيِّتٍ لَمْ تَقَرَّ وَرَثَتُهُ وَيَسْكُنُ فِي  
 قِصَاصِ الْبَيْتَةِ أَوْ عَلَى يَتِيمٍ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ . أَوْ جِهَهُ وَاسْتَحْقَاقِ  
 حَيَوَانٍ (وَسَمَّى الشُّهُودَ) لِيَمْذُرَ لِلْبَعِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَالْأَنْفِضَ وَالْعَشْرَةَ أَوْ  
 الْيَوْمَانِ مَعَ الْخُوفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ  
 إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ وَحَكْمٍ بِمَا يَقْتَضِيهِ غَاثِيًا بِالصَّفَةِ كَذَبْنِ  
 وَجَلَبِ الْخُصْمِ بِخَاتَمِهِ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الدَّعْوَى) الْفَصْرُ  
 (لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مِثْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ وَهَلْ  
 يُدْعَى حَيْثُ الدَّعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ يُحْمَلُ أَوْ الدَّعَى) بِهِ مِنَ الْعَقَارِ  
 (وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمَسْكِينَ الدَّعْوَى لِغَاثِيَةِ بِلَا وَكَالَةِ) وَلَا حَقَّ فِي الْمُنَازَعِ  
 فِيهِ حِفْظًا لِمَالِ الْغَنِيِّ (تَرَدُّدٌ) .

### ﴿ بَابُ (١) ﴾

(الْعَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رِقَهُ لَمْ يَرُدَّ بِخِلَافِ الْقَاضِي أَنْظَرَ حَسَّ (مُسْلِمٌ)  
 حَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فُسْقٍ وَبِلَا حَجَرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِيٍّ وَتَقَدَّرِيٍّ  
 وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي الْفَسَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبَرُ التَّحْمِيلَ (لَمْ يُبْكَاشِرْ

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامُهَا وَهِيَ اخْتِيارُ عَدْلٍ حَاكِمًا عِلْمًا وَلَوْ بِأَمْرٍ عَامٍ لِيَحْكُمَ بِمُقْتَضَاهُ  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَبَرَ أَنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَابْتِرَامُ قَضَاءٍ ،  
 فَالشَّهَادَةُ . وَأَنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِشَرْعِهِ فَالرِّوَايَةُ . وَأَنْ خَلَا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ  
 سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا فَرَّهُ بَن .

كَبِيرَةٌ أَوْ كَثِيرٌ كَذِبٍ أَوْ صَغِيرَةٌ خَسَمٌ) كالتفهم لقوله بلا فسخ (وَسَفَاهَةٌ) زيادة الجون (وَأَمَبَ نَزْدُ) يعرف بالطاولة لحديث « من لعب به فسكأنما صبح يده من دم الخنزير »<sup>(١)</sup> (ذُو مِرْوَةٍ بِتَرْكٍ غَيْرِ لَائِقٍ مِنْ) لعب (سَحَامٌ) بطير (وَسَمَاعٍ غِفَاءٌ) متكرراً كما في حش (وَدِنَاغَةٌ وَحِيَا كِيَةٌ اخْتِيَارًا) ممن ليست شأنه (وَادَامَةً شَطْرَ نَجٍ) وحرم يجعل كفهده على الأشهر<sup>(٢)</sup> وفي بن قول بجوازه مع نظيره في خلوه لامع الأوباش (وَأَنْ أُنْعَمَى فِي قَوْلٍ) أو فعل علمه قبل العمى أو بحس كما يأتي في الزنا (أَوْ أَمَمٌ فِي فِعْلٍ لَيْسَ بِمُقْتَلٍ إِلَّا فِيمَا لَا يَكْتَسِبُ وَلَا مُتَأَكَّدُ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَاوَزَ وَجْهَهُمَا) أى الأبوين وكذا أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في مَقْد تولاها لأنها من فعله ولا يمسار في ثمن يزيد أجرته (وَوَلَدٌ وَإِنْ سَفَلَ كَبِيْرَتٌ وَرَوْجُهُمَا وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ) الأرجح اثنان كالابن وحش (كَسَكَلٍ عِنْدَ الْآخِرِ) تشبيه في الإفاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ) ونصح على خطبه على التحقيق (بِخِلَافٍ أُخْرٍ لِأَخْرٍ) فتجوز (إِنْ بَرَزَ) في المدالة (وَلَوْ) شهد (بِقَمْدٍ بِلِ) لأخيه (وَنُؤُوْلَتٍ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وأنه لا يمد له (كَأَجِيرٍ) تشبيهه في اشتراط التبريز (وَمَوْتَى) أسفل (وَمُلَاطِيفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوَضَةٍ وَزَائِدٌ أَوْ مُنْقِصٌ وَذَا كِرٍ بَعْدَ شَكٍّ وَتَرْكِ كِيَةٍ) ونجوز (وَمَنْ يَحْدَرُ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا الْقَرِيبَ) والنساء فيزكوهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن :

عدالة على عدالة هباء إلا عدالة النساء والفرباء

(بِأَشْهَدُ) في تعيين مادة الشهادة خلاف<sup>(٣)</sup> (أَنَّهُ عَدْلٌ رِضَى) فإن اقتصر

(١) لفظ الحديث « من لعب بالردشير فسكأنما صبح يده من دم خنزير » رواه مسلم وغيره عن بريدة .

(٢) لكن لم يصح في تحريمه حديث .

(٣) الأرجح عزمه كما في شرح المجموع .



على أحدهما بخلاف<sup>(١)</sup> في بن ( مِنْ فُطِنَ عَارِفٍ لَا يَخْدَعُ مُتَعَمِّدٌ عَلَى طُولِ  
 عِشْرَةِ لَا سَمَاعٍ ) إِلَّا فَاشِيئًا ( مِنْ سَوْقِهِ أَوْ تَحَلُّتِهِ إِلَّا لِمَتَدَرٍ وَوَجَبَ إِنْ  
 تَعَيَّنَ ) اللزكى ( كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ ) حش من علم صدق الفاسق لا يجرحه  
 ( وَتَدَبَّرَ تَرْكِهَ سِرِّ مَعَهَا ) وكلاهما ( مِنْ مُتَعَمِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ إِلَّا سَمَ )  
 وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ ) فلا بد من ذكر سببه ويلحق كما في  
 نت ( وَهُوَ مُتَعَمِّدٌ ) وهل إلا أن يكون للزكى عدل أو أكثر خلاف في بن  
 ( وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فَنِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْزَّكِيِّ الْأَوَّلِيِّ تَرُدُّ ) الأرجح عدمه  
 ما لم يشهر له من لا ينقض إن اكتفى ( وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَقَدْ بَدِيَ عَلَى الْآخِرِ  
 أَوْ أَبُو بَكْرٍ ) عطف على قوله بخلاف أخ فتجوز ( إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُهُ وَلَا  
 عَدُوٌّ ) عداوة دنيوية ( وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ ) أى العدو ( أَوْ ) كانت العداوة الدنيوية  
 بين ( مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا ) رجح أنه لا يخبر القاضى بالعداوة إذا علم  
 صدق نفسه ( كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا ) أى الشهادة ( تَقْتَضِي وَأَشْبَهُنِي بِالْمُجْتَنُونَ  
 مُخَاصِمًا ) فتد ( لَا شَاكِيًا ) معانها ( وَاعْتَمَدَ فِي ) شهادة ( عَلَى إِعْسَارِ بَصِيحَتِهِ )  
 متعلان باعتمد مضمناً معنى تمسك ( وَقَرِئَتْهُ صَبْرُ ضَرْبٍ كَهَرَرِ الزَّوْجَيْنِ )  
 تشبيهه في الاعتماد على القريفة ( وَلَا إِنْ حَرِصَ عَلَى إِمْلَاءِ نَقْصٍ ) بأن  
 شهد ( فِيمَا رُدُّ فِيهِ لِفِسْقٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ رِقٍّ ) بعده فيتهم على محاولة دفع  
 عار الرد بالقبول بعد ( أَوْ عَلَى التَّمَأْنِي ) بمشاركة الغير ( كَشَهَادَةِ  
 وَلَدِ الزَّوْجَانِ فِيهِ ) وكذا الزانى في اللواط على الظاهر ( وَإِلَّا إِنْ حَرِصَ  
 عَلَى الْقَبُولِ لِتَخَاصُمِهِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ ) أى رفعه للقاضى ( مَطْلَقًا ) ولو في حق  
 الله تعالى إلا الشرطى إن رفع فوراً حسب الإمكان ( أَوْ شَهِدَ وَخَالَفَ )

( ١ ) المرجع منه قول اللخمي : إن قال هو عدل رضى وكفى ، ولا يكنى عدل أو رضى  
 خفوا لابن مرزوق .

ويفتقر هذا للعوام وللقاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ  
الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ) الأولى كافي بن حذف محض (وَفِي مَحْضِ حَقِّ  
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْسَاقِ) لكن من غير رفع الخصم معه كما سبق  
(إِنْ اسْتَدِيمَ تَحْرِيمَهُ كَعِنَقِي وَطَلَّاقٍ وَوَقْفٍ وَرَضَاعٍ وَإِلَّا) يستدم (خَيْرُ  
كَالزُّنَى) والستر على غير المجاهر أولى (بِخِلَافِ الْحَرَصِ عَلَى التَّحْمَلِ) فلا  
يضر (كَالْمُخْتَفِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبْدَوِي لِحَصْرِي) إلى طلب  
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير قصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَائِلٍ)  
شهد (فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلُ الْأَعْيَانُ وَلَا إِنْ  
جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَمَلِي مَوْرَثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزُّنَى أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا) للمورث  
(الْفَقِيرُ أَوْ يَعْنِي مَنْ يُسَمُّهُ فِي وَلَائِهِ) كما إذا شهد أن أباه أعتق فلاناً وفي الورثة  
من لا حق له في الولاء كالبنات (أَوْ بَدَيْنِ) بل مطلق مال (لِمَدِينَةٍ) المعسر  
ولم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها مدة  
إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخَرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ) على واحد إلا لاثمة تواطىء  
(وَالْقَاتِلَةُ بَعْضُهُمْ أِبْعَضٍ فِي جَرَابَةٍ) على من حاربهم مع العداوة للضرورة  
(لَا) شهادة العسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم (كَالْبُخَارِ مُسْتَأْجِرِ  
دَابَّةٍ لِمِشْلِهِ أَوْ لِقَطٍّ أَوْ ثَوْبٍ لِمِشْلِهِ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) يتهم به (وَلِعَبِيرِهِ)  
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَالَّا) بأن شهد لنفسه بقليل وغيره  
بكثير على الأرجح (قَبْلَ لَهْمًا) ويحلف الغير لاهو لتبعيته وبها يلغز (١) وهذا  
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كما في عب وهذا إذا كتبت بكتاب  
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للغير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة لنفس مضت ، ويقال : دعوى أخذت بشاهد بلا بين ، أو على  
ميت بلا بين استظهار . ويقال : شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى . ا. شرح المجموع .

بَعْضِ الْعَاقِلَةِ يَفْسُقُ شُهُودَ الْقَتْلِ (الْخَطَأُ) (أَوِ الْمُدَانِ الْمَعْسِرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُنْتِ  
 عَلَى مُسْتَفْتِيهِ) فِي طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّى فِيهِ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ  
 (وَالْإِلَّا) كَارَادَةِ مَيِّتَةٍ (رَفَعَ) وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِ وَقَالَ أَنَا بَعِثْتُهُ) أَوْ وَهَبْتُهُ  
 عَلَى الرَّاحِجِ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَأَنَّهُ بَنٌ وَغَيْرُهُ (وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ  
 الْأَدَاءِ) قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ ثَبَتَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعَ وَعَدَاوَةٍ (كَأَنَّهُ  
 يَشْهَدُ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ  
 بِدِيَةِ فَلَا يَضُرُّ (وَلَا عَالِمٌ) شَأْنُهُ الْحَقْدُ (عَلَى مِثْلِهِ<sup>(١)</sup>) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ  
 الَّذِينَ لَمْ يُطْلَقْ لَهُمُ التَّصَرُّفُ (أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ  
 كَالرَّشْوَةِ وَتَلَقَّيْنِ خَصْمٍ) بغيرِ حَقٍّ (وَلَعِبَ نِيْرُوزٍ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ (وَمَطْلٍ)  
 مِنْ غَنَى (وَحَلَفَ بِعَيْتِي وَطَلَّاقٍ وَبِحَبِيٍّ بِمَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا) أَيَّامًا مُتَوَالِيَةً  
 (بِلَا عُذْرٍ وَبِتَجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْضُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ  
 وَيَوْطَاءٍ مَنْ لَا تَوْطَأُ) كَجَانِضٍ وَصَغِيرَةٍ (وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ  
 حِجَابَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ) لِمَطْلَقِ حَبْسٍ (وَعَدَمِ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْفُغْلِ وَالزَّكَاةِ  
 لِمَنْ كَرُمَتُهُ وَيَبْنَعُ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافٍ أَبِيهِ وَقُدْرَحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ)  
 مِنَ الْجَرَاحَاتِ (وَفِي الْمُبَرِّزِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ) وَالصَّدَاقَةِ وَيُقْبَلُ التَّجْزِيعُ فِي  
 الشَّاهِدِ (وَإِنْ يَدُونِهِ) فِي الْعَدَالَةِ (كَغَيْرِهَا) أَيُّ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ (عَلَى  
 الْأَخْتَارِ) عِنْدَ اللَّحْمِيِّ (وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(٢) ذكر المصنف هذا الفرع تبعاً لابن عاتٍ فيما نقله عن الشعبي لأن العلماء يتعاسدون  
 كالضرائر ورده الشيخ حاولوا في شرحه وأطال إلى أن قال : ولولا أن المصنف ذكر ذلك  
 ما كتبت له ولبت له لم يذكره وفي مختصر ابن عرفة العمل على خلافه وفي أسئلة شيخنا البرزلي كان  
 شيخنا القزويني يذكر هذا القول اه وفي المجموع وشرحه : والعالم العدل مقبول على مثله  
 بخلاف من يفتقد على قرينه ويحسده اه .

حَيْدَ) بزمَن (وَمَنْ امْتَنَعَتْ) الشهادة (لَهُ لَمْ يَزَكْ) (الشاهد الممتنع له  
(شاهدُهُ وَ) لم (يُجْرَحْ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ) كالمدو  
(فَأَمْسَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ) استثناء من شروط العدالة السابقة (لَا نِسَاءً فِي كَرْمِي)  
والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب فلذا لا يقبل مار من غير أهل الجمع  
(فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلٍ) مع وجود القتل (وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُبْتَزٌّ ذَكَرٌ نَعْدَدُ كَيْسَ  
بِعَدُوٍّ) ولو في الدين لمزيد تعصب الصغار وضعف شهادتهم (وَلَا قَرِيبٍ) ولو  
بعد (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ) في الشهود به ولا يضر سكوت البعض (وَ) لا (فُرْقَةً)  
تفرق الجمع (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عدول (قَبْلَهَا) وَلَمْ يَحْضَرْ كِبَاهُ (لظنة  
التعليم (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إذ لا ضرورة له معهم (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوءُهُمْ)  
بعد الشهادة (وَلَا يَجْزِيهِمْ وَلِلزَّانَا وَاللَّوْاطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتٍ) يذهبون فيها للقاضي  
(وَرُؤْيَا اتَّخَذْنَا) بن : وبكى تعاقبهم في أربعة متصلا لأن قال أحدهم أكرهها  
والباقي طاعت (وَفَرَقُوا فَقَطْ) بخلاف غيرهم وهل ندبا أو وجوبا خلاف وكذا  
الخلافا في زيادة كالرود في المسكلة<sup>(١)</sup> على قولهم (وَأَنَّهُ أَدْخَلَ فَرَجَهُ فِي فَرْجِهَا)  
عطف على وقت (وَلِكُلٍّ) من الأربعة (النَّظَرُ لِلْعَوْرَةِ) ولا يقدح فيهم عدم  
إرادة الزاني كافي وغيره (وَنُدِبَ سَوَاحُظُهُمْ) رجع الوجوب<sup>(٢)</sup> (كَالسَّرِقَةِ مَا جِي  
وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فان اختلفوا بطلت وحدوا (لِمَا أَيْسَرَ عِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَعِثْقٍ)  
وطلاق أما الوقت فن المال (وَرَجْعَةٌ) واستلحاق وإحلال وإحصان (وَكِتَابَةٌ)

(١) في المجموع : وتفريقهم وزيادة كالرود في المسكلة مندوب على أظهر القولين انتهى  
لكن في أقرب المسالك ترجيح الوجوب فيها فانظره .

(٢) عبارة المسونة : ويتبقى إذا شهدت بيعة عنده بالزنا أن يكشفهم على شهادتهم ،  
وكيف رأوه . الخ قال أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل متناه يجب أو هو على بابه ؟ الأقرب  
الوجوب انتهى .

ونكاح ووكالة أو وصية بغير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَّا)  
بأن آل المال (فَعَدْلٌ وَأَمْرَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا يَمِينُ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحَيْارَةٍ)  
شان (شُفْعَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجُرُوحٍ خَطَايَا أَوْ مَالٍ) وهي للثائف التي لا قصاص فيها  
(وَأَذَاهُ كِتَابَةٍ وَلَا بَصَاءٍ بِتَضَرُّفٍ فِيهِ) أى للمال وإنما يحلف الوصى إن كان له  
نفع وإلا تمين العدل وللرأتان (أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ) أى للمال (كَثِيرًا  
زَوْجَتِهِ) وفيه النكاح تبع (وَتَقْدِيمُ ذَيْنِ عَيْتَقًا وَفِصَاصٍ فِي جُرُوحٍ) كما سبق  
في المستحسنيات الأربع في باب الشفعة (وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ أَمْرٌ أَنَا كَوْنُ لَادَةٍ)  
ولو لم يوجد الولد ولا نثبت أمومة الولد إن أنكر الوطء إلا بعدلين (وَعَيْنِيبِ  
فَرُجِحَ) بأمة كالخرة إن مكنت وإلا فهي مصدقة<sup>(١)</sup> كما سبق (وَاسْتِهْلَالِ  
وَحَيْضٍ) من أمة وتصدق الخرة (وَنِكَاحِ يَمْدَمَوْتٍ) حق هذا التقديم على  
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول للمال (أَوْ سَبَقِيَّتِهِ) أى للموت ليأخذ  
ورثة للتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةٍ وَلَا مُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُ) كدَامَ  
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَتَبَتِ الْإِرْثُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبُ  
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع للارث بلا يمين وللمال دون القطع في السرقة كقتل  
عبد آخر) فثبت القيمة جناية لا القصاص راجع لما يؤول للمال (وَحَيْلَتِ أُمَةٌ)  
من غير أمين<sup>(٢)</sup> (مُطْلَقًا) ولو لم تطلب الخيلة (كَخَيْرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ  
طَلَبَتْ بِعَدْلٍ أَوْ اثْنَيْنِ بَرْكِيَانِ) متعاق بحيلت (وَيَبِيعُ مَا يَفْسُدُ وَوُقِفَ  
ثَمَنُهُ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين للتزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه  
(فَيَخْلَفُ) ذاك لرد شهادته (وَبُيِّنَ بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنا ولو بساوى (وَأَنْ  
يُسْتَلَّ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ صِيَرَتْ وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ وَضَعَ قِيَمَتَهُ الْعَبْدُ لِيَذْهَبَ

(١) يمينها .

(٢) أما الأمين فلا يمال على الراجح كما في شرح المجموع .

بِهِ إِلَى تَلَايَةِ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ ( وَيُنْعَى قَاضِيهَا ) ( أُجِيبَ لَا اِنْتَقِيَا وَمَطَابَ  
 إِيقَافَهُ لِيَأْتِيَ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ بَكِيَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَدْعَى بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ مَمَاعًا  
 يَنْبُتُ بِهِ ) ( بَأَنْ فَشَاوَعَيْنُوا الْعَبْدَ ) ( فَيُوقَفُ وَيُؤْكَلُ بِهِ ) ( مِنْ يَحْفَظُهُ ) ( فِي كَيَوْمٍ  
 وَالْعَلَّةُ لَهُ ) ( أَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ) ( لِلْقَضَاءِ وَالنَّفَقَةِ ) ( زَمَنَ الْإِقَافِ ) ( عَلَى الْقَضَى لَهُ  
 بِهِ وَجَارَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ ) ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلِ يَمِينِ الْقَضَاءِ  
 السَّابِقَةِ وَهَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَى الْخَطِّ عَدْلَانِ وَهَلْ يَعْمَلُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَيْهِ فِي الْمَالِيَّاتِ  
 وَفِي بَنِ تَرْجِيحِهِ أَوْ لَا كَالنَّقْلِ وَفِي الْخُرْمَى وَغَيْرِهِ تَرْجِيحُهُ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطَ  
 الْخَطِّ وَإِلْزَامَ صَاحِبِهِ كِتَابَةً مَا يَظْهَرُ خَطُّهُ حَيْثُ لَا يَمِينُ ) ( وَخَطَّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ  
 غَابَ بَعْدَهُ ) ( لَا حَضَرَ لَوْ مَرَأَةً ) ( وَإِنْ بَغَرَ مَالٍ فِيهِمَا ) ( شَيْخُنَا الرَّاجِحُ قَصَرَ خَطَّ  
 الشَّاهِدِ عَلَى الْمَالِيَّاتِ ) ( إِنْ عَرَفْتَهُ ) ( أَى الْبَيِّنَةُ الْخَطِّ ) ( كَالْمُعِينِ ) ( غَيْرِهِ ) ( وَإِنْ  
 كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ ) ( لِلْعَوْلِ عَلَيْهِ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهُ ) ( وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا )  
 وَاسْتَمَرَ عَدْلًا ( لَا ) ( يَشْهَدُ مُعْتَمِدًا ) ( عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا ) ( أَى الْقَضِيَّةِ  
 ) ( وَادَّى ) ( أَنْ هَذَا خَطُّهُ ) ( بِلَا نَفْعٍ ) ( لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ قَوْلُ  
 مَالِكِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ قَالِ الْأَشْيَاحِ وَهُوَ مِنْ الْمَصَالِحِ الْآنَ ) ( وَلَا عَلَى مَنْ  
 لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنَيْهِ ) ( لَا الْأَمْرَ لِاحْتِمَالِ تَغْيِيرِهِ ) ( وَيَسْجَلُ مَنْ رَزَعَتْ أُنْثَاهَا  
 ابْنَةً فَلَا يَزِيدُ ) ( وَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْحَقِّ دُونَ النَّسَبِ ) ( وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزَّعْمُ ) ( وَلَا عَلَى  
 مُنْتَقِبَةٍ لَتَقَعَيْنِ الْأَدَاءَ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْتَنَا مُنْتَقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا  
 وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا ) ( مِنْ نِسَاءِ غَيْرِهَا ) ( إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا ) ( حَيْثُ لَمْ يُمَيِّزْوهَا  
 بِنَسَبٍ يَمْنَعُهَا عَلَى أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخِلَافُ أَيْضًا فَمَا شَهِدَ بِهِ مِنْ دَابَةِ وَرَقِيقٍ كَمَا  
 حَقَّقَهُ ( ر ) ( وَجَارَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ ) ( بَأَنْ هَذِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهَا ) ( وَإِنْ بَامْرَأَةٍ  
 لَا يَشَاهِدِينَ شَارَكَاهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا ) ( إِلَّا نَقْلًا ) ( عَنْهَا نَعَمْ لَوْ سَأَلَهَا فَأَخْبَرَاهُ

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَازَتْ بِسَمَاعٍ قَسَا عَنْ نِقَاةٍ وَغَيْرِهِمْ) والأرجح لا بد من جمعهما في الأداء (بِمَلِكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) حقق ر وغيره أن التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمَلِكِ) بتأ (إلا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبَى الْقَائِمِ) لأن الناقلة مقدمة (وَوَقَفِي) عطف على ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتٍ بِبُعْدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في غير الموت لما عرفت (بِلَا رِبَّةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة (وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَغَزَلٍ وَجُرُوحٍ وَكُفْرِ وَسَفَهٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا) من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وَأِنْ يُخْلَعِ وَضَرَرِ زَوْجٍ) ولو لم يطل (وَهَيْبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ وَعُدْمٍ وَأَمْرٍ وَعِتْقٍ وَلَوْثٍ) ونفس شهادتهما على القتل لوث<sup>(١)</sup> (وَالْتَحَمَلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعَبَيْنِ الْأَدَاءِ مِنْ كَبِيرَيْدَيْنِ وَعَلَى شَاهِدٍ ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ بَيِّنَتَهُمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء (فَجُرُوحٍ إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ) عطف على قوله كبريدين (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ) مع البمد (وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَانِكَاحٍ فَإِنْ نَكَلَ حُبْسٍ وَإِنْ طَاوُ دَيْنٍ) سبق عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعداين الخ (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَقِيَهُ مَعَ شَاهِدِهِ) وإلا حلف سيد غير المأذون وكذا تحلف السفينة على المسيس في خلوة الاهتداء ولها المهر (لَا ضِيَّ وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَتَقَى) خلافاً للقول بالحلف تسقط النفقة فإن ولي اتولى العاملة فهو الذي يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظمها بعضهم في ثمانية أبيات أوردها شب . ونقلها عنه الصاوي في بلف السالك فلتنظر ثمة .

مَطْلُوبٌ) للصبي (إِيتَرَكَ) اللدعي به (بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنه من الدجاري  
(وَأُسْجِلَ) شهادة شاهد الصبي (لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إِنْ مَاتَ (قَبْلَهُ)  
أَيِ الْبُلُوغِ (إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ) الْوَارِثَ (نَسْكَالٌ أَوْ لَا) عَنْ حَلْفِ حَصَّتِهِ فِيمَا  
إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ بِمَشْرُكَ (فَفِي حَلْفِهِ) عَلَى حَصَّةِ الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ الْحَقُّ  
(قَوْلَانِ وَإِنْ نَسْكَالٌ) الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ أَوْ وَارِثُهُ (اِكْتَفَى بَيْنَ بَيْنِ الْمَطْلُوبِ  
الْأَوَّلَى) وَأَمَّا لَوْ نَسْكَالٌ الْمَطْلُوبُ فَانْهُ يُوْخَذُ مِنْهُ ابْتِدَاءً (وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ)  
لَرَدَّ شَاهِدُ (نُفْ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ) أَيِ الطَّالِبِ (مَعَهُ) أَيِ الْآخَرِ  
(وَتَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ) ثَانِيًا (إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ) أَظْهَرَهَا الْحَلْفُ وَلَوْ أَقَامَ  
شَاهِدَيْنِ قَضَى لَهَا عَلَى الْأَرْجَحِ (وَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْنَ بَعْضِ كَشَاهِدٍ يَوْقِفُ عَلَى بَيْنِهِ  
وَعَقِيْبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ) لِلدَّعَى عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ ابْتِدَاءً وَفِي الْأَوَّلَى بِمَسَدِ  
نَسْكَالٍ لِلدَّعَى (وَالَا فَحُبْسٌ) وَإِذَا بَطُلَ فِي الْأَوَّلَى بِنَسْكَالٍ الْمَوْجُودِينَ وَحَافِ  
الْخَصْمِ فِي حَلْفٍ مِنْ يَأْتِي بِمَدِّ وَاسْتَحْقَاقِهِمْ خِلَافَ فِي بِنِ (فَإِنْ مَاتَ) الْحَالِفِ  
فِي الْأَوَّلَى (فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحْقَقِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلَى) وَيَحْلِفُونَ وَلَا يَغْمِرُهُمْ  
نَسْكَالُهُمُ الْأَوَّلُ كَمَا سَبَقَ فِي وَارِثِ الصَّبِيِّ وَقَوْلُهُ الْآتَى وَلَا يُمْكِنُ إِنْ نَسْكَالٌ فِي اتِّحَادِ  
الْحَقِّ (أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي) وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَرَدُّدٌ) وَمِنْ لَبِّيَانٍ وَيَحْلِفُ أَوْلَادُ  
النَّاكِلِينَ (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِه قَالَ تَبَيَّنَتْ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْمَادٍ) مِنْهُ وَهُوَ  
تَعْدِيلٌ لِلنَّاكِلِينَ فَلَا يَجْرَحُهُمْ غَيْرُهُ (كَأَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّيَهَا) عِنْدَ  
قَاضٍ تَشْبِيهِ لِي جَوَازِ النُّقْلِ عَنِ الشَّاهِدِ وَلَوْ تَسْلَسَلَ (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)  
أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَشْتَرُطُ غَيْبَتُهَا (بِمَسْكَاتٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ مِنْهُ) عَلَى مَا سَبَقَ  
(وَلَا يَسْكُنِي فِي الْمَلْدُودِ الثَّلَاثَةُ الْأَبْيَامِ) وَقِيلَ كَتَمَهَا<sup>(١)</sup> (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ

(١) هو قول سحنون . وما مشى عليه المصنف قول ابن القاسم في العتبية .



وَلَمْ يَطْرَأْ) على الأصل (فَسَقِ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنْ<sup>(١)</sup>) فلا يضر طروه  
 (وَلَمْ يُكَذِّبْهُ أَصْلُهُ) ولو يشكه (قَبْلَ الْحَكْمِ) راجع للتعذيب أما الفسق  
 والعداوة فلا يضران بعد الأداء ولو قبل الحكم على الراجع كافي حش وغيره  
 (وَالْأَيُّ) بأن كذبه بعد الحكم (مَقْصِي بِلَا غَرَمٍ) على الشهود (وَنَقَلَ عَنْ  
 كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) ويكفي اثنان عنهما وكذا في قوله (وَفِي الزَّنا  
 أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أربعة (مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وأوله عن كل واحد  
 اثنان وكذا اثنان من ثلاثة واثنان من واحد على ما بعد الملك وهو الوجه كافي  
 بن خلافا لما في توضيحه (وَلَفَّقَ نَقْلُ بَأْصُلٍ) لاعكسه (وَنَقَلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ  
 رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ) وَإِنْ قَالَ وَهَذَا بِلَا هَذَا سَقَطَتْ) لأن الشهادة بلا  
 نثبت جرحه وهذا قبل الحكم ومثله الرجوع الحض (و) قوله (لَا رُجُوعُهُمْ)  
 أى فلا يسقط بعد الحكم ومثله الوهم فهو احتياك والدليل على أنه بعد الحكم قوله  
 (وَعَرِمًا مَالًا وَدِيَّةً) فان الغرم لما ألتف بالحكم (وَلَوْ تَعَمَّدَا) وقال أشهب  
 يقتض من تعدد الزور (وَنَقِضَ إِنْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُمْ كَهَيَاةٍ مَنْ قَتَلَ أَوْ جَبَّ قَبْلَ  
 الزَّنا) فلا يستوفى وإن ثبت بعد الاستيفاء غرما ويوجعان أدباً في القتل ويـجنان  
 (وَلَا يُشَارِكُهُمْ) أى شهود الزنا في الدية (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إذا رجع الكل  
 وقال أشهب بالشركة فقبل على العدد وقيل مناصفة كافي بن (كِرْجُوعُ الْمَرْكُومِ)  
 فالغرم على الأصل وإن رجع للزكى وحده أو شاهدا الإحصان وحدهما فلا غرم  
 (وَأَدْبَا فِي كَقَذْفٍ) إن لم يتلفا شيئاً بضمنايه (وَحُدُّ شُهُودِ الزَّنا) إذا رجعوا  
 (مُطْلَقًا) ولو بعد الحكم (كِرْجُوعُ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحَكْمِ وَبَعْدَهُ  
 حُدُّ الرَّاجِعِ فَقَطْ) وأما إن تبين أحدهم غير عدل فيمنقض كما سبق ويحدون كما

فِي حَشٍ وَبِنْ (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ وَلَا غَرَمَ وَلَا حَدَّ) لِبَقَاءِ النِّصَابِ (إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِينَ أَنْ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيُحَدِّدَ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ) وَلَا غَرَمَ عَلَى الْعَبْدِ (وَوَغَرَ مَا قَطَعَ رُبْعَ الدِّيَّةِ ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ) مِنْ سِتَّةِ أَهْرَارٍ (حَدٌّ هُوَ وَالسَّابِقَانِ وَغَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَّةِ) لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَابِعٍ (وَرَابِعٍ قَنْصُفُهَا) نِمْ لِكُلِّ رُبْعٍ (وَإِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ بَعْدَ فُقَاءِ عَيْتِهِ وَخَامِسٌ بَعْدَ مَوْحَتِهِ وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ قَعَلَى) الرَّاجِعِ (الثَّانِي خُمْسُ الْمَوْضِعَةِ) لِأَنَّهَا بِخُمْسَةٍ هُوَ أَحَدُهَا (مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ) نَشْبِيهِ فِي السُّدُسِ (وَعَلَى الثَّلَاثِ رُبْعُ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَطُّ) وَالْأَطْرَافُ تَنْدَرُجُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنْ الرُّجُوعَ بَعْدَ الْحَكْمِ يَمْنَعُ الْإِسْتِيفَاءَ وَالرَّاجِحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ يَسْتَوْفِي فَيَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ فِي الرُّبْعِ (وَمُسْكَنٌ مُدْعٍ رُجُوعًا مِنْ بَيْنَتِهِ كَيْمَيْنِ) مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ مَا رَجَعَ (إِنْ أَتَى يَلْتَخِمْ) فَيَا بَعْدَ الْكَافِ كَانَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِالرُّجُوعِ (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهَا عَنِ الرُّجُوعِ وَإِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِّبِهِمْ وَحَكَّمَ فَالْقِصَاصُ) لَوْلَى وَبَعْدَ الْعَدَالَةِ، فَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ حَقَّقَهُ بِنْ (وَإِنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ فَلَا غَرَمَ كَغَرَمِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ) لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ لَا قِيَمَةَ لَهُ (وَالْإِلَّا قَنْصُفُهَا) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا مَشْهُورٌ عَلَى ضَعِيفٍ (كَرُّ رُجُوعِهَا عَنْ دُخُولٍ مُطْلَقَةٍ) إِلَّا فِي التَّقْوِيضِ فَالْكُلِّ (وَإِخْتَصَّ) بِغَرَمِ النِّصْفِ كَمَا فِي (ر). (الرَّاجِعَانِ) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (بِدُخُولٍ عَنْ) الرَّاجِعِينَ عَنْ (الطَّلَاقِ) لِأَنَّهَا كُنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ مَدْخُولٍ بِهَا وَسَبَقَ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِمَا (وَرَجَعَ شَاهِدًا الدُّخُولِ) بِنِصْفِ الصَّدَاقِ (عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ) لِأَنَّهُ مَعْتَرَفٌ بِمَوْتِهَا فِي عَصْمَتِهِ فَيَتَكَلَّمُ لِلْهِرِّ (وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا) أَيْ شَاهِدِي الطَّلَاقِ (بِمَا قَوَّاهُ مِنْ إِرْثٍ دُونَ مَا غَرِمَ) مِنْ مَهْرٍ (وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا قَاتَاهَا مِنْ إِرْثٍ وَ) نِصْفِ (صَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ) الرُّجُوعُ (عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ

تَفْلِيْطِ شَاهِدَيْنِ مَالًا قِ اُمِّ غَرَمٍ لِلسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِرُؤُوسِيَّتِهَا ) وكذا العبد  
 لا الحرة ( وَلَوْ كَانَ يَجْلَعُ ) الباء بمعنى عن ( بِمَرَقَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ بَاقٍ فَالْقِيَمَةُ  
 حِينَئِذٍ ) على غرره ( كَمَا تَلَا فِي بِلَا تَأْخِيرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرُمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ ) أى  
 حين الحصول ( عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ غَرَمًا قِيَمَتَهُ وَوَلَاؤَهُ لَهُ وَهَلْ  
 إِنْ كَانَ ) العتق الرجوع عنه لِأَجْلِ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا بقدر  
 ما غرما قاله سحنون وهو الأقوى ، فَإِنْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ رَجْعًا عَلَيْهِ ، أَوْ مَاتَ مِنْ مَالِهِ  
 ( أَوْ تَسْقُطُ مِنْهَا ) قيمة ( الْمَنْفَعَةُ ) على الغرر ويستوفى فيها السيد ( أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا )  
 أى تسليم المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله ( أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ  
 تَدْبِيرٌ ) بيانية فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ سَيِّدُهُ فَعَلَيْهِمَا  
 ضَاع ( وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَائَةِ ) تشبيهه فى أن الجنى عليه أولى  
 من الغرماء ( وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ وَإِنْ رُمِيَ قَيْنٌ  
 رَقَبَتَهُ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْضٍ جَنَائَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا  
 اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ ) أقوامها لا يأخذان منه ( وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا ) أى أم الولد  
 ( فَلَا غَرَمَ ) إذ لم يفوتا إلا الاستمتاع كالدخول بها ويسير لخدمة لغو ( أَوْ  
 يَعْتَقُ مَكَاتِبَ فَالْبِكْتَابَةُ ) أو مدبر أو مؤجل بقيمتها كذلك ( فَإِنْ كَانَ )  
 شهادة الرَّاجِعِينَ ( بِبُنُوَّةٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ يَارِثُ ) فيغرمان  
 لمستحقه لولاه ( إِلَّا أَنْ يَكُونِ ) للشهود بينوته ( عَبْدًا ) للأب ( فَعِيَمَتُهُ )  
 يغرمانها ( أَوْ لَا ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا ) آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلالْآخِرِ ) لا يرث منها  
 المشهود به وبذلك يلغز ( وَغَرَمًا لَهُ ) أى للآخر ( نِصْفَ الْبَاقِي ) الذى أخذه  
 لمشهود به ( وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ أَخْذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ ) الذى بيده قبل  
 القيمة تقديمًا للمال المتفق عليه ( وَكَمَلَتْ بِالْقِيَمَةِ ) ما بقى من الدين ( وَرَجَعَا عَلَى  
 الْأَوَّلِ بِمَا غَرَمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ ) وَإِنْ كَانَ يَرِقُّ لِحُرٍّ فَلَا غَرَمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتُعْمِلَ وَمَا لِي أَنْزِعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أى الرجوع به (المشهود له) بالرقبة (وَوُورِثَ مَعَهُ) أى عن العبد (وَلَهُ عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوجُ) به بلا إذن (وَلِإِنْ كَانَ بِمِائَةِ لِرَبِّهِ وَعَمْرٍو ثُمَّ قَالَ لِرَبِّهِ) كلها (غَرِمَا خَسِينًا) مدفوعة (لِعَمْرٍو فَقَطَّ) ولا يأخذ زبد غير الخمين فلا يفرمان له ولا عنه (وَلِإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ) وللشاهد مع البين بغرم الجميع على الراجح (كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تشبيهه فى غرامته النصف وإن بقى من النساء واحدة فبلى من رجع ربع الحق وإن كثرن وإن رجعن كلن فعلمهن النصف (وَهُوَ مَعَهُنَّ فِي الرِّضَاعِ كَأَنَّهِنَّ) للذهب كواحدة والرضاع بثبت بمرأتين فتى بقيت واحدة فبلى الرجل والراجعات النصف والكل عليهم والغرم اللارث وصداقها قبل الدخول بالموت تأمل (وَ) إن رجع أحد الشاهدين (عَنْ بَعْضِهِ) أى بعض المشهود به (غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ) فمن الثلث غرم السدس وقس (وَلِإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمَ بِعَدَمِهِ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمْعُ) على ما سبق (وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ مَطْلًا لِبَعْضِهِمَا بِالْبَدْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَالْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ) الأخذ (مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَلِإِنْ أُمِّسَكَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ جَمْعُ) كأن نشهد بـلم ثوب فى مائة فنشهد الأخرى بسلمه ثوبين غيره فى مائة فيلزمه الأنواب الثلاثة فى المائتين (وَالْأَيُّ) يمكن جمع (رُجِّعَ بِسَبَبٍ مِلْكٍ كَنَسَجَ وَنِجَاجٍ إِلَّا) أن يشهد للأخر (بِمِلْكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ) فتقدم بينته لأنها ناقلة (أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقْدِيمِهِ وَبِمَزِيدٍ عَدْلَةٍ) فى الأصول لا المزكبين ويحلف صاحبها والترجيح فى المالبات<sup>(١)</sup> لما سبق من إلغائه فى النكاح (لَا عَدَدَ) حيث لم يخرج مخرج

(١) الترجيح مبتدأ وفى المالبات خبر والمعنى أن الترجيح المذكور إنما هو فى المالبات وما آل إليها مما يثبت بشاهد وبمين ، وأما غيرها مما يثبت بشاهدين فلا يقع الترجيح فيه بزيادة العدالة .

التواتر (وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع المرأتين أعدل وبشاهد وامرأتين عليه مع يمين (وَبَيْدَرٍ) فيما لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ تَرْجَعْ بَيْنَهُ مُقَامًا بِهِ فَيُخْلِفُ وَبِالْمَلِكِ عَلَى الْحَوَزِ) ولم تمض مدة الحياة (وَبَقِيْلٍ عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ وَصَحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعِ وَحَوَزٍ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ) فإن قطعوا ردوا وفي الإطلاق تردد<sup>(١)</sup> (وَتَوَوَّاتٍ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْأَخِيرِ) والمعتمد أن ذكره شرط وما قبله يعتمد عليه وإن لم يذكر (لَا بِالشِّرَاءِ) من غير تعيين المشتري منه عطف بالتصرف ومع تعيينه هو قوله وبقيل (وَأِنْ شَهِدَ بِإِقْرَارِ) بأنها ملك خصمه (اسْتُصْحِبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَأِنْ تَعَدَّرَ تَرْجِيحُ سَقَاتِمَا وَبَقِيَ بَيْدَرُ حَازِرِهِ) كما سبق (أَوْ لَمْ يَقِرُّ لَهُ) الحائز به ولا يخرج عنهما (وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْدَرُ أَحَدِهِمَا كَالْعَوْلِ) فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكأنها ستة عالت لتسعة فلأول الثلثان ولو قسم على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَاتِبٌ بِيَدِهِ) إذ لا يلزم من الحوز الملك (وَأِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ) لموافقة الأصل حيث لا بينة (وَقَدِّمَتْ بَيْنَهُ الْمُسْلِمُ) لأنها ناقلة (إِلَّا) أن تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء وهو منقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيَتَسَمُّ) حيث لا مرجح (كَمَجْهُولِ الدِّينِ) ولا بينة فلا تكرار (وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً الإسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسَّوِيَةِ) ولو اختلف عدد أصحابها ثم كل جهة على شرعها (وَأِنْ كَانَ مَعَهَا طِفْلٌ قَهْلٌ يَحْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثُّلُثُ)

(١) أظهره المسحة .

لاحتمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة ثالثة ( فَمَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرُدَّ عَلَى  
 الْآخَرِ ) سدسه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغز ( وَإِنْ مَاتَ حَاتِمًا ) كالأول  
 لتصيب الصبي ( وَوُصِفَ ) بينهما ( أَوْ لِلصَّغِيرِ النُّصْفُ ) لأن كلا يقول أخى  
 وتنازعا في غير نصفه ( وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ <sup>(١)</sup> )  
 ولو من غير جنسه ( فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عُمُومَةٍ ) وفي العقوبة لا بد من  
 الحاكم ( وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ ) ولو من وداعة وما سبق في الوداعة <sup>(٢)</sup> ضعيف  
 ( وَإِنْ قَالَ أَرَأَيْتِي مَوْكَلَتُ الْغَائِبُ أَنْظِرَ ) إن قربت الغيبة وأخذ المال مع  
 البعد فاذا قدم الموكل وأقر بالإبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذلك فان  
 نكل فلا شيء له ( وَمَنْ اسْتَمْلَ بِدَفْعٍ بَيْنَهُ أَهْلُ بِالْإِجْتِهَادِ ) كما سبق  
 ( كَحِسَابٍ وَشُبْهَةٍ بِكَفِيلٍ بِالمَالِ ) راجع لمسألة الغائب والمعتمد فيها بعدها كفاية  
 حميل الوجه ( كَانَ أَرَدَ إِقَامَةً ) شاهد ( ثَانٍ ) فيطلق غريمه بكفيل بمال ( أَوْ  
 بِإِقَامَةٍ بَيْنَةٍ ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع ( فَبِحَمِيلٍ بِالْوَجْهِ  
 وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ ) وهو المعتمد فالراجع النفي كما سبق في الضمان  
 ( أَوْ الْمُرَادُ ) بالثبت ( وَكُلُّهُ يُلَازِمُهُ ) لاحقيقة الحميل الغارم ( أَوْ ) محله  
 ( إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِبُّ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ ) فإن اتهم كان  
 استحياه ولى الدم رد إقراره إلا أن يحمل الولى فيحلف ( وَعَنِ الْأَرُشِ السَّيِّدُ )  
 فان قامت قرينة كتملق المقطوع بالعبد قبل إقراره <sup>(٣)</sup> ( وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ <sup>(٤)</sup> ) ولو  
 قل ( بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا ) لا محوسيا ( وَتَوَلَّتْ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ )

(١) أى المالى .

(٢) وهو قول المس : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها .

(٣) ويكون الارش في رقبته ، فيخير سيده بين أن يفديه أو يسله في أرضه .

(٤) غير الامان والقسامة أما الامان فيمينه أشهد بالله ، والقسامة يمينها أقسم بالله . ولا يزيده

فيهما : الذى لا إله إلا هو .

يَقُولُ بِاللَّهِ فَقَطُّ) لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّثْلِيثَ بَلْ وَتَوَلَّاتِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي  
نَحْوِ التَّحْلِيفِ بِالْإِطْلَاقِ <sup>(١)</sup> تَحْدِثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةَ بِحَسَبِ مَا يَحْدِثُونَ مِنَ الْفُجُورِ (وَعُلِّمَتْ  
فِي رُبْعِ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيَجْلِبُ لَهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ (كَالْكَنْيَسَةِ  
وَبَيْتِ النَّارِ وَبِالْقِيَامِ لَا بِالْإِسْتِقْبَالِ وَبِمَنْبَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَجَّ وَرَأَى  
مُطَرَفُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ تَغْلِيظَهَا بِمُطَلَقِ مَنْبَرٍ، بَنَ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا (وَحَرَجَتْ  
الْمُخَدَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ  
فَلَيْلًا) وَلَا يَلْزِمُهَا الْإِخْتِفَاءُ (وَتَحْلَفُ فِي أَقْلٍ فِي يَمِينِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا  
وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ بِيَمِينِهَا كَمَا فِي عَجٍّ (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى  
مِيَّتٍ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنَّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَسَكَلَ  
أَخْرَجَ الصَّبِيَّ لِلْبُلُوغِ كَمَنْ شَاهَدَ كَمَا فِي بَنَ (وَحْلَفَ فِي تَقْصِيرٍ) مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتَعَامَلُ  
بِهِ (بَتًّا وَغَشًّا) وَوَزْنٌ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ (عِلْمًا) إِلَّا الصَّيْرِ فِي قَبْتًا عَلَى الْأُظْهَرِ وَهَذَا  
إِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا الْآخِذُ لِرَبِّهَا فَيَصْدُقُ بِيَمِينِهِ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ <sup>(٢)</sup>  
كَخَطِّ أَيْبِهِ أَوْ قَرِينَةٍ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمُطْلُوبِ مَالُهُ عِنْدِي  
كَذًّا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَتَفِي سَبَبًا إِنْ عُنِيَ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قُضِيَ تَوَسَّى  
سَلَفًا يَحِبُّ رَدَّهُ) الْآنَ <sup>(٣)</sup> وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِ الْحَقِيقِي يُخَافُ الْحَبْسَ كَمَا فِي  
عَجٍّ (وَإِنْ قَالَ وَقَفَ أَوْ لَوْلِي لَمْ يَمْنَعْ مَدَّعٍ مِنْ بَيْنَةٍ) وَخَصَامُهُ عَلَى مَنْ  
لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِمُتْلَانٍ فَإِنْ حَصَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلِلْمَدَّعِيِّ الْأَمْرُ)  
أَنْ يُقَرَّرَ حَقُّ (وَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَ وَغَيْرُهُ مَا قُوَّتُهُ أَوْ غَابَ لَزِمَتْهُ يَمِينُ أَوْ بَيْنَتُهُ)

(١) وبالمصنف وبضريح الولي، وكذا بالصلب لاصطراحي.

(٢) والنفوس حيث لم يقر الظن.

(٣) وتنفعه تورثته. وقولهم: اليمين على نية المحلف — وهو مأخوذ من حديث —

عمله إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر، وهنا لاحق له.

ولو على إيداع فلان (وَانْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ)  
 المدعى جوازاً (بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقِرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقِرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه  
 فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحَافَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَافِزَةٌ أَوْ كَاجُلُوعَةٍ يَعْلَمُهَا لَمْ تَسْمَعْ)  
 كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ) أى ما يؤول إليه (اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٍ)  
 أى بسبب الشكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا  
 تزد (وَلِيُيَسِّنَ الْحَاكِمُ) وجوباً (حُكْمَهُ) أى التكلول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخُصْمِ  
 وَلَا يُمْكِنُ مِنْهَا) ثانياً (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو عدعى عليه (الَّذِي مَهَا  
 ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانياً (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم  
 لردت ولا لمدع (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْخِلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجَنِبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ  
 وَتَصَرَّفَ) تصرف الملاك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى  
 طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها  
 المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والموالى ولا يلتفت لكلام الشرح وغيره  
 والحاضر يبيع سلعته الثمن ما لم تمض سنة وللغائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم  
 يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في الذمة كالوقوف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى  
 حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل تقييد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلَا مَانِعٍ) كخوف فلا  
 حيازة لمن عرف بالتعدى كفى بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك  
 لا مستنده على ما في بن وهل يحمل على العلم أو عدمه خلاف في (ح) (عَشْرَ  
 مِئِينَ لَمْ تَسْمَعْ<sup>(١)</sup>) دعواه الملكية (وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه  
 كزراعة لأن الحيازة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بدأن يدعى الحائز  
 الملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكا ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سنيون : لما أمر الله تعالى نبيه القتال بعد عشر سنين - يعنى من إرساله -  
 علم أنها غاية الاعتذار اه شرح المجموع .



وفي لزوم بيان سبب الملكية والحلف خلاف (كشريك أجني حاز فيها) أى العشر (إن هدم وبنى) مالا يستحق وأحدها<sup>(١)</sup> كاف (وفي الشريك القريب) بل القريب مطلقاً إلا لعداوة فكالأجنبي (معها) أى الهدم والبناء (قولان) قيل يكفي العشر وقيل لا بد من زيادة على أربعين<sup>(٢)</sup>، كعم غيرها والموال والأصهار كالأقارب<sup>(٣)</sup> وقيل كالأجنبي، وقيل كالشريك (لا بين أب وابنه إلا بكهبة) بحضرته فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إلا أن يطول معها) أى الهدم والبناء (ماتهنك البينة وينقطع العلم وإما تفتقر الدار من غيرها في الأجنبي) بل وفي القريب يكفي غير الدار الزيادة على العشر (في الدابة وأمة الخدمة السنتان ويزاد في عبد وعرض) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين وثوب اللباس تفنيه سنة وأصل الباب غلبة الظن.

### ﴿باب﴾

(إن أتلف مكلف) ولو سكر حراماً وإلا فعلى العاقلة (وإن رُق غير حرّ) لأنه بتوبته تسقط جنايته وقبلها يقتل لحريته على ماسبق (ولا رائد حرباً أو إسلام حين القتل) يعنى من الرمي للتلف كما قال بعد (إلا لفيلة) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكما كما يأتى (معصوماً) مفعول أتلف من الرمي (للتلف<sup>(٤)</sup>) ولا حاجة لقوله (والإصابة) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (إيمان وأمان) ودخل فيه

(١) قالوا بمعنى أو .

(٢) وهو الأرجح .

(٣) على أظهر الأقوال .

(٤) متعلق بمعصوما والمعنى أن المتقول يكون معصوماً من وقت رميه إلى حين تلفه فلو

ضرب معصوماً ثم ارتد المضروب قبل خروج روحه لم يقتض من الضارب .

الجزية متعلق بمعصوم (كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ وَأَدَبَ) المستحق إن قتله  
 وثم من ينصفه (كَمُرْتَدٍّ) وعلى قاتله دية (وَرَأَى أَحْصَنَ) ويقص بالسكر  
 إلا أن يراه أو يبينه مع زوجته فالدية على العاقلة إلحاقاً للغيرة بالجنون (وَيَدِ سَارِقٍ)  
 يؤدب قاطعها للافتيات على الإمام في ذلك كله (فَالْقَوْدُ) جواب إن أتلف  
 (عَيْنًا) بمعنى أنه ليس للولي إلزام الجاني الدية على المشهور (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي  
 أَزُوتُكَ) إلا بعد إفاذ المقتل فتفيد البراءة كن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ  
 المقاتل على الأظهر وهو كالحى فى الإرث (وَلَا دِيَةَ إِيغَابٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ  
 إِرَادَاتُهَا فَيَحَافُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ) فى القصاص (إِنْ أَمْتَنَعَ) الجاني من الدية  
 (كَمَقْرُوهٍ عَنِ الْعَبْدِ) تشبيهه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته  
 (وَأَسْتَحَقَّ وَلِيٌّ) لنفس أو جرح (دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ) ينبغى أنه  
 مصدر عطف على ذم (يَدَ الْقَاطِعِ لِكَدِّيَةِ الْخَطَا) إن كان الثانى مخطئاً ،  
 فالكلام لولى المقتول الأول (فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ قَتَلَتْ عَيْنُ  
 الْقَاتِلِ أَوْ قَطِعتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنْ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أُسْلِمَ) له (فَلَهُ الْقَوْدُ) لعصمة  
 أطرافه (وَقَتِيلَ الْأَذَى بِالْأَعْلَى كَحُرِّ كِتَابِي بَعْدَ مُسْلِمٍ) لا عكسه لأن الحرية  
 لا توازى الإسلام (وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَتَجُومِي  
 وَمُؤْمِنٍ) اسم مفعول مضعف ولو حذفه ماضر (كَذَوِي الرُّقَى) ولا عبرة  
 بالشائبة (وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهِمَا) ومنه تام الأعضاء بغيره (وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ  
 عَبْدًا) وثبت قتله (بِدِينَةٍ أَوْ قَسَامَةٍ) أما باقرار العبد فيبطل باستحيائه كما  
 سبق (خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسِيدٍ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ) بالقيمة أو دية  
 الحر (إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا) ومثله نظر العائن الجرب وقيس عليه الحال<sup>(١)</sup> واستبعد بن

(١) أى القتل بالحال وتوجيه المهمة ومذهب الشافعية لا قصاص ، وانظر ما لو قتل ولي  
 بالمغرب ولياً آخر باليمن مثلاً على سبيل خرق العادة . ماذا يكون حكمه ؟ والظاهر لا قصاص  
 أيضاً كالتلويح بدعوة مستجابة ،

(وَأَنْ يَقْضِيَهُ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مُثْقَلٍ وَلَا قَسَامَةً إِنْ أَنْقَذَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَارَحٍ غَيْرِ مُحْنٍ لِلْعَوْمِ<sup>(١)</sup> عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يحزم بسلامته (وَالْأُفْدِيَّةُ وَكَحْفَرٍ بئرٍ وَإِنْ بَيْتُهُ أَوْ وَضَعِ مَرْلِقٍ أَوْ رَبَطِ ذَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَمُورٍ تَقْدَمَ لِصَاحِبِهِ إِذَا رُئِيَ) بحاكم أو إظهار (فَقُصِدَ الصَّرَرُ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ) في جميع ما بعد الكاف (وَالْأُفْدِيَّةُ) يقصد معينا أو هلك غير المقصود (فَالْأُفْدِيَّةُ) ولا شيء في بئر في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلا أو كلب كحرس حيث لم يعلم العداء (وَكَالِإِكْرَاهِ) كما يأتي (أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) تقتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَالِإِشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فإت مستندا مثلا (وَأِنْ سَقَطَ قَسَامَةٌ) لاحتمال موته من الوقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطُ خَطَاً وَكَالِإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن<sup>(٢)</sup> (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>) ولو لم يقالوا وهل لابد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو مانع وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عجب وارتضاه رخلاف (وَالْمُتَمَّا لُتُونِ وَإِنْ بِسَوْطٍ سَوَطٍ) بل ولو لم يباشر إلا واحدا بحيث لو استعان أعانوه (وَاللُّتْبُوبُ مَعَ الْبَاشِيرِ) كمن حفر بئرا لشخص فرداه آخر (كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون للمكره بالفتح أباً فيقتل

(١) ولو طالب غربقاً فلما أخذه خشي على نفسه الهلاك فكره ومات في الموازية والعتبة  
عن ابن القاسم لا شيء عليه اه توضيح .

(٢) الراجح يشترط ذلك .

(٣) إن قصدوا ضربه وضربوه ولم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت فإن تفاوتت اقتس من صاحب الأقوى وعوقب غيره .

للكره بالسكسر وحده (وَكَا بٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمَرَ صَغِيرًا) لأن أمرهما له كالا كراه  
وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فان تعدد اشترك عواقلهم ولو ناب كلا دون الثلث  
(وَسَيِّدٌ أَمَرَ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً ولا شيء على  
الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ) شدة أذى (اقتُصَّ مِنْهُ فَقَطَّ)  
لعدم الإكراه ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل اقتص منه  
لتقريره (وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ لآلَى قَتْلِهِ) وعلى عاقلة الصبي  
نصف الدية كالشريك إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ لِمُخْطِئٍ وَتَجَنُّونِ) بل  
يشتركان في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ يُقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَبْعٍ  
وَجَارِحَ نَفْسِهِ وَحَرَبِيٍّ وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ)  
والمعتمد في الأخير<sup>(٢)</sup> القود والدية في الخطأ بقسامة فيها (وَأِنْ تَصَادَ مَا أَوْ تَجَاذَبَا  
مُطْلَقًا) بجمل أو غيره راكبين أولاً (قَصْدًا فَاثَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ) فلا يقتل  
صبي ولا حر بعبد وكذا لو قصد أحدهما (وَحِلَا عَلَيْهِ) أى على القصد (عَكْسُ  
السَّفِينَتَيْنِ) فيحملا على العجز ويهدر ومع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِعَجْزٍ  
حَقِيقِيٍّ) استثناء منقوع من قوله فالقود والأرجح أنه في انتصادم كالخطأ لا هدر  
(لَا إِخْوَفَ غَرَفٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل  
يضمنون كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وَالَا) بأن أخطئا (فَدِيَةٌ  
كُلٌّ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرِ وَفَرَسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخَرِ) وأحدهما فلكل حكمه  
ولا يخفى ما في سيان اللص هنا من الصعوبة<sup>(١)</sup> (كَتَمَنِ الْعَبْدُ) بمعنى قيمته  
تشبيهه في أنه في مال الحر (وَأِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ فِي الْمَمْلُوكَةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ)

(١) وهو المرض بعد الجرح - والظاهر في شريك السبع القصاص نظراً لتمد قتلته .

(٢) وعبارة المجموع هنا أوضح ونصها : وإن تصادما أو تجاذبا عمداً فانا أو أحدهما  
فأحكام القود وحلا على العمد والسفينتان على العجز وبابه هدر وليس منه خوف كالفرق ودية  
كل من المخطئين على عاقلة الآخر وغيرها كالفرس في مال صاحبه ٥١

أعاد هذا لقوله (وَالْإِلَّا) تكن مملالة (قُدِّمَ الْأَقْوَى) حيث تميزت الضربات  
 وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقسامة على واحد (وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ  
 الْمُسَاوَاةِ بَرِّوَالِهًا بَعِثْ أَوْ إِسْلَامٍ) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتَ الْإِصَابَةِ  
 وَلَمَمُوتٍ) هذا في الخطأ والعمد الذي لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر  
 تغير الصفات بكهرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجَرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ  
 وَالْمَنْعُولِ) (إِلَّا نَاقِصًا) (ككافر) (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرض على  
 المشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأدنى الأعلى (وَأَنْ تَمَيَّزَتْ  
 جِنَايَاتُ) جرحات (بِلَا تَمَازُ) لا مفهوم له (فَمِنْ كُلِّ كِفَعْلِهِ وَاقْتَصَّ مِنْ  
 مُوَضَّعَةٍ أَوْضَعَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَنْبَةِ فِي الْخُلْدَيْنِ وَإِنْ كِبَارَةٌ وَسَاقِيهَا مِنْ  
 دَائِمَةٍ) بلا شق (وَحَارِصَةٍ شَقَّتِ الْجِلْدَ وَنَحَاقٍ كَسَطَتْهُ وَبَاضِعَةٍ شَقَّتِ الْأَحْمَ  
 وَمُتَلَاحِجَةٍ غَاصَتْ فِيهِ بَتَعْدِدٍ) لا مفهوم له (وَمِلْطَأَةٍ) بالهمز (قَرُبَتْ لِلْعَظْمِ  
 كَغَضَبَةِ السَّوْطِ) ولو لم يحصل جرح (وَجِرَاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالْمِسَاحَةِ)  
 بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ) فلا  
 يزاد عليه إن عظم عضو المجنى عليه (كطبيب رَادَ) في القصاص (عَمْدًا) فيقتص  
 منه (وَالْإِلَّا) يتعمد (فَالْعَقْلُ) والنقص لغو (كَذِي شَلَاءٍ عَدِمَتِ النَّفْعُ) (وَالْإِلَّا  
 خير المجنى عليه كالت وهو الصواب (بِصَحِيحَةٍ وَبِالْعَكْسِ) تشبيه في العقل  
 (وَعَيْنِ أَعْمَى وَلِسَانِ أَبْكَمٍ) ويأتى أن في ذلك الحكومة (وَمَا بَعْدَ الْمُوضَّحَةِ مِنْ  
 مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم الخطر (طَارًا فِرَاشُ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ  
 الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّا أَفْضَتْ لِلدَّمَاعِ وَدَائِمَةٍ حَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلَطَمَةٍ)  
 تشبيه في عدم القصاص وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَاحِمَةٍ وَعَمْدُهُ  
 كَاخْطَأَ إِلَّا فِي الْأَدَبِ) وفيه حكومة إن لم يثبت (وَكَانَ يَعْظُمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ

الصَّدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضٍ الْأَنْثَيْنِ أَنْ يَتَلَفَ ) بخلاف قطعها على الأرجح ( وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصَرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَّ مِنْهُ ) أى الجرح ( فَإِنْ حَصَلَ ) ذهب للمنفعة أيضاً ( أَوْ زَادَ ) فظاهر والزائد هدر ( وَإِلَّا ) يحصل ( فِدْيَةٌ مَالٌ يَذْهَبُ ) فى ماله كلاً أو بعضاً ( وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ ) القصاص ( كَذَلِكَ ) بحيلة ( وَإِلَّا فَالْعَقْلُ كَأَنْ شُلْتُ يَدُهُ بِضَرْبَةٍ ) يقتص منها ، فإن لم تشل بالقصاص فالعقل كان كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكاف فى قوله وإن ذهب كبصر ( وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَاوِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِمَغِيرَةٍ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْمَرْفِقِ فَلِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشَفَةِ ) إذا جنى على عيب سالمها فيخير ( وَتُقَطَّعُ الْيَسَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِأَلَا غَرُمٌ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرَ فِيهِ ) أى القطع ولا شئ له ( وَفِي الدِّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ) عن يد الجانى إصبعاً ( فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِيَّاهَا لَا أَكْثَرَ ) أى إصبعين فوق فدية مابق وندرج الكف إلا مع واحد لحكومة ( وَلَا يُجُوزُ ) القصاص ( بِكُوعٍ لِنَدَى مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيَ ) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل العفو ( وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّالِمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خَلْقَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَلِجَدْرِىٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ ، فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ ) الثانى ( وَإِلَّا ) بأن أخطأ ( فَبِحِسَابِهِ ) حيث أخذ للأول عقلاً كما يأتى ( وَإِنْ قَتَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعُورٍ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا أَعُورٌ مِنْ سَالِمٍ مُمِائِلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَاتَرَكَ وَغَيْرَهَا ) أى المائلة ( فَصِصْفُ دِيَّةٍ قَطَطٌ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا عَيْنِي السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قُلِعَتْ سِنَّ ) وردت ( فَشَبَّتْ فَالْقَوْدُ ) فى العمد ( وَفِي الْخَطَا كَدِيَّةٍ الْخَطَا ) غيرها ( وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ ) والنكاح

في الترتيب<sup>(١)</sup> (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ قَسِيَّانِ) هنا (وَيُخْلِفُ) الجد في القسامة مع الإخوة (الثُلُثُ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمَدِ فَكَأَخِ) ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيَانِ) وانتظار غائب لم يتعمد غيبته إذا أراد من في درجته القتل فقد يعفو ذلك (وَمُعَمًى وَمُبْرَمًى) البرسام ورم في الرأس ينقل منه الدماغ (لَا مَطْبِقُ) وإلا انتظار (وصغير لم يتوقف الثبوت عليه) وإلا انتظار كما سيقول (وَالنِّسَاءُ) عطف على العاصب (إن ورثن) خرج العبات والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبُ) وإلا فهو، وأفهم أنهم في محل عصبة فخرج الزوجات والأخوات للأُم والجدات لها (وَلِسُكُلٌ) من النساء والعاصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من كل فريق كما سيأتي (كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ) تشبيه في قوله ولكل القتل (وَتَبَّتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورَثِهِ) من الأولياء ولا يضر في وراثات الولي مساوات عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصِبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْلَا يَدُهُ فِي الْقَتْلِ وَالْدِيَةُ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ يَدِهِ) أي الصغير فينظر الأصلح من القصاص والعقل (إِلَّا إِمْرِي) استثناء من قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أي الصغير (فَلِعَاصِبِهِ) والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَخَذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ) إذ لا منفعة له في القود (وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ) بالموسى لا بما جنى به كما في ح (يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطُّ لِلْوَلِيِّ وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ وَآخَرُ) مادون النفس ليرد وحر كلبه (من مرض أو قصاص آخر) كدِيَةِ الْخَطَايَا (تؤخر

(١) للشار إليه بقول هج :

ينسل وإبساء ولاء جنازة  
نسكاح أخا وابناً على الجد قدم  
وهقل ووسطه باب حضانة  
وسوء مم الآباء في الارث والدم

للبرء ( وَلَوْ كَجَافَةٍ ) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السريان للنفس ( وَ ) تؤخر عقوبة ( الْحَامِلُ وَإِنْ يَجْرِيحُ خِفِ ) إِنْ ثبت حملها بتحريك ( لَا يَدْعُوَهَا وَخُبِستْ كَالْحَدِّ ) تحبس له ككل من آخر ( وَالْمَرْضِعُ لَوْ جُودَ مَرْضِعٍ ) غيرها أو الفطام ( وَ ) تؤخر ( الْمَوْلَاةُ فِي الْأَطْرَافِ ) مع الخوف ( كَحَدِّينِ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا ) وكذا لغيره إلا أن يتعدد فالقرعة ( وَيُدْيءُ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفْ ) لا يؤخر ( يَدْخُولُ الْحَرَمِ ) بل هو أولى بإقامة الحدود فيه ولو على محرم ( وَسَقَطَ ) القصاص ( إِنْ عَمَّا رَجُلٌ كَالْبَاقِي ) أو أولى ( وَالْبِنْتُ ) وبنت الابن ( أَوْلَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَقْرِ ) ولا شيء للأخت ( وَضِدُّهَا وَإِنْ عَقَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتِ نَظَرَ الْحَاكِمُ ) في الأصوب ككل أنى من مستويات ( وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِيَهُمَا أَوْ بِيَعْضِهِمَا ) فالفرق يستقل بالقتل لا العفو ( وَمَعَهَا أَسْقَطَ الْبَعْضُ فَلَمَنْ بَقِيَ ) ممن له التكلم أو مصاحب لمن له التكلم كأحد الولدين أو معها بنت بخلاف الزجين والأخت مع البنت ( نَصَابُهُ مِنْ دِيَةِ عَمَلِهِ كَارِئِهِ وَلَوْ قِطْعًا مِنْ نَفْسِهِ ) حيث كان يستقل بالعفو وإلا فلا بد من بعض الفريق ( وَإِئْتَهُ كَالْمَالِ ) في الجملة فلا يرد الزوجان كما سبق ولا يضر وارثات الولي مساواة عاصب بخلاف الأصلية كما مر ( وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَمَلِهِ بِأَقَلِّ ) من الدية ( وَأَكْثَرَ وَخَطِئًا كَبِيرًا ) وهو الدية فيمتنع بدين ويعين للنسيئة وبأقل لصع وتعجل وبأكثر أبعد للسلف بزيادة ويجوز حيث لا مانع ( وَلَا يَمْنَى ) صلح الجاني ( عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ ) لا يلزمه صلحها ( فَإِنْ عَمَّا ) الجنى عليه خطأ ( قَوْصِيَّةٌ ) يلزم الثلث ( وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ ) أى فى واجب الخطأ ( وَإِنْ بَعْدَ سَبَبِيهَا ) أى الجنائية وحقه قبل فلذا ضبط بعد ماضياً أى فى المستقبل كانت الوصية بجمعين ( أَوْ بِثُلْثِهِ أَوْ بِشَيْءٍ ) غير معين وكان يكتفى عن هذا إطلافاً الوصايا ( إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا ) أى الوصية ( مَا يُمْكِنُ )



الْمَغْفِيرَ فَلَمْ يُغَيَّرْ) (وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها) (بِخِلَافِ الْعَمْدِ) فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْهَكَ مَقْتَلُهُ وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ) بقبوله (وَأِنْ عَفَا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالَحَ فَمَاتَ فَلَاؤُ لِيَأْتِيهِ التَّسَامَةُ وَالْقَتْلُ وَرَجَعَ الْجَانِي فِيهَا أَخِذًا مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مر في الصلح (وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْمَغْفُورِ فَإِنْ فَسَّكَلَ) (الولى) (حَلَفَ) (الْجَانِي عَلَى الْعَفْوِ يَمِينًا) (وَاحِدَةً وَبَرَى<sup>(١)</sup>) (وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي يَمِينَتِهِ الْعَائِيَةِ) (بالعفو بعد حلفه أن له يمينه غائبة) (وَقُتِلَ<sup>(٢)</sup>) بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا لَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أَطِيسَ وَشَجَرٌ وَمَا يَطُولُ) (فبالسيف (وَهَلْ وَالسَّهْمُ) أيضًا بالعيف (أَوْ يُجْتَهِدُ فِي قَدْرِهِ) (القاتل) (تَأْوِيلَانِ<sup>(٣)</sup>) (فَيَغْرُقُ وَيُخْنَقُ وَيُجْرَرُ وَضُرِبَ بِالْعَصَى لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ) (قتل بهما فيضرب بالعصى للموت ولا يعتبر العدد) (وَمُسْكَنٌ مُسْتَحِقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقًا) (لأنه الأصل) (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَغِيَرِهِ) (أى الجنى عليه) (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً) (شرط فيما قبل المبالغة ويندرج ما بعدها مطلقاً كذا في حش) (كالأصابع في اليد) (تندرج ما لم يقصد المثلة) (وَرِيَّةٌ أَخْطَأَ عَلَى الْبَادِي<sup>(٤)</sup>) (مُخَمَّسَةٌ) (بِئْتِ مُخَاضٍ وَوَلَدُ الْأَجْرَنِ) (ذكر وأشئ) (وَحِقَّةٌ وَجَذَعَةٌ) (بالسوية) (وَرُبْعَةٌ فِي الْعَمْدِ) (حالة من ماله) (يَحْذِفُ ابْنَ الْأَجْرَنِ وَهَامَتْ فِي الْأَبِ وَلَوْ جُوسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ) (بأن لا يقصد إزهاق) (كجرحه) (أى العمد تشبيهه في التغليظ على الأب وغيره) (بِثَلَاثِينَ حِقَّةً

(١) استشكل ابن عاشر والمناوى توجيه اليمين بمجرد الدعوى ها مع قولهم : كل دعوى لا تثبت إلا بمدين فلا يمين بمجرد ها وعدوا منها العفو . رهو استشكل قزى .  
(٢) حيث ثبت القتل بينة أو اعتراف أما لو ثبت بتسامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

(٣) أظهرها الأول .

(٤) ساكن البادية .

وَتِلْكَ النَّسَبَةُ يَزَادُ وَلَا يَغْلُظُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالتَّرْبِيعِ (وَالْكِتَابِيُّ) فِي الذِّمَّةِ (وَالْمُعَاهَدُ) بِأَمَانٍ مَثَلًا وَلَوْ حَذَفَهُ صَح (نِصْفُهُ) أَيْ الْمُسْلِمُ (وَالْمَجْمُوعِيُّ) الْعَصُومُ (وَالْمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمْسٍ وَأُنْثَى كُلِّ كَنْصَفِهِ وَفِي الرَّقِيقِ) وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ (قِيمَتُهُ) قِنَا (وَأِنْ زَادَتْ) عَلَى الدِّيَةِ (وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عَلَقَتْ) دَمًا مَجْتَمِعًا لَا يَذُوبُهُ الْمَاءُ الْحَارُّ (عَشْرُ) وَاجِبُ (أُمِّهِ وَلَوْ أُمَةً) مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا (نَقْدًا أَوْ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً تَسَاوِيهِ) أَيْ الْعَشْرُ اثْنَعَشَرَ لِيَصِحَّ التَّفْرِيقُ <sup>(٢١)</sup> (وَالْأُمَةُ مِنْ سَيِّدِهَا وَالنَّصْرَانِيَّةُ الْحُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرَّةِ) الْمُسْلِمَةُ فِي الثَّانِي وَمِنْ دِينِ سَيِّدِهَا فِي الْأَوَّلِ (إِنْ زَايَاكَأَ كُلُّهُ حَيَّةٌ) وَإِلَّا فَالْعَبْرَةُ بِهَا (إِلَّا أَنْ يَحْيَى فَالْدِّيَّةُ بِقِسَامَةٍ وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) أَوْ مَاتَتْ أَيْضًا فَدِيَتَانِ (وَأِنْ تَعَمَّدَهُ يَضْرِبُ ظَهْرَهُ أَوْ بَطْنَهُ أَوْ رَأْسَهُ) لِأَنَّ الْأَبْهَرَ بِهَا مُتَّصِلٌ بِالْقَلْبِ (فَفِي الْقَصَاصِ خِلَافٌ) أَرْجَحَهُ الْقَصَاصُ فِي الْأَوَّلِينَ بِقِسَامَةٍ مِنْ غَيْرِ الْأَبِّ وَعَدَمِهِ فِي الْأَخِيرِ (وَتَعَدَّدَ الْوَأَجِبُ بِتَعَدُّدِهِ) أَيْ الْجَنِينَ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ خَطَأً بَلَّغَ ثُلُثَ الْجَانِي أَوْ أَوَّلَ الْمَرْأَةِ (وَوُورِثَتْ) الْغُرَّةُ (عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجُرُوحِ) حَيْثُ لَا قَصَاصَ (حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نَقْصَانِ الْجَنَانِيَةِ إِذَا بَرَى مِنْ قِيمَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِنَقْصَانِ

(١) وَالْفَارِسِيُّ وَالْحَرَّاسِيُّ أَيْضًا مَا لَمْ يَغْلِبِ الذَّهَبُ عَنْهُمْ فَتَنَهُ وَالْحَاجَزِيُّ مِثْلُ الْمِصْرِيِّ قَوْلُ أَصْبَغٍ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْبَاجِي أَنْ يَنْظُرَ إِلَى غَالِبِ الْأَحْوَالِ فِي الْبِلَادِ وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الْإِبِلَ أَوْ الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ فَبَلَّ يَأْخُذُ بِدَلِّهَا بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ عَرُوسٍ خِلَافَ .  
(٢) بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّهَا وَحَدِّ الْإِنْتِلَاسِ سَبْعَ سَنِينَ .

(عَبْدًا قَرَضًا مِنَ الدِّيَةِ) متعلق بنسبة (كَجَنَيْنِ الْبَيْمَةِ) تغيبه في الحكومة  
لنقص الأم مع قيمته إن نزل حياً (إِلَّا الْجَانِفَةَ وَالْأَمَةَ فَتُكْتَلُ) كالدائنة (وَالْمَوْضِعَةُ  
فَتُصَفُّ عَشْرًا) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمُنْذَلَّةَ وَالْهَاشِمَةَ) كالمرة  
العظم قيل هي المنقلة (فَعَشْرٌ وَنِصْفُهُ وَإِنْ يَشَيْنَ فِيْهِنَّ) يستثنى منه الموضحة فيزيد  
لشئها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ بِرَأْسِ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير الجائفة  
لأنها ثقب الظهر أو البطن (وَالنَّيْتَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها (وَالْأَمَةَ)  
تسكن برأس أو لحي (فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَانِفَةٍ فَتَدَّتْ  
كَتَعَدُّ الْمَوْضِعَةَ وَالْمُنْذَلَّةَ وَالْأَمَةَ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بأن سد اللحم في البين (وَالْأَمَةَ)  
بأن اتصلت (فَلَا) تعدد (وَإِنْ يَفُورُ فِي ضَرْبَاتِ) الباء للظرفية وفي السببية  
(وَالدِّيَةُ فِي الْعَقْلِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الصَّوْتِ) الساذج  
(أَوْ الذُّوقِ) كالشم والشفتين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةَ الْجَمَاعِ أَوْ  
نَسْلِهِ أَوْ تَجَدُّدِهِ أَوْ تَبَرُّصِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام وحده  
وفي الجلوس وحده حكومة (أَوْ الْأَذْنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقي السمع  
(أَوْ الشَّوْصَى) جلد الرأس (أَوْ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلْسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ  
زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَكَرَنِ الْأَنْفِ وَالْخَشْفَةِ  
وَفِي بَعْضِهَا بِجِسْمِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهَا) أى الأنف أو الذكر (وَفِي الْأَنْفَيْنِ  
مُطْلَقًا) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذكر أولاً (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنِ قَوْلَانِ<sup>(١)</sup>)  
بالدية والحكومة والخنثى نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شَفْرِى الْمَرْأَةِ إِنْ  
بَدَأَ الْعُظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَمَسَتِيهَا إِنْ بَطَلَ اللَّابَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ  
الصَّغِيرِ لَمْ يُغْفَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ) تشبيه في الاستثناء (وَالْأَمَةَ) بأن أيس  
قبل سنة في السن (أَنْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطَا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوُرُثًا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السَّنِ أَصْفَرَ بِحِسَابِهَا ) وأكبر حكومة في  
الجمال ( وَجَرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخُلُوتِ ) بالتجسس والمدعى الأولياء ( وَالسَّمْعُ بِأَنْ  
يُصَاحُ مِنْ أَمَا كُنْ مُخْتَلَفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسِبَ لِسَمْعِهِ الْآخِرُ وَإِلَّا )  
بأن ادعى الذهاب منهما ( فَسَمِعَ وَسَطٌ ) ينسب إليه ( وَلَهُ نُسِبَتُهُ إِنْ حَلَفَ  
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا ) يحلف أو اختلاف يدياً في الجهات ( فَهَذَرُ وَالْبَصَرُ  
بِإِعْزَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ ) في تبديل الأماكن والنسبة ( وَالشَّمُّ بِرَأْيِهِ  
حَادَّةً وَالنُّطْقُ بِالسَّكَلَامِ ) أى مكالته ( اجْتِهَاداً وَالذُّوقُ بِالْمَقَرِّ ) بكسر القاف  
المر ( وَصَدَّقَ مُدَّعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينٍ ) ويختبر إن أمكن ( وَالضَّعِيفُ  
مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا خِلْقَةً ) أو لكبر كما سبق ( كَعَنْبِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ  
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلاً ) فإن أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق ( وَفِي  
لِسَانِ النَّاطِقِ ) عطف على مافيه الدية ( وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النُّطْقُ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةٌ  
كِلْسَانِ الْأُخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ وَالْيَسْتِ الْمُرَّةِ ) كالرجل ( وَسِنْ  
مُضْطَرَبَةٍ جِدًّا وَعَسِيبٌ ذَكَرٌ بَعْدَ الْحَشَفَةِ وَحَاجِبٌ أَوْ هُدْبٌ ) ولحية ( وَظَفَرٌ  
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ ) واستظهار في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين  
( وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبِكَارَةِ إِلَّا بِاصْبَعِهِ فَلَا تَنْدَرِجُ )  
لغير الزوج ولا له إن طلق قبل البناء (١١) ( وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ ) بضم العين  
أشمل ( وَالْأُنْمَلَةُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَخِصْفُهُ وَفِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدُ الْقَوِيَّةُ  
عَشْرٌ إِنْ انْفَرَدَتْ ) لا مفهوم له وكأنه راجع المفهوم أى وفي غير القوية حكومة  
إن أفردت وإلا اندرجت ( وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ) بفتح الخاء ( وَإِنْ صَوَّدَ بَقْلَعٍ  
أَوْ سَوْدَادٍ أَوْ مِمَّا أَوْ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ إِنْ كَانَ عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَبِاضْطِرَابِهَا  
جِدًّا وَإِنْ تَبَيَّنَتْ الْكِبَرُ قَبْلَ اخْتِزَانِهَا ) كما سبق ( كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يلزمه أرضى البكارة مع نصف الصداق فإن امسكها فلا شيء عليه . وإزالة البكارة  
بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه اه دردير .

الأربع) الموضحة والمنقطة والجائفة والآمة (وَرُدُّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةِ الْجَمَاعِ وَمَنْفَعَةِ اللَّبَنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ ثُبَّتَتْ تَأْوِيلَانِ) وكذا يرد الأرض بعود السمع (وَتَعَدَّدَتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجناية (إِلَّا الْمَنْفَعَةُ بِمَحَلِّهَا) كالأذن والسمع، ولا تندرج قوة الجماع فى الصلب ولا العقل فى الرأس (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِمْلُثُ دِيَّتِهِ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِدِيَّتِهَا وَضُمَّ مَتَّعِدُ الْفِعْلِ أَوْ فِي حُكْمِهِ) الفور (أَوْ الْمَحَلُّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة فتلاون ثم الاصبع من تلك اليد بخمس ومن غيرها بعشر (لَا الْأَسْنَانُ وَالْمَوَاضِحُ وَالْمَنَاقِلُ) فلا تضم باتحاد المحل مع التراخي (و) لا (عَمْدٌ لِخَطَايَا وَإِنْ عَفَتْ) المرأة (وَنَجِمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ اخْطَايَا بِلَا اعْتِرَافٍ) وبه على المعترف حالة ولو عدلا مأمونا خلافاً للشيخ شرف الدين<sup>(١)</sup> (عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةٌ غُلْظَتِ) عطف خاص (وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ) أى العضو (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضُ مِنْهُ مِنَ الْجُرَاحِ لِإِتْلَافِهِ فَعَلَيْهَا) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُدْيُ الْدِيَّوَانِ إِنْ أُعْطُوا ثُمَّ بِهَا) فى (ر) وأقره بن تضعيف القول بأن الديوان عاقلة وإنما المولى عليه القبيلة (الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبُ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) قيد فى جميع الترتيب السابق (وَالْأَقْرَبُ أَهْلُ دِيْنِهِ) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضُمَّ كَكُورٍ مِصْرَ) كالبلد الواحد (وَالصُّلْحَى أَهْلُ صُلْحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعُمِلَ عَنْ صَبِيٍّ) ولو تعمد (وَيَجْنُونَ وَامْرَأَةٌ وَفَتِيرٌ وَغَارِمٌ) عطف خاص (وَلَا يَعْتَلُونَ) ولا أنفسهم على الأرجح<sup>(٢)</sup> (وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخيشى .

(٢) كما فى بن خلافاً لبقى فى أنهم يعتلون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بعيداً<sup>(١)</sup> (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ) بل يحل كبقية الديون  
(وَلَا دُخُولَ لِبَدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقًا) ولو انفقا في  
البدو والحضر (الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَعْلُ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ  
وَالثُلُثُ وَالثُلَاثَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنُجْمَ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّمْلِيثِ)  
كل ثلث في سنة (ثُمَّ لِإِزَائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً)  
وفي حش للمعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمُهُ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ بَجْنَايَةٍ  
وَاحِدَةٍ) بأن اشترك أشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العوادل  
ونصيب كل عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَتَعَدُّدِ الْجَنَايَاتِ عَلَيْهَا)  
فتعزم جميع الجنایات في ثلاث سنين كالجنایة الواحدة (وَهَلْ حَدُّهَا) الذي إذا حصل  
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سَبْعُ مِائَةٍ أَوْ الْإِزَائِدِ) يَتَنَا (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ<sup>(٢)</sup>)  
وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ بَجْنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع  
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيح أنهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتاً بينهما  
لا شيء عايبهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقُ رَقَبَةً وَلِعَجَزَهَا شَهْرًا  
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إن قتل (صَائِلًا وَ) لا كفارة من مال (قَاتِلِ نَفْسِهِ كَدَرِيَّتِهِ)  
في الانتفاء (وَتُدْبِتُ فِي جَبَيْنٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَبْدٍ وَعَبْدَةٍ) له (وَذِمِّي وَعَلَيْهِ)  
أى قاتل العمد (مُطْلَقًا) كأنما المقتول من كان (جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بلا تعريب  
(وَإِنْ يَقْتُلَ بَجُورِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نُسْكَوْلٍ لِلدُّعَى عَلَى ذِي الْأَوْثِ وَحَلْفِهِ) أى

(١) فلا توزع عايبه الدية أى لا يضرب عليه نصيبه منها .

(٢) وروى الباقر : لاحد من تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فهذا  
قول ثالث ، رظاهر ابن عرفة أنه المذهب لتصدره به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتعديده  
العدد دليل .

ذی اللوث فیجاء نظراً للوث (وَالْقَسَامَةُ سَبِيهَا قَتْلُ الْحُرِّ لِلْسَلَمِ كَانَ يَقُولُ  
بِالسَّعِ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً) فاسقاً (عَلَى وَرِعٍ أَوْ  
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ) أو أثر ضرب  
لأن المشهور إلغاء التسمية البيضاء<sup>(١)</sup> (أَوْ أَطَاقَ) المقتول فلم يبين أعمداً أم خطأ  
(وَبَيَّنُوا) هم معتمدين على القرائن (لَا) إِنْ (خَالَفُوا) بَأَن قَالَ عَمداً فقالوا  
خطأ أو عكسه (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ) له (وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمداً وَبَعْضُ  
لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَايِ فَلَهُ الْخِلَافُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ) فلا يضره  
قول البعض لانعلم ولا نكولهم (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهَا) أى العمد والخطأ (وَاسْتَوَا  
حَلَفَ كُلُّهُ وَلِلْجَمِيعِ دِيَّةُ الْخَطَايِ وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ)  
لأنهم تابعون ويدخلون فى حصة من حلف من مدعى الخطأ (وَكَشَاهِدِينَ بِجُرْحٍ  
أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا) عمداً أو خطأ (وَيُقَرَّرُ الْمُقْتُولُ) بالجرح والضرب (فِي  
الْعَمْدِ وَالْخَطَايِ ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ) شرط فى المعاينة وإلا لم يحتج لقسامة أما الإقرار  
فلا بد من قسامة ولو لم يتأخر لأنه دعوى (يُقْسَمُ كَيْنُ ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِدًا بِذَلِكَ  
مُطْلَقًا) أى بالمعاينة عمداً وخطأ والمرأتان كالعدل ويزاد فى القسامة لقد ضربه (إِنْ  
ثَبَتَ لَوْتُ) فى الجميع (أَوْ يُقَرَّرُ أَمْتُولِ عَمداً) وفى الخطأ لا بد من عدلين  
لأن المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنتان والإطلاق كالخطأ  
(كَإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ) بالمعاينة (مُطْلَقًا) عمداً أو خطأ وهذا من تكرار  
اللوث (أَوْ إِقْرَارِ الثَّقَاتِلِ فِي الْخَطَايِ فَقَطَّ بِشَاهِدٍ) بالمعاينة فالباء بمعنى مع (وَإِنْ  
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ) أى القتل ولو فى كفيته وإن لم يلزمهم أن يبينوها ابتداء  
(بَطَلَ وَكَالْعَدْلِ فَقَطَّ فِي مُعَايَنَةِ الْمُتَمَلِّصِ) كما سبق (أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فِي

(١) أى ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها هى التسمية الممراء . عمل بها  
المالكبة وألناها كثير من العلماء .

ذَمِّهِ وَالْمَتَّهِمْ قُرْبَهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ) أَيْ الْقَتْلُ (وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْأَوْتُ) فَلَا يَفْنَى تَعَدُّدُهُ عَنْهَا (وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِقَرِيْبَةٍ قَوْمٍ) يَطْرُقُهَا غَيْرُهُمْ (أَوْ دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتَحْلَفَ كُلُّ خَمْسِينَ وَلَدِيَّةً عَلَيْهِمْ) إِذَا حَافُوا كُلَّهُمْ أَوْ نَكَلُوا كُلَّهُمْ (أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِلَا قَسَامَةٍ وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُعَاةٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ قَبْلَ لِقَا قَسَامَةٍ وَلَا قَوْلٍ مُطْلَقاً أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَذَمُّعٍ وَشَاهِدٍ) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ كَأَبِي بَنْ وَغَيْرِهِ (أَوْ عَنْ الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ تَأَوَّلُوا قَهْدَرٌ كَزَا حِفَّةٍ عَلَى دَافِعَةٍ) قَدَمُ الزَّاحِفَةِ هَدْرٍ (وَهِيَ خَسُونٌ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً) فِي بَنٍ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَيْدِ التَّوَالِيِ لَغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ (بَنًا) فَلَا يَكْفِي لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ قَتْلَهُ وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ (وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَحْلِفُ بِهَا فِي الْخَطَأِ مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ) عِنْدَ الْمَشَاحَةِ (عَلَى أَكْثَرِ كَثَرِهَا) وَلَوْ فِي أَقْلِ النَّصِيبِينَ (وَالْأَلَا) اسْتَوَى السَّكْرُ (فَعَلَى الْجَمِيعِ) وَلَا يَضُرُّ زِيَادَتُهَا عَلَى خَمْسِينَ (وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا) فَيَحْلِفُ الْحَاضِرُ الْكُلَّ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضٌ حَلَفَتْ الْعَاقِلَةُ) كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا (وَمَنْ نَكَلَ لِحَصَّتِهِ) لِلَّذِي كَانِ وَغَيْرِ السَّائِلِ يَحْلِفُ جَمِيعُ الْقَسَامَةِ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجَائِنِ عَصَبَةٍ) مِنَ النَّسَبِ (وَالْأَقْوَالِي) أَعْلُونَ (وَالْوَالِي) وَوَجِبَ إِنْ انْفَرَدَ (الِاسْتِعَاةُ بِعَاصِيِهِ) وَلَوْ أَجْنَبِيًّا مِنَ الْمَقْتُولِ كَالْعَمِّ فِي دَمِ الْأُمِّ (وَالْوَالِي قَطْ) لَا الْمَعِينُ نَعَمْ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَعِينٍ آخَرَ (حَلَفَ الْأَكْثَرُ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ) عَلَى الرُّؤْسِ فِي الْعَمْدِ (وَاجْتَهَزَىءَ بِاثْنَتَيْنِ طَاءً مِنْ أَكْثَرِ) لَمْ يَنْكَلُوا (وَنَكَلُوا) الْمَعِينُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَلَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِآخَرَ (بِحِلَافٍ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُ) مِنَ الْمَقْتُولِ كَبْنِي عَمٍّ مَعَ تَسَاوِيِهِمْ (فَتَرَدُّ عَلَى الْأَدْعَى عَلَيْهِمْ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ (فَيَحْلِفُ كُلُّ



تَحْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسَ حَتَّى يَخْلِفَ وَلَا اسْتِعَانَةً ) وقد رجح جوازها هنا أيضاً ( وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ ) كالنكول والموضوع العمد والضمير للدم ( بِخِلَافِ عَقْوِهِ ) بعد القسامة ( فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَّةِ ) وقبلها كالنكذيب ( وَلَا يَنْتَظَرُ صَغِيرُ بَخْلَافِ اللُّغْمَى وَالْمُبْرَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ ) راجع للصغير ( فَيَخْلِفُ السَّكْبِيرُ حَصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ ) ندباً وقد أنكره بعضهم فإذا بلغ حلف وثبت الدم ( وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَّةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يُعَيَّنُ لَهَا ) فإن استوى فعلهم أقسموا على الكل واختاروا واحداً يقتلونه وأما في الخطأ فعلى عواقلهم ( وَمَنْ أَقَامَ شَاهِداً عَلَى جُرْحٍ وَقَتَلَ كَافِرٍ ) من مسلم ككافر خطأ ( أَوْ عَبْدٍ أَوْ جَنِينٍ حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَّةَ ) ويقتص في الجرح بشاهد وبدين كما سبق في المستحسنيات ( فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ <sup>(١)</sup> ) إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا حُسِبَ ) فإن طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرض غيره ( فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدُ فُلَانٍ فَقَبِيهَا الْقِسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ ) إذ لا يعتبر فيه لوها .

### ﴿ بَابُ ﴾

( الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعٍ حَقٍّ أَوْ لِيُخْلَعَهُ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ ) فيندرون أولاً وتجب مساعدته على المسلمين ( وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يُحْرِقُ شَجَرُهُمْ وَلَا تَرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاجٍ وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينَ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احْتِيجَ لَهُ نَسَمٌ رُدَّ كَغَيْرِهِ وَإِنْ أَمَّنُوا لَمْ يَتَّبَعْ مُهْزِمُهُمْ وَلَا يُدْفَعُ ) بالمعجمة والمهملة يجهز ( عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ ) الباغى ( وَوَرَثَتُهُ وَلَمْ يَصْهَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَصَى حُكْمُ قَاضِيهِ )

(١) لو عبر بالباغى لكان أشمل .

أَيُّ الْمَأُولِ (وَحَدُّ أَقَامَهُ وَرَدَّ ذِي مَعَهُ لِذِمَّتِهِ وَصَحْنِ الْمُعَانِدِ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالذِّمِّيَّ مَعَهُ نَاقِضٌ) إِلَّا أَنْ يَكْرَهُهُ (وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ) قِتَالُ الرَّجُلِ (كَارِجُلٍ) بن من اشتدت وطأته وجبت طاعته بلا شرط ومدار الباب على درء المفساد وارتكاب أخف الضررين .

### ﴿ بَابُ ﴾

(الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ) وَإِنْ صَبِيًّا وَلَا يَقْتُلُ قَيْلَ بُلُوغِهِ (بَصَرِيحٌ أَوْ لَفْظٌ يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٌ<sup>(١)</sup> يَقْدِرُ وَشَدُّ زُنَارٍ) مِثْلًا<sup>(٢)</sup> للسكر (وَسِحْرٍ) يَعْلَمُ بِهِ غَيْرُ الرَّبِّ وَتَنْسَبُ إِلَيْهِ الْمَقَادِيرُ وَفِي حِجَابِ وَاقْرَهُ بِنَاصِيحِ أَنَّهُ يَقْتُلُ مَطْلَقًا كَالزُّنْدِيقِ (وَقَوْلُهُ يَتَقَدَّمُ الْعَالَمُ أَوْ يَقَائِمُهُ) بِلا قِيَامَةٍ (أَوْ سَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ يَتَنَسَّخُ الْأَرْوَاحُ) مِنْ جِنْسٍ لْجِنْسٍ (أَوْ يَقُولُهُ فِي كُلِّ جِنْسٍ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (نَذِيرٌ) نَبِيٍّ (أَوْ ادَّعَى شَيْراً كَمَا مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ (أَوْ) قَوْلُهُ (بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ أَوْ جَوْرٍ أَكْثَرِ النَّبُوءَةِ أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلَّهِ أَوْ يُعَاقِبُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشُّرْبِ<sup>(٣)</sup>) لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) أَيُّ الْكُفْرِ (وَأَسْتَتِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَنْتَبُ) يَعْنِي وَإِنْ أَصْرَ عَلَى عَدَمِ التَّوْبَةِ (فَإِنْ تَابَ وَلَا قَيْلَ) وَالثَّلَاثَةُ مِنْ يَوْمِ الثَّبُوتِ وَأَلْفِي إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ (وَأَسْتَتِيبَتْ بِحَيْضَةٍ) إِنْ كَانَ لَهَا وَاطْمَأَنَّ وَإِنْ رَجَعِيَّةً (وَمَالُ الْعَبْدِ لِلْسَيِّدِ وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَ حُرًّا (فَقِيَ) مَالَهُ (وَبَقِيَ وَلَدُهُ) أَيُّ الْمُرْتَدِّ (مُسْلِمًا) إِنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ (كَأَنَّ تَرَكَّ) مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ فَلَا يَقْرَ عَلَى دِينِ أَبِيهِ (وَأَخَذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَدُوًّا

(١) أَوْ حَدِيثٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ ، وَمِنْ رَأَى وَرَقَةً مَطْرُوحَةً فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا كَتَبَ فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرَكَهَا مَطْرُوحَةً كَانَ رَدًّا كَذَا فِي بَن .

(٢) أَمَّا لِبَا غَرَامِ وَالْبَرْنِيطَةُ كَالزُّنَارِ إِنْ صَحِبَهَا دَخُولُ كَنِيسَةٍ . وَفَتَوَى مُحَمَّدٌ عَبْدَهُ بِابَاةٍ لِبَسِ الْبَرْنِيطَةَ مِنْ طَائِفَاتِ شَوَاذِهِ .

(٣) وَنَحْوُهُ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِيٍّ لآخرٍ مُسْلِمٍ) لَأَن حُدَّ القَتْل وهو يقتل برَدته (كَانَ هَرَبَ  
لِدَارِ الخَزْبِ) نَعَمْ إِذَا رَجَعَ وَأَسْلَمَ اقْتَصَ (إِلَّا حَدَّ الفِرْيَةِ) كَذِبُ القَذْفِ  
استثناء منقطع فلا يسقط بالهرَب حيث قذف بيلاد الإسلام (وَالْخَطَأُ) من الرند  
(عَلَى بَيْتِ المَالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَا لَهُ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا)  
أَي العمد والخطأ الصادرتين منه وعليه مجوسى إِنْ لم يَتَب (وَقُتِلَ المُتَسَمِّرُ)  
الزنديق (بِلَا اسْتِثْنَاءٍ) يَعْنِي أَن تَوْبَتِهِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ القَتْلُ حَدًّا (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ  
تَابًا وَمَالُهُ لَوَارِثِهِ) إِذَا تَابَ أَوْ أَنْكَرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ (وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ  
أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضَيْقٍ إِنْ ظَهَرَ) عَذْرُهُ (كَأَنَّ تَوَضُّأَهُ وَصَلَّى وَأَعَادَ  
مَأْمُومُهُ) كَمَا سَبَقَ (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَاءِ) فَلَمَّا عَلِمَهَا  
كَرِهَ وَرَجَعَ (كَسَاحِرِ ذِيٍّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فَيَنْقُضُ عَهْدَهُ  
(وَأَسْقَطَتْ صَلَاةٌ وَصِيَامًا وَزَكَاةً) إِلَّا أَنْ يَرْتَدَّ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ (وَحَجًّا  
تَقَدَّمَ) فَيُحْجِجُ آخَرَ (وَنَذْرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعِثَتِي أَوْ ظَهَارًا وَإِخْصَانًا وَوَصِيَّةً  
قِيلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ<sup>(١)</sup>) (لَا طَلَاقًا) وَلَا عَتَقًا وَوَقْفًا وَهَبَةً وَإِنْ ارْتَدَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ  
ثُمَّ تَابَا حَلَّتْ لَهُ قَبْلُ زَوْجٍ<sup>(٢)</sup> (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلٍّ) إِحْلَالًا لِأَنَّهُ وَصَفَ  
فِي الْمَرْأَةِ (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ) فَتَسْقُطُ إِحْلَالُهَا (وَأَقْرَبُ كَافِرٍ انْتَقَلَ إِكْفَرُ  
آخَرَ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ إِصْغَرُ أَوْ جُنُونٍ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطُّ)  
لَا أُمَّهُ وَجَدَهُ (كَأَنَّ مَيِّزَ إِلَّا المَرَاهِقَ وَالمَتْرُوكَ) بَأَن غَفَلَ عَنْهُ (لَهَا) أَي  
لِلْمَرَاهِقَةِ (فَلَا يُجَبَّرُ بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ) نَعَمْ بغيره (وَيُوقَفُ إِرَائُهُ) لِلْبَلُوغِ  
وَلَا يَعتَبَرُ هُنَا إِسْلَامُهُ قَبْلَهُ (وَلِإِسْلَامِ سَابِقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فَيَتَبَعُهُ  
حَشَّ المَعُولِ عَلَيْهِ جَبَرُ المَجُوسِ وَنَوُ كَبِيرًا دُونَ السَّكَانِي وَلَوْ صَغِيرًا (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فَتَصَحَّ وَصِيَّتُهُ قَالَهُ المَوَاقِ عَنِ الدُّونَةِ وَأُفْرَهَ بْنِ -

(٢) وَلِغَلْظِهَا فَيُقَالُ: طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَحَلَّتْ قَبْلُ زَوْجٍ -

مِنْ كَأْسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ إِكْرَاهُهُ  
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَحَفَّ  
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا وَإِنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصْلَتِهِ أَوْ غَضَّ مِنْ  
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورَ عَلَيْهِ أَوْ زُهِدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَالًا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ  
مَالًا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدِّمِّ) قيد لبيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ لِحَقِّ رَسُولِ  
اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ) لأنها مرسله لمن تلدغه (قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَنْبَ  
حَدًّا) إِنْ تَابَ (١) (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْكَافِرُ) الأصلُ فلا يسقط بردة بعد توبته  
على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذِمَّةً) مما يدل على أن القيد السابق  
لا مفهوم له (لِيَجْهَلَ أَوْ سُكَّرَ أَوْ تَهَوَّرَ) عدم ضبط في الكلام (وَفِيْمَنْ قَالَ  
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّ أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُسَلِّمُونَ جَوَابًا  
لِتَسَلِّمُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَانِ (٢)  
بِالْقَتْلِ وَالنِّكَالِ) واستُتِيبَ فِي هُزْمِ) العتد يقتل مطلقاً (أَوْ أَعْلَنَ بِتَسْكَدِيهِ  
أَوْ تَذَبَّأَ إِلَّا أَنْ يُبَيَّرَ) النبوة فسكزنديق (على الأظهر) عند ابن رشد (وَأَدَّبَ  
اجْتِهَادًا فِي إِذْكَرُ) كذا ظلماً (وَأَشْكُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَبَّنِي مَلَكٌ  
لَسَبَّيْتُهُ أَوْ يَابْنَ أَلْفِ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى  
الْفَقْرَ أَوْ قَالَ لِعُضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٌ أَوْ مَلِكٌ أَوْ اسْتَشْهَدَ بَعْضُ  
جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةٌ لَهُ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَهَّةٌ لِنَقْصِ حَقِّهِ لَا عَلَى التَّمَاثِي) ولا  
شيء على التماسي (كَإِنْ كُذِّبَتْ قَدْرُ كُذُّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ  
وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فُنْدُقٍ

(١) فتوبته لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تنفعه عند الله إن كانت صحيحة .

(٢) أظهرهما القتل .

قَرْنَانُ<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ نَبِئًا فِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ )  
أنه من الآل ولا يشدد في غيره مثله ( كَلَانَ انْتَسَبَ لَهُ أَوْ احْتَمَلَ قَوْلُهُ ) النسبة  
كقوله لا أحد أشرف من أولاد البيت جواباً لأنت شريف ( أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ )  
بموجب القتل ( عَدَلَ أَوْ لَفِيفٌ<sup>(٢)</sup> فَعَاقَ ) بسبب كونه نفيماً لا تقبل شهادته  
( عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى نُبُوَّتِهِ ) كالخضر ( أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ  
اللهُ كَذَلِكَ ) في إيجاب القتل ( وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ ) أرجحه قبول  
توبته ( كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرْضَى مَالُو قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ )  
تشبيهه في الخلاف لكنه هنا بالقتل والنكال .

### ﴿ بَابٌ ﴾

( الزَّانَا وَطَى \* مُسْكَافٍ مُسْلِمٍ فَرَجَ آدَمِيٍّ ) ويؤدب من فعل بنفسه كالخنثى  
في غير دبره ( لَامِلًا لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ) راجع للنفي ( تَعَمُّدًا ) ولو مع نوم كان  
تحقق مع الجن ( وَإِنْ لَوَاطِئًا ) فإنه زنا بالمعنى الأعم ( أَوْ إِنِّيكَانَ أَجْنَبِيَّةٍ بِدُبُرٍ )  
وأدب في الحليلة ( أَوْ مَيِّتَةٍ غَيْرِ زَوْجٍ ) ولا مير كالنفويض كالجنابة ( أَوْ  
صَغِيرَةٍ يُسْكِنُ وَطْؤُهَا أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ لَوَاطِئَةٍ ) إلا من السيد فحللة ( أَوْ غَيْرِهِ  
أَوْ مَمْلُوكَةٍ تَعْتِقُ ) أو بتعليق على الشراء ( أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا أَوْ مُحَرَّمَةٍ بِصَهْرِ  
مُؤَبَّدٍ ) سيذكر مفهومه في قوله أو بنت على أم ( أَوْ حَامِصَةٍ أَوْ مَرَهُونَةٍ )  
فأذن السيد في وطئها فحللة ( أَوْ ذَاتِ مَغْنَمٍ أَوْ حَرِيَّةٍ ) فإن خرج بها ملكها  
( أَوْ مُبْتَوَاتَةٍ وَإِنْ بَعْدَ وَهْلٍ وَإِنْ أُبْتُتْ فِي مَرَّةٍ ) وهو المتمدن الشذوذ  
الواحدة ( تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الْبِنَاءِ ) كالبائن بعده غير البتة  
بعد العدة ( أَوْ مُعْتَمَةٍ بِلَا عَقْدٍ ) فيهما ( كَأَنَّ يَطَّأَهَا مَمْلُوكَهَا أَوْ مَجْنُونٌ

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أى يقرن بين الرجل والمرأة اه  
عقبواى والقياس قران بتشديد الراء كما ينطقه المغاربة .

(٢) أى لفيف من الناس غير مقبولين في الشهادة .

يَخْلَافِ الصَّيِّ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ الْعَيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهِلَ مِنْهُ إِلَّا الْوَاضِحَ) فيها (لَا مُسَاحَقَةً وَأَدَبَ اجْتِهَاداً) وثبت ما فيه الأدب بشاهدين (كَبَيِّمَةٍ وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ) وعن الشافعي قتلها إخفاء للفاحشة<sup>(١)</sup> وَمَنْ حَرَّمَ عَارِضٍ كَحَائِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (مَحْرَمٌ لَا تَعْتَقُ أَوْ مُعْتَدَّةٌ) من غير نكحها (أَوْ بِنْتٍ عَلَى أُمِّ أَمٍّ يَدْخُلُ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةِ مُحَنَّةٍ وَقَوْمَتِ) على الواطئ (وَأَنْ أَيْبَاءُ) امرأة (مُكْرَهَةٍ أَوْ مَبِيعَةٍ بِالْغُلَاءِ وَالْأَظْهَرُ كَانَ ادَّعَى شِرَاءَ أُمَةٍ وَنَكَحَ الْبَائِعَ وَحَلَفَ الْوَاطِئُ بِالْمُخْتَارِ أَنَّ الْمُكْرَهَ كَذَلِكَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فالمشهور حله (وَتَبَتِ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ مُطْلَقًا) (شبهة أولا (أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحَدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ بِسَكَارَتِيهَا) في بن مثله أربعة رجال لاحتمال دخول البكارة ومن أسقط بالرجال أسقط بالنساء لأن شهادتهن شبهة وإن ضعفت (أَوْ يَحْمِلُ فِي غَيْرِ مُتَرَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أى من ظهر حملها (الغُصْبَ بِلَا قَرِينَةٍ) كاستغاثتها عقب النازلة (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْخُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ) أى الصفات السابقة (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحٌّ) الوطئ أى أبيع (بِحِبْرَةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مالك (بِدَاةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا لَطِ<sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا) وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجِلْدَ الْبِكْرِ الْخُرُّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ) له (وَالْوَطِئُ بَعْدَهُ وَغُرْبَ الْخُرُّ

(١) ولحديث ورد في قتلها لكنه ضعيف .

(٢) وملوط به بالعين ، ولا يرجع بالغ . لكن من نفسه صيباً . وحديث الواطئ عند الشافعية حد الزنا جلدأ ورجماً قياساً عليه ، ودليل المالكية حديث ابن عباس « من وجدته يبيع بعمل عمل قوم لوط فافتلوا القاعل والمقتول به » ورواه أصحاب السنن وفي نبوته خلاف واللبوط في رسالة اسمها بلوغ المأمول من خدمة الرسول بين فيها صحته .

الَّذِ كَرُ فَقَطُ عَامًا) الأولى حذفه والمدار على ما يأتى من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَرَيْنَ بَيْتِ اللَّالِ) والمسلمين (كَغَدِكَ وَخَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ)  
على يومين فأكثر (فَيُسَجَّنَ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) لبلده (أُخْرِجَ ثَانِيَةً) وإن  
زنى بعد تأنسه غرب أخرى (وَتُؤَخَّرُ الْمَتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ) كالسرية إذا لم  
يستبرأ أو مضى أربعون يوماً للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتعين (وبالجلد  
اعتدال الهواء) وبحضرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَمْ  
يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ) متعلق بأقامه لأن الحاكم لا يكون بينه ولا يقيم  
حد السرقة إلا الإمام (وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا  
الزَّوْجُ فَالْحُدُّ) (وَعَنْهُ) (أى ابن القاسم كافي بن) (فِي الرَّجُلِ يَسْتُطْ  
مَالَهُ يَتَرَبَّ بِهِ أَوْ يُولَدُ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِيَخْلَفَ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى)  
ولم تخالفه فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا تصبر على ترك الوطى  
(أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ رَزَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى  
الْوُطَى وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا فِي بَيْتٍ وَأَقْرَبِهِ) (وَادَّعَى النِّكَاحَ)  
غير طارئى ولا بينة ولا فشو (أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقْتُهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ  
حُدًّا) فى الكل .

### ﴿ بَابُ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حُرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (يَنْفَى  
نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لَأُمٍّ وَلَا ابْنٍ نَبَذَ أَوْ زَنَى) عطف على نفى (إِنْ  
كُلَّفَ) لا مجنوب من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل  
هنا للآية (عَنْ وَطَىءُ يُوجِبُ الْحُدَّ بَالَةً) لا مجنونا أو معترضا (وَبَلَغَ

(١) فى المجموع وشرحه : وإن أنكر أحد الزوجين الوطء بعد عشرين سنة فانظروا  
من الطرق تصديقه رجلا أو امرأة أو ثغرة التصديق سقوط الرجم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتِ الْوَطْءَ) كالصبي يقذف بالمفعولية وهذا كالتفصيل لقوله كلف (أَوْ  
مَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنفى أو المثبت إن رمى بزنى أو بفساد  
النسب مطلقاً (وَإِنْ مُلَاعِمَةً وَابْنَهَا) إلا الزوج بما لاعنها به (أَوْ عَرَضَ غَيْرُ  
أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ يَوْجِبُ تَمَانِينَ جَلْدَةً) خبر قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ  
إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفُهُ عَلَى التَّعْدِيدِ كَلَسَتْ بِزَانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنُكَ) واستظهر ابن  
عبد السلام قول أشهب بعدم الحد الحديث<sup>(١)</sup> زنى الأعضاء والفرج يكذب ذلك  
ويصدق (أَوْ) زنت (مُكْرِهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) تعريضاً (أَوْ  
لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ أَوْ يَارُومِي كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمَةٍ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالَ  
أَنَا نَعْلٌ) بالغين المعجمة أى فاسد النسب (أَوْ وَلَدَ زَنِي أَوْ كَيْمَا قَحْجَةً) أو صبية  
(أَوْ قَرْطَانُ أَوْ يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّايَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي  
عُكْمِهَا لِأَنَّ نَسَبَ جِنْسًا لِعَظِيمِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ  
يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحد في العرب لأنها تبالغ  
في معرفة أنسابها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لِعَظِيمِهِ أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من  
النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ) لأن القصد منه عرفاً ذم الأخلاق (أَوْ  
قَالَ لِمَجَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحُدِّثْ مَا بُونٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ  
وَفِي يَابْنِ النَّصْرَانِيِّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي  
آبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مُخَنَّتٍ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ) أنه أراد التكسر وعرفنا خصه  
بالمفعول فلا بد من الحد (وَأَدَّبَ فِي يَابْنِ الْقَاسِمَةِ) العرف أيضاً لحد لانصراف

(١) لفظ الحديث «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لاعماله الدينان  
زناها النظر والأذنان رناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البعش والرجل زناها  
الخطى والقلب يهوى ويتنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه، رواه مسلم بهنما اللفظ والبخارى  
مختصراً وفيه روايات.



اطلاق الفسق إلى النعل (أَوْ الْفَاحِرَةَ أَوْ يَا حِمَارُ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَنيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَنيفَةٌ) تهكماً إلا لعرف (أَوْ يَا فَاسِقُ) سبق مافيه (أَوْ فَاجِرُ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (بِكَ جَوَاباً لِرَبِّتِ) سقط حده (وَحَدَّثَ لِلزَّيْنَةِ) ما لم ترجع (وَالْقَذْفِ) كالجواب بأزنى من (وَلَهُ حَدٌّ أَبْيَهُ وَفُسَقَ) المعتمد لا يحمد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَوَارِثِهِ وَإِنْ قَذَفَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ وَلَدَ وَوَلَدَهُ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبتة فالأخوات والجدات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ حَصَلَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) أو قام به مانع الإرث (وَالْعَفْوُ) عطف على حد أبيه (قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سَتْرًا) لا رأفة ولا إن أوصى به لليت (وَإِنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَىٰ لَهُمَا إِلَّا أَنْ يَبْقَىٰ يَسِيرٌ) دون الصف (فَيُكَمَّلُ الْأَوَّلُ)

### ﴿بَابُ﴾

(تُقَطَّعُ الْيَمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِشَلَلٍ أَوْ نَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى) على المعتمد (وَحَا<sup>(١)</sup> لِيَدِهِ الْيُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رِجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد ائتماع من خلاف (عُزِّرَ وَحُسِرَ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوْ لَا فَالْفَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يزي أيضاً (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (بِسَرِقَةٍ طِفْلِ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يَسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعًا) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٌ) غير كلب (لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جِلْدِهِ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَوْ جِلْدِ مَيْتٍ إِنْ رَادَّ دَبْعُهُ نِصَابًا أَوْ ظَنًّا) الربع والثلاثة (فُلُوسًا أَوْ اثْنَوَيْتًا أَوْ شَرْكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعادل لقطع اليد اليسرى فها مضمن معنى غير

صَبِيٍّ لَا أَبٍ) عاقل (وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ) في المحاكاة (وَلَا إِنْ تَسَكَّمَلَ) غير مقصود جميعه (عِمْرَارٍ فِي كَيْلَةٍ) أو من أحرار (أَوْ اشْتَرَى كَفَى فِي حَمَلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ كُلُّ) أى أمكن استقلاله وإلا قطع الجميع (وَلَمْ يَنْبَهُ نِصَابٌ) وإلا قطعوا كمن انفرد بالحمل (مَلِكٍ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) لحق الله تعالى لاحتمال أنه رحمه (أَوْ أَخَذَ كَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصُدِّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بأن لم يسلك مسالك السراق في وقت الإرسال عادة (لَا مِلِكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلِكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) بكارث (مُخْتَرِمٍ لَا خَيْرَ وَطُنْبُورٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى بَعْدَ كَسْرِهِ نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا) ولو معاملاً مأذوناً لورود النوى عن ثمنه<sup>(١)</sup> (وَأَنْخِيَمَةٍ بَعْدَ ذَنْبِهَا بِخِلَافٍ لَحْمِهَا مِنْ قَعِيرٍ) بل مطلق معطى فيقطع والمهدايا كاضحايا (تَأْمُّ الْمَلِكِ لِأَشْبَهَةٍ فِيهِ) قوية (وَأِنْ يَتَّيْتِ الْمَالِ وَالْغَنِيمَةِ) في من تقيده هنا والزنى بكثرة الجيش<sup>(٢)</sup> (أَوْ مَالٍ شَرِيكَ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَمَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ) من الجميع في الثلى ومن السروق ن للقوم (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لِلَّامِ) ولا العبد لزيادة المصيبة على السيد (وَلَا مِنْ جَاوِدٍ أَوْ مُطَاطِلٍ لِحَقِّهِ) كما سبق (مُخْرِجٍ مِنْ حِرْزٍ بِأَنْ لَا يُعَدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيِّعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ وَابْتِئَاعَ دُرًّا) بخلاف ما يفسده الأكل وإن ضمنه (أَوْ أَدَهْنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ نِصَابٌ) بعد (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ أَوْ) سداد (الْأَحَدَ) للمشروع (أَوْ اخْتَبَأَ أَوْ مَافِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَائِهِمَا أَوْ مُحْمَلٍ أَوْ ظَهْرٍ دَابَّةٍ وَأَنْ غِيبَ عَنْهُمْ) أى المذكورات (أَوْ) حب (بِجَرِينِ) لاقبله (أَوْ

(١) روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود • نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاعن • ولأحد والنسائي عن جابر • نهى عن ثمن الكلب إلا الكلب المملوك • وهذا يرد إطلاق المس ويؤيد قول أشهب بالقطع في المأذون بانخاذه .

(٢) وهو المتمد .

سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ ) بخلاف الشريك والمأذون ( كَالسَّفِينَةِ )  
 لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كالخن ( أَوْ خَانٍ لِلْأَتَاكَلِ أَوْ زَوْجٍ فَيَا حُجِرَ  
 عَنْهُ أَوْ مَوْفَقٍ دَابَّةٍ لِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ) إذا اعتيد ( أَوْ قَبْرِ أَوْ بَحْرِ لِمَنْ رُمِيَ بِهِ  
 لِكَفْنٍ ) شرعى ( أَوْ سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ ) ولا  
 يقطع من سرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها ( أَوْ مَطْلَعٍ ) مخزن حب ( قَرُبَ )  
 من البلد ( أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِهِ ) كجمع الدواب فيأبانتها إلا الغنم في غير المراح ( أَوْ  
 أزال بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَتَفَهُ أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ ) بل بمجرد إزالتها ( أَوْ حَضَرَهُ  
 أَوْ بُسْطُهُ إِنْ تَرَكْتَ ) البسط ( أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ ) من الباب ( لِلسَّرِقَةِ أَوْ  
 نَقَبٍ أَوْ تَسَوَّرَ أَوْ ) للغسل في حمام ( بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْلِيْبٍ ) وإلا لخيانة  
 ( وَصُدِّقَ مَدْعَى التَّخْطِئِ ) في ثيابه إن أشبه ( أَوْ حَمَلَ عَبْدًا لَمْ يُمَسِّزْ أَوْ خَدَعَهُ  
 أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الإِذْنِ الْعَامِّ ) كدار العالم من محجور لِمَحَلِّهِ ) اللام بمعنى  
 عن والضمير الإذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار ( لَا إِذْنَ  
 خَاصٍّ كَضَيْفٍ مَاحُجِرٍ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ ) من محل  
 ( وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيمَا عَلَى صَبِيٍّ ) وحده ( أَوْ مَعَهُ وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ )  
 داخل الحرز ( وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ ) خطف جهاراً ( أَوْ كَبَّرَ ) غصب ( أَوْ هَرَبَ بَعْدَ  
 أَخْذِهِ فِي الْحِرْزِ وَلَوْ ) ذهب ( لِأَيِّ يَمْنٍ يَشْهَدُ عَلَيْهِ أَوْ أَحَدَ دَابَّةٍ بِبَابِ مَسْجِدٍ  
 أَوْ سُوْقٍ ) بغير بيع وموقف معتاد ( أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ ) جذبه من خارج ( أَوْ  
 ثَمَرًا مُعَلَّقًا ) في شجرة ( إِلَّا يَفْلَقُ فَقَوْلَانِ <sup>(١)</sup> ) وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَتَالِثُهَا )  
 القطع ( إِنْ كُدُسَ ) كالجرين ( وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطَّ ) ولا من أخذ بعد  
 المواطة ( وَإِنْ التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ أَخْرَاجُ قُطْعًا وَشَرْطُهُ )

أَيُّ الْقَطْعِ (التَّسْكِيْفُ) وَيَتَضَمَّنُ الطَّوْعَ (فَيَقْطَعُ الْخُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْمُعَاهِدُ وَإِنْ لِمِثْلِهِمْ إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ) كَمَا سَبَقَ (وَتَبَّتْ بِإِقْرَارِهِ إِنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا) قِيلَ إِلَّا لِمَتَّهِمَ بِالْعَدَاءِ<sup>(١)</sup> (وَلَوْ عَيْنَ السَّرِقَةِ أَوْ أَخْرَجَ الْقَتِيلَ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فَعَلَ غَيْرَهُ (وَقِيلَ رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَةٍ) كَظَنِّ أَخْذِ مَا رَهْنَهُ سَرِقَةً (وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ) مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ السَّرِقَةَ (فَحَلَفَ الطَّالِبُ أَوْ شَهِدَ وَجُلُّ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَاحِدٌ وَحَلَفَ أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ فَالْغَرْمُ بِلَا قَطْعٍ) فِي السَّكْلِ (وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ وَوَجَبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ أَمْ يَقْطَعُ مُطْلَقًا) كَأَن يَبْقَى بَعِيْنَهُ (أَوْ قُطِعَ إِنْ أَيْسَرَ إِلَيْهِ) أَيُّ إِلَى الْقَطْعِ (مِنْ الْأَخْذِ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ سَقَطَ الْعُضْوُ بِسَمَاوِيٍّ) أَوْ قِصَاصٍ أَوْ جُنَايَةٍ (لَا يَتَوَبَّعُ وَعَدَالَتُهُ وَإِنْ طَالَ زَمَنُهَا وَتَدَاخَلَتْ) أَسْبَابُ الْحُدُودِ (إِنْ اتَّحَدَ الْمَوْجِبُ) بِالْفَتْحِ (كَقَذْفٍ وَشُرْبٍ وَإِلَّا تَسَكَّرَتْ) وَالْقَتْلُ يَغْنَى عَنْ غَيْرِ الْقَذْفِ .

### ﴿ بَابُ ﴾

الْمُحَارِبُ قَاطِعُ طَرِيقٍ لِمَنْعِ سُؤْلِهِ أَوْ آخِذٌ بِصِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ طَرِيقٍ (مَالِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ) مَعْصُومًا (عَلَى وَجْهِهِ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْغَوْثُ وَإِنْ اذْهَبَهُ بِمَدْيَنَةٍ كَمُسْتَقَى السَّيْكَرَانِ) كَالدَّائِرَةِ (لِلذَلِكَ) لِأَخْذِ الْمَالِ (وَالْمُحَادِرِ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِأَخْذِ مَا مَعَهُ وَالِدَاخِلُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ أَوْ دَارٍ قَاتِلٍ لِأَخْذِ الْمَالِ) لَا لِيَنْجُو بَعْدَ أَخْذِهِ<sup>(٢)</sup> (فَيَقَاتِلُ بِمَدِّ الْمُنَاشِدَةِ)

(١) عِنْدَ سَجُونٍ وَعَلَيْهِ النِّضَاءُ عِنْدَ الْآخَرِينَ وَنَدِ ابْنِ الْقَامِ لَا يُلْزَمُ الْمَكْرَهُ شَيْءٌ وَلَوْ مَتَّهِمًا وَهُوَ الْمَارِفَقُ لِلْقَوَاعِدِ ثُمَّ الْإِقْدَامُ عَلَى إِكْرَاءِ الْمُتَّهِمِ بِالضَّرْبِ وَنَحْوِهِ ابْتِغَاءً عَلَى الْمَالِكِيَّةِ كَثِيرًا وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بِهِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ مِرَاجَعَةِ مَبْعَثِ الْأَسْتِصْلَاحِ فِي الْأَصُولِ .  
(٢) بِمَعْنَى لَوْ أَخْذَ الْمَالُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ قَاتِلٌ لِيَنْجُو بِمَا أَخْذَهُ فَهُوَ فَهُوَ سَارِقٌ أَنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ خَارِجُ الْحَرْزِ وَأَنْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ دَاخِلُهُ فَيُخْتَلَسُ .

ندبا (إن أمكن ثم) إن لم يميت كما هو أحد حدوده (يُصَلَّبُ فَيَقْتَلُ أَوْ يُنْفَى  
الْحُرُّ) بعد الضرب (كالزنى) ويحبس للأقصى من سنة وظهور توبته (أو تُقَطَّعُ  
يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءٌ) أى لا يؤخر خوف الموت لأنه أحد حدوده  
(وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ) لأنه حده حيث لم ينب (أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ  
جَاءَ تَائِبًا) لكنه كالقصاص<sup>(١)</sup> (وَلَيْسَ لِلْوَليِّ الْعَفْوُ) إذا لم ينب (وَنُدْبٌ<sup>(٢)</sup>  
لِذِي التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَلْعُ وَغَيْرُهُمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلَنَّةُ النَّفْيِ  
وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ لِأَمِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرِمَ كُلُّ عَنِ الْجَمِيعِ  
ككل متعاونين (مطلقاً) تابوا أو لابقى الساخوذ أولاً (وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ)  
إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد (وَدُفِعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِينَاءِ)  
لعله يأتى أثبت (وَالْيَمِينُ) ويضمنه إن ظهر مستحق (أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ  
الرُّفْقَةِ لَا لَأَنْفُسِهِمَا) ولو تبعاً بخلاف الوصية كذا فى عب وعند بن خلافة (وَلَوْ  
شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُسْتَهْرُ بِهَا ثَبَّتَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا) وبالإقرار ما لم يرجع كما  
فى ح (وَسَقَطَ حَدُّهَا نِائِيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكُ مَا هُوَ عَلَيْهِ) أى التوبة قبل  
القدرة ويضمن .

### ﴿ بَابُ ﴾

(بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ مَا يُسْكِرُ جِنْسُهُ) ونو لم يسكر ماشر به لقلة أو  
عادة (طَوْعًا بِلا عُدْرٍ) خرج الغالط (وَضَرُورَةً كَعَصَا أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ قُلَّ  
أَوْ جَهَلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةُ يُقْرَبُ عَهْدُ وَلَوْ حَقَقِيًّا بِشْرَبِ النَّبِيذِ) ولا  
يبلغ القدر المسكر (وَصُحِّحَ نَفْيُهُ) عنه (مَمَّا نُونٌ بَعْدَ صَخْوِهِ وَتَشَطَّرَ

(١) فيقتل بكفو دون غيره .

(٢) أى ندب قتل ذى التدبير وقطع ذى البطش الخ والتدوين للامام حسب المصلحة .

بَارِقٍ إِنْ أَقَرَّ أَوْ شَهَدَ بِشَرْبِ أَوْ شَمِّ وَإِنْ خَوْلَفَا (لأن الميثب مقدم على  
 الثاني) (وَجَازَ لِإِكْرَامِهِ وَإِسَاقَةِ) للنصبة (لَا دَوَاءَ وَلَوْ طَلَاءً) ولا اعطش (وَالْحُدُودُ  
 بِسَوَطٍ وَضَرْبِ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا) (كُلُّ مِنْهُمَا) (بِلَا رِبَاطٍ) إلا أن يضطرب فلا  
 يقع موقعه (وَشَدِيدٌ بَظَاهِرِهِ وَكَتِفِهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ) من غير ساتر العورة  
 (وَالْعُرَّةُ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ) كالقرو (وَنُدِبَ جَعَلُهَا فِي قُفَّةٍ) فيها تراب وماء  
 سترًا لئلا يخرج منها شيء (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِي حَبْسًا  
 وَلَوْ مَا وَبِالْإِقَامَةِ) من المجلس (وَزَنَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبًا بِسَوَطٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ  
 زَادَ عَلَى الْحُدِّ<sup>(١)</sup>) بالنظر (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَضَمِنَ مَاسَرَى) قيل إن لم يظن  
 السلامة (كَطَلْبِيبِ جِهْلٍ أَوْ قَصَرٍ) تشبيه في الضمان (أَوْ) داوَى (بِلَا  
 إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِقَصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ) بمخوف (أَوْ خِتَانٍ وَكَتَأَجِيجِ  
 نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) أو إرسال ماء (وَكَسْطُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأُنْذَرُ صَاحِبِهِ)  
 أو اتضح له ميلانه أو كان من أصل بنائه (وَأَمْسَكَ تَدَارُكُهُ أَوْ عَضَهُ  
 فَسَلَّ يَدَهُ فَقَاسَعَ أَسْنَانَهُ) حيث أمكن الخلاص بلا قلع وإلا فهدر كما في  
 الحديث (أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كُوَّةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ) فيقتص (وَالْفَلَا كَسْطُوطٍ مِيزَابٍ)  
 على ما تشبيه في عدم الضمان (أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّهَا فَأَمَّا اطْنَشُهَا) فهدر  
 (وَجَازَ دَفْعَ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ) ندبًا كما سبق (وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصْدُ  
 قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لو كان محاربًا (لَا جُرْحُ) لغير المحارب  
 (إِنْ قَدَرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَتَلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا قَتَلَى رَبَّهَا)  
 إلا أن يغلق عليها (وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا) وليس له إسلامها فيه (بِقِيَمَتِهِ عَلَى

(١) أحسن ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يجلد فرق مشرقة  
 أسواط إلا في جدم من حدود الله تعالى ، وحمل بعض المتأخرين هذا الحديث على التأديب الصادر  
 من غير الولاية كالسيد والوالد والزوج .

الرَّجَاءُ وَالْخُوفُ لَأَنْهَاراً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ وَإِلَّا  
فَعَلَى الرَّاعِي (مَنْ تَرَكَ حِفْظَهَا وَالصَّبِي الْقَوِي كَالْبَالِغِ وَإِنْ مَرَحَهَا رَهَهَا قَرَبَ  
الْمَزَارِعَ بِلَا رَاعٍ ضَمِنَ كَأَنْ عَرَفَتْ بِالْعِدَاءِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا وَلَا شَيْءَ عَلَى رَبِّ الْحِمَامِ  
وَالنَّحْلِ وَيَتَحَفَّظُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَمَا وَطَّئَتْهُ هَدْرٌ إِلَّا مَنْ فَعَلَ كَالسَّائِقِ وَالْقَائِدِ  
وَيَقْدَمَانِ عَلَى الرَّاكِبِ .

### ﴿ بَاب ﴾

( إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكْتَلَفٍ بِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَرِيمِهِ رَدُّهُ أَوْ  
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَنْعَلِمَ أَوْ يَطُولَ ) بَحِثْ يَشْتَهَرُ بِالْحُرِّيَةِ لِأَنَّهُ مِظَنَّةُ الْعِلْمِ أَوْ إِفَادَةُ مَالٍ  
( أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفُوزِ التَّبْيَعِ ) لِلْعَبْدِ فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَبِيعُ مَالَ الْمَدِينِ  
بِالْخِيَارِ كَمَا سَبَقَ فَرَدَ الْغَرِيمَ إِيقَافَ وَالزَّوْجَ إِطْالَ وَقِيلَ وَاسْطَةَ وَالْحَاكِمُ كَمَنْ تَابَ  
عَنْهُ وَمَا أَحْسَنَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ <sup>(١)</sup> .

أَبْطَلَ صَنِيعَ الْعَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَرْدَ مَوْلَاهُ وَمَنْ يَلِيهِ  
وَأَوْقَفَنَ فَعَصَلَ الْغَرِيمَ وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ وَالْقَاضِي كَبَدَلَ عَرَفَ  
( رَقِيقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ) كَرَهْنٍ وَجَنَاحَةٍ وَعَتَقَ بِشَاطِئَةِ مُحَرَّمَةٍ  
( بِهِ ) أَيْ بِمَادَّةِ الْإِعْتَاقِ ( وَبِفِكَ الرَّقَبَةِ وَالتَّحْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ )  
فِي تَأْبُدِ كَالطَّلَاقِ ( بِلَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ أَوْ خُلْفٍ ) عَلَى مَعْنَى فَعَلٍ كَالْحَرِّ ( أَوْ دَفْعِ  
مَكْسٍ ) لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ ( وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ إِلَّا لِجَوَابِ ) تَوْبِيخِ  
( وَبِكَوْهَبَتْ لَكَ نَفْسَكَ ) أَوْ عَمَلِكَ أَوْ خَرَاكَ وَلَا يَعْذُرُ بِجَهْلِ ( وَبِكَاسْتَفْنِي  
أَوْ أَذْهَبَ أَوْ اعْزُبَ بِالنِّمَّةِ وَعَتَقَ عَلَى الْبَائِسِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرَى عَلَى

الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ) لف ونشر مرتب ولو تأخر الإيجاب لتقدمه رتبة على القبول وإن  
 خلق الصدقة تصدق بالثمن (وَبِالِاشْتِرَاءِ الْقَائِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ) تشوف للحرية  
 فيفوت (كَأَنَّ اشْتَرَى نَفْسَهُ قَائِدًا وَالشَّقْصُ وَالْمُدْبِرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَبْدِهِ)  
 أو غيره (مَنْ أَمَّتْهُ وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ) الحث لا من تجدد ملكه على مافي بن  
 (وَالْأُتَى فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَوَّلَى أَوْ رَقِيقَى أَوْ عَبِيدَى أَوْ تَمَالِيكَى) إلا لعرف  
 فيهما (لَا عَبِيدُ عَبِيدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا) تشبيه في الإلغاء كالطلاق للخرج  
 (وَوَجَبَ بِالنَّذْرِ وَلَمْ يَقْضَ إِلَّا بَيْتٌ مُعَيَّنٌ) ومن البت لحصول المعلق عليه  
 (وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ) كمن أملكه من صنف كذا فيلزم (وَعُومِهِ) ككل  
 من أملك فيلغى (وَمَنْعٌ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِبْغَةِ الْحَنْثِ) حتى يفعل (وَعَتَقَ  
 عَضُوهُ وَتَمْلِيكِهِ لِلْعَبْدِ وَجَوَابِهِ كَالطَّلَاقِ) في الجملة فإنه لا بد من حكم هنا في  
 العضو وإذا قال اخترت نفسي لا يكون عتقاً عند ابن القاسم<sup>(١)</sup> إلا إن نواه لأنه  
 قد يريد البيع (إِلَّا لِأَجَلٍ) فيصح هنا ولا يطاق (وَلِأَحَدٍ كَمَا فَلَهُ الْخِيَارُ) حيث  
 لا نية له فإن نسيها عتقاً كالطلاق (وَإِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ صَهْرٍ مَرَّةً)  
 وترجع بغلة زمن الحمل وسبق تنجيز الطلاق (وَإِنْ جَعَلَ عِتْقَهُ لِأَتْنَيْنِ لَمْ  
 يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) بأن يفهم الاستقلال (وَإِنْ  
 قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا) كالطلاق  
 حمله على كراهة الاجتماع، بخلاف إِنْ دَخَلْتُ الدارين ففيه الحث ببعض  
 (وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الْأَبَوَانِ وَإِنْ عَلَوَا  
 وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَبْنَتٌ وَأَخٌ وَأُخْتُ مُطْلَقًا) ولو غير شقيقين (وَإِنْ  
 رَهْبَةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى) بالسكسر أنه يعتق وإنما يحتاج  
 لهذا في المدين بدليل ما يأتي في الإرث والشراء فلا يباع في الدين لأن

١ وقال أشهب يعتق ولو لم ينوه لأنه لا معنى لاختياره نفسه الامارية . وهذا أقوى وأقوى



الواهب قصد العتق ( وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَوَلَاؤُهُ لَهُ ) أى اللو هو ب كمن أعتق عنه ( وَلَا يُكْمَلُ فِي ) هبة ( جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبِلَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ ) أو سفيه ( أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ ) بالأولى ( لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ) فيها ( فَيَبَاعُ ) وبالحكم إن عمداً يشين لِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ لِرَقِيقِهِ ( ولو بشائبة ) أو لولدٍ صَغِيرٍ ( أو سفيه وفاعل عمداً قوله ( غَيْرُ سَفِيهِ ) وأولى صبي ومجنون ( وَعَبْدٌ وَذِيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضٌ فِي زَانِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٌ كَقَطْعِ ظُفْرِ وَقُطْعِ بَعْضِ أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنٍّ أَوْ سَحْلٍ ) بردها حتى أذهب نفعها ( أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ أَوْ حَلَقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةً أَوْ لِحْيَةَ تَاجِرٍ ) في عب ترجيح أن حلق الشعر مطلقاً ليس مثله ولم يتبعه بن<sup>(١)</sup> ( أَوْ وَسَمَ وَجْهَهُ بِنَارٍ لِغَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ ) عب الراجح أن الوسم بالنار مثله ولو في غير الو<sup>١</sup> وفي الوجه مثله ولو بغير النار لغير جمال ولم يرتضه بن ( وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم غالباً ( لَا فِي عِتْقٍ بِمَالٍ ) لأن الأصل عدم المالح لا يجوز بيع الخصى وقيل يجوز إن كان سيده كافراً ( وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالباقى لَهُ كَأَنْ يَبْقَى لغيرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيمَةَ يَوْمَهُ ) أى الحكم ( وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ الْعَبْدُ ) لا موجب لتكرار إن في هذه الشروط ( وَإِنْ أَيْسَرَ بِهَا ) حقه التقديم على الدفع ( أَوْ بِبَعْضِهَا قُبْحًا لَهَا ) أنه لأن البعض خصه ( وَفَضَلَتْ عَنْ مَتْرُوكِ الْفُلْسِ ) تفسير لليسر ( وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ ) فيمن يعتق بالملك ( وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقَ لَا إِنْ كَانَ حُرًّا الْبَعْضُ وَقَوْمٌ ) نصيب الثالث ( عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا ) يعلم الأول أو أعتقا معا ( فَعَلَى حِصَصِهِمَا إِنْ أَيْسَرَا وَإِلَّا فَعَلَى الْمُوسِرِ وَتُجِبَلِ ) التقويم ( فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِنْ ) كالعقار ( وَلَمْ

١ لقول ابن رشد روى ابن الماجشون : حاق لحية العمدان بيل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيرهما هكذا قاله ابن عرفة مقتصرأ عليه ووجه ما قاله عب سرعة عود الشعر .

يُقَوِّمُ عَلَى مَيْتٍ لَمْ يُوصَ) لا تنقل التركة (وَقَوْمٌ كَامِلًا) على الأظهر حيث اشتراه كذلك ولم يبيع الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَتَقِ وَنُقُضَ لَهُ بَيْعٌ مِنْهُ) (إِلَّا أَنْ يَعْتَقَهُ الْمَشْتَرَى (وَتَأْجِيلَ الثَّانِي) (ظَهَرَ فِي مَحَلِّ الْإِضْمَارِ) (أَوْ تَذْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) (الشريك) (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) (عتقه أو التقويم) (وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ) (أى التقويم) (لِعُسْرِهِ مَضَى كَقَبْلِهِ) (أى الحكم) (ثُمَّ أُبْسِرَ) (فلا يعتق) (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ) (حين العتق) (وَحَضَرَ الْعَبْدُ) (لأنه لو كان يسر لأظهره) (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) (أى الحكم) (كَالْقَبْلِ وَلَا يَلْزَمُ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْيَتِيمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَى الشَّرِيكِ) (نص على التوهم) (وَمَنْ أَعْتَقَ حِصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ) (الآن) (لِيَعْتَقَ جَمِيعَهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَنَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ حِصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَوْ كُلُّهُ) (إِنْ وَقَعَ غَيْرُ الْمَدِيرِ) (أَوْ يُدَبَّرَ) (إِنْ وَقَعَ لِلْمَدِيرِ) (وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْنَهُ) (أى العبد عند التقويم) (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) (أنه لا عيب به وترد اليمين) (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) (ابتداء) (أَوْ أَجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمٌ فِي مَالِ السَّيِّدِ) (الأعلى) (وَإِنْ اخْتِيجَ لِابْتِيعَ) (العبد) (المُعْتَقِ) (فيقال سيد يباع في عتق عبدا وربما اشتراه نفس العبد) (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ) (الأول) (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ) (ومدير) (وَإِنْ لَا كَثْرَ الْحَمْلِ) (لا أزيد لأنه حادث) (إِلَّا لِزَوْجٍ) (أو سيد) (مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلَا قَلِيلَ) (بمخرج الغاية لاحتمال طروه) (وَبِيعَتْ) (تلك الأمة المعتوق جنينها في الدين مطلقاً وجنينها قبل الوضع يتبع ويباع بعده) (إِنْ سَبَقَ الْعَتَقَ دَيْنٌ وَرُقِيَ) (معلوم أنه لم يوف بالفرع كما ترى) (وَلَا يُسْتَنْتَقَى) (الجنين) (بِبَيْعِ أَوْ عَتَقِ) (بخلاف التبرعات) (وَلَمْ يَجُزْ اشْتِرَاؤُهُ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) (أو سيفه) (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى صَبِيحِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَنِي) أَى اشترط (مَالَهُ وَإِلَاغَرِمَهُ)  
 فانت عين فله الرجوع فى العبد (كَلْتَعْتَمَتْنِي) فلا شىء عليه بالشرط السابق  
 (وَبِيعَ فِيهِ) حيث أعسر الغارم (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءِ لَهُ) ولا  
 يجبر على العتق إذا غرم (وَأِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحَرُّهُ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ) كقطاع (إِنْ  
 اسْتَنْتَنِي مَالَهُ وَإِلَّا رُقِيَ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبِيدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعَمَلِهِمْ وَلَوْ  
 سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثَّانِي) فيها (أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ بِعَدَدِ سَمَاءٍ  
 مِنْ أَكْثَرِ) كعشرة من أربعين (أَوْ رَعَى كَالْقِسْمَةِ) للضيق فى الأولين ودفعاً  
 للتحكم فى الأخيرين (إِلَّا أَنْ يُرْتَّبَ) كالأ كبير فالأ كبير (فَيُتَّبَعُ أَوْ يَقُولَ  
 ثُلُثُ كُلٍّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ) فمن كل عمل الثلث ولو أقل مما سمي  
 (وَتَبَعَ) المعتوق (سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ وَرَقَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ  
 بِرَقِّهِ) أَى الشخص (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنُهُ) على عتقه (وَحَلَفَ) معه الدعى  
 (وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاءِ شَاهِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ  
 أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ) للدعى حيث لم يبلغ الساع القطع (وَإِنْ شَهِدَ  
 أَحَدُ الْوَرَثَةِ) عند حاكم (أَوْ أَقْرَبَ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَحْزَ وَلَمْ يَقُومْ  
 عَلَيْهِ) لاهمه على ضرر الورثة وبذلك حصته تبعاً (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ  
 بِعِتْقِ نَصِيبِهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وقد ظلمه فى قيمته  
 (وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعُسْرِهِ) لكن المعتمد الأول .

### ﴿ بَاب ﴾

التَّذْيِيرُ تَعْلِيْقُ مُكَلَّافٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثُّلْثِ) والزوج  
 كغيره من الورثة بعد الموت (الْعِتْقَ بِمَوْتِهِ لَا عَلَى) وجه (وَصِيَّةٍ كَأَنْ مِتُّ  
 مِنْ سَرَفِي أَوْ سَفَرِي هَذَا) فأنت خرجك كغير على خلاف فى بن مثال للعنفى

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يُرِدْهُ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعْلَقْهُ) (لِزُومِهِ بِمَحْصُولِ الْمَلَقِ عَلَيْهِ) (أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فَإِنْ أَرَادَهُ فِخْلًا (بِدَبْرَتِكَ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرِي) إِلَّا أَنْ يَصْرَحَ بِعَدَمِ الصَّحْتِ فَوْصِيَّةً (وَنَقَذَ تَدْبِيرُ نَصْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) وَالْوَلَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَصْبَةُ السَّيِّدِ الْمُسْلِمُونَ أَوَّلًا وَلَا يَرْجِعُ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ إِسْلَامُ الْعَبْدِ عَنِ التَّدْبِيرِ (وَتَنَاوَلَ الْجَمْلَ مَعَهَا) فَأَوْلَى حَمْلُهَا بِعَدَمِ (لِوَلَدٍ) عَبْدٍ (مُدَبِّرٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ) أَى تَدْبِيرِ الْعَبْدِ (وَصَارَتْ) سِرِّيَّةَ الْمَدْبِرِ (أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقَدْ تَمَّ الْأَبُ عَلَيْهِ فِي الضُّيْقِ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ اسْتَوَاؤُهَا (وَالسَّيِّدُ نَزَعَ مَالَهُ إِنْ لَمْ يَمْرَضْ) كَالْعَلَّةِ وَلَوْ مَرَضَ (وَرَهْنُهُ) فَيَبَاعُ عَلَى مَا سَبَقَ وَيَأْتِي (وَكِتَابَتُهُ لِأَخْرَاجِهِ لِغَيْرِ حُرِّيَّةٍ وَفِيَسَخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ) فِي حَيَاةِ الْمَدْبِرِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَى لِلأَصْلَى إِنْ عَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَرْجِعُ الْمَعْتَقُ بِالْثَمَنِ وَقَبْلَهُ لِمَعْتَقِهِ (كَالْمُكَاتَبِ) يَفْسَخُ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ (وَإِنْ جَنَّا فَإِنْ فَدَاهُ) سَيِّدُهُ فَمَدْبِرٌ عَلَى حَالِهِ (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَةً بِحُجَّتِهِ ثَانِيًا) بِحَسَبِ مَا اسْكَلَ (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لِأَنَّ النِّسْلِيمَ تَقَاضَى (أَوْ بَعْضُهُ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ عَتَقَ (اتَّبَعَ بِحِصَّتِهِ) أَى حِصَّةَ مَا عَتَقَ مِنْ بَاقِي الْأَرْضِ (وَوَخِيرَ الْوَارِثِ فِي إِسْلَامِ مَا رَقَّ أَوْ فَكَّهُ) بِمَنْبَاهِ مِنَ الْبَاقِي (وَقَوْمٌ بِمَالِهِ) إِذَا لَمْ يَسْتَتِنْ (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثَّلَثُ إِلَّا بَعْضُهُ عَتَقَ وَأَقْرَأَ مَالُهُ بِيَدِهِ) كُلُّهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرِّقْبَةُ (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُؤَسَّرٍ) مَقْرٍ (بِإِسْعَ) أَى قَوْمٍ (بِالنَّقْدِ) الْحَالِ (وَإِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ) كَالْأَيَّامِ (اسْتَوْفَى) أَى انْتَظَرَ بِالْمَدْبِرِ (قَبْضُهُ وَإِلَّا) بِأَنْ يَبْعَ أَوْ أُعْسَرَ (بِإِسْعَ) الْمَدْبِرُ أَى رَقَّ (فَإِنْ حَصَرَ) الْمَدِينِ (الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرَ لِلْعَلِيمِ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ) بِحِسْبِهِ (حَيْثُ كَانَ) عِنْدَ الْمُشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ (وَأَنْتَ

حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةِ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِكِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نُظِرَ فَإِنْ  
 صَحَّ ( فِي السَّنَةِ ) اتَّبَعَ بِإِغْدَمَةٍ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا ( بَانَ مَرَضُ  
 السَّيِّدِ جَمِيعَ السَّنَةِ ) ( فَرِنَ الثُّلُثُ وَلَمْ يَتَّبِعْ ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ عِلَّةَ الْمُعْتَوِقِ مِنْ  
 الثُّلُثِ ( وَإِنْ كَانَ ) السَّيِّدُ ( غَيْرَ مَلِكٍ ) وَقِفَ خَرَجُ سَنَةٍ ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا  
 وَقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ ( زَمَنًا ) ( وَبَطَلَ التَّدْيِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا ) بِخِلَافِ أُمِّ  
 الْوَلَدِ وَبِخِلَافِ خَطَأِهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ دُونَهَا <sup>(١)</sup> عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ( وَدِاسْتِغْرَانِ الدِّينِ  
 لَهُ وَلِلرَّكَّةِ ) قَالَ عَج :

ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا

( وَبَعْضُهُ بِمُجَاوَزَةِ الثُّلُثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ ) وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يَعْتَقَ  
 فِيمَا وَجَدَ حِينَئِذٍ ( أَى حِينَ التَّقْوِيمِ ) وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ  
 عَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ  
 لِأَجَلٍ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ( إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ .

### ﴿ بَاب ﴾

( نُدِبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ وَحَطُّ جُزْءٍ آخِرًا وَلَمْ يُجَبَّرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا ،  
 وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرِ ) لَكِنِ الشُّهُورُ الْأُولُ ( يَكَاتِبُنَكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا  
 اشْتِرَاطُ التَّنَجِيمِ ) وَيَحْمَلَانِ عَلَيْهِ ( وَصَحَّحَ خِلَافُهُ ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالَ مُقَاطَعَةٌ  
 ( وَجَازَ بَعْدَ رِكَائِبِي ) فِي مَلِكِ الْعَبْدِ ( وَعَبْدُ فُلَانٍ ) غَيْرِ الْآبِقِ ( وَجَنِينٍ لَا لَوْلَا  
 لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمُكَاتَبَةٍ مِثْلِهِ وَفَسَخُ مَا عَلَيْهِ فِي مُوَخَرٍ )  
 عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ ( أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) يعنى أن أم الولد اذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفى العمد تقتل به ويلغزجها  
 فيقال ! عمد فيه القصاص ولا شيء فى خطئه .

وَرِقٍ) ولا يراعى صرف مؤخر كالطعام قبل قبضه وضع وتعجل (وَمُكَاتِبَةٌ  
وَلِيٌّ مَا لِمَحْجُورٍ بِالْمَصْلَحَةِ) لا على حال لأنه ينتزع (وَمُكَاتِبَةٌ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ  
وإن بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ وَبَيْعٍ كِتَابَةً) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور المكاتب  
لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه (أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمَ) إلا أن يعلم قدره ونسبته لباقي  
النجوم فكالجزء (فَإِنْ وَفَّى فَالْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ وَإِلَّا زُقٌّ لَهُ شَتْرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ  
بِقَبْضِهَا إِنْ وُثِرَتْ غَيْرَ كَلَالَةٍ) يعنى ورثه ولد لبعد التهمة (وَمُكَاتِبَةٌ) أى  
المريض (بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا) بأن حابى أو أقر كلاله (فَفِي ثُلُثِهِ وَمُكَاتِبَةٌ جَمَاعَةً  
لِمَالِكٍ فَنُزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الأَدَاءِ يَوْمَ العَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنُ أَحَدُهُمْ  
مُحَمَّلًا مُطْلَقًا) لا فرق بين قوى وغيره اشترطت الجماعة أولاً (فَيُؤْخَذُ مِنَ المَالِ  
الْجَمِيعُ وَيَرْجَعُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ) المدفوع عنه (عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا  
وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ) أو غصبه بخلاف استحقاقه (وَالسَّيِّدُ  
عِنَقُ قَوَى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَوْا فَإِنْ رَدَّ) عتقه (ثُمَّ عَجَزُوا وَاصَحَّ عِنَقُهُ)  
ويرجع بما أدى (وَالْخِلَارُ فِيهَا) ولو بعد عطف على الجازات (وَمُكَاتِبَةٌ  
شَرِيكِينَ بِمَالٍ وَاحِدٍ) يقتضيانها معاً (لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَا لَيْنٍ أَوْ مُتَّحِدِينَ بِعَقْدَيْنِ  
فَيَفْسَخُ) فى الثلاث (وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الآخرِ) بعد العقد فى القبض  
(وَرَجَعَ لِعَجْزِهِ بِحَصَّتِهِ) مما قبض (كَأَنَّ قَاطِعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى  
عَشْرَةٍ) تشبيه فى الجواز (فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُتَاطِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ  
شَرِيكَهُ وَيُشَارِكُ فِي الرِّقْبَةِ وَإِسْلَامِ حَصَّتِهِ رِقَا) ولا يرد شيئاً (وَلَا رُجُوعَ  
لَهُ عَلَى الآذِنِ وَإِنْ قَبِضَ الْآكْثَرُ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الآذِنُ مَالَهُ) من الكتابة  
(بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ) للمكاتب (وَلَا فَلَا شَيْءَ لَهُ) على المقاطع (وَعِنَقُ  
أَحَدِيهَا) أى نطقه بصيغة العتق (وَضَعُ لِمَا لَهُ) وبملك حصته بالعجز (إِلَّا إِنْ

قَصَدَ الْعِتْقَ) أى فك الرقبة (كَانَ فَعَلْتَ فَنِصْفُكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ  
وُضِعَ النِّصْفُ) بيان لوجه الشبه (وَرُقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فى مسألتى الوضع  
(وَاللَّهِ كَاتِبٌ بِذَلِكَ إِذْنٌ بَيْعٌ أَوْ اشْتَرَاءٌ) بلا محاباة (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ  
وَمُكَاتَبَةٌ) فإن عجز أدنى الأسفل للأعلى (وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لِأَمْنِهِ وَإِسْلَامُهَا  
أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ)  
حقه فى ذمته لأنه الذى ينفرد به عن القن (وَإِسْقَاطُ شَفْعَتِهِ لَاعِتْقٍ وَإِنْ قَرِيبًا)  
يعتق بالملك لأن شرطه الحرية (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجِنَايَةٍ خَطَأً  
وَسَفَرٌ بَعْدَ إِلَّا بِإِذْنٍ) فى الجميع (وَلَهُ تَعْيِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أو طلبه هو على  
ما رجع (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيَرُقُّ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بعد (كَانَ عَجَزَ عَنْ  
شَيْءٍ) تشبيهه فى الرق (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحَلِّ) الحلول (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفُسِّخَ  
الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) على حال أو فسخ كتابة يتلوم فيها  
(وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَهُ) فيهما (وَقَبَضَ) الحاكم (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجْلِهَا)  
لأنه حق للعبد (وَفِيحَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ  
مَعَهُ بِشَرْطٍ) يحتاج له فى الولد إن سبق الحمل على الكتابة (أَوْ غَيْرِهِ فَوُتِدَى  
حَالَةً) ويرجع مستحق تركه المكاتب على المحمول عنه الذى لا يعتق كما فى بن  
(وَوَرِثُهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ يَمْنٌ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) لا كزوجة (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ  
وَفَاءً وَقَوًى وَلَدُهُ) أو غيرهم (عَلَى السَّغَى سَعَوْا وَتَرَكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ  
إِنْ أَمِنَ كَأَمٍّ وَلَدِهِ) وتباع فى نجوم الولد كما سبق (وَإِنْ وَجِدَ الْوَضْعُ  
مَعِيًّا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا) رجع بمنزله (كَمُعِينٍ) تشبيهه فى مطلق  
الرجوع ، فإن المقوم للمعين يرجع بقيمته (وَإِنْ يُشْبِهُهُ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مَالٌ) مقلوب وحقه وإن لم يكن له مال إن بشبهة وإلا رُق

(وَمَضَتْ كِتَابَةً كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَانَ أَسْلَمَ) والولاء كالتدبير (وَبِيعَ مَعَهُ  
 مَنْ فِي عَقْدِهِ) تبعاً ولو كافراً (وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طُءَ لِّلْكَاتِبَةِ  
 وَاسْتَنْدَأَ حَمَلَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لَهَا أَوْ يُولَدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَلِيلٌ  
 كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعْنُ) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم<sup>(١)</sup> (وَإِنْ  
 عَزَزَ عَنْ شَيْءٍ) كما سبق (أَوْ عَنْ أَرْضٍ جَنَائِيَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير  
 فيه (كَالْقَيْنِ وَأَدَبَ إِنْ وَطِئَ بِهَا) لزوم (مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ) البكر  
 (وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبة (وَالْأُمُومَةُ الْوَلَدُ إِلَّا لِيُضَعَّفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ  
 لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةُ) ورضى الأقوياء (وَإِنْ قُتِلَ  
 فَالْقِيَمَةُ لِلْسَّيِّدِ وَهَلْ فِينَا أَوْ مُكَاتِبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى  
 سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لَا الْقَدْرَ  
 وَالْأَجَلَ وَالْجَنْسَ) فالعبد إلا أن ينفرد السيد بالشبهة فإن لم يشبه احلفا ورجع للثل  
 كنكولها ويقضى للحالف وصدق مدعى العين إلا أن يخرج عن الشبه  
 (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَابَهُ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى  
 السَّيِّدِ بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد المعين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى  
 بِمُكَاتِبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمَثَلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ  
 فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَازَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيهما (فَعَلَى الْوَارِثِ  
 الْإِجَارَةُ أَوْ عَتَقَ يُحْمِلُ الثُّلُثَ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ  
 أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتِبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعَتَقِهِ جَازَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ  
 كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرَّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتِبٌ) أى الأقل منهما (وَأَنْتَ  
 حُرٌّ عَلَى أَنَّ عَلَيْكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ وَخَيْرُ الْعَبْدِ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هنا على ما نقله عبد الحق عن بعض  
 شيوخه ، وظاهر المدونة إلغاء الكثير كالليل وعليه الأكثر .



فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُودَى أَوْ إِنْ أُعْطِيَ وَنَحْوِهِ )  
 مما جعل للعبد .

﴿ بَابٌ (١) ﴾

( إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطِنَهُ وَلَا يَمِينُ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِبْرَاءً بِمَحِيضَةٍ وَنَفَاهُ  
 وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ ) من الاستبراء ( وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ وَلَوْ لَا كَثْرَتُهُ إِنْ ثَبَتَ  
 إِنْفَاقُهُ عُلُقَةً فَفَوْقَ وَإِنْ بَاسِرَاتَيْنِ كَادَّعَاهَا سِقْطًا رَأَيْنَ أَثَرَهُ عَنَقَتْ مِنْ رَأْسِ  
 الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت  
 الولادة ( وَلَا يَرُدُّهُ ) أى عتقها ( دَيْنٌ سَبَقَ ) على الاستيلاد ( كَاشْتِرَاءُ زَوْجَتِهِ  
 حَامِلًا ) فتكون بالحل أم ولد ( لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ ) حمل ( مِنْ وَطْءِ  
 شُبْهَةٍ إِلَّا أَمَةٌ مُكَاتِبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ ) ويغرم قيمتها كالحللة ( وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ  
 أَوْ وَطْءٌ بِدُبُرٍ أَوْ فِخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ بَرِضًا إِمَارَتَهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ  
 وَلَهُ قَلِيلٌ خِدْمَةٍ ) فيها ( وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرْشُ جِنَايَةِ  
 عَائِلَتِهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثَتِهِ ) حش المعتد لها إن مات ( وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا  
 وَإِنْزِاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَرْضَ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بَرِضَهَا ) لأنه ليس من  
 المروءة كما سبق في النكاح ( وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِهَا وَرُدَّتْ عِنْتُهَا )  
 إلا معلقاً على الشراء فيمضى ( وَفُذِّيتَ إِنْ جُنْتُ بِأَقْلٍ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ  
 وَالْأَرْشِ ) وليس للسيد إسلامها ( وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ  
 لَهَا صُدِّقَ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ ) فإن كان لها ولد صدق مطلقاً ( وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ  
 بِإِبْلَإٍ أَوْ عِتْقٍ فِي صَحَّتِهِ ) وفي مرضه من الثلث ( لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثُلْثٍ ) لأنه  
 ليس وصية ( وَلَا رَأْسَ مَالٍ ) أى حيث لم يرثه ولد وألا صدق فهذا مفهوم  
 ماقبله ( وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَكَ فَحَمَلَتْ غَرِمَ نَصِيبُ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ ) أَى الْقِيَمَةِ ( وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ )  
 إِنْ لَمْ تَوْف ( وَبِنْصَفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ ) فَلِذَا فِي حَشْ تَرْجِيحِ أَنْ الْقِيَمَةَ عِنْدَ الْإِعْسَارِ  
 يَوْمَ الْحُلِّ ( وَإِنْ وَطِئَهَا بِطُهْرٍ ) وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ ( فَالْقَافَةُ وَلَوْ كَانَ ) أَحَدُهَا  
 ( عَبْدًا أَوْ ذِمِّيًّا فَإِنْ أَمَرَ كَتَمَهُمَا فَمُسْلِمٌ ) حَرِّ تَعْلِيلًا لِلْإِشْرَافِ ( وَوَالَى ) مِنْ  
 أَشْرَكَتْهُ ( إِذَا بَلَغَ أَحَدُهَا ) فَيُلْحَقُ بِهِ ( كَأَنَّ لَمْ تَوْجَدَ قَافَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ  
 أَوَّلًا ) قَبْلَ الْمَوَالَاةِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَنَازَعَهُ اثْنَانِ ( وَحَرُمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى  
 يُسْلِمَ ) وَوُقِفَتْ كَمُدْبَرِهِ إِنْ فَرَّ لِذَا الْحَرْبِ ( فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ أَوْ مَدَّةِ التَّعْمِيرِ  
 ) وَلَا يَحُوزُ كِتَابَتَهَا ( بغير رضاها ) وَعَتَقَتْ إِنْ أَدَّتْ )

﴿ فَصَلَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقٍ <sup>(١)</sup> ﴾ وَلَوْ فَهَاهُ عَلَى الْإِظْهَرِ ( وَإِنْ يَبْدِعُ مِنْ نَفْسِهِ )  
 أَى الْعَبْدِ ( أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ ) أَى لِلْمُعْتَقِ حَكْمًا ( بِإِلَازِنٍ ) نَصَّ عَلَى التَّوَهُّمِ  
 ( أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعِتْقِهِ حَتَّى عَتَقَ ) أَوْ سَكَتَ أَمَّا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أَوْ رَدَّ  
 فَرَقَ ( إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيقًا ) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ  
 وَالسَّيِّدِ بِإِسْلَامِ وَالْعَتَقِ ( إِنْ كَانَ يُنْزَعُ مَالُهُ ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ ( وَعَنِ  
 الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكَرِهَ ) لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَاهِلِيَّةِ ( وَإِنْ أَسْلَمَ  
 الْعَبْدُ ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ ( عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَّ وَلَدَ الْمُعْتَقِ  
 كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ ) يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَ الْكَافِ أَيْضًا  
 كَأَوْلَادِ بِنْتِ الْمُعْتَقِ ( إِلَّا لِرِقٍّ أَوْ عَتَقَ لِآخِرٍ وَمُعْتَقِيمًا ) إِلَّا حَالُ حُرِّيَّةِ سَبَقَتْ  
 ثُمَّ نَقَضَ بَدَارَ الْحَرْبِ ( وَإِنْ أَعْتَقَ الْآبُ أَوْ اسْتَلْخَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَقْرَبِ الْمَصَالِحِ : بَابُ الْوَلَاءِ لِحُجَّةِ كَلِمَةِ النَّسَبِ لَا بَيَاعٍ وَلَا يَوْهَبِ إِنْ هُوَ  
 الْمَجْمُوعُ : بَابُ . إِنَّمَا الْوَلَاءُ إِنْ أَعْتَقَ إِيَّاهُ وَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ لَفْظًا أَحَدِيَّتَيْنِ فَالْأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ  
 وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَمَلٍ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْكِتَابَيْنِ  
 الْمَذْكُورَيْنِ يَقْتَضِي الْمَعْجَبَ الشَّدِيدَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ  
 مَعَ الْإِسْفِ الشَّدِيدِ .

لِعَتَقِهِ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَأَقُولُ  
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) أن الحمل بعد عتقها فولأوه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ  
سِتِّهِ مِنْ عَتَقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَنَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ  
مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَنْبُتْ) حيث لم يفش كما سبق في العتق والشهادات  
(لَكِنَّهُ يَخْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَقَدْ مَحَاصِبُ النَّسَبِ ثُمَّ الْمُعْتَقِ  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ مُعْتَقِ مُعْتَقِهِ)  
ثُمَّ عَصَبَتُهُ وهكذا (وَلَا تَرْتَبُهُ أَنْتَى إِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ) فترثه (بِعْتَقِ أَوْ جَرَهُ وَلَا  
بِوَلَادَةٍ أَوْ عَتَقٍ وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبِذَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَكَانَ  
الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرَثَتُهُ الْإِبْنُ) بتقديم لعصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا)  
قبل العبد وإن كان الأب مات قبله (فَلَا يَنْبُتُ النِّصْفُ) من تركه العبد (لِعَتَقِهَا  
نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ) بانحراز نصف ولأه الابن لها (لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ نِصْفَ  
أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات قبلهما (فَلَا يَنْبُتُ) من أيها  
(النِّصْفُ بِالرَّحِمِ وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ) بالمباشرة (وَالثُّمْنُ بِجَرِهِ) من الابن .

### ﴿بَابُ (١)﴾

(صَحَّ إِصْلَاهُ حُرٌّ مُمَيِّزٌ مَالِكٌ وَإِنْ سَفِيهَا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ لَمْ يَذَنْ أَقْضَى  
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِتَرْتِبِهِ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٌ إِلَّا تَكْتَفَرُ لِمُسْلِمٍ لِمَنْ يَصْحُحُ تَمْلِكُهُ  
كَفَرٌ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَزَعَ لِعَدِّهِ) بالسوية إلا لشرط على قاعدة العطاء  
(بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ وَقَبُولُ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَلِكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة لحديث «ما حق امرئ مسلم يبني لبيته وله شيء» يريد  
أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه «رواه الستة وقال جماعة بوجودها وهو قول  
الشافعي في القديم . والحيف فيها يوجب النار كما ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ يَغْلَةً حَصَّاتُ بَعْدَهُ) وتسرى الوصية لثالث الغلة إذا لم يحملها الثالث (وَعَلَمْ  
يَحْتَاجُ رِقًّا لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كِبَايَسَائِهِ بِعَيْتِهِ) فلا يحتاج لقبول من أصله  
(وَحُبْرَتُ جَارِيَةِ الْوَطءِ) إن أوصى بيعها للعتق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لغير ما اختارت  
(وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّعَدَ) أو اشترى كوافيه كإرثهم (أَوْ يَتَّافِهِ أُرِيدَ بِهِ  
الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصُرِفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلِيَمِيتَ عِلْمَ بَمَوْتِهِ فِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ  
وَلِذِمِّيٍّ وَقَاتِلٍ عِلْمَ الْمُوصِي بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالَا فَنَأْوِيْلَانِ<sup>(١)</sup>،  
وَبَطَلَتْ بَرْدَةٌ وَإِصْبَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثُّلُثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ  
وَإِنْ أُجِيرَ فَعَطَائِيَّةٌ) من الوارث تحتاج لحوز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيرُوا)  
للوارث (فَلَيْسَ كَايِنِ) فتبطل لهم (بِخِلَافِ التَّكْسِرِ) يعني للمساكين إن لم  
يجزوه<sup>(٢)</sup> لوارثي فتصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَّضَ بِقَوْلِ  
أَوْ بَيْعٍ وَعَتَقٍ وَكِتَابَةٍ وَإِيلَادٍ وَحَصْدٍ زَرْعٍ<sup>(٣)</sup> وَنَسَجٍ غَزَلٍ وَصَوْغٍ فِضَّةٍ  
وَحَشْوٍ قُطْنٍ<sup>(٤)</sup> وَذَبْحٍ شَاةٍ وَتَفْصِيلِ شَقَّةٍ وَإِصْبَاءٍ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتَفِيًا قَالَ  
إِنْ مِتُّ فِيهِمَا وَإِنْ بَكِتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدُهَا وَلَوْ  
أُطْلِقَهَا) أو قيدها بما وجد مباينة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من  
التقييد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعدوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ  
الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْعَرْصَةَ وَاشْتَرَا كِبَايَسَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيْدٍ  
ثُمَّ بِهِ لِعَمَرِهِ) إلا لقرينة الرجوع عن الأول (وَلَا يَرَهُنَ وَتَرْوِجُ رَقِيْقَتَهُ وَتَعْلِمِيْهِ

(١) أظهرهما عدم الصحة .

(٢) كذا بالأصل . والصواب : إلا أن يجزوه ، كما عبر به في شرح المجموع .

(٣) المعتمد لا تبطل بمحصد الزرع بل بتذريته وتخليص حبه .

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن غصبرة بخلاف ، كالخدة والطراحة مما يسهل

وَوَطْءَ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بَنُوهُ  
فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافِ مِثْلِهِ وَلَا إِنْ جَصَصَ الدَّارَ أَوْ صَمِغَ الثُّوبَ أَوْ لَتَّ  
السَّوِيقَ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ ، وَفِي تَقْضِ الْعَرَصَةِ ( بضم النون لمن يكون  
(قَوْلَانِ) <sup>(١)</sup> ) على الراجح من أن هدمها ليس رجوعاً (وإن أوصى بوصية  
بعد أخرى فالوصيتان) من نوع وتساويا (كنوعين ودراهم وسبائك )  
عطار خاص ( وذهب وفضة وإلا ) بأن اتحد النوع وتفاوتا ( فأكثرهما وإن  
تقدم وإن أوصى لعبد به بثلثه عتق إن حمله الثلث وأخذ باقيه وإلا ) يحمله  
( قوم في ماله ) أيضاً وأما إن حمله فإله له ( ودخل الفقير في المسكين  
ككسبه و ) دخل ( في الأقارب والأرحام والأهل أقارب له لأمه إن لم  
يكن له أقارب لأب ) وقيل ولو وعليه مشى في الوقف ( وأورث كغيره  
بخلاف أقاربه هو ) فلا وصية لوارث <sup>(٢)</sup> ( وأورث ) زيد ( المحتاج الأبدي إلا  
لبيان فيقدم ) إن بين تقديم الأقرب ( الأخ وابنه على الجد ولا يخص  
للزوجة ) ( والزوجة ) مع زوجها ( في جيرانه ) والمعتبر وقت التسليم ( لا عبد  
مع سيده وفي ولد صغير وبكر قولان والحمل في الجارية ) لفلان ( إن لم  
يستثنه والأسفلون ) مخلصون على المعتد ( في الموالى والحمل في الولد )  
الموصى به ولو وضع قبل الموت ( والمسلم ) معتبر ( يوم الوصية في عبده  
المسلمين ) إلا أن يكون له عبد مسلم فن تجدد على الراجح ( لا الموالى في  
تميم أو بذهيم ولا الكافر في ابن السبيل ) حيث كان الموصى مسلماً ( ولم  
يلزم تميم كغزاة واجتهد كزينة معهم ولا شيء لوارثه ) إن مات من

(١) أظهرها للموصى له .

(٢) لفظ حديث رواه الأربعة إلا أبا داود وأوله : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه  
فلا وصية لوارث « صححه الترمذى .

ذَكَرَ ( قَبْلَ الْقَسَمِ ) بخلاف المعينين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم التعميم ولا شيء للوارث ( وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثُّلُثِ ) وضم له المعلوم كالمول ككتسبيل ماء كل يوم بدرهم أبداً وامعرو مائة ، فإن كان الثلث ثلاثمائة فلعمرو رבעه وباقيه المجهول ( وَهَلْ يُقْسَمُ عَلَى الْحِصَصِ ) كأن يقول في المثال وخبر بدرهمين . فالثلاث وهو الأظهر أو مناصفة ( قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ لُثْلُ قِيمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْثِيَ ثُمَّ وَرِثَ وَيَبْدَعُ مِمَّنْ أَحَبَّ ) يورث ( بَعْدَ النَّقْصِ ) الثلث ( وَالْإِبَانَةُ ) ولا استيناء على الراجح في هذه كما في حش وغيره ( وَاشْتَرَاءُ لِفُلَانٍ وَأَبَى ) سيده ( مُخْلًا بَطَلَتْ وَلِزِيَادَةٍ فَلِلْمَوْصَى لَهُ ) بزيادة الثلث ( وَيَبْدَعُهُ لِلْعَتَقِ نَقْصَ ثُلُثِهِ وَإِلَّا ) يشتره أحد ( خَيْرُ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ ) بما يدفع فيه ( أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ ) أى بالثلث ( لِفُلَانٍ فِي ) الإيصاء للبيع ( لَهُ وَبَعْتُهُ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ الْحَاضِرِ وَقِفَ ) للحاضر ( إِنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ سِيرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلُثُ الْحَاضِرِ وَتَمَمَّ مِنْهُ ) أى الغائب بحسب ما يأتى ( وَلِزِمَ إِجَارَةُ الْوَارِثِ ) ماله رده ( بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ ) الموصى ( بَعْدَهُ إِلَّا لِسَبْتَيْنِ نَذِيرٌ يَكُونُهُ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ مَنْ يَحْمِلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَمِلَ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا بِصَحَّةٍ وَلَا بِكُسْفَرٍ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ ) في الإيصاء له ( مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ) الموصى حين الموت بالمال ( وَاجْتَهَدَ فِي مِمَّنْ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ ) حيث لم يسم ( فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ سِيرًا ) عن الرقبة ( أَوْ قَلَّ الثُّلُثُ شَوْرَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَإِلَّا ) يمكن ( فَأَخْرُجْهُ مِنْ مَكَاتِبِ ) يعان به ولا يشارك في الظهار ويطعم ( وَإِنْ عَتَقَ ) التطوع ( وَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقَى الْمُتَابِلِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلُثِ وَبِشَاءٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ )

فأربعة وله أربعون بالعشر (وإن لم يبق إلا مائة فهو له إن سله الثلث لاثنتي غنمي فموت) بحسب الباقي (وإن لم يكن له) أي الموصي بشاة (غنم) فله شاة وسط وإن قال من غنمي ولا غنم له بطلت كعتق عبده من عبده وماتوا وقدّم لصيق الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض ثم زكاة أو وصى بها إلا أن يعترف بحلوها ويوصي فمن رأس المال كالحزب والمأشئة وإن لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل وأقرع بينهم ما ثم كفارة يمينه ثم لفطر رمضان ثم للتغريض ثم النذر ثم المبتل ومدبر مريض ثم الموصي بمنفعة معيناً عنده أو يشتري أو يكسهر أو يمال فعجله ثم الموصي بكتابتته والمعتق بمال) لم يعجله (والمعتق لأجله بعد ثم المعتق لسنة على أكثر) المعول عليه أن مازاد على شهر مرتبة واحدة وبعدها الموصي بكتابتته إلى آخره (ثم عتق) لم يعين ثم حج إلا لضرورة فيتحصان كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئه) الضمير للغير والتشبيه في التخاص (وله مريض اشتراه من يعتق عليه بثلثه ويرث لا إن أو وصى بشراء ابنه وعتق) فهو حال الموت ليس أهلاً للإرث (وقدّم) لصيق الثلث (الابن) وكل من يعتق بالملك (على غيره وإن أو وصى بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو يعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته) رجح أنه لا يشترط في الثانية (خير الوارث بين أن يحجز أو يخلع ثلث الجميع) للوصية (وبنصيب ابنه أو بمثلها فبالجميع) أي جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لاجازة (لأجمعه وارثاً معه أو الحقوه به فرائداً) معه (وبنصيب أحد ورثته فبحجزه من عدد رؤسهم وبحجزه أو سهمهم فيسهم من) أصل (فريضته وفي كون ضيفه مثله أو مثليه تردد<sup>(١)</sup>) وبما فاع عبده ورثت عن

الموصى له) مادام العبد (وإن حدّدها من من فكالمستأجر فإن قتل قَلِّلَ الوارث) للموصى (القصاص أو القيمة) وبطلت الوصية (كأن جنى إلا أن يفديه الخدم) بالسكسر أو الفتح (أو الوارث) لأحدهما (فقدستمر وهي ومدبر إن كان برضى في المعلوم) وفي الصحة يدخل في المجهول (ودخلت) الوصية (فيه) أى فى المدبر على ماسبق فى الترتيب فلو حذف هذا ماضى كافى ح (وفى العمري) إذا رجعت بعد موته (وفى سفينة أو عبد شير تلقهما ثم ظهرت السلامة فو لأن لا فيما أقرب به فى مرضه أو أوصى به لوارث) فيبطل لأنه قصد إخراجه (وإن ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقتل) وإن فى الكتاب (أنفذوها لم تنفذ) لاحتمال أنه متردد (ونذب فيه) أى عقد الوصية (تقديم الشاهد وأهم الشهادة وإن لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده وإن شهدا بما فيها وما بقى فلغلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقى فللمساكين قسم بينهما وكتبتهما عند فلان فصداقوه أو أوصيته بثلثي فصداقوه يصدق إن لم يقل لابنى) بغير خط الموصى (ووصى فقط بعم وعلى كذا يخص به كوصى حتى يقدم فلان أو إلى أن تزوج زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح) حيث لم يجعل أفسيره (وإنما يوصى على المخجور عليه أب أو وصيه) ولونسلل حيث لم يمنعه الأب منه لا مقدم والأب السفه الكلام لوليه ومن سغه بعد البلوغ للحاكم (كأنم) توصى (إن قل) المال (ولا ولي وورث عنها إملى مكلف عدل) فبا وليه (كاف وإن أئعى وامرأة وعبدًا وتصرف بإذن سيده) وإن فى القبول (وإن أراد الأكبر بيع موصى اشترى للأصغر) بالمصلحة (وطرؤ الفسق يعزله) بحكم (ولا يبيع الموصى عبدًا بخس القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب



بِلَا حَاكِمٍ وَلَا مُنْشِينَ حِلِّ عَلَى التَّمَاوُنِ) إِلَّا لِبَيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيصَالٌ وَلَا لِهَمَا قَسْمُ لِمَالٍ) بينهما (وَالْأَصْنَمَا وَالْوَصِيَّ اقْتِضَاءُ الدِّينِ وَتَأْخِيرُهُ انْظَرِ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي خَتْنِهِ وَعَرْسِهِ وَعِيدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلَّتْ وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَزَكَاتِهِ وَرَفَعُ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ حَاكِمٌ حَتَّى وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بِضَاعَةً وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ) النهي للسكرانة لئلا يحابي (وَلَا اشْتِرَاءَ مِنَ التَّرِكَةِ) عطف على المعنى (وَتَعَقُّبَ بِالنَّظَرِ إِلَّا كِحَمَارَيْنِ قَلَّ ثَمَنُهُمَا وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْخَضِرَ وَالسَّفَرَ) واحدهما كاف والفرس تنهى الرغبات (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَلَوْ قَبِيلَ لَا بَعْدَهَا) أى الحياة والقبول (وَأِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ) نعم إن قدمه قاض (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ لَا فِي تَأْرِخِ اللَّوْتِ) لأن الأمانة لم تتناوله (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) لأن الله تعالى قال (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) أى لثلاث يفرموا على المشهور .

### ﴿بَابُ (١)﴾

يُخْرِجُ مِنَ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ حَقُّ تَعَلُّقِ بَعِيْنٍ كَالْمَرْهُونِ (١) وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ مُؤْنٌ تَجْهِيْزُهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِذْتُ وَبِذْتُ

(١) باب في الموارث والفرائض وهو علم جليل تولى الله بيانَه في القرآن وحض على تعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر ، طبع منها قدر غير يسير وللشارح حواشي على شرح الشنهورى للرحبية أفاد فيها للغاية .

(٢) نقل ح عن البرزلي : يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم أن يتجمل على إخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من حقوق الله تعالى في ذمته كزكاة وكفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على جميعها بمسد الحقوق المتعلقة بالمعين ! هـ .

ابنٍ إن لم تكن بنتٌ وأختٌ شقيقةٌ أو لأبٍ إن لم تكن شقيقةٌ وعصبٌ  
 كلاً من الأناث (أخٌ يساويها) لا ابن أخ ولا الذى للأب الشقيقة ، لا ابن  
 الابن من تحته ويعصب من فوقه إن لم يفضل لها شيء من الثلث (و) عصب  
 (الجدُّ والأوليان) أى البنت وبنت الابن (الأخريَّين) الشقيقة والى للأب  
 (وبتعددهنَّ الثلثانِ وللثانية) بنت الابن (مع الأولى) البنت (السدسُ  
 وإن كثرن وحجبتها) أى بنت الابن (ابنٌ فوقها) يشمل ابن الابن الأقرب  
 (وبنتانِ فوقها) كذلك (إلا لابنٍ فى درجتها مطلقاً) أخاها أو ابن عمها  
 (أو أسفلَ فمعصبٌ) كما سبق (وأختٌ لأبٍ فأكثرُ مع الشقيقةِ فأكثرُ  
 كذلك) لتي للأب وإن كثرت السدس مع الشقيقة فإن تعددت الشقيقة سقطت  
 التى للأب ولو كثرت إلا لمعصب (إلا أنه إنما يعصبُ) هنا (الأخ) لا ابنة  
 كما سبق (و) من ذى (الرَّبعِ الزَّوجِ بفرعٍ) وارث ولو بنتها (وزوجةٌ  
 فأكثرُ) مع عدمه (والثمنُ لها أو لهنَّ) أى الزوجات (بفرعٍ لاحقٍ)  
 وارث للزوج (والثلثينِ لذى النصفِ إن تعدَّدَ) تكرار (والثلثُ لأمٍّ  
 وولديها) اثنان مطلقاً (فأكثرُ وجبها للسدسِ ولَدٌ) وارث (وإن سفلَ  
 وأخوانٍ أو أختانٍ) أو أخ وأخت ولو خنى (مطلقاً) ولو منها ولا تحجبهم  
 عكس قاعده من أدلى بواسطة حجته تلك الواسطة (ولها ثلثُ الباقي) بعد  
 فرض الزوجية (فى زوجٍ أو زوجةٍ وأبوينِ) وهما الغراوان لشهرتهما أو  
 غروها (والسدسُ لئوَّاحِدٍ مِنْ وَلَدِ الأمِّ مطلقاً) ذكراً أو غيره (وسقطَ)  
 ولد الأم مطلقاً (بابنٍ وابنهٍ وبنتٍ وبنتِ ابنٍ وإن سفلتْ وأبٌ وجدٌ)  
 وغير الجد والأشيين يسقط أيضاً من كان شقيقاً أو لأب (والأب والأمُّ  
 لكل منهما السدس) مع ولَدٍ وإن سفلَ والجدَّةُ فأكثرُ وأسقطها

الأم مُطلقاً) ولو جدة لأب (والأب الجدة من جهة والقرى من جهة الأم  
 البُعْدَى من جهة الأب وإلا) بأن كان بالعكس (اشترى كناً) وإنما يرث عند مالك  
 من لم تدل بذلك غير الأب (و) السدس (أحدُ فُرُوضِ الجَدِّ غَيْرِ المَذَلِّي  
 بِأَنْتَى وَلَهُ مَعَ الإخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْتِمَاءُ أَوْ لِأَبٍ) وليس ثم صاحب فرض  
 (الْخَيْرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ الْمَقَاسِمَةِ وَعَادَ الشَّقِيقُ) الجد (بغيره) وهم بنو الأب في  
 المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكما لعدم لا يحجب أحداً شيئاً  
 (ثُمَّ رَجَعَ) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كالشقيقة بما لها لو لم  
 يَكُنْ جَدًّا) فبالجملة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يجررون فيما بينهم  
 على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فللذى للأب (وَلَهُ) أى الجد  
 (مَعَ ذِي فَرَضٍ مَعَهُمَا) أى نوعى الأخوة (السُّدُسُ) ولا ينقص عنه بحال  
 (أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي أَوْ الْمَقَاسِمَةُ وَلَا يُفَرِّضُ لِأَخْتٍ مَعَهُ) لأنه بمنزلة الأخ (إِلَّا  
 فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَالْغَرَاءِ) لقبان<sup>(١)</sup> لمألة (زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ أَوْ  
 لِأَبٍ فَيُفَرِّضُ لَهَا) النصف (وَلَهُ) السدس فتعول لتسعة (ثُمَّ يُقَاسِمُهَا) فى  
 مجموع حظهما كأنه فتصح من سبعة وعشرين (وإن كان تحلها) مع من ذكر  
 (أَخٌ لِأَبٍ وَمَعَهُ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ سَطَطَ) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجبه  
 بنى الأم فيختص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية<sup>(٢)</sup> فإن كان شقيقاً  
 فشيها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وَالْعَصِيبُ وَرِثَ الْمَالُ) إن انفرد (أَوْ  
 الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ وَهُوَ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُهُ وَعَصَبُ كُلِّ أُخْتٍ) كما سبق (ثُمَّ  
 الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ الشَّقِيقُ) حقه حذف ثم (ثُمَّ لِلْأَبِ

(١) لقبى بالأكدرية لأن الجد كدر على الاحت فرضها ، وبالغراء لشهرتها كغرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالها لم يخالف زيداً إلا فيها كما قيل . وسميت الثانية بشبه المالكية

لأنه لم يكن مالها فيها نفس أوليها أصعابه بالاولى .

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ تَدْمِهِ إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ وَالْمَشْتَرِكَةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ  
وَأَخْوَانٍ فَصَاعِدًا لِأُمٍّ وَشَقِيقٌ وَحَدَّةٌ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ (كَشْفِيقَةٍ) (فَيُشَارِكُونَ)  
أَيَّ الْأَشْقَاءِ (الْإِخْوَةَ لِذِمَّةِ الذَّكَرِ كَالْأُنثَى) وَكَانَ أَبَاهُمْ حِمَارًا<sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْأُمَّ  
تَجْمَعُهُمْ بِخِلَافِ الْأَخِ لِلْأَبِ فَيَسْقُطُ (وَأُسْقَطُهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ لِمِنْزِلِ  
أَوْ بِنْتِ ابْنِ فَأَكْثَرُ) مَعَهَا (ثُمَّ بَنُوهَا) أَيَّ نَوْعِ الْأَخْوَةِ (ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ  
ثُمَّ لِلْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ) فِي الْجَمِيعِ (وَإِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ) (فَيَقْدَمُ  
ابْنُ الْأَخِ لِأَبِ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ) (وَقَدْ مَعَ الذَّكَاءِ أَيْ الشَّقِيقُ مُطْلَقًا)  
بَنَى إِخْوَةً أَوْ بَنَى أَعْمَامَ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فِبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقَرْبِهِ وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمَ بِالْقُوَّةِ أَجْعَلَا

(ثُمَّ الْمُتَقَرِّقُ كَمَا تَقَدَّمَ) فِي الْوَلَاءِ (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ<sup>(٢)</sup>) وَلَا يُدْفَعُ  
لِنَوَى الْأَرْحَامِ (حَقُّ الْمَتَّاعُونَ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ  
بِنِسْبَةِ فِرَاضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرْدٍ عَلَيْهِ فَالْزَّوْجُ وَقَدْ وَضَعْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعَجَلَةِ  
(وَيَرِثُ بِفِرَاضٍ وَعُصُوبَةٍ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَطَتْ كَابْنِ عَمٍّ أَخٍ  
لِأُمٍّ وَوَرِثَ ذُو فِرَاضٍ بِالْأَقْوَى) هَذَا إِنْ تَعَمَّدَهُ الْكُفَّارُ وَأَسْلَمُوا فَتَقَرَّرَ الْإِسْلَامُ  
نَسَبُهُمْ بَلْ (وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup>) كَأُمٍّ أَوْ بِنْتٍ أُخْتٍ) (فَبِنْتُهُ وَلَدَتْ  
مِنْهُ فَالْأَخْتِيَّةُ أَوْ أَعْفَفُ مِنْهُمَا ، فَتَرِثُ الْكُبْرَى بِالْأُمومةِ وَالصَّغْرَى بِالْبَنْتِيَّةِ) (وَمَالُ  
الْكِتَابِيِّ الْخُرِّ الْمُؤَدَّى لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ) (حَيْثُ لَا وَارِثَ  
وَالرَّاجِعُ لِبَيْتِ مَالِنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزْيَةٍ) (وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ  
وَعِشْرُونَ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَا عَشْرًا وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْأَنْصَفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حِمَارٌ أَوْ أُنْثَى فِي الْمِثْلِ كَمَا قَالَ الْإِخْوَةُ لِعَمْرِ حِينَ أُسْقَطَهُمْ فَدَسَّيْتُ حِمَارِيَّةً وَحِمَارِيَّةً  
وَبَعِيَّةً وَمَشْرَكَةً بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِتَشْرِيكَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

(٢) لِنَوَى السَّهَامِ . وَالرَّدُّ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبَاءِ تَقْصَانٌ فِي السَّهَامِ . عَكْسُ الْعَوْلِ .

(٣) عَلَى سَبِيلِ الْفُلْطِ .

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثُّمْنُ مِنَ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ اثْنَى عَشَرَ وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوِ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَمَالًا قَرُضَ فِيهَا فَأَصْلُهَا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعْفَ لِلذِّكْرِ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْقُرُوضُ أُعِيلَتْ<sup>(١)</sup> فَالْعَائِلُ السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ بِحَسَبِ الْقُرُوضِ (وَالِاثْنَا عَشَرَ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ زَوْجَتُهُ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَقَدْ سئل عَنْهَا وَهُوَ عَلَى النِّبَرِ (صَارَ مُمْنَهَا تِسْعًا وَرَدَّ<sup>(٢)</sup>) كُلَّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا) بَأَن بَابِنَه سِهَامَهُ (تَرَكَ) وَلَا يَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بَعْضُهُمَا (وَقَابَلُ) الْقَرَضَى (بَيْنَ اثْنَيْنِ) مِنَ الْفَرْقِ الْمُنْكَسَرِ عَلَيْهِمَا سِهَامَهُمَا (فَأَخَذَ أَحَدَ الْمُثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الْمُتَدَاخِلَيْنِ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا وَإِلَّا فِي كُلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا ثُمَّ بَيْنَ الْحَاصِلِ وَالثَّالِثِ ثُمَّ كَذَلِكَ) لِلنَّاسِبِ حَذْفِ ثُمَّ إِذْ لَا يَقَعُ انْكَسَارٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ فُرُقٍ (وَضَرْبِ) جِزءِ السَّهْمِ (فِي الْقَوْلِ أَيْضًا) أَى الْمَسْأَلَةِ بَعُولَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً (وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ أَوْ يُبَايِنَهَا أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلُّ) عَلَى كُلِّ (إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَ أَوْ يَتَوَافَقَا أَوْ يَتَبَايَنَّا أَوْ يَتَأَثَّلَا فَأَمْتَدَاخِلُ) ضَابِطُهُ (أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ) افْتَاءً (أَوَّلًا) مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ تَسْلِيْطِ عِدَدِ آخَرٍ وَإِلَّا فَوَاقِفَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ (وَإِلَّا) يَفْنَى الْأَصْغَرُ الْأَكْبَرَ إِذَا سَلَطَ عَلَيْهِ (فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ) الْوَاحِدِ الْمَوَاتَى (لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا) فَبَيْنَ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ وَائْتِنِينَ وَعِشْرِينَ

(١) العول يفتح العين زيادة في السهام وتقضى في الانصياء ولم يقل به ابن عباس .

(٢) الحاسب أو القاسم .

توافق بجزء من أحد عشر جزءاً فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين (وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُقَسَّمِ التَّرَكَةُ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ لِلْمَسْأَلَةِ) فالخارج تضرب فيه كل حظ (كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ الزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالتَّرَكَةُ عَشْرُونَ) وغير المعداد يقرط (قَالَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثُمَّنٌ قِيَاحُذُ) من العشرين (سَبْعَةٌ وَنِصْفًا) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف (وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا) هذا مجمل (فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى (وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ) أى ما جعل به فى التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما فى بن (فَأَجْعَلَ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ أَجْعَلْ لِسِهَامِهِ) أى الآخذ (مِنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ) أى النسبة إلى جملة سهام غير الآخذ فإن أخذه الزوج فى الفرض السابق فأجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصيب الزوج فى الخارج لحظ الزوج الذى أخذ به العرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلاحاً عليه فى قيمة العرض اثنان وثلاثون (فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ) العرض (فَزِدْهَا) أى الخمسة (عَلَى الْعَشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمِ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن العرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فإن أخذ مع العرض خمسة مثلاً أسقطت ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس (وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرِثَهُ الْبَاقُونَ) وحدهم على التوجه الذى يرثون به الأول (كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضٌ) ولم يرثه بعض (كَزَوْجٍ مَعَهُمْ لَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ)

من مات (وَأَلَا) يرثه الباقيون على الوجه السابق (صَحَّحَ الْأَوَّلَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ  
فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا) لغير أم  
(وَعَاصِبًا صَحَّحًا) من الأولى (وَأَلَا) ينقسم (وَفُقَى بَيْنَ نَصِيبِهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ  
مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفُقَى الثَّانِيَةَ فِي الْأَوَّلَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا  
وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةً بَنِي ابْنٍ فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى ضُرِبَ لَهُ  
فِي وَفُقَى الثَّانِيَةَ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَنِي وَفُقَى سِبْأَمِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ  
يَتَوَافَقَا ضُرِبَتْ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فَيَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأَوَّلَى كَمَوْتِ أَحَدِهَا  
عَنِ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرِثَةِ فَقَطْ) ويأتى ما إذا تعدد الوارث  
(بِوَارِثٍ فَلَهُ) أى المقر به (مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ) من المقر (نَعْمَلُ  
قَرِيبَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ الْإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ) لتحصيل الجامعة التى تقسم على الإقرار  
والإنكار ليظهر ما نقصه الإقرار (مَا يَبْنِيهِمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ  
الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقَرَّتْ وَاحِدَةً بِشَقِيقَةٍ) راجع للتداخل  
إذ الإنكار من ثلاثة والإقرار يصح من تسعة لانكسار السهمين على الأخوات  
فهى الجامعة المقررة سهمان والمقر سهم وللمنكرة ثلاثة وللعاصب ثلاثة (أَوْ  
شَقِيقٍ) راجع للتباين إذ الإقرار من أربعة فالجامعة اثنا عشر المقررة ثلاثة وللأخ  
سهم وللمنكرة أربعة وللعاصب أربعة (وَالثَّالِثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ)  
الإنكار من أربع والإقرار من ستة توافقها بالنصف فالجامعة اثنا عشر لكل  
بنت ثلاثة والمقر أربعة والمقر به اثنان (وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِابْنٍ  
فَالْإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَ) إقرارها (هِيَ مِنْ خَمْسَةٍ  
فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ ثُمَّ) العشرين جامعة الإقرارين (فِي ثَلَاثَةٍ) الإنكار  
فالستين جامعة الكل على الإنكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون  
(يَرُدُّ الْإِبْنَ عَشْرَةً) للبنت التى أقر بها إذ على إقراره له ثلاثون وظلمتها أختها

في خمسة (وَهِيَ) تَرَدُّ (تَمَانِيَّةٌ) للابن المقر به إذ على إقرارها لها اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً حَامِلٌ وَأَحَدُ أَخَوَيْهِ أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا) ومات (فَالْإِنْكَارُ) يصح (مِنْ تَمَانِيَّةٍ كَالْإِقْرَارِ) أصالة (وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ) ثانية المناسخة (مِنْ ثَلَاثَةٍ) لأمه وعميه (تُضْرَبُ فِي تَمَانِيَّةٍ) الأولى لأن شهامه سبعة يبين مسألته فالأربعة والعشرون على الإنكار للمرأة ستة ولكل أخ تسعة وفي الإقرار لها ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للأم مع ستة الإنكار فلها ثمانية والمقر سبعة وللمنكر تسعة وظلمها المنكر في اثنين فتدبر (وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعٍ كَرُبُعٍ أَوْ جُزءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجُ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ إِنْ انْتَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِاَثَلَيْثٍ قَوَاضِحٌ وَإِلَّا وَفَّقُ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرِبَ الْوَفْقَ فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ وَإِلَّا فَكاملها كَثَلَاثَةٍ) بالجملة مخرج الوصية كأولى المناسخة والفريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهام الميت (وَإِنْ أَوْصَى بِسُدْسٍ وَسُبْعٍ ضَرَبَتْ سِتَّةٌ فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ) الباقي بعدها (فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ وَفَّقَهَا) على ماسبق (وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحقه (وَتَوَآمَاهَا شَقِيقَانِ) كالمسبية والمستأمنة حاملا ومع بقية أولادها أخوة لأم كتوأمي الزانية والمغصوبة (وَلَا رَقِيقٌ وَلِسَيِّدٌ مُعْتَقٌ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْثِهِ) فإن تعدد فعلى الحصص والأولى تأخير هذا عن قوله (وَلَا يُوْرَثُ إِلَّا الْمُسْكَاتِبُ) يرثه من معه من يعتق عليه كما سبق (وَلَا قَاتِلٌ مُحَمَّدٌ أَعْدُوْنَا وَإِنْ أَنَى شِبْهَهُ) فلا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أباً من الأبوة (كَمُعْتَبَرٍ مِنَ الدِّيَّةِ) فلا يحجب أحداً



فيها<sup>(١)</sup> (ولا تخالف في دينكم مسلم مع مرتد أو غيره) من كافر أصلي<sup>(٢)</sup> (وكيهودي مع نصراني ويوؤها ملة) رجع أنه ملل أيضاً (وحكم بين الكفار بحكم المسلم) إذا ترفعوا (إن لم يأت بعض) فإن أبي بعض لم تعرض لهم (إلا أن يسلم بعضهم فكذلك) بحكم المسلم (إن لم يگونوا كتابيين وإلا فبحكمهم) ولا من جيل تأخر موته ووقف القسم للحمل<sup>(٣)</sup> (ومال المفقود للحكم بموته) على ما سبق في بابه (وإن مات مؤثره قدر حياً وميتاً ووقف المشكوك فيه فإن مضت مدة التعمير فسكالمجهول) يجعل كالعدم (فذا تزوج وأمه وأخت وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كذلك وتقول لثمانية فتضرب الوفق في كل أربعة وعشرين للزوج تسعة) إذ الأضر عليه موت الأب فمن له شيء من ثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة (وللأم أربعة) إذ الأضر عليها حياته فيضرب لها من ستة في أربعة ولا شيء للأخت على حياته (ووقف الباقي) أحد عشر (فإن ظهر أنه حتى قبل زوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى التعمير فللأخت تسعة وللأم اثنان وللخنتي المشكول نصف نصبي ذكوري وأنثى تصحح المسألة على التنديرات) من ذكورة وأنوثة (ثم تضرب الوفق أو الكل ثم) الحاصل (في حالتني الخنتي) وأحوال الخنثى فللخنثيين

(١) لأنه لا يرث منها . ويرث من مال المقتول . ومن الخطأ قتله على أنه حرى ، أو متأولاً كما في مقاتل طائفتين بتأويل مثل قصة الجبل . ثم القاتل المأمور يرث الولاء كما في المجموع وغيره .

(٢) وأخذ المسلم مال عبده الكافر يانكسية لا بالارث .

(٣) هذا شروع في مسائل الاشكال وهي ثلاثة إما احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الخنثى الآتية وإما احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفقود وإما احتمالها وهي مسألة الحمل هذه .

أربعة تذكيرها تأنيها تذكير هذا وتأنيث ذاك وعكسه ( وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ ) للخنثى ومن معه ( مِنَ الْإِنْسَانِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعِ ) وهكذا فإن الخنثى ثلاثة فلشكل ثمن مجموع انصبائه ( فَمَا اجْتَمَعَ ) أى حصل بالأخذ ( فَنَصِيبُ كُلِّ كَذِّ كَرٍ وَخُنْثَى قَالَتْ ذِكْرٌ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْثَى مِنْ ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُ الْإِنْسَانِ فِيهَا ثَمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذِّكُورَةِ سِتَّةٌ وَالْإُنْثَى أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَكَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ فَإِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ ) مرات أو مقداراً ( أَوْ أَسْبَقَ أَوْ نَبَتَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ ثَدْيٌ أَوْ حَصَلَ مَنِيٌّ ) من أحد الفرجين ( أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ ) والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفوه ورضاه ، راجي عفوره الودود . على البسيوني داود ، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولأحبابه وللمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته نحومة الثلاثاء المبارك سلخ شعبان المبارك سنة أربع وعشرين بمذ مائتين وألف من هجرة ذى الجدد والشرف سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيقنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم .

هذا آخر ما يَسْرَهُ الله من هذه التعليقات الوجيزة على هذا الشرح الذى يشبه فى وجازته ودقة تعبيره شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، إذ يحذف الحرف أو يزيده بحساب . ويدمج عدة من المعانى المحتملة فى كلمات مختصرات ، ويشير إلى الاعتراض على المصنف أو غيره من الشراح بأسلوب خفى ، يتفطن له أولو الأبواب . إلى غير ذلك من دقائقه التى يتذوقها من مارسه ، وعرف لطائفه ، ولم نال جهداً فى تصحيحه وتحريره إلا ما نبا عنه البصر أو زل به القلم ، مما لعله لا يخفى على فطنة القراء ، هذا وقد أخذت فقه المالكية عن جماعة من العلماء أولهم وأولاهم بالتقديم والذى الشيخ الإمام العلامة الحافظ الهام شيخ الإسلام والمسلمين أبو عبد الله سيدى محمد بن الصديق الغمارى قدس سره . وثانيهم العلامة الفقيه المرحوم الشيخ محمد الصنهاجى . وثالثهم العلامة الفقيه الشريف السيد الحبيب المهاجى . ورابعهم العلامة الفقيه الشريف ، مولاي عبد السلام العلوى . وخامسهم العلامة المحقق المرحوم مولاي أحمد القادري ، كما أخذت هذا الشرح عن جماعة بالإجازة منهم الشيخ محمد بن إبراهيم بن على الحميدى المالكي عن الشيخ محمد عايش شيخ المالكية عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الشيخ الأمير الكبير . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

## فهرس كتاب الاكليل

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الاستخلاف	٦٥	خطبة الكتاب	٢
فصل في صلاة المسافر	٦٧	باب المياه	٦
فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في بيان الطاهر والنجس	٩
فصل في صلاة الخرف	٧٤	فصل في حكم إزاله البجاسة	١٤
فصل في صلاة العيدين	٧٥	فصل في فرائض الوضوء	١٧
فصل في صلاة السكوف	٧٧	فصل في آداب قضاء الحاجة	٢١
فصل في صلاة الاستسقاء	٧٨	فصل في نوافض الوضوء	٢٢
فصل في غسل الميت والصلاة عليه	٧٨	فصل في موجبات الغسل	٢٤
باب الزكاة	٨٥	فصل في مسح الخفين	٢٦
فصل في مصرف الزكاة	٩٩	فصل في التيمم	٢٨
فصل في زكاة الفطر	١٠٢	فصل في مسح الجبيرة	٣١
باب الصيام	١٠٣	فصل في الحيض	٣٢
باب الاعتكاف	١١٠	باب في اوقات الصلاة	٣٣
باب الحج	١١٢	فصل في الادان	٣٦
فصل في محرمات الاحرام	١٢٥	فصل في شروط الصلاة	٣٧
فصل في الاحصار	١٢٦	فصل في ستر العورة	٣٩
باب الذكاة	١٣٨	فصل في استقبال القبلة	٤١
باب الاطعمة	١٤٢	فصل في فرائض الصلاة	٤٢
باب الضحية	١٤٤	فصل في صلاة المرض ونحوه	٤٧
باب الايمان وكفارتها	١٤٧	فصل في قضاء الفوائت	٤٨
باب النذر	١٥٦	فصل في سجود السهو	٤٩
باب الجهاد	١٥٩	فصل في سجود التلاوة	٥٦
باب المسابقة	١٧٠	فصل في صلاة النوافل	٥٨
باب الخصائص	١٧١	فصل في صلاة الجماعة	٦٠

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الخيار وأمده	٢٦٨	باب النكاح	١٧٢
فصل في بيع المراجعة	٢٨١	فصل في الخيار بالعيب	١٨٧
فصل فيما يتناوله عقد البيع	٢٨٢	د في الخيار بالمتق	١٨٩
فصل في اختلاف المتبايعين	٢٨٦	د في الصداق	١٩٠
باب السلم	٢٨٧	د في التنازع في الوجبة	٢٠٠
فصل في جواز قرض ما يمس فيه	٢٩٣	د في الوليمة	٢٠٢
فصل في المقاصة	٢٩٤	د في القسم بين الزوجات	٢٠٣
باب الرهن	٢٩٥	د في الخلع	٢٠٥
د الفاس	٣٠٢	د في طلاق السنة والبدعة	٢٠٨
د الحجر	٣٠٨	د في أركان الطلاق	٢٠٩
د الصلح	٣١١	د في التفويض في الطلاق	٢٢٠
د الحوالة	٣١٤	د في الرجعة	٢٢٢
د الضمان	٣١٦	باب الايلاء	٢٢٤
د الشركة	٣٢٠	باب الظهار	٢٢٧
فصل في جواز فسخ المزارعة	٣٢٦	باب اللعان	٢٣١
باب الوكالة	٣٢٧	باب العدة	٢٣٤
د الاقرار	٣٣٢	فصل في حكم زوجة المفقود	٢٣٧
د الاستلحاق	٣٣٦	فصل في الاستبراء للأمة	٢٤٠
د الوديعة	٣٣٩	فصل في تداخل العدد	٢٤٢
د الاعارة	٣٤٢	باب الرضاع	٢٤٣
د الغصب	٣٤٤	باب نفقة الزوجة	٢٤٥
فصل في الاستحقاق	٣٤٨	فصل في نفقة الأقارب والرقيق والدابة	٢٤٨
باب الشفعة	٣٥١	باب البيع	٢٥٠
د القسمة	٣٥٧	فصل في الربويات وبيان علة الربا	٢٦٠
د القراض	٣٦١	فصل في العقود الممنوعة	٢٦٥
د المساقاة	٣٦٧	فصل في بيع العينة	٢٦٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الزنا	٤٤١	باب الاجارة	٣٧٠
باب الفذف	٤٤٣	فصل في كراء الدواب	٣٧٦
باب السرقة	٤٤٥	فصل في كراء الحمام والدار	٣٧٨
باب الحراية	٤٤٨	باب الجمالة	٣٨١
باب حد الخمر والمسكر	٤٤٩	باب إحياء الموات	٣٨٣
باب أحكام العتق	٤٥١	باب الوقف	٣٨٥
باب التدبير	٤٥٥	باب الهبة	٣٨٩
باب مكاتبة العبد	٤٥٧	باب اللقطة	٣٩٣
باب أحكام أم الولد	٤٦١	باب القضاء	٣٩٦
فصل في الولاء	٤٦٢	باب الشهادات	٤٠٣
باب الوصايا	٤٦٣	باب الدماء والقصاص	٤٢١
باب الفرائض وهي الموارث	٤٦٩	باب البغاة	٤٣٧
		باب الردة	٤٣٨

تم الفهرس والحمد لله